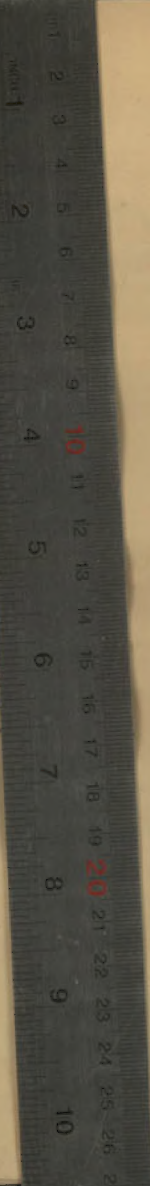


کتاب شد  
۱۳۸۰



کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: قواعد اصول فقه بزرگ	
موضوع کتاب:	مؤلف:
۲۹۷۹	
۱۲۴۴	۲۹۷۰



کتاب - فهرست شده  
۲۹۷۹



بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب: قواعد اصول فقه بزرگ	
موضوع: فقه	مؤلف:
شماره قفسه: ۱۲۴۴	تاریخ: ۱۳۸۲
۳۹۷۹	



کتاب - فهرست شده  
۳۹۷۹

باب ٢٧ - ٢٨

٣٩٧٩  
١٤٢٤٤

# كتاب قواعد أصول فقهية للشافعي

مكتبة السيد محمد الدين عامر

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني

المجلد الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الله توكلاً وعلى الله وحيداً وسلم  
**قال** الشيخ الإمام العلامة رحمة الله عليه في كتابه في معرفة  
الاصول **قال** يعرف الله بهم الذين الزكوا في الشانعي رحمه الله ورؤيته  
المعنى الثاني عن الله في النظر المتزهد عن وصف يدرك به حشاً او غير  
ضمير **قال** في ما سبق من قوله في حكمة واشهد ان لا اله الا الله  
وحده لا شريك له **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
موسى **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
فان ضمير الله في القوانين المتخذة صواباً وحفظها واحداً  
لضبطها وحيث عدد التي وضع لاجلها وانما اذا اراد التعميم تاماً  
او جمع بين ما في الجملة فيصير معه النفس وتفصيل فيكون الله **قال** في ما سبق  
عن الشيخ قطب الدين السبكي رحمه الله انه كان يقول الفقه معرفة المطالب  
وهذه قواعد فصول في المذهب وتطلع من مآخذ الفقه  
على نهاية المطالب **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
اجلها لتكون دهره عند الله **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
على الخلاف والوقاي واعتنا بما عهد الله تعالى له من الامور والاركان في حاشية  
القراخ في جواد سبلها تنزه في ما فيها عبود العتول ويكرع في حاشية  
اسان المنقول ويخرج من امر المعاني ذرها الفين وتباول بمقدار الفريد  
بالقين **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
وهو خير اصول ان يلهيها من ما يطبق به السنة ويجعلنا من الذين يسمون  
القول يسمون احسنه **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
في الامتنان او امتناع شعبه اعظم من ذلك على الانسان حكاية عنه الغوي  
في تعاليمه **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
قال الله تعالى في الذين يسمونهم **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
استنباط من المشكل من قوله في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
غيره اي غير مستنبط ومناه انه على الرواية **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
وامتداد منها **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
فقط في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
الفقه من في النفس **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
لقد برز ما خد المظنون في الامام **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله

صفات علماء الشريعة **قال** ان الفقه انواع احدها معرفة احكام الحوادث نصاً  
واستنباطاً وعليه صنف الاصحاب تعاليمهم المبسوطة على مختصر الزماني **والثاني** معرفة  
المجمع والفرق وعليه جال مناظرات السلف حتى قال بعضهم الفقه فرق وجمع  
ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ ابو محمد الجويني والي الخيرات جامع المقدسي  
وكال فرق بين مسلمين مؤثر بالمرقاب على الظن ان الجامع اظهر **قال** الامام **قال**  
ولا يكتفي بالحيالات الفروق بل ان كان اجتماع مسلمين اظهره الظن من امتزاجها  
وجب القضاء اجتماعها وان اختلف فرق على **قال** الامام **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
فانه من قواعد الدين الثالث في المسائل بعضها على بعض اجتماعها في مآخذ  
واحد واحسن فيه شي كتاب السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين  
بن القفاص وقد يقوي التسلسل في ما في الشيء **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
وهذه سلسلة طولها الشيخ في الاكثر من الوجهين على قولين او على وجهين **قال**  
اذا كان المآخذ في الاصل اقوي واما القولان فيبينان على القولين وقد  
ينبغيان على الوجهين وهو ما يستنكر كثير وجوابه ان الوجهين مآخذها  
قولان فلم يزل القولين في الحقيقة الاعلى قولين **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
غويصة يقصدونه بها تتبع الاذهان وقد قال الشافعي للزهري في تعلم دقيق  
العلم كمال يضع العلم **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
**قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
وغيرهم الخيل وقد صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراجته وابو حاتم القزويني  
وغيرهم **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
الغريب وهذا يعرف من طبقات العبادي وغيره من صنف الطبقات  
**قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
وهذا انفعها واعرها واكلها وانها به يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمواظبة  
الاجتهاد وهي اصول الفقه على الحقيقة **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
العلوم ثلاثة **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
**قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
الشخص صدر الدين ابن المرحل يقول ينبغي للانسان ان يكون في الفقه تماً و  
الاصول راجحاً وفي بقية العلوم شارحاً **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
لخصيف يتصدي الى تصنيف ان يعدل عن غرضين **قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله  
وضعا ومبني وما سوى هذين الوجهين فهو مقسود الورق والخطي تجلية السرف  
**قال** في ما سبق من قوله في عبوديته واشهد ان عبد الله ورسوله



تسلط من المالك على استهلاك عين ومنفعة ولا تملك فيها ولهذا المالك شيئا ولم  
يقبضه فاما حصة خلاف مالو وصبه والفرق ان الهبة تملك **وفي فتاوى** بعض  
اماليين اذا قال ائتني كذا فان كان ما لا يتلف هل تنفع الاباحة على وجهين  
احدهما بيع وان كان ما يتلف صحت الاباحة وجها واحدا وله الرجوع فيما لم يتلفه  
المباح له **وفي فتاوى** البغوي اذا اخذ صيدا ملكه واذا ارسله لا يزول  
ملكه **فاذا قال** ائمتي لكل من اخذه حل من اخذه ملكه قال وجهته اذا لم يجز  
للاخذ بيعه وانما يجوز له اكله لان ملك المالك لم يزول بالاباحة كالصنف باكل  
الطعام ولا يبيعه انتهى **ومن اقسامها** الضيافة عند القتال انها لا تملك بال  
تناولها انما هي طريق الاباحة **وقال** الجمهور لا يملك لانها بالتقديم الحق  
بالباحات والباحات تملك بالاستيلاء **ومنها** الكتب التي يكتبها الناس بعضهم الى  
بعض على ملك الكاتب والكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة حكاه الرافعي  
في باب الهبة عن المتولي **وجهه القاضي** اي الطبيب باب الويلمة من تعليقه  
بان الكتاب غير مقصود وانما المقصود ما فيه فهو كطبق الهدية **ومن اقسامها**  
العارية عند المروزة فهي اباحة لا ملك فيها والمستبح لا يملك نقل الملك بالاباحة  
الى غيره وتابعهم الرافعي في باب الوصية **ومن ثم** ينبغي عقد بلقطها **فلو قال**  
ائتني ذلك درهمه المشاء ونسبها كانت عارية صحيحة قاله الشافعي وعلى هذا  
فقد تكون العارية لاستعارة عين كالاجارة في الرضاع والبيع وما يقتضي ان فيه  
ان العارية لا بد فيها من لفظ امان من الجانبين او من احدهما والفعل من الاخر  
والاباحة لا يشترط فيها ذلك على احد الوجهين **وفي فتاوى** القاضي الحسين  
جماعة يعمو العدم لما يقال رجل ائتني هذا المأ وهو يكفي لو احدث بطل  
تيمم جميعا لان المأ لا يتعين لواحد **وان قال** وهبت لكم فقبلوا ان قلنا يجب  
استعماله فيبطل والا فلا **الثاني** الاباحة قد تكون جائزة بالرجوع وقد تكون  
لازمة كالواصي له بالمناقع مدة حياته فانه يستحقها على جهة الاباحة اللازمة  
كالتملك حتى انه اذا مات لا يورث عنه وفي جواز العارة له وجهان **ومال**  
**الامام** في الاساليب على ان الضيافة ليس في الشرع اباحة تعفي اللبس الكثيرة  
اذا قلنا انه اباحة لا ملك فيه وليس فيه علة ما ذكرنا **الثالث** هل يشترط  
في الاباحة العلم بالقدرة المباح **قال** العبادي في الزيادات لو قال انت في  
حال ما تاخذ من مالي او تعطي او تاكل فاكل فهو حلال وان اخذ او اعطي  
لم يجز لان الاكل اباحة والاباحة تنجز بمجوله ولا تنجز الهبة بمجوله ونحوه **قول**

باصيه

الفرق بين  
الاية المباح

الشيخ

الشيخ ابراهيم المؤدبي في تعليقه لو قال لصاحبه ائتني كذا حلاب شاتي فهو  
اباحة الجمهور **قالوا** لو قال ائتني كذا ما تاكله من هذا الطعام فجوز مساحته **وفي**  
**فتاوى** البغوي اذا قال ائتني كذا ما في بيتي او استعمل ما في داري من المتاع  
لا تنجز هذه الاباحة حتى يبين **وان قال** ائتني كذا ما في داري من الطعام  
لا ينعى بهذه الاباحة او ما في كفي من العنب جائز له اكله ولا يجوز ان يبعه  
او يطعم غيره **ومعنا** **اسعد** على ما في زوائد الروضة في كتاب التسمية اذا كان  
بين الشراكه وبين لوف او شجرة مثمرة لرجح التسمية بالمهاياة لما فيها من الزيادة  
والمقتضيان فطريقها ان يبيع كل واحد لصاحبه مدة **وفي فتاوى** ابن الصلاح  
رجل وكل وماله مطلقه ليتصرف به ماله كيف يشاء واذن له في الاكل وما اراد  
على طريق الاباحة فاذا اخذ من ماله مثلا ما به درهم هل يملك على الاباحة المطلقه  
اجاب اذا كان لفظ الاباحة شاملا لذلك اخذ وقد اقبل يرد ان يفعل به اجاز  
ذلك **وفي الفتاوى** للشيخ عن الدين لا يشترط في الاباحة ان يكون المباح معالوما  
للمبيع **وهذا** مستثنى من الجمهور للحاجة اليه **الرابع** هل ينعى تعليقه قال الروافعي  
في آخر كتاب الوكالة من الجمهور لو قال اذا اجاز اس الشهر فقد ائتني كذا فيه وجهان  
**قلت** ويشبه ترجم الجمهور اذا لا تملك فيها **الخامس** هل يرد بالرد قال الامام في  
باب الوكالة لا اعلم خلافا في ان من اباح لغيره طعاما فقال المباح له رد ذلك  
الاباحة وكان البيع مستترا على اباحته للستباح له الاستباحه ولا اثر لقوله رد ذلك  
الاباحة ثم قال وفي النفس من اتي على بعد **وذكر** ان الرفعة ان كلام المذهب  
يقضي الرد **قلت** وبه صرح في الدخاير فقال المباح له ان يرد وذكر الرافعي في باب  
الوديعة ان الضيف لو قال عزلت نفسي كان له الاكل بعده **السادس** **قال**  
**الماوردي** في كتاب الايمان من الحاوي الاستباحة اذ لصا دفت اباحة لم يعلمها  
الشيخ جرى عليها حكم الاباحة دون الخطر **كن** **استباح** ما لا قد اباحه له ملكه  
وهو لا يعلم باباحته له جرى على المال المستباح حكم الاباحة اعتبارا بالبيع ولزجر عليه  
حكم الخطر اعتبارا بالمستبح **قلت** ولو اباحه غارستانه ثم رجع قال الغزالي  
فما تناول قبل بلوغ الخبر فلا ضمان وقال الصيدلاني بالغرم لانه لم يورث بمجمله **قال**  
الرافعي واليه ميل الامام والذي في النهاية لا غرم **ومنها** من اجري فيه قول عز  
الوكيل ورج الجمهور وجوب الاجرة **فيما لو رجع** العبر فاستعملها المستعبر حلالا  
**السابع** ما يباح بالاباحة وما لا يباح على قسامة **احد** ما يجوز قطعا وهي الاموال  
بالانتفاع **الثاني** ما يمنع قطعا **فما** اختلف المال لغير عوض شرعي كاصح جوابه

له  
رد الاباحة



في باب الغصب وغيره ومنها الايضاح **ولهذا** لو اذنت المرأة في الزنا وطاعت لم  
يسقط الحد لانه لا يباح بالاباحه وفي تعليق الشيخ اني جامد في كلامه على البيع الفاسد  
لو اباح وطى امته لافسان فوطها لا يلزمه المهر لاذني قال الرواي في الجرح والاشقي  
ان هذا المسألة لان الوطى لا يستباح بالاباحه فغرضه لا يسقط بالاباحه ويحتمل  
تولين كاذن الراعي للمهر هل يلزمه المهر قولان لكنها في جمل القول  
فان علم زنا المرأة لا يوجب المهر الا عند الاكراه في الامة على الصحيح **ومنها** القتل  
اذا قال اقبلني لا يباح الا اذا قطعنا له الما ورد في الردية واما الخلاف  
في القصاص والدية والاطهر انها لا يجان **فان قلت** فهل لا ضمن في القتل **فان**  
**الجم** لو حلق اجنبى شعره وهو ساكت فانه ضمن فان الشعر في يده عار به او ودية  
والنفس اولى بذلك **قلت** ما سوا فان الكفار يجب على بيع نفسه وهو حق الله  
تعالى كوجوب الفدية هناك واما سقط القصاص لانه حق ادم وقد اسقطه  
**ومنها** اباحه القرض كذلك لو قال اذن فني فلا يجب الحد في الاصح **وتيل** **يحد**  
ونقل الامام اجاع الاحباب عليه لان العار يكتو العشرة فلا يورث الاذن في  
حكم **الابر** يتعلق به مباح **الاول** هل هو اسقاط محض كالاعتاق او تملك  
للمد يورث ما في ذمته فاذا ملكه سقط فيه اختلاف **ولهذا** **قال** النووي  
في موضع لا يطلق الترجيح بل يختلف بحسب الصور اي فانهم منعوا تعاقبه  
بالشرط وابطالوه من المجهول ومنعوا ابطاله لعل فيما لو كان له على كل منهما دين  
نقال ابرأت احدهما ولو كان اسقاطا ليع ذلك كله وهو ان لا يشترط فيه  
علم المديون به ولا قبوله وانه لا يرتد بالرد ولو كان تملكيا اشترط ذلك كله **ولهذا**  
**نوسط** ابر السمعاني فقال انه تملك في حق من له الدين اسقاط في حق المديون  
وذلك ان ابر انما يكون تملكيا باعتبار ان الدين مال وهو انما يكون مالا في  
حق من له الدين فان احكام المالية انا تظهر في حقه **الثاني** انه باطل من المجهول  
الا في صورتين **احدهما** ابل الدية **والثانية** ما اذا ذكر غاية تحقيق ان حقه دونها  
كانص عليه في البويطي منقول مثلا ابرتك من درهم الف اذا علم ان ماله  
لا يزيد على الف فانه يبرأ حينئذ عن ماله في ذمته وان جهل قدره **ولو قال**  
ابرتك من الدرهم فهل يصح ويجعل على ثلاثة وجهان في باب الغبن من  
الرافعي واصحها الصحة وهو يقتضي عدم صحة البراءة من ادنى المراتب وكلامه  
في الصداق يقتضي ترجيح الصحة فانه ابطال الابر في غير المتيقن وجعل المتيقن  
على وجهين من فريق المصنفه **تنبيه** في معنى المجهول ما لو قال له ابراتي

من مائة

من مائة واربعة وعشرين **ولهذا** لو اذنت المرأة في الزنا وطاعت لم  
يسقط الحد لانه لا يباح بالاباحه وفي تعليق الشيخ اني جامد في كلامه على البيع الفاسد  
لو اباح وطى امته لافسان فوطها لا يلزمه المهر لاذني قال الرواي في الجرح والاشقي  
ان هذا المسألة لان الوطى لا يستباح بالاباحه فغرضه لا يسقط بالاباحه ويحتمل  
تولين كاذن الراعي للمهر هل يلزمه المهر قولان لكنها في جمل القول  
فان علم زنا المرأة لا يوجب المهر الا عند الاكراه في الامة على الصحيح **ومنها** القتل  
اذا قال اقبلني لا يباح الا اذا قطعنا له الما ورد في الردية واما الخلاف  
في القصاص والدية والاطهر انها لا يجان **فان قلت** فهل لا ضمن في القتل **فان**  
**الجم** لو حلق اجنبى شعره وهو ساكت فانه ضمن فان الشعر في يده عار به او ودية  
والنفس اولى بذلك **قلت** ما سوا فان الكفار يجب على بيع نفسه وهو حق الله  
تعالى كوجوب الفدية هناك واما سقط القصاص لانه حق ادم وقد اسقطه  
**ومنها** اباحه القرض كذلك لو قال اذن فني فلا يجب الحد في الاصح **وتيل** **يحد**  
ونقل الامام اجاع الاحباب عليه لان العار يكتو العشرة فلا يورث الاذن في  
حكم **الابر** يتعلق به مباح **الاول** هل هو اسقاط محض كالاعتاق او تملك  
للمد يورث ما في ذمته فاذا ملكه سقط فيه اختلاف **ولهذا** **قال** النووي  
في موضع لا يطلق الترجيح بل يختلف بحسب الصور اي فانهم منعوا تعاقبه  
بالشرط وابطالوه من المجهول ومنعوا ابطاله لعل فيما لو كان له على كل منهما دين  
نقال ابرأت احدهما ولو كان اسقاطا ليع ذلك كله وهو ان لا يشترط فيه  
علم المديون به ولا قبوله وانه لا يرتد بالرد ولو كان تملكيا اشترط ذلك كله **ولهذا**  
**نوسط** ابر السمعاني فقال انه تملك في حق من له الدين اسقاط في حق المديون  
وذلك ان ابر انما يكون تملكيا باعتبار ان الدين مال وهو انما يكون مالا في  
حق من له الدين فان احكام المالية انا تظهر في حقه **الثاني** انه باطل من المجهول  
الا في صورتين **احدهما** ابل الدية **والثانية** ما اذا ذكر غاية تحقيق ان حقه دونها  
كانص عليه في البويطي منقول مثلا ابرتك من درهم الف اذا علم ان ماله  
لا يزيد على الف فانه يبرأ حينئذ عن ماله في ذمته وان جهل قدره **ولو قال**  
ابرتك من الدرهم فهل يصح ويجعل على ثلاثة وجهان في باب الغبن من  
الرافعي واصحها الصحة وهو يقتضي عدم صحة البراءة من ادنى المراتب وكلامه  
في الصداق يقتضي ترجيح الصحة فانه ابطال الابر في غير المتيقن وجعل المتيقن  
على وجهين من فريق المصنفه **تنبيه** في معنى المجهول ما لو قال له ابراتي

تلك



**قال** القفال فيما حكاه القاضي الحسين عنه في كتاب الاستيفاء وحده الاستيفاء حصول البراءة لمن عليه الدين مع تمكن صاحبه من التصرف في بدله غير ان التفرق اقترن بالاستيفاء وهو اقترانه منه قال وقد يحصل الشيء الواحد قبضا واستيفاء حكما كالمتعلق جعل تملكه واقله واختار الخوفا الاستيفاء وبعد الاستيفاء استيفاء العود اليه ولو كانت معاوضة لم يربح الدين **الخامس** انه انما يكون عاقل من الدين في الذم **قال** مالك الفاضل من الفاضل والمالك باق في يده في براءته ثم صبر وروى يده يد امانه وجهان بنيان على الاربعين وجري سبب وجوبه نقولان واحدها الفاضل وجوبه لان الغصب سبب وجوب القيمة عند التلف ومثله المبيع قبل القبض من ضمان البائع فلما ابراه المشتري عن الضمان فخلاف مبني على ما قبله والاصح عدم البراءة **وسئل** او دعه عينا وبراء من ضمانها فان كان بعد التلف واستقر غرضه في ذمته مع البراءة وان كان مع بقائها ففي سقوط الضمان وجهان احدهما النفع **ولو ابراه** المفوضة عن ظهر المال في الغرض والمسيب لم يربح لان الغصب ان العقد لم يجب به شيء **وسئل** من هذا القسم بالوجوه في ملك غيره بلا اذن وبراءة المالك ورضي باستيفائها بعد الحفر يربح ما يقع فيها **وصار** كالذي له ابراه اقال صاحب البينة في تناوبه وليس لنا ابراه يربح قبل وجوبه غير هذه الصورة واما لم يستقر فلا يربح ابراه منه **قال** لو ابراه دينار في ذمته بعشرين درهما في ذمة صاحبه وابرأه الاخر صاحبه لم يربح لعدم استقراره قاله الماوردي وغيره ونقض بدين الكا به والاحسن تعليله بالاشتراط في الربوك القبض الحقيقي بدليل امتناع الحوالة به ولم يوجد ذلك **ومن الدعوى** في صحة ابراهها وجهان قال القفال لا يربح قوله قال ابراهي من هذه الدعوة لا يربح قوله **الابنية** يعتبر في صلاة الجمعة وعدم القصر والفطر والصوم وغيرها من رخص السفر وفي عدم تحرير الاستقبال والاستدبار لقاضي الحاجة وقضا الصلاة بالتمتع عند فقد الماء المقيم بالابنية دون المسافر غالبا **وفي البيع** يدخل في بيع القرية الابنية والساحات المحيطة بالسور والزارع في الاصح **واوولي** تاضيا بلدة تحكم وهو خارج الابنية فينبغي على الخلاف في تطاير في دخول المزارع في البيع وجوه **ولو جلف** لا يدخل قوله كذا لم يحش بدخول مزارعها الخارج عنها **الابوة** **والبنوة** متسايتان معني انه يلو من ثبوت احدهما ثبوت الاخر ومن فروعه **قال الرويان** الاولي في ادعاء النسب ان يقول مدعي الابوة فلانك ومدي البنوة انت ابني **فلو قال** الابن اشت

ابني

ابني او الاب انا ابوك محت الدعوى حكما وان فسدت اختيار **انقاد** الموجب والقابل منفع الا في سائلين احدهما الاب والجدة في بيع مال الطفل لنفسه **الثانية** اذا وكله بالبيع واذن له في البيع من نفسه وقد رآه ونهاه عن الزيادة في الطلب انه ينبغي انه يجوز اذا اتحد الموجب والقابل انما يمنع لاجل التهمة بدليل الجواز في حق الاب **والجدة** **انقاد** التابض والقبض يمنع الا في صورة الوالد يتولى طرفي القبض في ذمته البيع وفي النكاح اذا صدق بذهنه او مال ولد له ولدت ابنة وفي صوق الخلع اذا خلعها على طاعة في ذمته بصفة السلم واذن لها في صرفه لولده منها فصرفه له من غير توسط فيقرب صاحب المال فانها تبرا الا في احتمال لابن الصباغ من اتحاد القابض والقبض **وتتل الجوزي** عن الشافعي باخذ لنفسه من نفسه ثم وقد يستعمل ذلك لان قسمة المال المشترك لا يستقل به احد الشريكين حتى يحضر الاخر ويرفع الامر للقاضي الا ان يقتدر بانه امين من جهة الشرع **ولو قال** من وجب عليه كفارة من غيره اطعم عني عشرة سناتين فاطعم بقطعة الخبز عنه وان كانت اليد لا بد منها من القبض ويجعل قبض المالك كقبض غيره قاله في التمهيد في كتاب الشفعة في سائر النظم الشهورة **ولو قال** الوهب لده الغاصب او المسعير او الساجور قبض ما في يده من نفسه وقيل مع **واذا مضت** مدة ياتي فيها القبض يربح الغاصب والمستعير من الضمان نقله الرافعي في كتاب الهبة قال فهو مخالف للاصل المقرر ان القبض لا يكون قابضا وتقبضا **وكذلك** لو اجر دارا بدارهم معلومة ثم اذن المجر للستاجر فصرفها في العمارة فانه يجوز **قال** ابن الرنعة ولم يخرجوه على الخلاف في اتحاد القبض والمقبض وفي الاشتراط لو كان له في ذمة شخص مال فاذن له في اسلافه **سئل** في كذا قال ابن شرع يبيع والمذهب النفع وينبغي طرد هذا الخلاف في التي قبلها **الاسباب** اقرب الى الاحاطة والعلامة من النفي وكذلك يقدم المثبت على النافي عند التعارض وكان الخلاف في طرف الثبوت على المثبت وفي النفي على العلم **ومن يبرئ نفسه** لو ادعت الطلاق فانكر الزوج خلفت ثم رجعت لم يقبل **سئل** رجوعها الاستناد قولها بالاثبات **ولو زوجت** وكان رضاها شرطا فقالت ارض ثم اعترفت به قال اصح عند الغزالي قبوله لان قولها الاول راجع الى النفي والثاني وهو النصوص لا يقبل لان النفي في فعلها كالاتبات وكذلك تخلف في نفي فعله على البت **وسئل** القفال الغاصب التلطف او الضامن هذا المال الذي في يدك حرام ولم يصدقه المضمون له والمالك فانه لا يحرم عليه اخذه لعدم علمه بغيره

سئل  
سئل  
سئل



ذلك **ولو قال** القاص هو حلال وقال المصنف له هو حرام اجبر المصنفون له على  
الاخذ والاولى بحقق العلم **فصل في** ما كان في حقه من المصروفات كان لا يثبت  
في مكان الاحاطة ولهذا الوشهاد انه باع فلان ابي ساعد كذا وشهد اخر انه كان  
ساكنا في تلك الحالة وشهد لثان انه مثل فلان اذ كان في كذا **ولو شهد** القاص في  
في تلك الحالة لا يتحرك ولا يعمل شيئا ففي قبول الشهادة الثانية وجهان احدهما  
القبول وجه النوري ما ذكرناه **الاجرة** كالبيع الا في وجوب الثانية والثالثة  
بعد القبض يتلف المورد من الدابة والدار بخلاف البيع وفي خيار شرطتها  
خلاف **وان العقد** يرد على المنفعة في الامع **وفي البيع** على العين **وان العوض**  
ملك في البيع بالقبض من الطرفين ملكا مستقرا وفي الاجرة ملكا مراعيا لا يستقر  
الا بضي الدعة **الاجل** لا يحل بغير وقته الا في صور **من الموت** ولو مات المبيع  
المأذون وعليه ديون موجلة وفي يده اموال فانها تحل ذكره في رواية  
الروضة في بابه عن القاضي الحسين **ومنها** الممنون على به الله في الموجلة في المشهور  
في اصل الروضة ولا ترجع في الرافعي **ومنها** استرقاق المجري فيه خلاف مرتب  
على الحلول بالا فلاس واولى بالحلول ذكره الرافعي في السير **واعده** حيث حل  
الاجل ولم يوجد ما اجل لاجله هل سعي الاخرة والحال فيه خلاف في صور  
لواضع موجد ولم يسلم حتى حل الاجل هل يجب عليه التسليم اولا حتى يقبض الغنم  
رج في الكبير الوجوب وفي الصغير عدمه **ومنها** اذا اصدتها موجلا فلم يسلم فيها  
حتى حل الاجل لم يجب عليها التسليم حتى يقبض في الامع **ومنها** اذا باع فلم يسلم الغنم  
حتى حجر على المشتري وفيه وجهان **الاجتهاد** لا ينقض بالاجتهاد لانه لم يقبض به  
لنقض النقض ايضا لانه ما من اجتهاد الا ويجوز ان يتغير ويتسلسل فتبدي  
الى ان لا يستقر الاحكام ومن ثم اتفق العلماء على انه لا ينقض حكم الحائز المسائل  
الجهتد فيها وان قلنا المصيب واحد لانه غير متعين **ولو حكم القاضي** باجتهاده  
ثم تغير اجتهاده اخر لم ينقض الاول وان كان القاضي اذوي منه غير انه اذا تجدد  
له لا يعمل الا بالتأني بخلاف ما لو كان له الخطا بالقبض فانه ينقض **ولو نفذ** امر  
خصمان الى القاضي فقالا كان بيننا خصومة في كذا ونحنا كذا فيها الى القاضي فلان  
نحكم بيننا بكذا لكننا نريد ان نشتايف الحكم فيها عندك فقبل بحجبهما والامع المنع  
بعض حكم الاول **ولو اشتبهت** القبلة فاجتهد وحل ثم تغير اجتهاده على التأني  
ولا قضى حتى لو صلى اربع ركعات لاربع جهات لا اجتهاد فلا قضاء ولو اجتهد  
فطن طهارة احد الانبياء فاستعمله وترك الاخر ثم تغير ظنه لم يعمل بالتأني بل يتيمم بها

اعادة

اعادة في الامع **وقال ابن شريح** يتوضا بالتأني ولا يتيمم الا بالوضوء  
الاجتهاد الماضي واعلم انه لا يؤخذ من هذا ان ابن شريح يقول ان الاجتهاد ينقض  
بالاجتهاد وانا الاصحاب الرضوخ ذلك وهو يدعيه فان هذا حكم جديد واما ينقض  
الاجتهاد لو اذننا به باعادة الصلاة الاولى وهو لا يقول به **ولو شهد** القاص في وقت  
شهادته تائب واعادها لم تقبل لان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض  
الاجتهاد بالاجتهاد كذا علمه في التوبة **ولو ائتمن** القاص باحد المدعين ثم رجع  
والحقه بالآخر لم يقبل **وكذا لو ائتمن** القاص باحدا ثم تائب فاجابا تائب اخر للحقة به لان  
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وقيل بتعارضان وبصير كان لا تائب اخر **تنبيهات**  
الاول اعلان هذه العبارة اشهرت في كلامهم وتخفيفها ان النقض المتنع انما هو  
في الاحكام الخارجية وانما يغير الحكم في المستقبل لا تنقض الرجوع الان وهذا المجتهد في  
القبلة وغيرها اذا غلب على ظنه دليل فاخذه ثم عارضه دليل اخر بعد ذلك فانه  
يعمل بالتأني في المستقبل ولا ينقض ما مضى وقال الامام في باب اجاب الموات يقضي  
هذا ان القاضي اذ مضى حكمه وقضاؤه في واقعه وكان لقضائه مستند من مذهب  
العلماء ويعلق بالحجة فاذا اراد قاضي بعده ان ينقض قضاؤه لم يجد اليه سبيلا **تنبيه**  
**الثاني** يستثنى من هذه القاعدة صور **واحدة** ان الامام المحسن فلو اراد من  
بعده نقضه فالامع نعم لانه الصلحة وهو للمتع في كل عصر **الثانية** لو اقام  
الخارج بينة وحكم له بها وصارت الدار في يده ثم اقام الدار خال بينة وحكم له بها  
وينقض حكمه الاول لانه انا قاضي الخارج لعدم حجة صاحب اليد هذا هو الامع  
في الرافعي **وقال الهروري** في الاشراف تال القاضي الحسين اشكت على قاضي  
هذه القبلة منذ نصف وعشرين سنة لما فيها من نقض الاجتهاد بالاجتهاد ويرده  
جوابي قد كرت مرة ان تاكدا الحكم بالتسليم لم ينقض والا فوجهان كما في رجوع  
الشهود على قول ثم استقر رأيي على انه لا ينقض سوا كان قبل التسليم او بعده **الثالثة**  
لو قسم الشراك في تسمية اجبار ثم قامت بينة بطلها وجب نقضت مع ان القاسم قسم  
باجتهاده فنقض القضية بقول مثاله والمشهد به مجتهد فيه شكلا استشكله  
صاحب المطلب لهذه القاعدة **الرابعة** اذا قور القومون ثم اطلع على صفة  
نقض او زيادة بطل التوقيع الاول لكن هذا ليس بنقض الاجتهاد بالاجتهاد  
بل يشبه نقض الاجتهاد بالنص **التنبيه** الثالث المراد لا ينقض اجتهاده مثله فانه  
ليس بولي من لاخر وينقض باجتهاد اعلى واطوع منه **وبين طريق** اولي ان يبين  
الخطا ولا كما في القبلة والا وافي وقد استثنى الغزالي من ذلك ما اذا كان حكم الاول



سقط كذا إذا خلع زوجته ثلاث مرات ثم تزوجها الرابعة بما عجل لا اعتقاده أن الخلع  
فسخ ثم تغير اجتهاده وهو ما قى معها ذلك النكاح قال أن حكمه حكمه بغيره هذا النكاح  
لم يجب عليه مفارقتها وإن تغير اجتهاده لما يلزمه من فراقها من تغير حكم الحاكم المجتهدات  
وإن لم يتركها حكمه بغيره قبل تغير اجتهاده ففيه تردد واختار الغزالي وغيره أنه  
يجب مفارقتها لما يلزم من إسكانها من الوطئ الحرام في معتقده **وهذا الذي** قاله الحاكم  
لعلمه مبني على أنه ينبغي باطنها والظاهر من فراقها ما يقتضيه حكم الحاكم لأن هذا بالنسبة  
إلى أحد في خاصة نفسه واستمتاع بغض الحكمة المجتهدات لما تقدم ليطهر أثره في  
التنازعين **وعلى ذلك** ينبغي أيضا ما حكاه ابن أبي الدرع عن الأصحاب أن المجتهد إذا خلع  
خبراً فالتزمها عليه شافعي لا يعتد طهارتها بالخلع فتراً في جنفي وثبت ذلك  
عنده بطريقه فقصي على الشافعي بضمانه ذلك قولاً واحداً حتى لو لم يكن  
للدعي بينة وطلبه بعد ذلك بأدائها لم يجز للدعي عليه أن يخلف أنه لا يلزمه  
شيء لأنه على خلاف ما حكاه الحاكم والاعتبار حكمه باعتقاده الثاني دون  
اعتقاده وكان هذا مفرغ على نفوذ حكمه باطنها والظاهر أن فسخه له الحلف ويؤيده  
الحلف فيما إذا حكم المجتهد للشافعي بشقة الجوارح على جعل **الرابع** قالوا المجتهد إذا  
تغير اجتهاده بطل بالثاني ولم يخرجوه على الخلاف في تعارض الأمرين الحائزاً،  
للطاري بالمقارن فكان الفرق لزوم العمل بالأول قطعاً **اجتماع** العوض والعوض  
لواحد عن الشيخ عز الدين أنه قال ليس ذلك في غير المسابقة فإن السابق يرض  
نفسه وفرضه واخذ السابق **قلت** ويتصور في الكتابه فإن السيد بلك النجوى يزوج  
العقد مع أن الصحيح أنها الرقية على ماله وتقال ينتقل إلى الكاتب وتقال إلى  
الله تعالى حكاه صاحب البيان وغيره وجزم الراعي بالأول ولو قال لغيره،  
اعتق عديك على ألف ففعل استحق العوض في الأصح وتزويج من هذا العين  
يكون لما كتبت وهي القيمة المأخوذة للحيالولة في الأصح فإنها ما تقي على ملك الدافع  
حكماً بدليل الاستدراك وتلقاها المخصوص منه حتى قال الشيخ أبو محمد ينبغي،  
تصرف المخصوص منه فيها ولا يملكها **ومثله** الشاه المجاهد باقية على ملك مالكها  
وتلقاها الغنم وإذا بالحنةطة بل لا يفسر إلى التلف فالدفع أنها كالتلفعة فيأخذ  
بدلها من الغنم ولو لم تكن الحنة وجهان أحدهما للمالك كيلا يكون العد وإن  
تأطعاه **كالرخص** زينة وتلقاها يظهر بالفصل فإن المالك أولى به والثاني للغنم  
لأننا جعلناه كالمالك وليرجع الراعي شيئاً لأنه جزء **فيها إذا** اختلط زيت مثله وتلقاها  
أنه كالمالك أن الغنم يملك ذلك **وفي تناوي** البغوي لو غصب شجرة وأحرقها

حتى

حتى صارت وماذا لا قيمة له فالأول بالافتناع بالرباد **أدرك** بعض وقت العبادة  
نوعان **الأول** أدرك الزمان بأدراك بعض وقت الصلاة وأدراك الجماعة فلا يشترط  
فيه الركعة الكاملة فإذا أدرك المحدث ومن وقت الصلاة قد تكبيرة فأفوتها وقد  
زال عذرهما كان مدركاً لها بلزماً بفعلها ولهذا سواه أدراك الزمان لا به ملقوت القضا  
نموه فيه بين الزمان الطويل والقصير **ومثله** المسافر إذا أدرك جزءاً من صلاة  
الامام المقيم يلزمه الإتمام لأنه أدراك الزمان والافتناع فيستوي القليل والكثير  
**الثاني** أدراك اسقاط فيشترط فيه الركعة الكاملة **تنبيه** الجمعة لا تدرك بماء  
دون الركعة لأن أدراكها يتضمن اسقاط ركعتين سواء قلنا الجمعة ظهر مقصور  
أو صلاة على حيالها والأدراك لا يفيد الاسقاط إلا بشرط كماله ذلك إذا أدرك  
الأربع من السبوع إذا أدرك الامام سجدة أدرك الركعة لأنه أدراك ناقص  
**وليس** وأدرك باقي من الوقت ركعة فمصران قلنا كليهما أو الأثر لا كذا قاله  
الراعي **وقال الشيخ** أبو محمد في الفرق أن المذهب المنصوص في رواية الراعي  
والربع **فيما إذا بقي** من الوقت مقدار تكبير فيجوز الصلاة فيها كان له القصر ثم  
**قال** **ثاني** قل هذا أدراك اسقاط لأدراك الزمان فهل لا يشترط أدراك ركعة  
كاملة كما في الجمعة قلنا الفرق بينهما أن المسافر إذا أدرك جزءاً من الوقت فيجوز  
ونوي القصر فقد حصل له استحباب الرخصة بتمامها في الوقت لأن استحباب  
الرخصة مع تكبيرة الأخرى فلما نقل فهو موجب هذه التنية **ومثله** نوافل  
الغمر واجتمع إلى نية مع السلام وإما الاستراط في الجمعة فتعلق بأدراكه على الامام  
وقد لا يكون إلا بفعل ركعة كاملة انتهى وعلى هذا فتبين هذه الصورة  
من القاعدة **أد الواجبات** على ضرب **الأول** للماله **تنبيه** في **عيس**  
الدين فاما ان يكون لله تعالى ولا دي للمال أو أن كان فكل وجب على الفور  
إذا تمكن وكذلك الكفارات وكذا جز الصيد والند وإن كان لغيره بالتعدي  
فإن لم يكن كانت على التنازع وقال الامام المطالب بهما وجهان الملق الراعي كما  
ولا بد لحظ هذا التفصيل **ومثله** في **الأول** أن يكون موجلاً فلا يجب  
أدائه إلا بقضاء الاجال ولو عماله قبل الاجال فإن كان له غرض صحيح في  
الاستناع كخوف الاغارة لم يجب عليه قبوله **والثاني** على القبض والامر بخلاف  
ما لو ثبت له على غيره جد أو قسما من نقال إن له الحق استوف مني ما سئمته  
لا يجبر على استيفائه والعفو والفرق أن الذم هناك بريء وان قصد التخلص  
من الامم **وقد حصل** ببدله وايضا فليس له عليه ضرر في ترك الاستيفاء لم يكن



منه **واذا مات** لا يمكن مطالبة وارثه بالعقوبة واما مضافا فيما يلحقه ضرر بلاك ماله  
لا يمكن من حقه **قال في القصة** لو كاتب السلم اذا اجماله لمستحقه فلو كان غايبا فدفعه  
الى الحاكم قبل حجب على الحاكم قبضه له لتبرأ منه وجهان احدهما كانه الرافعي في  
الوديعة والشهادات المنع لان الخط للفايق فان بقي المال فذمة المولى فانه  
خير من ان يصير مائة عند الحاكم **وقال القفال** في تناوبه الوجهان بينهما ان  
على انه لو كان حاضرا قبل حجب على اخذه امر لا فان قلنا جبر اخذه الحاكم والا فلا  
وقضيته انه يأخذه اذ لم يكن عليه ضرر في القبول وهذا اقرب مما وجهه الرافعي  
والثاني ان يكون حاله ان كان المديون موسرا وشهدا حيا فالحجب اذا وده قبل  
الطلب يحصل فيه **قصة** اوجه من كلام الروابي وغيره **احد** ما يجب قياسا  
على الزكاة **والثاني** لا يجب لان الحق لعين واختاره ابن السعدي وابن عبد السلام  
**والثالث** ان كان سمي معصية وجب والا فلا **الرابع** ان لم يعلم به المالك وجب  
والا فلا **الخامس** ان كان بريءا كالقرض ونحوه لم يجب وبغير رضاه كالاتا فوات  
ونحوها وجب وحيث قلنا لا يجب **بارتفعت** قرائن حاله شعره والطلب نفي  
وجوبه احتمال وتزدد وهذا كله في الدين الا ان يفرج دين القابة اذ لا يجب  
عليه **قال الامام** انما نفي جبر عليه المثل اذ كان معه وثا وان كان مضرا  
لمحق يوسر ولا يجب الاكتساب له وقال ابو الفضل القزويني ان استدانه في  
معصية وجب وكلام الاصحاب في قسم الصدقات يخالفه **وان كان** ميتا قالوا ياداري  
قضاء دينه قبل تجهيزه **قال** لا يكون في الزكاة جنسه فان كانت عقارا ونحوه فالك  
الشافعي والاصحاب سأل وارثه غريبا ان يخلقه ويقتلوا به عليه فيجوز انهم روا  
ان هذه الحواكفة يبره هنا الحاجة وان كان مجورا عليه قال الماوردي لا يجب  
على الولي قضاءه حتى يثبت ويطالب به صاحبه وان اسكه عن المطالبة نظر  
فان كان من مال الجور ناضا الزيم الولي يقضه ويوزم والابرار منها خوفان  
ان يتلف المال وان كان ارضا وعقارا تركه على خياره في المطالبة انتهى  
وسكت عا اذا كان لمجور على مثله وهما يجب على القوي **والاعيان** فانواع  
**الاول** الامانات الماخلة في يده بريءا صاحبها فلا يجب ادائها الا بعد المطالبة  
بها كالوديعة والشركة والقرض والوكالة وادائها يكون بالتقليبة بينه وبينها  
هذا ان استمرت عقودها فان ارتفعت ولم يطلبها المالك استحب الخالف وقد  
صرحوا بذلك في الراهن بذلك الرهن لقضا الدين فهو باق في يد المدين على  
الامانة على الشهور ولا يضمن الا بالامتناع من الرد بعد المطالبة **وقال ابن الصباغ**

ينبغي

الاداء

منه ان يكون الرهن مائة او اكثر فيكون الرهن مائة او اكثر فيكون الرهن مائة او اكثر  
لا يمكن من حقه **قال في القصة** لو كاتب السلم اذا اجماله لمستحقه فلو كان غايبا فدفعه  
الى الحاكم قبل حجب على الحاكم قبضه له لتبرأ منه وجهان احدهما كانه الرافعي في  
الوديعة والشهادات المنع لان الخط للفايق فان بقي المال فذمة المولى فانه  
خير من ان يصير مائة عند الحاكم **وقال القفال** في تناوبه الوجهان بينهما ان  
على انه لو كان حاضرا قبل حجب على اخذه امر لا فان قلنا جبر اخذه الحاكم والا فلا  
وقضيته انه يأخذه اذ لم يكن عليه ضرر في القبول وهذا اقرب مما وجهه الرافعي  
والثاني ان يكون حاله ان كان المديون موسرا وشهدا حيا فالحجب اذا وده قبل  
الطلب يحصل فيه **قصة** اوجه من كلام الروابي وغيره **احد** ما يجب قياسا  
على الزكاة **والثاني** لا يجب لان الحق لعين واختاره ابن السعدي وابن عبد السلام  
**والثالث** ان كان سمي معصية وجب والا فلا **الرابع** ان لم يعلم به المالك وجب  
والا فلا **الخامس** ان كان بريءا كالقرض ونحوه لم يجب وبغير رضاه كالاتا فوات  
ونحوها وجب وحيث قلنا لا يجب **بارتفعت** قرائن حاله شعره والطلب نفي  
وجوبه احتمال وتزدد وهذا كله في الدين الا ان يفرج دين القابة اذ لا يجب  
عليه **قال الامام** انما نفي جبر عليه المثل اذ كان معه وثا وان كان مضرا  
لمحق يوسر ولا يجب الاكتساب له وقال ابو الفضل القزويني ان استدانه في  
معصية وجب وكلام الاصحاب في قسم الصدقات يخالفه **وان كان** ميتا قالوا ياداري  
قضاء دينه قبل تجهيزه **قال** لا يكون في الزكاة جنسه فان كانت عقارا ونحوه فالك  
الشافعي والاصحاب سأل وارثه غريبا ان يخلقه ويقتلوا به عليه فيجوز انهم روا  
ان هذه الحواكفة يبره هنا الحاجة وان كان مجورا عليه قال الماوردي لا يجب  
على الولي قضاءه حتى يثبت ويطالب به صاحبه وان اسكه عن المطالبة نظر  
فان كان من مال الجور ناضا الزيم الولي يقضه ويوزم والابرار منها خوفان  
ان يتلف المال وان كان ارضا وعقارا تركه على خياره في المطالبة انتهى  
وسكت عا اذا كان لمجور على مثله وهما يجب على القوي **والاعيان** فانواع  
**الاول** الامانات الماخلة في يده بريءا صاحبها فلا يجب ادائها الا بعد المطالبة  
بها كالوديعة والشركة والقرض والوكالة وادائها يكون بالتقليبة بينه وبينها  
هذا ان استمرت عقودها فان ارتفعت ولم يطلبها المالك استحب الخالف وقد  
صرحوا بذلك في الراهن بذلك الرهن لقضا الدين فهو باق في يد المدين على  
الامانة على الشهور ولا يضمن الا بالامتناع من الرد بعد المطالبة **وقال ابن الصباغ**

ينبغي



العقوبة من حدا وقصاص فحب اعلاه السحق بانه توفيقه ويعفو فان اقرب ذلك  
عند الحاكم وجب عليه اعلامه في الاصح ذكره بالنسبة الى التذوق ويشترط طرده  
في التماسه ونحوه ولو لم يكن السحق لزمه صاحب الحق على استيفائه او العا كخلاف  
الحقوق المالية وقد سبق قريبا العرب منها فلا يجب عليه الاعلام بها  
بل يحجب المالك بان له عنده كذا ان كان القاذون كانهما قايما به او وكل فيه نعم للجمهور  
التوكيل مع السيد في امر نفسه اذ ليس له دفع العصبوب الى غير ما له الا الى  
الحاكم المودع ونحوه فاطع الطريق فان غلبت فيه حق الله تعالى  
فكاسره حتى مال الى سخره وان غلبت فيه حق المالك وجب اعلامه ليسوء به  
او يرفع الامار وقد اختلف ما يجب على الجاني من قبل الخلية والتأمين كالامانة  
الشرعية ومن قبل المصلحة والمصلحة كالمقصود الخلاف مطهر  
في وجوب اجر الملاك والمستوفى للذماص فان اوجب التكرين فقط لم يلزم  
الجاني والا وجب وهو الاصح الامانات المتعلقة بالذمة الشهاد  
فيجب على الشاهد الا اذا ادعى الخيل ويلزمه الحضور عند القاضي وعند القاضي  
اي حامد انه ليس عليه الا اذا الشهادت اذا اجتمع مع القاضي كذا نقله الرافعي  
ويكفيه ان يقول ان الغرض حصل الشهادة على شهادته كما هو احد الوجهين  
ويصير الشاهد كالمودع في المصلحة من الوديعة وما لم يكن دون التسليم  
الا ان في الشيء اذن فبما يصير ذلك الشيء اياه وعلى يكون اذنا قايما يقتض  
ذلك الشيء استقامته هو صريحا ما يكون اذنا في صور اذن لعمدة في  
التكاح لا يكون صريحا للمهر والمهر في المذهب بالحق كسب العبد الوكيل  
بالبيع مطلقا له قبض الثمن في الاصح لانفسه يبيع ويشتري وله تسليم المهر  
توفر الثمن في الاصح اذن في الصمان فعد دون الرجوع فاذ في الصمان كان  
له الرجوع لان الاذي نتيجة الصمان المأخوذ فيه اذ ان لعمدة في الوديعة  
فانما فبذ لها يوديه من كسبه ومال تجارته كذا وقع في المأوى الصغير واستفصل  
فان الاذن في الحفظ ليس اذنا في الامان لان الاذن في الحناية ليس اذنا في حناية عليه  
يكسبه في الاصح كما قاله الامام لان الاذن في الحناية ليس اذنا في حناية عليه  
واجب بان الخلف في الحقيقة السيد لان اثنائها في حناية له على الامان  
والثاني لا يكون اذنا كذا لوان لعبد في القزل وفي التمتع لا يجب على السيد  
الدم على المريد في القدر لان خلاف اذنه في التكاح يكون ضامنا للمهر في القدر  
فعلما لانه لا بدل للمهر والدم بدل وهو الصواب والعبد من اهله ومنها اذن لعبد

في الاحرام

في الاحرام بالحق فاحرم وانكبت محظورا من طيب او قتل صيد ليرحب على السيد  
وفرضية الصواب بل السيد منعته في حال الرق ومنها لو احضر العبد فقتل عليه  
الصوم وليس للسيد منعته في الاصح لاذنه في سببه الا ان في تصرف معين هل  
يتعدي ما وجب بسببه الى غير ذلك العين فيه خلاف في صورها العبد المأذون  
هل يطالب سيده في بقية ماله بدين الماذون فيه اوجه ثالثا بطالبه اذ لم يكن  
في يد العبد وفا والا فلا ومنها عامل القراض والوكيل بشرط شي معين احرى  
بعضهم فيه الخلاف فاعده مخالفة الاذن على ثلثه اقسام الاول مخالفة اذن وضعي  
كالوفاة ليرهن على مائة درهم فوهن على ما يتبين بطلت فيها على الاصح ولا يخرج  
على تعريف الصفة الثاني مخالفة اذن شرطي كما اذا شرط الواقف انه لا يجوز  
اكثر من سنة ما جره الناظر اكثر منها لغير حاجة وهذه المسألة امر فيها نقلا والظاهر  
انها على تعريف الصفة حتى يصح في الشروط وحده الثالث مخالفة اذن شرعي  
كما اذا اجر الراهن الموهون من زيادة على الحال فالذهب البطان في المبيع الا ان  
قال الامام ولا يتوالى اذنان الا في صورة واحدة على قول وفي ما اذا اذن  
للفاتية قبل الزوال فلما فرغ زالت الشئ فانه يؤذن لظاهر لا لاجاله تلت  
يضاف اليه صور احد ما اذا اخرا اذن الوقت الى اخره ثم اذن وصلي فلما فرغ  
دخل وقت صلاة اخرى فانه يؤذن لها وقد اقتصر النووي على ادراك هذه  
الصورة الثانية اذ والي بين فريضة الوقت ومقتضية وتقدر المقضية في  
الاذن لها الاقوال والافضل في الوقت فالاصح يؤذن لها اذا طال الفصل  
بينها الثالث اذ الخ المظهر للمع في السفر والبانة ثم اذ تقديم القصر فانه يؤذن  
لها فاذن لها اذن الفاتية على ما رجح العرايون وتابعهم النووي اذ ابطال للمع  
هل بقي الموهوب على اربعة اقسام ما بقي قطعيا وما لا قطعيا وما فيه خلاف والاصح بقاؤه  
وعكسه والضابط ان اللفظ المضاف للمكران كان يتقو به فاذا ابطال المضاف المذكور  
بقي الحكم على حصة الاول ما بقي فيه العوم قطعيا كما اذا اعتق عبدا معينا عن كفارته  
بطل كونه عن كفارته ويعتق عليه وكذا لو قال اعتق مشغولتك عني على الف  
فقال اعتقها عنك عنقت ولقي قوله عنك ولا عوض عليه في الاصح لان فرضي شرط  
الوقوف ولم يقع قال القزالي واعلم ان حكم الشافعي بقعود العتق في المستولدة  
مع قوله اعتقها عنك يدل على انه اذا وصف العتق والطلاق بوصف حال  
بالحق الوصف دون الاحال ومثاله لو قال لمعينة جعلت هذه اخية او نذر  
للاخية بها وجب ذبحها ويكون قرية وتفرق لهما صدقة ولا تجزي في الخطايا

خلاف



**ومنه** لو اخرج زكاة ماله الغائب وهو بطن سلاته فبان بالما يقع تطوعا بلا خلاف  
 كما اشار اليه الرافعي فان جعل الزكاة ولم يخرجوه على هذا الخلاف حتى لا تقع صدقة  
 على وجه ويسترد من الفقير **كالردع اليه** الزكاة المجهلة ولم يشترط الاسترداد  
 ان غرض مانع فان الاصح انه يسترد **ومنه** لو غرم بالفرض منفردا فحضرته جماعة قال  
 الشافعي احببت ان يسلم من كل ركعتين وتكون نافلة وبطل الفرض فصح ابطال  
 الفرض **ومنه** اذا استاجر لراحة الحنطة شهرين فان شرط الفاعل بعد مضي المدة جاز  
 وكأنه لا يبقى الا التفصيل وان شرط الا بقا فسد العقد للتناقص وجهالة غايمة  
 الادراك ثم اذا فسد فلما لم ينفعه من الزراعة لكن اذا زرع لم يقطع زرعه بجانا  
 للاذن بل يؤخذ منه اجرة الثلث لجميع المدة قطع به الرافعي في كتاب الاجارة ولم  
 يحك فيه خلافا **الثاني** ما لا يبقى قطعا **اد او كاله** بيع فاسد فليس له البيع مطلقا  
 لاحصائه لانه باذن فيه ولا فاسد الا ان الشرع لم ياذن **وكذا البيع** الفاسد لا يستفيد  
 به المتصرف في المشتري قطعا ولا اعتبار بالاذن الضمني فيه لان الاذن في ضمن  
 فان لم يملك ولا يتقبل بخلاف ما اذا فسد الوكالة فان المالك فيه على ما كره **ومنه**  
 لو تخوم بصلاة الكسوف ثم تبين الاجل قبل تحريمه بها فان صلاته تبطل ولا تنقيد  
 تقا قطعا لانه ليس لها نفل على صفة صلاة الكسوف فيسند روح في بيته فانه الشئ  
 عز العز **ولو اثار** الى طلبة وقال هذه حجة فهو لاغ ولا يلزمه التصديق بها  
 قطعا كما قاله النووي في شرح المذهب **ولو صح** على ان وقت الاضحية قد دخل  
 فلم يكن فالظاهر ان على مالكها ويدل له حديث شاة الاضحية وقوله شاة  
 شاة لم يانه يقتضي انها لا تكون اضحية ولا صدقة فان العبادة اذا وقعت قبل  
 الوقت لا تنع اصل **الثالث** ما فيه خلاف والاصح بقاء فيه اذا تحرم بالصلاة للزوجة  
 قبل وقتها لانه دخول بطل خصوص كونها ظهرا مثلا ويبقى غوم كونه انقلا والاصح  
 فان كان عالما ان الوقت لم يدخل بطل للاعية **قال التتدعي** **ومنه** لو نوي  
 الصوم بالنهار لم يرض فضا وهل نفع نفلا فيه الخلاف **ومنه** في متاوي البصري  
 لو نذر صوم الاثنين فنوي ليلة الاحد على اعتقاد انه الاثنين لم يصح لان العبادة  
 لا يتقدم وقتها وهل يتقدم صورة الاحد نفلا فيه وجهان قال ويحتمل ان لا يتقدم  
 قول واحد **اذا اتى** دينا على كل انه عليه فبان انه لم يكن قال والاول  
**اصح** **ومنه** لو نوي بوضوء الطواف وهو غير مكتمل فيه خلاف حكاه صاحب  
 البحر وغيره والاصح صحة الفأل للصفة التي لا تأتي منه وابتقاء لنية العبادة التوتنة  
 على الموضوع الطواف يشمل على ذلك ووجه المنع اعتبار النوى بحالته وهو لا يأتي

نصه

فصد به اسقاه فعله ففسدت التوبة **ومنه** اذا اوجرم بالحق قبل اشهره ففي انقضاء  
 سنة قولان احدهما نعم ولو نذر ان يج الفرض عن سنة ستمين مثلا وهو في سنة  
 خمسين قبل الستين قبل بيع حبه وسقط عنه او يقع نفلا وجهان في البحر ولهما  
 ما خذ اني وهو ان تعيين الكلف هل هو ثابة بعين الشارع **ومنه** لو نوي  
 الا شق من صوم الى صوم لم ينتقل اليه وهل يبطل ما هو فيه او يبقى نفلا  
 وجهان احدهما في الروضة بقاء **ومنه** اذا افسد المكثر صوم يوم من المشهورين عمدا  
 اسقط التتابع **ومنه** ان يضي عكر بفساده او يتقلب نفلا فيه القولان في نية الظاهر  
 قبل الزوال **ومنه** لو قال هذه زكاة مالي المجهلة وعرض مانع نفلا الاسترداد  
 وجهان قريبا الا ان من قولي الضمير بالظن قبل الزوال **ومنه** علق الوكالة  
 على شرط وتصرف الوكيل بعد الشرط فالأصح العدة لانه بطل خصوص الوكالة  
 بقي عموم الاذن وهل يجري هذا في النكاح كالوكل الولي قبل استبدانها  
 في النكاح فانه لا يصح على الصحيح فالزوج الوكيل بعد استبدانها في النكاح فانه  
 لا يصح على الصحيح فالزوج الوكيل بعد استبدانها فان بعض المشايخ يصح تزواجه  
 له من هذه الصورة والظاهر انه لا يصح وكما مر الا ان يرضيه ويستذكر ما يورده  
**ومنه** لو نالت وكالتك بتزويجي فليس باذن لان توكيل المرأة في النكاح باطل  
 قال الرافعي ويجوز ان يعتد به اذا نالها كذا في الوكالة **ومنه** الشركة والقراض  
 اذا فسد الامر او شرط فاسد فيصرف الشريك او العامل بعد التصرف به  
 وادعي بعضهم في الخلاف فيه لكن ابن يونس لم يرد فيه خلاف الوكالة وقد ذكر  
 الامام منها ان الفسخ عقد القراض تلف شي من راس المال ان العامل هل  
 يتصرف حكم الاذن الاول قال والسبب فيه ان صيغة الاذن وان كانت  
 ثابتة فقد اختلفت الجهة فالوكالة لا تحتل استمرارية تصرفات الشريك بذلك  
 من غير ضبط **ومنه** قال له على الف من شئ خرا ولا يلزم في دفعوا الاخير  
 وهل يصح الاقرار **الاصح** من **الرابع** ما فيه خلاف والاصح لا يبقى **ومنه** لو وجد القاعد  
 خفة في اشاعلته فلم يقر بطلت صلاته على الاظهر وكذا الوقت فرضه نفلا  
 لما سب حكاه ابن كج **ومنه** لو تم للفرض قبل وقته فالظاهر انه لا يستجبه بالقتل  
**ومنه** لو نوي في رمضان صوما من نذر او قضا او فعل لم يتقدم صومه عن  
 رمضان لانه لم يرضه ولا عانوا سافرا كان او حاضرا كان الحاضر الان الزمان  
 مستحق لرمضان قاله في المشافى قال الرافعي من اصبح في رمضان غير ناذر  
 ونوي التطوع لم يرض وعند أبي اسحق انه يصح قال الامام نفلي هذا قياسه



يجوز لها ان تنطوي به **ومنها** لو نذر يوم يوم العيد لم يصح لانه لا يقبل المصور وقيل  
يصح ويكره من يوم اخر حكاها الامامية الا سلب وشمله لو نذر صلاة فاسدة  
فقبل يلزمه صحوه والاصح عدم الاعتقاد **ومنها** لو احال المشتري البايع بالثمن  
على رجل ثم بطلت الحوالة برد المبيع بعيب وخوفه فبطلت الحوالة قبضه للمشتري  
لعموم الاذن وجهان اصحها المنع لان الحوالة بطلت ولو كاله عقد اخر فالتزما  
واذا بطل عقد لم ينعكس الاخر وقد بطل المخصوص وينقل بخصوص اخر صوابا  
للكلام عن الابطال **كالواشترى** لو نذر وليس وكلامه لا يتبع لزيد وهل يصح  
للفضولي الصحيح نعم ان كان الشريء الذمة دون ما اذا كان بعين مال للتخيير  
**وكالواشي** بطل وله طيل لهو وطيل على الانتفاع به جلت على الثاني **وكذا**  
**لو كان له** زمان خروجه فقال او صيت لزيد باحدهما صح وحل على الحال ذكره  
القاضي الحسين وابداه بالتي قبلها **وكالواشي** محل فافصل ميتا بانه جان  
لم ينقل الوصية وتكون الغرة للموصي له لا يبادل منه وكالو بطلت الجمعية  
خروج الوقت وانقص العدد فالاصح انقلها بظهورها فقلت الى خصوص الاية  
عموم وهو النافذة وقيل لا وعليه وجهان احدهما ينقلب نقلا والثاني بطل  
راشا وكالوا حرم بالحق في غير شهره لا يحصل وينعقد غرة وقد بطل العموم  
وينقل بخصوص اخر كالوصية القاضي الحكر بالحلف فتحا كالتة بطل حله فان  
تراضيا به الحق بالحكر كذا قاله الرافعي وقال صاحب الدخاير هذا اذا علم  
ضاد توليته فان جهلاه فقد بنينا الامر على ان الحكر يلزم بغير تراضيا به فلا يخفى  
بالحكر وهذا شبه **اذ اعان الحق بعين** فانلفت فبطل يعود الحق الى البدل  
الماخوذ من غير تجديد عقد فيه خلاف في صور منها لو ائلف الموصون واخذت  
قيمتها صارت وصا لمجرد الاخذ كما هو ظاهر كلام الاحصاء **ومنها** لو وقف اذا ائلف  
واخذت قيمته واشترى بها بطله ففي صيرورته وقف بدين انشا وجهان  
اصحها لا بد من الاشارة الفرق بينه وبين الاول ان الماخوذ من متلف الوقت  
لا يصح وقفه كالغنود خلاف بدل الرهن فانه يقع رهنه **ومنها** الاضحية  
المعينة اذا ائلفت يشتري الناذر بغيرها مثلها وتصور اضحية بنفس المشرقة  
وكانها كفواها بنيتها اذ ائلفه على المشرقة يتضمن لمجعله اضحية **اذا ضاق**  
**الامراتع** هذه من عبارات الشافعي رحمه الله الرشقة وقد اجاب  
بها في ثلاثه مواضع احدها فيما اذا فقدت المرأة وليها في سفر فقلت امرها  
رجلا يجوز قال ابن بونس فقلت له كيف هذا قال اذا ضاق الامراتع

الثاني

**الثاني** في اوائ الخنزير المعولة بالسرجين يجوز الوضوء منها فقال اذا ضاق  
الامراتع حكاها في العروة باب الصلاة بالخاصة **وبوخ** من هذه العبارة ان من  
وجد غيرها من هذه الاوائ الطاهرة لا يجوز له استعمالها ومن لم يجد غيرها  
جازه استعمالها الحاجة كما وفي الذهب والفضة يجوز استعمالها عند الحاجة **الثالث**  
حكى عن بعض شراح المختصر ان الشافعي سئل عن الذئب باب يجلس على غائط فيتبع  
على الثوب فقال ان كان في طهراته ما يجني فيه رجلاه والا فالتشي اذا ضاق اتسع  
وروي ابن ابي هريرة في تعليقه هذه العبارة فقال وضعت الاشياء في الاصول  
على انها اذا ضاقت اتسعت واذا اتسعت ضاقت الا ترى ان قليل العمل  
في الصلاة لما اضطر اليه فسوي به وكثرة العمل فيها لما لم يكن به حاجة لربح  
به وكذلك قليل المراجعة دون كثيره وقد استعمل ابو زيد المروزي هذه  
العبارة فكان يصلي النافلة في خفه الخنزير وشعر الخنزير فراجعها فقال  
اذا ضاق الامراتع قال الرافعي واشارته الى كثرة التوافل وقال النووي  
بل ان هذا التقدير ما تم به البلوي ويتعذر او يثبت الاحتراز عنه ويعني  
عنه سلفنا وانما لم يصل به الغرض احتياط لها والاحتقاضي قوله العفو  
فيها ولا فرق فيها بين الغرض والنقل في اجتناب الخامسة **ومن فروع** هذه  
**القاعدة** لو غرث به دمر الباعث عفي عنه عند الاكثرين وطهر الشارع المتقين  
نجاسته يعني عما يتعد الاحتراز عنه غالبا ولو لم يجد طريق الحرمة فخطاه  
وقاله فلا فدية للضرورة ولو يالت البقر على الغلة كدبر الحبوب في جال  
الدياسة فالقول في شرح المذهب العفو وان تحقق بولها عليه للشقة وسياج  
كثيرتها في حرف اليرقة قاعدة الشقة تجلب القيسير **اذا اتسع الامراض** هذه  
العبارة صرح بها ابن ابي هريرة كاسبق وذكر العزالي في الاجاماجعها والقي  
تيلها فقال كلما جاز وحده انعكس الى ضده **اذا اجتمع في العبادة** جانب المحضر  
والسفر قلنا جانب المحضر لانه الاصل فلو سمع حضرا ثم سافر او عكس ثم سمع  
مقاما ثم سافر لم يجز له القطر ذلك اليوم تقليدا لحكم المحضر كالملة وخالف المزني  
ولو وجد النافلة على الارض ثم اراد السفر فارد ان لا يستقبل بالقبلة امتنع  
فيه عدم الاستئذان بلا خلاف قاله النووي في شرح المذهب ولو اقتدى بالسافر  
بالمقيم لحظته لزمه الا تأمر ولو نسي صلاة سفر فذكرها في المحضر وبالعكس حكم لها حكم  
المحضر فمتنع القصر ولو تحرر بالصلاة في المحضر وجب اتمامها وفيه سوال وهو

وضع



انه اما ان يكون نوي القصر لم يرض لانه مقوم وان نوي الاقامه فلا يقال يتم تغليبها  
 للحضر بل لفقد نية القصر وان لم ينو شيئا يتم لانه مقوم لم يوافر **واجب** بانفعال  
 وجوب الاقامه على اثنين احدهما اجتماع الحضر والسفر والاخرى بقدر نية القصر  
 ويجوز تغليب الحكم على اثنين وخروج عن هذا الاصل في سلبتين احدهما لو شرع  
 السافر في الصلاة بالتميم ثم نوي الاقامة من غير وجدان المامضي فصالته لان نية  
 الاقامة ليست باكثر من وجود الماء **وكذا لو اتصلت** السفينة بدار الاقامة في  
 اثنا الصلاة بالتميم لا يتطاول صلاته ولا يجب الاعادة في الاصح وتيل بعد تغليب الحكم  
 الاقامه ناله في التهذيب وليست في المشرح والروضة **الثانية** لو سمع احدي  
 رجاليه في الحضر ثم سافر وسمع على الاخرى في السفر فانه يتم مع سافر لانه لم يصبه  
 في السفر على الاصح عند الراعي تغليب السفر وخالفه النووي وقال يتم مع مقوم  
 لمرة للقاعدة **اذا اجتمع الحلال والحرام** والمبيع والحرم غلب الحرام ومن ثم اذا  
 تعارض دليل يقتضي التحريم واخر يقتضي الاباحة قدم الحظر في الاصح تغليبها  
 للتحريم ومن هذا قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن اخنتين يملك العيش فقال  
 احلتهما اية وحرمتهما اية والتحريم احب اليها قال اية **وان كان التحريم احب**  
 لان فيه ترك مباح لا جتناب ترك محرم وذلك اولي من عكسه وحكي ما ورد في  
 في كتاب الصيد اذا تعارض ما يوجب الحظر والاباحة ثلاثا اوجه **احد** ما  
 انها سواء ويعتبر ترجيح احدهما بدليل اخر **والثاني** يغلب الحظر وهو قول  
 الاكثرين **لكن يكون** هذا فيما اذا اخرج فيه خطر واباحة فاما ما اخرج فيه فلا يوجب  
 تغليب الحظر كالواقي اذا كان بعضها نجسا لم يتنع من الاجتهاد وتفصيل هذه  
 القاعدة ان الحرام ان يستهلك الا لا تأكل الا تأكل لا تأكله غالبا وهذا كالطيب محرم  
 على الحرام **ولو اكل** شيئا فيه طيب قد استهلك لم تجب القدية والماليات يتنع  
 استعمالها في الطهارة واذا خالطه الماء واستهلك سقط حكمها **وكذا لك ليل المرأة**  
 بشرة الرضيع لا يحرم واذا اخرجت قطرة خروفا كثيرا حتى ذهبت شربها وشربت  
 لم يجد لاستهلاكها لكن يحرم تناول شي من الماء من جهة النجاسة لا من جهة الاستنار  
 وقال الاصحاب يتنع التراض على الفشوش قال الجرجاني هذا ان كان طاهرا  
 فان كان مستهلكا جاز له الاقدام على الاصل مع كون الحرام متعديا قال الامام **وهذا**  
**اذا اعم** الالتباس ولم يمكنه الانتقال الى جماعة ليس فيهن محرم له فان امكن ذلك  
 بلا مشقة فيجوز ان يقال لا يترك الا في يوتاب فيهن والظاهر انه لا محرم **قلت**  
 ويؤيد احتمال الوجه الحكيم في الاواني اذا قدر على طاهر يقين ثم مراده بهذا

ولو استعملت محرم مشوه فربما  
 كبره جاز

الظاهر بالنسبة الى التحريم والتحريم اما الموضع فلا شك فيه لكن ذكر الخطاي في الاملا  
 ان تركه ليس من الموضع بل وسواس **ويستثنى** من هذا ما لو وقعت قطرة نجاسة  
 غير مغمورة بها ككثير من القلتين تحبس الكلال وقد استشكل فان القاعدة  
 تغلب الصلابة المرحمة على الفسدة المروجة **والجواب** انه غلب ذر الفسدة  
 بالتصحيح بالنجاسة والثاني ان لا يكون مستهلكا فان امكن التميز وجب **كالواخلط**  
 دراهم حرام يد راحه حلال فيجوز التصرف فيها حتى يبيز وان لم يكن وان كان غير  
 مختص بغيره **قال** الغزالي في الاحيا اذا اخلط في اليد حرام لا يختص بالتحريم  
 الشري منه بل يجوز اخذ منه **الا ان يقترب** بذلك العين علامة تدل على انها  
 من الحرام **فان لم يقترب** وليس يحرم ان تركه وروع محبوب **فان كان** محصورا فان  
 كان لا يتوصل الى استعمال المباح الا بالحرام غلب الحرام احتياطا كالجارية في شرب  
 بعم وطها عليها والمشرى والمسلم يشتركان في قتل الصيد **ولو طلق** احدي نساياه  
 وثك في عينا والنجاسة تقع في المايعات وان كثرت ولم تغيرها والاخت  
 من الرضاع فتشبه بالاجنبية او محرم بعدد من الاجنبيات محصورات ولحم  
 مدكي بيته **ولو اخلط** حرام مملوك حرام مباح محصورا منع الصيد او المحصور  
 جاز **ولو اخلط** ما لا يختص بما يحصر جاز الصيد في الاصح واذا قلنا بالبطالان في  
 تفريق الصنفه فالصحيح ان العالة في الاضداد الجمع بين الحلال والحرام تغلب  
 الحرام **ولو بات** الصيد من مبيع ومحرر مثل ان موت سهر ويندقه اصاياه  
 فهو حرام تغلبا للتحريم **وفي فتاوى** النووي اذا اخذ الكاس من انسان دراهم  
 فخلطها به راحه المكس ثم رد عليه قدر دراهم من ذلك المختلط لا يحل له الا  
 ان يقيم بيته وبين الذي اخذ منه بالسوية وقضيتها انه يفسد عليه باب  
 التصرف **لكن في ما وى** ان الصلاح لو اخلط دراهم حلال يد راحه حرام ولم يميز  
 نظريه ان يعزل قدر الحرام منها بنية القصة ويتصرف في الباقي والذي عزله  
 ان علم صاحبه سله اليه والاعتدق به عنه وذكر مثله النووي **فقال** واتفق  
 اصحابنا ونصوص الامام الشافعي على مثاله فيما اذا غصب حنطة او زيتا واخلطه  
 مثله قالوا يدفع اليه من المختلط قدر حقته ويخلي الباقي للغاصب **واما ما يقوله**  
 العوام ان اخلط ماله بغيره يجرى به بتأطال الاصل وحكي في الاحيا اربعة  
 مذاهب في المال المشترك **وبال** لودفع الى الفقير المال بكاه له اذ اخذه  
 ويرى عماله له منه **ولو غلبت** شاة بعلف مغصوب **منقول** النووي في البيع في  
 شرح المذهب عن الغزالي لو اغتلفت الشاة علفا حراما او رعت في حشيش حرام

س

الظاهر



لم يجرى فيها ولم يجرى في تركه **ورق قلت** وفي فتاوى البغوي ان كان العلف قد رآه  
 كان شيئا جسا للظهر فحينئذ الحرام والافلا يحرم ولا يخلو عن الشهية **ويقال** ان يقال  
 بكل حال لان اصل مال الغير حلال وانما حرم لكونه حق الغير بخلاف  
 لبن الكلبة اذا ربيت به سخالة وظهر التمييز كان اصله حلالا قال وهذا شبه  
**وفي فتاوى القاضي الحسين** سلم ويجوزي امر السكين على غنق شاة الغير  
 ودكياه فلما خلاف ان الحرام وهل الضان عليها بالسوية او على المجوسي فقط  
 لانه الذي افسده لوعلى المسلم نصف ارش النقصان بين كونها حية ومذبوحة اختلافا  
**ولو كان** بعض النجورة في الحلال وبعضها في الحرام حرم عليه قطعها تغليبا للغير بقوله  
 في الروضة عن البحر **ولو قيل** صيدا بعضه في الحلال وبعضه في الحرام فالأصح ان العبرة  
 بالقوام **فان كان** بعضها ولو واحدة في الحرام حرم والا فلا فلو كان نائما لم يتعرض  
 له الرائي وقال صاحب الاستبصار العبرة بمسقطه **ولو اعتلط** بالمايع بوانقه  
 في الصفات فالصحيح انه يقدر بغيره وان كان على تقدير مخالفة بغيره بوسائل  
 والا فلا ويقال تعتبر الغلبة وصحة في البيان وغيره **وعلى هذا** انما استويا قال  
 في الاستبصار احتلال وجهين كالوجهين في النوب الحريم والصوف وجزم المتولي  
 والرائي انه يسلب اخذ ايا لا يخلو وعلى هذا فالفرق بينه وبين الحرير ان الرائد  
**فما لا يورث** على ان يستهلكه الا وعند التساوي لاستهلاكه والمدار هناك على ليس  
 الحرير فلا بد ان يكون غالبا وعند التساوي لم يوجد كذا **ويستثنى** من هذا القم  
 الاجتهاد في الاواني والنياب وتساوي النوب الحرير والقطن على الاصح **وبس**  
 التفسير المساوي للقران في جواز رسة المحدث **والملقوفة** من رداء يجل له نكاحها مع  
 انه قد اجتمع فيها بيع وهو اتنا احكام النسب وخطرها وهو كونها جزءا منه فغلبوا  
 البيع ومعاملة من اكثر ما له حرام اذا لم يعرف عينه لكن بآله **وقال الشيخ** ابو جعفر  
 وآثاره في الاحيا ولو رآي شيئا يتصرف تصرفات فاسدة ولم عليه دين فبطل  
 اخذ دينه من تلك الاثان بظن ان كان تصرفه مما يتنقض فيه فضا القاضي اجل  
 له الاخذ وان كان التصرف يعتقد الحلال وان كان مما لا ينقض فاني قلنا كمال يجهل  
 نصيب حل وان قلنا المصيب واحد فان اتصل ذلك بحكمها كمال على خلاف  
 فيه مثاره ان حكم الحاكم هل يفيد الحلال باطنا ولا **تنبيه** قول الاصولين اذا  
 اختلط الحلال بالحرام وجب اجتناب الحلال موضعه في الحلال المباح اما اذا اختلط  
 الواجب بالحرام روي مصلحة الواجب وله امثله **احدها** اختلاط موني السليبي  
 بالكناف يجب غسل الجميع والصلاة عليهم وعين الميتة واحق له اليه في بان النبي صلى الله

على من يجرى في تركه  
 على من يجرى في تركه  
 على من يجرى في تركه  
 على من يجرى في تركه

عليه وسلم من جلس فيه اختلاط من المشركين والسالمين سلم عليهم **الثانية** اختلاط  
 الشهدا بغيرهم يجب غسل الجميع والصلاة عليهم وان كان الغسل والصلاة على القفار  
 والشهدا احرام **الثالثة** يجب عليها ستر وجهها في الاحرام ولا يكن الاسترشى من  
 الراس وستر الراس واجب في الصلاة فاذا صلت راعت مصلحة الواجب **الرابعة**  
 الضطر يجب عليه اكل الميتة وان كانت حراما **الخامسة** النجورة على المرأة من  
 غدا الكبر واجبة وان كان سفرها وحدها حراما **اذا اجتمع السب والمباشرة**  
 او الغرر والمباشرة تدست المباشرة كالوقوع الغاصب الغصبوب ضيا فلهذا  
 فالكمل يرى الغاصب وكالوضع ففصاعن طائر فوق بعد الفتح وطائر لا يصنه في  
 الجديد لانه وجد من المانع سبب ومن الطائر مباشرة واختيار احيال على المباشرة  
 ولو واصل في القصاص ثم عفي واتص الوكيل جاهلا فلا قصاص عليه وتجب  
 الدية فاذا غرر بالمرجع بها على العافي في الاصح لانه بحسن العفو والمباشرة  
 فقد على السب ولو نفر صيد احريتا حتى خرج الى الحلال وتبلى بحرم فالمرجع على  
 الحلال لانه سبب خلاف تالوت حال ما به يكون على المقر الضان لانه  
 مات بسبب التغير واحالة عليه واولي ما هداه ولو دل الحريم على صيد  
 قتله بغيره لم يصنه ولو دل المدوع على المدبعة سارقا فاخذها لا يكون قرار  
 الضان عليه لان الدلالة سبب والاخذ بمباشرة ولو غرر بامة فظهرت سبيبة  
 او وثيقة انتم نكاحها وغرر بالمرجع على من غره في الجديد فبما اذا سبق  
 عقد صحيح فلو عصب امة وزوجها ووطيها الزوج غرر بالمرجع لا لا ويرجع  
 على الغاصب قطعا لان النكاح في مثلنا صحيح وقبض العقد يوجب استرداد  
 البادل ما يدل وصفا العقد غرر صحيح وقد اتلف منفعة البضع فيغرم بالرجع  
 ذكره في التهذيب في باب الغصب قال ونظيره من الغرور **ولو غرر امة** وهو  
 واجد طول الحرية او غير خايف من العنت فوطيها جاهلا غرر المهر والرجع على  
 الفار **ولو غصب** طعاما وقد مده لغيره ضيافة فأكاله جاهلا غرر قيمته لانه  
 ولا يرجع على الغاصب في الجديد لانه هو المتلف والمنع عائد اليه فكان قرار  
 الضان عليه **نعم ان غرر** الغاصب لم يرجع على الاكل على المذهب ولا نظيره  
 الصورة اعني الاستقرار على اثنين **ويستثنى** من هذه القاعدة صورته اذا  
 استأجره لجل طعام معين على دابة وسله زيدا تحمله الموجه جاهلا بالحال  
 بان قال له عشرة وكان احدي عشر فتلفت الدابة ضنها على المذهب **كالرجل**  
 بنفسه وانما من هذا الغار لان يد المباشرة والحالة هذه كيد الغار لانه نايب



عنه واستشكل بن الرقعة بترجع الراجعي الضامن مع تصرّحه على قول الغروراء  
وقال هذا الترجع بنافي الفرج وجوابه ما ذكره منها إذا غضب شاة وأمر قضاة  
بذبحها وجوهاه بالمال فقرر الضامن على الغائب قطعاً قال في الرخصة **ولم**  
**يخرجوه** على تول الغرور والباشرة وكذلك لو اتاه الغني بأثاف ما تلف فيه من  
خطأه فإن كان الغني أهلاً للغتوب فالضامن عليه والأثاف لأن المستقيم مقصور ولم  
يحكم على الغتوبين وللا رافي فيه **عنه** وقف ضبعة على أهل العلم فصر  
اليهم عليها ثم خرجت مستحقه فقرر الضامن على الواقف لتغريه فإن عجز عنه  
فكفل من يتعنه به غير فإن أجز الناظر وأخذ الأجرة وسهل للعلماء فرجع سق  
الملك على الساتر لاجل الناظر ولأجل العلم ورجوع الساتر على من وصلت  
درأه إليه قاله الغزالي في تناوبه **إذا اجتمع المسك والقاتل** هو ضريان **الاول**  
بالبغوا معه فعمل المسك وذلك في ما بين أحدهما القصاص إذا أسك شخصاً  
قتله آخر القصاص على القاتل تغليبا للباشرة على السب تأنيها للأحرار إذا  
أسك محرر صيدا فقتله محرر آخر الأصح أن الجراكه على القاتل لأنه المباشر  
وقيل عليها نصفان لأنها من أهل ضانته ومحج النوري في موضع من شرحه  
المذهب أنه على القاتل والمسك طريق الضامن وقرر القاضي أبو الطيب  
منها في باب الغصب بأن مسألة المحرم ضان يد وليس بضان أئلاف وإياها ما في  
ضمان الأئلاف فأن الحكم يتعلق بالباشرة ون السب ولا يد الأكره في القتال  
لأنه سبب على **الثاني** ما لا يباغوا إذا أسك الكافر في الحرب وأحد وقته آخر  
فإن السب بينهما لاندفاع شره بحاكم الراجعي عن أبي الفرج قال وكان هذا  
فيما إذا منع من الحرب ولم يضبطه فأما الأساك الضابط فانه أسير وقتل الأسير  
لا يتحقق به السلب وينبغي أن يقال إن هذا فيما إذا لم يكن المسك من قتله  
ومنه لو أسك المحرم صيدا فقتله حلال فإن الجراكب على المحرم الأصح ولا يرجع  
به على الحلال لأن الحلال غير ضئوع منه ونزع الحب الطبري في هذا التعليل  
وقال الأئله أنه غير ممنوع منه في هذه الحالة فانه ما دام بضئوعاً على المحرم  
فليس لأحد أن يقرر الضامن عليه بأثافه في يده لأنه أضار به **إذا اعتل الحكم**  
**بعد** أو ترتب على متعدد فهل يتعلق الجميع وبالأحرار ولكن يقول  
إذا تعقب شيء حادثة مركبة من أجزاء من الموثر الجزأ الأخير منها والجميع فيه للعلماء  
تردد وشك الخلاف في الحكم المترتب على اللفظ هل هو منطبق بأخر جزؤه أو بكامله  
ويظهر في سادس الراي أنه لفظي لأن الجزأ الأخير يتوقف الوجود على ما سبقه

فما سبقت به دخل هذا الاعتبار والتحقيق انه عنوي ويترتب عليه فوايد والقرو  
لذمضان الوتر الجموع ومقابلته القرد لاي حنية رضي الله عنه والايه **والطاف**  
بينها ما خوذ من سلكه السكران وحده بل به وما قبله ومن ثم قال حكما ببله  
السكران يحصل بالفتح الاخضر وحده بل به وما قبله ومن ثم قال حكما ببله  
التحريم واعاب الحكماء **وحكايا** **ابن حبه** حصوله بالخير ولهذا هو موجب  
الحكم على شارب النبيذ اذا لم يسكر والحاصل ان الفسدة انما تحقق عند انقضاء  
الي وغيره وهذه القاعدة اشار اليها الرافعي في كتاب الطالع وغيره ولها **افروغ**،  
الاولى لو كانت طلقني فلما بان لي وصولا اليك عليها الا واحده فالنص انه اذا  
طلقها سققت الالف لارايينونة والقرى الذي يتوقف على الجمال انما يحصل  
بالتالي ولهذا قال في الحاوي الصغير او فاد الذي استحق فاناد الحكم سققتا  
للقابل وخالف الرافعي في ذلك وقال ليس له الا الثالث الالف واجمع بقى عين  
الاعور فان الشافعي لا يوجب عليه الا نصف الحدية ولم ينظر والى الذهاب  
منه كاله وكذلك من شرب سبعة اقداح من النبيذ ولم يسكر في شرب العاشر  
فسكر فانه انما يحصل السكران فيضام العاشر وللشافعي ان يعرف بان الينونة  
وان تأثرت ما سبقها من الطلاق وشارك في ذلك الفتح العاشر وعين الاعور  
لكن التامير يختلف فان تأثر الثالث فانه شرط في شروط والشرط لتامع الشروط  
في ترك الحكم لكن غايتها ان الينونة محطلة عن الثالثة مع لحاظ التقدم بخلاف  
الفتح العاشر وعين الاعور لان السكران شاعن المجوع ومنهم من **فروغ** بان العقل  
يستر عن التدبر في نكاح فده يزيل شيئا من التحيز ورواى البصر كاثرة النقي  
افروغ ما قبله والحرمة الموصوفة باللبس لا يثبت شي بالطلقتين **الاوليين قال**  
**الرافعي** وقد بطل الرواد من الحرمة الكبرى يتوقف الحال على ان تنكح واخا غير  
**وهذه حصة** واحدة لا تنبعض حتى يباشر بعضها بالطفة الثالثة وبعضها ما  
قبلها قبل وهذا الحق محل نظر فقال ان يقال بكل طالعة يقتضيه النكاح  
ويشع حق الزوج والثالثة بطل حقه بالكلية **الثاني** لو ارضعت ام الزوج  
الصغير اربع رضعات ثم ارضعت الصغيرة منها وفي ثاية المرة الخامسة قبل  
بطل التحريم على الرضعة الاخيرة ويكون الحكم كالوا ارضعت الحس وصاحبة اللبن  
ثاية فلا يجب عليها غرور ويسقط من الصغيرة اوجال على الجميع فيسقط من نصف  
السبعة ويجب على الزوج اربعة اخاسه وجهان احدهما الاول ويشهد له  
نص الامام الشافعي في التي قبلها **الثالثة** لو ارضعها خمسة انفس من لبن الزوج

[illegible]



واحدة واخرى ان كل واحد من تين نبال بوزع الغرم انما لا اشتراك في انساد  
 التناكح او على عدد الرضعات صح في الرضعة الثاني والصواب يقتضي ما سبق  
 من النص في المخلع ترجيح الاول فان الغرم على من ارضع الخامسة فليتنا مل  
**الرابع** اذا اطلق زوجته على التلاحق هل يتعلق الحرء بالطلقه الثالثه وحدها  
 او بالطلاق الثالث وجهان ويظهر اثرهما في المشهود اذا شهدوا بالطلاق  
 الثالثه نبال يكون الغرم بطلته عليهم او ثلثه فقط فان قلنا بالاول كانت  
 جالة الغرم عليهم والا فثالثه ولو طلق زوجته طلقتين ثم قال لها انت طالق ثلاثا  
 نبال فنقول وقعت واحدة او وقعت الثلاث **قال الشيخ** برهان الدين القزويني  
 سألته عن هذه المسألة فاجبت بوقوع الثلاث على معنى ان هبة الثلاث  
 وقعت الان ويشهد له قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم اى اكملت لكم الاحكام  
 لا القرآن فانه نزل بعد ذلك منه ايات غير متعلقه بالاحكام وفي الحديث  
 ان الشيطان يعتقد على تافيه احد كبرئنا الى ان قال فاد اصابى اغتلت عقده  
 كالماء وتد كان نبال ذلك اغتلت عقده فان **الحامس** العتق في الكتاب هل  
 ينسب الى النحر الاخير لا يثبت برهان وامر اثنين ويثبت بهما ما قبله او الى  
 المجموع فيه وجهان **السادس** لرجل المجلع في مقابلة رد عبده فرد احدها  
 استحق نصف المسمى صريح به ابن الصباغ وكذا قاله الامام في كتاب المخلع فيما  
 اذا جعل له جعلاً في مقابلة ثلاثة فرد واحداً انه صحيح حصته ولم يتعرض  
 لقدوته على رد الثاني ام لا فانه جعل ذلك اصلاً لا استحقاق المحبة فيها اذا كانت  
 طلعتي ثلاثاً على الف فطلق واحدة ولو كان سقط استحقاق المحبة المحض عن  
 رد الثاني ليرجع ذلك لسلسلة الطلاق **السابع** المسع في غسالات الكلب هل يقال  
 يحصل التطهير بالمجموع ام بالسابعة يكن يخرج خلاف فيه من هذا الاصل ومن  
 فوايده ما لو تطاير شئ في اثنا الصلاة وفيه خلاف **الثامن** من سرق زائداً على  
 النصاب كالف درهم فقطع كان عايتعلق بالنصاب ويبيح الزايد على تمام الف  
 لا مقابل له ولا تكفي تالمه الشيخ عز الدين في القواعد ولكن قال الرافعي في باب  
 الزكاة في الكلام على الوقص ان القطع يتعلق بالكل ونظيره الخلاف في الاوقاص  
 وهي ما بين النصابين كابين الخمس والعشر من الابل هل يتعلق الواجب  
 بهما مع النصب او هي عفو الزكاة تتعلق بالنصب قولان اظهرهما الثاني  
**قلت** ويحي مثله في الموصية يجب فيها خمس من الابل وان استوعب اكثر الاس  
 قطعاً وبه صرح الشيخ ابو محمد في الفروق **التاسع** المهر يقابل جميع الوطيات

او بالوطية

او بالوطية الاولى وجهان وضعف الاول فان الصداق كالمثل لما يقابل به مهوراً  
 وجعل الوطيات بمهولة **العاشرون** لوربي الى صيد فلم يبرمه ووري اليه اخر فارمته  
 فلان يكون الصيد فيه وجهان احدهما الثاني اذا الزينة تعقب زينة والثاني هو  
 بينها لا يحصل بفعلها ويخرج عليها القاضي ما لو وضع في السفينة زيادة معرفة  
 تعصمت ففي تقدير الضمان خلاف والاصح القسط **الاول** علق بعدد زيد عليه من  
 خنسه وان لم ينع من الزيادة ثبت بالكل اذا لم يكن استاده لمعين لعدم الترجيح  
 كما لو شهد اربعة بالحق ولهذا المرجعوا كالمهر وزع الغرم على جميعهم سواء شهدوا  
 جميعاً او برباً وان منع من الزيادة كالثلاث في الطهارة فانه بكرة الزيادة عليها  
**وقال عويم** فالزائد لا اثر له الا اذا انعلق بالطلاق **الوصف** في الخراج واحد واربعين  
 فاما نبال محال الضمان او نصفه او جزء من احد واربعين جزاً فيه اقوال  
 اظهرها الثالث وكذا الوجه في القذف احدي واثنين هل يجب نصف الدية في  
 اوجز من احد واثنين فيه القولان ومثله لو اكثري اثنان دابة فارتد بها في  
 ثالث بغير ادبها فبطلت نبال يجب على المرد في النصف والثلث والقسط  
 حسب الوزن او جهة **الاختلاف الثاني** **والدافع** في المجهة فالقول قول  
 الدافع ولهذا الوثائق عليه دشان باحدهما من ردفع المداين ذراهم **وقال**  
**المصنف** عن الدين الذي به الرهن وانكره القابض فالقول قول الدافع  
 وسوا الاختلاف في قبضه او لفظه قال الامية والاعتبار اذا الدين بقصد المودي  
 حتى لو ظن المستحق انه يودعه عنده ويؤي من عليه الدين يثبت ذمته  
 وصار المدفوع ملكاً للقابض **والودفع** الى زوجته ذراهم وقال دفعها عن  
 الصداق ففالت بابل هي هدية فان اتفقا على انذاتي بلفظ واختلماها قال  
 غفرى هذا صدته ام صد به فالقول قوله ببينه وان اتفقا على انه لم يجر لفظ  
 واختلماها نوب فالقول قول الدافع ببينه **وقيل لما بين** وسوا كان  
 القبوض من جنس الصداق امر بغيره فلعاماً غير فاذ اخلف الزوج فان  
 كان القبوض من جنس الصداق وقع عنه والا فان رضياً ببيعه بالصداق  
 تدان والاستدرة وادي الصداق وان كانا فانه البذل عليها **وقد يقع**  
 في المتعارض **وقال في التفتا** لوياع شياً فاجرته عليه فلو قال الدلال للشري  
 ان البائع ليربط اجرة فاعطاه الشري شيئا وكان كاذباً في اخباره لم يملكه لانه انما  
 اعطاه بناء على ان البائع ليربطه وقد ظهر خلافه **ومثله** لو اظهر شخص الفقير  
 والمسكنة وهو عكافه قد دفع الناس اليه ما لا يملكه وحرره عليه اخذه **وفيه** قال



على انه عليه وسلمة الفقير الذي مات من اصل المصنف وخلف ديناً من كية من  
 نار **ولو راي** انساناً قد نس الثياب فاعطاه درهماً ليقسها به ثوبه فهل يتخير صرفه  
 الى نفسه على امنية المالك حكماً الرافعي في باب الهبة من النكاح انه ان قاله على سبيل  
 التبسط العتاد جاز له صرفه الى غيره والاعتين صرفه اليه وحكي في الشهادات  
 فيه وجهين كما لو اعطي الشاهد اجرة مكرهه فلم يركب والصواب في الكل ان المدار  
 على القرينة فاذا دللت قرينة لتفطيه او حاله على ان المالك لم يقصد الا الصرف  
 في ذلك المعين لم يجز صرفه الى غيره ولو اذن في اكل طعامه في ادعي عليه البدل  
 حكم له به لان الطعام قد يصير مباحاً بالاضطرار مع البدل ثلاً باحة لا تنفذ سقوط  
 البدل عند دعواه **ويستثنى** من هذه القاعدة صور **منها** لو بعث الى بيت من لالة  
 دين عليه شيئاً قال بعثه بعوض وانكر المبعوث اليه فالقول قول المبعوث  
 اليه قاله الرافعي في كتاب المداق **ومنها** لو كان الرهن في يد المرتين وقال  
 بتبخته ابداعاً وعارية او جارة فهل القول قول المرتين لانها على قبض  
 ما دون فيه او قول الراهن لان الاصل عدم ادعاء وجهان اهي الثاني وهو  
 المنصوص قال الرافعي ويجري هذا فيما اذا اختلف البائع والمشتري وكان  
 للبائع حق الحبس وصادقتا المبيع في يد المشتري فادعي البائع انه اعاره او ادعه  
 لكن هنا حصول القبض لقوة يده بالمالك **ومنها** لو عجل زكاة وتنازع هو والقابض  
 في انه شرط التحويل ام لا فالصدق القابض على الاصح **ومنها** اذا سأل سائل وقال  
 اني فقير فاعطاه شيئاً ثم ادعي بعد انه دفعه قرضاً وانكر الفقير فالقول قول  
 الفقير لان الظاهر معه خلاف ما اذا لم يقل اني فقير فالقول الدافع قاله القلي  
 الحسين في تعليقه في باب النية في اخراج الصدقة **فليح** لو تنازعا عند الدفع في  
 في المودي عنه فالاختيار الى الدافع ايضاً كما قاله الرافعي في باب الكتابة واستنوا  
 منه مسألة وهي المكاتب فان الاختيار الى سيده لاله ومع هذا فلا يبرع عرضاً  
 للجهة ثم قال المكاتب قصدت الخوم وانكر السيد او قال صدقت ولكن قصدت  
 آفا الدين فوجهان اهي في رواية الروضة تصديق المكاتب وقد استشكل  
 لانه قد جيز بالاختيار لصاحب السيد **فايدة** قالوا في باب التراض اذا اختلفا في  
 ذكر العوض فالقول قول الاخذة الاصح وفي باب الهبة اذا قال وهبتك بعوض  
 وقال جناناً فالقول قول المتبذ في الاصح عند المنوي ولو قال السيد اعتقتك  
 على الف فقال بل جناناً فالقول قول العبد بخلاف ولا شيء عليه واما العوض فاحصل  
 باقرا والسيد **ولو قال** الزوج خالعكك بالف فتعالت بل بالعوض بانت باقرا

قول

بان

الا

والعوض

ولا عوض عليها وفي باب الاطعمة لواطعة واختلفا في ذكر العوض فالقول قول  
 الاخذة الاصح **وفي باب** اختلاف النبايعين اذا قال بعتك فقال بل وهبتك خالف  
 كل على نفي دعوى الاخر فاذا اختلفا رده مدعي الهبة فالفرق بين هذه ومسألة  
 الضابط لها **والجواب** الفرق بين هذه السائل التقدمة انتقالاً على اخذ اللفظ  
 الصادر من المالك ثم المالك يدعي ضمها بوجوب العوض والاخر يكرهه الضحية به  
 قصدتانه لان الاصل عدمها فاعتضد قوله بالاصل عدم الضحية وبرائة الذمة  
 وفي الاخرة اختلفا في نفس اللفظ الصادر من المالك هل هو لطلب بيع او هبة فتمت  
 لانه اعترف باللفظ الصادر منه فقوي جانب المدعي وقول الاخر وانما لبرائته الثن  
 لانه يدعي برائة الذمة الواجبة للاصل **ومنها** هذه السائل ما ذكرناه وهو ان كان  
 الاختلاف في صرف لفظ العوض بعد الاتفاق على اخذ اللفظ فالقول قول  
 الاخذة والا فالقول قول الاخر فان **فالت** ولرجعي الخلاف لا مسألة القرض  
 والمضطر والتمتع ولم يجر في مسألة العتق والخلع **فالت** وقد ذكرنا في المصباح ضابطاً  
 لبعض هذه الصور وهو ان الدافع امان خالف الظاهر والا فان لم يخالف الظاهر  
 فهو المصدق كالودفع اليه مالا لم يخلو فخالف هو قرض وقال المدفع اليه  
 هبة فالمصدق الدافع وكسالة ما لو كان عليه الفان بها حدها رهن اما اذا كان قول  
 الدافع خالف الظاهر صدق المدفع اليه كالمعجل زكاته وتنازع هو والقابض  
 في انه شرط التحويل فالمصدق الفقير لان الدافع يخالف قوله الظاهر فان الزكاة ظاهرة  
 في الوجوب والمعجل ليست بزكاة في الحال فلم يقد قوله اذا اختلف **الفارم والغروم**  
 له في القيمة فالقول قول الفارم لان الاصل برائة ذمته من الزيادة ما لم يعارضه  
 اصل اخر واكثر زينة القيد عن يدعي بقا حجة اللغوف حيث يلزمه الدية وذلك  
**فالفارم** ومن فروع هذه القاعدة لو كان راس مال السلعة افا وجوزناه وهو الاصح  
 ثم انفق الفخ وتنازعا في اخذه فالقول قول المشتري اليه لانه غارم قاله الرافعي  
**ولو اختلف** الفاضل والمالك لا تيمم المغضوب بعد تلفه صدق الفاضل **ولو اختلف**  
 الشريكان في قيمة العبد وقد اعق احداهما نصيبه وتلف العبد فالمصدق المعتق  
 على الاظهر لانه الفارم **ولو اشترى** عبيد بثلث احداهما في يد المشتري واقتضى  
 الحال يقسط الثمن على القيتين كرد يعيب ونحوه واختلف المتبايعان في قيمة المالك  
 فادعي المشتري ما يقتضي زيادة فيما يسترجع قولاً اهي ان القول قول البائع  
 لان الاصل بمقامه على الثمن فلا ينزع منه الا ما اقربه ولو تلف احد العبد  
 قبل القبض واقتضى الحال تقسيط الثمن واختلفا في الثمن **فليح** ان لا يكون القول







صور أخذها لوباع ذراعا من أرض علما ذرعا نادى البائع انه اراد ذراعا معيناً  
حق لا يبيع العقد وادعى المشتري الاشاعة لبيع فالاصح في الروضة تصديق  
البائع حتى يفسد لانه اعلم بارادته **الثانية** اذا اختلفا في المصلحة وقع الانكار **عليه**  
او الاعتراض والمصواب في الروضة تصديق مدعي وقوعه على الاكثار لانه الغالب  
**الثالثة** مسأله التره قبل بدو المصالح السابقة وصورة المصلحة هذه تشهد لها  
**الرابعة** اختلاف السيد والمكاتب على ما سبق **اذ انفق من غيره** هل يرجع هو  
نوعان **احدهما** من ادعى واجبا عن غيره **والثاني** من انفق على ما يتعلق به حقه  
من مال غيره **فالأول** كالواذني دين غيره بلا اذن بري ولا يرجع له بلاء  
خلاف لكن قد يقع تداء وهو مواليه وجهان وهذا في ديون الادبيين  
فاما بدو التوقف على التوبة كالزكاة فلا يقع عنه بغير اذنه **ومنها** الكفارة  
ويكفي العمل المبدي اذا صار اجنبى عن البيت بغير اذن وليه ليرجع كزوج  
الرجع عنه بغير اذنه وانما خرج عن الاصل باختصاصه بامور **ومنها** ما لو انفق  
على لايق في حال رده فانه يتبرع عندنا كالزكاة ان كان يتردد في دفعه في الحاقه  
بستاجر الجال **ومنها** اذا اودعه دابة ولم يعطه عليها راجعه او وكاله فان  
فالمالك يوجبها ويصرف الاجرة في علفها فان عجزا فترض على المالك فلو فقد  
المالك تعاطاه بنفسه واشهد ذكره الماوردي ومن الثاني مسأله الجال واللقيط  
في النفقة عليها ونظايرها وهذا كله اذا الربطن وجوبه عليه فان ظن ثبانه  
خلاته رجع كما اذا وجبت النفقة للجال وقلنا بالاصح انه يجب دونه قبل الموضع  
فان ان لاجل رجع عليها ولو نفي حال الملاءمة فرجع وكذب بنفسه واستلحق  
الولد فلها الرجوع ما انفقته على المولود الاصح فانها انفقته على ظن الوجوب  
لا على سبيل الشرع **ويستثنى** من ذلك ما اذا انفق على ما اشتراه ببيع فاسد  
فلا يرجع انه يلزمه النفقة والا فوجهان عند المصمري واجراها القاضي الحسين  
في تناوبه فيما لو اشترى دارا وعمرها ثم حاسمتها واخرجها من يده ونقض  
عمارة المشتري هل يرجع على البائع بارش النقصان وما انفق على الدار وجهان  
قال ابن سريج يرجع **قال** القاضي وللشافعي نضان يدلان على ثبوت الرجوع  
احدهما قال في المنفقات لو طلق امراته ثلثا ثم اودعت الحال فصدتها واشهدت  
به القوايل وقلنا الحال يعرف فانفق عليها ثبانه عدم الحال يرجع عليها ما انفق  
**والثاني** قال في الكفاية لو جن المكاتب وحل الخمر ولم يكن له مال ظاهر فعجزه  
السيد بمحض الحاكم فان الحاكم يرجع نفقته على المالك فلو ظهر للمكاتب مال وردّه

عجزه

عجزه ويقتى المكاتب والسيد يرجع ما انفق انتهى **ومنها** اذا اجل زكاة الحول ثم اقتضى  
الحال الرجوع هل يرجع عليه المنفق ما انفق به بصرفه **وقال ابن الاستاذ** في  
شرح الوسيط ينبغي بناؤه على انه هل يجوز له الرجوع في الزوائد المنفصلة فلو جوزنا  
تعلبه غرامة النفقة والا فلا **ومنها** اللقطة اذا انفق عليها المنفق بعد التملك حكمها  
حكم القرض فالينظر ما اذا يلحق قاله ابن الاستاذ ايضا **ارادة الدم** الواجب بسبب  
النسك يتعين بالحرم الا في موضع واحد وهو دم الاحصاء فانه هل حال المحصر  
**الاصحاب** الطلقة احكامها يتعقبا ولا يسقط بالاسقاط الا في موضعين **احدهما**  
ان يطلق البيع فيقترب به الضرر فلا يشترط الحياء ورفع الضرر **الثانية** الحلاق  
التي يقتضي الحول واذا شرط الاجل ارتفع الحول الكلي الطبري في تعليقه  
الخلاف **استداه الفعل** ان كان سببه سباحا او مند وما بقي على حكم اصله وان  
كان سببه غير ما دون فيه شرعا اعتبر حكمه بنفسه ومن ثم تطيب قبل احرامه  
ثم استداه لادبته ولو نسي لاحرام تطيب ذكره وجب عليه ان لفته قال  
ابن الصباغ لان التطيب تاسي ليس بجبر ولا سباح ولكن يسقط حكم التسيان ما عليه  
**قال** وهذا كما تقول في يوم الشك لو افطر ثقات بينه وبينه الهالك لجزله  
استداه الفطر لان امانة الفطر انما كان قبل العلم بروية الهالك واذا افطر اول  
النهار لسفر لم يقدم جازله الاكل لان بدء الاكل كان مباحا وسنة لو شرع في وقت  
القرب ثم مد حتى غاب الشفق جاز على الصحيح **الاسلام** يجب ما قبله في حقوق الله تعالى  
ولهذا الاجب على الكافر اذا اسلم فضا الصلاة والصوم والزكاة فان كلنائه بفروع  
الشريعة حال كفره ولو اسلم بها رمضان لا يلزمه اسلاك بقية النهار ولا تصاد ذلك  
اليوم في الاصح وكذلك حدود الله تعالى كالووجب عليه حد الزنا ثم اسلم فني نصر الفاع  
السقوط حكمه في الروضة في آخر كتاب الجزية **ويستثنى** صور **احدها** لو اسلم وعليه  
كفارة بين اولها راو مثل فوجهان اصحاب لا يسقط قال صاحب موايد المذهب  
ومن الشكك الغزب بينها وبين الزكاة ولا سيما في الكفارة بمعنى الحدود ولهذا يسقط  
بالمشبهة **قلت** العزب ان الزكاة لا تجب عليه اذا كفره فلا يودها بعد اسلامه  
بخلاف الكفارة تغليب المعنى لغرامات **الثانية** اذا اجازوا لكافر المقات من يد الضحك  
ثم اسلم واخر مدونه وجب عليه الدم خلا للزني **الثالثة** لو اجنب الكافر ثم اسلم  
لا يسقط حق الفصل باسلامه خلا للاصطفي اما حقوق الادمين اذا تقدمها  
التمار بدمه او امان فلا يسقط بالاسلام ولو اد الوكيل الذي مشلما في القتال لا يسقط  
القصاص بخلاف الجزى ولو اسلم في اثنا السنة وجب من الجزية بتسليمها تغليبا

اسلم



لحقن الادعي فانها عوض عن ممكن الادار **الاستئنا الحكمي** هل هو كما استئنا الغفلي هذا  
على اربعة اقسام **احدها** ما لا يؤثر قطعا وان كان لو تلفظ به لضرب كبيع الامة الزوجية  
بيع قطعاً ولو باع امة واستثنى منفعة بضعها لم يبيع وكذلك بيع الموصى بما يحدث من  
حليها وثمنها يبيع وهي مستثناة شرعاً ولو باع واستثنى لها لتطاً لا يبيع وكذلك بيع الدار  
المشطوبة بالاستئنة للكثيره والشجرة عليها الفرة والارض المغروسة يبيع ويبيع بقسا  
الاستئنة والتمر والغرس مستثنى الى وان تغريفه على ما جرت به العادة وان كان  
لو استثنى بلفظه مثل هذه المدة **ايصح** **وكذلك** لو اشترى صبرة فبان تحتها دكة  
صم فم يغير ان جهلها ولو استثنى بلفظه مقدار ما تحتها لم يبيع **الثاني** ما يؤثر قطعا  
كالو تلفظ به كبيع دار المعتدة بالاشهر والمساواة عليها وتقع المدة مستثناة  
الاستئنة والمزروعة ودار المعتدة بالاشهر والمساواة عليها وتقع المدة مستثناة  
لا يملك المشتري الانتفاع بها وان كان لو صرح باستئنها بطل **ومنها** اذا باع نخالة  
وعليها ثمة موروقة وبقيت الثمة للبايع ثم حدث طلع جديدة تلك المسنة فهل هو  
للبايع او للمشتري وجهان اصحهما للبايع مع انه لو استثنى ذلك لفظاً لم يبيع **الرابع** ما  
يطلبه الاصح كبيع الحامل بحر ومحل لغير مالها كالو باع الجارية الاحلها والغرق  
بينه وبين ما قبله حيث هو الاستئنا الحكمي **اشاره** **للاخرس** كعبارة الناطق في  
العقود والحلول والدعاوى والاقرار وغيرها قال الامام في الاساليب وكان  
السبب فيه ان الاشارة فيها بيان ولكن الشارع تعبد الناطقين بالعبارة فاذا عجز  
الاخرس لحزسه عن العبارة اقامة الشريعة اشارته مقام عبارته وبوضوحه ان الناطق  
لو اشار يعتقد او وقع لم يعتد به فاذا اخرس اعتد به فذلك على ان المعتبر في قيامه  
الاشارة مقام العبارة الضرورة وانه انما يقي ما يقدر عليه قال ويمكن ان يقال  
الاشارة اذا اقرت بها قبل ان الاحوال او رتب لمجوعها العلم الضروري ونحن  
نشتط المتأهي مصب الامارات والعلامات مع الاشارات واعلم ان اشارة  
الناطق كلفظ لا في مسائل **احدها** اذا خاطب بالاشارة في الصلاة لا تبطل  
على الاصح **الثاني** اذا شهد بالاشارة لا تقبل لان اقامتها مقام المنطق للضرورة  
والضرورة في شهادته لا مكان شهادة الناطق **الثالث** اذا حلف لا يكل زيدا فكله  
بالاشارة لا يثبت **الرابعة** حلف بالاشارة لا ينعقد بينه وبينه **ويستثنى** من هذا لقائه  
بالاشارة فيصع للضرورة وفي البيان في كتاب الاقضية **قال** المناذري في الاما ان كان  
قد وجب عليه مئين وهو اخرس انتم اشارته وقف اليمين الى ان تنهم اشارته  
وان سأل الدعي ان يرد عليه اليمين يرد لانه لم يحقق تكوله وقد حكى الرافعي

في البيان

في باب

في باب اللعان عن الامام ضابط ما تقدم فيه الاشارة عن العبارة **وقال** **والذي يفتوح**  
في وجه القياس ان كل مقصود لا يختص بصيغة فلا يمنع اقامة الاشارة مقام  
العبارة وما يختص بصيغة مخصوصة فيعسر اعراب الاشارة عنها **واستشكل**  
الامام على ذلك صحة لعان الاخرس في تناوبه كلمة اللعان والاسيا اذا عينا اللفظ النهاة  
لان الاشارة لا تشد الى تفصيل الصيغ قال ولو كان في الاحكام من يشترط في  
الاخرس الثانية ان كان يحسنها ويشير من مطلق ان ينطق فيها ويشير الى الاخرس  
**وقول** يشهد هكذا ويقول الاخرس بالاياهه لقرب بعض الغريب فاما الاشارة  
الجيدة فلا تهدي الي دلالتها على صيغة مخصوصة وماقتاه الامام جزبه الوجين  
وتفاهه البسيط عن بعضهم **اشاره** **للاناطق** القادر على العبارة لفظاً لا في صور **احدها**  
لو اشارت الى كافرا فاجاه من صف الكفار الى صف المسلمين وقال اردنا الامان  
لان امانا تغليباً لحق الدم **الثاني** اشارة الشيخ في رواية الحديث كتلفته **الثالث**  
قال انت طالق هكذا وأشار بأصبعه الثلاث **الرابعة** اذا سلم على المصلي يرد بالاشارة  
نص عليه المناذري في القديم **اذا احتجت الاشارة والعبارة** واختلف موجبهما  
غلبت الاشارة ويحل ذكر العبارة على الغلط ووجهه ان الاشارة هي الاصل  
في التفريق وانا جعل الاسامي ثابتة عنها في حال الغيبة كالو حلف لا يأكل من  
لحم هذه البقرة واشار الى محله واكمل منها بحث قطعاً ولم يخرجوه على الخلاف الا في  
لان العقود براعي فيها شروط وتعبدات لا يعتبر مثلها في الايمان ولو قال اصلي  
خلف هذا زيد وكان عمراً او على هذا عمرو وكان زيد اصح من الاصح تغليباً للاشارة  
ولو لم يبينه بلفظه بل قال اصل خلف هذا الامام واعتقده زيد ان كان  
غيره خرج الامام على الخلاف والاشبه الصحة جزاً لان الاشارة لم يعارضها  
عبارة **ولو اشار الى بنته** وقال زوجتك هذه فلانه وسماها بغير اسمها  
واشار اليها وقال زوجتك هذا القلام فحكي الروايات عن اصحاب الصحة تعولاً  
على الاشارة **وقال صاحب** البحر لورفع الحاكم الى فقيه لزوج فلانه وعنده  
ان المرفع اليه المذكور هو فلان بعينه فتبين انه كان غيره هل يكون هذا اذا  
لذلك الغير المذكورة القضية قال والذي اظهر عندي انه لا يكون اذا قياها  
علي من حلف رجل وعنده انه زيد فبان عمر لا تنفع الصلاة **قلت** لكن رجع  
النووي في صورة الصلاة الصلة فليكن هنا مثله **ولو قال** ان اعطيتني هذا الثوب  
الهروي فانت طالق فاعطته فبان مروياً فالاصح نفوده تغليباً للاشارة **ولو قال**  
انت طالق في هذا اليوم اذا جاء الغد وقع في اليوم تغليباً للاشارة **وكذا لو قال**



الفاضي انت طالق في هذا الوقت للسنة طلقت في ظاهر المذهب تغليبا للاشارة  
قوله القاضي الحسين وشارحين الرقعة الى انه ليس من هذه القاعدة بل من قاعدة  
وقوع الطلاق المستحيل **وتستثنى** صورها المحوطة فيها اللفظ كالعقود وما  
لو عقد على درهمين معينين فخرج احدهما غاسا كقيمة فالعقد باطل لانه بان  
انه غير ما عقد عليه وقيل انه صحيحا تغليبا للاشارة كذا قاله الرافعي قيل  
باب المبيع قبل القبض **ويستثنى** يعلم الفساد فيها لو قال بعثك هذا البغل فاذا هو  
جار وكذا ذلك من تشبيه الامام للوجهين فيه ما اذا قال خالعتها على هذا الثوب  
الكان فيان قطنا والعكس فان الاصح فساد الخلع وتبين منه المثل والميعاد  
بالاضاد لان باب الخلع اوسع وقال في التهذيب لو قال بعثك هذا البغل  
فاذا هو جار فان علم المشتري للخالع قطعا والا فوجهان **ويستثنى** ان يكون الامم  
موجودا ثم يزول كالوفاة الا ان هذا الرطب فتمت فأكله او لا اكمل ذلك الصبي  
نكله شيئا فلا حث في الاصح تغليبا للعبارة **ويستثنى** لو حلف لا يدخل هذا الدار  
فصارت عريضة فدخلها لم يحنث على المذهب لعدم المشار اليه والمبرع عنه جميعا  
**الامم في العقود يستأجر** على قول اربابها فان اريد بها ثوبا تبدل ولا  
يتعرض لها كمن يده عين واراد بيعها وهبتها او رهنها واجازتها وغيره  
من التصرفات وقال انها مأكلة جازا لا اتمام على معاملته فيها قال الامام  
في كتاب الشفعة وهذا اصل صحيح عليه **ولا فرق** بين ان يرفع ذلك كما كرام لا  
وقال في كلامه على ما اذا اطلب الشراك من القاضي فسمه ما ايدى بهم انه يعتقد هم  
علا بظواهر اليد وقال ولا نعلم خلافا في ان من باع دارا في يده واشهد على  
البيع القاضي انه ثبت باقراره ولا يطالبه بتثبيت الملك قال البيع **وقال**  
الماوردي والروائي في مسألة القسمة يستظهر القاضي على هذا القول ما مرين  
**احدهما** ان يادي هل من منازع ليستدلى بهدومه على ظاهر الملك **والثاني**  
انه يخلص منه لاحق لغيره ويضيح في ذلك في صورة البيع لو اراد القاضي  
شرها ليقم او وقف او طلب من القاضي تمثيل بعه لها لغيره فينبغي ان  
لا يفعل القاضي ذلك الا بعد ثبوت ملكه **وتدبر** الماوردي بانه اذا جئ  
على المفلس فليس له ان يبيع ماله الا ان يثبت عنده ان ذلك ملكه بالبيعة وان  
اقر المدين انه مأكلة لانه ربما يكون لغيره ويبيع القاضي حكم بانه له **فكر خالف**  
ابوعاصم العبادي فقال في كتاب ادب القضاء انه يكفي في ذلك باليد وعليه  
الاجماع الفقهي واعلم ان موضع الاتفاق على اعتبار قوله ما اذا لم يسبق منه لغتر

بناقل

بناقل لخرج صورها خلاف **احدها** لو اعترف صاحب اليد بالشرى ثم اراد ان يبيع  
بالدعي شراره فوجهان عن ابن سريج **احدها** انه لا يبيع لانه اعترف بسبق ملك  
الغير ثم ادعي انتقاله اليه فلا يقبل قوله في الانتقال فعلى هذا يوقف الامر  
حتى يبين واحدهما يبيع الا انه اذا رفع ذلك الى الشهود والقاضي كتبوا اليه  
انه اوقع باقرارها او تصادقها كذا حكمه الامام والرافعي في كتاب الشفعة **بانه**  
وطاوه انه لا فرق بين ان يستد الملك السابق الي معين او لا اذا حصل  
من ذلك العين منازعه **وتدبر** الفرق لما سذكره في صورة الخلع ولا شك انه  
لو حضر العين وانعقدت البيعة على الانتقال لا فرق له بسبق الملك باليتم  
يقولان حضرا نزاع وانما بيعة ملكها ولو يعارضها بيعة اخرى **فالظاهر** انشؤها  
وان البيعة بالملك الطلق وان اعتقدت الظهور اقوي من مجرد اليد **الثانية**  
لو ادعت المرأة الخوف من الموانع زوجها الحاكم ويحتاج بالبيعة في ذلك استعجابا في  
الاصح **ولو ادعت طلق** زوجي فلان وانقضت عدي وطلبت من الحاكم تزويجا  
نفى ادب القضاء للزيلي ان كانت غريبة والزواج غايب فالقول قولها بالبيعة  
ولا يمين **وان كان الزوج** في البلد وليست غريبة فلا يعقد الحاكم عليها حتى يثبت  
ما ادعته **والطلاق** الرافعي فصل التحليل فقول قولها عند الاحتمال وان اتك  
الزوج الثاني وصدق انه لا ياربه الا نصف المهر لانها مؤمنة في انقضاء العدة  
ولو لم يتعد راتانه البيعة عليه **وبل قيل دعوى النسب** عن تناوي البغوي  
اذا حضر عند القاضي رجل وامرأة واستدعت تزويجا من الرجل **ودكرت**  
انها كانت زوجة فلان وطلتها ومات عنها لم يزوجها القاضي ما لم تترجى على  
الطلاق او الموت لانها اقرب بالنكاح فلان **الثالثة** بيده ملك لا منازع له فيه  
اقراره وقفه فلان عليه وعلى نسائه هل يثبت الوقف اجاب ابن الصلاح لا يثبت  
الوقف عليه باقراره لانه اعترف بالملك لغيره وادعي انتقاله عنه بطريق الوقف  
فهو كالقول قال صاحب اليد اشترت هذا من فلان لم يثبت الملك له وان كانت  
اليده اما اذا قال هذا موقوف على ولم يعين واقفا فينبغي ان يثبت ذلك  
باليد وقال ابن الاسود لا شك ان الوقف يثبت لكن بالنسبة الى من استداه  
الملك حتى لو نازعه هو او واحد من جهته كان لهم ذلك وانما يواخذ بقوله حتى  
لو اراد ان يتصرف فيه تصرف الملاك ايمان له ذلك وليت شعري ما الفرق  
بين المعين والمهم **قال** وقد اشار النشاشيبي المستظهر في ما ذكرته وهو  
ظاهر **وقال** في الاشراف ان كان الوقف لا يد رجل واقربائه وقف على فلان



ولم يذكر واقفه ولم يعرف القاضي واقفه سبع ذلك منه ولزمه حكم اقراره وقال  
في البحر قبل كتاب السير **فرض** اذا قال هذه الدار كانت لابي وقفا على وانت  
غاصب واقام شاهدا وحلف معه حكم له بالملك ثم نصبر وقفا باقراره وان قلنا  
في دعوى الوقف لا يقبل شاهدا ويمن وطبقات العبادي عن الاودي  
انه اذا قال هذا الشيء وقف لي وفي يدي وسنا فعه لي ان القول قوله  
كالعين يدعيها لنفسه **الاصل في كل جاد** تقديره باقرب زمن من فروعها  
ما لو ادعى ثوبه ميتا ولم يذكر احتلاما من به الفصل على الصحيح المنصوص قال  
في الام ويجب اعادة كل صلاة صلاها من حديث ثوبه ما فيها فيه **ومنها** الموتوا  
من بين اياما وصلي ثم وجد فيها حيوان ميت وما وهما دون تلتين فانه يقدره  
وقوعه بعد اخر وضوضاضها ولا يقضي شيئا **ومنها** لو ضرب بطن الحامل  
فانفصل الولد حيا وبقي زنا غير تام ثم مات فلا ضمان على المضارب لان  
الظاهر انه مات بسبب اختلاف المومات عند ضربه وبقي مثلا حتى  
مات بحب دية كالمه لتيقن حياته **ومنها** جرح صيد احرميا فغاب ثم وجده  
ميتا ولم يدري ان جرحه ام عاثر هل يلزمه جزا كامل ام ارض الجرح  
فقط قولان قال في الروضة اظهرها الثاني **ومنها** لو فتح قفصا عن طائر فطار  
في الحال ضمنه وان وقف ثم طار فلا حيلة على اختيار الطائر **ومنها** اتلع عبدا  
ثم ظهر انه كان مريضا ومات بذلك المرض عند المشتري فهو من ضمانه في **الاص**  
لان المرض يتزايد يحصل الموت بالزائد ولا يتحقق اضافته الى السابق **ومنها**  
الجراح السارية والحامل توت في الطلق ثم على الاص بعين الارش **ومنها** لو تزوج  
امه ثم اشتراها فانت بولد يجهل ان يكون من ملك الميراث ويجهل ان يكون  
من ملك النكاح فان اتت به لسة اشهر فصاعدا من وقت الوطى بعد الشري  
لحق الولد بملك الميراث بشرط ان يقر الزوج بالوطى بعد الشري ما لم يدعي  
الاستبراء بعد الوطى ونصبر ام ولد في الاص للحق بملك الميراث وميل به  
لا يصبر لاحتمال كونه من النكاح **ومنها** البينة تثبت الحق قبل تمامها باقل  
زمن فيصور فيه ثبوت ضرورة تصديق المحجج ولا تثبت الحق قبل ذلك  
الزمان هذا اذا اطلقت فان اسندت اليه من قدم تثبت الحق مستندا  
اليه وشهد ما عليه باقل زمان يتصور فيه صدق المحجج واستثنوا من ذلك  
الزمان سلة واحدة وهي المواقم البينة باستحقاق المبيع فان المشتري  
يرجع بالنسب ولا يقدر الاستحقاق قبل تمام البينة فانما لو قدرنا ذلك لكان

المشتري

المشتري هو الذي قال له المستحق والاصل عدم بقائه اليه من المشتري يرجع  
بالنفس ويستثنى من هذه القاعدة صور **ومنها** لو كان المرض محوفا فمترع ثم تملك  
انسان او سقط من سطح فأت او غرق حسب سبعة من الثلث كالومات  
بذلك المرض حكمه في رواية الروضة عن المغوي **ومنها** لو ضرب على يده  
فتورمت ثم سقطت بعد ايام وجب القضاء حكمه المرافعي قبيل الديات  
عن المغوي ايضا **الاصل في الاشياء** الا باحدا والغير والوقف اقول بانها  
الاصول على قاعدة القسطن والمقنع العقليين على تقدير التبرك لبيان  
عدم القاعدة بالادلة السبعة وخمسها فلا يستقيم خروج فروع الاحكام على  
قاعدة متنوعة في الشرع وما خرجها الما ورد في النهي الشكوك فيه وغيره  
من صور الشعر الجحول ونحوه ممنوع من الاصل وكذا ما خرجته النووي في النبات  
الجوهر سبعة ومن اطلق من الاصحاب الخلاف فيبغى حله على انه هل يجوز  
الجهوم ابتد ام يجب الوقف على الوقوف على الدالة الخاصة فان لم يجد ما يدل  
على غير ذلك جاز بعد الشرع بالخلاف ونقل الرافعي في الاطعمة والحيوان  
الجوهر لان ميل الرافعي والي تحقيقة في التحريم وله ماخذ اخر سند ذكره ان شاء  
الله تعالى في حرف الحاء **الاصل في الاضياع** التبرك فاذا تقابل في المرافعة وحرمته  
غلبت الحرمة ولهذا استمع الاجتهاد فيما اذا اختلفت حرمة بنسوة فربه كبيرة  
فانه ليس اصلها الا باحدا حتى يابى الاجتهاد باستصحابه ولهذا كانت موافق  
النكاح تنفع في الابتداء والدوام لتأيد ما واعتقدا بها بهذا الاصل نعم لو اختلفت  
حرمة بنسوة غير محصورات فان له نكاح ما شامنه كمالا يعطل مصلحة النكاح  
قال الخطابي ولا يكره لانها رخصة من الله تعالى **الاصل ان لا يعد المعارض**  
ومن لم يوافق له خرج مع وجود الاصل لا يشق سوا انفتح تحت العدة  
او فورها **الاصل في احوال الاحكام** ان يتقدم على الاحكام وقد تقدم الحكم  
على سببه وذلك اذا تلف المبيع قبل القبض فهو من ضمان البائع ولهذا كانت  
موتته عليه لانه بنفسه قبيل التلف لتعد واقترانه به ولا يصح ان يكون بعد  
التلف لان حقيقة الانساخ انقلاب المالكين بعد المبيع ولا يصح انقلاب المالكين  
بعد التلف لانه خرج عن ان يكون مملوكا بعد هلاكه فعين انقلابه الى المالك  
البائع قبل تلفه **الاصل في العوض** ان يكون معالوما الا عند الحاجة اليه كافي  
المساواة والغرض فان الحاجة اغتفرت للحاجة بالعوض ليكون ذلك حائلا على  
على العمل والتحصيل وقد تغتفر الجهالة في معاملة الكفار في صورة الصلح وكذلك

المشتري



تنقل الامام ما سيقم بعد الوقعة فانه يجوز ان يكون مجهولا **الاصول التي**  
**لها ابد ال** ينتقل اليها عند العجز مع القدرة على الاصل في ثاني الحال قسمها  
القاضي الحسين في كتاب الحج من تعليقه الى ثلاثة اقسام **احدها** ما يتعلق بوقت  
يقوت بغواته كمن دخل عليه وقت الصلاة ولم يجد الماله الانتقال اليه  
وان كان يرجو القدرة عليه في ثاني الحال **ومنه** الهدي في حق المتع اذا  
عجز عنه ينتقل الى الصوم او كان ماله غالياً لانه تعالى بوقت يقوت بغواته  
**ثالث** ومثله المحصر اذا وجد الفل ولم يجد الهدي يصوم ولا يلزمه  
الصبر المحصر ومنه المالك الغائب يمنع تكاح الامه كالمنع ان السبل الزكاه  
**الثاني** ما يتعلق بوقت ويقوت بغواته ولا يصور تأخير ككفارة الفل  
والعين والجماع في الصوم فلا يجوز له الانتقال منها الى البدل اذا كان يرجو القدرة  
عليه عند وجود المال الغائب بل يصبر حتى يجد الرقة لان الكفارة على الزاني  
وشد برهان موت فيودي من تركه خلاف العاجز عن المأثم لانه لا يمكن قضا  
الصلاة لو مات **الثالث** ما يتصور فيه التأخير ككفارة الظهار وفيها وجهان احدهما  
يلزمه التأخير لانه ليست مضيقه الوقت **والثاني** له الانتقال الى البدل لانه  
يتصور التأخير **قال الرافعي** وأشار القزالي والتولي الى وجوب الصبر ولو كان  
واحد اطول الحرة ولا يجزى القرية حرة فهل له التزوج بالامه قال القاضي المحي  
لا يجوز على النظار وقال الرافعي قال اصحاب لو قدر رجل حرة عايبه ان كان  
يحتاج العشرة مدة قطع المساقاة او يلحقه مشقة ظاهرة بالخروج اليها فله تكاح  
الامه والا فلا **الاصطلاح الخامس** هل يرفع الاصطلاح العام ويعبر عنها بانه هل  
يجوز تغيير اللغة بالاصطلاح وهل يجوز الاصطلاح نقل اللفظ عن معناه في  
اللغة بالكتابة او يشترط بقا اصل المعنى ولا يتصور فيه باكثر من تخصيصه فيه  
قولان **الاصول** اثنان وعشرون **والثاني** **وين** فروعها لو اتفق الزوجان على الف  
واصطاحوا على ان يغيروا عن الف في العلانية الفين فالظاهر وجوب الفين  
فهي ان اللفظ الصريح به **والثاني** الواجب الف علما باصطلاحها قال الامام وعلى  
هذه القاعدة يجري الاحكام المتلقاه من اللفاظ **فلو قال** الزوج لزوجته اذا  
قلت انت طالق فلا تأخر اريد به الطلاق وانما غرضي ان تقوي وتتعددي اوريد  
بالطلاق واحدة فالذهب انه لا عبرة بذلك وقيل المعبرة بما نواقها عليه حكاية  
الرافعي في باب المداق **وقد كرر الامام** في باب الاقرار انه لو عزم ناحية استعمال  
الطلاق في ارادة الخلاص والافطلاق ثم اراد الزوج حال الطلاق في مخاطبة زوجته

علي

علي معنى الخلع وحل الوثاق لم يقبل ذلك منه والعرف انما يعمل في ازالة الابهام  
لا في تغيير مقتضى الصراح **ومنها** لو قال متى قلت لاسماني انت علي حرام فاني  
اريد به الطلاق ثم قال لها بعد مدة انت علي حرام فوجهان احدهما الحل  
لحل الطلاق لكلامه السابق والثاني انه كالمواثيق لاحتساب ان نيته تغيرت  
وصحوة الرقة **ومنها** لو كان له امه فقال اريد ان اتبها بالحرة واجعل ذلك  
اسما ثم قال يا حرة تعي المسيطان الظاهر انما لا تعنى اذا قصد التدا **ومنها**  
اذا قال اريد ان اقر باليس على فلان على الف فقال الشيخ ابو عاصم لا يصح اقراره  
ولا في عليه وقال صاحب التمه الصحيح لزومه كقوله علي الف لا تكرر **ومنها**  
لو اقر في مال لم يكن اقرا في عن حقيقة فانه تخلفه وقيل لا يخلف الا ان يذكر  
لاقراره **ومنها** سلة جدي له حكاة الخوازي في النهاية انه اذا لم يكن في  
اللفظ احوال اصلا وعن المستدرك به شيئا لا يجتاز لفظه اختلفوا فيه فمنهم  
من قال لا تسع العايب لان اللفظ لا يجتاز فكيف يكون تغيير الكلام قال  
والحق انه يسع لان عايبته انه ناطق بلغه غير معلوم ولكن بعد ما عرف  
الراد وعرف اللغة فلا يلحق بالناظر المعروف **الاصابع في الصلاة** لها ست  
حالات احدها حاله الرفع في تكبير الاحرام والركوع والرفع والقيام من الشهد  
الاول فيسحب التعريق فيها **الثانية** حالة القيام والاعتدال فلا تفريق **الثالثة**  
حالة الركوع فيسحب تعريقها على الركبتين **الرابعة** حالة السجود فيسحب فيها  
وتوجهها للقبلة **الخامسة** حالة الجلوس بين السجدين وفيها وجهان احدهما  
كالسجود والثاني تركها على صحتها **السادسة** الشهد باليمنى مضبوطة الاصابع  
الاسبعية وفي الابهام خلاف واليسرى مبسوطة وفيها الوجهان في الجلوس بين  
السجدين والصحيح فيها **اعمال الكلام** اولي من امله ولهذا الواو يبطأ  
من طوله وله طيل لهو وطيل حريص وحل على الجاز يص عليه الشافعي والحق  
به القاضي الحسين مالم يكن له زمان خمر والاخر قال او صحت لزوم ابدما  
يضم ويحل على الحل وكذا الوفاق لزوجه ودا واحد اكا طالق تطلق زوجته  
علا ف مالوقال لها ولا جنبية وقصد الاجنبية يقبل في الاصح لقبولها من حيث  
الجهل والوثاق وقفت على اولادي لم يدخل فيه ولد الولد في الاصح فلو لم يكن  
له الاولاد اولاد حل عليهم صونا للكلام عن الابهام **ومثله** لو قال زوجاتي طواقي  
وليس له الاربعيات طلق قطعاً وان كان في دخولها فيهن مع وجود من  
في حالته خلاف **الاعراض عن الملك** وحق الملك ضابطه ان كان ملكاً لازماً



لم يطل بذلك كالمات عن ابي بن فقال احدها تركت نصيبى من الميراث لم يطل  
حقه لانه لا يترك بالترك ولو كان غنيا فلا يدنيه من تملكه وقول **وان**  
**كان ديننا فلا بد من امرنا** وكذلك لو قال احد الشريكين للاخر اقرت الدين  
للمدينون تركت الدين اليك لان معناه تركت الخصومة قاله الهذلي  
في باب الصلح وان لم يكن كذلك لم يثبت له حق التملك صح لا عرض الغار عن  
الغنيمة قبل القسمة بان يقول اسقطت حقى من القسمة وكذا قبل فز الخس  
وقال قسمة الاخاس الاربعة على الاص ومن الاول اعراض ذوي القرى  
لانه متعين له كالميراث يأخذه من غير تعب **وشبهه** اعراض السائب في الاص  
ولا يصح اعراض الصبي والعبد عن الرضى ولا اعراض السفينة عن السهم  
ويصح اعراض الفلاس وسيد العبد عن الرضى وقال الرافعي في باب  
الغنى ان احد المرتزقة اذا اعرض بعد جمع المال وانقضاء الخوك لا يسقط  
حقه بالاعراض عنه على الظاهر ولو قال عامل الغرض تركت حقى من البيع  
على رتب المال قال الامام ان قلنا بذلك حصته بالظهور لم يسقط حقه  
بالاسقاط حتى يجري فيه ثمة التملك كما في غيره من الشركا وان قلنا بالقسمة  
ففي سقوط حقه من غير رضى رتب المال وجهان احدهما نعم لانه حق تملك  
وليس بحقيقة مالك يسقط كما يسقط حق الغار بالترك والاعراض قبل القسمة  
والثاني لا يسقط لانه حق تأكد وليس عقد ايفسح وليس كالغنيمة فان الغار  
ليس مقصود الغزاه وانما قصد هدمه اكلية الله **ولو اشترى** دابة وانعلما  
ثم عابها عيبا قديما وليس في نزع تعيب فردها مع النعل اجبر البايع على القبول  
وهال هو تملك من المشتري فيكون البايع لو سقط او مجرد اعراض لنقطع الخصومة  
فيكون للمشتري وجهان **الثاني** **ومثله** بيع الارض وفيها حجارة في قلعه  
ضررا اذا قال البايع تركتها للمشتري ويستثنى صورتيه ولو ملك فيها بالاعراض  
**احدها** في المحقرات كاذ اعرض عن كسرة كثر فبالملكها من اخذها فيه وجهان  
ارجحها في الروضة نعم قال ويصح تصرفه فيها بالبيع وغيره وهو ظاهر احوال  
السلف وقال الامام هذا الخلاف من زوال الملك وما فعله اباحة للطاعمة  
في ظاهر المذهب **الثاني** **لو التقت** حقرا بملكه بعد تعريقه زمانا بعد ان صاحبه  
يعرض عنه غالبا **الثالث** خروجه عن المالكه كالوارق الخ فاحدها رجل فخللت  
منده والى الميتة فاحدها اخذ فدفعه مائة وليس للعرض استرداده على  
الاصح في رواية الروضة باب الغصب بال اولي لانه لم يكن ملكا للاول

وانما كان

وانما كان له نوع اختصاص والاختصاص من الميراث يضعف بالاعراض والوجهان  
تفرع على الاصح في ان من غصب جلد ميتة ودفعه يكون الجلد للمالك فان قلنا  
للقاصب ملكه الاخذ منا قطعها **ولو نزل** عن دابته التي اعيتت مكان رغبة عنها  
فاخذها رجل وعلمها حتى صلت فعن الامام احدها انهما من اجابها وقال  
الامام مالك لصاحبها وعليه ما اتفق **وعن الامام** الثاني اني انما لالك وهو متبرع  
بالنفقة لان المثل في مثل ذلك لا يزول بالاعراض ذكره بعض المتقدمين من  
شرح القنينة **وبه** **فناوي** **النوي** وهذه الحجارة الملقاة بين الارقة صارت على  
لاحد اخذها والبناء بها **نعم** **جوز** ان كانت تركت رغبة عنها **ومنه** يعمل انما لو  
قساقت من البناء لم يعلم بها المالك كما هو الغالب لا يعمل اخذها وانما لو كانت  
من ملك يمين او وقف لا يجوز **اقر** قال ابن خيران في اللطيف اقر بالانسا  
على نفسه مقبول وعلى غيره غير مقبول الا في خصالة واحدة وصواذ اقر  
جميع الورثة بوارث ثبت نسبه ونحوه من اقر واعليه **قال** وكل من اقر  
شي يضره غيره فلا يقبل اقراره الا في خصالة واحدة **وهو ان** **العقد** اذا  
قتل او قطع او سرق فان في اقامة الحد عليه وجهان ضروريه وكل من  
اقر شي رجع عنه فانه لا يقبل رجوعه الا بما كان حقا لله تعالى وقال  
الرحشي في الترتيب لفظان اذا اقر بها صاحب الحق اختلف حكمه ان قال  
برتب الي من المال فهو مقبضه وان قال قد ابرتك فليس فيه اقرار  
بقبض وهو ابراءها بان اللفظان من الوكيل والوصي مختلفان فان قال  
احدهما المطلوب تدبري الي فان اقراره بالقبض وان قال قد ابرتك لم يبر  
من المال **الاكراه** يتعلق به ما حدث **الاول** انه يسقط اثر المصروف رخصة  
من الله تعالى ولهذا ابيح له التلطف بكلمة الكفر وشرب الخمر والافطار والخلاف  
مال الغير والخروج من الصلاة لانه عقد بين المكر ولا بحث بالاكراه على الفعل  
بعد عقد ما اختار في الظاهر وحيث ارجح التلطف بكلمة الكفر فيشترط ان يكون  
قلبه مطمئنا بالايمان قال الاوردي وهل يشترط ان يستحضر القائل الايمان  
حالة التلطف بالكفر ويكفي استصحاب الحكم وجهان وقد استثنى في البسيطة  
خمس سائل **احدها** الاكراه على القتل لا يبيحه وجب القصاص في الاظهر **الثانية**  
الاكراه على الزنا قلنا بتصوير الاكراه عليه بانه لا يجده وان اسقط الحد والفرق  
بينه وبين كلمة الكفر ان التلطف بالكفر لا يوجب حنسة الكفر اذا الكفر الذي يوجب  
الحنسة وانما هو الكفر بالقلب بخلاف الزنا والقتل فانه بوجوب المفسدة **الثالثة**

وقوع



الأكراه على الارضاع ثبت **التحرير الرابعة** اكراه الحربي والتردد على الاسلام بغير خلاف  
 الذي والمستأن **الخامسة** تعليق الطلاق على دخول الدائرة وجه قال النووي  
 والاستئناس في الحقيقة يرجع الى الاسلام فقط والى القتل على قول وامامه اياه فيه  
 عدم تصور الاكراه **وعدم** اشتراط قصد او رد على الحصر اكراه الصائم على  
 الفتل لا يطرأ الاصح واكراه الصلي على الاكراه يبطل في الاصح **واكراه** الصلي حتى  
 فعل انما لا كثيرا تبطل صلاته قطعا واكراه على التحول عن القبلة او على ترك  
 القيام في الفريضة مع القدرة فصلي قاعدا يلزمه العودة **قلت** وكذا الاكراه  
 على الحدث وحكي الرافعي عن الحنطاي وجهين اختصاص الموضوع بالذكر ناسيا  
 فلا يبعد ان يقال بجوازها مع الاكراه والاحسن ان يقال في الضابط لا اثر لقول  
 الكرخي الا في الاكراه على الصلاة وعلى طلاق زوجة المكره بالسكرا وبيع  
 ماله او عتق عبده ففعل صح قال القاضي الحسين والاكراه على الاذان والتكبير  
 والاحرام **ولو قال** ان في الاقتتال قبل لا يعد **قالوا** قطع يد  
 قال في التهذيب والصحيح وجوبه بخلاف القصاص لانه يستعين بغيره في  
 قتل نفسه او قطعه ولا يستعان بالغير في القذف فيجعل القاذف مبتدئا  
 قال الرافعي والصواب لاحد ولا اثر لفعاله الا في الرضاع والحدث والتحول  
 عن القبلة والافعال الكثيرة في الصلاة وترك القيام في الفريضة مع القدرة  
**وكذا القتل في الاصح** وكذا الاكراه على اطلاق مال الغير واكراهه بضمه  
 وان كان القرار على المكره في الاصح **وكذا المودع** يكره على تسليم الوديعة  
 بضمها في الاصح **ولو اكره** مجوس مسلما على ذبح شاة او حيوانا لا على ذبح صيد  
 فذبحها حال **وكذا لو اكرهه** على الرمي الى الصيد ففعل **وذكر الرافعي** تعقبا لانه  
 لو اكره مسلما على الذبح ان اعيننا فعله وعقلنا به القصاص حالت الذبيحة  
**قال** **وكذا وجعلناه** الله له ايضا وقضيته انما اذا جعلناه الله لا فعل ذبيحته  
 فيما سبق في صورتي اكره المجوس المسلم والمجوس الملال وفي البناء على مسألة الفتل  
 نظروا لما خذ مختلف **ويظهر** انه لو كان يكره المجوس والمجوس عجميا يري طاعة  
 امره حتما ان لا فعل ذبيحته قطعا لانه الله لا يحاله **وبها** لو اكره المجوس على الوقوف  
 بعرفة في وقته او على الرمي او على الطواف والسعي ونحوه فيها يظهر **وبها** لو  
 اكره على عشيائ امته فاجلها صارت ام ولد ولحقه النسب **وكذا على** وطى  
 زوجته حصل الاحصان واستقر به المهر واجلها المطلق قبله ثلاثا او على الزنا  
 وتلانيته ورا الاكراه فيه ترتب عليه حرمة المصاهرة لمخوف النسب **ولو اكره**

بغير

مستلزم

والذهب

على

على وطى زوجة ابنه فهل يفسخ نكاح ابيه فيه نظر وقباصه كاقال القاضي الحسين  
 في المجنون يطار زوجة ابنه انها غير عليه ان يكون هنا كذلك **ولو اكره** على  
 وطى الحاربه المشتركة واجلها فبطل عليه المهر بشرطه المكره وقباصه الولد  
 او الا انه الحامل له فيه نظر **وبها** الاكراه على فروض الكفایات فلو اكرهه  
 على غسل ميتة مع اغار اليه الغواني في العدة في كتاب السير قال ولا اجرة  
 فيه لانه يودي فرضه **وذكر** في زوايد الروضة في اكراب الاجارة انه لو اكرهه  
 الامام على غسل ميت فلا اجرة له لان غسله فرض كتابه فاذا فعله بامر الامام  
 ونزع عن الفرض ولو اكرهه بعض الرعية فله اجرة المثال لانه ما يستاجر عليه  
 قاله القاضي الحسين وغيره **وذكر** في اخر كتاب السير انه ان عين الامام احد  
 الرعية له فن سبت وعيهره فلا اجرة له الا ان يكون له بيت تركه او في بيت  
 المال شفع فيستحق الاجرة **ولو اكره** المسلم على الجهاد فلا اجرة له وقال البغوي  
 يستحق ان لا يتعين عليه من حين خروجه الى حضور الصف واستحسنه  
 الرافعي والنووي **ولو اكره** العبد فليس له الاجرة من يوم الاخراج الى يوم  
 رجوعه الى سيده قاله البغوي وقال الرافعي ينبغي بناؤه على الوجهين انه  
 من اهل الفرض ام لا ان جعلناه من اهل الفرض التحق بالحر **ولو اكره** ذمي على  
 الجهاد فله اجرة المثال وان حضر ولم يقاتل فلا اجرة له في الاصح لان المنفعة تحصل  
**ولو على الامام** سبيل المتهورين قبل الطغر فلا اجرة لهم الا في ولا يعود وان  
 تعطلت سائرهم لان منفعة المراتبة تفوت بالفتوت والاستيفاء **وبها** لو اكرهه  
 على غسل نجاسة او حلة مبنية طهر الامحاله وكذا تحليل الخمر لا عين **وبها** لو اكره  
 المعدور ترك الجهاد على الخروج فخرج مكرها وحضر الواقعة فالظاهر انه يستحق  
 المهر **وبها** لو اكره المتضار فان على المتفرق قبل التقياض بطل العقد قاله  
 العمري الانصاح ونياسه في راس مال المسلم كذلك وهذا خلاف اكره احد  
 التابعين على المارقة من مجلس الخيبر لا ينقطع في الاصح **الثاني** هذا اذا لم يقصد  
 الفعل وانما به لرعاية الاكراه قال الحاملي في المجموع الاكراه يرفع حكم الطلاق  
 والعنف والبيع فلا يلزمه شيء مع الاكراه الا ان يقرانه اراد اللفظ فيقع طلاقه  
 وان لم يرد اللفظ لان الاعتبار في وقوع الطلاق ارادة اللفظ فقط وحكي الاحباب  
 فيا لو قصد المكره ايقاع الطلاق قيل لا يقع لان الاكراه استقط اكثر اللفظ ويجوز  
 الغنية لا يدل الاصح الوقوع اذا لا يبعد اختيارا اكره عليه في الظاهر فعلى هذا  
 صرح المطلق كتابه عند الاكراه كالكتابة عند الاختيار ان نوي وقع والا فلا



الثالث ما يميز الشخص في حال الطوعية بجمع مع الاكراه وما لا فلا وان شئت نقل ما كره عليه ان كان حق مع او غير حق فلا **ومن** مع اكراه الاباء بعض التكليفات بغير الكفاية ويقع الموضع مع اكراه الحربي على الاسلام ولا يقع اكراه الذي في الامم لانه مقر على كفه بالجزية **قال الامام** واذا انطق الحربي بالشهادتين تحت السيف حكم باسلامه فانه اكراه حق اي انقضى على هذا الطريق مع ما فيه من الغرض من طريق المعنى فان كلتي الشهادة تزيلان في الاعراب عن الضمير منزلة الاقرار والظاهر من الجهر عليه بالسيف انه كاذب في اخباره **وبال** صاحب الحق لو اكراه الذي او الحربي على الاقرار بالاسلام واقر لم يصح لانه لا يجب على المسلم الاقرار واحدهما على الاقرار بالاسلام وانما يجب اكراه الحربي على نشا الاسلام **ومن هذا** لا يصح امان الاسير المسلم من امره وكذلك لغيره في الامم لانه مقهور بغيره واذا لم يبق امان المكروه علينا في نفوذه في حق نفسه وجهان فانه الغزالي نعم فعلى هذا لا يجوز له اغتيالهم **قال ودخل** تاجر او مستأمن والا صح في الرخصة المنع لان التاجر غلب من ايديهم خلاف هذا ويتصور الاكراه حق في صور غير سابق **لها** لو نذر حق عبيد بعينه ثم انتزع من غناقه فاكراه حتى اعتقه فقد عتقه فانه في المعرو وجعله من الاكراه حق **وبال** ما اذا اشترى عبدا بشرط العتق وقتنا الحق لم تعالي **وبها** المولي اذا انتزع من الوطي والطلاق وقتنا القاضي لا يطلاق عليه فاكراه الامام على الطلاق وقع لانه اكراهه حق كذا قاله المتولي **قال الا ان** ذلك لا يطلقه فلو اكراهه على الطلاق وقتنا الامام لا يتعزل بالفسق وقعت واحدة وحكم الزايد على ما ذكرنا في نيلها وان قلنا يتعزل او كان الحاكم هو الذي اكراهه فهو كمن اكراهه فاما ان اكراهه لانا يمنع الحكم مادام بالحق فاذا انعزل لم يبق له ولاية **واستشكل** الراعي هذه الصورة **وقال ليس** على المولي اكراه **ينع** فانه الطلاق حتى يقال انه لا يقع الطلاق لانه اكراهه حتى لانه لا يورس الطلاق على التعيين وانا يورس بالبيعة والطلاق **وبها** اذا استع الدين من الموقنا فلما في ان يكرهه على بيعه او وثا الدين وله ان يبيعه بغير اذنه حكمه النووي عن اصحاب وقد ينقد وان لم يكن بحق اذا كان المكروه هو المتصرف **قال وقال** طلق زوجتي والاضلكت فطلقها وقع على الصحيح لانه ابلغ في الاذن وقيل لا يقع لسقوط حكم اللفظ بالاكراه **قال وقال** لجنون طلقها فطلقها **الرابع** الاكراه لا ياتى له في الباح وكذلك على تركه الحرام والمكروه والمندوب وانا نجي تركه الواجب وفي نفع الحرام كالكنز والقتل والزنا والشرب ولا اثر له في ايقاع الواجب **ومن** لو

اكراه

اكراه حتى وطى زوجته استقر عليه كالمهر ويسقط به الواجب اذا قلنا يجب عليه الوطي من **ولو اكراه** المضطر حتى اكل طعاما الغير تغلق الضمان به **وكذا** لو اكراه حتى باع ما له لشعدي به او اكراه حتى عتق العبد الذي نذر عتقه وكذا العبد المشروط عتقه في البيع **الحامس** كل قرينة اذا ادعا المختار عين كافي بالظن اذا ادعاها المكروه يقال منه ظاهر **فانه** اذا اكراهه على طلاق زوجته فاطمه وشرطنا التوريسه فقال فاطمه طالق فقال اريدت فاطمة اخرى غير زوجتي او نوي طلاقا من وفاق لم يقع ظاهره قطعاً خلافاً لغيره يروى ذلك لا يصح في مخالفة الظاهر من غير قرينة **وبها** ان المختار اذا اقر بالطلاق كاذباً لم يطلاق باطنا **ولو ادعى** انه كذب في اقراره لم يصح **لو** اكراهه على الاقرار بغيره كان كاذباً صادقاً لان الاقرار يغلب على الظن صدقه في دعوى الكذب **ويشترى** من هذا الضابط مسألة واحدة على نظر وهي ما لو طلقها المكروه وقال في نفسه ان شاء الله فانه لا يقع مع انه لا يقبل ذلك من المختار بل يقع ظاهره **السادس** قطع الاصحاب بانه لا يصح من المكروه عقد ولا حل في البيع والطلاق والاعتاق ونحوهما **وبمع** في كلامهم كثير في الطلاق والاعتاق وغيرهما فيه فوالا المكروه وهذا غير ما جزموا فيه وموضع الجزم ما يوتعه الكره فيجوز احواله الاكراه وموضع القولين الاكراه على ايقاع فعل سبق تعليق الطلاق عليه في حالة الاختيار **ان يقول** في حال اختياره ان دخلت الدار فانت طالق ثم يكرهه على دخولها **السابع** اذا لم يكن للمكروه فعل لم يتعلق به حكم قطعاً **قال** وان كان له فعل فنقولان **ومن** لو اجبر الصائم الطعام لم يطر قطعاً واغرب في الحاطي كناية خلاف ولو اكراهه حتى اكل فنقولان ولو وطى زوجته من غير تكيدها لم يطر وان ضررها حتى سكنت فنقولان **ولو حلف** لا يدخل دارا فحل وادخلها لم يحث **ولو شرب** حتى دخلها فنقولان **ولو اكراه** المودع لص متقلب على دفع الوديعة واخذها منه بغير اختياره فلا ضمان عليه قولاً واحداً **ولو اكراه** على تناولها ودفعها اليه اودله عليها فوجهان بناء على القولين في اكراه الصائم على تناوله الفطر نفسه فانه الحاطي في المنع والمأورد في الحاروي وغيرهما **ولو حلف** لا يشرب ماء جرة فحلقه حتى صار فحونه لم يحث قطع به الراعي **ولو اكراه** على تناوله ماء فنقولان **ويشترى** من القطع فيما لا فعل له منه صورتان **احدهما** اذا اعلق به مصلحة له **فان** كان مضافاً عليه فواجب عليه واصلاً خاله وقتنا لا يبطل الصوم بالاغنا في بطلانه بهذا الاقرار وجهان اصحهما لا يطر قال الراعي ونظيره **ش** اذا حوج في الحر المغي عليه بدوانه طيب هل تجب النذية **الثانية** لو اوجس

او باطنا



المالك طعامه المضطر قسرا واوجره وهو مغي عليه نهى عن حق القيمة عليه وجهان  
 احسنهما عند الراعي نعم لانه حاله من الهلاك وصار **كالوعني** عن التمسك بالمال  
 ايجاب الشرع ينزل منزلة الاكراه **فيما لو حلف** ليطان زوجته الليلية فوجد ما  
 حايضا لا يثبت **كالواكراه** على ترك الوطى **ولو قال** ان لم تصوي غدا فانت طالق  
 فحلفت فوقع الطلاق على الخلاف في المكره قاله الراعي لا كتاب الطلاق **نعم لو**  
**حلف** لا يخلع بينا مغلظة موجب عليه بين وثبتا بوجود التغليب حلف  
 وحث **ولو كان له** عبد مقيد فحلف بعقده ان يقيه عشرة ارطال وحلف  
 بعقده لا يخلعه هو ولا غيره فشهد عند القاضي شاهدان ان قيده خمسة ارطال  
 وحكم القاضي بعقده ثم حال القيد فوجده عشرة ارطال قال ابن الصباغ لاشي  
 على الشاهدين لان العتق حصل على القيد دون الشهادة لتحقيق كذبهما  
 حكاه الراعي في اخر باب العتق **التاسع** الاكراه هل يكون اذا نكح والاولا  
 قالوا فيما لو اكراهه على طلاق زوجة المكره فطلق وقع في الاصح لانه اذن وزارة  
 ناك القاضي الحسين **وكذا الواكراه** على بيع ماله **كالواذن** له فيه ولو وكله  
 بطلاق زوجته ثم اكراهه الوكيل على الاتباع ففي البحر فيه احتيا لان احدهما يقع  
 لان المالك واوصيا لا لعدم اختيار المباش **وعلى** الراعي في اخر كتاب الطلاق  
 عن ابي العباس الرواسي **لو قال** ان خرجت من الدار فغير اذني فانت طالق  
 فاخرجها هو هل يكون اذا نال القياس المنع والمظاهر ان هذه الصورة فيما اذا  
 اخرجها وهي مختارة وهو المنع ان الاذن لا بد فيه من اللفظ اما اذا اكراهها فان وقعنا  
 طلاق المكره **فعلى الوجهين** السابقين والامر يقع لانها لم يخرج وانما اخرجت وذكر  
 ايضا في كتاب الطلاق انه لو قال ان اخذت حقله مني فانت طالق فاكراهه  
 السلطان حتى اعطى نفسه فعلى القول في فعال المكره وقضيته ترجع عدم الحث  
 والمجته خلافا لانه اكراه بحق وذكر في كتاب الجنائيات فيما اذا اكراه شخصا على فعل  
 نفسه فقتله انه يكون اذا نال في القتل حتى لا يجز به القصاص **الامام** **هل يملك**  
 بالولي الخاص قد نزلوه منزله فيها لو لم يكن المقدوف الميت وارث خاص فانه  
 يقيم الحد على الاصح وكذلك في استيفاء القصاص وهل له العفو الى الدية كالوارث  
 وجهان احسنهما نعم وكذلك في الاستيفاء اذا المريكان وارث معين وكان يبي على  
 القول بتوريث بيت المال وينجبه مثله في اجازة الامام وصية من وصي  
 بكال ماله ولم ينزلوه منزله فيها لو اذنت له في تزويجها من غير كفو فعلى الاصح  
 في الاصح **امكان** **الاذا** شرط في استقرار الواجبات في الدية فلا يحكم بالموجب قبله والا

فتار

لزم

لزم تكليف ما لا يطاق **فالويل** اعذر بعد الزوال وقبل التمكن من الفعل لم يثبت  
 الظهور فيه ومنه خلافا للبعثي وكذلك الصور لو بلغ الصبي مقطرا في اثنا يوم من رمضان  
 او اسلم فيه كافرا او ظهرت فيه حايضا لا يلزمهم القضاء في الاصح **وكذلك** القضاء لو دام  
 عند المريض حتى مات لم يكفر عنه **وكذلك** الحج امكان السير شرط في الوجوب وهو  
 ان ياتي من الوقت ما يمكنه السير قبل فعل الحج **فالوايسر** وضاق الوقت ثم مات لا يثبت  
 في دمه وخرج عن هذا الاصل الركاه فالجديد ان الامكان فيها من شرائط الضمان  
 خاصة لا الوجوب **بدريل** انه لو ائلف المالك بعد الحول وقبل التمكن من الاذا  
 لا سقط الركاه ولو لا الوجوب لسقطت كالوئالف قبل الحول **ومن قال** بهذا  
 اعتذر عن سائر العبادات وان الزكاة حق مالي فوجوبها اوسع **وانما** نقول  
 وجب الصلاة والزوال ولكن لا يستقر الوجوب الا بالامكان والركاه حينئذ مثله  
 والامكان شرط في استقرارها **ولا فائدة** في وجوبها الا فعلها فاذا اعتذر الفعل لم  
 يجب **اما الركاه** اذا اوجباها قبل كان الفعل فيه فائدة وهي مشاركة المالكين  
 له في النصاب وحصوله قبل ادايه هذا حاصل ما قاله في المثال وغيره وهو  
 انما يظهر اذا اعلقت الزكاة بالعين فان وجبت في الدمة صارت كسائر العبادات  
**لا تعطف** على ما قاله ان كان له حكم الخصلة الواحدة تعطف كافي صوم النفل  
 بنيت قبل الزوال يكون صاعيا من اول النهار حتى ينال ثواب جميعه في  
 الاصح **فالواذن** **رك** الامام في الركوع يكون مدركا لثواب جميع الركعة وقيل  
 ان يات من حين النية وكان الشيخ زين الدين لكتاني يريجه **ويقول**  
 ما رجوه بخلاف لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم وانما لكل امرئ ما نوي **وكالو**  
**اكل** من بعض الاضحية وتصدق ببعضها هل يثاب على الكل او على ما تصدق  
 به او جاز كالوجهين في بقية صور التطوع صوة هل يثاب من اول النهار او  
 من وقته **قال الراعي** ينبغي له ثواب التخصبة بالكل والمصدق ببعضه **وقيل**  
 الانعطاف التعصية في مسألة المومخ الحج حتى مات بعضي اخر سنة من سنين  
 الامكان على الاصح واجراه الراعي في غير العبادات **كما اذا ترك** المودع الوصية  
 بالوديعة وتلفت والمرض قبل موته بغير تغريم لم يضمن في الاصح وقيل يضمن  
 اخذ من انعطاف التعصية بترك الحج على ما مضى **وفي** **معد** التخرج نظرا لان الانعطاف  
 عهد مثله من العبادات اما انعطاف التضمن الى حالة لا يقصد فيها فبعد  
 واما ماد المريكان بهذه الثابتة لا يعطف **كالواذن** النية عند غسل الوجه ولم ينو  
 قبله لا يثاب على سنن الوضوء المتقدمة في الاصح **ونية** القدوة في اثنا الصلاة لا

وقت

فيه

ومن الانعطاف لو بلغ الصبي  
 فوات وقت الوضوء لم يثاب  
 عن هذه الاسئلة على انما  
 وهل يقع فيها فضايل  
 بالتعصية او فضايل  
 فوضا وجهان محتملان



باعت على الماضي في الاصح **ولذلك فابدى ان احدها** الوصل منفردا او سني ثم اقدمي  
بما لم يمتلئ سهوه في الاصح **الثانية** في حصول ثواب الحاجة له من اول صلته او من  
حين احرم على الخلاف السابق **الان** ايقاع لفظ لعني يقارنه في الرجوع **كايقاع البيع**  
بيعت والتكاح بنزوح والطلاق بطلقت **واما الظاهر** فذكر الغزالي في الوجيز  
في بابه انه خبر وخالفه الرافعي ونصر القول بانه انشا وقبل لو كان خبر الما احدث  
حكما والتحقيق انه خبر من وجه وانشأ من وجه وصارت الالفاظ ثلاثة خبر محض  
كقوله زيد وانشأ محض كبعث وما فيه شابهه بها وهو الظاهر **ومن** القواعد  
فيه انشا التعليق جانبا وتعليق الانشا لا يجوز فلو قال بعثتك ان شئت صح نصر عليه  
الامام انشا فعني كما نقله الحاملي في باب الاقرار من التجريد وغيره خلاف ان شئت  
بعثتك **ولو قال** وكلتلك في طلاق زينب ان شئت جاز **ولو قال** ان شئت  
زينب فقد وكلتلك في طلاقها لزم قاله الماوردي **ولو قال** انت طالق ان دخلت  
الدار صح **ولو قال** ان دخلت الدار طلقتك فظن الناج الكندي انه تعليق  
وخولف وقبل لا يقع بدخولها لانها جالة خبرية وهو وعد محض لا تعليق  
وفيه نظر قال الكندي **ولو قال** طلقتك ان دخلت الدار وقع في الحال وقال  
لا نقل فيها في المذهب وان صناعة الخو يقتضي ذلك وخولف فيه بانه تعليق  
محض **ويروى** له ما حكاه شرح الروافعي **عن ابن شريح** في قوله يا زانية طلقك  
ان شئت بانه لا طلاق وانما كاذف **ولو قال** له علي درهمان شئت ان يكون  
اقرارا شئت ان لا نص عليه الشافعي وشبهة فكان لا يوجب عليه شيئا  
**ويقال** التذلل لو قال لله علي ان اصوم يوما كذا ان شئت ان شئت ان شئت شيئا  
عليه الشافعي لان التذلل التواضع الذميمة فلا يصح تعاقبا شبيهة غيره فانه الشيعي  
ابو علي في شرح التلخيص **اوابل العقود** تؤكد ما لا تؤكد به واخرها **وليد**  
لوا بغير من تلفت احدها قبل قبضه في نفسه في الاخر فان اجاز فخصته من الشيء  
بجميع الفتن **خلاف** ما لو اشترى عشرين تلفت احدها في يد المشتري ثم انقلب  
وجبر عليه فلا يبيع اخذ الباقي بخصته من الفتن ولا يبي قول اخذ بجمع الفتن علي  
المذهب قال الماوردي **وغلط** بعض اصحابنا فخرجه على القولين واتبع فيه الحقين  
لان اوابل العقود تؤكد ما لا يؤكد به واخرها فلا بد من الضرورة في تفريق  
الصنفين لتأكيد الحق في اوله ان يجعل الثاني فيها بجمع الفتن في قول حتى لا يتوقع  
جهالة في الفتن فيبطل العقد خلاف استرجاع البايع بنفس المشتري لانه لم ينشأ  
عن عقد اتبع الجلالة في مثله **الايمان** قيمان **احدها** ايمان المالك بوجوب قصد

الموت

الموت ولهذا واختلف المالك وعامل الغرض وجب عليه تصديقه وكذا الوكيل  
الجعل والمودع لا يثبته اليه وكذا المستاجر اذا ادعى الوكيل **الثاني** ايمان بالشرع كايمن  
الاسلام والعالم والاؤصبا فائتان الحاكم لغيره ليس كايمن المالك حتى يجب عليه  
تصديقه بل حكمه حكم الامانات الشرعية تحتاج الى اليقظة فيما يدعونه والاختصاص  
في الضبط ان يقال ابدى الامانة **بمخاطبة العين** للمالك وله الانتزاع من  
يده متى شاء لو قيل بل احصل والمودع فالتقول قوله في الرد بينه نطقا ويحفظ  
العين لنفسه وليس للمالك الانتزاع من يده وكما ترى والمستاجر اذا اخلف  
في الرد فالتقول قول المالك عند القاضي وقال القفال القول قول له يات  
الاصل هو الامانة **وبمخاطبة العين** لنفسه وللمالك الانتزاع من يده متى شاء لو قيل  
بالجعل والدعي المشترك وعامل الغرض وفيه وجهان ذكر هذا الصابط القاضي  
الحسين في باب الوكالة من تعليقه قال الاصحاب وكل من اخذ العين لمنفعة  
نفسه من غير استحقاق فانها مضمونة عليه **فقولنا** من اخذ العين يتأول بدالصور  
والعارية والمفارض والوكيل **فقولنا** المنفعة لنفسه احتراز عن المودع فانه  
اخذ بالمنفعة للمالك **فقولنا** من غير استحقاق يخرج الاجارة فانه اخذها  
للمنفعة لنفسه كما يستحق **ومن كان** امينا بايمان المالك كالمودع او بايمان  
الشرع كالمستقط للمنفعة لا يضمن بالثب **ويروى** لو اودعه صبي او مجنون مالا  
لغيره لم يضمنه **فقولنا** ضاعه منه فاحذره خشية فني الضمان وجهان احدهما المنع  
**وكذا لو اخذ** المجرم شيئا من جارية لينتقده فعلي قولين والاصح لا يضمن  
لانه يجوز له استنفاذه ولهذا ياتر بالترك فلا يجب الضمان قال المرحشي  
وما تلف في يد الامين من غير تعدي فلا ضمان عليه الا في سائلة **ويروى** ان  
يتسلف الساعي زكاة رجل قبل حولها فيتلف يده فانه يضمن للسائل مثل  
ما تلف ان كان له مثل او قيمة ان لم يكن له مثل قاله الشافعي **نصا الاشارة** ان  
يؤثر غيره بالشيء مع حاجته اليه وعكسه الاثر وهو استئجاره عن اخيه ما صو  
حتاج اليه **ويروى** قوله صلى الله عليه وسلم سبيل القوم بعدني اثره والاثار ضربان  
**الاول** ان يكون فيما لنفسه فيه حظ فهو مطلوب كالمضطر يوتريطعامه غيره  
اذا كان ذلك الغير مشكلا لقوله تعالى ويوترون علي انفسهم ولو كان بهم خصاصة  
كذا جزم فيه الرافعي نبيعا للنووي والشيخ ابو محمد في الفروق وغيرهم لكن  
كلام المتولي يقتضي المنع **فانه قال** في كتاب البغاة في كلامه على دفع الصائل  
انه لو كان مضطرا وولده مضطرا لجوز يذل الطعام له انتهى **غير الولد**



اولى بالمنع لانه قال في زكاة الفطر ولانه لو كان هو واهله مضطرين ومعه طعام قليل كان هو اولي بالطعام **وكذلك** اذا جامع زوجته ومعه ما قليل يكفي غسل احداهما كان هو اولي انتهى **وقال** الامام في باب صول الضال لاختلاف في استحياء الايتار وان ادي الي هلاك الموثر وهو شتم المالحين فاذا اضطر وانتهى الى المحصة ومعه ما يسد جوعته وفي رفقته مضطرا فانه بالطعام وهو حسن **وكذلك** القول في سائر الاشارات التي تتدرك بها المحقق قال ولا خلاف انه لا يحمل ايتار الهمة **وكيف** بظن هذا ويجب قتل الهمة لاستيقا الهمة وقال والده في باب التيمم من الغرق المضطرا ان اراد الايتار بما معه لاستيقا محصة اخرى لان له الايتار وان خاف فوات محصته **ومن دخل** عليه وقت الصلاة ومعه ما يكفي لطهارته وهناك ما يحتاجه للطهارة ليجز له الايتار والغرق بينهما الحق في الطهارة حق لله تعالى فلا يسوغ فيه الايتار **والحق** في حال المحصة حقه في نفسه وتدخل على المحصتين على شرف التلث الواحدة به تستدرك بذلك الطعام لمحض ايتار غيره على نفسه **قال** ويقوي هذا الفرق مسألة المدافعة وهي ان الرجل اذا قصد قتل غيره ظلما والمقصود يقتدر على الدفع غير انه يعلم ان الاشتغال بالدفع ربما يقتل القاصد كان المقصود الاستقلال وقد اختلف نضر الشافعي في ذلك انتهى **وقد** ذكر الواقفي في باب الصيال انه لا يجب الدفع من الغير عند الخوف على النفس قطعا **الثاني** في القرابات كن يوثر بالصف الاول لغيره ويتاخر هو ويوثر غيره من الامام في الصلاة ونحوه وظاهر كلام الشيخ ابي محمد السابق انه حرام **وكذلك** **قال** الامام في باب التيمم **ودخل** الوقت ومعه ما يتوضأ به فوهبه لغيره ليتوضأ به لا يجوز لان الايتار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس والمهج لا فيما يتعلق بالغريب والعبادات **وقال** في باب زكاة الفطر لا اعرف خلافا في انه ليس له الايتار فقال الشيخ عن الذين في القواعد لا ايتار في القرابات فلا ايتار فيما بينهم ولا بالصف الاول ولا به بستر العورة في الصلاة لان الغرض بالعبادات التعظيم والاجلال **فمن اثم** فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه فبغير ثبابة من امره سيده بامر تركه **وقال** لغيره ثمره فان هذا يستفيع عند الناس بتماعده من اجلال الامور وقربه انتهى **واما** النووي فحيزه بالكرامة فقال في شرح مشايخ حديث ابن عمر كان اذا قام له رجل عن مجلسه لم يجلس فيه هذا تورع منه لوجهين **احدهما** انه ربما اشتقيا منه انسان فقام له من مجلسه من غير طيب قلبه فسدا من عمر

الياب

الياب ليشا من هذا **الثاني** ان الايتار بالغريب مكره واخلاف الاول فكان يتبع من ذلك كلاما بتركيب احد بسببه مكره واخلاف الاول بان يتاخر عن موضعه من الصف الاول ويوثر به ونحوه **قال** اصحابنا وانما يحمل الايتار لمخطوط النفس وامور الدنيا دون الغريب انتهى **وذكر** في باب الجمعة من شرح المهذب انه لا يقر من مجلس ليجلس في موضعه فان قام واختاره لم يكره **ثاني** **انما** **قال** الى ابعاد من الامام مكره **قال** اصحابنا لانه اثر بالقربة انتهى **وهذا** كله بشكل عليه من يعلى في الصف الاول اذا جاء المنفر ليصلي فالدواب انه ان لم يجد فرجة فله ان يجز شخصاً ويساعده المجز وروى هذا فقد قوت لنفسه قربة وهو اجر الصف الاول وهذا يخالف قولهم ان الايتار لا يكون في الغريب بل في سلة الوضوء قد اعطى المأثم يودي به عباده **واما** في سلة الصف فقد فانه اجر الصف الاول وليرجع المصلي الثاني على اجر الاول كما في الوضوء الحديث الصحيح ابدأ بنفسك ثم من تعوك وهذا وان ورد في الاتفاق **واما** **قال** يخوف النفس فستحب على الاصح ومن هذا ايضا الدخا يستحب البداة فيه بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم رجة الله عليا وعلي موسى ومن ذلك ايتار الطالب غيره بنويته في القرابة على الشيخ **وحكي** **الخطيب** البغدادي في كتاب الجامع عن قوم مكرهوه لان قرابة العار والمسارة اليه قربة والايتار بالغريب مكرهه وقد يختلف في الايتار بالشيء كما اختلف في انه قربة **اولا** **الوجود** بعض صاع وهو محتاج الى اخراج فطرة نفسه وله زوجة وانما والاصح انه يقدم نفسه وقيل زوجته وقيل يخص **قال** الامام ولعل قاياله باق من مذهبه من مذهب الايتار في النفقة لما راي الفطرة متلقاة من النفقة وهو ساقط لان الفطرة قربة والايتار في الغريب **وقد** **قال** الامام في ايتار عاتية رضي الله عنها لعمري رضي الله عنه بدنية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فحجزها وقولها كنت اعد دته لنفسي ولا اوثر به **واجاب** بان ايتار من راي انه اولي به منه **واجاب** **قال** طلب النبي صلى الله عليه وسلم الايتار بشرائه من الشاب الجالس عن يمينه لمن هو اسفل منه في الجانب الاخر **حرف** **المها** **البدعة** **قال** ان درسته هي في اللغة احداث سنة لم تكن ويكون في الخبر والشرع **وقوله** لان بدعة اذا كان مجاوزا في حديثه وجعل منه ابن فارس في المفاتيح قوله تعالى ما كنت بدعا من الرسل اي اول **واما** في الشرع والحدود المذموم واذا اراد الممدوح قيدت ويكون ذلك مجازا لشرعنا حقيقة لغوية وفي الحديث

مهر الكبر

نوضعه



على بدعة ضلالة **وقال الامام** الشافعي المحدثات ضريان **احدها** ما حدث ما يخالف كتابا وسنة او اثر او اجاعا بهذه البدعة الضلالة **والثاني** ما حدث من الخبر لا يخالف فيه **وقد قال** عمر رضي الله عنه في قيام رمضان نعت البدعة هي ما يحدثها بعد ما لم يكن **واذا كانت** ليس فيها زهد لما مضى انتهى وانظر كيف يحوز الشافعي رضي الله عنه في كلامه عن لفظ البدعة ولم يرد على لفظ المحدث وتناول قول عمر رضي الله عنه على ذلك وقال المتولي في الفتحة في باب صلاة الجماعة البدعة اسم لكل زيادة في العرس سواء كانت طاعة او معصية فالبدعة بزيادة الطاعة قبل كثرة الصلاة والصوم والصدقة سواء وافق الشرع ام لا بل يتبع بدعة وقت الكراهة **قال** والمتدع بالعصية كالطعن في الصلابة او به خلال في العقيدة فان كان لا يكثر بها فحكمه حكم الناسق والانهو كما ذكره جل يقطع بانه من اهل النار لما ظهر للذهب وعليه يدل كلام الشافعي انه من جملة الغاصبين وحالة المشبهة كحال ساير العصاة ومن اصحابنا من قطع بانه من اهل النار لقوله صلى الله عليه وسلم **كل كذب ضلالة وكل بدعة ضلالة** **وقال الشافعي** عن الدين في نعل ما لم يحدد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وينقسم الى الاحكام الخمسة وطريقة معرفة ذلك ان تعرض البدعة على قواعد الشرع فاي حكم دخلت فيه فهي منه **فن البدع** الواجبة كعلم الخو الذي بينهم من العزائم والمنسنة وذلك واجب لان ضبط الشريعة واجب ولا يتأتى ضبطها الا بعرفه ذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب **ومن البدع** المحرمة **ومن البدع** القدرية والمرجيه والمجسمة والرد على هؤلاء من البدع الواجبة **ومن البدع** المنذرية احداث المدارس والربط وصلاة التراويح وكل احسان لم يحدد في العصر الاول **ومن** المباحة المصاحبة عقب الصبح والعصر وليس الطائفة وتوسع الاكام **ومن البدع** المكروهة زخرفة المساجد وتزيين المآخذ **البدل** يتعلق به مباحث **الاول** ان كان غير موقت ولم يجده لا يتحرك بالغير عنه مع القدرة على ثمنه كافي الكفارة **ولو كان** معه من الرقبة ولم يحرمها لا ينتقل الى الصور **وان كان موقتا** انتقل الى البدل كالتمتع اذا كان معه مال الا انه لم يجد هديا يشتره فعليه الانتقال الى الصور لانه موقت فعليه ان يصوم الثلاثة **الحج وكالو عدم** المأوى بالخير ولا يوجب وكذا لو وجد هدي وكان ماله غايبا خلا من الصبي اذا كان ماله غايبا يوجب لانه يقبل لما خير **الثاني** اذا شرع فيه ثم تدبر على الاصل في الايجاب ينتقل اليه نظر ان كان البدل

قال

مقصودا

مقصودا في نفسه ليس براد لغيره استقر حكمه كالوقد على العتق بعد الشروع في الصور **وكالوقد** المصنع على الهدي بعد صيام ثلاثة ايام ورجوعه فانسه يتأدى على تمام العشرة ولا اثر لوجود الهدي بعد **ومثله** اذا انكح عاتمة الطول الامة ثم تدبر عليها استقر حكم الامة وكذا اذا حكم القاضي بشهود الفرع ثم ظهر شهود الاصل بل استيفاء الحق لم يفسخ الحكم ولو وجب عليه الدية فلم يجد الاصل واعطى البدل ثم وجدت فلا يسترد **ولو غصب** شيئا وتلف ولم يجد مثله فاعطى القيمة ثم وجدته قبل المالك رد القيمة وطلب المثل وجهان احدهما منع كافي قيمة الغصب الا ان ادعاها واحبها النفع لاتصال الاصل بالبدل **وكالف** الا ان كان عين حقه كالغصب والمثل بدله فلا يلزم من تكتيته من الرجوع اليه بدله **ما اذا** لم يكن مقصودا في نفسه بل براد لغيره ولم يستقر حكمه **فنه** اذا تدبر على المأوى في اثناء التيمم وبعد الفراغ منه وقبل الشروع في الصلاة لان التيمم براد لغيره فلا يستقر حكمه الا بالشروع في المقصود **وكذا اذا غرم** التيمم بالصلاة ثم راي المأوى في اثناءها والصلاة لا تسقط به خلافا لما يستظهر به وخرج عليه الفقهاء ما خالف المذهب ورر الجمعة وصلي الظهر ثم زال العذر في اثناء الصلاة **ومنه** المعتد بالاشهاد اذا رأت الدم ترجع في الاشهاد لان العدة ليست مقصودة في نفسها وانما الغرض افساد النكاح **ومنه** لو حضر شهود الاصل عند شهادة شهود الفرع وقبل الحكم استنع القاضي من ترتيب الحكم على شهادة الفرع **فما سأل بالبدل** وجد التيمم لعدم المأوى بعد التيمم وقبل الصلاة وتردد شاهد الاصل قبل الحكم لثبوته من السفر وقبل **لا شفع** حكمه القاضي للحسن في تعليقه ولو عجز عن الفاتحة ثم تدبر عليها في اثناء الصلاة فان كان ذلك قبل الشروع في البدل فمأواه **وان كان** بعده مثل ان اتى بنصف الذكر ثم تدبر على فراغها فالتيمم او غيره فعليه فزاة النصف الاخر قطعاً واداء الاول وجهان احدهما لا يجب كما اذا شرع في الصور ثم تدبر على العتق واحبها كالمأوى قبل تمام التيمم بطلان **ومنه** **وان كان** بعد الفراغ وقبل الركوع فالاصح عند النووي انه لا يجب لان البدل قد تم فاشبهه ما لو ادرك البدل ثم تدبر على الاصل وصلى بالتيمم ثم تدبر على المؤخر وجهان **الاول** وجوب الفزاة **وهو ما اورد** الماوردي والقاضي ابو الطيب في باب صلاة الامام تاعدا وفرق بين مثلثتنا وبين الكفارة بالمشقة ثم استأدوا ههنا **وايضا** فمن حسن الفاتحة فليس له ان يذكر قبلها وتراه بعد ما خلاص صوم الكفارة فانه مصروف بالنية اليها **ولو اتي** بالاستغفار والتعقود واطلق ثم تدبر على الفاتحة بعد فراغه منه والظاهر انه يلزمه قراته **الثالث** اذا فرغ منه ثم تدبر

لو



على الاصل نظر فان كان الوقت مضيقا فقد مضى الامر **كالوان** باله غايها وتم  
 لعدم القدرة **وصلي** ثم رجع المال ولا اعاده عليه **وكذا التمتع** اذا رجع اليه  
 وصار ثم عاد المال لان وقته مضى كالصلاة **وان كان** موسعا فتولاه **كالوعاد**  
 ماله بعد الصورة كثارة الظهور في الحج اذا وجب قبل الغضب او عاد ماله  
 وبقي مدة وقد لزمه فان مات حج عنه **وان لم يتعد** وجوبه ولا قدر فيه  
 الرجوع فوجهان **ولو اعتق** شركا فلا يصوم في الحال وهل يصوم اذا رجع  
 وجهان كالهالة الاستدكار للداعي **ولو سجد** على الخف ثم نزع وهو طهارة المرح  
 فانه يجزيه غسل قدميه في الاصح وان فأت الوالاه **ولو ضلت** المشاة النذرة  
 بتقصيره ولم يجزها ضمتها فان ذبح غيرها لم يجزها انككت وعادت الى ملكه  
 في الاصح ليلا يلزمه التقصير وان وجد الضالة بعد التعيين وقبل الذبح  
 فالاصح يضي بالضالة لانها الاصل **والثاني** بالبدل **والثالث** بتخير الرابع يجب  
 ذبحها **بالتعاقب** الوجوب بها ولو اخذ المستحق للدية الدراهم لتقد الابل فوجز  
 قال الرافعي حكاه عن الاحباب لم يضرب احد من الاحباب الى انه يرد الدراهم  
 ويرجع الى الابل خلاف ما اذا غرر بدمية المثل ثم وجده ففي الرجوع الى المثل خلاف  
 والاصح لا **الرابع** البدل مع بدله على **اربعة** اقسام تارة بتعين الابتداء بالبدل  
 وتارة بتعين الابتداء بالبدل وتارة بتجمع بينهما وتارة بتخير **في الاول** وهو الغالب  
 كالتمتع مع الوضوء وابدال الواجب في الركاة مع الجبران وخصال الكفارة المترتبة  
 وقبل ليس كل خصله بدلا عما قبله بل هي خصال مستقلة **ومن الثاني** صلاة  
 الجمعة اذا قبل ان يبدل عن الظهور والاصح خلافه **ومن الثالث** واجد بعض الما  
 اد يستعله في بعض الاعضاء لاجل المراجعة مع التيم اذا قبل ان يبدل في بعضها  
 كعضو واحد **وعند** منه / الاطعام مع الصور فمن عرقضا رمضان **حتى دخل**  
 عليه رمضان اخر ورده بان الاطعام جبران للتأخير لا بدل عن الصور ومن  
 الرابع سمع الراس في الوضوء اذا قلنا الشعر يبدل عن البشرة **حتى لو سجد** على  
 الشعر ثم حلقه استأنف السجدة على البشرة **كالرسم** الخف ثم ظهرت الرجل والصحيح  
 ان كلامها اصل **وعند** بعضهم منه سمع الخف مع غسل الرجلين والمضارب  
 ان كليهما اصل وان الواجب احد الامرين كما قاله الرافعي وتأبعه الحاروي الصغير  
**ومثله** الاجازة الاستتيا وليست بدلا عن المال كل منها اصل بنفسه وهو محذور  
 بينهما **الخامس** ما علق جواز البدل فيه على تقد ان المبدل عند الاجاب **فاذا اقتضى**  
 مقادير يجب عليه تحصيل البدل **كالووجد** او يتخير بينه وبين البدل اذا حصل

البدل

البدل صار واجدا له دون البدل فيه خلاف في صورته **لولا** لو لم يكن في ابله  
 بنت مخاض عدل الي من ليون **فان** فقد امعا فوجهان احدهما ان له ان يشتري  
 ماشا **والثاني** يتعين شرائه مخاض **ومنها** الحق هل يجب تحصيله بدلا عن  
 بنت ليون اذا قلنا بالضعيف انه بدل عنها فيه الوجهان **ومنها** من ملكه  
 مائتين من الابل وعنده الخفاق وبنات القوز **وقلنا** الجديد انه يجب اخراج  
 الاغبط للمساكين فلو كانا مفقودين عنده فهل يجب شراء الاغبط فيه الوجهان  
**السادس** قال الشيخ عز الدين في القواعد ابدال انما يتصور مقام البدلات  
 في وجوب الاتيان بها عند تعذر وبعدها في بركة الذمة في الاتيان بها والظاهر  
 انها ليست في الاجر سواء فان الاجر يجب المصالح وليس الصورة الكفارة كالاقا  
 ولا الاطعام كالصيام **كاله** ليس التيم كالوضوء اذ لو تساوى الابدال والبدلات  
 لا شرط في الاتقال الى البدل فقد ابدل استوي وبد عليه امور **ومنها** الجمعة  
 بدل من الظهور على رأي وان حكاه على عكس ما ذكر من اشتراط تعذر البدل  
 فانه هنا اعني عن الجمعة لا بعدل الى البدل الا عند تعذر البدل **ففي** لازمه  
 ان يكون البدل هنا افضل من البدل فانه انما يعدل عن شرعية الشيء  
 الى اخر الا فضالية عليه **والاول** ان يحل كلام الشيخ على ما اذا كان سبب البدل  
 والبدل متحد كخصال الكفارة المترتبة وعلى الغالب او على ما اذا كان البدل  
 اخص من البدل كالتمتع مع الوضوء والسم على الخف قيل انه بدل من غسل الرجلين  
 والحق انه ليس كذلك بل الواجب على المكلف في الوضوء احد الامرين **والفصل**  
 او السج عليها **السابع** العجز عن بعض الاصل اذا كان في نفس المستعمل سقط حكم  
 الوجود منه كوجدان بعض الرقية في الكفارة ان كان العجز في نفس المكلف لم يسقط  
 حكم القد ورمته كالوكان بعض اعضائه جرحا وكالغير البعض بالمال ذكره  
 السامعي في التيم **نفسه** كثيرة كلامهم الفرق بين الكفارة وغيرها بان لها بدلا فيصح  
 فيها بالسكنى والعدة خلاف غيرهما من الحج وقوه قال ابن دقيق العيد وهذا  
 ضعيف ليس بالمتين **ان اعتبار** الابدال وتجوز البعد ولها انما هو عند  
 تعذر الاصول **والثاني** في تعذر الاصول بسبب هذه الاعذار حتى يترب  
 عليه الاتقال الى البدل ويجوز كون الشيء بدل لا يقتضي المساحة باضاله  
 الا على ملاحظه قاعدة الاستحسان الضعيفة **البعض** **القدور** **وعليه** **هل يجب**  
 على اربعة اقسام احدها ما يجب قطعاً كالوقوع والمضلي على بعض الفاتحة لزمه  
 قطعاً وهل يضيف اليه من الذكر ما يتم به قدر الفاتحة او تكريرها سابقاً قولان

المازوي



ولم يتركوا قولاً أنه لا يقر وعاءاً في بعض الآ **والظاهر** لانا نقول بحالاً من المنفعة  
يجب قراتها بنفسها فلا يأتي بدلها مع القدرة عليها **ولو وجد** بعض ما يستريح  
العورة لزمه قطعاً **وكذا لو تعذر** عليه غسل بعض اعضا الوضوء لقرأها **ولو قرأ**  
عن الركوع والسجود دون القيام لعلته بظهوره تنعنه من الاخذ لزمه القيام خلافاً  
لابي حنيفة **وكذا انتهى** في المكلفين الى الاطعام بقدر على ثلاثين فيتعين اطعامهم  
قطعاً **اذا كان** محدثاً وعليه بدنه نجاسة ولم يجد من الماء الا ما يكفي احدهما تعين  
عليه غسل النجاسة قطعاً لانه ليس لها بدل وللطهارة عن الحدث بدل **وحش**  
القاضي ابو الطيب ذلك ما اذا كان سائر قال وان كان حاضراً فغسل النجاسة  
به اولى ولا يتعين ان الصلاة مع النجاسة او نواها  
تكن يرد عليه ان الصلاة مع النجاسة اشد من افة منها بالتميز **ولو وجد** المفطر  
من الطعام ما يسد به بعض ريقه لزمه تناوله ولم يعدل الى الميتة **والجزم**  
اذا كان علي بدنه طيب وهو محدث ومعه ما يكفي غسل احدها فانما مكنته  
الوضوء وغسل الطيب به فعال والا وجب غسل الطيب به لان الطهارة  
عن الحدث لها بدل بخلاف الطيب **ولو كان** عليه نجاسة وطيب وهو محرم  
ولم يجد الا ما يغسل به احدها غسل النجاسة لغلطها **الثاني ما يجب** على الاصح  
**كالو وجد** بعض ما يطهره لزمه لعدم البدل او تراب هذا اذا قدر على البدل  
وهو التراب فان فقد استعمل المسح وقطعاً لعدم البدل وقبل يطرد  
القولين **ولو كان** جسده جراحات تنعنه من استيعاب الماء لذهب غسل  
الصحيح والتم عن المخرج والثاني على القولين **ولو تعذر** عليه غسل وجهه  
فان ز وجوب غسل جز من راسه او رقبته **وهو ان كان** يغسله مع وجهه  
وجهين متبين على ان غسل ذلك مع الوجه واجب وجوب المقاصد  
او وجوب الوسايل وفيه وجهان حكاهما الدارمي في الاستدكار **ومثاله**  
ما لو قطع من المرفق يجب عليه غسل راس العظم على المشهور **ولا لو كان** علي  
بدنه نجاسات ووجد ما يغسل بعضها فانه يجب عليه الذهاب وقيل لالانه  
لا يسقط فرض الصلاة **ولو وجد** بعض الصاع من القطرة لزمه اخراجه **والا**  
**ولو لم يملك** مائة نقداً او مائة موزونة على يدي وتلكا لا يجب اخراجه المجمع في الحال  
فقال يلزمه اخراجه حصة النقد وجهان احدهما لا يقتضيان هذا القدر عن  
النصاب واحدهما يجب لان المشهور لا يسقط بالعشور **ولو اعتق** نسيه من  
العبد المشرك وهو موسي ببعض نصيب شريكه فالاصح انه يسري اليه البدل

الذي

الذي هو موسي به **والثاني** لالانه لا يفيد الاستقلال وثبت احكام الاحرار  
**ولو مات** في بيرو ومعدن انهدم عليه وتعذر اخراجه وتمسكه صلى عليه علي  
النفس لانه المذبح وحكاه الشيخ ابو محمد في الغرر وهو مقدم على ما حكاه  
الرافعي عن التتمة انه لا يصلي عليه **وساعدته** النووي له ودعواه لا خلاف  
فيه **ومن لم يجد** المسترة صلى تاعداً على الاصح ويتم الركوع والسجود فان المقدور  
عليه لا يتم بالمعجوز عنه ولا يجب القضاء **الامام** والذي اراه ان الغرض  
اذا عني قوم فالوجه القطع بانهم يتمون الركوع والسجود فانهم يصرفون  
في امورهم ليسيسر الحاجة عراة فيصلون كذلك ولا يقضون قطعاً **الثالث**  
لا يجب قطعاً كذا اذا وجد في الكفارة الرقبة بعض الرقبة لا يجب قطعاً لان الشرع  
قصد به تكامل العتق ما امكن **ولهذا** اشترعت السراية وينتقل البدل  
ولان اجاب بعض الرقبة مع صيام الشهرين جمع بين البدل والبدل منه  
وصيام شهرين عتق بعض الرقبة فيه تبعيض الكفارة **ويكن ان يقال**  
لو وجد بعض رقبة باقيا حراً يجب عليه كمالها عتق شقها لان ذلك لم يمت  
واحدة **ومنه** اذا اوصى ان يشتري واثلثة رقبة ويعتقونها فلم توجد كاملة  
فانه يشتري شق من المقدور عليه قطعاً **ومنه** الشفع اذا وجد بعض شق لنفسه  
لا يأخذ بقطعة من النفس وكصوم بعض اليومين قد رعايه وعجز عن اتمامه  
**الرابع** ما لا يجب على الاصح **كالو وجد** الحدث النافذ لكلاً لجا او تزدا وتعذر  
اذا نته فلا يجب مسح الرأس به على الذهاب لان الترتيب واجب **ولا يمكن** استغاله  
هذا في الرأس قبل التيمم عن الوجه واليدين وقيل فيه القولان **فيما لو قدر** على  
بعض الماء وقواه النووي من حيث الدليل فان اوجبه تيمم عن الوجه  
واليدين تيمماً واحداً مسح به الرأس ثم تيمم لليدين **ومنه** الواجب في السجود  
التكيس فلو تعذر للرض وغيره هل يجب وضع وسادة ليضع الجبهة على شي  
منها وجهان احدهما يجب لان الساجد يلزمه هيئة التكيس ووضع الجبهة  
ناذا بعد واحد الامرين اني بالثاني بحافضة على الواجب بقدر الامكان  
واحدهما لا يجب لان هيئة السجود فانت **ومنه** لو كان عرياناً وقدر على ان يستتر  
فانما وسجد على الشط لا يلزمه ذلك تالمه الدارمي لكنهم قالوا انه اذا قدر على  
التطين لزمه **ومنه** الاخرى بقدر الصلاة ساكناً وقيل يحرك لسانه لانه  
المقدور وحكي عن النقص وبه جز المتولي فقال يحرك لسانه بقصد القراءة  
لان القراءة تضمن نطقاً وتحريك اللسان فلا يسقط المقدور عليه بالمعجوز عنه



**وذكر الامام** في باب زكاة القطر ما يطالب بعض هذه الصور **فقال** كل اصل ذي بدل فالتدرة على بعض الاصل لاحكامها **وسئل** القادر على البعض كسبيل العاجز عن الكل الا في القادر على بعض الماء والقادر على اطعام بعض السائقين اذا انتهى الامر الى اطعامهم وان كان لا يدل له كالفطر لزمه الميسور منها وكسرة العورة اذا وجد بعض الساتر يجب المقدور منه **وكذلك** اذا انتقص الطهارة بانتقاض بعض الحبل فالوجه القطع بالاتبان بالمقدور عليه يعني **كالوقوع** بعض يده يجب عليه غسل الباقي قال وقد ذكر فيها بعض الاصحاب خلافا بعيدا وهو قريب من التردد فيما عني فيه يعني من القطر **قلت** ويرد على المحصر فيما استثناه من صورة القادر على بعض الاما سابق من القادر على بعض الناحية يجب وان كان لها بدل عند العجز عنها وغير ذلك **والاحسن** في الضبط ان يقال ان كان القدر عليه ليس هو مقصود من العبادة بل هو وسيلة لم يجب قطعها **كما في** الرمي على الراس في الحلق والحنان لانه انما يجب لاجل الحلق والقطع **وقد سقط** المقصود فسقط الوسيلة **وانما هي** الخلاف في تحريك اللسان من الاخرى ونظاير الخلاف في انه يجب وجوب المتأخر او الوسايل وان قلنا مقصودا نظرا فان كان لا يدل له وجب كسرة العورة وغسل النجاسة وان كان له بدل ينظر فان كان اسم المأمورية يصوق على بعضه وجب ايضا كاللأن القليل منه يطلق عليه اسم الماء فان كان لا يصوق لم يجب كبعض الرقية فانه لا يسمى رقية وايضا فان كان على الترخي ولا يخاف فواته لم يجب كالكنارة والاوجب **حرف** التا **التابع** لا يفرد من فروعه **ان من** احيا شيئا له حريم ملك الحرير على الاصبع بقا كملك عروسة الدار بين الدار ولو باع حريم ملكه دون الملك لم يبيع ثاله العبادي **كالرباع** شرب الماء وحده **ومنه** يدخل الحلال في بيع الام **ولو باع** الحلال لم يبيع نعم لو اعتقه صح ولم ينفق الام على الصحيح لانها لا تتبعه خلاف العكس **ومنه** الدود المتولدة للطعام يجوز اكله معه تبعا لا منفردا في الاصبع **وحكى** الزاقي في باب الهدنة عن ابن كج انه لو نفق السوقة العهد ولم يعلم الرئيس والاشراف فني انتقاض العهد في حق السوقة وجهان احدهما المتبع لا الاعتبار بعهدهم **التابع** **يسقط** **بسقوط** المتبوع كمن فاته صلاة في ايام الجنون لا يستحب له قضاء ولايتها لان الفرض يسقط وكذلك من ناسه الخ ففعل بالطواف والسعي ولا يتحمل الرمي والمبيت لانهما من توابع الوقوف وقد سقط فيسقط التابع اما اذا كان التابع مقصودا لم يسقط بسقوط المتبوع

كفيل

كفيل العند شرع مع قطع اليد من فوق الرق لا تطويل الغرة مقصود بنفسه ولهذا الوباء به قبل غسل الرق والساعد جاز قطع به الاصابع **وسئل** في خلاف فيه فيما حكاه الدراوي في غسل جن من الراس مع الوجه انه هل وجب لنفسه او لغيره كما سبق قريبا وذكر الامام انما يغسل من الراس لا لاجل استيعاب الوجه لا يستحب غسله اذا وجب سقط غسل الوجه لعلته او بعد **والعلم** بنا على انه وجب تبعا فان قلنا وجب في نفسه لم يسقط كما في العضد **وقال** ان **الاسناد** تبعا قاله الامام نظرا فان تطويل الغرة مستحب والتحجيل مستحب فلا يبعد اذا كان الاساس مستحبا للتحجيل ان يكون ذلك ايضا مستحبا في الوجه لاجل الغرة لكن يقال ان يقال ان الاستصحاب في العضد لم يكن على سبيل الحقيقة فان الحكم بغيره وهو استحباب العضد وجوب الفصل في الساعد **فان** تطويل الغرة **تابع** وله خلاف فان الكل واجباي وانا اختلفوا اصل وجب لنفسه او لغيره فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب **واذا سقط** المتبوع سقط التابع وايضا فان فرض هذا العضو عني الراس وهو الصحيح باق عند تعذر غسل الوجه وكذلك السنة في مسح الرقية فلا ينفوت شيئا بخلاف ما نانا لو لم ينزل استحباب غسل العضد لما كانت سنة التحجيل بالكلية لا الى بدل **ومنها** اذا بطل ما كان رجا لم يطل اما ان يسهل ويصير في الاصح ومنها نص الامام الثاني رضي الله عنه على ان الفارس اذا مات في اثناء الحرب سقط سهمه **ولويات** الفرس استحق سهم الفرس والفرق ان الفارس متبوع فاذا مات مات الاصل والفرس تابع **فاذا مات** جاز ان يقع للمتبوع واذا مات الفارسي صرف لزوجته واولاده ترجيح الناس في المهاد وفي قول لا ان تبعهم زالت سموت المتبوع **التابع** لا ينفذ على المتبوع الزارعة على البياض بين الخليل والعتب جازية تبعا لها بشرط شرطها ان يتقدم لفظ المساقاة **ولو** قدم المزارعة فقال زارعتك على البياض وساقبتك على الخليل على كذا لم يبيع لان التابع لا يتقدم على المتبوع **كالرباع** بشرط الرهن تقدم لفظ الرهن على البيع لا يبيع **التابع** **حل** يكون له تابع لو قطع الاصابع وحدها وجبت الدية فان قطع اليد مع المروع يلزمه الترم من الدية ويجعل الكف تبعا للاصابع وان قطع زيادة على ذلك لم يجعل تبعا بل يلزمه الزيادة حكومه على قدرها لان التابع لا يكون له تابع كذا علمه صاحب المعر نقل عن الماسرخسي **ومنها** اذا قلنا باستصحاب مسح الرقية في الوضوء فعن الروايات يسميه ما جديد **قال** **الرافعي** وسئل الاكثر ان الي انه يكفي شحه بالليل الباقي وهو قضية كلام السهوي لانه ذكرانه

سهمه







ولو تبيع شخص بقضدين غيره لا يجب على رب المال قبوله لان قبوله يقتضي تركها لمن  
عليه الدين اولا فيستقط الدين عنه ملكه الا ان ملكه لما كان في ضمن اخذه لنفسه صحيح  
وان لم يملكه قاله الفقهاء في ثلثه ان يهب له منعقة مستقلة بماله **كأذا**  
اصدقها عبد افسن او تعال صنعته في ثلثه ان يهب له منعقة مستقلة بماله  
بزيادة ويجوز على قبوله بالاخلاق **قلت** الا اذا وقعت الزوجة نصف الثاقل الموروثة  
للزوج ففي وجوب الاجابة وجهان احدهما النوع **الثالث** ان يهب عينا مستقلة بماله  
**كالوعصب** ثوبا فصيفه ثم رده فوهبه فنهال يجبر على قبوله وجهان **وكذا الوعصب**  
ارضا فغرس فيها ثم وهبه الغراس ففي اجابته وجهان **وكالوعصب الواخاء**  
وسمها ساسم ثم ردها وترك الساسم بالنصوص انه يجبر على قبوله وقيل الجبر  
**ولو عصب** دابة فانعلها ولا يكتفه قلعه لانها تنقص به فيلزمه الارض فلو ترك  
الغسل له نهال يجبر على قبوله وجهان **خلاف** ما لو اشترى دابة فانعلها ثم اطلع على  
عيب تقدم بها لو وقع الغسل لنفسه فيستع به الرد **فان ترك الغسل لزمه القبول**  
**قطعا والغرق** انه تصرف في خالص ماله وليس يتعدى خلاف الغاصب **ولو باع**  
ثمرة بفلب تلاحقها واختلطت ورضي البايع بترك حقه وقلنا لا يفسخ البيع بالظلال  
واجبر المشتري على اخذ الثمرة كلها قال الشيخ ابو محمد الغزوي **ولو باع** ارضا  
ميدورة ان كان مما يؤخذ دفعة واحدة لم يدخل في بيع الارض وللمشتري  
الخيار وان جهله فان تركه البايع لم يسقط خياره وعليه القبول **ولو مال** خذه  
وافرح الارض يسقط خياره ايضا ان امكنه زمن يسير **ولو باع** ارضا وفيها اجاري  
تاعها ضروري لا في تركها يجبر المشتري فالو رضي البايع بتركها سقط خيار المشتري  
ابقا للعقد ثم ينظر ان اقتصر على قبوله تركها للمشتري فهو تملك او مجرد اعراض  
قطع المصومه وجهان كالوجهين في ترك الغسل في الدابة الردودة بالعيب احدهما  
فليكن ليكون سقوط الخيار بمقالة ملك حاصل واجبه انه قطع المصومية لا غير  
فعلى الاول لو ملكها المشتري يوما فري له **ولو باع** البايع في تركها لم يكن له الرجوع  
وعلى الثاني في البايع وان اراد الرجوع فله ذلك وتعذر خيار المشتري في  
الاصح **التيال** **سألت** ذكرها الامام في باب زكاة الفطر الاولى وهي العليا تادية  
الزكاة **مروها** الى الفارم وهذا اجل على الحقيقة واراد على اقوي مستقر **الثانية**  
تخل العقل في الدية وهال الوجوب يلاقي القاتل امر لا وجهان احدهما نفع لانه المثلث  
والتمثيل تخفيف عنه **وبدليل** انه لو تعدت رت العاقلة غزمتا القاتل الدية قال  
الامام فاذا قطعتم بهذا **قاي** اقول من يقول الوجوب لا يكا فيه قبيل انزه ان

الامر

الامر الوضحة عليه مع تخل العقل لغا ولو فرض ذلك في القاتل وارثه لم تكن وضحة  
لوارث ويجوز ان يقال هو مع العاقلة كالتعصيب منهم مع القريب مع مطالبة  
القريب **الثالث** تخل الزوج عن الزوجة زكاة الفطر والسيد عن عبده والقريب  
عن قريبه **ومل** في علي الزوج ابتدا او عليها ويجعله الزوج خلاف والاخر الثاني  
**وقيل** يطرده في السيد والقريب وقيل بل عليها ابتدا قطعا لان الرقيق لا تدر  
لعد ماله والغريب وجبت نفقته لاعي غيره في ماله واذا قلنا بالتخل فبال  
هو كالموالة او الضمان وجهان **الرابعة** تخل الزوج عن زوجته كثرة الوفاق  
**قال الامام** وهي ابعد الزايت لما فيه من تخل القريب واتحاد الكفارة بخلاف  
سدقة الفطرا فانها نوحها عليه في زوجته ورقبه وقريبه **التيال** **قاي** **المرحوم**  
تحت المصحف ركعتين الا في صور الخطيب يدخل الخطبة **والداخل** والناس  
في مكتوبة او تردد شرع الموزن في الاقامة **او** **وقد** فرغ الامام من خطبة  
الجمعة **والداخل** للمشهد الحرام **والداخل** للمشهد والامام يصلي جماعة في نافله  
كالعيد ففي استحباب التيمم وجهان في الفروق لان جماعه القدسي **وقر**  
بينه وبين من دخل والامام يصلي الفريضة بان صلاة الفريضة في الجماعة  
افضل من صلاة النافلة **الثانية** تحية البيت بالطواف **وقد صرحوا** بانه تحية  
البيت لا المسجد ولهذا يبدأ داخله بطواف القدوم قال القاضي ابو الطيب  
وانا لم نأمره بركعتين بعده تحية المسجد لانه يصلي ركعتين للطواف  
وذلك مجزئ عن التحية **قال** للطواف وصلي ثم دخل الكعبة فبال استحباب  
ركعتين تحية دخوله لان الطواف تحية رويها فيه نظرا **قلت** لا يستحب  
لان المساجد المتصلة لها حكم الواحد وقد صلى عن الاول فلا يصلي للثاني  
وقوله الطواف تحية الروية عجيب وانا هو تحية البيت **الثالثة** تحية الاحرام  
**الرابعة** تحية بني الرمي **الثانية** تحية معرفة بالوقوف **السادس** بندب القاصي  
تحية مجلس القضاء ركعتين على وجه حكاه شرح الرواية في **السابعة** تحية  
المشهد بالنسبة للخطيب يوم الجمعة قاله النووي وتكون التحية هنا بالخطبة كما  
كانت في المشهد الحرام بالطواف **الثانية** تحية المسلم اول التقابل سلام عليك **المرحوم**  
المتوقع لا يؤثر في الحال عدم الحال المتوقع لا يؤثر في منع المال **والمرحوم**  
منفرد **قاي** من اعنى في مرضه امه قال الاكثر من خلافا لان الحداد ويجوز  
لوليها **الزوي** ان يزوجه مع احتمال الرق في بعضا حيث لا يخرج من الثلث  
او عليها فان عوت دين مستغرق نظر الى ان الحصة الناجزة لا تترك في الحال

المرحوم



لا يتوهم وذلك العتق نفسه لو اراد ان يتزوجها جازعاً عند الأكثرين وان الحداد  
من وافق ههنا كان نص عليه في الفروع وان كان كلام الماوردي يخالف ذلك في  
النقل عنه **ومنها** لو وجب الرضخ لخل للتهب وطهرها واحتجوا بذلك عن  
ابن الحداد وهو يقتضي ما افقته ههنا لنقل الامام عن الشيخ ان علي انه يحتل  
النكح على طريق ابن الحداد وقد صرح بذلك القاضي ابو الطيب في شرح الفروع  
جازعاً بالتحرير وجعل الماوردي ومن شرحه وابن الحداد وجهين **ومنها** عوزة  
عقد النكاح بشهادة مستورين ويتسلط الزوج على الاستمتاع في الحال وان  
تأخر قول لو انما فاسق قبل عند العقد بطل النكاح **ومنها** لو انقضت عدتها  
بالاقرار واخاف حلاً ولم يتبينه فان المذهب المنصوص ان النكاح لا يبطل  
في الحال بل هو كالذي تزوجت ثم ارادت **علاف** ما لو حصلت الرية قبل انقضاء  
العدة **ومنها** لو اسلم واحدة من الامانة ان يختارها للبقاء ومن الشيخ قال  
ان الرقة كان محتمل ان لا يصح اختيارها للبقاء ايضا لاحتمال ان يعتق  
واحدة من الباقيات ثم سلم قبل انقضاء عدتها فانه يندفع بذلك نكاح الامة  
او يصير كالوااسلم وتخت حرمة وامة واشتلت الامة وتخلفت الحر اي فانها  
تستطير انتهى **واجب** ان الحرية من المثلثة المستشهد بها موجودة في زوجة  
لم تحقق بنيتها ولا يكن مع ذلك ان يختار امة لئلا يلزم الجمع بين الحر والامة  
واما في الفروع المذكورة فليست الحرية موجودة حتى يلزم الحد والسابق  
وحقه في الاختيار لا يلزم ان يختار للبقاء ولا خيارها للفسخ لان الباقيات  
قد لا يشلن **ومنها** للزوجة التصرف في جميع الصداق بمجرد العقد وان  
كان لا يستقر ملكها عليه الا بالدخول وكذلك للزوج التصرف في الاجرة  
المقبوضة وانه يملك منفعها في الحال وان لم تنقض المدة **وباو** في تناوب  
القتال ما يقتضي خلافه غير ما عد عليه لما ذكرها من هذه الشواهد خلافا  
لن اعتقده من المتأخرين **ونسي** من هذه القاعدة صور **احدها** لو عتقت الامة  
في عدة رجعية تحت عهده فان فسدت صح وان اخذت المتامر معه لم يرجع لانها  
جارية الى بينونة وتيل يصح لانه يتضمن سقاط حقها **الثاني** قال زوجة اذا ارادت  
بعد الدخول فانه يحرم علي زوجها نكاح اختها واربع سواها قبل انقضاء  
عدتها قطعوا به وحاول ابن الرقة اثبات خلاف فيه كاسبق وهي وجهين  
فيما اذا اسلم وتخلت زوجته هل ان يتزوج اختها وقد حكاهما الرافعي  
قولين عند الكلام في مسألة العتقية في مرض الموت لكن الترجيح قد ينفع والفرق

انما الخلاف من جهة ان تلك الكفارة صحتها خلاف وان التقرير من جهة ابتداء الكلام  
صحيح قطعاً وزوال الردة ليس ابتداء قطعاً ولذلك لم يجز الخلاف **لكن** فضيلة  
هذا القول ان المرتدة المملوكة والزوجة ليس له ان يطاقتها ملكه اليقين  
وهو كذلك **والضابط** لهذه الصور ان الماتى به ان كان قد بني على امر  
ظاهر يادون فيه فلا توقف جواز التصرف **كن** **اشترى** امة بتاعلي  
ظاهر اليد ولو وطهرها وان كان محتمل ظهورها مستخفة او موهوبة **ومثله** مسألة  
الشهود **ومثله** الولي مع احقائه عدم ولايته وهذا اذا لم يعارض الظاهر  
بسبب اقوي منه كمشكلة الحرمة المتخلف مع اسلام الاما وان كان المنبي على  
الظاهر لم يعارضه سبب اقوي منه ولكنه يتوقع حالة قاية هي سبب لذلك  
التوقع حرى الخلاف وقوي جانبه من بني الامر على الظاهر من غير نظر للفرق  
المذكور **ومنه** مسألة العتقية في المرض المتخلف فيها بين ابن الحداد والجمهور  
**الفرق** يتعدد بتعدد اشتباه فان الزنا محرم **فرو** في بامة كان عقابه اعظم  
لامهاتك حرمة الغزاة ولزنا **لو كان** في الكعبة كان فيه انهكاك ثلاث  
حرقات ولو كان في رمضان كان اربع **وكذا** الحائض المستبرأ محزمة من  
جهة حق الباع وضعف الملك ومن جهة وجوب الاستبراء فاذا ارتفع  
التحرر المستند لضعف الملك ولحق الباع نفى التحريم بسبب الاستبراء واذا  
ارتفع احدي الحرمتين وجب ثبوت الحال لان الحرمة المرتفعة والا ارتفع  
النقصان وبهذا يتدفع اعتراض من توهم التناقض في قول الرافعي في باب  
الاستبراء وتوقع الحيض في زنا خيار المشروط لا يمكن لان الملك غير لازم  
وقوله في باب الخيار ان اراد استبرأها بشرط الخيار له انه محل الوطى لا جعلنا  
الملك له فانه يقتضي جميع الحل ويلزم من الحل الاكتفاء بالاستبراء وليس كما فهم  
الاعتراض فان المراد بالحل المذكور في البيع هو ارتفاع التحريم المستند اليضعف  
الملك وان كان التقرير باقيا لملك اخر وهو الاستبراء **ومن ذلك** المطلقة ثلاثا  
حر لمن جهة انها صارت اجنبية ومن جهة انها مطلقة ثلاثا فاذا انكح غيره  
ارتفع التحريم الثابت باعتبار الطلاق ونفى التحريم باعتبار انها اجنبية فقط  
**ومثله** الجلد يطهر الدباغ اي يطهر النجاسة العينية ونفى الكمية لا تطهر  
الا بالغسل **ومثله** وطى الحائض يحرم لغايتين الانقطاع والغسل والمطهرة  
ثلاثا لغايتين نكاحها اخر وانقضاء عدتها **التحقيق** في الشرح على ستة اوجه



**أحد** ما باسقاط الغرض والغرض كاسقاط الحج عن الغتير والصلاة عن الحايض والمختون  
والغني عليه **الثاني** بالتبعض أما بالاصل كالقصر في السفر أو من الأركان كالأيام في  
أنعال الصلاة للريش والرش بول الصبي **الثالث** بالبدل كسج الرأس بدل الأذن  
غسلها وسج الخف عن غسل الرجلين من التبرع لما والاستبراء بالحجر بدل الأذن والماء  
عن الصوم بدل الغدبة **الرابع** بالتقديم كالمجمع بين الصلوتين وتحليل الزكاة وتقديم القنار  
الثاني على المشتل **الخامس** بالتأخير كالمجمع والأفطار للمعدة ورجوع الأتجار للميت والخوف  
من قوت العشاق قوت عوفه وقد دخل التحقير في الصلاة الغروضة من ثلاث  
أوجه **أحدها** من حيث العدد وله سببان السفر يوم الجمعة في حق الجمعة خاصة **الثاني**  
من حيث الصفة وله ثلاث أسباب المرض والخوف وشدة الخوف **الثالث** من حيث  
الوقت وهو تقديم الصلاة وتأخيرها للمجمع وله سببان السفر والمطر وهي ثالث على رأي  
وهو المرض **الختام** يتعلق به ما حاشا **الأول** ما جاز فيه التحريم الجوز فيه التبعض  
الأان يكون الحق لعين ورضي وهذه القاعدة لا يجوز كثرة الظهاران بصورة ثلاثين  
بوتاً ويطلع ثلاثين سكتين ولا أن يعتق نصف عبده ويصوم شهره كما لا خلاف  
**والجوز** كثرة العيين أن يطلع خمسة ويكسوخة **ولا يجوز** في الفطرة عن شخصه  
واحد صاع من جنسين **والصاع** صاع يوم الفطر وله ولدان يخرج عن أيها  
شأ **ولا يخرج** عن نصف صاع عن هذا والنصف الآخر عن الآخر وثانيها جز الصيد  
**فلو أدى** ثلث والمطع بثلث شاة وصار الباقي منها **ففي الكفارة** كثرة الظهار **وقال**  
الفتال فيه وجهان وجه الجواز أنه قد يجب الثلث فيه ابتداء دون الكف  
خلاف الكفارة **قال** وهذا الأقرب عندي وأشبه بالذهب **وفي التزويج** للنفق أي  
عبد لو فضل في الفطرة عن قوت الرجل بعض الصاع لزمه لا كان تصوير تبعض  
الصاع كما في مالي العبد فإن تصور مثاله في الكفارة الحقتنا ما بصدقة الفطر وذلك  
مثال جز الصيد ويصوره بعضه بغير الصيد وأجره فإذا **وجب** عليه جزا صيد  
جاز أن يجعل بعضه من النحر وبعضه من الطعام **قال القاضي الحسين** في فتاويه أنه  
والشفيع مخبرين الأخذ بالشفعة وتركها ولو أراد الأخذ بعض الشفيع فليس له ذلك  
فلو اشترى معينين صفقة واحدة مخبرين ردّها وتركها وليس له رد أحدها  
وترك الآخر **قال ولو أدى** على رجل عشرة خلف على فقة وأراد البين في فقة  
فليس له ذلك والفرق أنه في الأولى حصل مقصود الدعوى في القبض وفي الثانية  
غلا فيه **ومنها** أن الشرع خير التوفي بين غسل الرجلين والسج على الخفين **فلو أراد** أن  
يغسل أحدي الرجلين ويسج على الآخر لم يجز جزمه الرافعي وغيره **ومنها** في

وجوب

زكاة

زكاة الفطر إذا اختارناه بين الأجناس فليس له إخراجها من جنسين **وإن كان**  
أحدهما أعلى من الواجب كما إذا وجب الشعير وأخرج نصف صاع منه ونصف  
صاع من الحنطة قال الرافعي **ورأيت** لبعض المتأخرين تجوز به وهذا كله عند  
اتحاد الدافع قالو تعدد **قالوا** كان لها عبدان وهما مختلفان القوت فالأصح  
أنه يخرج كل واحد منها نصف صاع من قوته لأنه لم يبعض ما عليه **وطرد**  
ابن سريج المتع وقال المخرج عنه واحد فلا يبعض وأجبه **وقال** لو قتلت ثلاث  
مخربون طيبة بغيرهم جزاً واحد خبر فيه بين شاة أو صيام أو إطعام **فلو أخرج**  
أحدهم ثلث شاة وأطعم الثاني بقية ثلث شاة وصار الآخر عدل ذلك فإنه  
يجزي اثنتان **ولو كان** القتال لها واحد لم يجز به على أحد الوجهين **قاله** في الكفارة  
**وبما نقله** من الاتفاق منوع وذكر الأمام وجهاً ثمين ملك عشرين من الضان  
والآخر عشرين من المعز وخلط ذلك وجب فيها الزكاة إن لمالك الضان أن يخرج  
جزاً من شاة من جنس ما يملك **قال** يجوز الوضوء ببعضه عذب وبعضه لم يقد  
جاء التخصيص في العز في المال ما واحد لدخوله تحت الحقيقة وهو الإطلاق  
فليس هناك شمس **وتجوز** إذا جمع بين الصلوتين أن يتم أحدها ويقصر الآخر  
لما ذكرنا وأن يجمع في الاستبراء بين الماء والحجر **ولهذا** أحصره الجليل في هذه الحالة كون  
الحجر عشاء **تنبيهات** الأولى احترازاً بقوله إذا كان الحق لعين عن الجبران في  
الزكاة **فلو لزمه** بنت مخاض فعدتها وعنده بنت لبون فدعها وأخذ شاتين  
أو عشرين درهماً **والثانية** الشاتين والدراهم لها فعدتها ولا تجزي شاة وعشرة دراهم  
عن جبريل واحد لأن الشاتين خير من شاتين وعشرين درهماً فاستنعى التبعض فإن  
كان المالك هو الأخذ ورضي جاز له إسقاط حقّه كله وهو معين بخلاف الساعي  
لأن الحق للفقير وهو غير معين **وتنبيه** ذلك أنه لو كان المترا محصورين فحوز  
له قتال الجميع أو أخذ الدية منهم **قالوا** يتل بعضهم وأخذ الدية وقبة الباقي نعم الأمام  
مخيرة الأسيرين الأرقاق والمن قالوا رقت بعضه قال البغوي رقت كله **قال**  
الرافعي وكان يجوز أن يقال لا يرق شي وهذا الحق يتأيد بهذه القاعدة **الثاني**  
ما عاز على البدل لا بد خاله تبعض فيها أيضاً **ولهذا** قال الرافعي في باب العدد  
الواجب الواحد لا يتأدي ببعض الأصل وبعض البدل كصالح الكفارة وكالتيم  
مع الوضوء أما في أحدهما فتع **قالوا** وجد من الماء ما لا يكفي فانه يستعمله ويتيمع  
بها في **الثالث** من ليس بشي وعجز عن الاتيان به جملة وامكنه الاتيان بتبعضه  
فقط هل يجز به ينظر إن كان المقصود بذلك فالشرع يشترط إلى تكيله أجزاً **الأول**



لو اعتق العسر نصفين من عبده عن كفارة وكان باقيا حرا اجزا في الاصح وان لم يكن كذلك استنع **كالواحد** في الزكاة صلى شاتين وقيل يجوز ان كان فيهما الفقير احكامه الجرماني وكالتصحية بنصبي شاتين واخراج الفطرة صاعا من جنسين **المبحث الثاني** ما دخله الخبير من الحق ان يتعلق بالذمة كانت الخيرة للذات فاع كافي كفارة العين **وكافي الزكاة** في الصعود والنزول للمالك **وكالوعقب** متلبا وخلطه فللغاصب ان يعطيه من غير الخلو وطيل يتعين منه لانه اقرب الى حقه **وان يتعلق** بالعين كان الخيار الى المشتري **كالوطء** ما تبين من الابل وجد الغرضين فان المتصور للناهي يتعين اخذ الاغبط ولا يتخير المالك وخرج ابن سريج خبير كالصعود والنزول وفوق الاصحاب بان العوض هنا يتعلق بالمالك فكان الخبير لمشتريه **ولو كان** رأس المشاح أكبر اخذ منه بقدر رأس المشحون فقط **والصحيح** عند الامام والرائي ان الاختيار في موضعه الى الجاني ولكن المتصور وعليه الجمهور ان الاختيار للمشتري ويستثنى من الاول صور **احدها** العين المتعززة اذا طلبها المالك واراد المقترض دفع قيمها فانه يجب المالك مع الحق ثابت في الذمة بناء على انه يملك الترضي بالتقصي وثبت بدله في الذمة **الثانيه** المبيع بعيب **الثالث** لو تملك اللقطة ثم ظهر مالها فان الاصح جواز رجوعه فيها مع ان بدله ثابت في الذمة بمجرد التملك واستقلت العين في صاحبها بمجرد ظهوره بل حصة في الذمة الى ان تظهر العين بخصوصها او بدلهما حتى لو ابرر المنتقط ببيع ولو تعينت اللقطة في يد المنتقط بعد التملك ثم ظهر مالها فطلب بدلهما واراد المنتقط دفعها مع الارش فانه يجب في الاصح **المبحث الثالث** ما يخص اذا اختار احد الامرين ثم اختار الاخر قد يلزم ان **كالو قال** انت علي جرم كظير ابي ونواها تخيرة الاصح ما اختاره لزمه **ولو اختار الطلاق** ثم الظاهر بعد **كالو قال** احدا كاطالق ثم قال اردت هذه بل هذه طلقا وتدل لا يكون كذلك **كالو اختار** اخرى خصال الكفارة ثم رجع **واختار** غيرها **او اختار** اربع حقائق في الماتين ثم رجع **واختار** ضربات لبون **او اخذ** بمقتضى الحديثين بالوضوء ثم اختار الغسل **والفرق** ان الاختيار في الطلاق والظهار هو تعيين اندفاع فاقبيل الرجوع **علافا** ما ذكره واذا اختار الميراث احد الابوين دفع اليه فلو اختار الاخر جرح اليه **ولو اختار** الذبة سقط به القصاص ووجبت الدية ويكون كقوله عفو عن القصاص على الصحيح **ولو قال** اخترت القصاص فهل له الرجوع الى الدية لانها اخف ام لا فكسره وجهان احدهما الثاني قاله البغوي **الراجح** من ثبت له الخبير بين حقين فان اختار احدهما سقط الاخر **واذا** سقط احدهما ثبت الاخر وان امتنع منها فان لم يكن في امتناعه ضرر على غيره تركه وان كان

وان كان

وان كان ناعه الحاكمة اختيار الاحوط ان كان ما ليا وان كان غير ما ليا الزم بالاختيار ويصح ويتضح **بصور** منها لو عني مشتق القصاص عنه وقلنا الواحد احد الامرين تعين له المال ولو عني عن المال ثبت له القود ولو امتنع منها لا يجبر على استيفائه او العفو واذا خسر على الجاني لانه يمكنه اذامات لا يمكن مطالبة ورثته بالعقوبة قاله المتولي ومنها لو اشترى شيئا فظهر معيبا ثم استعمله دكالي الرضى وسقط حقه من الارش فاستأط احداهما لا يستط الاخر ومنها اذا اتاه المديون بالدين والاضرر في نفسه امر بفضه فان امتنع فضه الحاكم ويرى ومنها لو تجر مواثا وطالت مدته ولم يجبه ولم يرفع يده عنه قال له السلطان احي وانك **ومنها** لو ابراه المولى بعد الله ان يني او يطلق ومنها لو ادعي عليه فانكر وطلب منه العين فكل فضي عليه الكولي وجعل مقولا ان العين بدل من لا قرار فاذا امتنع من البدل حكم عليه بالاصل **الماس** ان الخبير انما يكون من جنسين واجبين وسدورين لا من ساج وحرام واورد الخبير من الخبر والمبين في حديث الاسل **والصواب** انه بين ما بين فان الخبير انما حريت بالمدينة وان ذلك السبا ولا تكليف فيها وذلك احب عزاجاج ادم عليه السلام ما بعد رواضا فانه على ظاهره فقد اول الدين بالعلم والحضور **والمر الغيب** وان المراد تعريض الامر في غير ما جرم منها الى احكام التي صلى الله عليه وسلم فاجتهد واختار **والصواب** في غير الجرائم **ومن** ماله فعل اذا فعله واحتماله واحتمل غيره رجع الى بانه وعبره الصرف الى ما اراد كاسبق في سالة اذا التفت وعليه بيان باحدها رهن ان له صرفه الى ما اراد وكذا في الاحرام المحج مطلقا لزمه صرفه الى ما شا من المسكين واليهما **ولو قال** عفو عن احدهما ولم يعين فاقبل على القصاص وعكس سقوطه والاصح يرجع الى بانه فاذا من لزم **ولو قال** ليركن لي بينة فوجهان احدهما عمل على القصاص واحدها يقال له اصرف الان الى ما شئت منها **تخصيص** **جوة الانتفاع** هل تعين اذا عيها الدافع منها اذا اوصى لداية وشرط التصرف في علفها صرف فيه في الاصح اعانة لغرض الموصي يتولا الموصي ثم القاضي وثابه قال في الشرح الصغير والاقوي انه لا يتعين بل له ان يمكنه وينفق على الدابة من مواضع اخرى ومنها اذا اوصى ان يتقى دينه من عين بان قال ادفعوا اليه هذا العبد عوضا عن دينه فليس للورثة اسأله لان اعبان الاموال اعراضا **ولو قال** لو اوصى بان يباع عين ماله من فلان نفذت الوصية ولو قال بعه وانفق دينه من ثمنه يجوز ان لا يكون له الماسك ايضا لانه قد يكون طبيب وابعد

وان عني ان يقال لا يستقط  
لان الواجب اما الزوال  
الارض حرام



عن الشبهات ذكر هذه الصورة لرفع باب الوصاية ومنها اذا دفع الى شخص شيئا وقال اشترى لك به ثيابه او ثوبا او غلاما مثلا فهل يتعين صرفه فيما بيعته اوله صرفه فيما شأه او بعد الهبة او ان رآه يحتاج الى ما سواه تعين صرفه اليه والا فلا وجوب احبها اخرها واقتصر الرافعي باب الهبة على نقل الاخر عن القفال وقد يقال ان قصد تحقيق المشايقة العظيمة كالوثاق بشرط ان يشتري به وان قصد رفع الحثية والارشاد الى الاصل ونحوها فلا ومنها اذا دفع الى المشاهد اجرة بمرتبته ومنها الخلاف السابق ومنها سبل الشيخ ابو زيد عن مات ابو عبد الله اليه انسان ثوبا يكفنه فيه هل يملكه حين يسلمه ويكفنه به غيره فقال ان كان الميت ممن يترك بكفنه لفقه او ورع فلا ولو كفنه به غيره وجب رده الى مالكه انتهى والحق بعضهم بصورة التبرك به ما لو لم يكن كذلك ولكن قصد الدفعة التبرع بفرض الكفاية لا التبرع على الوارث وهو ظاهر وفي وصايا الوسيط عن القفال ان للوارث ابداله وان الصبي انه عارية في حق الميت ومراعاة لازمة كالعارة للدفن ومنها اذا ضمن شخص دينه في هذه العين هل يتعين الضمان وان كان وضع الضمان الاطلاق **فصل المانع** بين الطرفين لا اثر له غالبا في صور **احدها** لو تحلل بين الرهن والاقباض جنون هل يكون بطلا للعقد وجها واحدا لا **المانع** لو فاته صلاة في السفر فهل يجوز ادائها في سفر غير ذلك السفر وجها واحدا نعم **الثالثة** لو عمل الزكاة الى فقير فاستغنى ثم انتقل آخر الحول اجزاء عن الفرض الاصح **الرابعة** لو جرح ذي ذنب في اسلام الجراح ومات الجرح الجراحة وجب القودعة الاصح **الخامسة** لو حرم مسلما ثم ارتد ثم اشتم ثبات بالسراية لم يجب التضامن الاصح **لثالث** المهدر وقيل يجب كالكفارة وقيل ان قصر بين الردة وجب لان السراية لا تسري فيه غالبا نصا بوجوده كونه ووجه القاضي ابو الطيب والحاملي والشيخ ابو اسحق اما الدية فيجب كلها ولو وقع الجرح والموت في حال العصمة والثاني ثلثها والثالث نصفها **السادس** حرام ومن ثم حرمة الخيش والتصريم وان بيع عينا يعرف بها عينا ولا يعينه او يتزوج وبها عيب يثبت الخيار ولا يعينه **وحرر** على المرأة الخلية وصلى شعرها بشعر طاهر لكثرة رغبة الرجال في الشعر ودالته على التشبيه **والحديث** من غشنا فليس منا خلاف المتروجة اذا وصلت للترين ومن هذه العلة لو وصلت شعرها بوبر او ريش يخالف لونه لو ن شعرها جاز لانه لا خدعة فيه حكاه في البحر عن الاصحاب ثم قال وهذا عندي اذا كان طاهرا لا يجعل به المغرور فاما اذا

كانت

كانت متعلقة بنظر الى راسها ويقتصر بكثرة ذلك بالوصول فهو منهي عنه ومن ذلك حجاب الحية بالسواد حرام واستثنى الماوردي الجاهل رهايا للكنار ومنها تنف المشب اثارا للبرودة **المدخل** يدخل في ضرب **احدها** العبادات وهي ضمان الاول ان يكون له واجب فان كان كل منها مقصودا في نفسه وقصدت تخالف فلا تدخل ومن ثم قالوا طواف الوداع ايضا وان لم يتخلف تدخله كفصل الحضيض مع الجنابة فاذا اجنبت فحاضت كفي لفصل واحد **ومثله** الحدث بوضوء خاصة تنزول بفسيلة واحدة تكفي في الاصح عند النووي وقد يجب الاصغر في الاكثر الى واحد ثم اجنب فيكفي الفصل على الذنب وفيه طريقه فاطعة بالمدخل لشددة علاقته بين الحدثين ولو جامع بالاحمال فحكم الى ان يني عن السعوي انه لا يوجب غير الجنابة والغسل الذي ينقضه بصبر معجورا به كزجر المارح الذي ينقضه الانزال وعند الاكثرين بالجامع يحصل الحدثان جميعا لان الغسل يسبق حقيقة الجماع بخلاف الزوج فانه مع الانزال **ثانيها** ان يكون في مشيئته فينظر ان كان من جنس المفعول دخل تحت الفرض كخبرة المسجد مع صلاة الفرض والاخر ابرج او عمرة لدخول مكة مع حج الفرض **والدالة** ان ركعتي الطواف سنة **والاولى** فريضة بعد الطواف حسبت عن ركعتي الطواف اعتبارا بحجة المنهج نص عليه في القديم وليس له في الجديد ما يخالفه **واشار** الامام الى احتمال فيه وقال النووي انه شاذ والمذهب ما نص عليه **ولو طاف** القادر بمكة عن الفرض او التذرد داخل طواف القدوم فيه **ومنه** جبرانات الصلاة تدخل في سجود السهو وان تعدد سجودان بخلاف جبرانات الاحرام فلا تدخل لان قصد جبر التمسك وهو لا يحصل الا بالتعدد وان لم يكن من جنس المفعول ثم يدخل في لو دخل المسجد الحرام فيجد لم يصلون جماعة صلاها ولم يحصل له تحية البيت يعني الطواف لانه ليس من جنس الصلاة بخلاف تحية المسجد فحصل بفعل الفرض لانها من جنسها وكذلك لو طاف وصلى بعده فريضة كفت عن ركعتي الطواف نص عليه **الثاني** العقوبات فان كانت لله قدر من جنس واحد تدخلت **كالوتر** سنة الزنا وهو يكره مرة واحدة وكذا لو سرق او شرب مرارا وهل يقال يجب لها حدود ثم تعود الى حد واحد ام يجب الاخذ وتجعل الزنات كالحزبات في رزية واحدة ذكرها فيه احتمالين فالله الرافعي والاوزي وهو يكره زني وهو شيب دخل حد البكر فخذ النسيئة الاصح **والاخر** نصاب من حرز من تين فان تحلل علم المالك واعادة الحرز فالأخراج الثاني

مقصودا نفسه وكذا كان لو طاف لافاضة بعد حج من بني ثار او اسفرت فيه بل لا بد ان يطوف طواف الوداع مرة واحدة



سرة اخرى **وليات** من اجناس بان شروق وزيف وهو بكر وشروق ولزيمه قتل  
 بودة قدام الاخف بالاخف فيقدم الشرب ثم يهل حتى يسرا ثم يجلد للرا ويهل شر  
 يقطع ثم يتنل وهكذا الكفارات والعزائم **فاذا** جامع في نهار رمضان حراما  
 لم يلزمه غير كفارة واحدة وعلى اصل الجنابة تعدد الموجب وتدخل موجبه  
 وعلى رأي الاكثريين يجب شي غير الوطئ الاول **وهذا** اختلاف ما لو فسد جمعه  
 بالجماع فجامع ناسيا قبل ان يغدي عن الاول فلا تدخل الاظهار لمصاحفة احكاما  
 لمجل منه فوجب به كالاول بخلاف الصور لانه بالانفساد خرج منه وعلى هذا  
 يجب بالاول بديهة والثاني شاة **ولو** بشردون الفرج عند الزمة القديمة **فلو** جامع  
 قبل يدخل الشاة في القديمة امرجهان معا وجهان اصحاب في الروضة الاول وبنائها  
 الاوردي على الوجهين ان المحدث اذا احب قبل يندرج المحدث في الجنابة به  
 وكنيته الفصل **ولوليس** ثوبا مطيبا فخرج الرافعي لزوم قد يتبين وقال النووي  
 الصحيح النصوص الذي قطعه به الجمهور واحدة لا اتحاد الفعل وسبعة الطب  
**ولو** يطيب ثم تطيب او ليس ثم ليس **فان** فعاله على التوالي لم تعدد القديمة  
 وان غفل فصل او فعاله في مكانين فانه لم يتخلل التكثير ويجب للثاني قديمة  
 اخرى على الجديد وان غفل تعدد بالاخلاق **فان** كان نوي ما اخرجه الماضي  
 والمستقبل معا بقي على جواز تعدد صريح الكفارة على الحث المخطوران معانها  
 اثر لهذه النية والا فوجهان ولوليس المحرم القبيص المطيب لزيمه القديمة ليس  
 الطب لانه تابع لغيرة **الثالث** الاثلاث **فالو** قتل المحرم صيدا في الحرم لزيمه  
 جزا واحد وتداخله الحرمان في حقه لانها من جنس واحد كالقارن اذا  
 قتل صيد الزمة جزا واحد **وان** كان تدنك به حرمة الحج والعرة **ولو** كشط  
 المحرم جلدة الرأس فلا قديمة والشعر تابع قال الرافعي وشبهوه ما لو ارضعت  
 امر الزوجة وجب المهر وقبلها لم يجب واما في حقوق الامسين **فص** روي الاول  
 جنابة الوطئ تنكره النكاح الفاسد وجب مهر في احوال لان المشبهة واحدة  
 شاملة للجمع **وعن** المزي القياس ان عليه لكل وطئ مهر او رد بقوله صلى الله  
 عليه وسلم فان سها فلها المهر ما استحل من فرجها ولم يفرق بين وطئ مرة  
 وصرا **ولا** **اما** **ورد** في التفصيل بان يودي المهر قبل الوطئ الثاني فيجب  
 مهر جديد والاثنا وسبق نظيره في تطيب المحرم ما لو فقدت المشبهة بان  
 فلها زوجته او امته **فان** اكتشف الحال ثم ظن بها زوجته او امته ثانيا ووطئها تعدد  
 المهر لتعدد سببه **ولو** كرو وطئ مفضولة او مكروهة على الزنا وجب بطل وطئ

مهر

مهر لان الوجوب هنا بالاتلاف وقد تعدد **وحكي** ما ورد في عناية ترد في التقدير  
 فيما اذا الرهها او حلا وعنه وقبل المهر نكاح ولا معنى للتعدد والوجه القطع بالتعدد  
 لان موجب المهر انما في منفعة البضع واعلان حال اتحاد المهر عند تكرار المشبهة  
 اذا كان الحال عند عدم المشبهة لا مهرية **فاما** اذا كان عند عدمها يجب المهر بتعدد  
 بالحال سحر والاثر لا اتحاد المشبهة وذلك بما اذا وطئ المشتري من الغاصب من اراد على  
 من الحال فان المشبهة متحدة ومع ذلك فقد صرح الامامية باب الغصب بانه يتعدد  
 المهر نكاحا وانما يتعدد عند اتحاد المشبهة اذا كانت المشبهة هي الموجبة **فاما** اذا كان المهر  
 يجب عند عدمها فلا اثر لها والاتحاد **وقال** ان هذا ما يقتضي الفقيه فيه بالعجب انبي  
 وحسب وجب المهر فلوان بكر قبل يدخل ارش البكارة فيه امر وجود فيه اضطراب  
 في باب البيع الفاسد والغصب والجرح ورجوعا في الجراح مهرثيب وارش البكارة  
 لا انما استتاع والارش لازالة الجلدة والجهتان مختلفتان فيفرد موجب كل  
**وتيل** مهرثيب فقط لمحصل الزالة الجلدة ضمنا ورجحة في الروضة في باب ضمان  
 القنس **وتيل** مهر بكر وارش البكارة **وه** **اجاب** في البيع الفاسد في النهاية قال  
 الامام الشافعي بغرم مهر مثل بكر وارش البكارة قاله القاضي الحسين وهذا مشكل  
 لان فيه نصيحا للغير **الثاني** الجنابة على النفس والاطراف وتدخل في صور **احكامها**  
 دخول دية الاطراف والمطاف في دية النفس اذا سرت المراجعة فجب دية واحدة  
**الثانية** قطع اعجاز شخص وعليها اهداب وجبت الدية وتدخل حكومة الاضراب  
 في الدية في الاصح **الثالثة** لوا وضحه فزاد الشعر الذي على الموضحة دخل في ارش الموضحة  
 على الذنب وتيل الوجهان في التي قبلها **الرابعة** قطع السن مع الشح لا يجب زيادة  
 على ارش السن وتدخل حكومة السنخ فيه وتيل وجهان **الخامسة** قطع يده  
 لا يجب في الشعر حكومة **السادسة** تدخل حكومة الاطراف في دية الاصابع **السادسة**  
 تدخل حكومة الكفين في اصابع اليدين **ويستثنى** صور لا تدخل فيها لو استاحل  
 ادنه او وضع مع ذلك العظيمة لا يدخل ارش الموضحة في دية الاذنين لان مقدار  
 الاذن مقدار فلا يتبع مقدرا ومنها لا يدخل ارش الانسان في دية المصين في الاصح  
**وم** ان العقل دية **فالو** ذلك يخرج له ارش او حكومة وجبا في قول يدخل القاتل  
 في الاكثر **الثالث** في الجنابة على العرض **فلو** قد فقه **فان** فقهه في اخره في جرحه  
 ثانيا وجهان اصحابا قاله الرافعي في باب اللعان النعيل بعد ولانه قد ثبت كذبه  
 في حقه سرة باقامة الحد عليه فلا حاجة الى اظها به ثانيا واذا لم يجد الحد فوجهان  
 اصحابا يجب حد واحد كالوردي سرت فانه يكتفيه حد واحد **الرابع** العذران

ن  
اضطراب  
المهر



واختلف في الترتيب فيها ولا يجب بالاختلاف **نحو** لو اتم الظهر بسبب يجوز الجمع  
 وجه انه يجب الترتيب والصحيح خلافه وقال غيره الترتيب من نواحي الوقت  
**وهو** اذا كانت الصلاة لا يجب الترتيب في قضاها **وكذلك** صور رمضان لا يجب  
 فيه التتابع لانها عبادات متصلة وانما الترتيب في الاداء الترتيب او تاتيا نادا  
 ماتت الاوقات جعلت في الذمة ولا ترتيب فيها ثبت في الذمة **سوال** لو قرا  
 الصلوة نصف الثاني من الفاتحة ثم قرأ الاول على قصد التكميل لا يصح فلو عاد  
 وقرأ الثاني لم يصح لان قصد التكميل بانى قصد الابتداء **والاول** في باب الطواف  
 ان الداء من الحجر الاسود شرط فلو بدا بغيره لم يحسب فاذا عاد ثانيا بحسب والقرن  
 بهما من وجهين **احدهما** ان في سلة الفاتحة قصد التكميل صار له لجعله مبتداء  
 فلهذا لم يجعله ابتداء بعد ذلك خلاف الطواف **ثانيها** لو لم يقصد به تكميل  
 شيء **والثاني** ابتداء وغايته انه بدأ من غير موضع البداية فجاز لا تأمله **الاني**  
 انما الواجب في قراءة الفاتحة شرط فلما كان قصد الابتداء بعد قصد التكميل وجبا  
 لجعله مبتداء خلاف الطواف فان الواجبات لا شرط فيه فكان ما جابه سابقا  
 لا يفي لما في **اخر** **وس** **نظروا** لو قصص واشتقت قبل غسل الكفين في الوضوء  
 انه لا يجب غسل الكفين في الاصح وغالب بل يحسب له غسل الكفين لانه لم يتقدمه  
 شيء **والثاني** في حساب المضمضة والاستنشاق **والاصح** لا يجب بنا عليان  
 الترتيب بين الغسلس شرط وهو **الاصح** **والثاني** في الوضوء به بحال صحيح بيشه  
 في **الحاكم** **الترتيب** **الدعوى** في قوله اعق عبدك عني فاعقته دخل في ذلك السائل  
 وعق عليه **ونحو** **الاول** **قال** لغير المدخول بها اذا طلقته كانت طالق فطلقها قبل  
 الدخول طلقة ونعت المخيرة ولم يرتفع العلقه لانها كانت بالاولي **قال** **الاول**  
 وكذلك نص الشافعي على انه لو خالها لم يقع الطلاق المعلق لانها كانت بالخالف **قال**  
 الحق المعلق **ومذهب** اكثر الاصحاب ان هذا يدل على ان الجزاء يتأخر على الشرط  
 ويقع بعده لانه لو وقع معه لوقع قبل الدخول ويلازم كانه **قال** انت  
 طالق طلقين لكن العجب ان الجزاء الشرط لانه علة بالوضع والعلة تتبع  
 المعلول وان كان بينها ترتيب عقلي **الترجيح** بغير العربية اقتسام **احدهما**  
 ما يتبع فيه قيار احدهما بما لاخر قطعا للفاذر والعاجز وذلك ما المقصود  
 منه **الا** **عاجز** وهو القرائ فيمتنع ترجمته بلغة اخرى بل يعدل للذكر وهو  
 اجماع ومن عكس عن ابي حنيفة من يجوز به قراءة القرآن بالنار وسببه صح رجوعه  
 عنه **ومثله** الدعا غير المأثور اذا اختاره في الصلاة بالعجمية فيمتنع قطعا كانه

يستحب

واختلف في الترتيب فيها هل هو سقوط الاول والاكتفاء بالثاني وانضم الاول  
 للثاني فيوديان بالتضامدة واحدة وجهان في الكافي وغيره **والثاني** يظهر فيه  
 طلقها ثم وطئها في اثنا العدة واحدا بعدتها تنقضي بوضع الحمل وهل يدخل فيه  
 بقية عدة الطلاق وجهان فان قلنا بتداعل فهل له من اجبتها بنا على ما ذكرناه  
**فعلى الاول** لا يصح وعلى الثاني يصح **الترتيب** قال الماوردي في الكلام على رجل يامر  
 الشريك انما يجب في احد موضعين اما بين اشياء مختلفة كالاعضا في الطهارة  
 وكالحا والثلاث **قلت** وان كان الصلاة والحج **واما** فيما يجب تعيين النية فيه فيصير  
 كالمتعلق باختلاف النية فيه وبني على ذلك انه اذا ترك رجلي يوم **وقلنا** بتداعل  
 لا يجب الترتيب عنده لان ترمي اليومين غير مختلف وتعيين النية في رجلي الحمار  
 غير واجب لكن الذي صححه الجمهور منهم الراعي وجوبه كما يجب الترتيب في مكان  
 الرمي **وقال الشيخ** ابو محمد الفروق انما يظهر الترتيب مع اختلاف الحمل وتعدد  
 كاعضا الموضوع فان اخذ الحمل ولم تعدد فلا معنى للترتيب معه **الاني** ان العضو  
 الواحد من اعضا الموضوع اذا غسل لا يظهر ابعاضه حكم الترتيب **وس** **نظروا** في  
 الترتيب في الغسل لانه فرض بتعلق جميع البدن يستوي فيه الاعضا كلها فلا  
 معنى للترتيب فيه وكذلك الركوع الواحد اذا تجرد لا يظهر فيه الترتيب فاذا  
 اجتمع الركوع والسجود **ونظروا** **قال** ليس المشوط الواحد من اشراط الطواف  
 يظهر فيه حكم الترتيب **قلنا** لان الشوط الواحد يشتمل على خطوات وحركات  
 وانتقالات من مكان الى مكان فيلزمه ان يبدأ بجانب الباب ويجعل للكعبة  
 عن يساره فلو لم يفعل وجعلها عن يمينه وابتدا بغير الحجر صار كالويد في الوضوء  
 بغسل القدمين قبل غسل الوجه ونزل المشوط الواحد جميعه منزلة الوضوء  
 ليجمع افعاله فاما الشوط الثاني فهو كسورة مثل الاول وليس الترتيب بين الشوط  
 والشوط واما الترتيب بين ابعاض الشوط الواحد ومثاله المسح بين الصفاة  
 والبردة انتهى **وكذلك** الترتيب انما يكون بين عضوين مختلفين فان كانا في حكم العضو  
 الواحد لا يجب **ولهذا** لا يجب الترتيب بين اليمنى واليسرى في الوضوء **والثاني**  
 على انها كالواحدة في الحكم انما صح الخف لو نزع احدها بطلت طهارة قدميه جميعا  
 وصار كانه نزعها **ولو غسل** احدها ومسح على خف الاخرى لم يحزله تنقيضا كالا  
 ببعض البدنة الواحدة **وقال** القاضي الحسين الترتيب ان كان في نفس العبادة  
 فوكن قطعها كالترتيب في اركان الوضوء للصلاة والترتيب بين الجمرات وان  
 كان من ناحية الوقت **وكذلك** ان بقي الوقت **وان خرج** سقط كافي الصلاة النابتة

الامام الثاني ما يجوز قطعاً للقادر والعاجز كالبيع والمخلع والطلاق ونحوها مع  
اختلافه في ترجيح الطلاق بالعينة على موصيحه والامع نعم **الثالث** ما يستنع على الامع  
للقادر والعاجز كالاذان وتكبيره الاحرام والتشهد يصح بغير العربية ان  
لمحسن العربية **وان احسنها** فلا ما فيه من معنى القصد وكذلك الاذكار المذونة  
والادعية الماثورة في الصلاة **وكذلك** السلام وخطبة الجمعة يستتر عريتها في  
الامع فان لم يكن فيها من يحسنها خطب بغيرها وجب ان يتعلم كل واحد منهم الخطبة  
العربية العاجز عن التكبير والعربية **الرابع** ما يجوز على الامع للقادر والعاجز  
كالنكاح والرجعة واللعان **وكذلك** السلام وباب الظهار من زوايد الروضة  
وجه انه لم يسطر العربية للقادر عليها وحيث صحح النكاح بحمله اذ انهم كلهم لم يلفظ  
الاخرون لم يفهمه لكن اخبر به تقف عن معنى لفظه في العينة وجهان **والخامس**  
ان كان المقصود منه لفظه ومعناه فان كان لا يجازه استنع قطعاً وان لم يكن كذلك  
استنع للقادر كالاذكار وما كان المقصود منه معناه دون لفظه فجاز **السادس**  
انضمام **احدها** ما يمنع فيه قيام احد المرادتين مقام الآخر **وكذلك** في الالفاظ  
القصدية **وكقول** القاضي قل بالله فقال بالرحمن لا يقع الموقع حتى لو صرح عليه  
بان ناكلاً ولو ابدل الحرف فقال قل بالله تعالى فقال والله والله فوالله فوالله  
بتكوله وجهان **ولو ادركه** على الطلاق باللفظ طلق فقال سرحتم وقع الطلاق  
**الثاني** ما يستنع في الامع كقوله في التشهد الصلاة اعلم موضع اشهد قل بالرفعة  
هذا الخلاف كان في الشهاده عند القاضي وعند شهود الفرع شهود الاصل  
**قلت** وكذا في اللعان في تدليل اشهد باحلف **الثالث** ما يجوز في الامع وهو رواية  
المحدث بالمعنى بشرطه وكذلك المسألة الاصولية في قيام احد المترادفين مقام الآخر  
في الترديد **ومنه** قللت طلقني على الف فقال خالصك او ابتك وكجوه من الكلمات  
ونوي الطلاق صح المخلع وقال ابن خيران لا يبيع لا نهاساته بالصرح فاجاب المجابة  
**قال** ابن الرفعه ولها شبهة **ما لو قال** طلقني فبني قللت اخترت ونوت **ولو**  
**قال** اختلعتني فقال طلقنيك وتلنا المخلع فسخ فالامع الصحة لانه جعل لها ما طلبت  
وزيادة وقيل لا يقع لانه اجابها الى غير ما طلبت **الترك** فعل اذا قصد ومن ثلوه  
ترك الولي علف دابة الصبي حتى تلفت من **خطاف** ما لو ترك تلقيع النار **ولو**  
**ترك** مرتبة العقار حتى حرق او ابحاره فحق الضمان وجهان في الكفاية وحكم الرافعي  
في باب المخلع وجهين **ما** اذا ترك ما خالغ السفينة بيده حتى تلف والعامل في  
الزراعة الصحيحة لو تعد ترك السقي ففسد الزرع ضمن في الامع لانه بيده عليه

حفظه

حفظه فالامع الروضة في كتاب الاجارة **الزاح** فوارد الحقوق وازدحامها على عمل  
واحد لو انشرد جميع الحق فيتنزحون به عند الاحتمال واما ان يستحق كل واحد  
من الحق حصته خاصة والاول تزاحمة المصروف والثاني في الاستحقاق ويتبعان  
باعتبار الرافق **والخلاف** الى اربعة اقسام **الاول** ان يكون التزاحم في المصروف  
لا في السقي قطعاً كالدون التي على الفيلسبين التي والبيت فمن **له الف**  
وعليه ستة آلاف **لواحد** ثلثه **والآخر** الفان **والآخر** الف يوزع **الف** المصروف  
فلهما صاحب الف سدس الف ولصاحب الفين ثلثها ولصاحب الثلاثة نصفها  
فلو اصاب الفين والثلاثة اخذ صاحب الف الكل قطعاً **ومنه** مصرف  
الزراعة **الثانية** الاستناف حتى لو عذر بعضهم رد على الباقي قطعاً **ومصرف**  
الغضبة ولهذا اوعى بعض الفقهاء قبل التسمية مع والمعرض كمن لم يحضر  
وذكر الامام احتج في رجوعه الى اهل الجنس خاصة وجعله المرافعي وجهان  
ولو استحق اخوان حد الفذ في غنى احدى استحق الآخر المجمع كما **ومنه**  
الشفعة المصرون كل منهم يستحق الشفعة بكاملها فلو غنى احدى سقط حقه  
وبغير الآخرين اخذ المجمع او تركه **ومنه** اوليا النكاح المتساويون في الدرجة  
**الثاني** التزاحمة الاستحقاق قطعاً كالحقوق الواقعة على جهة التركة ابتداء  
كالبراث ونحوه **والثاني** الوفاي بعض الورثة عن حقه من التركة لم يرد ذلك  
على من سواه من الورثة لا يرد اخذ واحتمل **خلاف** ما لو غنى احد غير الفيلس  
عن حقه رد ذلك على من سواه من الغنما لانهم لم يستوفوا حقهم ومن ثم **قال**  
ليس الحكم بقسم الميراث حتى يقيموا بينة على انه لا وارث له سواهم **خلاف** غرض  
الفيلس **ومنه** ما لو قال لاثنتين يعتكدا داري بالف فان الخطاب قد توجه لاثنتين  
فالتوزيع بالنصف فلا خلاف لا مجرد الاستحقاق لا استحقاق ان يكون كل واحد  
منهما كالمجمع العين **ومنه** **الخصام** المستحق لجامعة يقتل مورثهم يستحق كل  
واحد منهم حصته ارضه كمالا فلو غنى بعضهم سقط حقه وسقط الباقي لانه  
لا يتبع **الثالث** ما فيه خلاف والامع انه في المصروف **ومنه** ذوو الفروض  
المجمعون في فرض واحد كالزوجات والمحدثات ولهذا ان المحدثين المتخالفين  
يكون السدس بينهما نصفين لقول عمر هو لك وفائدة الخلاف انه لو كان مع  
المدة التي تدلي بالاب وحيثما نزل تستقل التي تدلي بالام بالسدس نظراً  
الى ان التزاحمة المصروف في الاستحقاق او نصف السدس نظراً الى انه في  
الاستحقاق وجهان احدهما الاول **ومنه** اوصي لثلاثة فانت بثلثين استحقانه

تواضعون

فانما ان التزاحم في المصروف  
احد من الغنما لم يرد ذلك  
على من سواه من الغنما لانهم  
لم يستوفوا حقهم ومن ثم قال  
ليس الحكم بقسم الميراث حتى  
يقيموا بينة على انه لا وارث  
له سواهم خلاف غرض الفيلس  
ومنه ما لو قال لاثنتين يعتكدا  
داري بالف فان الخطاب قد  
توجه لاثنتين فالتوزيع  
بالنصف فلا خلاف لا مجرد  
الاستحقاق لا استحقاق ان  
يكون كل واحد منهما كالمجمع  
العين ومنه الخصام المستحق  
لجامعة يقتل مورثهم يستحق  
كل واحد منهم حصته ارضه  
كمالا فلو غنى بعضهم سقط  
حقه وسقط الباقي لانه لا  
يتبع الثالث ما فيه خلاف  
والامع انه في المصروف ومنه  
ذوو الفروض المجمعون في  
فرض واحد كالزوجات والمحدثات  
ولهذا ان المحدثين المتخالفين  
يكون السدس بينهما نصفين  
لقول عمر هو لك وفائدة  
الخلاف انه لو كان مع المدة  
التي تدلي بالاب وحيثما  
نزل تستقل التي تدلي بالام  
بالسدس نظراً الى ان  
التزاحمة المصروف في  
الاستحقاق او نصف السدس  
نظراً الى انه في الاستحقاق  
وجهان احدهما الاول ومنه  
اوصي لثلاثة فانت بثلثين  
استحقانه

باب الاب



بشرطه وهذا استحقاقها الوجه المذكور ان **ويظهر** ان ذلك **فيما لو ان** حي وميت فان  
تبادل الاول انفرادي اليه وهو الاعم وعلى الثاني ليس له الانصف الموصي به **ومنه**  
لو كانت دار زيد رجلين فانما يمتثل بالبيع ونقد الثمن وفرعا على النصف  
فيكون التصفية الموصوف لا في الاستحقاق **ويظهر** ان ذلك فيما لو اجاز احدها ورد  
الاخر **فان قلنا** في الموصوف استرد الاخر كل البيع وان قلنا بالاستحقاق فليس الجيز  
الانصف **ومنه** لو وقف داره على زيد وغيره وتمت بعدها على الفقرا ثبات  
احدها قبل يصرف نصيبه لصاحبه والمزاح في الموصوف لا في الاستحقاق او جعل  
الوقف نصيبه منقطع الوسط لعدم تعيين الموصوف الموقوف اليه ولم يقع هذا  
البناء **لما في** **فقال القاضي** جعله نصيبه منقطع الوسط لا اعتقاده ان الخطاب  
توجه اليها كوجهه اليها ببيع او هبة **فعل** **هذا** يكون من التزاح في الاستحقاق  
وهذا نظر ضعيف لان الملك خرج لله تعالى فكانه قال خرجت عن هذا الله تعالى  
فصار جهة الموصوف فاشبهه انعدام بعض الاحناف فانه يرد على الباقي لذلك  
فذلك **هذا** **ومنه** لو وصي بعين لزيد ثم وصي بها لغيره وقلنا ليس يرجع يكون  
كل منها مستحق للعين ويقع التزاح فيها فيقسم بينهما بنصفيين فلو مات احدهما قبل  
موت الموصي او بعده ورد مال يستحق الاخر العين بكمالها ينبغي ترجيحها على التي فيها  
**الرابع** في الاستحقاق على رأي الرافعي في الوقف وقد سبق بيانه ولو اشتركت  
جماعة في ثقل صيد **فروع** في فتاوى القاضي الحسين مات وعليه دين لمخصص به  
وضاقت التركة في دينها وبدين احدها ضامن قال الذي لا ضامن له دينه لا تراجعي  
فانك وجدت جملا اخر فكنك استيفاء حقه منه هل له ذلك منه ام لا **اجاب**  
له ان نزاجه لان حق كل واحد منها متعلق بجميع التركة وهو متبرع باستيفاء  
دينه من الضامن وان كانت الملة حالها فاحد الغريبين الحق من الضامن **اجاب** ليس له ذلك لان  
الضامن تبرع عليه دون صاحبه وكذلك لو كان بدين احدهما الغريبين رهن فهو  
مختص بثمنه دون صاحبه **قاعدة** تدفع النظم من شخصين مع صلاحية كل  
منهما للافراد به فتردد النظر انه يتعلق به الكل او اللفظ فاذا افاضنا الدين  
الذي لك على فلان فكل واحد لوضفه منفرد الصبح ولو ضمن نصفه لصاحب **هذا**  
وجد النظم على هذه الصورة فهل يقع الضامن موزعا او يقع مكملا فيه وجهان  
حكاهما المتولي وجهان كل واحد يكون ضامنا لكل الالف وهو غير متبادر  
الي الا انه من التوزيع ووجه المتولي تضييقه بسلة نصفية وهي ما لو قال

رجلان

رجلان شريك في عبد لرجل رجعا عنه ناعلي دينك الذي على فلان وهو الف  
فان كل واحد يكون داهنا نصفه على جميع الالف وهذا ان سلم من نزاع كان حسنا  
لان ذلك ضامن لدين الغير رتبة الصدد على الاعم وقد يكون الخطاب موجه لاش  
ما يصلح ان ثبت لكل منهما **قال** او صيتكا على اولادي فانه لا ينفرد احدهما  
بالوصف لكون الخطاب ثبت موزعا **مثله** في نظر الوقف والوكالة ولو صرح  
باستقلال واحد ثبت والحق ابو الفرج الرازي اذا سى المصقة فقال بها اوصاي  
من جهة ان فيه اشعارا بانفراد كل واحد بالصفة بخلاف او صيتكا او اوصيت  
اليكما ولا علوا من نزاع **لو مات** احد المشتركين في ذلك نصب الحاكم بدل  
من مات او لا يستقل الاخر لوجود الخطاب موزعا **واما** الحقوق الثابتة  
لكل واحد كالخوة والاعامرو نحوها فانها ثابتة لكل واحد من الطبقة العليا  
قطعا ولا راجحة استحقاق ولا يصرف للذين لو صدر الاذن مجموعا لقولنا ثبت  
لكل ان تزوجوا في هذا الخطاب من كل الاجماع نظرا الى ظاهر اللفظ فلا يجوز  
الافراد او ترك على كل واحد ثبت له الولاية مستقلة ويجوز الاتداه  
بشرط الاذن فيه وجهان اصحاب الاول لان الولاية وان ثبتت لكل واحد  
الا انها تاذن له استقلالها **واما ذكر** من ان الاذن شرط وقد وجد يقال عليه  
لم ياذن له مستقلا وانما اذنت له مع غيره فليست اذنها **قالوا** ثبتت لغيره دونه  
**والولا** بثبة الاضاب وفي حديث عمر الولاية كلمة النسب فان وقع بعضها  
فلا استحقاق للمصنفين على طريق التبعض فلا ينفرد احدهما بالتزويج فاذا وقع  
بهما لو اجمعت فعمدة بزل كل منهما منزله فاستحقاق الولا في صورة التبعض  
وقع موزعا واستحقاقه صورة الكمال وقع مكملا وكل من عصبة كل من  
المصنفين منزل منزله **قالوا** ثلثة امراء ماتوا ولو اجمعت عشرة ابنا واخر  
ثلاثة واخر ثلثان فكل واحد من العشرة كاصله وكل واحد من الثلاثة كاصله  
ومن الاثنين كذلك هذا في التزويج وتبادل العقد ونحوها ما في الورثة يستقل  
المال لعصبة الجميع الميراث في الدرجة على حسب عتق اصابه فالثلاثة الثلث  
والثلاثة الثلث وللاثنين الثلث ان كان عتق اصولهم وقع بالتبليث والافعال  
المحصن وقد يقع النظر في الولا في التزويج فيخرج من ذلك مسائل **اجاب**  
كان العتق حيا ولكن قام به مانع من الارث كقتل او كفر فان المال ينتقل  
لعصبة في حياته نص عالية صورة اختلاف الدين من الام وخالف القاضي  
الحسين فجعله لميت المال لا اعتقاده ان الولا مع وجود العتق لا ينتقل الي

غيره وهذا خلاف الذهب ويتنفي الحال الوالكل من المعق وعصا ته دقة واحدة وانما الذي يترب الصرف المرتب على الاستحقاق وصورة كونه المعق ثانياً مذكور في الروايات من شرح الرافعي في الوصايا ويحي فيها خلاف القاضي الحسين **الثاني** لو مات المعق وله ابن صغير واخ كبير فنقل القاضي الحسين عن نص الامام الشافعي انه لا يزوجها الاخ وليس بالذهب المعتمد بالذهب ان الاخ يزوج ويخرج من ذلك قولان **احدهما** ان الوالاهل يثبت لكل واحد من الوالاهل ولا يثبت للثاني الا بعد انقراض الاول وهو شبهه الخلاف في الوقت في تلقي البطون والاصح فيها ان التلقي يثبت ابتداء او اما الذي يثبت المصروف في الوارثات وشروط الوقت **ثانيه** هذا كله ان ازدحام المعقنين واما الاستحقاق في بيت المال الموصد للصالح فهو على العموم ولهذا لا يقطع سارته غنياً او فقيراً للشبهة **ثالثه** يقطع الذي ولا نظر لنفقة الامام عليه عند حاجته لانه انفاق الضرورة بشرط الضمان ولا يتم علواً لعدم القطع في المثل بكونه حاماً بالمشكين واستناع الذي بالمتناظر وغوها بطريق المتبع واما الاستحقاق في الشارع وخوفه فالحق فيه غير متعين لواحد ويختص المصروف الكامل فيه بالمشكين اما اهل الذمة فيمنعون من اخراج الا حجة الى شوارع المسلمين وان جاز لهم استطرأها لانه كاعلاهم بالناعلي بالمشكين وايضا قال النووي هذا هو الصحيح وذكر الشافعي فيه وجهين **فأحدهما** في التزاحم على الحقوق لا يقدم احد على احد الا مخرج وله اشياء **الاول** السابق كالرذخام الخصوم في الدعوى والارذخام في الاحواض **وثانيه** اذ مات اثنان احدهما بعد الاخر وهناك ما يلقى احدهما فالاول اولي به لان غسله وجب عند موته فلا يخفى حكمه موت الاخر بعده حكمه الروائي عن والده قال ولو كان وجوده لما بعد موته لم يقدم الاول منها بل يجب الرجوع الى معرفة افضلها او ورعها فيقدم فان تساوى واختبر **ثانيه** لو اقر الوارث بدين لاشنان ثم يدن اخرا لغيره والتمركه لا تفي بها فالدين الاول اولي قال النووي كذا قال اهل النظر من اصحابنا في محاسن النظر قال ابو بكر الشافعي في كتابه ان الشافعي قال التركة بينهما لان الوارث يقوم مقام المورث والمورث لو اقر على التعاقب كانا من ماله على السواء قال والمذهب المشهور الاول **ثانيه** لو تملك جماعة مرياً تملك الاول وللمباقي الديارات **ولو تملك** احد الاخوين الاول والاخر الامر مريباً ولا زوجية فهال يقدم الاول امر يقتض من المبتدي بالقتل وجهان احدهما في الروضة الثاني **ثانيه** السقاضة المبيرة الذي ترى الدم على

نوعين

نوعين فالضعيف استقاضة والنوي حيض فيقدم الشودم الاجم في الاستحقاق الاصغر ويرجح ذو صفتين على ذي صفة فان استويا رجع الاسبق قاله المتولي وقال الرافعي انه موضع تامل قال ابن الرفعة ولعل مراده انه ينبغي عند انفراد كل صفة ان يعود على اللون لانه الذي حابه الحبر الصحيح **ثانيه** لو باع شقصا شفعوا ولم يبال الشفع حتى يجرى على المشتري فانفس بالنفس واراد البايع الرجوع في عين ماله فواجه احدها في زوايد الروضة في باب التفليس انه يأخذ الشفع لان حقه سابق فانه ثبتت البيع ومن المايح يثبت بالافلاس فتقدم الاسبق **ثانيه** لو باع ولم يقتض الشئ حتى يجرى على المشتري فانفس ووجد البايع عين ماله وهو موهون لم يرجع لان حقه الميزن سابق لحقه فان تعلقه بالمال بعقد الرهن وحق المايح تعالى بالمال بنفسه الحبر والرهن سابق والاعصار متأخر **ثانيه** لو وكل رجلاً في بيع عبده ووكّل الحريه فباعه قال الرافعي في ادب القضاء فعند من سبق فله المكارن باع قبل العتق لم يفتى وان اعنى تملك البيع عتق وقال الحنبري في المشور يملك الوكالة بالبيع لان العتق بنا في البيع فان حصل البيع والعتق في حالة واحدة بطلانها وان اشكل اقرع فان خرجت على العتق نفذ او على البيع فقولان احدهما لا يصح **ثانيه** لو قذف امرأة فقال بازانية يا بنت الزانية وجب حدان وعذلها والا قبل امرها ليس بها به وقيل يتبع والمذهب الاول **ثانيه** لو اسرق الحرزب وغنم ماله وعليه دين اسلامي ودعي وفي الدين من ماله المغنوم فما فضل للدين لان حق الغائبين انما يتعلق بماله بعد شفعاله بحق الغير **ثانيه** لو علق عتق الدبر على صفة صحر وعتق بالاسبق من الموت والصفة ولو تعاقب سبنا هناك بان عتق عتق **الثاني** بالقرعة وسباني في حرف المقاف **الثالث** بالقوة وللهذا الوارث الوارث بدين وانما اخريينة على دين والتمركه لا تفي بها فاليسنة اولي فله صاحب الاشراف **التمسية** الملقق النووي وغيره استحيات التسمية في جمع العبادات والانفال حتر عند الجماع وارادة دخوله الخلاء في استحيائها لغسل الحجب وجه حكمه المتولي وقال صاحب الجواهر لا تغال ثلاثة اقسام **احدها** ما يستحب فيه كالوضوء والتميز وذي المناسك وقراءة القرآن والعلم والاكل والشرب **والثاني** لا يسن كالملاة والحج والاذكار والدعوات **والثالث** ما يكره فيه وهو المحرم والمكروه انتهى **وما ذكره** من قراءة القرآن يشمل ما لو ابتداء من اثنا سورة وبه صرح في التبيان **وحكام** العبادي والطبقات عن الشافعي وما ذكره من الملاة



والج استثنائه ابن عبد السلام وما اطلقه من الماذكار شمال المتشبه وفي استحقاقها  
اوله وجه قوي لو روده في حديث رواه النسائي وغيره **تصرف الاصل** عن  
غيره ثلاثة اقسام **الاول** تصرف بالولاية المحضة وهو الاب والج والحاكم **الثاني**  
تصرفه للنيابة المحضة اما بتسلط المالك وهو الوكيل والشرع كالحاكم في مال  
الغائب اذ اخيف عليه وحكي المتولي في باب التراضي عن الاحباب وتابعه  
الرافعي ان وقوف المساجد والمقري يصرفها صلحا اهل القرية الى جماعة المسجد  
ومصلحه اذ انفذ من المنظر **الثالث** تصرف بنبابة مشوية بولاية او ولاية مشوية  
بنيابة وهو الوصي من حيث ان يتصرف بالتفويض يكون تصرفه بالنيابة  
**ومن حيث** انه يتصرف بحق من يلى التصرف من نفسه يكون بالولاية  
**ذكر هذا** التقسيم القاضي الحسين في باب تجارة الوصي مال اليتيم وأشار في موضع  
اخر الى خلاف في ان تصرف الوصي هل هو بالنيابة او بالولاية **ويجب عليه**  
ان الوصي اذا جاز ينزل ناذ انا في حال تعود ولايته علي وجهين ان علمنا  
النيابة لا تعود والولاية عادت ونخرج من كلامه خلاف في ان تصرف الوصي  
اقوي من تصرف الوكيل ولا في الامر عند الكلام في الاوصيا التصريح بان الوصي  
اضعف من الوكيل والوكيل لا يوكّل بغير الاذن كالوصي واولي **وقال ابن القتيبة**  
عند قول الشيخ لا يبيع الوكيل بغير نقد البلد ان نيابة الوصي اقوي بدليل جواز  
توكيله فيما بعد وعليه عند الجمهور هذا كلامه **وذكر القاضي الحسين** في كتابه  
السمي بالاسرار عن القفال ان عند القضا نيابة **ولهذا** لا يستخلف دون الاذن  
ويصح عزله قاله القاضي فقلت له ان كان نيابة لبطل بالموت ولما نفذ قضاؤه  
على الشايعين نظر المسلمين **الثاني** لا يبطل بالموت والضرورة نفذت قضاياه  
على الامام ولو جنى لا تعطل حقوقه وما يستحقه غيره عليه من الحقوق وحكي  
الامام والرافعي خلافا في ان القاضي يزوج عند غيبة الوكيل بالولاية او بالنيابة  
**رابع** تصرف بغير ما سبق وهو ضريان **احدهما** ان تدعوا اليه صورة **ثاني**  
كالنص في مال الجمهور الذي انقطع ولا يعرف خبره على ما حكاه الرافعي في  
اخر باب القضاء على الغائب عن بعضهم وكما للقطعة بعد التعريف **ولو وجب جواز**  
معالمه علامة الهدي كالاشعار والتقليد فان لم التقاطه في الاصح قال النووي  
**ونافيه** التقاطه جواز المنصرف بالغير بعد التعريف وبني ذلك في الاموال  
كما مثلنا وفي الايضاح **كالوكيل** في الرفقة امرأة لاولي لها فقلت امرها رجلا حتى  
زوجها جاز على المذهب المنصوص وليس هذا اقولا في صحة النكاح بالولي بل تحكما

والحكم

والحكم قائم مقام الحاكم قال الرافعي وهو يقتضي اشتراط اهاليته للقضا قاله النووي  
وهذا يفسر فمثل هذا الحال فالحق رالجهة اذا كان عدلا كما هو النص **وجبه**  
اسراة المفقود على التقديم تخريرا ربيع سنين ثم تعند وتنك **الثاني** ان لا تعوا  
حاجة للتصرف فينظر ان دعت الى حصته وتنفيذه بطول مدة التصرف  
وتكررها وتعند واستردا اعيان امواله **لا يغيب** اموالا وتصرف في  
انها مرة بعد اخرى فطريقا في اعيانها على القولين الاتيين في تصرف  
الفضولي **والثاني** النطق بالصحة لان بيع التصرف الكثير البعض عشر وان لم  
تدع الحاجة الى ذلك ابتداء اولاد او اما وهو تصرف الفضولي ففي بطلانه من  
اصلا او وقع على اجازة المالك وتنفيذه قولان احيى الاول واعلم ان تصرف  
الخصم في مال غيره طال **احدهما** ان يتصرف فيه لملكه فهذا حال الخلاف  
المذكور **ثاني** ان يتصرف لنفسه وهو الغاصب ففيه الخلاف السابق **ثالثا**  
التصرف في مال الغير اذ نه على وجه يحصل فيه مخالفة الاذن فلا يبيع **قال**  
**قال** بعباية منع باقل ببيع الوكيل في تصرفه احوال **احدها** ان يقصد  
ايقاعه من موكله فواضح **الثاني** ان يقصد نفسه بان كان في العين فلقو  
**ولهذا** **الوكيل** في الصدقة مال قصدي ونوي بنته لغت نيته ووقع  
عن الوكيل قاله الرافعي في باب الوكالة وفي الديان عن فتاوى البغوي  
ان الوكيل في استيفاء القصاص اذ انك تقتلته لاعت جبهة الموكل بالفرض  
نفس لزمه القصاص وينتقل حق الموكل للورثة **الثالث** ان يطلق ولائه  
بفسد شيئا وفي الفروع المنشورة اخر الطلاق من الرافعي ان الوكيل  
اذا اطلق لا يحتاج الى نية بقتل الطلاق عن موكله في لاه و **والاستنكار**  
ان الحاكم اذا اطلق علي الموكل او قال انت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع  
ولو قال انت خلية او غيره من الكلمات ونوي الطلاق او قال عن  
فلان **قال** ابن القطان مع وقضيته ان الوكيل لابد ان يضيف الي موكله  
لفظا ونفاهة سواء اطلق بصريح او كتابة **سادسا** تصرف للغير مال  
التصرف **كمن اشترى** بعين ماله لزيد سلعة فان لم يسمه وقع العقد  
عن المباشر **وان سباه** فان لم ياذن له لغت التسمية وحال يقع عنه ارجل  
وجهان **قال** **اذن له** فمال تلقي التسمية وجهان فان قلنا لا وقع عن الاذن  
وهل يكون الثمن الدفوع فرضه او هبة وجهان **تصرف الحكم** هل هو حكمي  
اذا عقد كاخا او بيعا مختلفا فيه هل يستلزم صدوره منه الحكم **محمته**

وهو ظاهر النص

حتى لا يجوز لغيره نقضه كالموعد غيره ثم حكم هو به ام لا **قال** الرافعي في الكلام  
على ميراث المفقود ان النسبة اذا اكتسب بالقاضي فقسمة تقضى الحاكم الموت  
**وفي باب القسمة** اذا اعتز فوا بالاشترائك في ملك عند الحاكم لا يقسم بينهم  
الا بينة تشهد بكلمة على الصحيح لئلا يملك بفسدته على ثبوت الملك لهم  
**وعامة الشافعي** في الام بصرحة به حيث قال وان اردت قسما فأتوا بالبينة  
على اصل حقوقكم فيها وذلك الى ان قسمت بلا بينة تجتنب بشهود يشهدون  
ان قسمت بينهم هذه الدار الى حاكم غيري كان يشهد ان يجعلها حكما في  
لك انتم **وكلام المرحلي** مصرح بأنه ليس يحكم فانه على منع اجابة الحاكم  
للمشركا كما اؤا طلبوا منه القسمة وان من الناس من يرى قسمة الحاكم حكما  
بالمالك فلا يمان ان يكون لغيرها فبرفع الحاكم بعده يحكم لها بالملك **فقال**  
من الناس من يصرح في اننا نقول به ونبيه الماوردي على ان هذا حيث لا يمانع  
فان كان لم يحمله الحاكم باليد الا بينة فشهد لها قولا واحدا ان قسمة  
الحاكم ثبات للملك والميد توجب اثبات التصرف لاثبات الملك ونبيه  
الداري على ان الخلاف فيما اذا رجع لها فان علق قضي له قطعا **واما اذا**  
قلنا لا يقسم فنقسم ولا بينة لم تقض حكمه الا بينة وذكر الرافعي في كتاب  
الشفعة انه لو كان عقارين شر يكتن نغاب احدها والاشنانصيبه  
في يد ثالث فادعوا لهما فاشترى به وفي فيه الشفعة واقرانه اشتراه  
من الغائب نهال للذي اخذه وجهان **احدهما تصاد بها على البيع** ويكتن  
القاضي في النجاشي انه اثبت الشفعة باقرارها فاذا قدم الغائب فهو على  
محجته **وشهد** ما ذكره القاضي الحسين والماوردي وغيرهما ان المفسد  
اذا اتولى بيع امواله فذلك وان كان البائع هو الحاكم فلا يجوز حتى يشهد  
عنده بينة ملكه لها ولا يكتفي فيها بده واعترافه **وشهد** ما ذكره ابن الصلاح  
في فتاويه ان الخلاف في جواز العقد بالاستورين محله اذا كان العاقد غير  
حاكم فان يشره الحاكم لم ينعقد بها قطعا بل لابد من العدالة الباطنة اي  
لان الحاكم بالصحة لا يجوز استورين لكن هذه طريقة حكماها المتولي وقال  
الصحيح لا فرق بينه وبين غيره **واعلم** ان الرافعي ذكر في كتاب النكاح ما يؤيد  
انه ليس يحكم فانه نقل عن النص ان السلطان لا يزوج التي تدعى غيبية ولها  
حتى يشهد كاشدان انه ليس لها ولي خاص وانها خالية من النكاح والعدة  
**فهم من قال** انه واجب ومنهم من قال مستحب فان الرجوع في العقود الى

قول

قول اربابها قال في الروضة والاصح الثاني **وهذا** يقتضي اني تنص فيه ليس يحكم  
لانه لا يجوز له الحكم بالصحة في العقود والاملاك ونحوها بمجرد قول اربابها  
بل لابد من البينة والاعلم به وقال الرافعي ايضا في كلامه على المفقود اذا  
ضرب القاضي المدة فقتل فهل يكون حكما بوفاته ام لابد من استيناف  
حكم فيه وجهان **احدهما الثاني** **وهذا** الكفاية المحنفي يجوز العقد بحضور  
ما سبق فاذا وقع عقده لم يكره شافعي وقد يشر العقد حاكم محنفي فهل  
ما شرته للعقد حكمته بعينه حتى يكون في نقضه ما في نقض حكم المحنفي  
في ائنا ذلك اولا يكون حكما منه بصحة العقد **وكذا في قول** ما يباشر الحاكم  
من العقود الذي دل عليه كلام اصحابنا انه ليس يحكم اذ في الشامل اي والمحرر  
**فيما اذا** قال الفلاس ثم ظهر عن اخره ان يسلم له حصته فان **قال** فقتل  
بقضه حكم الحاكم بالقتل قلنا ليس ذلك حكم منه **ولهذا** **قال** الشافعي رضي  
الله عنه لو زوج الصغير لم يصرح بملكه ولو حكم فيه بعد التزوج حاكم اخر فقتل  
والماوردي اجاب عن السؤال بان ذلك وزان وجدان النص بخلاف ما حكم به  
وان نص في هذا وهذا اسلمه بول على انه مسلم وانا قول انه محيل ذلك في قسمته  
جبرا لا يخلل عقد النكاح اذا تقدم منه سبق الاجاب لانه يستحيل ان يسبق  
الحكم بالصحة احد شقي العقد والحكم لا يقبل التعاليق **فما اذا** تقدم شق القبول على  
شق الاجاب فيه فقد يستحيل فيه ان حكم والله اعلم انتهى وحصل خلاف في هذه  
المسألة والعصم انه ليس حكم للزوجة **وجه** **احدها** لو كان حكما لا يستدعي تقدم  
دعوى في ذلك لان الحكم يستدعي ذلك وهو مفقود هنا **الثاني** ان الحاكم يستدعي  
محكماته وعليه وبه وذلك مفقود هنا **الثالث** انه قالوا لو ظهر ما باعه شحنا  
محال ولو كان حكما لم يطل انه كان ينبغي تحريم ذلك على القاضي هل يقضي بعليه  
اولا **والا** **الزوجة** ان شئنا الحكم لا بد ان يكون ما بقا والامر الذي هو نفاذ الحكم  
يشتمل الاشتداد عن المستند السابق **وقول** القاضي بعنت او تزوجت ونحوها  
ليس كذلك ولا ان الزام يكون عن شئ وتبع والعقد الى الان لم يقع **والا**  
الثاني في الرسالة طاهر في ذلك حيث قال في توجع الحجة في تثبيت خبر الواحد  
**الامر** ان قضا القاضي على الرجل لرجل اما خبر خبره عن بينة تثبت عنده  
او اقرار من غيره فترده عنده فائند الحكم فيه انتهى والآخر في الضبط ان يقال  
تصرف الحاكم على أربعة أقسام **الاول** ما هو حكم قطعا وذلك في الحكم بالصحة  
والموجب **والثاني** ما ليس يحكم قطعا كسماع الدعوى والجواب والبينة وغيره **الثالث**  
ما فيه تردد والاصح انه ليس يحكم كاذاباع او زوج ونحو **الرابع** ما فيه تردد والاشبه



انه حكم كما اذا كان بين خصمين ففسخ نكاح او بيع ففسخ القاضي كان ذلك حكما منه بالنسخ  
 ويحتمل انه ليس حكم بيمينه الفسخ او بوجبه **نصف الامام** على الرعية منوط بالمصلحة  
 نص عليه وفاد النازدي في عيون المايل قال المانع ومنزلة الولي من الرعية  
 منزلة الولي من الميثم انتهى وهو نص بكل والى ومن ثم اذا قسم على الاصناف  
 حرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات لان عليه التحريم وكذلك التسوية خلاف  
 الاصل فيها قال الماوردي واذا اراد اسقاط بعض الجند بسبب جاز وبغير سبب  
 لا يجوز حكمه في الروضة **وقال الماوردي** ايضا لا يجوز لاحد من الاذلي الامور ان  
 ينصب اماما للمصلحة فاسفا وان صححنا المصلحة خالف الناس في اي لانها مكرهه  
 وفي الامور ما هو من اعات المصلحة ولا مصلحة في حال الناس على فعل المكرهه وجب  
 تحرير الامارة الميسرة من الاسترقاق والقتل والى والى ما كان ذلك بالتشهييل  
 يرجع للمصلحة حتى اذا لم يظهر له وجه المصلحة حسبه الى ان يظهر ولو طلب  
 من لا ولي لها حاص ان يزوجه بغير كفوفه فعل لم يصح **الاصح** لان حق الكفاة  
 هنا لوج المسكين وهو كالنائب عنهم فلا يقدر على تفويضه **التصريح** ببعض  
 ما يقتضيه الاطلاق هل يكون مفيدا فيه خلاف في صورته **اطلا** والبيع  
 يقتضي الحلول فلو باع عبده بعشرين بشرط حلول عشرة منها صح وان كان  
 الكمال خلا ولا يقال ان النص على حلول العشرة يقتضي تاجيل الباقي فلا يصح  
 البيع لجهالة الاجل وقيل بطل البيع بربط المخطأ قاله الرواية **ومن** ان  
 الحيا رثابت للكاتب فالو شرط للسند خيار الثلاث في الكتابه **قال الرواية** ان اراد  
 نفي الخيار له بعد الثلاث بطل العقد قول واحد وان اراد اثبات الخيار له  
 في الثلاث مع ثبوتها بعد احوال العقد ولا معنى لهذا الشرط وان اطلق القول  
 بالارادة فوجهان وجه البطلان ان تقديره ثلاث يقتضي نفي الخلاف بعدها  
**قال** اقضي ديني الى ثلاث ايام لم يكن له قضاءه بعدها **ومن** **قال** **الفدية**  
 احاب بان الاجنبى لا يقضى الدين من ماله الا باذنه فاذا قدر الثلاث عاده  
 الامر بعد الثلاث الى ما قبل وهما الخيار رثابت للكاتب ابتداء بشرطها خياره  
 الثلاث يقتضي اثباته فاذا مضت بغير الخيار حكم العقد ولا يكون هذا الشرط  
 مفيدا زيادة فائدة **فصل التعارض** تعارض الاصل والظاهر فيه  
 قولان والمراد بالاصل القاعدة المشهورة بالاصل والاشتغال **اعلم**  
 ان الاصحاب تارة يعبرون عنها بالاصل والظاهر وتارة بالاصل والمطالب  
 وكانها معني واحد وفهم بعضهم **التعارض** وان المراد بالمطالب ما يغلب على  
 المظن من غير مشاهدة وهذا يقدم الاصل عليه والظاهر ما يحصل مشاهدة

كقول

كقول الطبية وانزال المرأة الماء بعد ما اغتسلت وقضت شهوتها وهذا لا  
 يعول عليه لان الظاهر عبارة عما يبرح وقوعه فهو مساو للغالب وعلى كل تقدير  
 فهو في القولين **شرط** احدها ان لا يطرده العادة بخلافه الاصل فاذا اطرده  
 عادة بذلك كاستعمال المبرجين في واي الفخار قدمت على الاصل فطحا حكم  
 بالحجاسة قاله الماوردي **ومثله** الماء الخارج من الحمام لا طر اذا العادة بالبول  
 فيها **الثالث** ان يكون اسباب الظاهر فان ندرت لم ينظر اليه قطعا ولهذا انفق  
 الاصحاب على انه اذا اتبع الطهارة وغلب على طهارة الحدث ان له الاخذ  
 بالوضوء ولم يخرجوا فيه القولين فيما يغلب على الظن نجاسته هل يحكم بنجاسته  
**قال الامام** وقرئ شيئا منها بان الاجتهاد ينطبق الى تمييز الطاهر من النجس  
 لان النجاسة اذا كانت خلاف الحدث وردت الامام باصل الشافعي في تمييزه  
 المحض من دم الاستحاضة بالصفات معلوم وهذا الاجتهاد وقد اثبت  
 الشرح في صفات وفائدة ذكرها التمسك بها فاطلاق القول بان الاجتهاد  
 لا يطرى الى الاحداث غير سديد ثم حاول الفرق ما حاصله ان الاسباب  
 التي يظهر بها الحجاسة كثيرة جدا وهي قليلة في الاحداث ولا اثر للتأثير  
 والتمسك باستصحاب اليقين **اولي الثالث** ان لا يكون باحدها ما يعتقد  
 به فان كان ما جعل بالترجيح معين قال النووي وقول من قال ان محل مسألة  
 تعارض فيها اصلان لو اصل وظاهر فيها قولان ليس على ظاهره وليريدوا  
 حقيقة الاطلاق **ان** ما سأل يعمل فيها بالظاهر بالاجماع ولا نظر الى اشارة  
 الذمة كمسألة بول الحيوان **وسايل** يعمل فيها بالاصل قطعا كمن ظن انه احث  
 او طلق واعتق او صلى ثلاثا او اربعها فانه يعمل فيها كلها بالاصل وهو البناء  
 على الطهارة وعدم الطلاق والعنق والركعة الرابعة **الصواب** في الضابط  
 ما تاله الشيخ ابو عمرو من الصلاح ان عند تعارضها يجب النظر في الترجيح كما في  
 تعارض الدليل فان تردد في الترجيح نهي سايل القولين وان ترجح دليل  
 ظاهر على له او دليل اصل على به وقال ابن الرفعة محل الخلاف في تقابل  
 الاصلين والاقل والظاهر ما اذا لم يكن باحدها ما يعتضده فان كان  
 ما العمل بالترجيح معين ويدل على ذلك من كلام الخوازمي **احد** قوله  
 في كتاب العنق فيما اذا اختلفا في قيمة العبد وقد مات فادعي المعنى نعم  
 القيمة بسبب نقيضة طارية فالاصل عدم النقص والاصل براءة الذمة  
 وخرج على تقابل الاصلين وليس معنى تقابل الاصلين استحالة الترجيح بل يطلب

اصل

الترجع من مدركه اخر سوى استحباب الاصل فانه قد روي في التوقف  
 اما تحريم المعنى بين متناقضين فلا وجه له **قلت** قد حكاه الماوردي وجهها  
**الثاني** قوله لا تباين الرهن اذا اذن المرئى للراهن ببيع الرهن وبيع الراهن  
 ورجع المرئى فادعي انه رجع قبل بيعه **قال المصنف** ان القول قوله لان اصل  
 عدم الرجوع يعارضه لان الاصل عدم البيع فيبقى ان الاصل استبراء الرهن  
 ويسقط ذلك ان احد الاصلين عارضه اصل اخر غالبا عن المعارضة فيعمل به  
**والاول** ان يقال اذا اجتمع جانب اعلان واصل وظاهر **والثاني**  
 اخر ذلك اصل او ظاهر سقط اذا تعارض لان شرطه التساوي والاستاء  
 ولكن يعمل بالراجح او العمل به متيقن شرعا وعقلا وبالحالة فكل من الارض  
 قول لان فعي فان ذكر فيما تعارضت بيئته الخارج قساقط وبقي اليد خالية  
 عن المعارضة فعلم بها كالمولود بين بيئته اصلا فيه قولان بظهور اثرها في اجتماع  
 الدخايل الي اليقين فعلى الاول لا يحتاج وعلى الثاني يحتاج واعلان الضابط  
 انه ان كان الظاهر محجة يجب قبولها شرعا كالتشهادة والرواية والاخبار  
 فهو مقدم على الاصل قطعا **وان لم يكن كذلك** بل كان سنده العرف والقرن  
 او غلبة الظن فلهذا يتفاوت امرها فتارة يعمل بالاصل **وتارة** يعمل بالظاهر  
 وتارة يخرج خلاف **فهذه** اربعة اقسام **الاول** ما قطعوا فيه بالظاهر والبيئة  
 فان الاصل براءة ذمة الشهود عليه ومع ذلك يلزمه المال المشهود به قطعا  
**ومنه** اليد في الدعوى فان الاصل عدم المالك والظاهر من اليد المالك وهو  
 ثابت بالاجماع **ومنه** اخبار الثقة بدخول الوقت **ومنه** اخبار الثقة بخلاصة  
 التا اذا كان تغيرها موافقا ولكن عين تلك النجاسة **ومنه** قبول المرأة في حيفها  
 وانقضاء عدتها بالافراق ولو مرة اقل ما يكن **ومنه** لو اخذ المحرم بيض دجاجة  
 واحضرها صيدا ففسد بيضه ضمنه لان الظاهر ان الفساد نشأ من ضم  
 بيض الدجاجة الي بيضه ولم يحك الراعي فيه خلافا **ومنه** لو اغتسلت  
 من الجماع بعد ما قضت شهوتها ثم خرج منها مني بعد الغسل فانه يجب  
 عليها إعادة الغسل لكن الخارج منها منيها ومني الرجل لان الظاهر اختلافه  
 مع ان الاصل عدم ذلك فالقياس عدم الدخول ولهذا قال في الوسيط هذا  
 يظن على ان الظن ان يعنى في نقض الطهارة وتبديده ذلك الراعي مسألة نسبت  
 فيها الي الوهم والنفوذ **ومنه** تحقق الحدث وغلب على ظنه انه قد توطأ له  
 باخذ بالوضوء ولعله اخذه من كلام الوسيط هذا فان الظن كالثبوت نقض الطهارة

يقدم على اصل  
 ظاهره لا يظهر  
 ان لم يكن فلهذا موافقا

عزج

عزج الذي بعد الغسل وقضا الوطر كذلك يوشى رفع الحدث **ومنه** لو وضع  
 عميرا في دن وسدته ثم فتحه بعد مدة فوجده خلا قاتل زوجته ان كان  
 الذي في الدن هذا المتلب جنرا قبل ان يصير خلا فانت طالق فانه يقع الطلاق  
 كما نقله الراعي في اخر كتاب الطلاق فان الظاهر ان قتلا به خرا قبل ان قتله خلا **ومنه**  
 مدة الحنف اذا شكوا في مقتضاها باخذ بالشك وبترك الاصل **ومنه** قال  
 الشافعي في الامم فمن مر في الصحراء ميت وعليه اثر الغسل والكفن والحنوط  
 فانهم يدفونه فان اختاروا الصلاة عليه صلوا على قبره بعد دفنه لان الظاهر  
 انه قد صلى عليه انتهى وفي هذا توقف بل لا ظهور للصلاة عليه لاحتمال الاقتصار  
 على غسله وتكفينه ولا مرشد للصلاة حي يحكم بها من غير دليل **الثاني** ما فيه  
 خلاف والاصح تقدم الظاهر **ومنه** لو شك بعد الصلاة في ترك فرض منها لم  
 يؤثر على الشهور لان الظاهر جريانها على الصحة وان كان الاصل عدم اثباتها  
 به وكذا حكم غيرها من العبادات كالوضوء والصوم والحج **ومنه** اخلاص المتعاقدين  
 في الصحة والفساد ما لقول لم ينعى الصحة على الظاهر من العقود الجارية بين  
 المتسلمين الصحة وان كان الاصل عدمها **ومنه** لو جاز من قدام الامام واقتري  
 به وشك هل يقدم عليه ام لا قال القاضي الحسين لا يصح عملا بالاصل  
 بخلاف ما اذا جاز من رايه وقواه ابن الرفعة **ومنه** لو انتقض المحرم فانتقض  
 منه شعرا من الغدي به فالشك هل حصل ذلك بسبب الشك ام لا فقبل  
 يجب لان الاصل بقاؤه ثانيا الى وقت الامتشاط ولانه سبب ظاهري حصول  
 الاثباته فيضاف اليه واحتمال لا يجب لانه لم يتحقق والاصل براءة الذمة من  
 الغدي **ومنه** خالف بعض من بعده ما به فضر به بقتال عليه ما به شهر اخ  
 مرة واحدة **فان** علم اصابه الجميع له بوزان شك في اصابته بوزان النص  
 وبقول خرج لان الاصل عدم الاصابة **ومنه** راي حيوانا يبول في ما شمر  
 جاف فوجده متغيرا فانه يحكم بنجاسته وان احتمل تغيره بطول مكث  
 او بسبب اخر نرى عليه فاسند التغير اليه مع ان الاصل طهارته لكنه  
 بعد التغير احتمال ان يكون بالثبوت **وان يكون** بذلك البول واحالته على  
 البول المتبين اولى من حالته على طول المكث فانه مظنون بتقدم الظاهر  
 على الاصل وتابعه الجمهور **ومنه** ان كان عهده عن قرب غير متغير نجس  
 والاظهار ولو ذهب اليه عقب البول فلم يجده متغيرا في عادة من اخر  
 فوجده متغيرا قال الاصحاب لا يحكم بنجاسته وقال الدارمي حكم **ومنه**

لا يصح المنصوص  
 كقوله لا يخرج اليد  
 من العدة



لو قطع لسان صبي حين ولد ولم يظهر امارات لحيته لسانه قال الرافعي قطع  
 الاحجاب بان فيه الدية مع ان الاصل مائة الذمة ولم يعارضه شي وعكس  
 الامام فقال اتفقوا على ان الدية لا تجب ومنه لو وكل بتزويج ابنته فبرأت  
 الموكل ولم يعلم هل مات قبل العقد او بعده فالاصل عدم النكاح والظاهر  
 بقا الحياة قال القاضي الحسين في فتاويه والاصح ان العقد صحيح لان الظاهر  
 بقا الحياة وخالف الرواية في البحر فقال الاصح عندني انه لا يبع لان الاصل  
 التزويج فلا يستباح بالشك ومنه اذا رأت المرأة الدم لوقت يجوز ان يكون  
 حيضا مسكت عما تشك عنه الحيض لان الظاهر انه حيض وقبله لا يجب  
 الامساك علما بالاصل بل تصلي مع روية الدم فان انقطع لكونه يوم  
 وليله اجزاها ما صلت وان دام تركت لانه يجوز ان يكون دم حيض  
 وان يكون دم فساد فلا يجوز ترك الصلاة بالشك واقتضى كلام الماوردي  
 ان الحلاف مخصوص بالمتداة وان المعتادة تترك بمجرد روية الدم  
 قطعا وهو ظاهر والظاهر انه وجه مفصل كما سنذكره ومثله الخلاف  
 في انقضاء العدة هل يحصل بالطعن في الحيضة الرابعة او لا بد من مضي  
 يوم وليلة ولم يفرق بين ان تكون معتادة او غيرها وكذا لو قال  
 ان حضت فانت طالق هل تطلق برؤية الدم او مضي يوم وليلة  
 ومنها لو غلب على ظنه دخوله وقت الصلاة صحت صلاته ولا يشترط  
 تيقن دخوله ولا الصبر الى ان يتيقن دخوله على الاصح وكذلك في الاجتهاد  
 في الاواني والغطر والصيام ومنه النوم غير المكن مقعده ناقض  
 الوضوء لانه مظنة خروج الحدث وان كان الاصل عدم خروجه ويقتضي  
 الطهارة ومنها اذا قال انت طالق انت طالق انت طالق ولم يقصد تأكيداً  
 ولا استبنافا بل اطلق فالظاهر يقع ثلاث لانه موضوع الابقاع كاللفظ  
 الاول ولهذا يقال اذا دار الامر بين التأسيس والتأكيد فالتأسيس  
 اولى وهذا يرجع الى الحال على الظاهر ووجه مقابله ان الاصل المتيقن  
 عدم ذلك ومنه قال لها في رمضان قبل العشر الاخير انت طالق ليلة القدر  
 طلعت بانقضاء ليالي العشر وقال الغزالي لا تطلق حتى يمضي سنة لان  
 الطلاق لا يقع بالشك وانكروه عليه واغتني به الجوى وخرجها على هذه  
 القاعدة فانما ان راعينا ظواهر الاخبار في العشر الاخر او قلنا الطلاق  
 وان راعينا ان الاصل العدم في كل يوم لم نوقع الطلاق حتى يتوقف الوقوع

بامضا

بامضا سنة فان دلالة الاخبار في العشر الاخير غير قطعية والاصل بقا النكاح  
 الثالث ما قطعوا فيه بالاصل والعلا القران الظاهر منه ان يتيقن الطها  
 وشك في الحدث او ظنه فانه يبنى على تيقن الطهارة علما بالاصل وكذا  
 عكسه وخالف الرافعي هنا واعمال ظن الطهارة وسبق ما فيه ومنه  
 لو شك في طهر الفرج رمضان فانه يباح له الاكل حتى يتيقن طهره ولو  
 ادعت الزوجة بعد طول بقاها مع الزوج انه لم يواجلها النفقة والاشوة  
 الواجبة في المصدقة لان الاصل معها لكن العادة تبعد ذلك جدا  
 ومنه لو اخلط الحلال بالحرام وكان الحرام معهودا كالواشبه محرم  
 بسوق قرية كبيرة فان له نكاح من شأنه فان الاصل الاباحة ومثله  
 او اشتبهت ميتة بدكا بالذوا وانا بول باواني بلد فله اخذ بعضها  
 بلا اجتهاد قطعا والى اي حد ينبغي وجهان احدهما الى ان يبقى واحدا  
 ومنه لو زوج الاب ابنته معتقدا بكارها فتشهد اربع نسوة بشيئونها  
 عند العقد لم تبطل الجواز لانها با صبح او ظن او وثية فله المأوودي  
 اي مع ان الاصل البكارة ومنه المتبايعان ينفي عليهما مدة يغلب علي  
 الظن عدم تلازمها ثم ادعى احدهما التفريق وانكره الاخر فالمصدق  
 المتكررا صحيحا بالاصل في تلازمها وللرافعي فيه بحث ومنه المديون اذا  
 عرف ماله قطعوا بحسه على ان الاصل بقاؤه وقال الشيخ عز الدين  
 وان ينبغي اذا طالت المدة وكان ضعيفا عن السب ومضت مدة  
 تستوعب نفقتها ما عنده لا يجب لان الظاهر انه يتفق ما عهدنا على  
 نفسه وعياله قال وهذا السؤال مشكل جدا يسترحله قلت وهذا  
 نظير بحث الرافعي في التي قبلها ومثله اذا ادعت الرجعية امتداد  
 الطهر مدة طويلة وعدم انقضاء العدة فتصدق لان الاصل بقا العدة  
 وقبل نفقتها ورعا كان ذلك على خلاف الظاهر القوي ومنه لو ظن انه  
 طلق او اعتق او احدث يعمل بالاصل المستصحب ويلغظنه وان اشتد  
 الظاهر فيعمل به الا ان الرافعي اختار في ظن الطهارة خلافاه وسبق ذكره  
 ومنه لو اشم لم يقاته به على صفات السلم فقال السلم هذا الجميئة لا يربي  
 موله وقال السلم اليه بل مدكي فيلزمك قبوله فالمصدق السلم قطع به الزبيلي  
 والمسكت والعباد يمتد ادب القضاء والهروي في الاشراف قال العبادي  
 لان الحر حال حياة الحيوان محرم الاكل فاصل بقا تحريمه حتى تحقق الدكا

ث

الشرعية قلت ينبغي ان يكون على القولين لان الظاهر من حال المسألة انه لا يحل لحميته ويدعي طهارته ويؤيده ما سبق في مسألة اللحم الملقى في مكبل او حرقه ببلد المشركين للسليمان بن ابي وقد قالوا في المكاتب اذا اتى سيده ملك فقال السيد هذا حرام فالمصدق المكاتب بمنه انه حلال ويقال للسيد اما ان تأخذه او تبرئه ومنه ما ذكره في الاحكام لو وكل شخصا في شراء جارية ووصفها فاشترىها الوكيل بالصفة المذكورة ومات الوكيل قبل ان يسلمها الموكل لم يخل الوكيل وطهرها لاحتمال انه اشتراها لنفسه وتوجيه ما ذكره ان شرى الوكيل الجارية بالصفات الوكيل بها ظاهرة الحل ولكن الاصل المتعبر به فينا ومنه لو اسلم الكافر وصلي خلفه رجل فلما فرغ من الصلاة قال الامام كنت محدثا في الصلاة وارتدت قال الطبري فان صلاة الموثق لا تبطل لانه اذا عرف منه الاسلام لم يزل عن حكمه الا بان يسمع منه الجحود ولو كان له حال ردة وحال الاسلام فصلى خلفه ولم يعرف في أي حالة صلى قال الامام الشافعي احببت له ان يعيد وان لم يفعل لم يجب لان الاصل هو الاسلام ومنه لو نجت شاة راسها وشبهه رأس انسان وذنبها يشبه ذنب الكلب ففي رواية القاضي الحسين انها تحل لانها لم تحقق انفعالها كان كلبا الرابع ما فيه خلاف والاصل تقدم الاصل فمنه لو ادخل الكلب راسه في الاناء وشككنا هل ولغ فيه ام لا واخرجه وفيه رطب فانه لا يحكم بتيسيس الماء في الاصح الروفة لان الاصل عدم الولوغ وهو مشكك لان الرطوبة التي على الكلب من أي جهة حصلت كما اذا شاهدنا راسه في الاناء فلا وجه الا القطع بالحاجة ومنها لو شك المصلي في عدد الركعات فانه يبنى على الاقل وهو اليقين لان الاصل عدم الزيادة المشكوك فيها ولا يجوز العمل فيه بقول غيره وقيل ان كثر عدد لم يرجع الى قولهم علما بالظاهر وهو قوي ومثاله لو شك في عدد الطواف نزل طواف وعنده انه اتم العدد فآخيره عدل بيقاضى فالأقرب الرجوع لقوله ان الزيادة لا تبطله ذكره الرافعي في الحج ومنها لو اخطأ طفت مرة حلال بشر كثير حرام او صيد مباح بصيد كثير مشكوك فانه يحرم الاكل من الغر والصيد كما قاله الشيخ عز الدين في القواعد لغلبة الحرام ونحو ذلك فان كثر الحلال والحرام عند انسان فالبيع منه واكل ماله جائز ولو كان أكثر ماله حرام جازت معاملته ايضا مع الكراهة

كذا قطعوا به مع حكايته قولين في غلبة ظن الحاجة وجزوا عند ظن الحرام؛ الكثير عوار العامة والقياس اما التسوية واما المنع منها لتعلق حق الله بها وحق الادبي وقال الامام انا لم يحرم وهذا القولين لانا صادقا اشكاه ان صادقا اشكاه لاجتماع اليه الاملاك وهو اليد فاعترناه بخلاف الحاجة فاننا نجد اشكاه ومن غلبة الظن استصحاب الطهارة قلت وما ذكره الامام من الاعتماد على اليد في المعاملة يعارضه الاعتماد على اليد في المعاملة يعارضه الاعتماد على الاصل وهو الطهارة ولهذا قال الشيخ عز الدين لعلنا لم نسمع من يفتي بخروج المشرك من الاسلام والغالب حتى اذا باع من الثمن ماله حرام لا يحل له ان يقبض منه الثمن حتى يدكر جهته وكذلك طعمه لو قدمه له ضافة قلت قد قال به الغزالي في الضيافة فقال في الوليمة اذا كان الراعي اليها في ماله شبهه لم يجب الاجابة ولو لا اعتبار ذلك لما سقط عنه الواجب ومنها لو تزامن برفها دون تلتين ثم صلى ثم جاف وجد في البيارة فانه لا يعيد الصلاة لاحتمال وقوعها بعد الوضوء ومنها لو صلى وراي بعد الصلاة في ثوبه نجاسة احتمل وقوعها بعد سلامه من الصلاة لم يعيد ولو وجد في ثوبه منيا ولم يدر متى حصل له قال الاصحاب يعيد الصلاة من اخر نومة نامها في ذلك الثوب ومنها لو شك في صلاة يوم من الايام الماضية هل صلاها ام لا قال الروابي ان كان مع بعد الزمان لم يعيد لان الانسان لا يقدر على ضبط ما يقع منه في الماضي وتعيينت عليه بذكره وان كان مع قرب الزمان كن شك في اخر الاسبوع في صلاة يوم من اوله وجبت الاعادة قال بعضهم وينبغي حل كلام الروابي على ما كانت عادته ومواظبة الصلاة بما من اعتاد تركها او بعضها فالظاهر وجوب الاعادة عليه وهذا ضعيف لا بد منه ومنها ثياب مد مني النجاسات وطين الشارع الذي يغلب على الظن اختلاطه بالنجاسة والمقابر التي يغلب نبشها والاصح الطهارة وطين الشارع اصول يبنى عليها احد ما ذكرنا من تعارض والظاهر وهو الذي اقتصر عليه الاصحاب ثانيا طهارة الارض بالحفاف والريح والشمس على القدرين ثالثا طهارة النجاسة بالاستحالة اذا استهلكت فيه عين النجاسة وصارت طينا واما الذي يظن نجاسته ولا يتبين طهارته فقال المتولي والروابي انه على القولين وخالفها النووي فقال المختار الحزم بطهارته ومنها لو جرح المحرم صيدا وغاب ولم يعلم هل يري من جراحته اومات فالذهب ان عليه ان



ما نقص لاصل الدمة من الزوايد وقال الشيخ ابو اسحق عليه جزاؤه  
 كاملا لانه قد صير غير متمتع والظاهر بقاؤه على هذه الحالة ومنها لو جرح  
 الحرم صيدا فغاب ثم وجده ميتا ولم ير انه مات بجراحته او بسبب  
 حادث فاولوا بوجبه جزا كاملا او ضمن الجرح فقط كالوفاة انه مات بسبب  
 اخر فيه قولان قاله الروضة قلت احبهما الثاني وهو مشكل لانه وجد  
 سبب يمكن احواله الموت عليه وهو الجرح كالوفاة ومات فانه بضنه  
 وان جاز ان يموت بسبب اخر سواه وكذلك لو جرح صيدا وغاب عنه ثم  
 وجده ميتا على اكله على المشهور وليتظروا الفرق بين هذه الصورة ومثله  
 الظن في المات بعد متغيرا حيث احواله على البول لكن في شرح التلخيص  
 عيسى الجرجاني وقد ذكر مثله اذا غاب عن الصيد ثم وجده ميتا واجاب  
 بانه لا يجل ثم قال في نظيره من مسألة المات ان يبول الظن فيه ولا يعقبه الغير  
 حتي يضي زمان ثم يوجد متغيرا فلا يحكم بان التغير عن البول وكذلك القول  
 في الجنابة لان الشافعي قال ولا يحكم بان يموت المني عليه منها حتي تشهد  
 بيته انه لم يزل صليا منها الي ان مات فالمايل الثلاث كلها سواء جمعها  
 نكتة واحدة انتهى ومنها قال بعنك الشجرة بعد التاثير بالثمرة الي  
 وعاكسه المشتري صدق البايع لان الاصل بقامله جزيره في الروضة  
 لكن الدراري قال انها يتخالفان ويترادان ومنها لو اختلفا في ولد الامة  
 البيعة فقال البايع وضعت قبل العتد وقال المشتري بل بعده قال  
 الامام في اخر النهاية كتب الحلي في النخاي زيد يساله عن ذلك فاجاب  
 بان القول قول البايع لان الاصل بقامله قلت وحكي الدراري في المصدق  
 منها وجهين ومنها لو اختلفا في بيع مكتبة فقال ولدته بعد الكتابة فكانت  
 شلي فقال السيد بل قبلها صدق السيد قاله البغوي والرافعي قالوا لو  
 زوج امته بعدده ثم باعها له ولدته وقد كاتبه وقال السيد ولدته  
 قبل الكتابة فهو ولي وقال المكاتب بعد الشري فكانت صدق المكاتب  
 بيمينه وقرنا بان المكاتب هنا يده عن ملك الولد كما سبق ان ولدا امته  
 ملكه يده محقرة على هذا الولد وهي تدل على الملك والمكاتب لا تدعي  
 الملك بل يموت حكم المكاتب فيه تنبيهان الاول في تعارض الاصل  
 والغالب المراد بالغالب غالبية الظن لانه جهة علامة تتعلق بعين الشيء  
 فهذا موضع الخلاف فان اصل الحل حل من ازال به كالحلاف في التطهر من اواني

مدمي



في الحرق والمصلاة في المقابر المنوشة وفي طين الشوارع اعني القدر  
 الرابدين على ما يتعدى الاحتراز منه والخلاف ان الاصل هو المعتد وان العلامة  
 اذا ارتفعت بغير التناول لم يجب دفع الاصل فاما اذا اشتد غلبة  
 الظن الى علامة متعلقة بعين الشيء وجب ترجيح الغالب كسالة بول  
 اللبنة فان البول المشاهد لانه يغلب لاحتمال الجاسة وقد بان لنا  
 ان استصحاب الاصل ضعيف ولا يبقى له حكم مع غلب الظن ذكر هذا  
 الغزالي في الاحياء الثاني قال القرافي تقديم الاصل على الغالب رخصة  
 لان الطهارة نادرة فيما يغلب نجاسته فان كان الغالب النجاسة فتركه  
 ورجع واما عند الاعتقاد بترجح جانب الطهارة فتركه وشواس تعارض  
 الاصلين يخرج فيه قولان قال صاحب الدخايرة باب زكاة الفطر وعلى  
 المجتهد ترجيح احداهما فوجه من وجوه النظر ولا يظن ان تقابل الاصلين  
 يمنع المجتهد من اخراج الحكم اذ لو كان كذلك لحلت المواتعة عن حكم الله وهو  
 لا يجوز وقال الماوردي اذا تعارضوا عند الاحتياط ولهذا الوشك وهو  
 في الجملة حل فخرج الوقت او لا التمس الجملة على الصحة فان الاصل بقا الوقت  
 ولو شك قبل المرفوع فيها في بقا الوقت لرجع لان الاصل وجوب الظاهر  
 وقيل يجوز لان الاصل بقا الوقت ولو روي خصا وشك ان حصولها في  
 الرعي بالاسباب او حركة الحال فحل يجب وجهان بناء على تقابل الاصلين  
 قاله الهذيب ولو قد ملكوا فزرع موته يجب الدية وانما سقط المقاص  
 للشيعة ولو ادرك المسوق وهو راكع وشك في ادراك حدة الاجز انزل  
 يدرك الركعة لان الاصل بقا الركوع اولا لان الاصل عدم الادراك وجهان  
 احدهما الثاني ولو شك في انقضاء الحولين فارتفع فمضى رخصات زهاجر  
 لان الاصل بقا الحولين والا لان الاصل عدم الفتر وجهان احدهما الثاني  
 ولو انفق الترافعان على الاذن والرجوع فقال المراهن تصرف قبل الرجوع  
 فالقول قول المراهن في الاحم وشنا الخلاف تقابل الاصلين فان الاصل  
 عدم التصرف والاصل عدم الرجوع ورجع البعوي السابق للبعوي ولو  
 تبعض عوضا موصوفا في الدمة ثم تنازع في عيب يمكن الحدوث فالقول قول  
 ايهما فيه وجهان لتقابل اصلين السلامة واشتغال الدمة قاله الامام في  
 باب الجراح ولو اري طائرا فقال ان لم اخذ هذا الطائر فامرني طالق ثم اصطاد  
 طائرا وزعم انه ذلك الطائر والناس لا يعرفون الحال يقبل قوله لان ما يدعيه

استوا

محتمل والاصل بقا النكاح ولو قال لا عرف انا ذلك ايضا واحتمل كل واحد  
من الامرين قال في الجرح والفرق محتمل ان يقع الطلاق لان الاصل انه لا يأخذ  
ذلك المأثور وان لم يثبت عينه ومحتمل ان لا يقع لان الاصل بقا النكاح وهذا  
لو قال فعدي حتى يصل على هذين الاحتمالين ولو وقع في المأجسة  
وشك في بلوغه فلتبين في الحكم بما سته لان الاصل عدم بلوغه فلتبين اوجه  
بطارقه لان الاصل في المأجسة وجها من النوب الثاني وبعضه  
انما لا يسلان اصل المأجسة كما اذا كان كثيرا ونقص وشك في قدر الباقي  
منه ومنها لو اختلفا في قدر العيب صدق الباع بيمينه لان الاصل  
السلامة ومقابلته ان الاصل عدم القبض للمربي تنبيهان الاول القولان  
في تعارض اصلين ولا يقدم احدهما على الاخر بل يعمل بكل منهما كالعبد  
المنقطع الخبر يجب فطرته مع انه لو اعتقه عن الكفارة لم يجز به لان الاصل  
شغل الذمة فلا يبرأ الا بيمين والاصل بقا الحياة فيجب فطرته ونص الامام  
الشافعي فيما اذا اراد جماعة انشاقية لاللسكن فاقيم فيها الجمعة لم يجز ونص  
فيما اذا كانت قرية وانهدمت واقام اهلها فيها واقيم فيها الجمعة مع علامه  
بالاصل في الموضعين ونظيره اذا دخل رجله الخنزير واخذت قبل وصول  
القدم الى سترها لا يجوز المسح ونص فيما اذا خرجها الى الساق ثم دخلها  
انه لا يضر ناله المسح علامه بالاصل في الاصلين ولو تيقن الحدث وشك في  
الطهارة فنوضا وقال ان كنت محدثا فهذا يرفع ولا يبرئ من وجع ولو كان  
سقطرا وشك في الطهارة فنوضا وقال ذلك لم يرفع علامه بالاصل في الموضعين  
قاله الدراري واذا قلنا الحامل تحيض فلا تنقض به العدة والمختبره تجعل  
في الصلاه طاهرا وفي الوطى حايضا ولو طلق زوجته ثم عاشرها ومضت  
ثلاثة اقم انقضت في الطلاق المبرر دون الرجعي على شبهه الارجح  
قال التتال والبعوي ولا وجه له بعد مضي الاقرا وان حكما بان العدة  
لم تنقض بها احداثا لا احتياط من الجانبين ولو كسفت الشمس وحاسبت  
فلا يدر هل انحلت ام لا فانه ان يصلي لان الاصل بقا الكسوف قال الرافعي  
وعلى عكسه لو كان تحت الغيم فظن الكسوف لم يصلي حتى يستيقظ وما اعتبر  
فيه الاصل من الجانبين اذا اكلت الهرة فارتجاسة ثم غابت واحتمل  
ولو غاب في ما كثيرا وتلبيل جارية ولغت في اكلها رجاسة ثم استصحابا  
بالاصل فيها ومنها لو وجد شعر ملقى في خرقه وشك هل هو من ميتة

او من كاة قال الماوردي ان علم انه من حيوان يوكل فهو طاهر علامه بالاصل  
او من غير ما كره نفس وان شك فوجهان من الخلاف ان الاصل في الاشياء  
الطهارة والاباحة وابدأ صاحب الجرح احتمالا في نجاسة المأكول لانه لا يدرى  
هل فصل في حياته ام لا قال القنوي وهو خطأ لان مقتضى طهارته في الحياة  
ولم يضرها اصل ولا طاهر وذكر النوي لو وجد قطعة لحم ملقاة في  
اليد بعوس وشلون نجاسة وسيلون خاصة فان وجدها في خرقه  
او تحت قطعة او ملقاة على الارض نجاسة انتهى وينبغي في هذا التفصيل  
في الشعر لانه اذا اخذ من مذكي الجوس كان نجسا وهذا متعين لا بد منه  
وقد تقدم في الثالث فيما قطعوا فيه بالاصل مسألة اللحم المملح فيه اذا قال  
السلامة ميتة وقال السلام اليه مذكي يصدرق السلام لان اللحم في الحياة محرم  
الاكل والاصل بقاوه وهذا يلزم منه النجاسة في اللحم المملح في مكيل ارضه  
بالسلي لان الذكاة لا تحقق والاصل الحرة والاعتماد في الطهارة  
على ربطه عنه او وضعه في مكيل ليس باقوي من بد السلام اليه ودعواه  
الطهارة وهذا الفرع لا يعكر على مسألة الشعر في حال الحياة طاهرة  
ينفع به فاستحب له هذا الاصل لاستحب اللحم اصل النجس وذكر الدراري  
في الاستدكار ان لو وجد ناعلا مدم بوجا ولم يدرى هل هو جلد كلب او غيره  
او درياء وشكنا في انه دغ ام لا فوجهان انتهى وينبغي ان يكون الاحتمل  
المسألة الاخيرة النجاسة لانا اذا تحققنا انه جلد ميتة وشكنا في دماغه كان  
الاصل بقا النجاسة ولو تحققنا انه دغ وشكنا في الميتة فالظاهر الحكم بالطهارة  
لان الظاهر ان الدغ يقع بالاشياء الحرة القابلة للتأني لو كان جهة اصل  
وجهة اصلان قال ابن الرغبة في القطع بتقديم ذي الاصلين وانه لا يجري  
فيه الخلاف ويشهد له ما لو شك هل رضع في حولين او بعده فلا يجزى الاصح  
ولو شك هل رضع خمس رضعات او اقل فلا يجزى قطعا وما ذاك الا لان  
الاولى اصل وهو اصل الاباحة فلا يزال بالشك والاصل بقا الحولين بخلاف  
الثانية فلا اصل واحد وهو الاباحة فلا يقع الشك لكن في اجر هذا على  
الاطلاق نظير الخلاف جار مجزى ذي الاصلين اما الجزم فلا اتري المصنف  
تعارض فيها اصلان مع اصل واحد وجزى فيها الخلاف ومنها اذن الرغيف  
في سبع الرهون فباعه الراهن والمدي المرتين انه رجع قبل بيعه فالاصل عدم  
الرجوع وباعضه اصلان عدم البيع واستمر الرهن وقد سبقت ومنها



لوزاد المتص في موضحة على حقه لزومه قصاص الزيادة وهذا اذا لم يزد  
 باضطراب المجاني فالوزاد باضطرابه فلا غرم فالوزاد تولدت الزيادة باضطرابه  
 فلا غرم فانك في المصدق وجهان قال الراعي لان الاصل براءة الذممة  
 والاصل عدم الاضطراب قال ابن الرقعة ولا ينبغي القطع بتصديق المشجوع  
 لانه وجد في حقه اصلان احدهما تقدم والثاني ان الاصل عدم ارتعاشه  
 ابتقا ولم يوجد في حق الشاح الاصل واحد فالاصلان مقدمان على اصل  
 واحد لكن قد يقال كون الاصل عدم ارتعاش المشجوع والاشتراك براءة  
 ذمته فانه يجمع ذلك متعدد للقتل وهو موجب للاصل فلا يجمع بهذا  
 الاصل عدم وجوب الارش وقد نزع في قوله في المشجوع اصلان بالاصل  
 واحد وهو عدم اضطرابه على انه قد ينازع فيه لان من منه القصاص  
 يتحرك بالطبع وقد قال الامام لو كان صاحب المديعة يحركها والبهمة تحرك  
 حائلها يحصل قطع الحلقوم والذي تحائلها وتحرك يده فالوجه القوي به  
 لاشتراك البهمة والذراع الثالث اذا ثبت حكم وامكان يقال انه على مقتضى  
 الاصل وان يقال انه على خلاف مقتضى الاصل العارض فالاول اولى بالآخر  
 في الثاني من مخالفة مقتضى الدليل ذكره الشيخ تقي الدين ديق العبد قال  
 وشبهه اذا حكم الشارع بان اثر الدم بعد الغسل لا يضر امكن ان يكون ذلك  
 لان الحال تدل على امكن ان يكون ذلك للعفو عنه مع بقا الخاسة مع العضو  
 مخالفة الدليل فان لم يخالفه احيانا من القول بالطهارة فيجوز يحتاج الى  
 الجواب تعارض الحظر والاباحة بقدر الحظر ومن ثم لو تولد الحيوان من ما تولد  
 وغيره حرما كاله واذا ذبحه المحرم وجب الجزاء تغليبا للحريم ولو تولد من  
 كلب وغيره وجب التعفير وهي من قاعدة اجتماع الحلال والحرام وقد سبق  
 في حرف الهزة تعارض الواجب والمختار ويقدم الواجب اذا اختلفا بوقت  
 المشايخ بتوي الكفار وجب غسل الجرح والصلاة عليهم وكذا اختلاف الشهاد  
 بغيرهم وان كان غسل الشهيد حراما والصلاة عليه الا انه ينوي الصلاة عليه  
 ان لم يكن شهيدا ولو اسلمت المرأة حب عليها الهجرة الى دار الاسلام ولو  
 سافرت وحدها وان سفرها وحدها حراما ويعد المصلي في التخت اذا  
 تعذرت عليه الفلاة الواجبه وقد تعارض حراما ان يتوقف كل منهما على  
 واجبة كاحرام المرأة فانه يجب عليها كشف وجهها ولا يتم الا بكشف بعض  
 الراس ويجب عليها ستر راسها اذا ارادت الصلاة ولا يتم الا بستر بعض الوجه

قال الاصحاب فالواجب عليها مرات الراس لانه اصل في الستر وكشف الوجه  
 عارض وقال في الصرع على المجرمة كشف وجهها الا القدر الذي لا يمكنها  
 تغطية الراس الا بستر بعض من الوجه فان قيل هل لا واجب عليها كشف  
 جميعه ولا يمكن ذلك الا بكشف جز من الراس فتكشف ذلك القدر ايضا فلم  
 قد تم الستر على الكشف قلنا لان الاصل يجب ستره من المرأة لانه عورة وهذا  
 للمعنى موجود في جميعه وفي الوجه النهي عن النقاب وهذا القدر من الستر  
 لا يكون نقابا ولا في معناه لان الستر كدفع حجب تعارض الواجبين  
 يقدم ما كدهما فيقدم فرض العين على فرض الكفاية ولهذا قال الراعي في  
 الكلام على الطوائف قطع الطوائف المفروض لصلاة الجنائز مكرهه ولا يحسن  
 ترك فرض العين لفرض الجنائز وقال في باب الكسوف لو اجتمع جنازه وجهه  
 وصاف الوقت قدمت الجمعة على الذم وقدم الشيخ في هذا الجنائز لانه الجمعة  
 طلاقا وقال فمن عليه دين حال ليس له ان يخرج في سفر الجهاد الا اذا كان  
 وكيف يترك الفرض المعين عليه ويستقل بفرض الكفاية افضل من القيام بفرض  
 من برد الطوائف من اطلاق ان القيام بفرض الكفاية افضل من القيام بفرض  
 العين من جهة اسقاطه المخرج عن الامة والعلل التعدي افضل من التماس  
 ومن هذا ليس للوالدين منع الولد من حجة الاسلام على الصحيح خلافا للجهاد  
 ولا يجوز الارضها لان يرها فرض عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين  
 مقدم على سواها ومنها في طلب العلم فقالوا ان كان متعينا فليس لها منعها  
 وكذا ان كان فرض كفاية على الصحيح لانه الخروج اليه يندفع الام عن نفسه  
 كالفرض المعين وفي تناوب النوب ان الجهاد مادام فرض كفاية لا يلتزم  
 العلم افضل منه فان صار الجهاد فرض عين فهو افضل من العلم سوا كذا العلم  
 فرض عين او كفاية قلت وعلى الاول سدل نص الشافعي الذي حكام  
 البيهقي المدخل ليس بعد اد العزايض شي افضل من العلم قيل له ولا  
 الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله وان اجتمع فرضي عين فاما  
 ان يكون الله اوله اولاد في فان كان الله قد مر كدها ولهذا الوضائف الوقت  
 عن فرضه وقضا الفايضة كان فرض الوقت اولى كالواجب عيد وخسوف  
 وضاق الوقت بصلي العيد لانه اكد ولو احتاج الى ستر الثوب والماء لم يقدر  
 الا على احدهما اشترى الثوب ويقدم ما لا يترك بالعدو البته كلوا يتلع  
 طرف خيط بالليل وطرقه الاخر خارج واصح كذلك فان تركه لم تصح صلاته

ان

ل

وان نزعها او ابتلعه لم يصح صومه فينبغي ان يباد غيره الى نزعها منه وهو غافل  
 فان لم يتيقن فالحاقطه على الصلاة بنزعها او ابتلاعها اولي ويقضي الصوم لان  
 الصوم بترك العذر وتبطل الاولي تركه محاطة على الصوم لانه مرة في السنة  
 ويصلي للضرورة ويقضي الصلاة وتبطل بغيرها ويجزى هذه الاوجه في المرأة  
 اذا قلنا يجب غسل باطن فرجها اذا انتشروا لها الله وتحققه هكذا رجحوا  
 صلتهم الصلاة وقد موأ الصوم من المستحاضة فانه يجب عليها غسل الفرج  
 بقطن الا اذا كانت صائمة قال ابن الرفعة وكان ينبغي ان يخرج المقدم  
 منها على الخلاف في التي قبلها والامح فيه مراعات الصلاة يعني وليس هنا  
 كذلك فترى ان الاستحاضة عامة من ميمته فالظاهر دوامها فلوراعينا الصلاة  
 لتعذر عليها قضاء الصوم لانها تصلى ثلاث صلوات النهارية وتحشو لكل  
 دايما فلا يصح فيها الصوم والقضاء تبس كل وقت وايضا فان المحدث  
 هنا مع المشوخت ولا ينبغي بالكليه فان الحشو يتحقق وهي حامله هناك  
 ينبغي بالكليه قلت انما يخرجوا في المستحاضة الخلاف لوجهين احدهما  
 انه لم يوجد منها تقصير تخفف عنها امرها وصحت منها العبادات فطحا  
 كما تصح صلاتها مع الفحاسة والمحدث الداع للضرورة والثاني ان المستحاضة  
 يكدر عليها القضاء ويشق خلاف مسألة الخط فانه لا يقع الا نادرا وتالوا  
 في الحرم اذا خاف فوت الحج لوصلي العشاء استنع عليه صلاة شدة الحرف  
 في الامح وتبطل يجوز على الامح تبطل بالارض مطبينا ورجحه الرافعي  
 وتقال هو جز الصلاة قال النووي وهو الصواب وعن القاضي الحسين  
 تخصيص الخلاف ما اذا علم فوت الكال فالوعلم اذ راكذ ركعة في الوقت  
 ولو كان اذا صلى قايما لم يستسك بوله وان صلى قاعدا استسك فوجهان  
 احدهما في التحقيق يصلي قاعدا مع الطهارة اولي ولو حبس في مكان نجس  
 وجعه ثوب ان بسطه صلى عريانا قالوا يبسطه ويصلي عريانا والامح  
 ولو كان المحدث على بدنه نجاسة وجد ما يكفي احدها قدم الما للنجاسة  
 لانه لا يدل له خلاف المحدث ولو شرب مسكرا في نهار رمضان واصبح  
 صائما تعارض واجبان ان قلنا يجب الاستعانة ولو كان المحرم على بدنه  
 طيبا ومعه ما يكفي لوضوئه وجب ازالة الطيب به لانه لا يدل له كلفاسة  
 قال الشافعي ولو وجد ما قليلا ان غسل به لم يكن لوضوئه غسله به وتيمم  
 لانه ما مورفيساله ولا رخصة له تركه اذا تدبر على غسله وهذا من خص له

في التيمم

في التيمم اذا المجد ما انتهي فان كان الحاق لله تعالى ولا دي قد مر الضيق ولهذا  
 ليس المرفح منع زوجته من ادا صوم رمضان وكذا من قضا اذا ضاق الوقت  
 خلاف ما اذا اتسع الوقت ومنه حج الغرض له منعها من ان لم يتد زمن  
 الموسع كالمصلاة اخر الوقت فليس له منعها في الامح المتصوص وحكي الجلي  
 انه اذا ضاق الوقت وصويارض مقصوبة لخرج منها فان كانت الصلاة انه  
 يصلي كذلك ولو تعين الجهاد على من له ابوان سقط اذ كانا ولو اجتمع زكاة  
 ودين ادي قد تمت الزكاة على الاظهر وكذلك لو اجتمع الحج والدين على ما ناله  
 القاضي ابو الطيب والماوردي وخوها خلاف ما لو اجتمع جزية ودين ادي  
 حيث يصوي بينهما على المذهب والفرق ان الغلب في الجزية حق الاادي  
 فانها اجرة الدار وللهذا الويات في اثنا السنة وجب التسط خلاف الزكاة  
 والزكاة الواجبة في الموصون مقدمة على حق المرتين تعارض السنين اذا  
 كانا في نفس العبادات لم يكن لاحدهما مزية على الاخرى واذا كانت احدهما  
 في نفس العبادات والاخرى لا يحملها قدمت المتعلقة بالعبادة كالصلاة جامعة  
 في البيت افضل من الاخر اذ في المسجد لان فضيلة الجماعة في نفس الصلاة  
 ومنه القرب من البيت للطائفة على العبادة والرياسة نفسها فاذا حصل  
 زحام تبعه من البيت ويرى ولو ترك الريل في المائة الاول لا يستحب له  
 ان ياتي به في الاربعة الاخيرة لان التي فيها سنة وذلك يودي الى تركها  
 ولا يشرع تركه سنة في عبادة لاجل الاتيان بثلاثها ووجه ان السنين هنا  
 في نفس العبادات فلا يلزم لاحدهما مزية على الاخرى خلاف ما تقدم وبشئني  
 من هذه القاعدة بالوكان حيث لو قصد الصف الاول لفاتته الركعة قال  
 النووي الذي اراه تحصيل الصف الاول الا في الركعة الاخيرة تعارض  
 فضيلتين لو تعارض الكور الى الجمعة بالاعمال والى اخيره مع الفضل فالظاهر  
 ان تحصيل الصف اولي الخلاف في وجوبه ولو تعارض فضيلة سماع القراءة  
 من الامام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها فالظاهر تفضيل الاول  
 ولو خاف فوت الجماعة لو اتي بسن الوضوء فباب التيمم من الرضة عن صاحب  
 الفروع ان الجماعة اولي قال وفيه نظر والاول اوجه الخلاف في وجوبها  
 هذا في الجماعة اما الجمعة فينبغي اذا خاف فوت الركعة الثانية ان يجز عليه  
 فيه ركعة الجمعة ولو مال ذلك عقارا واراد الخروج عنه فهل الاولي المنصديق به  
 حال الام وقعه قال ابن عبد السلام ان كان ذلك في وقت شدة وجاجة فتجوز

بنفس



الصدقة افضل وان لم يكن كذلك ففيه وقفه ولعل الوقت اولى للثمة جدواه  
واطلاق ان الرخصة في باب الوكالة من المطلب تقدم صدقة الطوع به لا فيه  
من قطع حظ النفس في الحال بخلاف الوقت ولو كان مسافرا ورعي جماعة  
يصلون انما نهال الافضل في حقه ان يصلي قصر منفردا او يصلي جماعة  
انما فان النووي نقل في شرح المذهب ان ابا حنيفة انما يوجب القصر اذا  
لم يقدر يسم فاما اذا اقتدى به جازله الا انما والقصر ولو يتيقن فاقدر  
الما وجوده اخر الوقت فان نظره افضل في الاصح والثاني لا والقيلون بهذا  
قالوا الصلاة بالوضوء ليس افضل منها بالتميم والاول اصح ويستثنى منه ما لو كان  
اذا قدمها بالتميم صلاها جماعة واذا اخرها صلاها بالوضوء منفردا فالتقدم افضل  
نقل اكثر العلما فيكون بافضالية التاخير والتميم لا اذ كان في الفضلية التقدم به  
وتوسط النووي فقال ينبغي ان نحس التاخير فالتقدم افضل وان خفف به  
فالتاخير افضل ما لو تحققها اخر الوقت فالتاخير افضل قطعنا لانها فرض  
كفاية او عين فيخرج من الخلاف كذا قاله في شرح المذهب ويجري الخلاف  
في المريض العاجز عن القيام اذا رجع القدرة عليه اخر الوقت والعاري  
اذا رجع السترة اخر الوقت تعارض الواجب والسنة وضاق الوقت  
عن السنون يترك تقدم المصلحة الواجب كما اذا ضاق الوقت عن تكرار الاعضا  
في الطهارة وكذا اذا كان معه ما يكفي لوضوئه وهو عطشان ولو اكل  
الوضوء لم يفضل للعطش شي ولو اقتصر على الواجب لفضل للعطش قاله  
الجلي وفي تناوب البغوي طو غسال كل عضو ثلاثا لم يكنه لما قال يجب  
ان يغسل مرة ولو غسل ثلاثا فلم يكف يسم ولا يعيد لانه ان لفه في عرض  
التثايب فاشبهه ما لو امكن المريض الصلاة قايما بالفاحة فصل فاعدا بالسوق  
فانه يجوز انتهي وعلى قياسه لو وجد بعض ما يكفيه وقتنا يجب استعماله  
حرره عليه استعماله في شي من السنن كالتثايب ولو ضاق الوقت عن سنن  
الصلاة وكان بحيث لو اتى بها لادرك ركعة ولو اقتصر على الواجب لا وقع  
المجمع في الوقت قال فاما السنن التي تجبر بالسجود فلا شك في الاتيان بها  
ايضا لان المدين رضايه عنه كان يطول القراءة في الصبح حتى تطلع الشمس  
قال ويحتمل ان لا يأتي بها الا اذا درك ركعة ونص الامام الشافعي في الاملا  
على ان المكي يرد الصلاة بثلثيته لانه فرض والتلبية سنة حكاة في التهذيب ففيه  
الخلاف في التفضيل بين العزة والطواف لا يتحقق فان التفضيل لا يكون الا في خاصين

كند ورتب

كند ورتب ولا تفضيل بين واجب ومنسوب ولا شك ان العزة لا تنفع الا في  
كفاية لمن اعتزل ورضي عين لمن لم يعتزل والكلالة الطواف السنون فكيف جاءه  
اللائق وجوابه ان احبا للكلية بالطواف ليس من فرض الكفايات تعارض  
السنون والمتمتع بالحجر يتوضأ هل باقي سنة تحليل الشعر قال النووي في باب  
الحجر لا يحلل لانه يودي الى تساقط الشعر والنظائر كراهته كما يكره البالغه في  
المضضة والاستنشاق للصائم تعارض المانع والمقتضي بقدر المانع ولهذا الوارد  
قال الدخول سقط مبرها ولو اردت الزوج سقط الشطر ولو اردت ايقا شطر على  
الاصح كانه الرافعة باب المتعة ومنها لو استشهد الجنب فالاصح ان لا يغسل ومنها  
لو استلذ الصائم لتغير فيه بسبب الصورة قال الجنب الطبري لا يكره والقياس في  
صفة القاطعة ان لا تراه تعارض المفسدين كمال ابن عبد السلام اجمعوا على دفع  
العظمي بارتباب الدنيا وقال ابن دقيق العيد من القواعد الكلية ان يد راعها  
المفسدين احوال اسرها اذا تعين وقوع اهداهد ليل حدث بول الامر في  
في المسجد لانه الذي عليه وسلا عن زجره وان تحصل اعظم المصطنع يترك  
اخرها اذا تعين عند اخذها قال واعني ان ذلك في الجملة لانه عام مطلقا حيث  
كان وجد وقال الشيخ عن الذين اذا تعارض مصلحتان حصلت العلمياتها  
سقوط الدنيا حال ويشكل عليه ان الامة اجعت على ان العدد لو ترك على  
بلد وضاع اهل من استصحابهم وسالهم ان يعطوه مال فلان او امراته ان  
ذلك حرام عليهم مع ان مفسدة الواحد اعظم من مفسدة الجميع واجاب بان  
يصلح الشرع ومفسدة منها ما علم كسائر الاحكام المعاللة ومنها ما لم يعلم كالقدا  
فهذا عالم يعلم مفسدته ويجب ان يعتد ان المفسدة التي قدمت على الاستئصال  
غير مفسدة مال فلان وزوجه علا بعادة الله مع عباده في شرايعه نعم لو كان  
هذا الحكم ثبت بالاجتهاد كان مشكلا لان الاجتهاد يعتمد المقاسد المعلومه  
دون الجحولة ومن فزوعه ما لو وجد مضطربة وطعام غائب والاصح انه  
بالكل الميتة ويدع الطعام لان ااحة الميتة بالنفس وطعام الغير بالاجتهاد ولو  
اضطر المحرم ولربما الا صيدا اقبل بالكل الصيد لغلظ تحريم الميتة والاصح بالكل  
الميتة لانه في الصيد يترك مخطوطين وهما القتل والاكل ومنها الخلع والحيف  
لان اتادها منه مقدم على مفسدته وقطوبيل العدة عليها ومنها اذا التي في السفينة  
نار واستوي الامران لا الهلاك اي المقامرة النار والفا النفس في الماء فبالبحر  
الفا النفس او يلزمه المقام وجهان اصح الاول تعارض الواجب والسقط تعين

ت

النفقة فالزوج حرم من عدمه وخطوات لا قصاص ولو جرح مثله مثله ثم ان رد المخرج  
ثم اسلم ومات لا قصاص للحال حالة تمنع من القصاص وكان شبهة في إسقاطه ولو تولد  
بين ما فيه زكاة كالنعم وما لا كالنهي فلا زكاة فيه وكذا المتولد بين ما فيه ومعلونه  
ولو نذر في البعض غيره فانه يجد أربعين وكذا اذا ربح فانه يجد حد الرقيق  
نعم الصبي المتولد بين المأكول وما لا يؤكل حرام فاذ انتله المحرم فعليه جوارحه  
لان الاحرام سببي على التقليب وكذا المتولد بين الكلب وغيره يوجب التعذيب لان  
النجاسة بسببه على الاحتياط اما تولد النحل بين مضمون وغير مضمون كما اذا  
اوجنا النحل في الختان في المزا والبرد فالواجب جميع الضمان للتعدي أم نصفه  
لان الختان واجب والهلاك من سخط وغيره وجهان أحدهما الثاني ومنها اذا  
ضربه في الحد فانهم لا ضمان عليه لانه قد يكون ذلك من رقة جلده فان  
عاد فضرره في موضع انما والدم في الضمان وجهان فان اوجنا ففي قدره  
قدره وجهان أحدهما جميع الدية والثاني نصفها قاله في الدخاير ولو ضرب  
شارب أكثر من أربعين مات وجب قصفه بالعدد وفي قول نصف دية  
وغيره فان زاد في جلد واحد وثلاثين ولو اشتراك حلال ومحرم فخرج صبي  
ومات بها تعاقب الحاصل اذا اجتمع في الصلاة حر غير فقيه وعبد فقيه  
فلا يصح تقديم الحر وقيل الرقيق وماك الامام والغزالي الى التسوية وقالوا في  
خصال الكفاية ان القبيصة لا يجبرها الفضيلة ولا يقابل بعضها ببعض  
فلا تزوج سليمة من العيوب دية نجيب نسيب ولو قتل عبد مسلم حرا ذميا  
او بالعس فلا يصح لا قصاص تعاقب العقود الناسدة وفيه نظر ان أحدهما  
ان تعاقبا مع الجهل بالغير كان له حرمة وان كان مع العلم بالغير فلا اثر له  
ولو رهن منه على انه اذا حال الاجال فهو مبيع منه فالبيع والرهن فاسد فالو  
كان ارض فغرس فيها الميراث او بئى قبل دخول وقت البيع والرهن قلع  
بما ناك وكذلك لو غرس بعده وهو عالم بفساد البيع خلاف ما لو كان جاهلا به جزم  
به الرافعي وحكاها الامام عن النضر وأشار الى احتمال خلافه لان البائع سلطه  
ويقرب منه ماله باععه ارضا بيبها فاسد ثم غرسها المشتري مع علمه بفساد  
البيع فهل يقام بجنايا او لا لان البائع سلطه على الانتفاع قال ابن ابي الدرداء لا نقل  
عندي لا هذه المسئلة قلت يعلم ما قبلها ولا الخلية غرس في الارض المبيعة  
بيها فاسد الم يكن للبائع قلع الغراس والبنا الا بشرط ضمان البعض وله ان يبدل  
القيمة ويملكها عليه وقال ابو حنيفة ليس له استرجاع الارض ولا اخذ قيمتها

وقال

وقال ابو يوسف ومحمد ينفق البنا ويقامع الغراس ويرد الارض الى البائع  
قال الشافعي وهذا اشبه مذهبنا والاول حكا في الحاربي ومثله لو تلخ السبيعة  
يعرأ في الولي لا يجب المهر ولو بيع منه شي فابانته واستشكاه الرافعي بوجبه  
ان المهر حق الزوجة وقد تزوج ولا شعور ولها حال الزوج تكليف بطلان حقها  
وهذا بناء على تصوير المسئلة باع من عليها حاله اولا وفيه خلاف تعرض له  
الماوردي النظر الثاني في كون الاقدام على العقد الفاسد حرام ليس شهورا  
في النكاح وكان الشيخ ابو محمد بن عبد السلام يبحث فيه واتفاه احكامه عنه وكذا  
ان الزفعة في حاشية المطلب انه سمع من الفقيه جال الدين الوجيزي حكاية  
وجهين فيه وكلام الشافعي في مواضع من الامم يقتضي التحريم وفي التنبية جرم على  
الحرمان تزوج او تزوج غيره فان نكح بالعقد باطل وقال ان الزفعة مكان  
من العقود مبنية عليه فالاقدام عليه حرام وما كان فساده بالاجتهاد فقد  
يقال ليس حرام وان كان القدر عليه يرى فساده والاقترب في هذه المسئلة ما  
قاله الغزالي ان من قصد تحقيق المعنى الشرعي فهو حرام والغزالي من كان  
بالاجتهاد وغيره وان قصد احوال اللفظ من غير تحقيق معناه فهذا القول ليس  
بعقد ومع ذلك فان كان له حال من ملاعبة الزوجة وغوه كما قاله الرافعي  
في قوله ان زوجته بعثتك نفسك فلا يحرم والا حرم اذا لم يحل غير المعنى الشرعي  
او الملاعبة وملاها حرام وقد جوز الاقدام على العقد الفاسد للضرورة كالمنظر  
يشترى الطعام بزيادة من المثل فلا فيس الرافعي انه يلزمه المسمى لانه التزمه  
بعقد لا حرم وقيل لا يلزمه الا في المثل لانه كالمكره قال الاحباب ويشع للفظ  
ان حال في اخذه منه يبيع فاسد كقول الواجب القيمة قطعا وكذلك العقد  
الذي يتخبر به رشدا الصبي فقد قيل يشترى الولي شيئا ثم يدهه الى اخره  
بامر الطفل بشرائه منه تعدي على الحق الى غيره هل يطل به المستحق او يبي  
وانما يطل الزايد خاصة ومن فروعه لو زفت اليه الشيب وادان بقمع عندها  
سها ويقضى لبقية من اهلها يقضى لهن البيع والزايد على الثلاث التي لو  
اقتصر عليها لم يقضى لهن شيئا فيه وجهان أحدهما الاول لانها لا تعدت بمثل حقها  
سقط اصل حقها ومنها لو كسر عضدا قطعه من الرق و اخذ حكومة العضد  
لان كسر العظام لا قصاص فيه فلما اراد القطع من الكف فهل له ان يشرط طلب  
المساعد وجهان حكاهما الفقهاء مشبها لها بالصورة السابقة قال الامام ومثله  
الرافع شاذة عن القياس والمعول فيها على الخبر فلا ينبغي ان يستشهد بما قال

السبع



واما اذا اجزله القطع من الكبر فقد قال الاصحاب انه اذا قطع منه فليس له الا  
حكومة الساعد تخليط عليه اذا فعل ما ليس له ان يفعله ومنها الظاهر انه  
اذا امكنه اخذ حقه لا يضمن الزايد في الاصح كما لا يضمن كسر الباب وقصر الجدار  
اذا لم يصل الاربعة ومنها اذا اصيل الى غير ستره او اليها وتباعدها الترس  
ثلاثة اذرع فليس له دفع المارة الاصح لتقصيره ولكن لا يجوز المرور في هذه  
الحالة لا حرم المصلي وهو قد راى مكان السجود قاله صاحب الكافي وقياسه  
جواز الدفع ومنها ان لم يمس اذا قلنا كمالا عبادته واحدة فتتركها لزمه دمر واحد  
وماتركه في يوم بقى من الغد وان قلنا كان يوم عباده فعليه ثلاثة دما  
وليس له ان يقول كان لي ان اترك ربي يوم الغد الثاني فلا يلزم من الادمان  
لان هذه انما كان اذا اتى به في يومين كما لو ترك الصلاة في السفر قال انا  
اقضيه قصر البس له ذلك ومنها اوباع الوكيل باقل من ثمن المثل بقدر  
لا يقاوم مثله ضمن لتقصيره وهل يضمن الزايد على ما لا يتغافى او الجمع  
وجهاً اى حال جعل العبدان مقصورا على ذلك القدر او عاماً في كل جزء  
والاصح الثاني ثم اذا اقتضى الوكيل الثمن بعد ما غرمه فعه الى الموكل  
واسترد الموقوف ومثله اذا اكل المني جميع الاضحية المنطوق بها فهل يلزمه  
ما يقع عليه الاسم والجمع او ما يستحب التصديق به اوجه احبها الاول ومنها  
لو وكله بطلاق واحدة فطلق ثنتين او ثلاثا وقعت واحدة حرمه الزاني  
في اقراره التعريض في الطلاق وحل في زيادة الروضة وجهاً انه لا يقع شيء  
لانه تصرف بالاذن ولم يودن في هذا ومنها وهو خلاف ما سبق ان الساعي  
اذا طلب فوق الواجب فقبل لا يعطى شيئا لانه صار متعد باسباب الزيادة والاصح  
لا يعطى الزيادة بناء على الوكيل لا يتطل وكالته بطلب الزايد والوالي لا ينظر في الجور  
ومنها يحرم على القاضي قبول الهديه فلو كانت له عادة قبل القضاء بذلك جاز اذا  
لم يكن له خصوصاً فلو زاد على قدر العادة استع الزايد فان كانت لا تزيد على  
قبول الجميع وان كانت تتميز وجب رد الزيادة لانها حدثت بالولاية ولا يجب  
رد المعتاد قاله صاحب الدخاير وهو حسن فكان ينبغي جريان وجه الاستناع  
الجميع حتى يعالج نظاير هذه القاعدة ومنها اذا ادعى على الخمار غلطا باكثر  
ما يتفاوت بين الكيلين هل يقبل بالنسبة الى ما يتفاوت بين الكيل الذي  
يقبل عند الاقتصار عليه فيه وجهاً احبها ان كان لو ادعت المعتد انقصا  
عدها قبل زمن الامكان فانما حكم بانقصائها لانه ومنها الوص الما في الوقت

وملي

وملي بالتمتع فلا إعادة في الاصح وقبل يجب لعصيانه وعلى هذا فهل يقضى صلاة  
واحدة لانه بالنسبة الى الثانية كن صب الما قبل الوقت او كل صلاة صلاها  
التمتع ما زحذت او ما يقبل على الظن امكان اداية بوضوء واحد فيها وجه  
ومنها لو اراد النظر لثقل الشهادة على الاضحية وهو يعلم ان المعرفة لا تحصل بنظر  
واحدة بل لابد من نظرتين واقتصر على واحدة فهل يقضى لان العمل لا يقع  
بها فصارت لغرض فاسدا ولا لان لهذه الروية تأثير في شهادته فيه احتمالا  
لورواحي ذكرها في الترتيب للشهادات ومنها لو ادعى الولي للسفيه في نكاح امرأة  
ولم يعين مهرها جازله نكاحها مهر المثل او اقل فان زاد على مهر مثلها صح وسقط  
الزادة وقال ابن الصاغ ان القياس بطلان النسي والرجوع الى مهر المثل ومنها  
لو احتاج الى الضية فصب زايدها على الحاجة فهل يان على الجميع او على الزايد بوجه  
ان يخرج فيه خلاف من هذا الاصل ومنها اذا رجع الذي بناه على ثمن المثل فهل  
يهدم ما حصلت به الضية او الجميع ومنها لو تعدى الخارج وجاوز الصفة والخفة  
تعين الما فطعن في زوجه سواء المأور وغيره وقبل هذا في الجواز ما غيره ففيه  
الخلافا حتى يحرم منه المجر على وجه وعكس هذه القاعدة قصد التقصا  
فما يستحقه هل يورث الاستحقاق ومن فروعه ما في فتاوي المعوي انه  
لو نوى اي غير دام الحدث بوضوء ان يصلي صلاة بعينها ولا يصلي غيرها فثلاثة  
وجه الصدا ما اذا نوى رفع الحدث في حق صلاة واحدة ولا رجع في جزئها  
لم يصح وضوءه قول واحد لان ارتفاع الحدث لا يحرم واذا بقي بعضه كفي كاله  
التعديل في البنية هل هو حق الله تعالى والشهود عليه بنبي عليه ما اذا  
قال الشهود عليه هو عدل هل يلزم الحاكم العمل بشهادته وجهاً ما خزاها  
ما ذكرنا ولهذا الفرع اصل اخر وهو ان القول من الشهود عليه هو عدل  
هل هو من باب التعديل او الاقرار بالعدالة فان كان تعديا لم يثبت  
بقول واحد والاثبت في حقه وقضية هذه انه لو تعدد المدعي عليهم يقبل قطعا  
التعريض قال السكاكي في المفتاح فرع من الكفاية تكون مسبوقا لموصوف  
غير مذكور كما تقول في عرض من يودي المومنين المومن هو الذي يصلي  
ويرك ولا يودي اخاه المسلم ويتوصل بذلك الى نفي الامان عن المودي  
وقال في الكشف الفرق بين الكنايه والزجر يعني ان الكنايه ان يذكر الشئ  
بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شئ لم يذكره كما  
يقول المفتاح لاحتاج اليه جبتك لاسلم عليك ولا نظرا الى وجهك اكثر من كان

المالة الكلام تدل على العوض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد و اعلم انه  
 يوثق عندنا في الاحكام التي التعريض بالتدفع كقوله بالان الحلال وانما انما فليست  
 بران فلا يوجب الحد عندنا وان نواه خلا فاما لك قال ابن العربي خالف في  
 ذلك الشافعي ولا عدوله لانه عربي فصيح لم يخف عليه ما في الكناية من الالهام  
 تلك اجتماع الصابة بابن عمر رضي الله عنه كان لا يوجه ولم يخالف فيه وان  
 المقصود بهذا اللفظ في حالة القاصم مع الغير نسبة صاحبه الى شي وتزكته  
 نفسه لا قدره وان فهم منه القذف فهو بطريق المفهوم وصولا يكون زجة  
 في كلام الاديبين ولا نه لا شعاع للفظ به وانما يوضح من خارج والحد ويحفظ  
 فيها ولا يثبت موجه الا باللفظ ولهذا يسقط المشبهة ومن فرعه ان التعريض  
 بالجهنم قال القاضي الحسين لا يكون جهنم اتال القاضي ويشبه ان يكون جهنم  
 كالصريح وقد يزيد بعض التعريض على التصريح ومنها تعريض اهل البقي  
 بسب الامام لا يقتضي التعريض الاصح ومنها قال الحلبي كلما حرم التصريح به  
 لعينه فالتعريض به حرام ايضا كالتدفع والكفر وما حل التصريح به او حرم  
 لا لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز الخطبة المعتدة ومنها التعريض به  
 بالقتال لمن رد دناؤه الى الكفار اذا شرط في الهدنة كقول عمر رضي الله عنه  
 لا يجندل حين رد لايه ان ذم احدكم عند الله كدم الكلب وليس  
 لنا التصريح به ومنها تعريض القاضي لمن اقر بعقوبة لله تعالى بالرجوع  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لما عز لعلي فقلت املت ولا نقول ارجع التصريح  
 لانه يكون امر بالمعروف والنهي عن المنكر فيبوء الاول ان يكون المقروض اهل  
 الجاهلية بالحد مثل قريش العهد بالاسلام فان لم يكن فلا يعرض بغير عليه  
 الشافعي وتابعوه وعجت من اسقاطه من الرضوخ مع تعرض المرافعي له  
 الثاني ان لا يقر صريحا فان صرح لم يعرض له لانه يكون تكذيبا لنفسه  
 قاله القاضي الحسين باب الشهادات من تعليقه وفيه نظر الثالث  
 ان يثبت باقراره ولو ثبت عليه بالبينة لم يعرض له لانه يكون تكذيب  
 للشهود وقاله القاضي الحسين ايضا ومنها قال الامام في كتاب القاضي الجي  
 القاضي قال العرا قبيول لو شهد الشاهد مجهول لا تقبل الشهادة لثالثه  
 وان القاضي لا يرشده الى الاعلام بالمالة والبحث فان هذا تلقين الحجة ولو شئت  
 المدعي عليه ما يكاد ان يكون اقرا بالبرهنه القاضي بل يتركه يسترسل  
 ثم يقضي بوجوب قوله والمدعي اذا ذكر مدعي مجهوله لا يكاد تصح منه انه ان

يستفصله

يستفصله حتى ياتيها معلومة وظاهر النص نعم والفروق بينها وبين الشهادة ان  
 الدعوى ليست بحجة فلا يضر الارشاد فيها تعلق الشيء بالشيء مراتب تعرض  
 انها الامام في كتاب النكاح الاولى وهي اعلاها تعلق الارض فان الوثائق تأكد  
 في الاعيان ولهذا لا يقع رهن الدين ويضم الى ذلك قصد من عليه الرهن  
 في تحقيق الوثائق من حيث انشا الرهن فلما تأكدت الوثيقة استع تصرفت  
 الارض الرهن ما بقي من الدين شيئا فلهذا تعلق الارض بوثيقه  
 العبد الماني قبل بدائه ولم يخالف قوله في استناع بيع الرهن بغير اذن  
 من ربه ولو اجتمع في العبد حق الرهن وحق الجناية قدم حق الرهن قلت  
 كما قاله الامام في الموضع المذكور والمعرف ان الرهن اذ اجني يقدم حق  
 الجني عليه لانه لا يتعلق له سوى الرقبة خلاف الرهن فان حقه ثابت في  
 الزمة وقالوا اذا ادعي بعض الدين الرهن لم يترك شي من الرهن وذكر  
 الرازي في رد ريات الرضا بان لو ادعي بعض ارض الجناية انك من العبد  
 بقسطه في الاصح لم يترك في الفرق بينهما الثالثه تعلق موز النكاح بكسب العبد  
 اذا اذن له سيده فيه وسب ما غيرها عما قبلها ان الاكساب متوقعة وليست  
 باجرة حاصلة والوثائق تلتقي بشي كائن حاصل هذا ما ذكره الامام ولم يتحقق  
 به اخرجها الدين يتعلق بالتركة تعلق الرهن نظر الميت ومراعاة لبراة  
 ذمته وفي قول كسب الارض الجاني لشبونه بغير رضى المالك وقال الفوارق  
 هو كعلق الغريم بال العلى واختاره صاحب المطاب وعلى الاول فيستثنى  
 لو ادعي وارث قسط ما ورث انك نصيبه الثانية تعلق الزكاة بالمالك  
 والصحيح انه تعلق شركه يعني ان الغنى يشغل اليه مقدار الزكاة ويصبرون  
 شركا رب المال وفي قول كالرهن وفي قول الجاني قاعده من تصرف في عين  
 فيها علقه لغيره فله حالان الاول ان تكون العلقه ناجزة مستقرة فلا يشترط  
 ابو حامد ان يثبت باختياره فينفذ تصرفه قطعا الا اذن صاحب العلقه كبيع  
 الرهن وكذا قال غير استحق حبسها الحق الجاني كالتصاير ونحوه فان بلغت  
 بغير اختياره فقولان اصحها التبع ايضا كبيع العبد الماني جناية متعلقه برقبته  
 وشك ببيع الركنى بعد الحول قبل اخراج الزكاة وقتلنا بالاصح انه تعلق شركة  
 فالظاهر الخلاف في قدر الزكاة والصحة في الباقي الثاني تكون العلقه مستقرة  
 فلا نظر اليها بل ينفذ تصرفه نظر الحال ومن ذلك تصرف الزوجة في جميع المداين  
 صحيح قبل الدخول مع تعرض نصفه للسقوط وتصرف الولد فيما وهبه والده

يستفصله



مع كونه بالرجوع ونصرف المشتري في الشقص صحيح مع كل الشفع من بعضه  
ولا يمنع مع الشقص الذي للمشتري فيه حق الشفعة قبل استيذانه وان كان حرا  
كذا قاله التارفي في فوائد المذهب لتهيئه على الله عليه وسلم عن بيع المشتري  
حتى يعرض عليه شريكه لياخذ او يدرو قال ابن الرفعة لم اظفر به عن احد  
من اصحابنا والخبر لا يحصى عنه ثالث وقريب منه مفارقة احد المتبايعين الاخر  
في المجلس بغير اذنه خشية ان يفسخ الاخر اطلاق ابن الصباغ ان العقد باثره وقال  
الرافعي هذا اذا لم يكن متابعه فان لم يكن ففي المذهب انه يبطل خيار العيب  
دون الاخر وعلى الاول حال بعض الهارب قل ابن القاسم ان بعض اصحابنا  
قال بعضهم انه لا يطالبه على صاحبه حق الا اذا فلت ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم  
لا جعل له ان يفارقه خشية ان يستقبله للرجوع عن عرضي الله عنه فعلمه  
مع انه راوي اصل حديث البخاري لكن الاخذ بالزيادة اولى فاذا ثبت الفسخ  
سلك الشفعة السابقة مع ان حق من الاخذ لا يسقط بذلك فاولي ان يثبت  
عما يسقط حقه بالكلية فاعادة تعلق الدين بالعبد اما ان يجب بغيره في الحق  
كأرض الجاهية وبدل التلغ يتعلق برقبته وان ائلف شيئا يتعلق بكسبه في  
الاصح واما ان يجب برمي المشتق دون السيد كبدل المبيع والترض اذا انفردا  
وكالمصدق فلا يتعلق الا بدمه العبد ولا يطالب به الا اذا اعتق ولو كوثب  
لم يطالب به على المذهب واما ان يجب برمي السيد والمشتق وهو قسبان تكاثر وقال  
قائلون من المتكاح يتعلق بدمه وجميع اكسابه وما يلزمه من المال كدين المعاملة  
والترض والضمان يتعلق بدمه وكسبه دون رقبته ولا يجمع التعلق بالرقبة  
مع الذمة ولهذا لو اقر العبد بدين جنابة وصدقه السيد تعلق برقبته فلو  
بيع فيه وبقي شيء من الدين لا يتبع به اذا اعتق على الجديد وان شئت فقل جنابة  
العبد على ثلاثة اقسام احد هاما يتعلق برقبته والاخر وهو ان يثبت نصيب  
السيد او بقيام مينة او بقرابا يوجب القصاص فعني المشتق على مال فانها  
ما يتعلق بدمه والاخر ومنه الزكاه اذا اتلفها المكاتب فهي تتعلق بدمه  
في البسيط وكذلك دين المعاملة في الكتابة اذا اخرج السيد فان صاحب التعريب  
حكي قولها يتعلق برقبته قال الامام وهذا ان طرده في العبد الماذون كان  
قربا من خرق الاجماع وان لم يكن هو وان لم يطرده لزمه الفرق ولم يحده  
قلت له ان يفرق بانه انما استدان لجناس الرقبه فلا يحجز انعكاس عليه المقصود  
ولا كذلك في الماذون وكذلك المهر حيث ثبت في العيب والمغرور فانه يتعلق

الذمة في الاصح الثالث ما سوى ذلك فيتعلق بالذمة المعلق اعلم ان الضرر  
على اربعة اقسام تساما ما قبل الشرط ودون التعلق ومنها بالعكس والفرق بين  
التعلق والشرط ان التعلق ما دخل على اصل الفعل باذنه كان واذا والشرط  
ما حوز فيه بالاصل وشرط فيه امر اخر الاول ما يقبلها كالتعلق بتعليقه اذا  
راس الشهرة فان حوز الشرط اعتقده على ان يحد من شهرته مع العبد  
من نفسه ينبغي ان يمنع تعلقه وان قلنا بما فيه نظر المعنى المعاوضة والكتابة  
يقبل الشرط كاد لا يدب الى كذا في مسرقات حوز منها التذبير والوصاية والولاية  
قال الرافعي باب الوصاية لو قال اذمت او صيت اليك واذا مت فلان  
وصي او فقد او صيت اليك قال وفي رقبته من الباس ومن المشهور انه على  
الله عليه وسلم قال ان اصبحت زيد فمخفوف وان اصبحت فعيد الله ابن رواجه  
هذا الماص للذمت ويحتمل الوصية التعلق كاحتمال الجمالات وحكي فيها الخاطي  
حلال بتعلق الوكالة والمنع اجاب الروابي وقال لو قال اذمت فقد  
او صيت اليك لا يجوز خلاف او صيت اليك اذمت وقال باب الوديعه لو قال  
اذا جاء راس الشهر فقد اودعتك قال الروابي يجوز والناس يخرجونه على الخلاف  
في تعليق الوكالة واما تعليق الوصية فتعال الرافعي كتاب الوقف عن القتال  
ما يقتضى منع الامة بتعلق منه لكن حزم الصبري في شرح الكفاية بالمجاز فقال  
لو قال اني رقيت كذا او سالت من سفرى او صار كذا فقد اذمت يثبت  
على جازة ذلك ويحل ذلك على الشرط ومن صرح بجواز تعليق الوصية ابن  
الرفعة والمطلب وجعل ابن عبد السلام من هذا القسم الصور قال فانه يقبل  
الشرط بان يشرع فيه ويقول ان ابطلته بطل والتعلق عليه بان يقول  
ان فعلت كذا فعلى صور قلنت وكان بناء على انه يبطل بنية القطع والاخر النفع  
خلاف الصلاة بل بعليها للارام وليس من قضاي الصور في شيء نعم يقبل التعلق  
اذا استند الى اصل كقوله ليلة الثلاثاء من رمضان بروية صور غدا من رمضان  
ان كان منه والمج يبيع تعاليقه كان اخره قالان فقد اخرمت وشرطه اخرمت  
على ان اذا مرضت فانا حال الثاني ما يقبلها كالامان بالله والدخول في الدين  
لا يقبل الشرط فاذا قال اسلمت على ان لي ان اشرب الخمر وان ترك الصلاة  
سقط شرطه ولا يقبل التعلق فاذا قال ان كنت في هذه القضية كاذبا فانا  
سالم فاذا كان كذلك لا يحصل له اسلام لان الدخول في الدين يفيد الجزم بحصته  
والتعلق ليس بما حوز ومنه المتكاح لو قال اذا جاء راس الشهر فقد زوجتك او زوجتك

الشرط والتعلق ومنها ما لا يقبلها ومنها ما يقبل

على ان تفعل كذا المبيع ومثله الرجعة والضمان ومثله الصلاه والطهارة والا  
 في المسافر المقنن في مسافر لا يعلم بنبته فقال ان قصرت قصرت والا فقلت  
 لا يصرف الاصح ومنه المصوم لا يقبل شرطا ولا تعليقا الا فيما استند التعليق الاصل  
 ومنه التسويح لا يصح تعليقها ولهذا قال الزايعي التعليق يمنع صحة الخلع ان كان  
 انه نسخ وكذا الاختيار في نكاح الزايدات الثالث ما لا يقبل التعليق ويقبل الشرط  
 وهو البيع بشرط الخيار وعلى انه ياتيه برهن او كفيل ونحوه ولو قال ان خالتي  
 او جالس شهر فقد بعثتك لا يصح لان نقل الملك يستدعي الجزم ولا يجوز على التعليق  
 خلاف قوله ان كان ملكي فقد بعثتك لان هذا الشرط اثبتته الله في اصل البيع  
 فيكون اشتراطه لتخصيص المصالح والمراد به انه يقبل الشرط في الجملة لا كل شرط  
 ومثله الاجارة والوقف والوكالة على الاصح فان قيل فالفرق بين الوصية  
 وبين العتق وكل منهما اخراج عن الملك بلا عوض قلنا الفرق ان الوقف فيه  
 شايبة للغائب بدليل وجوب منزله من العين وانه يتقبل الله على قول  
 ومنه الكتابة لانها من عقود المعاوضات ومنه الاذن يجوز تعليقه بخوب  
 هذا ان جازيد فليس تعليقا للوكالة بل التصرف ولو قال ان جازيد قد  
 اذنت لك لم يبع لانه تعليق وفي البيان قال الشافعي في الام لو قال اذ اجاز  
 راس الشهر فله على الف درهم لم يكن اقرارا والفرق انه اذا قال على الف قد  
 اقرت لاني كقولك اذا اجاز راس الشهر احتمل ان يكون اراد جعلها فلم يبطل اقراره  
 بذلك واذا ابدى بالشرط لم يقرب الحق وانما علقه بالشرط فلم يكن اقرارا قال القاضي  
 ابو الطيب في ذلك نظرا لافرق بين تقديم الشرط وتأخيرها وقال في موضع  
 اخر لو قال له على الف اذ قدتم الحاج لم يكن اقرارا لان الاقرار اخبار عن حق  
 واجب فلم يجز تعليقه على الشرط وان قال لك على الف ان شئت لم يكن اقرارا  
 لان ما يلزم بصير واجبا عليه لوجوب الشرط ولو قال لك على الف ان شئت  
 اقرارك قال ابن الصباغ عندي لا يكون اقرارا وان قال بعثتك هذا بال  
 ان شئت او قبلت فقال قبلت او شئت كان بيضا والفرق ان الاجاب في البيع  
 يقع متعلقا فاذا لم يقبل لم يصفح فجاز تعليقه عليه والا فجاز لا يتعلق بالقبول  
 وانا هو اخبار عن حق سابق لم يصفح تعليقه لوجوبه قبل الشرط الرابع ما يقبل التعليق  
 على الشرط ولا يقبل الشرط وهو الطلاق والايبلا والطهارة وكذا الخلع ان جعلناه  
 طلاقا فيعلق الطلاق ان دخلت الدار فانت طالق يتوقف على وجوب الشرط  
 ولو قال طلقك بشرط ان تحديني شهر لم يلزم الشرط ومثله ان عبد السلام

بانت

بانت طالق على ان لي عليك كذا فانه يقع رجعا ولا يلزم باشي وهذا اراء الغزالي  
 قال الذهب المنصوص انها اذا قبلت بانت ووجب المال ووجه الغزالي  
 رايه بان الصيغة صيغة شرط والطلاق لا يقبل الشرط وقد يشكك هذا الكلام  
 على جملة لعدم معرفتهم بالفرق بين الشرط والتعليق وبقاعدة ان الطلاق  
 لا يقبل الايقاع بالشرط وان قيل الوقوع بالشرط وقد اشار اليها الغزالي في كتاب  
 الخلع قال ان الرجعة ومعناه لا يقبل الشرط في الايقاع وان قبله في الوقوع  
 والفرق بينهما فيصح بالنكاح فان قال انت طالق بشرط ان لا تدخل الدار او على  
 ان تدخلي وقع في الحال وان لم يوجد ذلك ولو قال انت طالق ان دخلت  
 الدار لم يعلق حتى تدخل انهي وحاصل الشرط في الطلاق يلغوا لانه بعد وقوعه  
 لا يقف على شرط لان وقوعه عن الوقوع مع وقوعه محال وقد يقال قوله  
 انت طالق انت دخلت الدار جازنا بشرط في حكم كلام واحد لا يتم الكلام الا بها  
 فلا يقع الطلاق حتى تدخل الدار واما قوله انت طالق بشرط ان لا تدخل الدار  
 فهذا شرط معنوي لا صناعي ولهذا الوكال بعث ولي الخيار ثلثا من غير  
 لفظ الشرط فان المظالم هنا كلام مستقل واقف لا يرتبط له ما بعده لنظامه  
 ما تقدم ولا يعنى لان شرطه وقوع لا يدخل على الوقوع والحاصل الشرط ضمان  
 التراضي وتعليقه فلما اتراسي كلفتك على ان لي عليك الف فان ليس الشرط  
 بصريح التزام بل كناية عند الغزالي وقال الجمهور صريح واما التعليق فالوكل  
 ان اعطيتي الف فانه صريح في الالتزام بخلاف ضابط ما كان تعليقا محضا  
 لا يدخل في التعليق فيه قطعاً كايبيع لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ  
 مثله الا من طيب نفس ولا يتحقق طيب النفس عند الشرط وما كان حاله انما  
 يدخله التعليق قطعاً كالعنف وبين المرتبين مراتب مجرى فيها الخلاف  
 كايبيع والا لانها يشهدان للتفكيك وكذلك الوقف وفيه نسبة تشعرو  
 بالعنف مجرى فيه وجه ضعيف واما التعليق في الجملة والمطلع وغيرها  
 قلناه التزام يشبه التذوقان ترتب عليه ملك ولة الخلع معنى المعاوضة  
 ومعنى الطلاق فايدان الاولي لنا شي على احد الوجهين لا يقبل الا التعليق  
 دون التحقيق وهوذا التبرر لو قال ان شئت الله مريض على كذا قطعاً  
 ولو التزمه استدا وجهان الثانيه الاصل ان ما قبل التعليق لا فرق فيه بين  
 التعليق بالمأضي والمستقبل الا في مسأله وهي ما اذا قال ان كان زيد مجرم  
 فقد احرمت فانه لا يصح كما اذا قال اذ اجاز راس الشهر فانا مجرم لا يصح مجرم

فانه يتعنه في الاجرام  
 ولو كان مستقبلا فقال  
 ان احرمت لحرمت مجرم



جميعه لان العبادات لا تعلق الا بخلافه البغوى وغيره ونقل صاحب المعتمد  
في صحة الاحرام العلق بطالوع الشمس ونحوه وجهين قال الرافعي وقياس تجوز  
تعلق اصل الاحرام باحرار الغير تجوز هذا لان التعلق موجود في الحائض  
لان هذا تعلق يستقبل وذلك تعلق ما من وما يقبل التعلق من العتق  
يتبناها جميعا فالتعلق بغيره لا يجوز وتعلق اصل الاحرام بالصورة المذكورة اصل  
الاحرام ان عقد في الحال وانما علق عتقه على شرط يوجد في تاي الحال فلم  
يضمه كما صرح بذلك القاضي ابو الطيب وبشهادة ذلك جزمه فيما اذا لم يكن  
زيد محررا با تعقاد فصل الاحرام فظهر ان ذلك تعلق صفة احرامه بصفة  
احرام زيد لا تعلق اصل احرامه باحرار تعلق النية وان شئت قتل  
ترديد النية ان استند بشيئا على ما هو اصل سابق لم يضر وان لم يستند  
كذلك بطل منه لواقته في مسافر شك انه قاصر فقال ان قصر قصرت  
والا اتمت فقصر حازه القصر لان الظاهر من حال المسافر القصر فاستندت  
نيته القصر الى هذا الظاهر فصح التعلق ومنه لو نوي ليلة الثلاثاء من  
رمضان ان كان من رمضان والا فانا مفطر فكان من رمضان مع صومه كما  
سبق لانه اخلص النية للفرض وبني على اصل وهو الاستصحاب فان اصل  
انه من رمضان خلاف ما اذا شك في ليلة الثلاثاء من شعبان هل هو منه  
او من رمضان فعلق نية الصوم وقال ان كان عدا من رمضان صومه من  
رمضان وان كان من شعبان فهو تطوع لم يجز لان اصل بقا شعبان وقال  
الرافعي اذا نوي ليلة الثلاثاء من شعبان الصوم عن رمضان معتقدا  
انه منه فظن ان لم يستند عقده الى ما شرطنا فلا عبرة به وان اسنده الى  
ما شرطنا كما اذا اعتمد على قول من يثق به من حرا وعبد او امرأة اجزاء  
اذا بان انه من رمضان وجعل من هذا بناء على المساب اذا جوزنا بناء على  
عليه وهذا يقتضي انه مجزى عن الفرض وهو بويده قول النووي انه  
يجوز ولا يجزى عن الفرض الاصح ومنه لو كان له مال غائب لا يتحقق  
بناؤه فخرج الزكاة وقال ان كان مالى الغائب باقيا فهو زكاته وان كان مالى  
بهذا صدقه فان بناؤه اجزاء لان الاصل بقا المال والظاهر سلامته فاستند  
لهذا الاصل وصح التعلق ومنه لو اخرج حصة درهم وقال ان كان قد مات  
مورثي وانتقل ماله الى اركون المورث ميتا لان الاصل بقا الحياة وعدم  
الارث ومنه لو تيقن الحدث وشك في الطهارة فتوضا بنية ان كان محدثا

نحو

فهو وضوء والا فهو وضوء بد ثم بان انه كان قد توضا وضوءه لان الاصل بقا  
الحدث ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث فتوضا بنية مترددة ثم بان انه كان قد  
اجتهد في تحريمه ومنه لان الاصل هو الطهارة ومنه لو راى بالافق ثوبه لم يقطع لانه  
ميت فاغتسل ونوي ان كان متبا فغن الحدث والا فهو تطوع لم يضر ومنه ذكر الدارمي  
في الصورة انه لو قال ان كان وقت الجمعة باقيا لجمعة وان لم يكن فظهر ثم بان بقاوه  
توجهان وقياس ما سبق للصحة لان الاصل بقا الوقت ومنه لو اخرج المرح في يوم التكاثر  
فقال ان كان من رمضان فعرة وان كان من شوال لم يجز فان شوال كان محرم حجه  
فالمال الدارمي ايضا ولم يترك فيه الخلاف السابق لقوة الاحرام ومنه لو شك في صلاة  
هل ما تمة مدخل في صلاة ونوي عن القابضة ان فاسته فان لم تكن فانا قللة جاز فانه  
الدارمي في باب نية الزكاة قال ولو شك هل دخل الوقت فصلي وقال عن فرض  
ان كان دخل او نافلة لم يجز وان قال فان لم يدخل فانا قللة لم يجز له ولو نوي ليلة  
الثلاثاء من الصوم ان كان عدا منه فعن فرض او نافلة فان قال فان لم يكن فنافلة  
جاز واعلم ان هذه القاعدة اشار اليها القاضي الحسين وغيره وتاخره فيها الشافعي  
في كتاب الصوم عن المعتمد تفريق الصفة ثلاثة في الابد او في الانتهاء في الكلام  
وصورة الابد ان يتصرف بما يصحع ما يصحع فيها قولان اصحهما الصحة فيما يصح  
والبطالان فيما يبطل وفي تعليقه خلاف والاصح انه الجمع بين الحالتين والظاهر وصح الفرض  
انه جهالة ما يخفى ملكه من الغرض والخلاف في ابوابه والقاعدة شرطا الاول ان يكون  
في العبادات فان كانت مع فيما يصح فيه قطعها ولهذا الوتر لم يرض عن واحد قطعها وفي  
الاخر خلاف ثم المشهور يصلي ايها اراد وقال الدارمي يعين الاول ولو جعل زكاة  
عامين وسعنا تعجيل ما زاد على سنته احراما ما يقع لسنة ولو نوي مجتنب ان يعتد به  
وفيل يعتد قارنا ولو نوي التنفل ان يصلي اربع ركعات بتسليتين اعتدت  
صلاته بالركعتين الاولين دون الاخيرين لانه لما سأل عن الركعتين خرج عن الصلاة فلا  
يصير شراعا في الاخيرين الا بنية وتكبيره قاله القاضي الحسين في تناويه ولو نذر  
اعتكاف رضى بصوم واخر غير قابل للصوم كالعباد اعتكفه ولا صور عليه نعم لو نوي  
في رمضان صوم جميع الشهر هل يصح صوم الاول بعده البته فيه وجهان واحدهما  
نعم ولو قال نويت الصلاة على هؤلاء الاموات وظن انهم عشرة فبانوا احد عشر اعد  
الصلاة على الجميع لان منهم من لم يصل بالنية ويحتمل ان يعيدها على الحادي عشر لا يعينه  
ونوي الصلاة على من لم ينو عليه ولا قاله البحر ولو مسح على خفيين علاها ضعيف  
ووصل بالمال الى الاسفل وقصد ما جاز في الاصح ومن نظايرها ان يقصد تجنب التزاة

او الطلق

وغيرها والصلح المأذون والدكر مجرد التفهم وغيرها الثاني ان لا يكون مبنيا على التسليم  
والقلب فان كان كالمطلقات والعناق اذا طلق زوجته وزوجه غيره او اعتق  
عبده وعبد غيره فانه ينفذ في الذي ملكه اجماعا وجعل بعضه منها الوصية فانها  
تقبل القلب حتى لو اوصى بأكثر من الثلث ولا وارث له في الثلث من غير تنجز  
على القولين وليس كاتاك بل في المسئلة وجبة ان يطل في الثلث لان الرافعي والنووي  
حكيا وجهان فيها اذ اوصى بثلثة لو ارث ولا جني وبطلانها للوارث ان الوصية  
لاخر يطل بها على تفريق الصفقة ولو اوصى بشي لبعض وملك البعض وارثه  
ولم يكن بينهما ما به او كانت وتلقا لا بد من الكسب النادر في الماياه فالوصية  
للوارث فان قلنا بطلانها بطلت ولم يخرجوا نصيب البعض على تفريق الصفقة  
وفيه احتمال للامام وفي الفتا في كتاب الضمان لو وصيه عبد اخرج نصفه مستحقا  
فهل يحكم بطلان الهبة في الكل ام لا يبنى على تفريق الصفقة الثالث ان يكون المزد  
يطل فيه معينا اما الشخص او الجزية فخرج صورته منهم من خرجها على هذه  
القاعدة منها اذا اعتقد على مفسدة فانه يبطل في الجميع ولم يقل احد انه يصح  
في اربع وبطل في واحدة لانه ليست هذه اولى من هذه وغلط صاحب الدخاير  
لتفريقها الثانية اذ اشرطنا الخيار اربعة ايام فسد البيع ولم يقل احد انه يصح  
في ثلاثة وبطل في واحد فلما ذكرنا غلط الما لسي في شرح التنبيه بخرجها ولو كان  
بين اثنين ارضا منصفه فعين احدهما منها قطعة مد ورة وباعها بغير اذن شريكه  
قال البغوي لا يصح البيع في شي منها وان قلنا بتفريق الصفقة في غيرها ولو قال  
ضمنت لك الدرهم الذي لي عليك التي لك على فلان وهذا لا يعرف تدريا  
فهل يصح في ثلاثة وجهان كما لو قال اجرتك كل شهر بدرهم هل يصح في الشهر الاول  
وجهان ويجوز في الاخر اربعة الاصح المنع قال الرافعي في كتاب الضمان نعم  
يستثنى صورتان احدهما لو عقد المسابقة في احد الجزين من لا يحسن الرمي  
فان العقد يبطل فيه ويسقط من الجزى الاخر واحد في مقابلته وفي الباقي  
قولا لتفريق الصفقة الثانية لو مجرد للشخص اكثر مما يقدر على احيائه فقبل  
يبطل في الجميع لانه لا يميز ما يقدر عليه من غيره وقال المتولي يصح فيما يقدر عليه  
قال في الروضة وهو قوي الرابع امكان التوزيع فخرج ما اذا باع بمجولا  
ومعالم الخاسر ان يكون ما يبطل فيه معالوما فان كان مجولا لم يصح بناء على انه  
يجوز التقسط ولهذا الوبايع ارضا مع بدر او زرع لا يفرد بالبيع بطل في الجميع على البيع  
وقبل في الارض قولا لتفريق الصفقة نعم قال الرافعي في اخر باب احيا الموات

خ  
احدا

لوايع

لوايع الما قواره فان كان جاريا قال بعتك هذه القناه مع ما بها اولى بان جاريا قلنا  
ان لا يملك له بيع البيع في الما وفي القوار قولا لتفريق الصفقة والافصح ولا شك ان  
الجار مجبول القدر والسادس ان لا يخالف الاذن لم يخرج بالواستعاضا  
لير منه على عشرة فنهته باحد عشر بطل في الجميع على الصحيح لمخالفة الاذن كذا  
عليه الرافعي ونصه جريانه في الوكيل بالبيع او غيره اذا ضم اليه غير الما ذون  
ولو استاجر له ليس له ثواب طوله عشرة اذ في عرض معين فخرج احد عشر  
لمستحق شي من الاجرة فان جابه فطوله تسعة فان كان غلب السدي عشرة  
استحق من الاجرة بقدره لانه لو اراد ان يفسخ لم يكن منه وان كان طوله  
تسعة لم يفسخ شي حاكمه الرافعي في اخر الاجارة عن التسعة السابع ان لا يبنى على  
الاختيار فلو اصدق الولي عن الطفل عبدا من ماله اكثر من مهر المثلح فيها في  
مهر التال وبطل في الزايد على وجهه ولم يخرجوه على تفريق الصفقة الثامن هل  
يورد على المله لخرج ما لو قال اجرتك كل شهر بدرهم فانه لا يصح في سائر الشهور  
قطعا وهل يصح في الشهر الاول وجهان اصحها لا وهذا القول ضمنفت نفقة  
الزوجة فالضمان في سائر الايام فاسد وهل يصح في نفقة يومها ام لا قال المتولي  
الذهب انه لا يصح بناء على مسألة الاجارة فابعد الصفقة تعرق في الفتر كما تعرق  
في المثن وهذا ما لا يتعارض له بل اقتضى كلامه في باب الخالف انها لا تعرق  
فيه فيما اذا اختلفا في الصحة والفساد بان قال بعتك ثوبان بل بالف وخرولكن  
قالوا في باب الشفعة فيما اذا اخرج بعض المسمى مستحقا بطل البيع في ذلك القدر  
وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة في الابتداء وكذلك يصح ما ذكرنا التقدير يقدم  
في كل ولاية من هو اقدم لها فيقدم في النقصان من هو اكثر ثقلها للوجود  
الحج والا حكام وفي الحروب من هو اعلم بكايدها واشد اقداما عليها واعرف  
بسياسة فيها وفي امانة الحاكم من هو اعلم بتدبير الاقام وتحمية امواله وتد  
يكون الواحد ناقضا في باب كماله في غيره كالمرأة ناقصة في الحروب كماله في  
حضانة الطفل قال في البصر واذا اجتمع عدة وهناك ثوب واراد ما لله  
اعارته لهم فالاولى ان يبدأ بالنساء الرجال لان عورهن غلظ والدمحمة  
فكان البداية مسترها ولي ومن هذا يقدم الفقيه على القاري في الصلاة لانه  
اعلم بافاضة اركان الصلاة ورده مفسدا بها وتقدم الامام على الجميع لمصلحة  
العامه فانها تقدم على الخاصة واستشكل على هذه القاعدة التقدير بالمكان كذلك  
الدار واهل المسجد فان المكان لا يدخل في مصلحة الصلاة فكان رعايتها اولى

لوايع



من رعاية حق المالك والنام ولهذا إذا اجتمعت فضيلة تتعلق بنفس العباد  
وفضيلة تتعلق بمكانها تقدم ما يتعلق بنفس العباد وأما خروج عن هذا ليل  
خاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن الرجل في سلطانه إلا بأذنه ولوا سر  
الكنار علما وجاهلا ولم يكن إلا بفك أحد ما فقبل يترك الجاهل أن يقاتل وعند  
ربانيه إلى دخوله معهم وبقا العالم عنهم ربانيه إلى انقيادهم إلى الحق بيان  
الدلة وقيل يقدم العالم العموم نفعنا به ولهذا يباح لحايق العت كاح  
الامة وان حوت على غيره قال مجلي وهذا فيه تقديم للعاجز عن المنفي بسب  
فجوة مع استولائها في الحاجة تقدم الواجب ضريان الأول بعد دخول  
وقته فتجيبه افضل من تأخير الأفي الصلاة في مواضع مستثناة وكذا الخراج  
زكاة المال لا تتأخر قريب وجار وكذا زكاة الفطرة يوم العيد بعد الفطر  
وقبل صلاة العيد وان أكل الهدي فانه يجب بالأحرار وتأخير ذبحه إلى الحرم  
افضل وكذلك ما يدخل وقت نصف الليل من ليلة النحر تأخيرها إلى فعله  
يوم النحر افضل كالرمي والطواف الثاني التقدم على الوقت وهو جائز في بعض  
عبادات المال كتحجيل الزكاة قبل الحول وتقدم الكفارة قبل الحنث كما يجوز  
تججيل الدين قبل حله خلاف عبادات الأبدان لا تقدم قبل دخول وقتها كالصلاة  
ولهذا لا يجوز التكفير ولا يجوز للمتنع صور الثلاث قبل المشرع في الحج لقوله  
تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج خلا فالأب حنيفة وقيل أن الطهارة يجب بالحدث  
أوبول الوقت وجوباً وسعاً لا بالولول تجب هذه الحالة لما جاز فعلها قبل  
دخول وقتها فان عبادات البدن لا تقدم وقتها لأنها جائزة فذلك على وجوبها  
بالحدث ويستثنى صور منها يجوز الأذان للصبح قبل الوقت قال الفقهاء بناء على  
استحباب التججيل على وجوبها بأول الوقت ومنها الحج قبل الاستطاعة ثم يستطع  
ومن ذلك الطهارة بالما قبل دخول وقت الصلاة إذا قلنا بوجوبها بدخول  
الوقت والصبي إذا توضأ بالغ لا يجب عليه إعادة الوضوء على الصحيح خلافاً  
للزينة المنثور ولو صلى المكتوبة ثم بالغ بالنس فيها أو بعدها فلا إعادة على  
الصحيح وفي معنى ذلك الأحكام من دونه أهله فان الواجب من الميقات  
التعاض إذا ثبت لشخص على أحد دين ولاخر عليه مثله أما من جهة كسره  
وقرض أو من جهتين كقرض وثمن وكان الدينان مقتضين في الجنس والنوع  
والصفة والحلول وسواء أخذ وجوبها كارتش الجناية أو اختلفت كفن المبيع  
والقرض ففيه أربعة أقوال أصحها عند النووي وهو ما نص عليه في الأمر في

أخلاق العرائس أن المقاص يحصل ثبوت أحد الدينين ولا حاجة إلى الرضي  
أن مطالبة أحدها الآخر مثل ما له عند الأفايدة فيه قال الماوردي وابن  
الصباغ ولأن من مات وعليه دين لو ارث فان ذنته توارثت قال الزركلي لو ارثه  
لم يكن له بيعها في دينه لعدم الفايده فيه لا تنقل العين له والثاني يسقط أحدها  
بالآخران تراضياً والآخران لا ينقل منها مطالبة الآخر والثالث يسقط برضى أحدهما  
والرابع لا يسقط ولو تراضياً إذا عالت هذا فالتقاضي شرط أحدهما أن يكون  
في الدين الثابتة في الذمة فاما الأعيان فلا يصير بعضها تصاصاً لانه يكون  
كالعاقبة فيفسق إلى التراضي ولأن الأعراض تختلف والأعيان فاما في الذمة  
الديون سواء فلا معنى لتعريض أحدها ثم يوده اليه ومن أجل هذا الشرط استع  
أحد مال الغريم بغير إذنه إذا كان مقرراً بالحق لانه محبر في الدفع من أي  
جهة شاء ولو أخذه منه ولا يقال يصير قصاصاً عن حقه لأن القصاص في  
الدين لا في الأعيان الثاني أن يكون في الأمانات الثلاث كالطعام والحب  
فلا تقاضى فيها صرح به العرائس وعلمه الشيخ أبو حامد فان ما عدا الأمان  
يطلب فيه الفايده وحكي الأمام جريانه في المثلثات وجهين ومحم جريانه  
وقال ابن الزينة انه المنصوص بحكمه البندجي وقال أن لأصحاب خالفوا  
نص الشافعي لأن قصد لفلة نظرهم في كتابه ومن هذا ما لو أكلت الرشيدة  
بمع زوجها تسقط نفقتها في الأصح الثالث أن يكون الدينان مستقرين فإن لم  
يكن بان كانا سلبين لم يحز قطعاً وإن تراضيا قال القاضي الحسين والماوردي  
وكلام الأمام يقتضي الجواز لأن المنقول عن الأمام في المقاص في السلم الرابع أن يتقاضي  
في الجنس والنوع والحلول والأجل فلو كان أحدهما داهراً والآخر دائراً لم يقع اللوع  
الحاس أن يكون بعد طلب أحدهما من الآخر فإن كان موجلبين أجل واحد  
والأجلية فقال الماوردي لا يجزي بخلاف وقال الأمام فيه احتمال السادس  
أن لا يكون مما يبي على الاضطرار ولهذا قال ابن عبد السلام طفر المستحق بحقه عند  
تعداؤه من هو عليه جائز إلا في حق الجانيين والائتمار والأموال العامة  
لاهل الاسلام السابع أن لا يكون قصاص ولاحد فلو نقاذ شخصان ولم  
يتقاضا ولو تهاجر رجلان تلى الشيخ في التنبية قبيل باب الديات وجب  
على كل منهما دية الأخرى لأن كل واحد منهما ينفرد بقتل صاحبه فان ادعى كل  
واحد منهما انه جرح للدفع لم يقبل أي لأن الأصل عدم ذلك والأحسن أن يقال  
للمقول قول كل واحد منهما يسمينه في نفى ما يدعيه صاحبه عليه من الدفع

المسقط للضمان فاذا اختلفا وما تبالسرية وجب على كل واحد منهما دية الاخرى  
 لان الخراج البارئ موجود وما يدعيه من قصد الدرع لم يثبت فوجب الضمان  
 قال الشيخ علم الدين العراقي في شرحه للتنبيه وينبغي ان يجب التقصا اذا مات  
 احد صاحب السرية على الذي لم تمت لما تقدمت في فروع ابن القطن ان التقاص  
 يجري في التقصا حتى لو قتل انسانا قتل وارثه من سخط قود الفاعل سقط  
 هذا بهذا وينبغي طرده في القذف وهو غريب فروع من التقاص له دين على  
 انسان محدد ولا يثبت ولا يرد يده وثيقة عليه بدين اخر كان قبضه وفي الصك  
 شهود الا يعلمون انه قبض ذلك الدين فانه ان يدعيه ويقم البينة ويقض  
 الدين منه ويجعله تقاضا عن حق المحمود قال شيخ الروابي في روضته وهذا اذا  
 كان مساويا او نقص فان كان اكثر فطريقه ان يدعي ومنها من عليه زكاة وقد  
 استعملها بالربيع الواقع فقال الراعي للامام ان يحبسها عن زكاة المعروضه  
 ويتبع تقاضا وكلام الماوردي يدل على ان ليس له ان يحبسها بل يأخذ منه  
 ثم يعطيه من جهة الزكاة وهو القياس لان الزكاة تحتاج الى دفع وفيه كذا القوا  
 بنية اصل الزكاة وهي موجودة ومنها اذا كان له على الفقير دين فقال جعلته  
 عن زكاتي لا يجزيه والايج حتى يقبضه ثم يرد له اليه ان شاء وعلى الثاني يجزيه  
 كما لو كان ودبعة فانه في الروضة في قسم الصدقات ومنها لو باع المصراه بغير  
 يود الثمن ولا يجري التقاص نظير التي قبلها ومنها اذا هاجرت السائمة بمسئلة  
 وتوجهت اليهم سائمة مهربا اكثر من مهرب التي هاجرت قال الماوردي فاذا  
 استويا في القدر برمت الذئبان وان فضل رجعا بالفضل واذا فضل دفعا  
 الفضل اليهم ودفع الامام ما يحضهم من بيت المال الى مستحقه من المسلمين  
 التقليد متنع للمجهد النادر على الدليل لان العاجز عنه فيما يطلب فيه القطع  
 والظن كان كل علم بكيفية علم او علم يطلب فيه القطع والتعيين وبيان ان  
 يقول كل مسألة تتعلق بها عمل فان الظن فيها كاف وكل مسألة لا تتعلق بها عمل  
 فالمشهور انه لا بد فيها من العلم وقال المحققون ان كلف فيها العلم فلا يجوز الاخذ  
 فيها بالظن والاجازة كالتفاضل بين فاطمة وعائشة ودرجة رضاه عنهما  
 اجعين واعلم ان اكثاف الشرع بالمعروف بالظن ليس متعلق للعلم بالظن فان امارات  
 وجوب العمل لاستند العمل وانما استند العمل الى الدليل المقاطع والاجماع  
 وعن هذا قال القاضي بوبكر ليس في الشريعة تقليدا وحقيقة التقليد قبول  
 القول من غير حجة ودليل فكلما ان قول الرسول مقبول لقيام المعجزة الدالة

على

على صدقه كذلك قول اخبار الاحاد واقوال المفتين والحكم مقبول بالاجماع  
 من الامة المعصومة فينبذ اقوال المجتهدين وجوب العمل عليهم بالاجماع منزلة  
 اخبار الاحاد والاقبسة عند المجتهدين في المصير اليها بالاجماع ولا جواز التقليد لمن  
 التزم مدعيها معينا خلاف وجوب القاضي الحسين بالمنع في تناويه لا يجوز لانما في  
 ليس من امة في يصلي ولا يتوضأ تقليدا لمن يعتقد ان ليس لا ينقض لانه الاجتهاد  
 يعتقد ان مذهب الشافعي وهو اهل الاجتهاد في هذا فلا يجوز ان يخالف اجتهاده  
 كما لو اجتهد في القبة فادى اجتهاده الى جهة ثم اراد ان يصلي الى غير هاتين  
 ومنهم من حوزة عند الضرورة واليه يشير كلام ابن الصلاح حيث قال في تناويه  
 ان زكاة الفطر يقصد تفريقها على الاصناف الثانية وقد جوز بعض ائمتنا  
 فسبها على ثلثاته ويجوز تقليده في ذلك للضرورة فائدة اذا خبره ثقة بالوقت  
 عن علم عليه سواء امكنه العلم لا كما صح في شرح المذهب وجزموا في الفيلة بانه  
 لا يقبل الخبر عن علم الا اذا اعتذر عليه والغرق انه في الوقت يمكن فيه العلم بان  
 يرف غروب الشمس من جبل مثلا واما الفيلة فلا يمكن فيه المشاهدة الامكنة  
 وحسينه فلا يعتمد مع القدرة على العلم به التقويم يعتبره المقصوب بقال  
 القنود لا تأخذها وفي السرقة اطلق الدارمي انه يقوم بما في دناير وقضية  
 وان غلب رواج الاعلى والاحسن ما قاله الماوردي ان كان في البلد نهران  
 خالصان من الذهب واحدهما على قيمة من الاخر اعتبرتم القيمة الاقل من  
 دناير البلد في زمان السرقة فان استويا قيل بها يقوم وجهان احدهما بالاذن  
 اعتبارا بجمهور الظاهر والثاني بالا على رد الملقط بالشبهة وقال الروابي لو شهد  
 عدلان بسرقة فقوم احدهما السرقة نصا والاخر دونه فلا قطع وكذا  
 لو شهد انه نصاب وقومه اخريد دونه فلا قطع وبوخد من الغرير بالا قال  
 خلافا لابي حنيفة وفي شرح الكفاية للصبري انه يغرم او فر القيمين وقيل  
 بل قلها وذلك معنى وقالوا في الزكاة لو تم النصاب في بعض الموازين ونقص  
 في بعض لم يجب الاصح والسرقة اولى بذلك فان الحدود تدبر بالشبهة  
 وهما حايط اخر وهو انما يوقف على التقويم وعرض على اهل الخبرة وحكوا  
 بالتقويم تقريرا فهو المنع في سائر الابواب وان تطرق اليه تقدير النقصان  
 طنا الا في باب السرقة فانه لا يعتمد عند المحققين لسقوط القطع بالشبهة ذكر  
 الامام باب الغرض وقال في باب السرقة لو بلغ قيمة العوض السرقة والاجتهاد  
 ربع دينار فقد يوجد للاصحاب انه يجب الحد والذي اراه انه لا يجب المريقط



للقومون يلوغها نصا بالاحكام القدريه منها الملك في العتق المستدعي والديه بقدر  
 دخولها في ملك القتل اخرجون من حياته على الاصح حتى يقضى منها بونه وقيل  
 ينتقل الى الورثة ابتدا ولو اصدق عن ابنه الصغير من ماله ثم بلغ وطلق قبل  
 الدخول هل يرجع نصف المهر الى الابن او الاب وجها من قال يرجع للاب  
 فقد نزع انه لا يدخل الصدق في ملكه الا بعد دخوله في ملك الابن ولو اشترى  
 بالقبض وتبرع عنه اخو المتيقن ثم اطلع على عيب فرد البيع هل يرد المودعي الى المشتري  
 ام الى المتبرع والقول يرد به الى المشتري يقتضي انتقال الملك منه اليه وهو المودعي  
 عنه والقول يرد به الى المتبرع يقتضي ان لا ينتقل الى المودعي عنه هنا وفيه نظر  
 تلقين الامام يشترع في موضعين احدهما القراءة في الصلاة اذا ارع عليه ولا يلقن ما  
 دام يتردد حتى يفق قاله المتولي الثاني في الخطبة اذا حضر ولا يلقن حتى يسكت  
 تاله الدارمي في الاستدكار قال ويرد عليه ما يعلم انه ليس يفتح عليه قال الشافعي  
 في العتق فان ارع عليه لقن في الخطبة نص عليه وقال في موضع اخر لا يلقن والسلة  
 على اختلاف حاليين حيث قال يلقن اذا وقف بحيث لا يمكنه ان يفتح عليه وحيث قال  
 لا يلقن اذا فتح ليرد عليه وقال في الاستقصاء علم من حاله انه ان فتح عليه  
 انطلق فتح عليه وان علم انه يد هش تركه على حاله القتي انواع احدها تقي الرجل  
 حال اخيه مزج بن اود نيا على ان يذهب ما عنده وهذا حرام فانما الحسد بعينه  
 وقد اعمل الله تعالى ما في تقي زينة الدنيا وكثرة متاعها المطلق بقصة فاروق ومن  
 تقي مثل ما اوتي حتى يشهد والمثني في المنع لا في الاعطاء وذكر الواحد في البسيط  
 وابن نور كره في مشكاه وغيرهما عن اكثر العلماء ان القتي قوله تعالى ولا تقتوا ما  
 فضال الله به بعضكم على بعض على الحرم اذ ليس لاحد ان يقول ليت لي مال  
 فلان وانما يقول ليت لي مثله وحكوا عن الفران القتي للتهريب وغلطوه لان  
 النهي لا ينصرف عن مقتضاه الاقرينه وقال القاضي الحسين في كتاب المصوم  
 من تعالينه كما يحرم النظر الى ما لا يحل له يحرم التفكير فيه بقوله تعالى ولا  
 تمنوا الاياه منع من القتي مما لا يحل كما منع النظر مما لا يحل لقوله تعالى نال المؤمنين  
 يغضوا من اصابعهم لكن النظر ينسحب به وتورده الشهادة بخلاف التفكير لانه لا ينظر  
 حتى لو اخبرناه كان قادرا في شهادته الثاني ان يمتني مثل غيره من غير تقي زوال  
 نعمته عنه فهذا غير منهي عنه وعليه ما قوله عليه السلام لاحد الا في اثنين  
 فان المراد به الغيبة ونبه بالاستئذان على ان ما يقضي به كرامة الاخره لا ينهي عنه  
 ولا يصح مسلم من طلب الشهادة صادقا اعطيا ولو لم يصبه وقد ثبت تقي

ليفتح

الشهيد

لشهادته في الرزخ الرجوع الى الدنيا وهو دليل لجواز ذلك ولا الحديث وددت  
 ان اقبل في سبيل الله ثم اقبل وقد استشكل الشيخ عن الدين سوال الشهادة  
 وهي قتال الكافر بالشلم وقتل الكافر بالشلم معصية واجب بوجهين احدهما ان الشهادة  
 قد حصلت في الحرب بسبب من الاسباب القتال غير قتال الكافر وثانيهما ان الشهادة  
 لها جهتان احدها الحصول تلك الحالة المشرفة في رضى الله تعالى واعلاكلة  
 الاسلام وهي المسولة والثانية قتال الكافر وهي كذلك الرابع تقي لنا العدة وبه  
 قال صلى الله عليه وسلم لا تقنوا لفا العدة واسألوا الله العافية وهذا النهي محمول  
 على تقي لفاه اذ لا بالقوة واعتماد اعليها فاما تقي ذلك لا قامة الجهاد اعتمادا  
 على الله دون القوى والاسباب من الانسان فحين ان تقي الفضائل وسبلة اليها  
 قاله الشيخ عز الدين في كتاب الشجرة وقال صاحبه ابن دقيق العيد لما كان في  
 الموت من شق الاشياء واصعبها على النفوس وكانت الامور المقدرة عند النفس  
 كالامور المحققة لما خشي ان لا يكون عند التحقيق كما ينبغي ذكره تقي العدة وكذلك  
 الخامس لا تقي الموت وهو مكر وه لغير تركه فان طول التعيير غير المومن من  
 قصره ويسبب من اسائه وسكوت من طاعته فاذا تقي الموت كان تقي النوات  
 الطاعات اما اذا كان على دينه انفساد الزمان فلا بد من تركه وقد حكى ذلك  
 عن ابي سالم الخولاني وعمر ابن عبد العزيز في الدرس تقي رفع الدرجات مع  
 اهاب الطاعات قال الله تعالى لا تاتوا مني وفي الحديث اللبس من ان  
 نفسه وعلى ما بعد الموت والعاجز من اتبع نفسه هواها وتقي على الله الاسباع  
 تقي الاحكام الشرعية بمجرد التشهي وهو مذموم ولما تقي فيه نصان احدهما  
 قال في الامم في سير الواقدي وقد روي عن عمر لا يسرق عمر بن نال الامام الشافعي  
 لولا انما بالعتي لقتيت ان يكون هذا كذا وكان اذ تفسير الاحكام ولم يرد  
 ان القتي كله حرام والثاني في طبقات العبادي عن ابن عبد الحكم سبيل الشافعي  
 من نكاح العامة الهاشميات فقال انه جائز وودت انه لا يجوز الا في الاربع  
 صحفه والتمع للمد في سمعت الله تعالى يقول ان اكرمكم عند الله اتقوا الله  
 وهذا بعد استقرار الاحكام اما في وقت الفسح فقد كان ذلك جائزا ويؤيد  
 عليه انه عليه الصلاة والسلام لما امر بالتوجه الى بيت المقدس وكان يمتني التوجه  
 للعبادة فتولاه الله مراده وقال الرازي في كتاب الردة عن الحنفية ان من تقي  
 قتل ما كان حلالا ان كان مباحا ثم حرم لم يكره بخلاف ما لم يحل قط وفيه نظر  
 الثامن ان يمتني على الله من غير ان يموت امنيته بشي مما سبق فهو جائز قال

الله تعالى واسأله الله من فضله قال بعض العلماء والأولى لمن يسأل الله سبحانه من  
المتاع الثاني ان يقرن برغبته بسؤاله التوفيق للعمل لله بالطاعة والعصية من التوفيق  
به لسوء الخاتمة وقد قال الله تعالى قال بفضل الله وبرحمته فبذلك فأنزلنا حوائجهم  
خير مما يجمعون وهذا تفسير حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال سألو الله من فضله فان الله يحب ان يسألوا فضل العباد انتظار الفرج  
بفضل الله الذي يجب ان يسأله هو الذي امر ان يفرج به وأما الافتتاح وضرب  
الابواب فافضل العباد فيها انتظار الفرج فسرع قال الحلي في شعب الايمان  
من ثمي ان يكون نبيا ان ثمي ان يكون نبيا انه يكون هو النبي ذو الذي يبي  
حقته فقد كفر وكذا الوقت بعد نبينا صلى الله عليه وسلم انه لو كان نبيا لانه  
يتمني ان لا يكون عليه الصلاة والسلام تشريف ختم النبوة وأما من ثمي النبوة في  
في زمن جوارها فلا كفر قال ولو كان في قلب مثل علي كما في فاسل فخر المسلم  
لذلك وثمي لو عاد إلى الكفر لا كفرا لاستباحة الكفر هو الذي جعله على قتيبه له  
واستحسانه لا اسلام هو الحاصل في كراهته له قال وأما يكون ثمي الكفر فكل  
اذا كان على وجه الاستحسان واستدل له بدعا موسى عليه السلام على فرعون  
بقوله واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا قال فتمني ان لا يؤمنوا وزاد على النبي  
بان دعاء الله بذلك لما عاتبه عليه وقال الشيخ عز الدين لوقيل عد ولا انسان فلا  
يفرح بموته هل ياء قال ان فرح بكونه عصي الله نعم وان فرح بكونه خالص من  
شره فلا بأس باختلاف سببي الفرح فان قال لا ادري بأي الاسمين فرح فقلنا  
لا اثم عليك لان الظاهر من حال الانسان ان يفرح لمصاب عدوه لاجل الاسترا  
التكبير يقتضي التوحيد وهو يقوى قول من قال ان المطلق والمكسر سواء  
دل على الماهية بقيد الوحدة وبما انه ان السور على المقدار يدل وقوعه  
جوابا عنه اذا قيل كمر ريت من الزخا فيقول رجلا والسؤال عن القدر  
والدلالة على ما زاد على الواحد من الاعداد الى الواحد يبطل وحدة الواحد  
التواضع يقال للعقد ليس بمنزلة الشروط فيه على الاصح كما اذا اتفقوا على مهر  
سرا وأعلنوا زيادة وكما لو قالوا لزوجها هذا الثوب هروي فقال لها ان  
اعطيت هذا الثوب فانت طالق فاعطته فبان سريها ولو توطأ على المرأة  
بشرط ان يعوضه شيئا عقداه فبطل جهان مبنيا على ان التواضع  
يلحق بالشروط في العقد وجهان أحدهما لا يغني هذا البيع والبيع والغرض قال  
في الكافي وصلى على الطنبا بمقتل وجهين أحدهما عند حديث عامل خبيس

ويستفي

ويستفي ما اذا دفع الى خياط ثوبا وقال ان كان يكفيني هذا ثوبا فاقطعه فقطعه  
فان يكفه فانه يجب الارش ولو قال يكفيني هذا ثوبا فاقطعه فاقطعه  
فقطعه فليكنه فلا شيء عليه قطعا التوبة يتعلق بها ما حدث الاول التوبة  
لغة الرجوع فلا يلزم ان يكون عن ذنب وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم  
ان لا توب الى الله في اليوم سبعين مرة فان رجع عن الاشتغال بمصالح الخلق  
الحق فاذا فرغت فانصب ثم ان فعله ذلك تشريعا ليعتد باب التوبة للناس  
فانه صلى الله عليه وسلم انما صلى وصام ونكح لنا ليعلمنا كيف الطريق الى الله  
تعالى وقد سئل بعض اكابر القوم عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي  
اي شيء فقال عرض بتوبة من لم يذنب شيئا من الذنوب بشيء التوب الى الله  
لا يدخل احد مقاما من المقامات الصالحة الا تابعا له صلى الله عليه وسلم فلو لا  
ذكر توبته عليه ما حصل لاحد توبه واصل هذه التوبة اخذ العقلة من  
حسنة صلى الله عليه وسلم الاكبر وقيل هذه حظ الشيطان منك صلى الله  
عليه وسلم وهذا في سماعنا في هذا المقام ويعتد واما في الشرع بالرجوع  
عن التصريح الى سبق الطريق المستقيم والتوبة فرض عين لا حق كال احد لا يتوب  
ان يستغني عنها احد من البشر لانه لا يخلوا عن معصية الجوارح وان تصور  
خالوه عنها لم يخل عن الهمة بالذنوب لان تصور خالوه عنه ليزال عن وسواس  
الشيطان بيزال الخواطر المتفرقة المدفوعة عن ذكر الله عز وجل وان خلا عنها فلا  
يخلوا عن فعله وتصورة العلم بالله تعالى على قدر منازل المؤمنين في احوالهم  
ومقاماتهم والكل تفتقر الى التوبة وانما يتفاوتون في المقادير فتوبة العوام  
من الذنوب والخواص من الغفلة ومن فوقهم من يكون القلب الى غير الله  
الثاني حكمها وهي واجبة على النور من اخرها حتى يسع لها صارعا صبا ما خيرا  
قال الشيخ عز الدين وكذا ذلك يتكرر عصيانه يتكرر الا زمنة المتسعة لها فلا  
يحتاج الى توبه من تأخيرها قال وهذه اجازة كمال ما يجب تقديمه من الطاعات  
انتهى وبما ناله الشيخ حسن غريب وهو جار على قاعدة تاني انه بالزمر الغاصب  
اذ اهلك المصوب على القيم لانه عاص في كل زمان اخر الثالث انها واجبة  
من الكبائر والصغائر اما الكبائر فلا اجماع واما ما ورد من اطلاق تغفران  
الذنوب جميعا على فعل بعض الطاعات من غير توبه كحديث الموضوع يكرر  
الذنوب وحديث من صام رمضان ايمانا واحتسابا مغفلة ما تقدم من  
ذنبه ومن صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفلة ما تقدم من ذنبه ومن

يدل



حج فلم يرت ولم يفسق خرج من ذنوبه كبؤبر ولدته امه ونحوه فملوه على الصغار  
فان الكبائر لا يكثرها غير التوبة وتارة في ذلك صاحب الدخاير وقال فضل الله  
اوسع وقد قال ابن المنذر في الاشراف في كتاب الاعتكاف في قوله صلى  
الله عليه وسلم من تامل ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه  
قال يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها وحكاه ابن عبد البر في التهذيب  
عن بعض المعاصرين له قيل يريد به اما بعد الاصل في الحديث ان الكبائر  
والصغائر يكفرها الطهارة والصلاة فلما هو الاحاديث قال وهو جليل بين  
وموافقه الوجه في قوله كان عموماً لا يمكن للامر بالقرية معنى وقد اجمع  
السلوك انها فرض والفروض لا يصح شي منها الا بقصد لموله صلى الله عليه  
وسلم كذا رت لما بينهن ما اجتنبت واما التوبة من الصغائر فواجبة عند  
الاشراف وخالف فيه ابو حاشم من الحباي وادعي بعض ائمتنا الاجماع على  
الوجوب ونسب ابا هاشم المخرق الاجماع وقال بعضهم اذا تاب من الكبائر  
اندرجت الصغائر في فضلها لقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه تفر  
عنكم سيئاتكم تكن لا تبتغي ان يطعمه وذلك ويجهد نفسه في التوبة عن جميع الذنوب  
صغيرها وكبيرها والمظاهر ان الواجب في الصغائر احد الامرين اما التوبة عنها  
عباداً وتعمل ما يكفرها من الصلاة واجتناب الكبائر وقال المحب الطبري في  
احكامه اختلف العلماء في ان تكفير الصغائر بالعبادات هل هو مشروط باجتناب  
الكبائر على قولين احدهما وهو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ما اجتنبت  
الكبائر وظاهر الشريعة فاذا اجتنبت كانت مكفرات لها والا فلا وذكر ابن  
عطية في تفسيره ان هذا قول الجمهور وقال بعضهم لا يشترط والشرط في  
الحديث معنى الاستئذان والتقدير مكفرات ما بينهن الا الكبائر قال وهذا  
اظهر لطلاق حديث خروج الخطايا من اعضا الوضوء مع طهر الماء واختلفوا في  
ان التكفير هل يشترط فيه التوبة ولعل الخلاف مبني على التأويلين فمن جعل  
اجتناب الكبائر شرطاً في تكفير الصغائر لم يشترط التوبة وجعل هذه خصوصية  
لجنتيب الكبائر ومن لم يشترطه اشترط التوبة وعدم الاصرار ويدل عليه  
حديث الذي قتال المرأة ثم ندم فاخبره النبي صلى الله عليه وسلم ان صلاة  
العصر كفرت عنه وكان الندم قد تقدم منه والندم توبة لكن ظاهر اطلاق  
الحديث يقتضي ان التكفير كان بنفس الصلاة فان التوبة هي دها تجتبت ما قبلها  
فلما اشترطنا ما مع العبادات لم يكن العبادات مكفرة وقد ثبت انها مكفرات

فقط

سقط اعتبار التوبة معها والحاصل ان قوله ما اجتنبت الكبائر هل هو قيد في  
التكفير حتى لو كان مبصراً على الكبائر لم يغفر له شي من الصغائر وهو قيد في الغفر  
او تميم المغفرة فعلى هذا يغفر الصغائر وان ارتكب الكبائر والا فرب الثاني  
والا لم يكن ذلك تأثيراً في التكفير لان الصغائر تكفر باجتناب الكبائر بل قوله  
تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه قال صاحب الاحياء واجتناب الكبائر  
اما تكفير عن الصغائر اذا اجتنبت مع القدرة والارادة كن تكفر من امرأة وقدر  
على ما عليها فيقتصر على النظر والنسب انما هو حد نفسه عنها في الكف عن الوقوع  
اشد تأثيراً في نور قلبه من اقامته على النظر في الحلاله فان كان غنياً لم يأت  
اجتنابه الا بالضرورة للعجز او كان قادراً لكان استعجاف امر آخر فهذا الاصلح  
للتكفير اصلاً قال وكما لا يشتهي المحرط طبعه ولو اوجع لما شربه فاجتنابه  
لا يكفر عنه الصغائر التي من مقدماته كماع الملاهي الرابع في شروطها  
وان كانت المعصية مستحبة فالمشهور انها ثلاثة الندم وعلامة صحة الندم  
رقة القلب وغزارة الدمع والمغنى لا قتلاع في الحال والثالث العزم على  
عدم العود لعله ان المعاصي حاله بينه وبين معبوده وان كانت  
المعصية غير مستحبة فشرطان الندم كما في الحديث التوبة لله لا يتحقق  
الندم الا بجمع ما ذكرنا ان يستحيل تقدير ان يكون نادماً على ما هو محصور  
على مثله او عازماً على الاثبات مثله ولهذا قيل في حد التوبة دومان المياه  
لما سبق من الخطا ولهذا قيل الندم دكاناً والمناخران شرط وحاصل الخلاف انها  
شروط او شرط وشرط له دومان القلب ان يترك الذنب لله خالصاً كما ارتكبه  
فهو خالصاً قال العبادي ومن ارتكب معصية سراً توبته ان يندم  
ويقلع عنها سراً فان ظهر ذلك فمتوب علانية قال ابن عبد السلام وقد تكون  
التوبة سراً والنية وذلك لا حق من عجز عن الندم والافتلاع فلا يسقط  
الندم ور عليه بالمعجوز عنه كما لا يسقط ما قد راعيه من اركان الصلاة ما  
عجز عنه وذلك بقوة الاعي عن النظر المحرم وتوبة المجنون عن الزنى ثالث  
وهذا الاولى من قول الغزالي فيما سبق انه لا يصح توبته قال لان التوبة  
عبارة عن ندم يبعث على الترك فيما يقدر على فعله وما لا يقدر عليه  
فقد انعم بنفسه لا بتركه اياه وقرب من هذا ما لو الي من روجته  
ثم جب وقال امام الحرمين فينة باللسان بان يقول لو قدرت لعيت

ولا يقول اذا اعتر الحامي وغيره من العواقين ان يقول معه ندمت على  
ما كان عندي فروع من علم الله منه الاصرار على ذنب وطبع على قلبه لا ذلك  
الذنب قال الحامي استعنت توبته منه ولم ينتفع من غيره خلا لما في زعمه انه  
لا ينتفع بغيره ما مورسها ورد بان الامر يكتفي فيه الامكان الذاتي فروع هل  
يصح تعليق التوبة على شرط قبل الانتهاء والندم على الماضي والتعلق يكون  
في الاستقبال وهل يصح عن الذنب المظنون قيل لا وتيل يصح ما ينظر انه  
ان به اما الوجوب فلا يجب بدون تحقق الاثم الخامس المعصية اما ان تكون  
من حقوق الله اولادى الاول ان كان ترك صلاة او صوم او زكاة فلا تنفع  
التوبة منه حتى يتضم الى ذلك القضاء والثاني التوبة من حقوق العباد واجبة  
ويطال العباد فيها ايضا معصية وجناية على حق الله تعالى فان الله تعالى في عظم  
نجب فيها الشروط السابقة ويورد الظلمة لا يخلوا اما ان يكون في النفوس  
او الاموال او الاعراض او القلوب وهو الايد المحض ففي النفوس يجب  
ان ياتي المستحق ويقول ان شئت ان تستوفي العقوبة وان شئت فاعف قال  
العبادي وان اقتصر على قوله عفى لا يكون فكيف لا يجوز له الاختلاف  
ما لو زنى او اشربا يجب فيه حد الله فانه لا يلزمه في التوبة ان يفض نفسه  
بل عليه الستر يستر له ويقوم حد الله تعالى على نفسه با نواع المجاهدة والعقوب  
وفي الاعراض ياتي من عتائه وغيره ما قال فيه حتى يعفو عنه ولا يكتفي به  
الاهتمام على الاصح بل لا بد من بيانه فيصعب الابرار عنه وجزمه في الاحيا قال  
الامام الا ان يكون لود كره او عرفته لتأدي يعرفته كنيته عارية او اهله  
او نسبه باللسان الرقيب من خفا يعويه لعظم اذاه بذكره فقد اشتد  
عليه طرق الاستحالة فليس له ان يستعمل بهما ويبقى له مظلة فالجبره  
بالحسنات كالجبر مظلة الميت والغائب وان لم يبلغ الغائب فقال الخياط  
يكفيه الندم والاستغفار وراى غيره انه لا يجوز ابلاغه لما فيه من الايداء  
وحكاية ابن عبد البر عن الامام ابو يعرب عبد الله بن المبارك وقد ناظر سفيان  
في ذلك فقال لا تؤذه مرتين فان تعدرت كونه او عسر لغيبته البعيدة  
استغفر الله تعالى والاعتبار بتجديد الورثة كذا قاله الخياط وهو يرد  
على انه لا تورثون هذا الحق واما الحسد فيجعله العبادي كالغيبه وظلته  
النورى وقال المختار المنع ولو قيل لم يكره لم يبعد وفي الاموال فيجب اداؤه

عينا

عينا كان او ديناماد امر مقدور عليه فان كان صاحب المال غايبا عن علي  
اداه اذ اطعته في اسرع وقت فان مات دفع الى وارثه فان لم يكن فالحاكم  
فان لم يكن حاكم تصدق به على الفقراء والمساكين فان كان معسرا عزم على ان  
اذا وجد اعطى وان مات على هذه التبة يرجي له العفو عن الله تعالى قال  
ولو كان له على رجل حق ولم يعلم ان له عليه ولم يطالب حتى مات من عليه  
قال بعضهم يتقبل الحق لو ارثه هكذا كليات واحد استقبل للآخر وقيل ان  
طالبه صاحب الحق بالاداء وحلف عليه تعين عليه ولا يتقبل لو ارثه لانه استغنى  
فطلب حقه فيقبله ولكن هذا بشرط ان لا يدفع الى وارثه ولا يبرأه  
وارثه وان ادي حقه الى وارثه او ابراء وارثه سقط حق ذمته وحل الاثم  
فيما لو نظر المديون ومات المستحق واستحققه وارثه بعد اخر ثلاثه اوجه  
ارجحها وبه اتفق الخياط انه لصاحب الحق او الوارثين الاخر والثالث ذكره  
العبادي في الرزانه يكتب الاجر لكل وارث مدة حياته ثم بعده لمن  
بعده السادس التوبة هل تسقط الحد ينظر ان كان محض حق الاي كحد  
القصاص والقدف لم يسقط كالديون ولهذا لو اتلف ما لا ثم مات لم يبرأ  
من الغريم وان كان محض حق لله تعالى تاب منه الى الله تعالى بالتوبة الصوحة  
فان كان قال الدفع اليه لا مام فاطلق الحليم سقوط الحد وان كان بعد الدفع  
اليه وقال ان ثبت لم يسقط قال البيهقي هذا منصوص عليه في المحاريم  
وقد علق الشافعي القول به لا غير لان الله تعالى انما ذكر الاستتابة بالتوبة  
من دون غيرهم قلت اما قاطع الطريق يتوب قبل القدر عليه فيسقط حتم  
القتل عنه وقطع الرجل والصلب لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبله  
ان يقدروا عليهم واما حد الزنا والسرقة والشرب ففي سقوطها بالتوبة  
قولنا اصحاب المنع ورجح الماوردي والرويانى والمجالي في المنع السقوط ايضا  
المحرارة قالوا وحكمه حكم المجانب الا ان غير المجارب يشترط في حقه التوبة  
واصلاح العمل والمجارب يشترط في حقه التوبة فقط لقوله تعالى الزانان  
تابا واصلحا فاعرضوا عنها ولا قطع السرقة فمن تاب من بعد ظله واصلح فان  
الله شوب عليه وقال قاطع الطريق الا الذين تابوا من قبل ان يقدروا عليهم  
فاعلموا ان الله عفو رحيم ولك ان تقول لا لاجل المطلق على التقيد واعلم  
بنوه على الحال من باب القياس وهو لا يدخل في الحدود والظاهر ان الخلاف  
انما هو حكم الدنيا لعدم اطلاعتنا على خلوص التوبة اما في الآخرة فانه عالم بالسرائر

ما  
الحق



فاذا علم خلوص توبته بعد ان يطالبه لما اخبر عنه صلى الله عليه وسلم ان التوبة  
 يجب ما قبلها من غير معارضة لذلك ولا ما لم يأت به السلام اذا قلنا ان التوبة  
 لا تسقط الحد فأي شيء يسقطه قلنا يسقط الاثم في الدار الآخرة ولو مات بعد  
 التوبة قبل استيفاء الحد فلا شيء عليه لانه لا يجب عليه سوى التمكن من نفسه  
 عند اطلاع الامام عليه فاذا لم يظهر عليه سقط بشرط وجوب التمكن ويستحق  
 من قولنا الحدود لا تسقط بالتوبة اربع صور احدها اذا رضى الذي اثم  
 فانه يسقط عنه الحد نص عليه الثاني ونقوله في الروضة السير بانها  
 طاع الطريق اذا قتل وتاب قبل القدر سقط عنه الحد المقتضى لثبوتها المرتد  
 سقط حده بالتوبة وهي العود الى الاسلام رابعها تارك الصلاة سقط عنه  
 بالتوبة وهي العود لتكمل الصلاة كالمرتد بل هو اولى بذلك منه وعلمنا  
 بعضهم نقال كيف تنفع التوبة فيه لانه لو سرق نصا باثم ثم رده لا يسقط  
 القطع وهذا كلام من ظن ان التوبة لا تسقط الحدود أصلا وليس كذلك  
 لما ذكرنا البحث السابع الاسلام يجب ما قبله قطعا والتوبة تجب ما قبلها  
 فلما علم الصحيح وتعيد الأحكام السابقة من الولاية وقبول الشهادة وغيرها  
 من الأحكام الا في صور احدها في الاحصان فمن رضى مرة ثم تاب ثم صلح  
 بعد محضنا ولو قد نه تأذ في الجحد الثانيه شهد مرتد بنفسه ثم تاب  
 فاعادها لم يقبل في الاصح وكما لو ردت لعداوة فوالث في اعادها الثالثة  
 اشترى عبدا فوجده قد رضى في يد البائع وتاب المشتري الرد لان ذنب  
 الرضا لا يزول بالتوبة ولهذا لا يجد تأذ فيه قاله القاضي الحسين في فتاويه الرابعة  
 التائب من الذنب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل روايته  
 ايدى كما قاله الصيرفي وغيره ولا الحارثي ان من استسبر بالمعاصي اذا تاب قبل  
 ظهور حاله يعود بعد التوبة الى حاله قبل المعصية فان كان من تقبل شهادته  
 قبل المعصية قبلت بعد التوبة ولم يتوقف لاستئصال حاله لانه لم يظهر ما كان  
 عليه مستورا الا من صلاح يعني عن الاستسبر الحال وان كان من لا تقبل شهادته  
 قبل المعصية لم يقبل بعد التوبة ووجب التوقف لاستسبر حاله لجواز  
 التصنع وذكر بعد هذا ان المورث اذا اتي بما يكون تابعا عاد الى حاله قبل رده  
 فان كان ما قبل شهادته قبل رده بعد توبته حتى يتبين شروط العدالة  
 باستسبر حاله واذا تاب قبل ذلك عاد بعد التوبة الى عدالته الثامن ان من  
 اعالم ما يرفع الذنب السابق ولا يرفع اللاحق وهو الكبير ومنها ما يرفع

شروط العلم انه وان كان في  
 فعل قبل الردة فظن ان التوبة  
 فان تاب عند عودته فقبل  
 قبل شهادته بعد التوبة  
 الا ان يظهر منه م

الذنب السابق واللاحق ويسمى رافعا اذا كصوم معرفة فانه رافع لذنوب  
 السنة الماضية ودافع لذنوب السنة المستقبله كانت به الحديث الصحيح  
 قال الروائي في البحر وليس لنا عبادة تكفر ما بعد ما غير صوم معرفة كاتال  
 في الحديث الجعة الى الجمعة كفارة لما بينها وزيادة ثلاثة ايام وصدة الفطرية  
 للصائم عن لغوه ورفته الواقع في رمضان كما في الحديث وجوز تقديمها من  
 اول رمضان كما في الحديث وحديثه فيكون دافع لما يقع في الصيام من اللغو  
 والرفث وان تأخرت كانت رافعة ويقع السؤال كثيرا عن هذا التكفير هل  
 هل هو لا حق من عليه دين فقط ام يرفع واجب بان من صامه امان يكون  
 عليه ذنوب ام لا فان كان فالصوم يكفر القدر المذكور ولا فيعطي من الثواب  
 قدر ما يكفر ذلك القدر ولو كان عليه ذنوب ولا ذلك لقول الصلاة لها فضائل  
 احدها الكفارة المذكورة بشرط اجتناب الكبائر والثواب الذنب عليها وقد  
 يكون في فضله ما يرفع الكبائر ايضا ويشهد له قوله تعالى ان الحسنات يذهبن  
 السيئات السابع يشترط في التوبة من النسيق لقبول الشهادة معني مدة الاستسبر  
 لان التوبة من اعالم الثلوث وهو مبرم باظهارها لغير شهادته وعود ولايته  
 فلا بد من اعتبار مدة يغلب على الظن فيها انه قد صلح حاله وسيرته ثم المحققون  
 قالوا لا يتقدر بوقت بل ما يغلب على الظن حصول العدالة وقال اخرون يتقدر  
 بقال اكثره سنة وهل هي تحديد او تقرب وجهان في الحارثي وقبل سنة اشهر  
 وقبل شهران وقبل شهر كما هو البغوي في تعليقه عن المختصر والمختار الاول  
 قال الامام وكيف الطع والتقدير لا يثبت الا توقيفا وقد استثنى الشيخ رحمه  
 الله في التنبيه صورتين لا يحتاج فيها الاستسبر الكافر يسلم ومن ردت شهادته  
 لقصاص من وثقه اذا ترك لم يجع لاستسبره والظاهر انه لا بد منه في الجملة وحصول  
 غلبة الظن بالعود الى حفظ المروءة وقد حكى الامام عن الاصحاب ان المبادر  
 بالشهادة اذا اخرجناه يستسبر ايضا ولا يبلغ استسبره مبالغ استسبر الفاسق  
 بتوب وما اطلقه الشيخ من اسلام الكافر يستثنى منه ما اذا اسلم المرتد عند عرض  
 القتال عليه ولا بد من الاستسبر كما سبق عن الماوردي لم يذكر الاصحاب فيه  
 الاستسبر ما سأل احدها اذا افاض الولي ثيبا ثم زوجها من عضل صح ولم  
 يعتبر وايضا استسبر الثانيه اذا امتنع القاضي من الولاية المقيمة عليه عمي  
 قالوا قبلها جاز وصحت ولايته قال الرافعي وينبغي ان يستتاب فان تاب ولي  
 وكذا قاله العاضل وجوابه ان الذي خصل النسيق بسببه زال بقيت فاشبه

الكافر يسلم خلاف التوبة عن الجرائم غير محقة فاشترط الاستبراء ونظير يجوز  
اساغه العلة بالخروج والحدور بيننا ولا يتراوى بها لان الشفا مطلقا قال  
اذا شهد عند القاضي بزمان شخص ولم يكمل النصاب فانه يجب ولا يشترط في حقه  
استبراء في الاصح اذا تاب وقبل التوبة لان قبول شهادته وقبول روايته وقيل  
لا بالشهادة الرابعة لو عزم القارعة معصية ولم يثبت لم يدفع اليه سهرا  
القارمين فان تاب اعطى في الاصح قال الراعي ولم يشترطوا من الاستبراء الا ان  
الرواي قال يعطى اذا غلب على الظن صدقه قال النووي لا بد من ذلك  
وان قصرت المدة الخامسة ظهر كلامهم باعتبار اختياره في الاستبراء لكن قال  
المأوردى لو شهد بحججه في سنة او بالذات ثم شهد انان بتعديله في سنة  
بعدها وانه لا بد ان ينقل اليه حكمه بتعديله لانه قد يتوب ويستغفر عن النسق  
الى العدة له ويهفوا كثيرا من الناس ثم يستقيموا وهذا حكم بالتعديله عن الزمان  
من غير مراقبه ولا اختيار تنبيهنا الاول قاله البسيط الاستبراء واجب  
في جميع القايير والمراد به ما الحق به من الصغائر التي ترد بها الشهادة لاسما  
على القول بوجوب التوبة منها كاسبق ان الاستبراء في التوبة انا هو بالنسبة  
لقبول الشهادة اما الرواية فلا ولهذا لو وجد بعض شهود الزمان نقص  
النصاب لم تقبل شهادتهم حتى يتوبوا ولا يقبل روايتهم قبل التوبة وجهان  
في الحاوي قال واشهرها القول والا قيس عدم القبول كالشهادة التي  
انما يطلب بين العضدين الذي لاحدها مزية على الاخر كالعيرين والرحالين  
يقدم بينهما في الطهارة والمصافحة والاكل والشرب لتمييزها بالمقوي الروعة  
فيها ولا نه اشرف العضدين ولهذا اكره الاستبراء بها وان يس بها السويات  
واما العضدين الذي لا شرف لاحدها على الاخر كالاذنين فلم يقدم الشرف  
سبح بينهما على سيراها اذ لا فضل ليمناها في المصلحة المقصود منها ولذلك لم يقدم  
يحيي الحديث على الاخر فخرج من هذا حد في الراس فانه يستحب المدة بالمقاب  
الاين مع تساوي الشقين حرقت الجيم الجائز الجواز نطق في السنة جالسة  
الشريعة على امور احدها حال رفع الحرج اعمن ان يكون واجبا او مندوبا  
او مكرها والثاني مستوي الطرفين وهو التحير بين الفعل والترك الثالث  
ما ليس بلازم وهو اصطلاح الفقهاء في العتود فتقول المكاله والمشرقة والقراض  
عتد جائز ويعنون به ما لا تعد نسخه بكل حال اذ لا يول الى الزوم قال  
القاضي ابو الطيب في كتابه في الاصول ولا يرد عليه البيع المشروط فيه الجواز

حيث يجب ان يكون

اذا كان في البيع يجب فانه يول الى الزوم وكذلك الرهن فانه من العتود اللازمة  
لانه يول الى الزوم وقد يجري كلام الاصحاب حاز كذا وللولي ان يفعل كذا  
ويردون به الوجوب وذلك ظاهر فيما اذا كان الفعل داير بين الحرة والرجوع  
فستفاد بقوله يجوز دفع الحرة فيبقى الوجوب ولهذا لا عين قولهم فمن  
عاد دخول شهر رمضان بالحساب انه يجوز له الصوم لان مثل فعل الفعل  
لا يتقبل به وكذا قولهم في الصبي لا يصح اسلامه لانه لو صح لوجب الجبران  
يكون في مواضع احدها ما لا يجبر الاب بالبدن كالحال الواقع في الصلاة بالسجود  
ولا ترك ما موريه مخصوص او ارتكاب منهي عنه ولا بدخل الجبر في كل السنه  
الوكرة ولا في الواجب بل لا بد من الاين بعينه وما ورد في الحديث التواتر  
جواز الغزايض فقال البيهقي معنى تكيل الغزايض بها فانها تجبر السنن  
في الغزايض ولا يمكن ان يفعد شي من السنن واجبا ايدا بدليل قوله يوما  
يقرب الى احد مثل اذا ما فرضت عليه الثاني لا يجبر الا بالمالك فقط كما في  
سنن الزكاة الاعلى فتخرج بالاول ما لو وجب عليه بنت مخاض فخرج فصلا  
مع الجبران لم يجز بالاختلاف لانه ليس من اسباب الزكاة ولا هو ما يجزى فيها  
خلاف التنبيه فانه يجزى فيها وان لم يكن من اسبابها وخرج بالتالي ما لو وجب  
عليه بنت لبون ولم يجدها وجد ابن لبون فهل يقبل موضع الجبران  
وجهان احدهما نعم لان ابن لبون بدل الجبران يدخل مع الاصول لاصح الاول  
وسه جبر الصوم في حق الشيخ الهرم بالافتاء وكذلك المريض والمائل وموضو  
قضا رمضان اذا دخل اخره الثالث ما يجبر تارة بالفعل البدني وتارة بالمالك  
وهو الحج والعمرة فانها جبران تارة بالصورة المنتهية والغزاة وتارة بالمالك  
كذبح النسيك فيها وهو الحج والعمرة وتارة بتحريرها كارتكاب بعض المحظورات  
ومنه الصوم تارة بتحريرها كالمريض والمساقر والمالك بالشيخ الهرم وتارة  
جمع بينهما كما في المائل المحاله كالاجارة الا في مسلتين احدها ما شغل الجاهل  
وقايتها العلم بقدر العمل الجلسات في الصلاة اربع تثنان واجتان وهما  
الملاوس بين السجدين والشهد الاخير وثنتان سستان وهما جلسة الاستراحة  
والشهاد الاول فاما جلسة الاستراحة ففي الفتحة انها قدر ما بين السجدين  
وهو مخالف لقول الراعي انها خفيفة ولقول النووي بمجموعة انها خفيفة  
جدا ويستثنى صلاة التسبيح وقطع الراعي بانها للفصل بين الركعتين  
وهي النووي وجهانها من الثانية وابدري صاحب الدخاير ثالثا انها من الاولى



وتأيد الخلاف في تعليق الميم شي منها وهو يظهر فإنه يكبر تكبيرتين واحدة  
 وقد حكاه صاحب التقليد فان قلنا فاصلة كبرتين واحدة لها واخرى لغيره  
 وان قلنا من الثانية يكبر الا واحدة لان جزا الركن لا يكبر له ثالث الا محال  
 واذا اصرح جالس لا يشترع في حقه جلسة الاستراحة ضرورة انه جالس قلت  
 ينبغي تغييرها في حقه كما في الجالس بين السجدين ومن خصايتها انه يدعوا  
 فيها شي الا في صلاة التسبيح فانه ليس فيها ذكر مخصوص واما التي بين السجدين  
 فليس فيها ذكر مخصوصة لنفسه او لفصل وجها مع الداعي الاول وقرة  
 الخلاف فيما لو قام الى الثانية سهوا ثم يقف ترك سجدة من الاول ولم يكن جالس  
 بين السجدين فبطلت سجدة من الثانية لم يفسد عليه ولا يجب الجلوس بل القيا  
 يقوم عند السهو مقام الجلوس بين السجدين اصحاب الاول وان قلنا مقصودى  
 السجود لم يترعد التيام وان قلنا الفصل كفي وقد اشار الامام الى هذا الباب  
 وهو يشكك على النورى فانه يرجع الفصل مع انه اوجب الجلوس بين الجماع  
 ودواعيه قسمة الامام في كتاب الظاهر الى اربعة اشياء احدها ما يحرم  
 فيه الج والعرة والمعدة الرجعية والمستبارة غير المسبية ثانيا ما يحرم  
 دون دواعيه كالحبض لا ينزع والقيلة واللس ونحوه وثالث المستبارة المسبية  
 وجها ثانيا ما ينزع الجماع ودواعيه قولان وهو الاعتكاف راجعها ما يحرم  
 ولا يحرم ودواعيه اذا لم تحرك الشهوة وهو المصور لا يكبر اذا الركن الاول  
 ولا معتدة اذا لم تركه الجماع اقله ثلاث فلو قال على درهم ففسرها ما قال  
 من ثلاثة لا يقبل عندنا وكذا لو قال على ان تصدق بدراهم لا يخرج عن نذر  
 باقال من ثلاثة وهكذا في الميم لو قال والله ما لي درهم وله ثلاثة درهم حث  
 في سببه ولو قال لله على ان امور ايام لزمه ثلاثة خلاف ما لو قال بعثك درهم  
 لا يصح العقد لان الميم يختلف باختلاف المبيع فيكون مجهولا والمبيع لا يقبل الغرر  
 وحكي الثاني الحسب وجها انه يصح البيع ويجعل على ثلثه الجهل يتعلق به مباحث  
 الاول في معناه قال الرافعي في كلامه على قاعدة مذهب مجتهد معناه المشهود للميم  
 يكون الشيء على خلاف ما هو عليه ويطلق ويراد به عدم العلم قلت والاول  
 يسمى المركب والثاني البسيط ولا بد فيه من قيد وهو عدم العلم بما شانه ان يكون  
 عالما لا عدم العلم مطلقا والا لوصفت المجامدات بكونها جامدة الثالث الجهل  
 بالصحة هل هو جهل الموضوعي مطلقا او من بعض الوجوه المرجح الثاني لانه  
 جاهل بالذات من حيث صفاتها لا مطلقا ومن ثم لا تكفر احد من حال القيلة في

صالح

تجهم

وتد

وقد اختلف قول الامام الشافعي فيما اذا تكبر وشرك فيها الاسلام او احد هما  
 النسب او الحرية فاختلف حال بيع النكاح والقول بالصحة وهو الجديد ما خذه  
 ان العقود عليه يتعين لا يستبدل بالخلاف في الصفة والقول بالفساد ما خذه  
 ان اختلاف الصفة كما يختلف المعين واعلم ان ابن الرضا اخذ من هذا الخلاف  
 خلافا في تكفير من كرى صفات الله تعالى وقضيته ترجع عدم التكفير قال  
 فان المذكور في البيع اذا قال بعثك هذا الفرس فكان بقلا لا يصح الاصح الثالث  
 الجهل بمعنى المفظ بسقط حكمه فاذا انطق الابهي بكلمة كفر او ايمان او طلاق  
 او عتاق او بيع او شراء ونحوه ولا يعرف معناه لا يؤخذ بشي منه لانه انقضاه  
 وكذلك اذا انطق العربي ما يدل على هذه العبارة لفظ لا يعرف معناه نعم  
 لو قال الابهي اردت به ما يراد عند اهل فوجها اصحابا كذلك لانها ما يعرف  
 معنى اللفظ لم يصح قصده وبمثل لو قال طلبة طلعتين وجهل الحساب ولكن  
 قصد معناه وتعت طلعه وتبيل طلقان ولو نطق الاخرس بكلمات غريبة  
 لم يعرف معناه في الشرع مثال قوله لزوجه انت طالق للسنة والمبدعة  
 وهو جاهل بمعنى اللفظ او نطق بلفظ الخلع او النكاح ففي القواعد للشيخ ابي  
 محمد بن عبد السلام انه لا يؤخذ بشي اذا شعور له بدلوله حتى يقصده الى  
 اللفظ قال وكثيرا ما يخالف الجهال من لا عتيا الذين لا يعرفون مدلول الخلع  
 ويحكمون بصحة الجهل بهذه القاعدة وفيما قاله نظر فقد قالوا لو قال نكحت  
 الهرة الجبل انه كناية لانه ظاهره الصعود سواء كان قابله عاميا او غير  
 ان سألته انه صريح في العايم الذي لا يعرف اللغة دون غيره فاما قاله للشيخ انا  
 يظهر على هذا الوجه ومن هذه القاعدة لو قال الميم لي عليك الف فقال  
 بل او نعرفا قرار وقيل لا يلزمه في نعم وهو تباين الضو ولم ينصوا بين العايم  
 والضوي نعم فنصوا بينهما فيما لو قال انت طالق أن لم تدخل الدار ففتح ان فانه  
 يقع في الحال ان كان قابله غويا خلافا للعايم فانه لا يقصد الا التعليق  
 الرابع الجهل بالقرع بسقط لانه والحكم في الظاهر ان خفي عليه لغزب عهده  
 بالاسلام ونحوه فان علمه وجهل المرتب عليه لم يعدر ولهذا الوجهل تحريم الكلام  
 في الصلاة عذر والخروج وجهل الابطال بطلت وان علم ان حبس الكلام تحريم  
 ولم يعلم ان التخص والمقدار الذي ينطق به محرم كعذر في الاصح ومنه الوجهل  
 غرر الخمر عذر ولم يجد فلو قال عاتق الخمر وجهل الحد فانه قال عاتق  
 الحد ولكن طنت ان ذلك القدر لا يترك حد ولزمه قضا الصلوات الغائبة في

بالزوم

لفظ

السكر ومنها لو تطيب المحرم جاهلا بالتحريم فلا ذنبة خلا فالزني ولو علم تحريم  
 الاستعمال وجهال وجوب الفدية وجبت ولو علم تحريم الطيب وجهال كون  
 المسوس طيبا فلا ذنبة على المذهب ولو سوس طيبا وهو يظنه باسلا لا يظن  
 به منه شي فني وجوب الفدية قولان وذكر صاحب التقييد ان الجريد  
 عدم الوجوب ومنها الرد بالعيب على الفور فلو اخرجه قال لم أعلم ان الرد  
 قيل ان قريب عهده بالسلام ونشأ بادية ولو قال لم أعلم انه يبطل المأخوذ  
 قيل لانه ما يجني على العوام قال النووي وهذا بشرط ان يكون ممن يخفى عليه  
 مثله وهكذا القول في الشفعة ومنها لو عتقت الاممة تحت العبد وقالت  
 جهلت الخيار عذرت في الاظهر ومنها لو قال عتقت تحريم الجاع وجهلت وجوب  
 الكفارة وجبت بخلاف ذكره الذي اري وغيره قال النووي في شرح المذهب  
 وهو راجح ومنها لو اكل الصائم جاهلا بالتحريم وكان جهلا مثله ذلك لم يفسد والا  
 انظر وقد استشكل تصوير هذه المسألة لان حقيقة الصوم هو الامساك  
 عن المفطرات فمما يعرف الصائم ذلك لم يصح صومه وجنبه تكليف تعدد  
 المنظر مع الجهل بغيره الا انظر وتلك صورته ما اذا اكل ناسيا وقتنا لا يفسد  
 فظن انه انظر ناكلا بهذا الظن تتعدا جاهلا بالتحريم ومنها لو سبق الامام  
 بركتين عمد امع العلم بالتحريم بطلت صلاته فان كان جاهلا لم تنبطل لان لا يعد  
 بتلك الركعة قبيحا ركعا بعد سلام الامام تنبيهان الاول هذا لا يختص  
 بحقوق الله بل يجري في حقوق الادمين في تعاقب التامم الحسين في  
 كتاب الشهادات لو ان رجلا قال رجلا وادعى الجهل بغير التمسك وكان مثله  
 غنى عليه ذلك بتدليل قوله في اسقاط النصاص وعليه المدة معاذلة  
 وفيما قاله نظر قوي الثاني اعدا الجهل من باب التحقيق لانه حيث جهل  
 ولهذا اتاك الامام الثاني لو عذر الجاهل لاجل جهله لكان الجهل خيرا من  
 العلم اذا كان عبطا عن العبد اعما التكليف ورجح عليه عن ضرورة التحقيق  
 فلا حاجة للعبد في جهله بالحكم بعد التبليغ والتكليف لئلا يكون للناس على انه حجة  
 بعد الرسل الخاسر فالجهل بالشرط مبطل وان صادقه من جاهلا بكيفية  
 الصلاة لا تنقض صلاته وان اصاب ناس من فسركتاب الله بغير علم ان وان  
 اصاب وكان القاضي اذا حكم وهو جاهل بحكم الله يدخل النار وان اصاب  
 وكذا قال في المطلب باب القضاء اعتقد التوحيد عما طنه دليلا وليس بدليل  
 في الحقيقة فهو غير عارف بالتوحيد عنده كذا الا عن دليل اصلا ولهذا استنع على

الشاهد اذا كان فاسقا من آراء المشاهدة على احد الوجهين لانه حال الحاكم على  
 الاطال ولا يقال ان الحاكم قضى الحق فكيف يكون باطلا لانا نقول السبب الذي  
 استند اليه القضاء ان كان باطلا شرعا لان القضاء باطلا وان صادف الحق انتهى  
 وكان من تطيب ولم يعلم منه طيب حتى وان اصاب رداء اودا ووزن حاجة  
 وعلى هذا الوصف وهو طيب د والابنة فاستعمله فأت لم يرثه ان نجاها  
 بالطب لانه بعد ثابلا وان كان عارفا لانه لم يغشه وقال الذي لو سقي مورثة  
 الصبي د والابنة حرجه على سبيل المصلحة ومات لم يرثه وفيه وجه حكما بمن للمان  
 عن صاحب التقييد والتقييد بالصبي يخرج الغالب من الدار من الجهل والنسب ان يفسد  
 بها في قوله تعالى المنيات دون المهورات والاحل فيه حديث معاوية بن الحكم  
 لا تكفي الصلاة ولم يوس بالاعادة لجهله بالهري وجوبه بعلي ابن امية حيث امره  
 النبي صلى الله عليه وسلم بغير الجبة عن المحرم ولم يره بالندبة لجهله واجبه الثاني في  
 الله منه على ان من طلى الاخر ارجاهلا او ناسيا فلا ذنبة عليه والفرق بينهما  
 من جهة العنى ان المقصود من المهورات اقامة مصالحها وذلك لا يحصل لانفعالها  
 والنيات من جوارعها بسبب مفسدها امتحان للكلف بالانكاف عنها وذلك  
 انما يكون بالتعد لا ركاها ومع التسيان والجهالة لم يقصد الكلف ارتكاب الهري  
 فعذر بالجهل فيه ولو جاز للمريد للاحرار المقات ناسيا لزمه الدم بخلاف ما اذا  
 تطيب ناسيا لان الاحرار من المقات مأمور به والطيب مهي عنه لكن بشكل على هذا  
 ومن الاطراف فانه مني عنه ولو فعله ناسيا لزمه الدم ولو نسي الترتيب فالوضوء  
 لا يجزى على الجديد وكذلك لو ترك الفاتحة ناسيا قال النووي وما جاز بان نجا لوني  
 الثاني رحمه صلى الله عليه وسلم وكذلك لو صلى وصام او توضا بالاجتهاد او صادف قبل  
 الوقت او بالانا الجنس او يتق الخلفا في القبلة او صلى بالنجاسة ناسيا او راي سوادا  
 فظنوه عدرا فصلا صلاة شدة الخوف او دفع الرأفة لمن ظنه فقيرا فبان غيبا  
 او مرض وقال اهل الخبرة انه مغضوب فاجع عن نفسه فبرى او غلطوا في الوتوف  
 بعرفة ووتفوا الناس او اعد حياوا على انه يغفل فبان حارا او بالعكس فان  
 الخلاف ثابتة للجميع لكن محمول الصحة في صورة اخرى كالنوي الصلاة خلف  
 وجه ثمان عمل او على هذا الميث زيدا فبان عمرا او باع مال مورثة طانا حياته فبان  
 مينا وشرط في احد الزوجين وصفا فبان خلا فنه سوا كان اعلى من المشروط او دونه  
 ولو حلف لا يخرج الاباذنه فاذن ولم تسرع وخرجت فالاجح لاحتمل لان الاذن قد

لهذا  
هذا



حصل اما في حقوق الادمين فقد لا يحدركا لو ضرب مريضاً جهلاً مرضه ضراً  
 يقتل المريض يجب التضامن في الاصح خلاف ما لو حبس من به جوع عطش ولم يسلط  
 مدة لا يموت فيها المشيعان عند الحبس لا قصاص وكان الفرق ان امارات  
 المرض لا تخفى خلاف الجوع ولو شهد ايقال ثم رجعا وقالوا شهدنا ما عرفنا انه يقتل  
 بشهادتنا فلا يجب التضامن في الاصح اذ لم يظهر تقدم القتل ولو سرق ثوباً رداً  
 لا يساوى ربع دينار وكان في جيبه عام الربيع ولم يعلم به قطع في الاصح ومنها  
 في حنث الجاهل والناسي قولان ارجحها المنع ومن صور الجهد ان يحلف  
 ان الشيء لفلان لم يكن او كان فلان منه انه كذلك فبان انه على خلاف ما ظنه وبهذه  
 صورها ان المصالح وتلك النووي في تناوبه صورته ان يحلف على فعل شيء  
 فيفعاله ناسياً لليمين واجابها انه المحلوف عليه والاول اولي وقد قال في الروضة  
 جالس مع جماعة فقام وليس حلف غيره فقالت له زوجته استبدت بحضرتك  
 ولمست حلف غيرك تخلف بالطلاق انه لم يفعل ذلك فان خرج ولم يبق الا ما  
 ليس له حنث وان بقي غيره قال الرافعي طلقت تلك النووي والصواب انه  
 ان يخرج بعد خروجه وقصد انه لا يأخذ به حنث ان كان عالماً والافقولا  
 الناسي تنبيهات الاول لا فرق في الجاهل بين ان يكون اليمين على الماضي  
 او المستقبل كما قاله الرافعي في كتاب الايمان وقال في كتاب الطلاق اذا حلفت  
 ان هذا ذبيحة الذي اخذه من فلان فشهد شاهدان انه ليس ذبيحة حنث  
 على الصحيح وان كان على نفي لانه لا يمكنه الاطاعة به الثاني اذا قلنا لا يحنث  
 الناسي صدق دعواه التمسك لانه لا يعلم الا من جهته ويحتمل ان يخرج  
 على قولي تعارض الاصل والمظاهر ويشهد له ما في فتاوي البغوي فيما لو  
 قال فلان ضربتك فانت طالق فضرب امرأة غيره او نفسه فاصابها فهو ضار  
 بدليل انه يكون قاتلاً يجب فيه الدية وهل يحنث فعلى قولي المكروه فان قلنا  
 لا يحنث المكروه فادعي ان قصدت ضرب غيره او ضربت نفسي فاصابها لم يقبل  
 لان الضرب يمين ويحتمل ان يقبل لان الاصل بقا النكاح انتهى والاشبه المنفصل  
 بين ما يتعلق به حق الغير والاوليه صرح الرافعي في كتاب الايمان في نظير الحكة  
 فقال لو حلف وقال لم قصد اليمين به صدق في طلاق او عتق وايداً فلا  
 يصدق ظاهر المتعلق حق الغير الثالث قد يحنث الناسي لو حلف لا يفعل  
 كذا عالماً ولا ناسياً ففعاله ناسياً لم يحنث بعينه جزم به الاصحاب وعنده البصر  
 بان مقصود اليمين وجود الداعي الى فعله فاذا وجد الفعل حصل المقصود

الاصل

الاصل يحرف الحامية الحاجة العامة تنزل ضرورة الضرورة الخاصة حق  
 اعداد الناس كرها امام الحرمين في مواضع من البرهان وكذا في النهاية يقال  
 في باب الكتابة ان عقد الكتابة والمجالة والاجارة ونحوها جرت على حاجات  
 عامة كما تدبر والحاجة اذا عت كانت للضرورة فتعالب ومنها الضرورة  
 الحقيقية منها مشروعية الاجارة مع انها وردت على منع بعد ومدة قال  
 شارحه الاباوي يعني به ان الشرع كما عتني بدفع ضرورة الشخص الواحد  
 فكيف لا يعتني به مع حاجة الجنس ولو منع الجنس ما تدعو الحاجة اليه لئلا  
 اعداد الجنس ضرورة تزيد على ضرورة الشخص الواحد فهي الرعاية اولى ومن  
 فروغها مشروعية ضمان الدرك مع مخالفته لقيا من الاصول فان البائع اذا باع  
 ملكاً نفسه فآخذه من الثمن ليس يدين عليه حتى يضمنه ومنها ماله الفعلي  
 ود لانه على المتلعة جارية منها يقع الحاجة مع ان الجاهل المعين يجب ان يكون معلوماً  
 مقدراً على تسليمه معلوماً وهو مفقود هنا وكذلك المجالة والقرض وغيرها  
 ما جوز الحاجة وكذلك اباحة النظر للعلاج ونحوه الحاجة الخاصة سيجر المحذور كتصيب  
 الايمان بها قطعاً بل المراد الاغراض المتعلقة بالتصيب بغير التقدير فان العجز يبرر اصل  
 الكسر والتوثيق وكذا قاله الرافعي وذكر الامامة تغيرها احتمالاً واحد فان يكون  
 على قدر التعبد وثانيتها العجز بغير التقدير سواء عجز عن اتمام احوالها ومنها  
 الاكل من طعام الكفار في دار الحرب جائز للفاقرين رخصة للاجبر ولا يشترط  
 ان يكون معه طعام اخر بل قدر كفايته وان كان معه غيره ومنه ليس المحرم  
 لحاجة الحرب والحكمة ودفع القتل كما في التداوي بالنجاسة وقياس ما سبق اعتبار  
 ومنه اباحة تحليه آلات الحرب غيظاً للمشركين وحكوا في برة المناقاة وجبين  
 وصحوا المنع والمختار المباحة فان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى جملاً في نذرة بركة  
 من فضة ومنه الحضاب بالسواد للجهاد كما قاله الماوردي وكذلك التبريرين  
 الصفيين وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن رآه يفعل ذلك هذه مشية يفضيها  
 الله الا في هذا الموضع الخالف لا يتأجل تأجل المتولى والرواية في الا في مثلتين  
 احد صا اذا قال لصاحب الدين عند حلوله له على ان اطالبه الا بعد شهر  
 لانه في تصويره اشكال لان الصورة ان كانت من معسر فالأطوار واجب والواجب  
 لا يصح نذره وان كانت في مؤسر فاصد الآدمي يصح ايضاً ان اخذه منه واجب  
 ولا يصح ابطال الواجب بالنذر الثانيه اذا وصي من له الدين الحال ان لا يطالب

عدم

ن لا انظار

الا بعد شهر فانه تنفذ وصيته وقال في المطلب قبل باب تعريف الصفقة لابد  
للثالث من قيد وهو ان يخرج قدر الدين من ثلثه لانهم قالوا ان البيع متى موجه  
بحسب كماله من الثالث اذا اجماع منه شي قبل موت الموصي لانه منع الورثة من  
التصرف فيه فكان اخراجه عن ملكهم وهذا مثله قلت هذا التبدد حكاية صاحب  
البحر باب الوصية عن والده ثم خالفه وزاد ابن الرفعة ايضا ثلثه وهو ما لو اجماع  
شيا ثم ذكر الاجل في مجلس العقد وفرعنا على الاصح وهو ان لا زيادة بالعقد  
وان الملك ينتقل في المبيع في زمن الحياة لان الدين كان حالا وقد اجماع بل هذه  
بالقرض اولي لان ما كان حالا لا يوجله وفيما عداها فقد يقال ان الدين باق بصفته  
وانا منع من طلبه مانع كالاختيار وهو كالتكليف ولا معنى للاستثنا لان المصوتين  
الدين لم يوجله وانما هو حال ولكن منع من المطالبة مانع وقد قال الاصحاب في كتاب  
انه يصح من المالك موجه لا يطلب الاكراه التزم ومنه الاجل في الاصح ولا يقال انه  
مستثنى من القاعدة لان الدين لم يخرج عن الاول الا انه منع منه مانع وهو التزامه  
على هذه الصفة المحرر يتعلق به ما حشد الاول بالنسبة لثبوته وارتفاعه  
على اربعة اقسام ذكرها الحاشي في المجموع احدها ما ثبت بالا حاكمه وبغيره  
وهو المحنون والمغني الثاني لا يثبت الا حاكمه ولا يرتفع الا به وهو السفيه الثالث  
لا يثبت الا حاكمه ولا يرتفع الا بغيره وجهان وهو المفسد الرابع ما ثبت بغير حاكم  
وهل ينفك حاكمه على وجهين وهو المصبي اذا بلغ رشيدا هل يزوج المحرم عنه  
من له عليه الولايه من اب او حاكمه وجهان قال في البحر وتبين انهم سواء المسمى  
المريض بغير محرم او عليه فيما زاد على الثالث من غير الحاكم واذا زال المرض  
والمحرم من غير رضا المادس المرتد هل يصير محرم او عليه بنفس الردة ولا بد  
من محرم الحاكم قولان حكاهما الشيخ ابو حامد في الجامع واذا اسل زال المحرم بالاختلاف  
الثاني ينقسم باعتبار اخر الى ثلاثة انواع احدها ما لا يجوز الا بعد تحقق سنه  
وهو محرم المصبي والمحنون ثانيا بما يجوز عقوبة المظن قطعا وهو السفيه ثالثا  
ما فيه خلاف والاصح جوازوه وهو المفسد اذا ظهرت امارات الانكسار الثالث  
ينقسم ايضا لما هو لحق نفسه وهو محرم المصبي والمحنون والسفيه وما هو لحق الغير  
وهو انواع احدها محرم المفسد للغير الثاني الزاهن المرتد الثالث المرتد  
للورثة الرابع العبد لسيد الخامس المرتد للمسلمين السادس المحرم الغريب السابع  
اذ امتنع مع اليسار من المبيع لقضاء الدين فللحاكم على ما عليه القياس العشر الثامن  
الحجر على الكاتب في العبد الجاني التاسع الحجر على المالك قبل اخراج الزكاة وعلى

الوارث

الوارث في التركة قبل وفاته الدين العاشر الحجر على المالك في العين الموصية ما قبل  
القبول الحادي عشر الحجر على المشرى بك في حصته قبل اخذ قيمته اذا اعتق شريكه  
حصته ولما يتوقف العتق على اداء القيمة الثاني عشر العبد المشتق عتقه  
بشرط في البيع اذا قلنا الحق فيه لله تعالى وان قلنا للبايع فبمنع على المالك التصرف  
فيه بغير اذن البايع ايضا وقد ذكر الرافعي تنوعا عليه انه اذا اعتقه عن الكفاية  
بغير اذن البايع لم يحرره والا جازا عنها على الاصح الثالث عشر اذا قصر ثوبا او عظمه  
اجرة فان له حبسه حتى يقبض الاجرة فيمنع المالك من التصرف فيه الرابع عشر  
اذا استوجر على صبي ثوب امتنع على ماله بنفسه قبل الصبي صرح به الرافعي  
لان الاجر يستحق العمل بها استقر له الاجرة المأجور عتقها اذا اشترى شيئا شرا  
فاسدا فاقبض منه فان له حبسه الى استرداد ثمنه على قول فالبائع هذا على  
ماله التصرف فيه قبل رد الثمن المأجور عتقها اذا خدعة المصوب الجارية  
فقطر القاصب به فله حبسه لتبعض القيمة على ما نص عليه الثاني في كاحه القاضي  
الحسين فالبائع على المالك بيعه وان كان ممن يدر على نزاعه حتى يرد القيمة  
البايع عتقها اذا ركب العبد المأجور المديون فانه يمتنع على السيد التصرف بغير  
اذن القرا وكذا بغير اذن العبد على الاصح والروضة الثامن عشر نفقة الجارية  
اذا اخذها السيد من زوجها فيها حق المالك ولها حال الموت وان نفقة زوجة  
العبد تتعلق بكسابه والمالك فيها للسيد ويمتنع عليه بيع الاخر وقيل تسليم  
البذل التاسع عشر يدل الموصي بصفته اذا اتلف بمتنع على الوارث التصرف  
فيه لاستحقاق ان يشترط به ما يقوم مقامه الجهة التي استند اليها القاضي في قضائه  
فما في تحقيقه كالقرار والنشاهد والمشهد واليمين وتقديره وهي اليمين  
الردودة فانها في تقدير اليقينة او لاقرار على الخلاف والعضا بعلمه في تقدير اليقينة  
حديث النفس له من مباحث الاول انها جسد وهو ما يلقى فيها ولا مواحدة  
به بالاجماع لانه وارد من الله تعالى لا يستطيع العبد دفعه الثانية للظاهر وهو  
خبرها في الثالثة حديث نفسه وهو ما يقع ملح التردد وهل يقع الا وهذا  
ايضا مروي عن علي الصمي لبقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامني ما حدثت  
به نفسي ما لم يتكلم او يحل به ناذ ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق  
اول قال امام الحرمين فيما لو نوى المودع الاخذ ولم يأخذ لا يضمن في الاصح المراد  
بالنية مجرد القصد فاما ما يحظر بالمالك ودواعيه الذهن بدفعه فلا حاكمه وان  
تردد الرأي ولم يحزم قصدنا لظاهر عندنا اننا لا نعلمه حتى يجرى قصد في العبد وان



وقال الرازي في نية الصلاة لو تردد في أنه يخرج من الصلاة أو يستمر بطالت الصلاة  
والمراد بالتردد أن يطرا شك منا قضي الخبز ولا عبرة بما جرى على الفكر أنه لو تردد  
في الصلاة كيف يكون الحال فإن ذلك مما يتبلى به الموسوس وقد يقع ذلك  
في الإيمان بالله تعالى بواحد بعلى اللسان والسمع والبصر قلت الاما سبق به لسان  
او نظرا للجملة وفي الحديث لا يتبع النظر النظره فانما ذلك الاول قال واما الفواد  
فقد قال الله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا فمن  
الناس من يقول بواحد ما ينبغي به المظاهر الاول خطره وهو الهاجس والاصح  
انه لا يواخذ بما على الباطن لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله عني لامي ما حدثت به  
انفسها وقيل اذا قيل بالهال بواحد بالكل انتهى فحصلنا على ثلثه اوجه والصحيح  
عدم الماخذه مطلقا قال المحققون وهذه الاربعة الثلاث انما لو كانت في الحسبان  
لم يكن له ما اجراما الاول فظاهر واما الثاني والثالث فلعدم القصد الرابعة  
الهم وهو ترجيح قصد الفعل وهو من نوع على الصحيح لقوله تعالى اذ صرت باقيا  
منكم الا به ولو كانت مواخذة لم يكن الله وكلها ولقوله صلى الله عليه وسلم ومن هم  
بسيه فلم يعلمها لم تحسب عليه الحامسة العزم وهو قوة القصد والمجربة وعند  
الثالب وهو بواحد به عند المحققين لقوله صلى الله عليه وسلم اذ التفتي المشركين  
بصينتها فالتفتل والمفتول في النار قالوا يا رسول الله هذا القاتل قاتل للمفتول  
قال انه كان حريصا على قتل صاحبه فعلى الجرح والاجماع على المواخذة ما عالج  
القلوب كالحسد وذهب آخرون الى انه مرفوع كالمهم لهوم حديث التاجون  
عن حديث النفس واجابوا عن حديث الجرح بانه قاربه فعل وسبق عن العبارة  
ترجيحه وهذا هو ظاهر كلام المشافعي في الام حيث قال في باب الرجعة اذا طلق  
امرأته في نفسه ولم يحرك لسانه لم يكن طلاقا وكذا كل ما لم يحرك لسانه وهو حديث  
النفس الموم عن بني ادم انتهى وقال ابن عبد السلام حديث النفس الذي يمكن  
دفعه لكن لا دفعه مشقة لا اتم فيه لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى عز  
امتي ما حدثت به انفسها وهذا عام في جميع حديث النفس واذا تعالق هذا النوع  
بالخير اثبت عليه وتحمل تلك المشقة موجبة للرجعة دون اسقاط اعتبارها  
الكسب والا كان يقال انما يسقط التكليف في طرق سره مشقة اكتاب دعه  
فصار كالضروي والضروري ثاب ولا يعاقب عليه فكذلك هنا تنبيه  
يستثنى من عدم الماخذه بالخطرة ما اذا تعدها كذا ذكر البيهقي في شعب الايمان  
فقال نقلا عن الشيخ ابو بكر الاسماعيلي وذكر فيها لا يواخذ به حديث النفس

ثم قال

ثم قال وهذا المعنى ما روي لك النظره الاولى وليست لك الثانية اذا كانت الاولى  
لا عن قصد وتعد فاذا اعاد النظر فهو كمن حقق النظره وذكر لما روي في كتاب  
الشهادات في قوله صلى الله عليه وسلم لا يتبع النظره النظره احتالين لا يتبع نظره  
عندك نظره عندك نظره عليك والثاني لا يتبع النظره التي وقعت سهوا النظره  
التي وقعت عدا قال وينبغي عليها ان من نظرا لا عن قصد ثم نظره اخرى  
هل ياتم وتسقط عدا الله فعلى الاول لا يسقط وعلى الثاني يسقط ولا يثبت حتى يتوب  
الحديث يتعلق به مباحث الاول ينقسم الى ضربين ما يجب لله وما يجب للادي  
فالذي للادي ضربان احدهما ما يجب لحفظ النفوس وهو القصاص وثانيها  
للأغراض وهو حد القذف فانه عندنا حق للادي وللهاد يورث عنه ولو قال  
غيره ان قد في فقد نه لم يجب الحد والذي لله تعالى فانه احدهما يجب لحفظ الناس  
وهو حد الزنا والمواطأ ثانيا لحفظ الاموال وهو السرقة وقطع الطريق وان  
اختلف هل يغلب فيه معنى القصاص والحد ورجحوا الاول لكن قالوا لو عني  
الولي على مال وجب المال وبسقط القصاص ويقتل حد الثالث ما يجب  
لحفظ العقول والاموال وهو حد الخمر فانها حرمت حفظا للعقول وصيانة  
للأروا التي ما يتعلها فانها لا بد كان الوجود العقل حتى حرم ابو حنيفة  
التواجد ونعاطى اسبابه من المطريات والمسموعات الملهيات نقل الشيخ علي الدين  
ان العطار في كتاب احكام النساء قال وجب الفرق بين الامر الحاييل على الخطور  
والعيب كذا ذكرنا سوا كان كلاما ولا يلا بها مما يحصل معه الغيبة المستغفرة  
مطلقا قال وهذا المعنى لا تعلم احدا من العالمين الا لا تسقط  
بالموتة الا في اربع صور سبقت في فصل التوبة الثالث انما تسقط بالمشبهة  
وتحذيرها ياتي في حرف الشين الرابع في سقوطها بالرجوع ان كان محض حق لله  
تعالى كالزنا والشرب يسقط قطعا وان كانت محض حق ادي كالقذف لم يسقط  
قطعا وان اشتهل على النوعين كالسرقة فلا يقبل في رجوعه عن الغنم وفي  
منول رجوعه في سقوط القطع قولان وجه المنع ان حق لله في القطع تبعا  
لحق الادي الخامس حيث انتهى الحد في الوطى ثبت المهر الا في وطى السفيه  
فغير ان الذي فلا حد ولا مهر الحد يتعلق به مباحث الاول في حقيقة  
وهو عند الامام والغزالي المنع من الصلاة وعند آخرين قال في المطلب وهو  
الاشبه بالذهب حاله معنى على حال الجسد او بعضه يمنع بقاؤه عند القدر  
على زواله بالآل والالتزام على الصلاة وما الطهارة عليه شرط واعلم انه يطلق على الخارج

ضوع

وعلى المتع للترتيب عليه وعلى معنى توسط بينهما وهو معنى بقدر على الاعضاء ينزل  
 منزلة الخامسة الحسية في بعض الاشياء والمراد هنا الثاني وهو حكم شرعي واما  
 المعنى المتوسط فيهم من آثاره ومنه من استنبته ونعم أرادته وينوع عليه فروعا  
 كثيرة منها تبعض الطهارة وتفرق البنية وارتقاء الحدث عن كل عضو عضو  
 وتقدر بكون التيمم بينا لا رافعا وغيره وهو ينقسم الى اصغر وهو ما اوجب  
 الوضوء والكبر وهو ما اوجب الغسل وجعل الثلج ابوجا مد الحوض الكبر  
 والنجاسة اوسط والذي يظهر من تصرفهم انه مراتب الكبر وهو ما اوجب  
 الوضوء والغسل وكبير وهو ما اوجب الغسل فقط وصغير وهو ما اوجب  
 الوضوء فقط واصغر وهو ما اوجب غسل الرجلين فقط في نزاع الحق الثاني  
 لاختلاف ان الاكبر يحل جميع البدن واختلاف في الاصغر هل هو ذلك  
 او يختص بالاعضاء الاربعه وجهان احدهما قاله النووي الثاني وبني  
 عليها الثاني الحين والمتولي ما لو غطس المتوضي ولم يكتف زمانا بقدر  
 فيه الترتيب ان قلنا بالاول صح والثاني فلا الثالث قيل انه بوجوب الوضوء  
 بنفسه لتبريه الصلاة لكن موسعا الى وقت الصلاة وقيل انما توجه في الوقت  
 لانه لا يخاطب به قبالة حكاها ابن يوسف في شرح التيجيز وقال الروابي في التلخيص  
 عند دخول وقت الصلاة ولا نه تراها وظاهر المذهب انها يجب بالحدث  
 لانها لو لم يجب في هذه الحالة كان فعلها فان عبادات الابدان لا يجوز تفويتها  
 مقصودة على وقت دخولها الرابع ان الوضوء هل يبطل بالحدث او ينهني  
 حده كانتا مبدء المسح على الخف وجهان صح النووي الثاني واعترض على من  
 عبرينوا بوضوء وقال الغنائي في شرح الفروع لو حار ان يقال الطهارة  
 بطلت بالحدث لوجب ان يقال ان الصلاة التي اداها بها بطلت وقال في  
 التتمة بالحدث في الدوام لا يبطل الماضي وانما بوجوب طهارة اخرى بدليل  
 الحايض ان انقطع دمها ولم تحدا تمت بياح الزوج وطهرا فلما حدثت لم يحرم  
 وطهرا ولو كان الحدث مبطلا للطهرا لابق بالزمر وطهرا الخامس ينقسم الحدث  
 داما كالا ستقاضه والسلس وغضص الحدث الدائم بستة شروط الشدة والغص  
 والوضوء لكل فريضة بعد دخول الوقت ويحد به العصاة لكل فريضة وبني  
 الاستباحة على المذهب والمبادرة الى الصلاة في الاصح الحر لا يدخل تحت البدن  
 والاستبلا ولهذا الوجوب جواز لم يمنع الطعام حتى مات لم يضمنه ولو وطئ  
 حره بالبشرية وماتت بالولادة لم يجب الدية في المشهور ولو كانت امة وجبت

القيمة

البدن

القيمة قال الجاهلي والفرق ان ضمان الامة اوسع فانها تضمن باليد والجمابة والحرقة  
 اما تضمن الجمابة ولا تضمن منفعة البضع كسبت مال ومنفعة البدن مال ولان  
 منفعة البضع لا يثبت عليها بدليل ان السيد يزوج الامة الغصوبة ولم يوجد  
 الايمان سبب خلاف منفعة البدن فان اليد تثبت ولهذا لا يجوز العبد  
 المقصوب كالا يبيعه قاله المتولي ولو نام عبد على غير نقادة واخرجه عن  
 النافذة قطع او حر فلا في الاصح خلاف ما ذكرنا ولو وضع صبي حرا في شريعة فأكاله  
 سبع فلا ضمان في الاصح خلاف ما لو كان عبدا ولو كان امرأة تحت رجل وادعى انها  
 زوجته فالصحيح ان المدعى عليها لا على الرجل لان الحر لا يدخل تحت ولو اقام  
 رجلا ان كل منهما بينة على تكاح خالية ولو كان يد المدعي مال وقال كسبته  
 بعد موت السيد فهو ولي وقال الوارث بل قبالة فهو ولي صدق المدعي بينه  
 لان اليد له خلاف دعواها الولد لانها تزعم انه حر والمتولي لا يدخل تحت اليد  
 ولو ادعى امرأة كرهة لم ير مثل ثيب وارش بكارة وقيل من يدرى وفصل الماورد  
 يجعل الامة في البيع الغاسد يجب مهر مكر وارش الكارة وقال في الحره الماكر  
 اذا وطئت يجب مهر مكر وارش من جهة ان الحر لا يدخل تحت اليد خلاف  
 الامة وهو مخالف لنص الامام الشافعي وما في يده من المال فلا يدخل ضمان  
 الغاصب لانها في يد الحر حقيقة فان كان صغيرا او مجنونا فيه وجهان فذلك  
 في الاصح قاله الرافعي في باب السرقة الحر ضمان ضروب استقرت له الحرية فذلك  
 وضرب حكم حرته ظاهر كالتقط في اعطائه احكام الحر مطلقا خلاف والاصح نعم ذلك  
 الحق في مرض الموت فانه يحكم بحرته الآن ظاهر واذا قتله قاتل بعد موت السيد  
 لم يحصل عتق شي منه لوجود البدن وعدم الاجازة من اصحاب الديون ولو لم  
 يحصل عتق كاله لعدم اجازة الوارث في الزايد على ذلك ونحو ذلك او قتال قبل موت  
 السيد ومنعنا على ان العتق في المرض اذ املك غيره اذ مات قبل موت المعتق يكون  
 رقيقا وبعضا فان قلنا بموت حر تكلمت فيه الدية وهذا يتصور وجود دية  
 اذا كانت الدية موجلة على العاقلة فان الموحل كالعهد ولو روي هذا المذكور لم  
 يحد ما به ولا يضرب عاما لجواز ان يظهر رقه فيكون قد زد على الواجب  
 القهر بدخل في الواجب والحرام والمردوه فكالمحرر له حر لم يحيط به كالفخرين  
 فانها حر في العورة الكبرى والحريم هو المحيط بالحرام وكل واجب دخل في كلب  
 كغسل الوجه لا يتحقق الا بغسل شي من الرأس من باب ما لا يتم الواجب  
 الا به فهو واجب ما جزا كسكتنا او على الاصح كالموكان معدا لا يكفيه طهارته



الانكسار ما يعينها لك فيه نانه يلزمه على الاصح واما الاباحة فالاحرم لها لسعتها وعدم  
 المحرمية المحسنة احكام الوطى يتعلق بقدرها ولا يشترط الجمع الا في مسألة واحدة  
 وهي وجوب الحصر والاشاعة على اربعة اقسام الاول ما تزول على الاشاعة  
 قطعا كالوكان له على غيره عشرة دراهم فاعطاه عشرة عددا فوزنت فكانت  
 احدي عشر كان الزيد للقبوض منه على الاشاعة ويكون مضونا عليه لانه قبضة  
 لنفسه جزية الرافعي باب الرضا وافق بعض فقهاء العصر فيما لو استقرض من  
 شخص الفادوس مائة فوزنت له الفادوس ثمانية عشر علما بذلك وادعى القبض  
 تلك الثمانية الزائدة انه اذ لم يوجد منه تقصير فاللازم له من المبلغ الذي حضره  
 ما بقي درهم وخمسين درهما لان كل مائة خمسة اسداسها مقبوض وسدسها امانة  
 شرعية فالذاهب على حكم الامانة سدس الثمانية المقدرة والثاني ان لم يطريق  
 القرض واستشهد بصورة القرض ولم يصح النقل المذكور ومنها لو اوصى  
 ببعض لوازمه وكان بينهما مائة فان قلنا لا تدخل النادرة في المباشرة او لم يكن  
 بينهما مائة فقال الشيخ ابو علي ان انتهينا الى ذلك ابطالنا الوصية ايضا من البعض  
 فيما يصرف لملك الرقبة وهو الوارث وذلك غير جائز فطلبت الوصية واشار  
 الامام احتمالا الى انها تطل في حصة الوارث ونصح في حصة الشخص فان القبض  
 ليس بدعوى ليس يدعى الا القضاء الثاني ما تزول على الاشاعة في الاصح كما اذا  
 باعه مائة من صبرة تعلم صيغتها فالاصح حصة البيع ثم قال الاكثر ونزل  
 على الاشاعة فالوكانت عشرة اصع وتلف الفشر تلف من البيع بقدره وهو  
 العشر وتبين نزل على واحد منها حتى لو تلف اتلف المبيع ولو بقي صاع قال  
 الرافعي في اخراجها الموات وحتى لو صلب عليها صبرة اخرى ثم تلف الجمع لا  
 صاعا عين ايضا ومنها قال الرافعي في كتاب الاقرار ليس بيد رجلين  
 فيه الف درهم فقال احدهما لك نصف ما في هذا الكيس فحتمل اقراره على  
 النصف الذي بيده او على نصف ما في يده وهو ربيع الجميع فيه وجهان  
 بناء على القولين في اقرار بعض الورثة بدعي مع انكار البعض حال يارمه جميع  
 الدين او قدر حصته وجهان والاصح الثاني وفي الحاوي عن ابي الهباس  
 ابن رجا المعوي انه حكى عن الثاني ان مذهبه سؤال المقر فان قال لاشي  
 لي فيه قوله اقراره فيه على ما ملكه وان قال لي نصفه نزل الاقرار على  
 الربع مشاعا وكان الربع الاخر له والنصف للمشرك لان المقر اقره حقه وحق  
 شريكه فقبل اقراره على نفسه ومنها في القراض لو كان رأس المال مائة والربح

عشرون

عشرون فاسترد المالك عشرون بعد الربح فالمسترد يكون شاعيا في الربح ورأس  
 المال لعدم التميز قطع به الرافعي وقال ابن الرقبة ان طريقة الرافعي تضي  
 انصار المسترد رأس المال ومنها اصدتها عينا وقبضها فوهبت الزوج نصفها  
 لم يملك قبل الدخول فله نصف الباقي وهو الربع وربع بدل كاله لان الهبة  
 وردت على مطلق الجملة فيستتبع فيها خرجته وما انتهت وجميع الربح عن قيمة  
 النصف وفي قول النصف الباقي لانه استحق النصف بالطلاق وقد يوجد فيحصر  
 الرجوع فيه وعلى هذا فيحصر هبتها في نصفها تصحيا لمصرها ومنها اشتركت  
 اثنان في التضيعة بشان لا تجزي في الاصح الثالثة ما تزول في الحصر قطعا فانه  
 لو قال اعطوه عبد امين رقيق فمات وما توالاه الا واحدا تعينت الوصية  
 فيه فلم يزلوه على الاشاعة كما قالوا في البيع في سلة الصاع اليه ومنها اوصى  
 بثلث عبد بعينه فاستحق ثلثه تناول الثلث المملوك ان وفي به ثلث ماله  
 نص عليه الشافعي فقال ابو ثور رد الى الثلث الثالث وكانه اوصى بالثلث  
 وكانه اوصى بالثلث من كل جز فقله في البسيط قال وفي نظيره من البيع خلاف  
 في الذهب انا محصر اربع شيع والفرق ان الوصية وان وردت تحمل على  
 الصحة كالوصية بالطالب يحمل على طيل الحرب ميلا الى الصحة والصحيح المحصر في  
 البيع ايضا لانه باع النصف ومالك النصف وذهب ابن شريح الى ان الوصية  
 تصح في جز من حصته ويخالف البيع فانه يفسد بتفريق المصقة والوصية  
 لا يفسد فيما يمكن تفريقها ومنها لو ملك نصيبين من الابل مثلا فواجه كل  
 نصيب محصر فيه كذا نقله الامام ان المشايخ قالوا وزعموا انه شقق عليه وانا  
 القولان في النصاب والوقص قال الوجه ان يقال واجب النصيبين معان  
 جميع المال من غير انحصاص واختصاص والدليل عليه ان بنت الحاض واجبة  
 ونصب وبقي الادامن ثم لا وجه الا اصاب بنت الحاض المجمع الجنس والفرق  
 من غير تخصيص وحصر وذلك اذا اوجبه بنت وثلاثين بنت بنت لكون الوجه  
 اضافتها لجمع المال ثم اجمعه في الاستان وجب طرده حيث تكون الزيادة  
 بالعدد فالوجه اضافة الكمال الى الكمال الرابع ما تركوه على الحصر في الاصح فانه  
 لو اوصى بثلث عبد لايملك منه الا الثلث فالذي نقله صاحب المقرب  
 انه يصح فيما سلكه لان الظاهر المعقول من كلامه انه اراد ما يملكه منه  
 وكانه قال اوصيت بنصيبين منه وحكي وجهه انه جعل ذلك جامعا للنصيبين  
 لان الثلث شاع في الجملة فعلى هذا لا يحصل الا الثلث الثالث الذي هو مائة من

ص  
اذا

العبد وهو تسع جميع العبد قال وقد اشار الشافعي الى هذا المعنى في الاملا  
في المرأة اذا اختلعت بنصف مهرها قبل الدخول بها ومنها عيد مشترك  
بين مالكين وكل احد ما صاحبه في عتق نصيبه فقال نصيبك حر ولم يزد  
نصيبه ولا نصيب شريكه بل اطلق فعلى ان النصفين بحاله وجهان قال  
النووي لعلى اقواها الحمل على المملوك اعلى الموكل فيه قلت وقد يوجد  
فيما تصرفه فيما هو مملكه ان كانت عاتقه ان نسب ولو قال احد الشريكين  
اعتقت من هذا العبد النصف فهل يختص بجانبه او يشيع من الجانبين فيه  
الوجهان ويظهر له فائدة هنا لانه اذا اعتق شيئا من مملكه سري المقيمة  
نصيبه والى نصيب شريكه الا اذا كان معسرا ونظير المسألة وكيل المرأة في  
الطالع اذا اطلق ولم يصف اليها ولا الى نفسه ولا نوي شيئا قال الغزالي حمل  
على الوكالة ولما نفي عنه عتق الاول ارجح لان خلع الاجنب نادى خلاف الوكيل  
ومنها لو ملكه نصف من عبد او دابة او قال بعثك النصف منه ولم يصف الي  
ملكه فوجهان احدهما عند النووي ينصرف الى نصفه المملوك والثاني ان نصف  
العبد شاعرا وصحى صاحب التهذيب في باب الشركة فعلى هذا لا يصح البيع  
في نصف ذلك النصف لمصادفة ملكه الشريك ويجري في نصف النصف  
قولا تفريق الصفة قال الامام ولو اقر احد الشريكين بنصف العبد المشترك  
يجري فيه الوجهان لكنه في نصف حصته يعم قولنا وان اقر ليس  
بعقد فيعرق ومنها لو قال لزوجته قبل الدخول انت طالق على نصف  
صدك اما ان يقول الذي تملكه الان او الذي املكه او يطلق فان اطلق  
ففيها قول المحصر والاشاعة والاصح قول المحصر فعلى هذا يصح نصفها ويصح  
الطلاق ويرجع في جميع الصداق النصف بالطلاق والنصف بالجمع وان  
قلنا بالاشاعة رجع له النصف وهو قد خالعا على شيء ملكه وشي لم يملكه فيرجع  
الى مهر المثل ومنها اذا ابتاع دراعا من ارض يعلمان انها عشرة ادرع صح  
وكا به باع العشر قال الامام الا ان يمين معينا فتبطل كرامة القطيع ولو اختلفا  
مقال المشتري اردت الاشاعة فالعقد صحيح وقال البايع بل اردت معينا  
منى المصدق احتملان ارجحهما عند النووي تصديق البايع ومنها اذا قال  
فارضتك على ان نصف الزرع كله لك صح في الاصح اقول في بيع الاصح فلو قال  
خذ المال فزادها بالنصف واطلق وكلامه سليم في المجرى يقتضى ان فيه وجهين  
وقال ابن الرنقة في الطلب الاشبه الصحة تنزيلا على شرط النصف للعالم

قال

قال شافع واذا قلنا بالجهة نقال رب المال اردت ان النصف لي فيقول فاسدا  
رادى العالم العكس صدق العالم لان الظاهر معه وهذا يخالف ترجيح النووي  
في التي قبلها ومنها ملك اربعين شاة وخال عليها الحول فهل وجب للفقراء  
شاة مبهمة او وجب لهرج شافع من اربعين جزءا منه فيه وجهان حكاهما المرافعي  
ومنها رجل له زوجان او اكثر خالف بالطلاق ولم يبين واحدة منهم وحيث  
اقر النووي بان له المعينة واحدة فلا يكلف زيادة وخالفه الناجي رحمه الله  
الطلاق وذلك بحصول بطلاق واحدة فلا يكلف زيادة وخالفه الناجي رحمه الله  
يقع على واحدة طرفة لانه يقع بالحنث طلقة عليهم على كل واحدة بعضها وكل  
ومنها لو قال لزوجته انت طالق نصف طلقة يقع عليه واحدة في الاصح والثاني  
طلقتان حملاه على الاساعة كالوقال له نصف مائة فليس فله من كل مائة نصفه  
واذا وقع نصف طلقة تحمل الحقوق المحقوق اربعة اقسام الاول ما لا يقبل  
الاسقاط ولا النقل ولا الارث كحق الرجوع في الهبة وحق الزوج في الاستمتاع  
وحق النعاق وحق الارث وحق ولاية النكاح وحق الجفائة وحق التقدم  
في الامانة العظمى وحق تفضيل الذكور على الاناث واستحقاق التدريس في  
القضا وحق حضنة القبيط وحق الرجال في التقدم على النساء وكذا حق الصبيان  
في تقدمهم على بنات وحق سرية العتق الثاني يقبل الاسقاط والارث دون  
النقل بالحدود والقصاص والوصايا والولايات ونحوها الثالث ما لا يقبل النقل  
ولا الارث كحق الوالدين الرابع ما لا يقبل النقل ولا الارث ويقبل الاسقاط  
كالسبق الى سقاع الاسواق وكذا حق التقدم في الخلف الخامس ما لا يقبل النقل  
ويقبل الاسقاط وكذا الارث على الاصح كثيرا المجلس واما خيار الثلاث فيقبل  
الارث قطعا والاسقاط دون النقل يورث كايورث الاموال بدل ليل قوله صلى  
الله عليه وسلم من تركه حقا فلو ورثته واورده ابن السعاني في الاصطلاح باللفظ  
مالا او حقا فبورث خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب واما الاجال فانها  
لا يورث لانه حق عليه لاله الاتري انه يتاخر حقه من الشركة ليعتق الديون  
ولا يتصور ارث لحق يكون عليه وايضا فان الاجال وان كان حقا ما ليا لانه  
صفة للدين والذي لا يورث وكيف يورث الاجال ومتى يتصور ان يكون الدين في  
على شخص والاجال لغيره فان قيل وجب ان يكون الدين باقيا على الميت في  
ذمته باجل فلنا هذه المسألة في شي فانما يبق لان منفعتة في سقوط الاجال  
وقضا الدين مغرغ ذمته واذا كان الاجال لنفسه متى كان المنفعة في سقوطه

المستوفى

ليس هذا من



سقط والضابط انما كان ناعا للمال يورث عنه كخيار المجلس وسقوط الرد بالعيب  
وحق الشفعة وكذا ما يرجع للشفقة كالتصاخر لانه يولد المال كذا وكذا احد  
النفذ وهذا خلاف ما يرجع للشهوة والارادة كخيار من اسلم على اكثر من العدد  
الشرعي لا يقوم الوارث مقامه في التعيين وكذا اذا اطلق احد ي امراتيه لبعثها  
ثم مات وكذا اللعان اذا قذف المورث زوجته ثم مات لم يبق الوارث مقامه  
في اللعان لانه من نواع النكاح وهذا ايضا يرجع للشهوة وقال في الشفعة خيار  
الرؤية ينتقل للورثة في صورتين احدها اذا مات قبل ان يبلغ على العيب  
والثانية اذا اطلع عليه ولم يتمكن من الشفعة حتى مات وقتنا يجوز تأخير الشفعة  
الى وقت التمكن بحضرة الشهود والمأثم واما اذا اطلع عليه ولم ينفذ مع التمكن  
بطل حقه واما خيار القبول لا يورث كالموجب البيع لانه ان يقبل ان يقبل  
مات المشتري ووارثه حاضر فاذا القبول لا يجوز ان خيار القبول ليس  
بمازمر واعلم ان الحقوق لا تورث مجردة ابتدا فانما تورث تبعها للموالت  
كما في الخيار ونحوه فالورث المال لما منع فام به لم ينتقل اليه شي كذا اوص  
لولده ثم مات الوارث فالورث ابو له لو كان الولد عاقله في الدين فلا رجوع  
للجد الوارث لان الحقوق انما تورث تبعها للموالت وهو لا يرث وكالو وجب  
من ابيه ثم مات لم يكن للوارث غير الرجوع في ذلك وان كان ذلك من نواع المال  
لان الموصوب غير موروث عنه وحق الرجوع متعلق بنفس الابوة وقدره  
مات واما الوفاقا فبعضهم يحتل ان يقال انه غير موروث بدليل انه لا ينتقل  
لجميع الورثة والاظهر انه يورث لكن للعصبات خاصة قلت قال الفقهاء في  
شرح التلخيص هذا الذي يفعله الفقهاء ان فلانا وارثا لفلانا فلا يرثه انا فهو  
يجوز في العبارة لان الوالا لا يورث بل يورث به الحقوق المورثة على اربعة اوص  
احدها ما ثبت لجميع الورثة ولكل واحد منهم بتمامه وهو حد النفذ في الاوص  
فاذا عني بعضهم بطلها في الاستسفا كاملا لانه انما شرع لدفع مضرة الميت وكذا اوص  
منه يقوم مقام صاحبه فيه ولا يرفع العار الا بتمام الحد الثاني ما ثبت لجمعهم على  
الاشتراك ولكل واحد منهم حصه سواء ترك شركاوه حقوقهم ولا وهو حق  
المال الثالث ما ثبت لجمعهم على الاشتراك ولا يملك احد منهم على الافراد شيئا منه  
وهو التصاخر اذا عني احد منهم بسقط الكل الرابع ما ثبت لم على الاشتراك واذا  
عني بعضهم توفروا الحق على الباقي وهو حق الشفعة ونحو ذلك الغنية حقوق  
الله تعالى على ثلاثة اقسام عباد محضه بترتيب عليها نيل الدرجات والثواب

تتعلق بالورثة

ميت

وتتعلق

وتتعلق باسباب متاخرة كالنصاب للزكاة والوقت للصلاة والصوم الثاني نفقات  
محضة تتعلق بمخطوبات هي عنها اجرة الثالث كفارات وهي مترددة بين  
العقوبة والعبادة في غالب الكفارات تكون عن الحريات كالوقائع في رمضان  
والاساكفة الظهار والقتل وقد تكون في غير محرم لكن فيه مشابهة كفارة  
الميت فان الميت وان جاز ان يقتض الدليل حرمة فانه اخلال بتعظيم الله  
على حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة والمعنى انه سبحانه تعالى ان يحقه  
عسر وشدي ومن ثم قبل الرجوع عن الاقرار بالزنا ويسقط الحد خلاف حق الارسين  
فانهم مصروفون والحقوق المالية الواجبة لله تعالى لثلاثة اوصرب احدها  
ما يجب لاسبب مباشرة من العدد كزكاة الفطر فاذا عجز وقت الوجوب لم يثبت  
في دينه حتى لو لم يتيسر بعد يلزمه الثاني يجب بسبب مباشرة على جهة  
الدل اما عن اطلاق لغير الصيد فاذا عجز وقت وجوبه ثبت في دينه فليها  
لعن الغرامة واما عن استتاع كفارة اللباس والطيب فذلك على العجز في  
شرح الهدى الثالث ما يجب لغير مباشرة الدمة عن العجز واما حقوق الارسين فانها  
واظهار غيرها قولان اظهرها بغير الدمة عن العجز واما حقوق الارسين فانها  
تجب بسبب مباشرة من التزام وانلاف ولا يسقط بالعجز املا ثم ان كانت  
موجلة فلا تتحقق الا بطل الاجل وان كانت حاله فبطل يجب اداؤه قبل  
الطلب فيه حصة سبقت في حرف الهبة في اداء الواجبات حقوق الله تعالى  
اذا اجمعت في على ثلاثة اقسام الاول ما يعارض وقته فيقدر الله فنه  
تقدر الصلاة اخر وقته على روايتها وكذلك على المقضية اذ لم يبق من الوقت  
الا ما يسع الحاجة فان كان يسع الوداة والمقضية فالثانية اولى بالتقديم من الوداة  
للاستيفاء ومنها تقدم النواقل المشروعة فيها الجماعة كالعبد على الرواتب نعم تقدم  
الرواتب على النواقل المطلقة وتقدم الوتر على ركعتي الفجر الاصح وتقدم  
الزكاة على صدقة التطوع والصيام الواجب على قتاله والشك الواجب على  
تيممه واذا تيقن المسافر وجود اتمام آخر الوقت فتأخير الصلاة لا ينتظر افضل  
من التقديم بالنيم ولو اوصى بالاولى الناس قدم غسل الميت على غيره وغسل  
الغاسية على الحدث لانه لا بد له من غسل الجنابة والحض ثلاثة اوجه ثالثها  
انها سواء فيقرع ويقدم غسل الميت على غير هائل الاغسال وانما يقدم قولان  
فصح المعراقيون الغسل من غسل الميت لان الشافعي رضي الله عنه على القول  
بوجوبه على صحة الحديث وحج الخراسانيون وتابعهم النووي على غسل الجمعة

لحصة احادته ومنها قاعدة المحافظة على فضيلة تتعلق بنشر العبادة اولى من المحافظة  
بفضيلة تتعلق بتكاتها الثاني ما يتساوى وتتم لعدم المرجح كنعاليه ثابتة من  
صوم رمضان فانه يبدأ بها شاكذلك الشيخ الذي عليه فدية ايام من رمضان  
ومن عليه شاكذلك من سذو وان لم يتدبر الى احداهما او تدبر رجحا او غيره او قرآن  
فانه يبدأ بها شاكذلك الثالث ما تفرقت بتقدم المرجح كعدم الواجب في الاجارة  
والزكاة الواجبة فاذا اجتمعا في شاة فالزكاة اولى ومثاله زكاة التجارة والقطر  
اذا اجتمعا في مال يقصر عنهما فالقطر اولى لمقتضاها بالعين ولو وجبت عليه  
كثايرها والقتل ووجد الاطعام لاحدها وهو من اهله وقلنا الاطعام  
في القتال فالطعام اولى الرابع ما اختلف فيه كالعارى هل يصلى نائما ويتم الركوع  
والسجود بحفظه على الاركان او يصلى قاعدا موسيا على ستر العورة او يجتنب  
بينهما والاصح انه لا يسجد ولا يجلس بل يعني للسجود الى القدر الذي لو زاد عليه  
لا في النجاسة ولو كان في موضع نجس ومعه ثوب فله ان يسطه ويصلي عرايا  
او يصلي فيه ويجزئها فيه الوجة الثلاثة ولو لم يجد الا ثوب حبر فلا يصح  
تجيب الصلاة فيه ولو اجتمع عراة فهل يستحب ان يمشوا نرادي او جماعة  
او يتخبروا سوا لانه اوجه ومنه مسألة ابتلاع الخيط في رمضان والاصح  
مراعاة مصلحة الصلاة وقد سبق في فصول التعارض القسم الثاني حقوق  
الاديين فتارة تسوي كالنفقة والمنفعة بين الزوجات وتساوي وليا التكاح  
في درجة وتسوية الحكم بين الخصوم في المحاكمات وتساوي الشراك في النسبة  
والاجار عليها والتسوية بين المتسايقين في مباح وتارة يرجح احدها كنفقة  
على نفقة زوجته وقريبته وتقدم نفقة زوجته على نفقة قريبه وتقدم  
نفقته على نفقته عليه في بيع ماله وفي دينه وتقدم نفقته على نفقته  
عياه وكسوته مدة الحجر وتقدم المضطر على غير المحتاج اليه وتقدم ذوى  
الضرورات على ذوى الحاجات وتقدم بالسبق على الساجد ومقاعد الاسواق  
وتقدم حق البيع على الشراء والتقدم في الارث بالعصوبة وقرب الدرجة في  
ولاية التكاح بالاخوة والجدودة ثم بالعصوبة ثم بالولاء وتقدم حق الجناية على حق  
المرتضى واذا اجتمع على المكاتب ديون فالاصح تقديم دين الاجنبي على دين الكتابية  
والحق الثابت لعين اقوى من الحق الثابت لغير معين ولهذا تجب زكاة المال  
الموقوف على معين بخلاف غير المعين والحق المتعلق بالعين اقوى من المتعلق  
بالذمة ولهذا تقدم البايع من المفلس بالساعة على الغريم وكذلك المرتضى يقدم

حافظه

الموهون

الموهون ويقدم ماله متعلق واحد على ماله متعلقان كالوجني الموهون يقدم  
الجن على غيره على المرتضى لانه لا متعلق له سوى الرقة وحق المرتضى ثابت في الذمة  
الثالث ان يجتمع حق لله وحق الادبي وهي ثلاثة اقسام الاول ما قطع به  
بتقدم حق لله تعالى كالصلاة والزكاة والصوم والحج فانها تقدم عند القدرة  
عليها على سائر انواع الترفه والملاذ تحصيلها لمصلحة العبد في الآخرة وكذلك تحريم  
وفي التحريم واجاب الفضل لكل صلاة الثاني ما قطع فيه بتقدم حق الادبي  
لجواز القطع بكافة الفرع عند الاكراه وليس الحري عند الحكمة وكسوة التيمم من الرض  
وعبره من الاعذار وكذلك الاعذار المحوزة لترك الجمعة والحجعات والقطر  
في رمضان والحج والجهاد وغيرها والتدوي بالنجاسات غير المحر واذ اجتمع  
مثل فحاص وردة تقدم قتل النجاس وجواز التحلل باحصار العبد والثالث  
ما فيه خلاف في حقه منها اذ مات وعليه زكاة ودين ادبي وفيه اقوال  
ثالثها يتساوى وان والاصح تقدم حق الله تعالى ومنها الحج والعمرة وكذلك حق  
سراية العتق مع المديون والاصح تقدم الحج والعمرة والسراية قال الرازي  
في كتاب الايمان ولا تجزى هذه الاقوال في حق المحجور بل يقدم حق الادبي  
وبصرف حق لله ما دام حيا ويراده الحقوق المسترسلة في الذمة دون ما  
يتعلق بالعين فانه يقدم حيا وميتا ولهذا الزكاة الواجبة تقدم على حق  
المرتضى واذا اجتمع على التركة دين ادبي وجزية فالصحيح تساويا وبها والفرق  
بينهما وبين الزكاة ان الغالب في الجزية حق الادبي فانها عوض عن سكن الدار  
فاشبهت غير هاتين ديون الاديين ولهذا الواسط او مات في السنة  
لا تسقط الجزية ولومات في اثنا الخول فيجب الزكاة وايضا فان الجزية تجب بالاول  
وجوبا موسعا والزكاة لا تجب الا باخر الخول ومنها اذا وجد المضطر ميتة وطعام  
الغريم اقوال الثالث تخيير والاصح عند الرازي ان ياكل الميتة فيقدم حق الادبي  
وسهل الوبدل له الوالد الطاعة في الحج وجب على الاب قبوله وكذا الوبدل له  
الاجرة على وجه ولم يوجب عليه القبول في دين الادبي بخلاف فايقة  
قال في الحنفية باب الاقرار اعلم ان حقوق الله تعالى كحق الزنا والشرب فلا يلزم  
الاقرار به بل هو مستحب الى ستره والتوبة منه وما حق الادبي كالتقصا صرح  
القدر فعليه الاقرار به والتكليف من استيفائه وما حق الله كالحج والزكاة والعمارة  
لا يلزمه الاقرار به اذ اوه عن اقراره اما حق الادبي من الدين والعين والمنفعة  
والحق كالشفعة ونحوه فان كان مستحقه عالما به لم يمه اذ اوه من غير اقرار عينا

مع  
واوضح ذلك بتقديمه في العبد  
والمرتضى وان كان غائبا  
لما لا يملك الرجوع

سج

انه

عليه



اذ لا تدرك فيه ما يقع منه تباكروا وان كان غير عال به لزمه الاقرار بالتصادق بال  
الاتفاق والاقترار والاد الحكم هو على ثلاثة اقسام احدها ما يؤخذ به في الظاهر  
دون الباطن وهو مسائل التدبير والطلاق الثاني ما يؤخذ به في الباطن  
دون الظاهر كالوفاة المالك الركوني فزارا من الزكاة تسقط عنه في الظاهر  
وهو مطالب فيما بينه وبين الله وكذلك اذ اطلق المريض زوجته فزارا من  
الارث وكذا الوارث لو ارثته بحرامان الباقي وكذا الوصي رجل المظالم ما خذ منه  
ما اوقبل نصيبه لظواهر احكام الروايات وثمة فان الضمان لو وجب في  
الباطن لو حصر في الظاهر وكذا القرض بالسفينة المالك لا يلزمه في الظاهر الثالث  
ما يؤخذ به في الظاهر والباطن وهو كثير حكم الحاكم فيه مباحث الاول  
في المسائل الاجتهادية هل يغير الحاكم باطنا فيه وجهان احدهما كقوله الرافعي في  
باب القسامة ان الذي اليه ميل الالبه الحل باطنا ويتفرع عليه فروع كثيرة  
منها ان لا يفي طلب شفعة الجوار من حنفى مثلا وفيه وجهان احدهما الحال قالوا  
حكم الحاكم في المسائل المختلف فيها يرفع الخلاف وهو مقيد بما لا ينقض فيه حكم  
الحاكم اما ما ينقض فيه فلا الثالث مدار ينقض الحكم على بين الخطا والخطا اما في  
اجتهاد الحاكم في الحكم الشرعي حيث يقتضيه النص او الاجماع او القياس الحلي علانه  
ويكون الحكم مرتبا على سبب صحيح والثاني السبب حيث يكون الحكم مرتبا على سبب  
باطل كشهادة الزور في القسمة ويتبين ان الحكم لا ينفذ في الباطن خلافا لاي حجة  
في الثاني في العقود والنسوخ واما الحكم الصادر على سبب صحيح وهو موافق  
لحكم الشرع اجماعا او قياسا جليا فنادق قطعاً ظاهر الباطن والصادر على سبب  
صحيح ولكنه مخالف في مختلف فيه او مجتهد فيه خلاف ولا دليل على رده فنادق ظاهر  
او باطنا ايضا وقيل لا ينفذ الباطن في حق من لا يعتقده ومثاله شفعة الجوار اذا حكم  
بها حاكم حنفى والاحم حلهما على ما قاله صاحب المهدب ورجل مات عن اثنين  
فادعي رجل عليه دين فاقربه احدهما وانكره الاخر فقص القاضي على المقر بطلان  
الدين قال القاضي الحسين نفذ ظاهرا وباطنا لان السبب موجود وهو وجوب  
الدين على ابنه والوارث المقر بطلان انه لا يستحق شيئا من الميراث الا بعد قضاء الدين  
بخلاف غيره من المواضع التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي الا ظاهرا لان السبب غير  
موجود هناك الخلاف عند الامام الشافعي ما يدل دليل على تخريجه وعند ابي  
حنيفة ما يدل على حله واثم الخلاف يظهره المكوت عند فعلى قول الشافعي  
هو الخلاف وعلى قول ابي حنيفة هو من الحرام ويعتد قول الامام الشافعي

ع

ع

الحاكم

زيد ولا غير ان فيها احتمالان احدهما انه لا يثبت الا بالجموع وهو ما في الوسيط  
وكان لا عنده زيادة لتوكيد المتي والثاني وعليه الجمهور انه يحتمل باي واحد  
كله ونحوه وجوب الكفارة بكلام كل واحد منها الخلف وهذا كله في الخلف بالله تعالى  
اما لو كان بالطلاق ونحوه من صور الايلا فان نوى تعدد الطلاق وكان تعددا  
وان اطلق فالا فرب انه لا يتعدد ولا يلزمه الاطلاق واحدة اما الخلف المتعدد  
فالاحتمال فيه تعدد موجه ولهذا قال انت طالق وكروه واطلق حيث تعدده  
في اللاحق بخلاف ما لو كرر لفظ الظهار واطلق فالاحتمال خلا فالاحتمال في الصغير انه يلزم  
كفارة واحدة والمعرف ان في الطلاق موجب اللفظ الثاني غير الاول بخلاف  
الظهار واشترطهما في التحريم ولا ينظر الى تعدد الكفارة على القول المرجوح لان  
تعدد هاهنا من حيث العدد لا من حيث مجرد اللفظ ولو قال كلاما املاكه حرام  
على وله زوجات واما ونوى التحريم فيهن او اطلق وجعلناه صرحا بالجمع  
كثارة واحدة في اللاحق ويجري الخلاف فيما لو قال لاربعة نسوة اتين على حرام ولو  
قال انت على حرام انت على حرام ونوى التحريم او اطلق فان قالوا في مجلس  
واحد كفته كثارة واحدة وان تعدد المجلس واراد التكرار فكذلك وان  
اراد الاستيناف فعليه لكل واحدة كفارة وقيل تكفي كفارة واحدة وان  
اطلق فقولان حكاهما الرافعي في فصل الكتابة بالترجيح والارجح كثارة واحدة  
كما في الايمان وهو منزل منزلها ولو كرر انت طالق ثلاثا بلا نية له فالاحتمال  
نعم لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم اعاده ثلاثا بلا نية له فالاحتمال  
يقع بالدخول طلقة واحدة ومثله والله لا دخل الدار والله لا دخلت  
الدار في مجلس او مجلسين وفعله لزمه كثارة واحدة على المذهب وان اطلق  
ونوى الاستيناف كما صححه النووي في كتاب الايمان من روايته والاتحاد عند  
الاستيناف في كل الثالث الخلف يكون على الميت في فعل نفسه اثباتا ونفيًا واما  
على فعل الغير فان كان اثباتا خلف على الميت وان كان نفيًا فعلى نفي العلم الا في  
صورتين احدهما جئت بهيمتك فيخلف على الميت قطعًا ثانياً به جئت بهيمتك  
فيخلف على الميت في اللاحق لان فعل بهيمتك وفعل عبده كفعله وفي الحقيقة  
لا استثناع قد يشتمل على القاعدة صور منها مسألة الغراب اذا قال لاحدهما  
ان كان غرابا فانت طالق وانكر الزوج خالف على الميت انه لم يكن غرابا ولا يثبت  
على نفي العلم بخلاف مسألة الدخول لو علم على دخولها او دخول غير هاتين  
اكتفى منه بميم على نفي العلم بالدخول قال في المبسوط كذا قاله امامي وليس

لزم

فيها

فيها فرق اصلها ينبغي ان يقال عليه من جازمة وتكول في المسائلين جميعا قال  
ابن ابي الدم ومن العجب بوجه العجز عن الفرق وعندني انه ظاهر جدا  
لان تعليق الطلاق على دخول زيد الدار تعليق على فعل يتجوز من زيد  
قطعاً خالف نفيه على نفي العلم واما مسألة الغراب فليست تعليقاً على فعل  
الغير مطلقاً بل تعليقاً على كون هذا الظاهر المشاهد بصفة كونه غراباً واذا لم  
يكن تعليقاً على فعل الغير ووجوده بل على محض كون زيد غراباً خالف من نفي  
وجود الصفة الحقيقة على الميت بل هذه الصفة لا توجد لانه ليس بنفي  
فعل غيره قلت والامام قد فرق كذا ذكره الرافعي فان الدخول هناك فعل  
الغير والخلف على فعل الغير يكون على نفي العلم ونفي الغرابية ليس كذلك  
بل هو على نفي صفة من الغير ونفي الصفة كونه غراباً اسكان الاطلاع واذا كان  
الشرط بطلع عليه في الجملة لا يتغير القاعدة فيه من تعدد او تغير ومنها مسألة  
الوديعة قال زيد رجل نادى ثنائ ان كل واحد منها اودعه اياه وقال  
هو لادم ونسبة عينه ذكرناه وادعى كل واحد على انه المالك قال قول  
الوديعة يمينه ويكفيه يمين واحدة على نفي العلم لان المدعي شي واحد وهو  
عنه كذا قاله الرافعي الخلف يتعلق به سباحت الاول يعلم ان لا قولان وليس  
الغني انه يعرض معلوماً ويعطى حكم المعلوم وفي موضع حكم المعلوم وواجب  
في موضع قولين فما اعطى حكم المعلوم قطعاً بل الدية يجب فيها الحواميل  
وفي الزكاة اذا كانت الابل احدى وسبعين حواميل لا يؤخذ منها حاميل لانها  
والنقد يرانثان ولا يخرج اثنتان عن واحد ولهذا لا يجب عليه اخراج  
الحاميل وانما قطعوا عنها بان الحمل حكم المعلوم لان البهيمة لا تدرى بها  
الضال الا وهي حمل في حال التحقيق ولهذا لا تؤخذ الزكاة ما طرقتها التحمل  
ومثله لو ادعت الحايض انها حامل لم تقبل وتوخى للوضع قطعاً خشية  
قال الجنين المحتمل وجوده قال النووي في تناويه واذا ماتت المرأة بعد  
اعتناع طلق الحمل فهي شهيدة في ثواب الاخرة لا في احكام الدنيا وسئل عن  
ولي الامة الحاملة اذا املاها حتى تضع وكذلك لو خرجت الحايض المشتركة  
حاملات له الرد قطعاً ومنها نزل فيه منزلة الوجود وفق ميراثه ووجوب  
النفقة اذا اطلقها وهي حامل واختلف في ان النفقة لها والحال والاحتمال الاول  
في حصول الثمن في مقابلته في بيع الحامل على احد القولين وتجوز الوصية  
لانها تتعلق المستقبل بخلاف الوقف لانه تسليم الحال وهل يجوز الوصية

فيها



عليه ان كان تبعاً لقطعها وهل يترد قال في الدخاير نعم وعن الجواهر وهو الاشبه  
 لان الاب لا ولاية له فكيف يتبعها للغير ولو علم على الطلاق على الحال وكان هناك  
 حال ظاهر ينقطع الرافعي والنووي بالوقوف لوجود الشرط لكن الذي عليه  
 جمهور الاحكام ان لا يقع في الحال ويستظهر الوضع للشك القائم والاحكام بقا  
 النكاح ولعل ما خذ الخلاف في انه هل له حكم لا واذا اظهر بالمطلقة حال قبل  
 يجب تسليم النفقة اليها يوماً بيوماً او نحو ذلك الموضع فيه قولان اصحها  
 التحجيل لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن  
 قال الرافعي والقولان مبنيان على الخلاف في ان الحمل هل يعرف والصحة  
 يعرف ولو كان الحمل موسراً وقتل النفقة له وان التحجيل يجب فلا يوجد  
 من مال الحمل الا لا نوجب فيه الزكاة ولكن يتفق الاب عليها فاذا وضعت  
 ففي رجوعه مال الصبي وجهان ولو ماتت ذمية ولا بطنها جنين مثل  
 جعل ظهر حال في القابلة ليتوجه الجنين الى القابلة لان وجه الجنين على ما ذكر  
 في الظاهر الامر الاصح يعرف بين مقابر المسلمين والكفار وقيل في مقابل  
 الكفار ولعله بناء على ان الحمل لا حكم له وينبغي جريانها فيما قبل واما الصلاة  
 عليه فقال النووي في المجموع عن القاضي الحسين اننا قلنا بالقديم ان المستطاع  
 الذي لم يستهل صلى عليه صلى عليها ونوى بالصلاة الولد الذي هو فيها  
 وقضيته ان الاصح لا يصلى عليها وهو ظاهر لان شرط ثبوت الاحكام له  
 ظهوره ولم يوجد ولو اعاد الدابة بشرط كونها حاملاً فقولان اصحها يصح وهما  
 مبنيان على ان الحمل هل يأخذ قسطاً من الثمن وفيه قولان اصحها نعم قال  
 الرافعي في كلامه على الرد بالعيب وحكم في الثمرة غير المبررة طريقين اظهرهما  
 انه على خلاف الحمل تشبهاً للثمرة في الحكم بالحمل في البطن والثاني القطع بانها  
 تاخذ قسطاً من الثمن لانها مشاهدة سابقة اما اللبن فانها تأخذ قسطاً من  
 الثمن وتسمى اللبن في باب المصراه وجهها انه لا يأخذ وهو مردود عليه فانه  
 اخذه من كلام الامام واما ذكر الامام في تحجيله على الحمل وهو مردود بالنص  
 فان الشارح جعله في النص مبرقاً بالقسط من الثمن فلامعني الخلاف فيه وما  
 يترك فيه منزلة المردود لا يجوز الوقف الموقوف عليه ولا يجب عليه زكاة الظاهر  
 ولا يجزى عنه من الكفارة نص عليه في البسيط وكلام المعرفين ترد فيه  
 عن كون الحمل يعلم قال صاحب الوافي ولم اذكره في كتبهم ولو اسرست حربية في  
 بطنها سلم استرقته الاصح ولو كان بين اثنين دارا فانت احدهما عن حمل باع

الاخر نصيبه فلا شفعة للحال لانه لا يتبين وجوده قاله الرافعي في آخر الشفعة  
 فيقال ولو ورث الحال المشفعة من مورثه قبل ابيه وجده الاخذ قبل انفصاله  
 وجهان وجه الشفع وبه قال ابن سريج انه لا يتبين وجوده ولو وقف على  
 اولاده وعلى من يحدث منهم دخل الحادث ولذا اقبل وعلى من يحدث منهم  
 الاصح ولو كان احدهم حلاً عند الوقف هل يدخل حتى يوقف له شيء فوجهان  
 اصحها لانه قبل الانفصال لا يصح ولد او اما غلبته فيجد الانفصال فيستحقها  
 الا اذا قلنا الاولاد لا ذنون لا يستحقون قال في الروضة وما يتفرع على  
 الصحيح انه لا يستحق مدة الحال انه لو كان الموقوف عليه حال خرجت غرضها  
 قبل خروج الحال لا يكون له من تلك الثمرة شيء قطع به الفوري والبخوي  
 وقال الدارمي في الثمرة التي لم توير قولان هل لها حكم المبررة مدون للبطن  
 الاول ولا يكون للبطن الاول قال وهذا القولان مجريان هنا وهذا النقص  
 بالمقريع الثاني الحال يترد في كل عقد معاوضة صدر بالاختيار كالبيع فالواقف  
 الاختيار كبيع الحال المبررة في الرهن والرد بالعيب والرجوع بسبب الفلاس  
 ورجوع الوالد لوصية ولده وفي المسقية قولان اذا انتفى العوض كالرهن  
 والهبة ففي النتيجة قولان وقيل الامامة الهبة ان المديونية عدم الاندراج  
 وكلام الرافعي يقتضي الجزم فيها بالاندراج ويؤيده انه لو عتق حاملاً عتق ولده  
 فيرجع ما لم يمت له حال التدبير على المذهب ولو ماتت او رجعت تدبيرها ام  
 تدبير الولد واما جعله تابعاً في التدبير من الرجوع فغلبنا الحرية وفي الرهن  
 الاصح الاندراج وفي الرجوع الهبة بناء الرافعي على الاقالة كما فعل في الرد  
 بالعيب وقضيته ان الاصح عدم الاندراج ولان المصروف الامام المشافعي في  
 الفلاس القنينة واما الثمرة المبررة فالاصح فيها الاندراج واما غير المبررة  
 فتبع في البيع والصلح والصدقات والمخلع والآخر قطعاً ولا تتبع في الرجوع بالطائ  
 قطعاً وهل يسع في الرجوع بالفلاس او بيع المبرور منها وجهان ارجأهما  
 الجرجاني في بيع محيل المفلس في دينه وهل تتبع في الرمية والهبة والوالد  
 وجهان واما الصوف والدين الذي حدث ولم يوجد يقال القاضي الحسين  
 الشافعي لا يتبعان في الرد والاصح انها يتبعان كالحمل ويلزم الرافعي ان يقول  
 لا يتبعان كالحمل عنده بل لا ولي وقد قال انه يرد الصوف ولم يذكر مسألة  
 اللبن لثالث اختلف في انه نقص او زيادة وذكر المعاصرون فيه اضطراباً  
 والتحقيق خلافه بل الحال في البهائم بزيادة دليل قبولها في الزكاة وان ديات

لوح

الحال

الابل يغلظ بها وتخفف لعمدة ولو شرطه البيع كون الدابة حاملة فاختل ثبت  
 الخياد ولو لا انه زيادة لم تثبت قيل لكن لا يتصل الحمل في ذية الجنب ولا موطوء  
 لم يتحقق حملها كاتاله صاحب المعتدل قلت لكن الحرية تحاب الزكاة لوصوب  
 الحمل فلم يدراجلت ام لا لا يأخذها جيرا ولو جالها في بعده وقال وطيب  
 قيلها لالت الغالب من الحرة ليس الحمل بخلاف ما استدل به من الحمل في بيتك  
 اذ لم تقتض ولهد الواشعري امة فظهر انها حمل ثبت له الرد واما قوله  
 في الصدقات ان حمل الية زيادة ونقص الواقع فهو الحمل يعرف بقول اهل  
 الخبرة في المادي وغيره قال المرنغي في كتاب النفقات ويتقبل فيه شهادة  
 النسوة وكل من كره وجهانه لا يقبل قولهن الا بعد مضي سنة اشهر  
 والجمهور بشرطه الحواس خمسة السمع والبصر والشم والذوق واللسان وجهه  
 بعضهم ثمانية لان اللسان عنده مدرك للقوي والاربع لثقلها لما جمعت كلها  
 في عضو واحد قل ان الجمع قوة واحدة فيكون القوي مدركه الظاهر على  
 هذا فان ومن المهم ان يتصل بها من الاحكام وقد تعرض لجميع ذلك  
 ابن عبد السلام وصاحبه ابن دقيق العيد فاما اللسان فالمعاشي المتعلقة به  
 ظاهرة ناشية كالذوق والقبض والتمية الى غير ذلك ولا يعنى عن شي منه  
 الاثنا سنق به اللسان او توقع على جهة البهتان والنسيان وهذا يرجع الى اذون  
 الضان واما حاسة البصر فيخلق بها الاثر الملبا بكتاب المخطوبات كالنظر الى  
 العورات والصور المشتهات كالاجنيات والمرد واما اجتناب المأمورات  
 كترك الحواشي الواجبة في سبيل الله وترك حواشي الاجر واستوجوع على حواشيه  
 وترك ما يوجب على المشهود بالنظر اليه لاثبات الحقوق واستطابا في الدعاوي  
 والخصومات واما حاسة اللمس فلهذا لا بد ان تعلق بالوجهين اما يتعلق  
 بالحاسة اما في ترك الواجب كترك اساس الجبهة الارض والسمود واما بفعل  
 المخطورات كاساس وجه الحرم لاسيما بالقبلة او ما يفعله الممنوعات كلبس عورت  
 الاجانب وليس باخرج من العورة كابدان النساء الاجانب وغيرهم من مخاف  
 الاثنان منه وكاللاسة بين الزوجين المحرمين بشهوة في حال الاحرام واما  
 البدن فيتعلق بها الاظهار اما ترك الواجب فيترك كل بطش ما موبى به  
 كالقتال في سبيل الله والزم والجلد والحد وما يجب من التعزيرات وكذلك  
 ترك ما يجب كتابته وترك ما يتاقي القيام بالواجب فيه الا باستعجالها كالمري  
 سبيل الله واما ما تركه المحرم كبسطها لفعل المحرمات كالبطش والضرب

والاعانة

والاعانة على فعل الغير الحرام بالبادلة وغير ذلك واما الراس فترك الواجب  
 المتعلق بها بترك عملها الواجب من الحانة والحيف كالسجدة الوضوء وترك الخلف  
 والتقصير الحج والعرة ومثل فعل المحرم بترك سترها في الاحرام كالرض وبخل  
 فيها ما يدخل في منوعات اللبس ايضا لا ذكرناه من عموم هذه الحاسة للبدن واما  
 الاجل فيتعلق الاثر بها ظاهر اما في ترك الواجب كترك المشي الى الجهاد المتعين  
 وصلاة الجمعة وتشيع الجائزة النعينة والطواف والسعي الواجب وترك القيام  
 في الصلاة وكشفها في الاحرام وترك المشي عند الدعاء الى الشهادة حيث يتعين  
 الاداء والمشي واما ترك المخطوبات كالشي الى كل محرم مقصود او توسلا  
 الى غير ذلك والمقصود التنبيل لا المحصر واما الفرق قد ذكرناه اللسان ويتعلق  
 بحاسة الذوق فنه قوت الحرام وترك ذوق ما يتوقف ايصاله الحق به عند  
 التقاض من الحاكما والشهود واما الحاشية فاثبات الخطايا فيها انغص من اثباته  
 في غير ما يمتثل الاثر بترك الواجب كترك الشتم الواجب على الحاكم والشهود  
 الامورين بالمش لاجل الخصومات الواقعة في رواج المشور حيث يقصد الرد  
 بالعبس او يقصد منع الرد اذا احدث عند المشتري ويمثل الاثر بترك  
 الحرم بخرق شتم الطبيب في حال الاحرام وخرق اشهاد طب النساء الاجنيات التي  
 تدعو الى الفسدة واما شتم لابل الله الانسان كشم الامام الطبيب التي تخص  
 بالمسلمين اذ انصرف في حرمه فان المنقول عن بعض الكاثير وهو عمر ابن  
 عبد العزيز الانتعاع منه وبطلان به لا يتنعع منه الا بخرجه وقد قيل انه لاس  
 بذلك بل زاد ابن عبد السلام فقال ان كونه ورعا نظرا من جهة ان  
 شمه لا يوترقضا ولا عيبا فيكون اذراك الشتم له ثمانية النظر اليه خلاف  
 وضع اليد عليه ولو نظر انسان الى مساكين الناس وغيرهم وودعه لم  
 منع ذلك الا اذا خشي الاثنتان بالنظر الى اموال الاغنيا وكذلك لو سئل  
 جد انسان لم يمنع من مسه ولو استند الى جداره جازان ذلك ما دون  
 فيه حكم العرف ولو منع من الاستناد الى جداره فقد اختلف فيه اذ  
 كان الاستناد لا يوترق الجدار لبلته ولا ينبغي ذلك ان يطرد في شتم ربح الطبيب  
 اذا حلت من طبيا وقال الشيخ ابن دقيق العيد اما النظر في كونه ورعا فيها  
 معاله ذلك الكثير واستبعاد كونه ورعا فيبعد عندي وليس كما استبعد  
 كونه ورعا من كل طعام حلال حاله ظالم ولا سيما الطعام المندوب اليه كطعام  
 الولام فان ذلك اقرب الى الاستبعاد ومن حديث الطبيب فائدة داخل الغم

المشتم الا ان كان مساكين او كان في موضع  
 ورواه عن بعض الكاثير وهو عمر ابن  
 عبد العزيز الانتعاع منه وبطلان به لا يتنعع منه الا بخرجه وقد قيل انه لاس  
 بذلك بل زاد ابن عبد السلام فقال ان كونه ورعا نظرا من جهة ان  
 شمه لا يوترقضا ولا عيبا فيكون اذراك الشتم له ثمانية النظر اليه خلاف  
 وضع اليد عليه ولو نظر انسان الى مساكين الناس وغيرهم وودعه لم  
 منع ذلك الا اذا خشي الاثنتان بالنظر الى اموال الاغنيا وكذلك لو سئل  
 جد انسان لم يمنع من مسه ولو استند الى جداره جازان ذلك ما دون  
 فيه حكم العرف ولو منع من الاستناد الى جداره فقد اختلف فيه اذ  
 كان الاستناد لا يوترق الجدار لبلته ولا ينبغي ذلك ان يطرد في شتم ربح الطبيب  
 اذا حلت من طبيا وقال الشيخ ابن دقيق العيد اما النظر في كونه ورعا فيها  
 معاله ذلك الكثير واستبعاد كونه ورعا فيبعد عندي وليس كما استبعد  
 كونه ورعا من كل طعام حلال حاله ظالم ولا سيما الطعام المندوب اليه كطعام  
 الولام فان ذلك اقرب الى الاستبعاد ومن حديث الطبيب فائدة داخل الغم

قائمة



المحلول

والاثر في حكم الظاهر بعض الاحكام وهو وجوب غسله اذا جنس وانه اذا  
 ابتلع منه غامة او خرج منه التي بطل صومه ولو وضع فيه شيئا لا يبطل وفي  
 حكم الباطن من حيث انه لا يجب غسله في غسل الجنابة ولو ابتلع منه الريق  
 لا يبطل صومه المحلولة بين المستحق وحقه ضريان قوله وفعله فالغلبة  
 توجب الضمان قطعاً كالعصب وفي الفتاوى قولان اصحها نعم قالوا قال هذه  
 الدار لزيد بل لعمر وانا عكر يكونها لزيد ويغرم لعمر قيمتها في الاصح كالوادعي  
 على شخص وتغيب ملكه واخبرانه اشتراه فاقترع الوقت هل عالت الاخر  
 قولان اصحها نعم راجان يقرض لزمه الغرم وما مطردان في سائر الصور من التاخر  
 وغيرها الا في الشهود الراجعين في الطلاق البائن والعنف فيغرمون قطعاً  
 لا يستدرك له قاله الامام والصحيح من القولين التغيير الا في صورة واحدة وفي  
 الماواضي اثبات على واحد انك رهن من هذا العبد مائة واقبضته فصدف  
 احدها فالرهن للصدق وليس للذهب تخالفه في الاصح ولا يغرم له شي لان  
 عاقبته انه حال بينه وبين الوثيقة ونقل الدين الى الذمة فحصل ان الفعلية  
 تضمن قطعاً وكذا الفتوى ان كانت من ما لا يستدرك وان امكن تداركه  
 بالتصادق فتقولان اصحها الغرم في صور الرهن فاذا رجع الشاهد ان بعد  
 الحكم بطلاق او عتق ضمنا اذ لا تدرك بالتصادق والاتفاق وكل من حال بين  
 رجل وبعضه عن مهر المثل كالرضاع والشهود الراجعين الا في الهدنة  
 فانما لا ترد المسئلة ويغرم واعلم ان الامام الشافعي نص في ان من صدق على  
 الزوج النكاح بالرضاع يلزمه نصف مهر مثلهما ونص في شهود الطلاق اذا  
 رجعوا عن الشهادة قبل الدخول بالزوم وعزم جميع المهر فقبل قولان  
 او تجزأ وحاصل الخلاف ان الشهود والمرضعة هل تغرم قدر ما غرم الزوج  
 او قيمة ما فات فيه قولان والصحيح تقرير المصنف والفرق ان شهود  
 الطلاق حالوا بينه وبين زوجته ولم يقطعوا بنكاحه لجواز ان يكونوا  
 كاذبين في الرجوع واما المرأة التي افسدت نكاح الرجل بالرضاع فقد قطعت  
 العصمة وقطع العصمة قبل الدخول بوجوب نصف المهر خلاف المحلولة في  
 الشهادة وكل من حال بين الانسان وبين ملكه لزمه قيمة ما حال بينه وبينه  
 وقد نطقت بالبال ان الفرق على العكس اولى فان قطع النكاح اقوى من المحلولة  
 فاذا وجب في المحلولة جميع المهر فلان يجب في قطع النكاح بالرضاع اولى لكن  
 يجاب عنه بان قطع النكاح قد ثبت له في عرف الشريعة الحكم بنصف المهر في الغرم

تدل

تدل الدخول بخلاف مسئلة الشهود على الطلاق قبل الدخول فانهم لم يقطعوا  
 النكاح لجواز كذبه في الشهادة بالرجوع والثابت في قولنا عند الشريعة ان من حال  
 بين شخص وبين ملكه لزمه جميع القيمة كمن عصب عبداً فاقبضه فانه يوجب منه  
 القيمة للمحلولة فاذا عاد العبد رد المالك القيمة واسترجع العبد ولكن ان يقسم  
 سائل المحلولة الى اربعة اقسام احدها ما يغرم المحلل قطعاً وعكسه وما يغرم  
 فيه على الاصح وعكسه فالاول كالمحلولة الفعلية في الاموال ومنه اذا ادعى عبداً  
 غائبة عن البلد وسمع القاضي بالبينة وكتب بها الى القاضي بلداً العين ليس له الدعي  
 فكيف للشاهد البينة على عبداً في هذا المحلولة بين الرجل وماله قبل اقامته  
 البينة قال القوراني ويؤخذ من الطالب القيمة للمحلولة وهو قضية كلام  
 الماوردني ايضا والثاني كالمحلولة الفعلية في القصاص كاذاحال بين من  
 عليه القصاص ومسحق الدم والثالث كغالب احوال المحلولة المغولية على  
 ما سبق والرابع ما اذا قطع جميع الائمة الوشيط من لاعاليه له نهال له طلب  
 الارش للمحلولة وجهان قال الرافعي تد يعفوا عن الجاني فان اخذ المالك حال  
 يكون عفواً عن القصاص اذا سقطت العداية هل يردده ويتص حكى المتولي وجوب  
 وبناها على ما لو اخذ القيمة عند انقطاع المثل ثم قدر عليه والاصح انه لا يرد القيمة  
 ويطلب المثل وقال الرافعي ان الامام شبه الوجهن بالوجهن في هذه الصورة  
 بالوجهن ان من اخذ ارش العبد التمتع لا استعاز الردي بالعيب الحادث ازال  
 العيب الحادث فهل له ان يرد المبيع والارش ويسترد الثمن ولو ثبت القصاص  
 على حامل واخرنا الاستيفاء للوضع فطلب المستحق المالك للتاخير في اعطائه  
 من غير عفو وجهان قال الرافعي والظاهر عن الامة انه ليس له اخذ المالك  
 اذ لم يعف وقالوا ان اخذه الدية عفو عن القصاص ومنه لو وجد المسلم  
 المسلم اليه في غير حال التسليم لم يلزمه الادا اذا كان لنقله مونة ولا يطلبه بيمينه  
 المحلولة على الصحيح ولو اخبل الاب جارية فلانها امتنع بيعها على الابن لانها  
 حامل يجوز له وجه على الاب قيمتها في الحال فيسترد عند الوضع والاصح لانه  
 لا يستلزم يد الولد عليها واستنقاعه بالاستئجار وعينه ولو قال فلان على الف  
 من عبد وصدقه سلم العبد اليه وقبض منه الثمن وان كذبه حالف المالك  
 ويرى وان نكل حالف الدعي وحكم له بالعبد واخذ منه الالف وهل يملكها  
 السيد وجهان احدهما حكى الحاكم والثاني يكون كالمعتال على حقه اي كالمحلولة  
 كذا قاله الدارمي في الاستدكار الحيل قال القاضي ابو الطيب في او اخر

عيل

الحمد لله

فأخذاً لولايان وضعوا الشباك يوم السبت

ما بقي تنفع الحث ضريان احدنا حاله في النكاح وازالة الملك في الرقيق فاذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثانيا فالحيلة ان يدخلها ان دخلها فتنسج ثم تدخل الدار فتقول ويعد النكاح عليها واذا قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فالحيلة ان يسجد ويدخل الدار فتدخل العبيد ثم يشتريه والحيلة العامة اسهل من هذه وهو ان يقول لزوجته كلما وقع عليك طالق فانت طالق ثانيا فاني قد دخلت لطلاقك وفي الرق يقول لعبد كلما وقع عليك عني فانت قبله حر فدخل الدار ولا يعلق قلبا اما مسألة الخلع فقد ذكرها الاجاب واخذوه من انه لو وقع لكان تعليقا قبل الملك وفيه نظرا لانه تعود سابقا من عدد الطلاق فالطلاق لو قبل بوثوقه فهو المالك الذي كان في النكاح الاول تعليقا قبل الملك والقول بعدم عود الصفة فيه نظرا لان التعليق والصفة كلاهما حال الملك وانما دخل فيها بالنظر الى انها حال منع الوقوع ام لا قال القاضي واما الحيلة المانعة لا نقاد العيين فكل من حلف ان يمينه على نيته دون ما يظن به الا اذا حلفه الحاكم هذا اذا كان هو حقه عندها فاما ما هو حقه عند الحاكم فلم عند الحاكم فالحلف يمينه يعتقد شفعة الجوار والمخالف لا يعتقد ما يظن على الاستحقاق على الشفعة وينوي على قول نفسه فانه يكون بارأى في يمينه قال وعلى هذا كله ايمان عند الحاكم ومن الناس من قال انية تبه المستحلف ابدأ وهذا غلط واما من حلف لنفسه مائنية نيته ابدأ فاذا نوي غير ما نطق به وكان سابقا بيمينه فكل من حلف على فعل كان قد فعله انه ما فعله وينوي انه ما فعله على غير النكاح كان بارأى يمينه وكذا غير هذا اماله اسير في اللغة فقال ان دخلت ففسا طواني ونوي الامر انه او قال كل حارية في حرة ونوي بذلك السفوح ولو قال لها ان تزوجت عليك فانت طالق ونوي بعليك على طهرك او على ريتك لم يحث فان حلت بالطلاق انه يعلم ما فعل شي وجعل ما عني الذي لا ياب فيه مع ولو قال لست له زوجته فقلت فانه ثانيا فقال نعم ونوي بيع ابنه فلان لم نطق وكذا الزوال نعم يعني نعم البرص فاذا حلف ما كانت فلانا ولا عزمته ولا علمته ولا سلته حاجة قط ونوي بالكاتب كتابة العبيد وما جاته من بقا هذا الامر كلام القاضي في الطب وقال الرواي في التخصيص المسألة في ابطال شفعة الجوار بها حث قبل العقد وبعده لانها حيلة في ابطال ما ليس بحرف واما المسألة في ابطال الشفعة للمشاركة فان كان بعد وجوبها لايجل له وان كان قبل وجوبها قال ابن مسرجه يكره ذلك فان فعل ذلك فهو قال



ابوبكر الصيرفي سماه وقال المند في المعقد يجوز الحيلة في استاظ الشفعة وقال  
 اخر لا يجوز لانها شرعت لدفع الضرر والحيلة تمنع لدفع الضرر ولانها  
 زوال الضرر عن الشفع بالاختلاف عند وجودها اما اذا لم يوجد فلا  
 يقال ان في ذلك منع لزوالم الضرر عن المشتري حيلة في البراءة عن المجهول  
 طريقه ان يذكر غايته بيقين انه لا يزيد عليها وقد اشار الشافعي في البويطي  
 الى ذلك فقال ولو ان رجلا حلال رجلا من كل شيء وجب له عليه لم يبرأ حتى  
 يتيقن فان لم يعرف تدبره حاله من كذا الى كذا انتهى ليس للعفو عن الصادق  
 فان اراده طريقه في ابر الزوج من الصادق ان قال له زوجي على الصادق  
 في ذمة الاب فيصير للزوجة في ذمة الاب الف مثلا وان قال زوجي على الصادق  
 الف فيصير الاب بنته عليه تنسقط من ذمة الزوج ويبقى في ذمة الاب  
 ولا يتخلص بالمان اذا اصل ههنا حيلة يسقط الاستبراء على المذهب وهي  
 ان يستبرأ البائع قبل البيع ويعتقها المشتري بعد الشراء فيجوز له تزويجها  
 كما يجوز لغيره وهي صورة على وجه وهي ان يستبرأ ما تزويجها الغير فيطلقها  
 الزوج في الحال قبل الدخول فعلى السيد على وجه فاك به ابوبكر  
 ويقال انه عليه للرشد في امة اراد وطها قال ابن العزى كنت في مجلس  
 الرشيد فخر الاسلام الشافعي فسأله رجل انه حلف لا يمس هذا النوب وقد  
 احتاج اليه فقال شد فيه خيطا فشد فيه قدر الاصبع او الشبر قال ليس  
 لاشي عليك وابداه ابن الصلاح بظاهر قوله تعالى وتدينك ضعفا  
 فاضرب به ولا حث لانه دليل على اعتبار اللفظ لا المعنى المهور في العرف  
 حلف لا يعت هذا النوب لو زيد فباعه النصف ورهته النصف لم يثبت  
 لان المهر وقع على بيع المهر فلم يثبت ببعضه حلف لا يشتري جارية  
 فاشترى سفينة فتركاها فطبيب الغدادي عن الشافعي رجل له دين  
 على اخر فقال ان لم اخذه منك اليوم فاسري طالق فالطريق ان اخذه  
 منه صاحب الحق حبرا ولا يخشأ قاله صاحب الكافي الحيلة فيما اذا ادعي  
 عليه واراد دعوي الابراحت لا يلزمه ان يقول هذا المدعي قد اقرتانه  
 ابرأني عن كذا قال القفال في فتاويه انه لا يكون ذلك اقرارا منه بخلاف  
 دعوي الابرا والاشتيف الحيلة في انه لا يرد عليه البيع بالعيب اذا جالبه انه  
 يقول اعرضه على اهل الخبرة فان قالوا لا يساوي هذا الثمن فردته فعرضه  
 عليهم ورجع واراد الرد قال القفال ليس له الرد لانه قصور الرد قلت

تقدم بان قد  
 في نقل

وقال صاحبنا ان اعطيتك  
 اليوم فاموت طالق ثم طلق

والاشك

والاشك في التخيير عليه لا بطلان حقه لو صالح على ان يبقى دوايه المامن بشر لا يجوز  
 قال القاضي الحسين والحيلة فيه ان يبيع سها من القناه ثم الماستيع القناه ولو باع المهي  
 لا يجوز والحيلة فيه ان يبيع الكلاب بياض اذن له في بيع الماشية في المهي وقال  
 النووي في باب الصلح اذا سلك ارضا لها حشيش فصالح عن ذلك الحشيش على مال  
 لم يرد فيه الماشية لا يبيع الا بشرط القطع او القلع وان اراد ان يبيع الحشيش ثم  
 سائر الارض حتى تكون العروق ملوكة له فاجتهد من الزيادة تكون له ملكا  
 واما ان المشتري الا بشرط القطع فاجتهد من الزيادة يكون للبائع واذا لم يقطع  
 وجدته زيادة تكون ملكا اختلاط المبيع بغيره اذا شهد عند قاض انك حكت  
 كذا ولم يتذكر ان يبعدها والطريق ان يجرى المدعي ويشهد ان له الحق لو  
 قامت بيعة على النسب حسبة وتلقا بالاصح انها تقبل اثبت القاضي النسب  
 واجعل له فان لم يقبل بالطريق ان ينظر القاضي من يدعي على فاطمة بنت محمد  
 فتكفي فيتم المدعي بيعة على الاسم والنسب ويجوز هذه الحيلة الحاجة وقيل  
 لا يجوز لان الدعوى الباطلة لا يجوز للقاضي ان يبرأ بها حلف لا ياكل بيضا ثم حلف  
 على ما في كبريد وكان فيه بعض طريق البراء ان يجعله في المولى وبالكفا  
 ويقال ان القفال سئل عنها وهو فوق المنبر فتوقف فأجاب المسعودي  
 بهذا فن قيل فقال على القفال وسعد بها المسعودي يجوز الاشتراك في  
 الاضحية ولو اراد بعضهم اللحم وبعضهم القرية جاز ولو كان بعضهم من اهل  
 الذمة وبعضهم مسلم وروي التميمية حصته جاز فطريق نفسه اللحم ان جعلها  
 جاز بها ان يعينوا اللحم اجزا ويعينوا باسم كل واحد منها جزا ثم يبيع نصيب كل  
 من نصيبه من ماير الاجزا بالدرهم يشتري بالاصحبه من ذلك الجزا بالدرهم  
 ويقا قول قال الماوردي اذا اردت الحيلة في تسمية الفواكه الرطبة وتلقا  
 القصة يبيع فانك تجعلها جزين وبتاع احد الشريكين من الاخر نصف الجز  
 الاخر وشقها من الدنيا بالدينار ويشترى مالك كل واحد منها على حصته  
 اذا صرف منه دينار بعشرين ومعه عشرة فالحيلة فيه ان يستقرضه  
 من مال اخر فلو استقرضه فاخذه منه ان كان قبل التنازل لا يجوز لان المنصف  
 فيه قبل التنازل العقد بينهما باطل وان كان بعد التنازل يجوز ان تلقا التنازل  
 لا يجعل منزلة الموقوف والا فلا يجوز قاله القاضي الحسين وغيره حيلة في  
 تكاح الجلال ان يشتري عبدا صغيرا ويزوجها منه برضاها ثم يستدخل  
 حشيشه ثم يبيع منها فينتفع التكاح ويجعل القليل قالوا وهذا من لطائف

الاشك

الحال لانه عتق من الزوج ان لا يطلق وان حصل بوطيه العلوق وهذه  
 حيلة في عدم التوقف على الطلاق وعدم العلوق الحياة المستقرة والمستقر  
 وعيش المذموم اعلم ان هذه الثلاثة تقع في عباراتهم ويحتاج الى الفرق  
 بينها فاما المستقر فهي البقية الى انتفا الازل اما موت او قتال خلا للقتل  
 والثاني الحياة المستقرة هي ان تكون الروح في الجسد ومعها الحركة الاختيارية  
 دون الاضطرابية كالنشاء اذا خرج الذئب حشوها وابانها حركتها حركة  
 اضطرابية فلا تحل اذا دعت كالموت ان انسانا لا يجب القصاص بقتله في  
 هذه الحالة وان عضها الذئب فنور بطنها ولم ينفصل كشرها حيايتها  
 مستقرة لان حركتها الاختيارية موجودة في هذه الوطع انسان وقطع  
 موته بعد ساعة او يوم وقتله انسان في هذه الحالة وجب القصاص  
 لان حياته مستقرة وحركته اختيارية موجودة ولهذا المضرا وضمة  
 عمرض الله عنه خلاف ما اذا ائبنت الحشوة لان مجاري النفس قد  
 ذهبت وصارت الحركة اضطرابية وقد تكون الخواص سليمة والحياة  
 مستقرة والحركة اختيارية وينبغي للانسان فيها حكم الاصوات كالواقع في  
 حركاتها ومنه وقال في هذه الحالة انه لا يقبل ثوبته ويقسم ماله ويتبع  
 نساؤه ولا يصح شي من تصرفاته ولهذا لا يقبل ايمان فرعون وفي مثلها  
 لو اشرف انسان على الغرق وقتله قاتل قاتل ان يموت وجب عليه  
 القود ولو كانت شاة تدبحها في هذه الحالة حلت واما حياة عيش المذموم  
 وهي التي لا شيء بها اعمار ولا نطق ولا حركة اختيارية فاذا انتهى الانسان  
 الى ذلك فان كان بجناية جان وقتله اخر فلا قصاص عليه والقصاص عليه  
 الاول وان انتهى الى هذه الحالة مرض وقتله قاتل فعليه القصاص  
 قال الامام ولو انتهت الشاة بالمرض الى ادي الرمي قد دعت حلت  
 لانه لم يوجد سبب محال عليه الهلاك خلا في ما اذا افسر بها سبع  
 فوصلت الى هذه الحالة قال ولو اكلت الشاة ثيابا مضرا فصارت الى  
 ادي الرمي قد دعت فقد ذكر شيخنا رحمه الله فيه وجوب قطع وكثرة  
 يبق الحلال لانه وجد سبب محال عليه الهلاك فصار لجرم السبع وحاصل  
 كلامه ان الشاة اذا انتهت بالمرض الى حالة عدم الحياة المستقرة ودعت  
 حلت وهو نظير اجاب القصاص على المرض حتى قال الامام ان المريف  
 لو انتهى الى سكرات الموت وبدت غيابه وتغيرت الانفاس في الشراية

لا حكم

لا حكمه بالموت حتى يجب القصاص على قاتله وظاهر كلامه انه لا فرق بين  
 ان يخلص بصره ليل ام لا وحال مخصوص البصر هو الحالة التي يشاهد فيها  
 التي ملكت الموت وهذه الحالة هي التي لا يقبل فيها التوبة قال الله تعالى  
 وليست التوبة للذين يعملون السيئات الاية وقال صلى الله عليه وسلم  
 ان الله يقبل توبة العبد ما لم يرتعز والحاصل ان الحياة المستقرة لا يعتبر  
 تحقق حصولها في الشاة المريضة ويعتبر في كيلة السبع وعوه وقد  
 اختلف في تغير ما يدل عليها فقال ان الصباح ان تكون الحياة لو ترك  
 ابقى يوما او بعض يوم وغير المستقرة لو ترك لانت في الحال وقال غيره  
 الحياة المستقرة ان لا ينهي الى حركة المذموم وقد سبق بيان حركة المذموم  
 في تلك المرتبة تكون في الحياة المستقرة بشيئين احدهما ان يكون حالة  
 وصول السكين الى الحلقوم بطرق عينه او يحرك ذنبه لان الحياة اذا  
 زالت من اسفل لم يتحرك ذنبه وشخص بصره والثاني ان لا يتحرك منه  
 شي بعد ازالة الرأس ولا عبرة باختلاف بعد الذبح وكذا انهار الدم  
 يعني من غير حركة تجزئ النووي ان انفجار الدم بعد الذبح وقد فقه  
 مع وجود الحركة الشديدة من امارات بقا الحياة المستقرة وان الحركة  
 الشديدة وحدها كذلك في الاصح قال في الكفاية وعن بعض الاصحاب  
 ان مجرد خروج الدم دليل استقرار الحياة وقال في شرح المذهب تد  
 وقعت السلة في الفتاوي مرات فكان الجواب فيها ان الحياة المستقرة  
 تعرف بقرب يد ركبها الناظر من علاماتها الحركة الشديدة بعد قطع  
 الحلقوم والمري وجريان الدم فاذا حصلت قرينة مع احدها حالت  
 الحيوان والخيار الحال بالحركة الشديدة وحدها وهذا هو الصحيح الذي  
 يعتمد انتهى واستفدنا من كلامه ان الحركة الشديدة لا تحتاج الى قرينة  
 معها خلافت انفجار الدم فانه يحتاج معه الى قرينة الحياة قال وذكر الشيخ  
 ابو حامد وصاحب الشامل والبيان وغيرهم ان الحياة المستقرة ما جوت  
 ان يبقى مع الحيوان اليوم واليومين فان شق جوفها وظهرت الامعاء ولم  
 ينفصل اذا دكت حلت وهذا الذي ذكره من ترك على ما قد ساء قال  
 واذا اخرجت الشاة ووصلت الى ادي الرمي قد دعت فانها تحل بلا خلاف  
 وعلى صاحب الفروع عن ابي علي ابن ابي هرويرة انها مادامت تضرب  
 يدها وتفتح عينها حلت بالذكاة قال صاحب البيان وهذا ليس بشي لان



الحياة فيها غير مستقرة فان حركتها حركة غير مذبذبة فلا تقبل والمذهب  
غير ما سبق فسرع شكك في المذبح هل فيه حياة مستقرة بعد الذبح وحيث  
احد الحال لان الاصل بقا الحياة واحتمل الضيق للشك في الدابة البهية  
فان علي علمه بقا الحياة المستقرة حلت وهذا من المواضع التي فربوا  
فيها بين الظن والشك فنبهه كلام الامام يقتضي ان الحياة المستقرة بعد  
وجودها عند اول القطع لا بعده فان قال ولو كان فيه حياة مستقرة  
عند ابتدا قطع المري ولان لما قطع بعض الحلقوم انتهى الى حركة المذبح  
لما قال من قبل سبب قطع القفا فهو حال لان المعنى ما وقع التعبد به  
ان يكون فيه حياة مستقرة عند ابتدا قطع المذبح انتهى وتدل في شرح الهند  
كلام الامام واقتصر عليه وقال في كتابه قال ابن الصلاح ينبغي ان يعتبر  
بقا الحياة المستقرة ايضا بعد قطع الحلقوم وليس الامر كذلك بل الذي  
يقع الا ابتدا يتطعمه في هذه الحالة المري والثاني على تقدير ان الذي  
يقطع الا ابتدا يتطعمه هذه الصورة الحلقوم ان المذهب الاكتفاء  
بكون الحياة مستقرة عند الشروع في قطع الحلقوم وتبين ان يكون  
بكون الحياة مستقرة فيما اذا ابتدا القطع من سقما العنق عند قطع  
الحلقوم خاصة وعليه ينطبق قول الامام في ان الحياة لو كانت مستقرة عند  
الشروع في قطع المري والحلقوم على وان لم يوجد عند تمام قطعها اذا  
وجد الاسراع على الشق المعتاد لكن الذي حكاه المزي عن الشافعي  
في المختصر انها ان تحركت بعد قطع راسها اكلت والام تركل ونسب  
البندجي وجمهور الاصحاب ذلك بان الامام المشافعي انما علم الحياة  
المستقرة بشدة الحركة فان كانت الحركة شديدة بعد قطع الرقبة الحياة  
مستقرة وكلام الغزالي يقتضي اعتبار استقرار الحياة الياتها ما يجب  
تطعمه بالدكاه وهو موافق ما دل عليه ظاهر النص قال ويدل على  
في المسئلة ثلاثا حقا لات انتهى ويخرج من ذلك انه لو ذبح الشاة من مقدم  
عنقها فانتهت بقطع الحلقوم الى حركة المذبح لم تقبل وان انتهت الى  
حركة المذبح بعد قطع الحلقوم وبعض المري حلت على قول الامام ولم  
تقبل على ظاهر النص واختيار الغزالي وكذا لو قطع البعض ثبات  
يكون ميوها كانهما الى حركة المذبح وهذا قياس ما قالوه في المذبح  
من القفا ويحتمل الفرق فيقال في هذه وان انتهت الى حركة المذبح قبل

نقطع

نقطع عن المري خلاف المذبح من القفا لانه مقصور هناك بعضا منه بالذبح  
من القفا لكن قال الامام وغيره ان يسرع الذابح في القطع فلما بنا في حيث  
يظن انها الشاة قبل استئمان قطع المذبح الى حركة المذبح قال الرازي وهذا  
قاله ما سبق ان العتد به كون الحياة مستقرة ان يكون المقصود هنا اذا  
من مصيره الى حركة المذبح وهناك اذ لم يتحقق الحال قال النووي وهذا  
الذي قاله خلاف ما سبق نصريح الامام به والجواب ان هذا مقصور في الثاني  
فلا قبل ذبحته خلاف الاول فانه لا يقصر في حقه فلو لم يخله اذ ي الى  
خرج وينبغي ان يفصل بين ان يذبح بسكين كما ويسرع يقال ذبحته  
وان مات قبل تمام القطع وبين ان يذبح بسكين كما فلا قبل ذبحته كالموت  
ما طلي في الذبح بالسكين غير الكال قال النووي ولو لم يسل السكين ملصقا  
بالصين فوق الحلقوم المري ولو اخذ الذابح في قطع الحلقوم والمري  
واخذ اخرى نزع حشوته ان يخرج خاضعة له لعل لان الذبح لم يخص الحلقوم  
والمري ولو اترن قطع الحلقوم بقطع رقبة الشاة من قفاها بان يحرم  
سكينها من القفا وسكينها من الحلقوم حتى التقيا فهي ميتة خلاف ما اذا شق  
قطع القفا ويبقى الحياة مستقرة الى وصول السكين الى المذبح وانما اطلت  
في هذا الفصل لانه من الضروريات وتدل من تقنه الحيوان يتعلق به  
اسرار الاول ما هو في حال حياته الا انكلا والمختبر والمتولد منها وفي  
المختبر قول قدم اخبر من جهة الدليل وملحق بها الجلالة على رأي الرازي  
اما بعد الموت فلما لا يوكلا لحيه لا يؤثر فيه الدكاه عند ناله هو ميتة خلافا  
لاي حنيفة وساط حال اكل الذبيحة هل هو حيوان المذبح او قصدا الاكل  
فه خلاف تظهر فابده في الصابلة اذا قتلت بالصباة تروى ابن كح  
في حل اكلها وقال المردوي ان لم يصب الذبح لم يحل وان اصاب  
فوجها من مناهة تكية الصبي الذي لا يميز والجنون والاصح الحال  
والدابة الموطوءة اذا قلنا تقتل فذبحت حل اكلها وجهان وجه  
النوع انها بوجوب قتلها التحقت بالموديات الثاني في قتله وهو على  
اربعة اقسام احد هاما فيه نفع بلا ضرر فلا يحرم قتله ثانيا ما فيه ضرر  
بلا نفع فيستحب قتله كالحيتات والسباع المودية والفواسق الخمس ومنه  
العناكة لانها من ذواب السموم كما قال بعض الاطباء وكثير من العوام  
يمنع من تناولها لانه عتسنة فيم القفا وعلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا

والان الراس ليس  
هذا المذبح لانه  
يقطع الحلقوم والمري  
مما

يلزمه ان لا يذبح الحمار ثالثا ما فيه نفع من وجه دون وجه كالصقر والباري  
 والشاهين والعقاب وغوها كالنهد وسائر السباع التي تصيد فلا يستحب  
 قتله لما فيه من المنفعة ولا يكره قتله للضرورة وذكره الرضا انه يجوز  
 قتل الكلب المعلم وهو خلاف ما في الامور اربعها لا تنفع فيه ولا ضرر كالقنص  
 والذباب والفيل والنراش وغيرها فلا يجوز قتلها لعدم نفعها ولا يوجب  
 لعدم ضررها نفع من ماله صيد احمر عليه ارساله الا في صور ان  
 يجرى او يكون الطائر فرخ ميت بحسبه او لم يجد ما يطعمه او ما يدعه به  
 فيجب ارساله ولو اعتقه على وجه القرية حرم تالك القتال بحسبه قربة  
 وهو حرام لانه يشبه سوايته الجاهلية وتبليح ذلك ويؤلف المالك  
 بالعق وعلى الاصح لا يؤلف ماله بارساله وليس لقهر المالك اصطاده الا  
 ان يصح المالك ان اخذه الثالث ان يكون له اختيار ولهذا الوجه قضاة من  
 طائفة موقوف طائر ليعضن وان نفرو فمكن في عتقات لاجنان وما لو اكل  
 الخارج من الصيد الذئب انه لا يحل قتله وقال الامام رددت لو فصل بين ان  
 ينفق زمانا في اكله وبين ان ياكل بنفسه لاخذ لكل من يتعرضوا له تال الموت  
 قد تعرض له الجرحا في مسالة لو وضع السارق المتاع في الحوز على ظهر دابة  
 وسيرها حتى خرجت قطع وان شئت بنفسها حتى خرجت فلا قطع  
 في الاصح وتبليح ان سارت على الفوق قطع والا فوجهان وقيل بالعكس  
 ولو علم فرد الاخراج المتاع فتب وارساله على الرافعي عن تناوي القتال  
 ينبغي ان لا يقطع لشبهة اختيار الحيوان لكن لو اسلك انسانا وعرضه  
 للسبع وجب القصاص قطعاً لانه الله له وكان كما لو قتله بالسيف  
 ومثله الحيوان الطاري بطبعه ولوردي من الحل صيد في الحل فقطع  
 السهم في مروه هو الحرم فوجهان احدها لا يضمن كالمواصلة كليا في الحل  
 على صيد في الحل فيحطى طرفي الحرم فانه لا يضمن واحدها يضمن كليا في الحل  
 لان للكل اختيار بخلاف السهم ولهذا اناب الاصحاب لوردي صيدا  
 في الحل فلا يصيبه واصاب صيدا في الحرم وجب الضمان ومثله لو  
 ارساله كليا لا يجب ولو سرق دابة لا تساوي نصا باقتنعه ولدها فلا  
 قطع في الاصح لان الحيوان اختيارا والله اعلم بحرف الخ الحجة  
 الخبر اما ان يكون من خاص عام والاول مختص في ثلاثة الاقار والبيئة  
 المدعى لانه كان على الخبر فهو الاقار وعلى غيره فهو المدعى والغير

في الشهادة وضبطها ابن عبد السلام يضبط اخر وهو القول ان كان ضادا  
 له ماله فهو الاقار وان لم يكن ضاراً به فاما ان يكون باولاه ام لا والاول  
 المدعى والثاني الشهادة انتهى والثاني وهو ان يكون الخبر عنه عاما لا يخص  
 بغيره ويختص في ثلاثة ايضا الرواية والحكم والفتوى لانه ان كان جبراً عن شخص  
 فهو الرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والا فالفتوى وعلم من هذا  
 ما يبط كل واحد من هذه النسبة ومن المشاكل اشترط لفظ الشهادة في  
 رواية هلاك رمضان والمزح والسجع مع انها تتعلق بالعموم فكيف يلحق  
 بالشهادة الخاصة الجسرياً احتمال الصدق والكذب ولهذا لو قال من  
 اخبرني منكنا بكذا فري طالق فاد اخبرناه بطلقنا صدقنا وكذبنا ولا فرق  
 بين المقرون بالها وبغيرها وتال الفوقا في لو قال من اخبرني منكنا بقدر  
 ريد لم يقع الا اذا اخبرته صادقاً لان الباطل لا يصدق فصا في معنى شرط  
 القدر ومنه الاخبار ومن اخبر ببعض الواقع حال سمي كاذباً قال الماوردي  
 واشترى ثوبا بمائة درهم فاعبر به في المراجعة انه اشتراه بتسعين فهل  
 يكون كاذباً في اخاره وجهان احدهما كدحول التسعين في المائة فعلى هذا  
 لا جبار المشتري اذا علمه الحال والثاني انه كاذب لان التسعين في بعض الثمن  
 وبمقابلة بعض المبيع وعلى هذا فالمشتري الجبار ولو اقام مئة ثم قال  
 او ضبطه استنع الحار بها وبطلان دعواه وجهان اختار صاحب القريب  
 البطلان لان الكذب عند الاشعية عدم مطابقة الخبر في الخارج وان لم  
 يعلم الشخص ذلك ومن صورة الجبار اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من  
 كذب على متعمداً فلينبوا مفعده من النار وانما قال الله تعالى في المنافقين  
 والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانهم قالوا انهم يشهدون بالرسالة وهم لا  
 يشهدون بها لان الشهادة بها اعتقادها والاخبار بها على وجه الانقياد  
 ومواظبة الظاهر الباطن واحدها المنع لاحتمال ان يريد بكذب المشركين  
 اخبروا عن غير علم فله حكم الكاذبين او رضوا عن مجوزون كذبه جواراً غير  
 بعيد وذلك رضي بالكذب وهذا في قوله مبطلين غير مناف للظاهر فيجب  
 القطع به الخبر الباطل تال الامام قال الائمة يعتبر في ثلاث شهادا الشهادة  
 على ان لا وارث له والشهادة على المعداله وعلى الاعدم قلت والامان من  
 ممنوعة الامر وشرط الثانية ان يكون معرفته متلازمة تال الامور وانما  
 شرطناها في هذه الاشياء لان مستند الشهادة فيها اكثر على وجه لا يشك في ولكن



حيث الحاجة الى قبول البينة في هذه المنازل والاكتفاء بغلبة الظن والاعتماد  
 التعديل للشهود وضبط الترتبات للورثة ولجند المحسن على العسر قال في  
 الخبر الناطق من مباشرة سفره وحضر وكان يطلع على احواله وانما يحق  
 القاضي خبره باخباره ولا يشترط تركونه في صيغة الشهادة ولو علم القاضي  
 نكاحا شكلا وذكر الاصل في كتاب النكاح صورة رابعة وهي اذا ادعت  
 المرأة غيبه ولها فصل الشافعي رضي الله عنه انه لا بين وجها للسلطان حتى يشهد  
 شاهدان انه ليس لها ولي خاص وانها خالية من النكاح والعدة وحال هو ولي  
 او سبب وجها قال الرافعي ولا يقبل في هذه الاشهاد من يطلع على حالها  
 كما في شهادة الاعسار وحصر الورثة وخاتمة ذكرها التفات في فتاويه وفي  
 الشهادة على ان البلوغ بالنسب وسادسة منصوبة في المختصر وهي الشهادة  
 بالرشد الخراج الضمان موجد في جميع ومعناه ما يخرج من الشيء من عينه  
 ومنفعة وعلة فهو المشتري عوضا ما كان عليه من ضمان الملك فانه لو تلف  
 المبيع كان من ضمانه فالعلة له ليكون العثم في مقابلة العثم وقد ذكرنا على  
 هذا القول سواها ان احد ما كان لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزيادة  
 قبل القبض للمبايع العقد او انفسه او لا ضمان حينئذ ولو قبل احد بذلك واما  
 يكون له اذا تم العقد حينئذ ولم يكل احد بذلك واجيب بان الخراج يعمل في حال  
 القبض للملك وبعد بالضمان والمالك جميعا واقتصر في الحديث على التعديل  
 بالضمان لانما ظاهر عند المايع واقطع فطلبه واستبعاده ان الخراج للمشتري  
 بيد له ان العثم في مقابلة العثم الثاني لو كان العلة الضمان لزم ان تكون  
 الزيادة القاصب لان ضمانه اشد من ضمان غيره ومن كانت العلة اشد  
 كان الحكم فيها اولى وبهذا اخرجني حبيفة في ان القاصب لا يضمن منافع المقتض  
 واجيب بوجهين احدهما انه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان المالك وجعل  
 الخراج لمن هو ملكه اذا تلف تلف على ماله وهو المشتري والقاصب لا يملك  
 المقتضوب والثاني ان الخراج هو المنفعة جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف  
 ان القاصب لا يملك المنفعة بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول  
 موضع الخلاف وهذا جواب الامام الشافعي نفع خرج عن هذه مسالة وهي  
 ما اذا اعتقت المرأة عبدا فان ولاؤه لا يبرها ولو جني جنابة خطأ فاعتقل  
 على عتقها منه وقد يجرى مثله في بعض العصابات تعقل ولا تترك الخطأ  
 اثني عشر ربيع في الصلاة واربعة في الحج واربعة في النكاح فالاول خطيئة

الجمعة

الجمعة وما فرحان وخطيئة العبد من وما سنة وكذا خطيئة الكسوف  
 والامتناع وكلها مثنى الا الكسوف فيجزي فيه واحدة عن النص حكاه الشيخ  
 والثاني يوم سابع ذي الحجة بعد الظهر وهي مفردة ويوم عرفة مني بعد  
 الزوال في خطبة يوم النحر بعد الزوال وخطبة يوم النحر الاول بعد  
 الظهر والجمع بعد الصلاة الا خطبة عرفة فانها قبل الجمعة والثالث  
 الخطبة عند الخطبة وعند اجابة الولي وعند العقد وخطبة الزوج عند  
 القبول واغرب ابن سراقه في كتاب الاعداد فقال كلها سنة الا الجمعة  
 وخطبة عرفة فانها فرض بعلان قبل الصلاة وبعد الزوال وكذا قاله  
 لا وربي في باب صلاة العبد كلها تنعقب الصلاة الا الجمعة وعرفة قال  
 وما تقدم الصلاة واجب وما يتعقبها سنة الخطأ رفع الاثم وهو المراد  
 من قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطأ والسيئات اما في الحكم فان  
 حقوق الادميين العابد والخطيئ فيها سواء وكذا في بعض حقوق الله  
 تعالى كقتل الصيد والخطأ في العبادة من فرع غير موجب للقضاء لم  
 يوسن وخرج مثله في المغفول ثانيا كالمخطأ المجهول والوقوف بعرفة  
 فوقعوا العاشر لا يجب القضاء لان الخطأ لا يوسن في السنين المستقبلية في  
 مثله الاكل في الصوم ناسيا ومفسد الحج بالجماع اذا فسد القضاء بالجماع لم  
 يلزمه غير فضا واحدة ولو اجتهدوا في شهر الحج واخرجوا من الخطأ  
 عما قبل يتعقد حجا كالوقوفوا العاشر او مرة وجها حكاه الرواية  
 اما اذا اسكن الخوارج فلا يكون الخطأ عدرا في اسقاط القضاء خطا المجهول في  
 الوقف فوقعوا في غير عرفة فبازمهم الغضا سواء كان حجا كثيرا او قليلا فانه  
 الحرجان في العايات لان الخطأ والوقوف يوم من مثله في القضاء والحكم بحكم الاجتهاد  
 بعد النص خلافا له لا يعتد بحكمه ولو صلى الاجتهاد في تيقن الخطأ بعد الصلاة  
 وجب القضاء في الاصح ولو اجتهد في اوان او ثياب ثم بان ان الذي تومنا  
 به او لبسه كان خسا ازمه الاعادة ولو صلى بحسن لم يعمل وجب القضاء  
 في الجديد ولو اكل المصائم او جامع باجتهاد معتقدا ان الفجر يطلع وكان  
 قد طلع او ظن ان الشمس قد غربت ولم يرتب لزمه القضاء ولو اجتهد  
 في وقت الصلاة ثم بان انه صلى قبل الوقت او اجتهد في الصيام فوافق  
 شعبان وتبين الخالف بعد انقضاء رمضان اذ ارجع عن نفسه للوقت فمقتصر  
 نوي او غلط او وقعوا بعرفة الثامن او راوا سودا فخطوه عدوا

خطيئة قبل الظهر وما  
 ولو جرت الالة مكنونة الى  
 الاعتناء بالاحكام وكان  
 الماسة في نظر العين والاهل  
 من الصلاة مع ان كان  
 منها ولو ترك الناحية استأ  
 وجب القضاء في الجديد

فصلوا صلاة شدة الخوف فبان خلافه اودفع الزكاة لمن ظنه فقيرا ففي هذه  
 الصور قولان وبعضه مرتب على بعض او قوي والصحيح في الجميع انه لا يخرج  
 الخلط مما لا يتم منزلة الاتلاف ولهذا الخلط الوديعه ماله ولم يميز ضمن  
 ولو غصب حنطة او زيتا وخلطها سائلها فهو هلاك حتى ينتقل ذلك  
 المالك اليه ويترب في ذمته بدل له وحسينه فيضمن ضمان الغصب وله  
 جعلوه هلاك في النفس فاذا خلط المشتري صاع الباع بصاع مثله لم يجر  
 عليه بالنفس اخذ الباع صاعا منه مقدما على الغرماء ولم يسلكوا به في  
 البيع سلك الغصب ولا النفس بل جعلوه تعيينا فقالوا الواع حنطة فاخلط  
 بغيرها قبل القبض لا يفتقح البيع في الاصح لئلا البيع ويختبر المشتري ولو خلط  
 الثوب بمثاله والنساء الميعقاتها فالصحيح الانسحاق وفي تناوي النووي  
 لو غصب دراهم او حنطة من جماعة من كل شي معين لم يخلط الجميع ولا يجر  
 ثم فرق عليهم جميع الخلوط على قدر حقهم جعل لكل واحد قدر حقه  
 وان فرق على بعضهم لزم المدفوع اليه ان يقسم القدر الذي اخذ عليه  
 وهي الباقي بالنسبة الى قدر اموالهم وهذا نص صريح بانه يصير مشتركا  
 بالاستهلاك ولو اوصي بحنطة معينة لم يخلطها كان رجوعا في الاصح وقيل  
 ان خلط باجود منه فرجوع ولو اوصي بصاع من صبرة لم يخلطها باجود منها  
 فرجوع في الاصح لانه احدث بالخلط زيادة لم يرضوا بتسليمها او سائلها فلا وان  
 الموصي به كان شاعا فلا يضره زيادة الخلط وكذا نادرا في الاصح وفي ترتيب  
 الاقسام للرعي ذهب بعض اصحابنا الى انه لو خلط الحنطة والشعير وغيرهما  
 من الحبوب لا يجوز بيعها لذلك وهو عند جابر لا مكان يميزها رادى كل  
 واحد منها ببقية ولكن اذا كانت في فصة مختلطة بشي فلا يجوز لان المقصود  
 به جهول فهو كتراب المعدن الذي نص النشاف على بطلان بيعه ولانه  
 بناء على منع المعاملة بالفسوس الخلف في الصفة هل ينزك منزلة خلف  
 العين الضابط فيه ان ما قام الوصف فيه مقام الروية فهو محل القولين  
 كالنكاح فاذا شرط في احد الزوجين وصفا اسلام او حرية فاخلط  
 فالظاهر الصحة ويختبر ان بان دون المشروط واما ما لا يغني فيه الوصف  
 عن الروية كالبيع فلا ينزك منزلة خلف العين قطعا ولو اشترى عبدا  
 بشرط انه كاتب فبان خلافه فالبيع صحيح قطعا ولكن يثبت فيه الخيار ومن  
 ذلك بدل الخلع فاذا قال خالعتك على هذا الثوب المروي او على شرط

واحد

انه مروي وكان هرويا فقبلت طلقت قال الامام وقطع الية اجوبتهم به  
 فان الفرقه متعلقة بالاجاب والقبول ولا نظر الخلف الصفة المستوطنة  
 به ليل انه لو قال خالعتك على هذا الخلق او هذا العبد فبان خبرا او حرا  
 فالفرقة واقعة واذا كان الخروج من المالة لا يمنع وقوع الفرقه فخلط  
 الصفة اول ومن هاهنا يظهر ضعف ما نقله الرافعي عن المسخسي  
 في هذه المسألة عن لحاظ ان الخلف الصفة هل ينزك منزلة خلف العين  
 ام لا وسها لو ادعى عليه بالقتل عبدا فاقرب بالقتل وفي العبد فهل يخلط  
 عليه العين فيه وجهان احدهما نعم كافي اصل القتال والثاني لا لان الموصوف  
 اكدر من الصفة فاذا اخلط فهل لا ادعى طلب الدية قال المتولي فيه  
 قولان ما على ان الدية في الخطا تجب على العائلة ابتداءا لم تلقيا فعلى الاول  
 ليس له طلب الدية وان قلنا بالتالي فيسبى على الخلف في الصفة هل  
 هو كخلف الموصوف وفيه قولان من النكاح ان قلنا نعم كانه ادعى  
 مالا او عتق مالا اخر لا يدعيه وان قلنا لا يطالب بالدية وما زعم ابن  
 الرفعة ما توقف عليه من كلامه اما اختلاف الجنس فهل هو كاختلاف  
 العين او الصفة وجهان الاول ولهدا الخلطها على ثوب بعينه  
 على انه كان فبان قطنا او عكسه فالاصح اذا العوض لا ذكرنا فاشبه  
 ما لو خلع على عبد فقبض امة قال الرافعي وهو لا قال الواع ثوبا على  
 انه كان فبان قطنا فسد البيع وقضيته ان الصحيح للعوض يصح صورة البيع  
 وبه صرح الماوردي ولو ورد العقد في المصروف على معين وخرج احدهما  
 فاسا بطل العقد وقيل لا تغليباً للاشارة ويحتاج للفرق بينه وبين المور  
 اشترى رجلا فظهرها جوهرة بيع ولا يثبت الخيار واما الاختلاف في الجهة  
 فلا يضر على المذهب كما ناله الرافعي في باب الاقرار فهاذا قال انت اعطيت  
 هذا العبد فانكرت اشتراه منه وذكر في باب العارية فهاذا قال المالك  
 اعترفت هذه الدابة وقال المالك غصبتها خرجها البعوى على الاختلاف  
 في الجهة وقال الامام لا يخرج عليه لان العين متحدة ولا اثر للاختلاف في الجهة  
 منع اتحاد العين ولو اقر بالف من ضمان فلان فقال المقول من جهة اخرى  
 لزمه في الاصح واختلاف الجهة لا يمنع الاخر لكن الرافعي يجمع بينهما اشد  
 شاهد بالف من ثمن سبع واخر على اقراره عن قرض عدم لزوم وبنائه  
 على سلة الاقرار وهو سالا يصح ووجه المنع في ضرورة الشهادة عدم توارد



الفتاوى على لفظ واحد الخلاف يتعلق به مباحث الاول يستحب الخروج منه باجتناب ما اختلف في تحريمه وفعل ما اختلف في وجوبه ان قلنا كل من اجتهد نصيب لحواله ان يكون هو المصيب وكذا ان قلنا ان المصيب واحد ان اجتهد اذا كان يجوز خلاف ما غلب على ظنه ونظر في مقتضى حاله فزاي له موقعا فينبغي له ان يراعيه على وجه وكذا الخلاف بين المجتهدين اذا كان احدهما اماما في مخالفت من الخروج على الامة وقد صرح عن ابن عمر انه عاب علي عثمان صلواته بني اربعا وصلى معه فقبل له في ذلك فقال الخلاف شر قال الشيخ ابو محمد بن عبد السلام في الفتاوى اطلق بعض كبار الاصحاب قبل ويعني به ابن ابي هزيمة ان الخروج من الخلاف حيث وقع افضل من التورط به وليس كما اطلقه بال خلاف اتسام الاول ان يكون الخلاف في الاستحباب والاجاب والفعل افضل الثالث ان يكون الخلاف في المشروعية كقراءة البسملة في الفاتحة فانها مكرهة عند مالك واجبة عند الشافعي رضي الله عنهم وكذا صلاة المسوف على الهيئة المتقولة في الحديث فانها سنة عند الشافعي وانكره ابو حنيفة والفعل افضل ثالث والضابط ان ما خالف ان كان في غاية الضعف فلا ينظر اليه لاسيما اذا كان ما يتقضى الحكم مثله وان تقرر الدلالة بحيث لا يبعد قول المخالف كل البعد فهذا اما يستحب الخروج منه حذرا من كون الصواب مع الخصم انهي واقول لمراعاة شروط احدها ان يكون ما خالف المخالف قويا فان كان واجبا لم يراع كالرواية المتقولة عن ابي حنيفة في بطلان الصلاة برفع اليدين فان بعضهم انكرها وتقدم ثبوتها لا يصح مستند والطريق الصحيحة معارضة لها وكذلك فيما نقل عن عطاء من ااحة وطى الجوارى بالعارفة وهو اولي من قولنا وجب الحد للزنى لم يصح النقل عنه فانما نقول ولو صح فشتمه ضعيفة لا اثر لها فان الامام لا يباح الاذن كما في بضع الحرة فصار كشبهة الحنفية في التبيد فانه لا اثر لها وسواء اختلف في المذهب السائدة كما ذكرنا من هذا بخلاف الاصطوري في تحريم التصوير وقوله انما حرم لغرب عهد الناس بالاحكام واعلم ان ظاهر كلام الفقهاء مراعاة الخلاف وان ضعف الماخذ اذا كان فيه احتياط فانه ثالث في تناوبه اذا نقص القائلان شي يسير ووقع فيها نجاسة ثالث ينبغي ان يقلد من يقول القليل طس مائة تحديدا اذا نقص شيئا ووقع فيها شيء خمس تأثرت وحسين

سواء  
والاصحاب  
لعل وليس

ينبغي

سبحم يقضي ببا على المذهب وهو ان هذا لا ينافي النجاسة وكأنه راي استحباب الاعادة للخروج من الخلاف وقال المتولي في التتمة يستحب التحليل في التيم لان عند الانهري سمع جميع اليد واجب يخرج بذلك عن الخلاف وهذا مع ثبوت الاحاديث الصحيحة بالاعتصام على التمسك الثاني ان لا يودي مراعاة الى خرق الاجماع كما نقل عن ابن سريج انه كان يقبل اذ نيه مع الوجه ويصحبها مع الرأس ويغرد بها بالفضل مراعاة لما قال انها من الوجه والرأس او معصومان مستقلان فوقع في خلاف الاجماع وان لم يقل احد وقال النووي من غلظه في ذلك معالط فان الامام السافعي والاصحاب استحبوا غسل المترعين مع الوجه مع انها سحان في الرأس اي الخروج من خلاف من قالها من الوجه ولم يقل احد بوجوب غسلها وسحبها ومع ذلك استحبوه الثالث ان يكون الجمع بين المذهب مكانا فيمكن كذا ذلك فلا يترك المراجع عند معذرة لمراعات المرجوح لان ذلك عدول عما وجب عليه من اتباع ما غلب على ظنه وهو لا يجوز قطعا ومثاله الرواية عن ابي حنيفة في اشتراط الصبر الجماع في انقضاء الجمعة لا يمكن مراعاته عند من يقول ان اهل الغرب اذا بلغت العدد الذي تنعقد به الجمعة لم يمتهم ولا يجزيه الظاهر وقد يكن الجمع بين القولين ومثله ايضا قول بعض اصحابنا ان من تقدم الامام بقراءة الفاتحة وجب عليه اعادتها فان القائل بهذا الوجه لا يمكن معه مراعاة القائل بان يكرر الفاتحة مرتين سبلا لا ان يحسن البطلان بغير التقدير ومثاله ايضا قول ابي حنيفة اول وقت العصر يصير ظل الشيء مثليه وقول الاصطوري من اصحابنا ان هذا الوقت العصر سطلتا وتصير بعده قضا وان كان هناك وجها ضعيفا غير انه لا يمكن الخروج من خلاهما جميعا وكذلك الصبح فان عند الاصطوري يخرج وقت الجوارى بالاسفار وكذا الوقت عند ابي حنيفة هو افضل قلت على يجعلها مرتين في الوقتين وكذلك ايضا يعضف الخروج من الخلاف اذا دعي النع من العبادة كقول المخالف من الكراهة او المنع كالشهور من قول مالك ان العبرة لا تنكر في السنة وقول ابي حنيفة انها تنكر في السنة في شهر الح و ليس المجتمع شروعا قالوا انهم قرا فلا ينبغي ان يفتي براهة الضعف ما خالف القولين ولا يغوته من كثرة الاعتقاد وهو من الغريات

اصح الاسعاري لا يخرج به عن الخلاف لانه لم يأت به على اعتقاد وجوبه ومن اقتدى به من مخالفه لا تكون صلواته بالاجماع وقال الجمهور لا يخرج لاجل وجود الفعل وعلى هذا قلنا ان هناك حنفي هذا حاله واخر يعتقد وجوبه بالصلاة خلف الثاني افضل لانه لا يخرج بالاول عن الخلاف قالوا فيه كذلك الخلاف في امتناع التقليد فان قيل هل من طريق الخروج من الخلاف الصلاة بالاجماع قلت قد علمت ان الاتيان به من غير اعتقاد اجابة لا يكفي على راي وتقييد من يوجب الوجوب فيه واعتقاد حقيقة لا يكفي ايضا لان الانتقال من المذهب خلاف فالاولي ان يقرر فعلى ذلك ليقع واجبا ولو صح الشافعي جميع راسه في الوضوء وصلى خلفه ما لم يظن انه يخرج من الخلاف والاشي فيه خلاف اى اصح لاسم زاحيا انه اذا سمع الجمع بقع واجبا على راي عندنا الثاني ان الشافعي يرى في سنة الوضوء بالاجماع وهذه النية انضت عند مالك وجوب سمع الرأس فوقع سمع الرأس بنية واجبة لان تفصيل النية عند كل عضو واجب لدخوله في النية المطلقة فظهر انه اذا سمع جميع راسه خرج من خلاف مالك وان اعتقد مالك في سمع جميع الرأس نعم ينبغي ان يسمع الجميع بنية مطلقة يخرج من الخلاف فان صح بنية المذهب كان صار قاعن وقوعه عند الاجاب عند مالك واعلم ان كلام الفقهاء يقتضي موافقة الاستدانة فان قال في تناوبه اختاري ان اوتر ركعة فان قيل ينبغي ان يوتر ثلاث يخرج من الخلاف ويكون واضحا كما قال الامام الشافعي في النص في ثلاث قلنا هذا لا يشبه ذلك لانه اذا اوتر ثلاث وتعد في الثالثة لم يشهد كما يقول ابو حنيفة لا يكون ذلك خروج من الخلاف لانه انما يتوحي به التطلع وان اتفق الفقهاء وعند ابي حنيفة لا يودي للوتر بنية التطوع وان نوي بتلك الصلاة الوتر فقط لا يكون ايضا خروجا بالاتفاق لان اعتقاد الامام الشافعي للوتر ليس بواجب وهو وان نوي الوتر لا يكون تاما يخرج به من الخلاف لتضاد الاعتقاد وفيما دون ثلاث مراحل الاقام اولي من النص لان ذلك يبنى على اصل واذا بلغ ثلاث مراحل حينئذ ناره بالتصريح فستقل من حكم الاصل بغير الثالث ان الاظهر من المنكر ان يكون يمين يجمع عليه فاما المختلف فيه فلا نكار فيه لان كل مجتهد مصيب او المصيب والجدد ولا يعمله ولم يزل الخلاف من السلف في الخروج ولا ينكر الحد على غيره مجتهدا فيه وانما ينكر من ما خالف نصا او جماعا قطعا

او قايما

او قايما شاعليا وهذا اذا كان القاعل لا يرى تحريمه فان كان يراه فلا يصح الانكار كما قاله الرافعي في الولية فان قيل فالوضوء الحنفي ليس بدنه اياه واي انكاره عظم من الحد قلنا الحد الى الامام فاعتبر فيه عقيدته والانتكار بعقيدته عقيدة القاعل ولهذا يرتد شهادته الرابع قد يترتب للمناظرة الخلاف لانه موضع ضرورة وقد لا يكون صاحبه في مهلة النظر فلا ينبغي تعمله الا اذا تحقق استقراره عليه ومن ثم لم يحسن نقل الرافعي وغيره وجهان في صوم النفل بعد الاكل قبل الزوال عن ابي زيد فانه لا ثالث ذلك في مجلس المتابعة كما حكاها القاضي الحسين وغيره وكذلك نقله عن ابي يعقوب الا فينودي جواز طواف الوداع بغير طهارة وقال الامام وانما قال هذا من حيث انه الزم وتقبل لجواز طواف الوداع بالدمر جاز طهارة به كالمدر فارتكبه وقال بجبر الدم وهذا غلط فان الجبر للطواف لا للطهارة ويشهد لذلك قول الاصحاب ان التصور في الخلاف ان الخلع فصح وان كان المذهب انه طلاق الخامس ذكر ابي حنيفة في مسائل الاجماع انه قد يتعد الخروج من الخلاف كما في البسملة فان الجهر بها عند الشافعي هو السنة وعند ابي حنيفة واحد الاسرار هو السنة وعند مالك الترك بالكلية وقد يقال اذا كان النع مع الاكثر لان هو الاول في هذا المقلد ناسا المجتهد نعم اجتهاده قال علي ان المجتهد في اليوم لا يتصور واجتهاده في هذه المسائل لكن قد كورت في المذهب ثمة لان القضاة المتقدمين قد فروا عن ذلك واتوا بما بلغ الاتسام لها فلا يودي اجتهاد المجتهد الا الى مذهب واحد منهم انهي ومن هذا ايضا قال الشيخ عز الدين قد يتعد زواله عن الحكم في مسائل الخلاف كما اذا كان ليم على يتم حق مختلف في وجوبه فلا يكفي الصلواتها هنا اذا لجوز المساعدة ثالث احدها وعلى الحاكم التورط في الخلاف وكذلك حكم الاب والوصي لدارس اذا اختلفت الروايات في اتباع العبادات على وجه متعدد من العلماء من ملك طريقة الترجيح باختيار احدها وهي طريقة الشافعي غالبا ومنهم من يملك طريقة الجمع بغيرها في اوقات ويرى ان الخلاف من الجهر بالمع وهو راجح ابن سريج ولذلك امثلة منها الاحاديث الواردة في دعا الاستفتاح ورجع الشافعي حديث التوجه لموافقة القرآن ومنها احاديث التشهد ورجع الشافعي رواية ابن عباس لموافقة القرآن وان الحكم للاحدث



الغاشلة اما اذا لم يكن كذلك فينبغي الخروج من الخلاف لاسيما اذا كان فيه زيادة تعبد كالضميمة والاستنشاق في غسل الجنابة يجب عليه عند الحقيقة وكذلك الاستنشاق عند الجنابة في الوضوء والغسل من ولوغ الكلب ثلث مرات والغسل من سائر النجاسات ثلاثا بخلاف أبي حنيفة وسبعا بخلاف أحمد والتسبيح والركوع في السجود خلاف أحمد في وجوبها والتسبيح في بنية صوم رمضان والمنكح فان مذهب مالك وجوبه واثبات القارن بطوافين وسبعين مرة بخلاف أبي حنيفة والموالاة بين الطواف والسعي لان مالك يوجبها وكذلك التنزه عن بيع العنب ونحوه من العقود المختلف فيها وأصل هذا الاحتياط قول القاضي في مختصر الزبي فاما ما نأحب ان اتصرف في ثلاثة أيام احتياطا على نفسي قال الماوردي اني ما كنت الدلالة عنده عليه أي من سرحتين احتياط نفسه احتياطها وقال القاضي أبو الطيب اراد خلاف أبي حنيفة وهو كقوله في الصلاة خلف المريض القاعد قايما الا فضل ان يستخلف محصيا يصلح حتى يخرج من الخلاف ولقوله اذا حلف فلا فضل ان لا يكون بالمك الأبعد المحتمل يخرج من الخلاف وقد اورد عليه ان من العلماء من شرط القصر أكثر من ثلاثة أيام ولما لم يكن مكان ينبغي اعتباره والجواب ضعفه دليل الزيادة عليها وقوة دليلها ومن هنا كان الصواب لاسيما ان لم يضر به وان كانت الظاهرية لا يرويه جابر الا لا يعتبر خلافا فيما ضعف ما ذكره واما قول القاضي الحسين ان الشافعي اعتبر خلاف داود في الكتابة في الجمع بين العود والامانة فقد غلطه فيه ابن الرفعة فان داود لم يذكره زين الامام الشافعي قلت اما اراد داود بن عبد الرحمن العطار احدا من الشافعي سمعت ذلك من بعض الاشياخ سوال لم اعتبر في الخلاف وان وهي على رأي ضعيف في مسألة عطا في ابا حنيفة الجوارح فابو جبريل المدعي وجه ولم يعتبر وخلاف أبي حنيفة في القتل في المنكح بال اوجب القصاص جزا من ان لا اجريم خلافا لما اجريم في مسألة عطا والحد تدبر بالشهادتين واجاب بعض من لا يحقق عنده بان عطا اخذ من الخالفين في مسألة المنكح فنزاعا اعتبر على رأي وما خذها وانما الجواب ان ابا حنيفة لم يقل بحال قتل الناس بعضهم بعضا بالمنكح بل هو عنده اعظم الزور وانما خالف في وجوب القصاص به وعطا باح الجوارح

بالعارة

بالعارة فلما باح أبو حنيفة في المنكح ما باحه عطا في الجوارح ولو عي خلافه وانما هو موافق لنا على التحريم ومن علم جريمة شيء ما يجب فيه الحد وهل وجوب الحد لم ينفعه جهله بالحد بخلاف من جهل الجريمة ان يزارع فيها فابنه قالوا يجب الحد في نكاح المتعة اذا صح رجوع ابن عباس لمحصل الاجماع واستشكله الرافعي من جهة انه يقولوا ان زفر حمله الله انه اني التاقيت وصح النكاح موبدا فيسقط الحد لذلك وبعضه انه صح ذلك من غير ابن عباس من السلف ولم ينقل عنه الرجوع فان لم يصح رجوع ابن عباس فقد اجعوا بعده على بطلانها واذا قلنا انه اذا اختلف اهل عصر في مسألة على قولين ثم اتفق من بعدهم ان ذلك يصح جميعا عليه وجب الحد والا فلا لوطي في سائر النكح المختلف فيها وهو الاصح وقد يقال في الجزم بوجوب الحد عليه على القول الاول نظروا ان الخلاف في المسألة محقق وان ادعى الاول نفيه وفي فتاوى القائل اذا اذن المهر في وطئ الرهونة فوطئها علما بالتحريم قيل لا يعد خلاف عطا والصحيح وجوبه فبطل هذا بطل نكاح المتعة فانه لا يجب الحد بالوطئ فيه وان لم يكن به قايلا اليوم نقول لا يصح لانه كان يقول به قوم من بعد الخلاف في الرض الاول والاخبار فيه كثيرة خلاف هذا قيل له ما الفرق بين النكاح بالاول وبين شرب المسكر حيث اوجب الحد هناك ولم يوجب هناك لان الخلاف هناك وقع في الحد والخلاف في الحد لا يسقط الحد كما ان الخلاف في الشبي المسروق لا يمنع وجوب القطع ولا نظرا الى الخلاف في النكاح بالاول وقع في ابا حنيفة ذلك لوطي ولا انعقاد النكاح قبل له وكذلك هناك وقع الخلاف في ان شره باح امر لا تغتفر بالادع عند أبي حنيفة باح فلم ينصل عنه شيء وكتب للشيخ الامام وزير الري على الحاشية جوابا عن هذا الاشكال فقال حد النكح الجنابة على العقل المنضبة الى النفس والقليل يدعوا الى اكثر المنفعة موجبه عنه تأكيد وهو امر صحت في النكح وحد الزنا لافساد الفرض ووضع اثبات الامة وذلك حكم لا يثبت ههنا من اجزاء بعض العلماء ما في الشرع بالدليل لذلك سقط ولهذا اذنع الشهاداة الثاني اذا وقع الخلاف في وجوب شيء فاقب به من لا يعتقد وجوبه احتياطا كالحنفى بنوي والوضوء وشبهه في الصلاة لعل يخرج من الخلاف وتيسر العبادة منه صحيحة بالاجماع قال الاستاذ ابو



ومنها فضل اصابع اليمنى على الركبة في التشهد فتتروك فيه اختلاف الاحاديث  
واجماها انه يضعها تحت السجدة كما انه عاين ثلاثا وقس ثم قال ابن الصباغ  
وغيره وكيفية ما فعل من هذه الهيات فقد اتى بالنسبة لان الاخبار قد  
وردت جميعا وكانه صلى الله عليه وسلم كان يضع هكذا مرة وهكذا مرة  
كذا نقله الرافعي ونقله ابن بونس في شرح التيجاني عن المحققين ومنها  
الجمع في اجابة المودن بين الجمع والمخالفة مما اخبرته التفضيل لانه  
مفسرين وهو قاض على المجتهد والمخالفة في تفسيره الاذان واقراد  
الاقامة نقل الماوردي عن ابن سريج انه من الاختلاف في المباح وليس  
بعضه اول من بعض ثم قال وهذا قول منطرح باجماع المتقدمين على  
ان الخلاف في اوله واصله وقول البيهقي عن ابن خزيمة نحو ما قاله  
ابن سريج ومنها الاختلاف في سجود السهو قبل السلام او بعده ورجح الامام  
الشافعي قبل السلام لانه احدث الاربعين في موضع جمع بينهما حمل ما قبله  
على ما اذا كان ينقص وما بعده على ما اذا كان يزيادة ومما اختلف في الروايات  
عليه ومنها صلاة الخوف في انواع المشهورة ونزلها الامام الشافعي على كون العذر  
في جهة القبلة تارة وعلى ما اذا لم يكن واخذ في صلاة ذات الرقاع برواية  
سهل وتقدمها على رواية ابن عمر انها حوط للحرب وقال مخالفه لثلاثة صلاة  
ومنها عدد التكبيرات في صلاة الجنازة قال ابن سريج ما ورد من الزيادة عليها  
من الاختلاف المباح والجمع شائع وخالفه الجمهور وقالوا كان فيه خلاف في العصر  
الاول ثم اتفقد الاجماع على الاربع نعم لو حسم عدم تبطل الاصح لثبوتها  
في صحيح مسلم وهو ظاهر اذا فعله عن اجتهاد وتقليد ولا تبطل لانه  
كالعائش ومنها قوله الامام في ظلت نفسي ظلاما كثيرا بالثلاثين ويروي في  
الموعدة قال النووي وسبق الجمع بينهما وهو بعيد بل الاولى تنزيها على  
اختلاف الاوقات فيقول هكذا مرة وهكذا مرة الخبار يتصل به مما حدث  
الاول شرع له في الغيب وهو ما لا نع ضرر متوقع وهو خيار المجلس  
والشرط فانها انا ضرر متوقع العائد حصوله فيستدركه في مجلس العقد  
او مدة الخبر ويتخلص منه وما لم نع ضرر متوقع خيار الغيب والمنفعة في  
وخالف الشرط وخيار يعيوب المكاح ونحوه ثم الخيار ان كان مقدرا من جهة  
الشارع خيار المجلس والشرط ثلاثة ايام وخيار التصرية اذا قدرناه بها طاعة  
يوصف بغور ولا يترسخ واما ان لا يقدر والضايف فاما ان يكون ناسخا

الاختصار

الاختار ضروري على من يتأمله وهو على الفور والا فهو على التراخي وهو ينقسم الى  
اربعة اقسام احدها ما هو على الفور قول واحد الاختيار العيب الا في سلبين  
احدها الاجارة كما اذا استاجر ارضاً لزراعة وانقطع ما وهبته لغير العيب  
قال المازدي وهو على التراخي لان سببه تعدد نقص المنفعة وذلك يتكرر  
رواها الزيات ويوافقه قول الرافعي لو اجازتم بدله كان من الفسخ ان كان رجوعاً  
زواله وقد غلط في هذه المسئلة جماعة فارجوا بان خيار السائر اذا وجد عيباً  
على الفور كارد العيب منهم ابن الجبري وابن السكري الثانيه كل يقبض  
عاقبة المدة من مسلم وكذا افضيه فوجد عيباً قال الامام ان تأمناً  
بملكه بالرضي فلا شك ان الرد على الفور والملك موقوف على الرضي وان  
تأمن بملكه بالقبض فيجوز ان ينال الرد على الفور كما في شرائع الاعيان والاوجه  
التي لا نه ليس معقودا عليه وانما ثبتت الفور فيما يودي ردها ونقص  
العقد باق للعقد وما يجب على الفور خيار القيمة والخلف واذا شرط  
الرضي والقبض فلم ينف به وكذا العقود العبد البيع ولزم وتلنا العقد  
حق البائع وفي صورة تفريق الصفقة اذا اتينا فيه الخلاف الثاني ما هو على  
التراخي قلنا خيار الوالد في الرجوع وخيار ابن ايم الطلاق بين زوجته  
او العقب بين ابيه وخيار التعيين لمن اسلم على الزيد علي العدد الشرعي  
وخيار امارة المولى وامارة العسر بالصفة وخيار احد الزوجين اذا شرط  
الصدقة وهو زائد فزيادة متصلة وانما قصر الرجوع الى نصفه اولى  
نصف قيمته وخيار المشتري اذا باق العبد قبل قبضه ناله صاحب العدة  
وتغييره في المدين العفو والتعاضد الناشا فيه خلاف والاصح انه  
على الفور بخيار باقي الركان والبائع في الرجوع لعين متاعه بانفاس المشتري  
والاخذ بالشفعة والصلح بعيب النكاح وخيار الخلف في النكاح وخيار العقب  
وخيار الفرور والفسخ بالاعسار والمهر المراجع ما فيه خلاف والاصح انه على التراخي  
كخيار السلم فيه عند جملة جماعة وفيه وجه القيمة وخيار الروبة اذا جازنا  
بيع الغائب عند امتداد مجلس الروبة العتق الثاني مدة الخيار في العقد  
هل يجعل كما ينداهه هو ربيان احدها في العقد الصحيح بل ينف به كما اذا  
في التثني في شرط الخيار والاحال او قدرها على الاصح ان العقد غير مستقر وان  
مجلس العقد كنفس العقد اذ يصح فيه تعيين رأس مال السلم والعوض في  
عقد الشرف ومنه لو الحق بالعقد شرط فاسد لمدة الخيار وعلى الخلاف

الواحدة بطلت الثلاث ففي اثنا الثلاث ابطالها ووافق على ذلك ابن سريج وقال  
 غيره تنفع الواحدة وثنتان قبل الثلاث كقولنا هل طلعنك واحدة فان قلت طالت  
 عشرة ونعتت واحدة وثنتان من العشرة الذين كان حال وموجله الاول  
 والجال ويجال يا نعتا الاجال ولو اتفق المتعاقدان على اسقاط الاجال لم يبق  
 الاصح ويجال يموت المدعيون بخلاف الا في ثلاث صور الاولى السلم اذا  
 اشتهت الدية ولما لم له ولا عصبة ويجال عنه بيت المال ومجلا ولا يجال لان  
 الدية تلازم التاجيل وصورتان على وجه احدهما اذا رشت الدية في الخطا  
 وشبه العدم الجاني كما لو اعترف وانكرت العاقلة فانها تؤخذ من الجاني موجلة  
 فلو مات هل تجل الدية حتى تؤخذ من تركته جنيذا وجهان احدهما نعم والثاني  
 لا تجل دعوى لان الدية يلازمها الاجال ولا يجري مثقال ذلك فيها اذا مات بعض  
 العاقله في اثنا الحول حيث كانت الدية تؤخذ منهم فانه يسقط عن مات ولاه  
 باقي الوجهان جنيذا الثانية ضمن دينا ومجلا ومات الضامن لا يجال عليه  
 الدين في وجه والاصح خلافه ولو مات الاصيل حال عليه الدين ولم يجال على  
 الضامن على الصحيح وما هنا غريبان ايضا احدهما ان الدين لا يجال يموت  
 صاحب الدين بخلاف الا في مثله واحدة على وجهه وهي ما لو خلع زوجته  
 على طعامة ذنبا ووصفه بصفات السلم واخذ لها ان تدفعه لولده منها  
 او خلعها على الارضاع مدة معينة فمات المخلع المذكوران فيه وجهان احول  
 ذلك يموت لان المخلع على ما ذكرنا كان من اجل الصغير وقد سقط حقه من  
 ابيه فليسقط الاجال جنيذا الثانية لو مات المصبي نفسه في حل ما ذكر  
 يموت المصبي وجهان احدهما لا يجال فمات ما يتعلق بالموت والمال فليس ثلاثا  
 بعد الديون على الاظهر ولا ينجون على الاصح وما وقع في الروضة خلافه مردود  
 على الديون الميسرة والموت بالوفاة استقر في القوي على الاصح الضرب  
 الثاني الحال لا يوجال وقد سبق عرف الحائصة ليس للشرعة  
 دين لا يكون الموجال الا للكتابة والدية وليس فيها دين لا يكون الا حالالا  
 في القرض ورأس مال السلم وعقد الصرف والزمان الدية وكل مقابلة  
 باتلاف قهري الدية الخطا وشبه العدم والاجرة في اجارة الدية كراس  
 مال السلم وقرض القاضي مهر المثل على المتع والمفوضة وعقد كل ما يرب  
 او يرب ولم يؤخذ التاجيل لفظا في شرعها الدين لا ينعى رتبة وجوب  
 المال وكذا زكاة النطر على المرح في النحر الصغير ويؤيده نص الشافعي

الأول



والاصح انه ينسد العقد كالمقارن له ومنه اذا اطلق عقد المسلم فانه يحمل على المثل  
فلو امتنع على المناجيل في المجلس جاز على الاصح وكذا الوعداء موقلا في استقامه في  
المجلس جاز حال الثاني العقد الفاسد لا يترتب شرط به لو جاز فاه في المجلس  
ينقلب العقد صحيحا في الاصح لان العقد الفاسد لا يترتب به فلا يكون المجلس حكم  
وكا لو كان له مدة الغير دام فقال اسلمت اليك الدرهم التي في ذمتك في  
كذا فان شرط فيه الاجل كان باطلا لانه بيع الدين بالدين وكذلك لو كان حاله  
يقبض المسلم فيه قبل الترتق وان حضره في المجلس العقد وسله فوجها واحدا  
يصح كالموالم من ذلك الدرهم على دناير وسله في المجلس واصحها المنع لان قبض  
المسلم فيه ليس بشرط كما انه لو باع طعاما بطعام الاجل في ثوبا بالاحضار والنقص  
في المجلس ينقلب العقد صحيحا الثالث قال في الروضة اذا انعقد البيع لقطر  
اليه الفسخ الا باحد سبعة اشياء وهو خيار المجلس وخيار الشرط وخيار الخلف  
كان شرطه البائع كاتبا فلم يكن كذلك وخيار العيب والقالة والقالف وتلف  
المبيع قبل القبض واما خيار الروية في بيع الغائب اذا جوزه فهو ملحق في المعنى  
خيار الشرط وخيار تفريق الصفقة وخيار تلقي الزمان يرجع للعيب وخيار الاستناع  
من العقد الشروط يرجع للخلف في الشرط وهذه تدر الخيارات الاربع الى اثنين  
فيقال خيار الروية وخيار التفصيص فيدخل في الاول خيار المجلس والشرط  
وروية المبيع الغائب وفي الثاني العيب والخلف وتدر على المصموم  
منها اختلاف المبيع بغيره ومنها خيار تعذر قبض الفسخ في الاصح وخيار الرجوع في  
المبيع عند فساد المشتري ولو علم ان البائع وكيل او ميم حاكم او وصي او اب  
لابنه الصغير هل ترد هذه الاسباب وجها واحدا نعم لما يخاف من فساد  
التياب واستحقاق الدرك والاصح لا يجرى عليهم وحكي في العهر وجها ثالثا انه  
ان لم يكن الولي ثقة فاهله الخيار الرابع النسبة الى عوده بعد استقامه ضابطه  
ان الخيار يستدعي وجود سببه فتي وجد ثبت الخيار في نظرنا ان كان ما ثبت  
به الخيار شيئا واحدا او بعد جملة او يظهر نفعه وضوره حالة طهره كالعيب  
والقصاص فتي وجد الرضي بالبعب واستقامت القصاص فلا رجوع وكذا الوصية  
باساره بالصدقات فيبين لها العود الى الفسخ لان ضرره لا يتجدد وان كان ما ثبت  
به الخيار ثبتت في الاثمنة ويتجدد لخياره في فسخ النكاح بالاعسار بالثقة والايام  
فانه يثبت الخيار بالضرر الحاصل بانقطاع الثقة والوطي وهو يتجدد في كل  
وقت فان لكل زمان ثقتة ووطها فاد ارضي في زمن ثبت الخيار في الزمن الاخر

كن

كان اذا تادت في الثقة استوفيت المدة بنا على قول الامام خلاف ما اذا  
رضيت بترك المطالبة بالبيع عادت فطلبت لا يحتاج لصريح المدة والفرق ان  
المدة تضرب بطلها سقطت باسقاطها والمدة في الايام تضرب بغير طيلها فلو اجاز  
ثم بدله من الفسخ كوجه المولي ووجهه الامام بان هذه الاجازة انما كانت  
الرافعي وقد يتوقف الناظر في كونها نظرا وقيل الى انها استطاق حق كاجازة  
زوجة العتيق ويجوز ان يتدبر فيه وجها لان الامام حكى وجها بانه لو طرح  
باسقاط الفسخ هل يسقط وتلك الصحيح انه اسقاط وسله السيد لو فسخ الكتابة  
اذا عجز العبد نفسه علوا نظره ثم بدله جاز الفسخ قاله الامام في باب النكاح  
وسله اذا استاجر ارضا لها ما فاقطع ثبت له الخيار فان اجاز ثم ندم واراد  
الفسخ فله ذلك فان اجازته مجهولة على توقع العود فلا يمنع ان يفسخ بعد ما قدم  
الاجازة قال الامام وهذا شبهه الاحباب في خيار المرأة بالثقة والايام ومنه  
اذا تمك الاجنبي العبد في يد البائع غير المشتري بان قال اتبع هذا الجاني  
بالثقة ورضيت به والافسخ المبيع ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك قال انما يفسخ المبيع  
قال القائل في تناويه له ذلك كما لو عصب المبيع من يد البائع فان المشتري الفسخ  
ان اجاز وقال رضيت بمطالبة الغاصب ثم بعد ذلك بدله الفسخ كان له ذلك  
فقال له ان كان ينبغي ان لا يجوز لان رضاه بالثقة في دمة الجاني كالمقبوض للمشتري  
كان في الخلف لا يرجع بعد الحوالة ويدل على استقرار القيمة في ذمته وانما كالمقبوض  
له ان له ان يستبدل عن ذلك القيمة في اي وقت شاء ندل على انها مقبوضة  
كما قال الشيخ ولا الاستدلال بنظر قبل ويكون الفرق بينهما وبين مسألة الغاصب  
ان الخيار في مسألة الاتلاف لاجل العيب يسقط بالرضي وفي الغصب لعدم القبض  
وتعذره والقبض سقيم في كل زمان لا يسقط بالاسقاط ومنه الميز اذا انما  
احد الابوين كان عدده فلو اختار بعده الاخر حول اليه الخامس اذا اجتمع  
انواع من الخيار في خيار المجلس والشرط والعيب والروية ففسخ العائد قال الدارمي  
في كتابه جامع الجوامع ينظر ان صرح بالفسخ بجميعها الفسخ والجبيع وان صرح بالفسخ  
انفسخ به وان اطلق بفسخ المبيع لانه ليس بعضها وفي من بعض قلت ويحتمل  
انفسخه للفتد وان يترتب في ذمته واعلم ان المدة في زمن خيار المجلس موقوف  
واما في زمن الشرط ففيه التفصيل بين ان يكون الخيار للبائع فله ان يفسخ  
عاه اولها بموقوف فاذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فتدنا صيا  
لان قضية خيار المجلس يعطى كون الملك موقوفا وقضية كونه لاحدهما يعطى كونه

او المالك الذي يفسخ بغيره بحيث لا يظهر قاله الماوردي الرابع التنويه الذي للمجلس  
في شيء بالعرض على النارة الخاتمة والسيف وغيرها لانه يستهلك وصح التوكي  
العموم لعموم الحديث حرف الرأخص يتعلق بها ما بحث الاول  
مقسم الى اقسام احدها رخصة واجبة لكل الميتة للضرر وقيل لا يجب  
الاكل بل له الصبر حتى يموت وقال الكيا الطبري في كتاب احكام القرآن  
الصحيح عندنا ان اكل الميتة للضرر عزيمة لا رخصة كالافطار للمريض ورضان  
التي وكذلك ساعة اللقمة بالخزان لم يجز غيرها وشار الامام الى ان الوجه  
والميتة لا ياتي هنا لانا وجها بالتردد في دفع الضد وساعة اللقمة معلومة  
ومنة استدانة ليس الحق لمن لم يجد من الماما يكتفيه كما لو كان الحديث لا يس  
الحق بشرائطه ودخل وقت الصلاة ووجد من الماما يكتفيه لو سوغ على الخلف  
ولا يكتفيه لو غسل الرجلين فانه يجب عليه الشح على الخلف فطعا كالتعاه صاحب  
الحكمة باب التيم لانه قادر على الطهارة من غير ضرر ولم يقف ابن الرينة عليه  
بقلا مذكور فقها وقال الذي يظهر وجوبه خلافا لما لم يكن لا يساوي كونه  
كان على طهارة وارهاقه الحديث ومعه من الماما يكتفيه للسخ دون الغسل  
فاه لا يجب عليه كاتاله الرافي في كتاب التيم لوضوح الفرق ومنه التيم لغعد  
الاما والخوف من استعماله اذا جعلناه رخصة وهو ما ورد الامام والرافي  
والثاني انه عزيمة وهو ما ورد البغدادي والثالث التفصيل بين التيم لعدم  
الاعزيمة والمرض او بعد المانع او بغيره باكثر من ثلث الثلث رخصة  
وهو ما ورد العزالي في المستصفي وينبغي عليه ما اذا كان رجوا الما اخر الوقت  
هل افضل تعميل الصلاة بالتيم والتاخير فعلى الاول التاخير افضل  
وعلى الثاني التيم افضل كالوضوء وان صح هذا اليك اما ان يوجد الخلاف  
في انه رخصة او عزيمة من الخلاف في القدر افضل ام التاخير وكذلك من  
قوله التيم بالتراب المصنوب ويجوز ان تلتا عزيمة وان تلتا رخصة فوجها  
الثاني رخصة افضل كالتصريح بلغ ثلثه ايام فلهذا وعده بعضهم  
منه سحر المراسن في الموضوع الغسل مع انه رخصة كاتاله الماوردي قلت  
ان صرح الشيخ ابو حامد بن تغلبه والخبر ابو محمد في الفرق انه عزيمة نعم  
السخ على الجبهة رخصة وعده التوري منه في كتاب الاصول والاضابط  
الاراد بالظن في شدة الحر قال الشيخ صدر الدين البركوك وهو غلط صراح  
ما لا يبراد وجها انها ان يستحب التاخير الثاني رخصة وعلى هذا الاصح

اخذ

علي ان الغطوة تقدر على الديون ولا يمنع السراية في العتق ودين مستغرق  
في الاطراف ولا تمنع حصة الوصية وحكي القاضي الحسين في الاسرار فيه وجها  
مخرجين منها لو اوصى بواحد على الثلث ولا يمنع الزكاة عند الرافعي وقال  
البغوي لا يصرف اليه من حين تصرفه الى الدين لو اشترى فزيمه وعليه  
دين فيقال لا يصح الشراء والاصح صحته ولا يعتق من بيع الدين اعنى  
في مرضه عبد الا يملك غيره عتق ثلثه فان كان عليه دين مستغرق لم  
يعتق منه شيء الدين هل هو مال في الحقيقة او هو من مطالبته بغير  
مالا في المال فيه طريقتان حكاهما المتولي في كتاب الصلح ووجه الاول  
انه يثبت به حكم البسار حتى يلزمه نفقة المورسين وكفايتهم ولا تحمل  
له المصروفة ووجه الثاني ان المالية من صفات الموجود وليس هاهنا  
شي موجود قال وانما يستبيط هذا من قول الشافعي فيمن ملكه ديونا  
على الناس هل يلزمه الزكاة المذهب الجواب وفي التوقيف قول انها  
لا تجب وينزع عليه فروع منها هل يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين  
اذا قلنا مال جازا وحق فلا لان الحقوق لا تقبل التنازل الى الغير ومنها  
ان الابرا عن الدين اسقاط او تملك ومنها خالف الامام وله دين حال  
على ملي حث على المذهب وكذا المولى او على المعسر في الاصح حرف  
الذالك العجة الذي يفسد بغيره استعماله على الرجال واما في الاواني فيشترك  
التوعان في التعمير ويستثنى مواضع احدها من جذع انه جاز له اتخاذها  
من الغضة تغيير النع الوجه بضده وان امكن اتخاذ من فضة وقد روي  
النسائي عن عرقه اصيب انه يوم الكلام فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان اتخذ انفا من ذهب وقال الترمذي حسن غريب وفي معنى الانف  
النس والافئلة فان ثبت العضو وترا كره عليه الحرصار يستهلك فلا زكاة  
فيه والا يثبت امكن نزعه عن زكاته القولان في الحل المباح ولا يجوز لغيره  
قطعت كفه او اصبعه ان يخذل بها من ذهب او فضة لانه لا تحمل بخلاف  
الانف فانه يمكن تحريكها هذا هو المذهب وبه جزم الرافي وحكي القاضي  
الحسين وجها انه يجوز للثاني اذا صدى قطع به في المذهب والتشبيه  
وغيره بالمذهب مظهر للميراث وفي الكفاية عن التمدني ان صاحبها الخواص  
طراز الذهب اذا نزع وذهب بحسنه وقال القاضي ابي الطيب الذهب  
لا يفسد ويرد بان فيه يا تصدق وهو ما جالطه غيره خلاف الخالص الثالث



له الايراد واذا قدم الصلاة كان افضل باستقبال الاراد وتكونه رخصة مما  
لا يحتاج فلا يبع جملته رخصة وانما يستحب ثلث حال هو حي وجوه والوجهان  
متفقان على انه رخصة لثبوته على خلاف الدليل بقدر الجرح وانما الوجهان في  
انه رخصة متفق عليه او يباحه فعلى الاصح مقتبه والتقدم افضل وعلى مقابلة  
رخصة يباحه والتقدم افضل وبعبارة القاضى الحسين الايراد مستحب وقال  
هو افضل من التحجيل وجهان وهو يقتضي الاتفاق على استقباله وانما الخلاف  
في الاكد لقعارض فضيلتين اول الوقت وتحصيل الخشوع بالتأخير الثالث  
رخصة تركها افضل كالمسح على الخف والتميم وجد المايح باكثر من الخشوع  
وهو تاد رعايه والقطر لا يقتصر بالصوم وعد المتولي والغزالي من هذا  
الجمع بين الصلتين في السفر للخروج من الخلاف فان ايا حنيفة يوجب القصر  
ولا يجوز الجمع الا يعرفه والمزلة البحث الثاني تنقسم الرخصة الى كاملة  
وهي الذي لا يدل لها بعد فعلها كالمسح على الخف والى ناقصة وهي خلافه  
كالقطر للسفر وهذا اخذته من كلام الامام المشافعي وفيه عنه في الامام  
قال والمسلم رخصة كمال وعلى هذا فالتميم لعدم المانها لا يوجب معه القصر رخصة  
ناقصة الثالث الرخص لا تنطبق بالمعاصي ومن ثم العاصي بسفره لا يترخص  
بالقصر والقطر والجمع ولا ياكل الميتة ولا يمسح مدة المسافر من قطعها ولا مدة  
التميم في الاصح ولا سقط عنه الجمعة بسفره ولا يباح له التطوع راجا وما شيا  
لغير القبلة ولوراك عقابه بسبب محرم لم يسقط عنه الصلاة ولو استحب تحريم  
او موطوع فالاصح لا يجزئه لان الاقتصار على الاجاز رخصة لا تنطبق بالمعاصي  
ولو عدم المالم يتم على وجهه والاصح جواز ذلك اذ اصله وجب القضا في  
الاصح وعلى الوجه الاخر فالفرق بينه وبين سائر الرخص ان الرخص يحرم  
فيها بين فعلها وتركها والتميم واجب عليه ولو تركه عصي وتقدم الكفاية على  
الحث رخصة في الحث بمعصيته وجهان لان الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد  
توسع الاصطوي في طرد هذا الاصل في المقيم المعاصي وقال لا يستحب من  
الرخص كالمسافر وذهب عامة اصحابنا الى انه يستحب ويحالف المسافر فان  
الاتامه فيها ليست بمعصية لانه كلف وانما الفعل الذي يوقعه في الاتامه  
معصية والسفر نفسه بمعصية نال الامام وهذه القاعدة اعني ان المعاصي  
انما في الرخص اذا كانت المعصية بسبب الرخص كالعبء الا ينقض  
ترخص المسافر انما اذا لم تكن المعصية بسبب الرخصة فلا فمن سافر وعصي

في

في سفره بان له الترخص لانه عاص في سفره لا يسفره في استشكل على هذا  
الوجه المرتد ثم انفق واسلم لانه القضا الثانيه ومن جونه مع ان سقوط  
القضا عن الجنون بخفنا والمرتد ليس من اهل العقاب وجنيد الجنون في  
المعصية فيه فكان ينبغي اسقاط القضا وقد استثنى من هذه القاعدة صور  
فيها وشرحت ذوا فاسقط وصارت نفسها لا تبقى صلاة فقام بها وان كانت  
عامة في الاصح الا ان يدعي ان سقوط الصلاة عن النفس عزيمة ومنها جواز  
الاستحباب بقطعة ذهب او جرح عوز في الاصح ومنها صحة المسح على الخف الغضوب  
والسروق على الاصح والفرق بينه وبين ما سبق ان المسافر العاصي لا يستحب  
المسح لان المعصية هنا لا تختص باللبس ولهذا لو ترك لبسه لم يترك المعصية  
وهناك المعصية بالسفر ومنها اذ اصيب بالمرض الوقت لغير عزم وتم قيل  
يجب الاعاده بمعصيته والاصح لانه فادق ومنها صحة التيميم بمغصوب  
كما جزم به النووي في شرح المذهب مع ان التيميم رخصة على رأي ومنها جلد  
الادي اذ احكمنا بنجاسته بالموت قيل لا يظهر بالذباغ لان استعماله بمعصية  
والرخص لا تنطبق بالمعاصي والاصح بطر كغيره وتحريمه ليس لعينه بل للامان  
على اي وجه كان ولانه يجوز استعماله وان قلنا بطهارته تنبيهه معنى قول  
الامة ان الرخص لا تنطبق بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على وجود  
شي نظره ذلك الشيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة  
والا فلا مثال الاول السفر الموصوف بالمعصية كما باق العبد من سيده  
والاجرة من سناجيره والمرأه من زوجها لما كانت رخصة القصر والقطر  
سؤفة على وجود السفر اشترط في اياها فعلم ان لا يكون السفر في نفسه  
معصية وكذلك الاستحباب بالماء رخصة ولا توقف على استعمال جامدا شرطه  
في الجامد كون استعماله مباحا فيتمتع ما استعماله معصية ومثال الثاني  
ما اذا غصب المسافر سفر المباح قويا وصلى فيه فانه لا يمنع عدم الترخص  
لما كان قصر الصلاة لا يتوقف على هذا الغصب والمعصية لا تختص بالصلاة  
الاربع تعاطي سبب الرخص لقصد الترخص لا يسح اذا سلك الطريق والى بعد  
لغرض القصر لم يقصر في الاصح وكذا لو سلك الطريق القصر ومضى عينا  
وشا لا حتى بلغت الرحالة مرحلتين وتربس من ذلك ما لو سلك المجد  
في اوقات الاراسة لقصد صلاة النجاة لا تنقض ومثله لو اجر مع الامام  
فلا فام الى الثانية نوي مفارقتها واندي بامام اخر قد ركن في محال

حادكي عشر

فولان حكاها ابن القاص لان الخوف اذا انضم الحق اليه بالطويل وتوقف السفي  
في ثوبها وقطع المنع لان ما لا يباح في القصر لا يباح مع الخوف منه كالقطر والسبح  
اكثر من يوم وليالة الثاني ما لا يختص بالطويل قطعاً وهو شيان اكل الميتة  
وتركة الجمعة الثالث ما فيه قولان والاصح عدم اختصاصه وهو شيان اسقاط  
الفرس بالتميم والنفل على الرحالة واستدرك بعضهم ثالثه وهي ما اذا كان له  
نسوة واراد السفر فاقع بينهما واخذ من خرجت لها الفرقة لا يلزمها القضا  
لقولنا اذا رجع ولا يختص ذلك بالسفر الطويل في الاصح خلا فالفرق الرابع  
ما فيه قولان والاصح اختصاصه بالطويل وهو الجمع بين الصلتين واعلم  
ان عددا كمال الميتة والتميم من رخص السفر فيه يجوز فانه لا يختص بنفس السفر  
لما يجوز التيميم للريض والجمع مع الاتامة ويجوز اكل الميتة في الحضر للضطر  
وتدنا من المرافعي في باب صلاة المسافر الاولى وثالث لا يختص السفر وقد يقال  
انما رخصة اذا كان الاضطراب وقد انما ناشيا من السفر بعد وهما باعتبار  
انقلاب وذكر الاحباب ان الغايين المبسط في الغفلة من الطعام قال الامام  
وتولوا دار الحريسة باحة الطعام منزلة السفر في الرخصة فانها وان ثبتت  
لشدة السفر فالشرع الذي لا كلفة عليه يشارك فيها الردة لا تحيط الحال عندنا  
بمرد صابل اذا مات عليها خلا فالاصح حنيفة وحكي امام الحرمين في الشامل  
عن بعض الاحباب انها لا تحيط الحال وتأثيرها يظهر في تحقيق العذاب عنه  
واول قوله ولحيطن عليك اي مقصودك من علك فان المقصود منه كان  
دخول الجنة لا تحقيق العذاب وقال في الاساليب الحج عندنا لا يحيط في حق  
من مات مرتدا ويعلم ذلك بقولنا ان الكفار غاطبون في الفروع ولولو لم قطع  
ذلك في الماورات قطعنا به في النهاية فلا شك ان الكافر الذي قتل لا يبا  
وهناك الحرمان وسفك الدماء عقابا من مرتد متعلق بقله حبل  
لا يقع المسلمين ولا يضرهم فنقول بنا على هذا اذ ارجح شيئا واراد ويات  
مرتد الحجة ثابت ويعد الى التخص من العقوبة ولو ارجع لعقوب على ترك  
الحج ولكنه لا يبيد ثوابا فان دار الثواب الجنة وهو لا يدخلها لانه كافر هذا  
قولنا فمن يوت مرتدا فاما اذا مات شيئا والحج قد بقي على الصحة واليثة  
من اصل الجنة والثواب غير مستدر فلا معنى للاحتياط في حقه اصلا وقال  
الرافعي في باب الزنا اذا ارتد الشخص لا يظلل اجسامه حتى لو ربي والزدة في  
او بعد الاسلام فعليه الرحم خلا فالاصح حنيفة وقال الاحباب لو ظهر مرتد

ان لا تمنع القدوة اذا فعل ذلك لقصد اسقاط القاعة واذا اتدي لعمر  
اخرى وسقطت عنه العزاة وليس هذا كمن سافر لقصد القصر والقطر في  
رمضان وان هذا فاصلا السفر وهذا كالمقصد في اثنا السفر وقابل  
ان يقصد باصل الانتداب سجود السهو ويحتمل النجاة فانه يستحب ذلك  
وقال الولد رسوم الدهر فانظروا فلا سبيل الى قضائه واخذ الزاني  
من كلام الامام انه اذا سافر يقضي ما يفطره متعديا قال ويستأنف النظر  
الا انه قال في قوله ان يسافر يقضي ثلثه وقباس مثالة القصر انه اذا سافر  
لقصد الترخص بترك المند وسأله لا يستحب تركه وتربس من هذا الوجه  
ليطان زوجته في نهار رمضان فقال النووي وابن الصلاح الجواب  
فيها ما قال ابو حنيفة ومن الله عنه لسائل سأل عن ذلك انه يسافر للمسي  
متي تارها الحج لا يحصل بدون قصد لها ليمتد ويتبع بصور منها لو اخرج  
المسافر النظر الى العصرية بنية الجمع كان له الجمع ولو اخرجها عامدا فاصدا  
للترخص ولم يوجب الجمع لوجوه ولو فعل كان عاصيا ومنها ان اصحاب الاعدا  
من مرض وسفر ونحوه ان يباح لهم القطر بشرط نية الترخص كما قاله المتولي  
وقال لوجاع الرريض او المسافر من غير ان يقصد بنبته الترخص عصي  
وكلام الرافعي بواقته حيث قال ان قصد به الترخص لم تارزه الكفاية يعني  
بالخلاف وان لم يقصده فوجهان وكان بعض الفقهاء يستشكل ذلك بان  
الخروج من باب العباد من باب التروك لا يقتصر الى نية ولهذا يجب  
نية الخروج من الصلاة على الصحيح وقد قالوا المنفرد الخروج من الغرض لغناه  
في جماعة فلم يلزمه بنية الخروج وقد صرح الفقهاء تناوبه بان المسافر  
اذا شرع في صوم رمضان جاز له القطر ولا يستدعي القطر نية خلاف  
اتام الصلاة السادس التزام ابطال الرخصة ممنوع على الاصح وقد قال  
شئ لله عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بصدقة تأتيا لاصدقته فاذا فقه  
صلاة النفل تأتيا وان يصوم في السفر واتام الصلاة فيه او غسل الرحيل  
ولا يصح الخف او استيعاب الرأس بالمسح والغزالي في الطهارة ونحوه  
يعتقد وقال القاضى الحسين والغزالي يعتقد لانه افضل لكثرة الفضة  
قال القاضى ولو رند رخصة من خصال الكفاية لانه لا ينعين لما فيه  
من تغيير الشرع السابع رخص السفر تامة ما يختص بالطويل قطعا  
وهي ثلاثة القصر والقطر والجمع نعم اجمع الخوف مع قليل السفر في القصر

قولان



لا تطلب طهارته بخلاف ما لو تم ارتداد النكاح اياه والردة خرج عن ان يكون من  
اصل الاباحه وتالوا لو ارتد في خلاف اذ انه لم يسلح له البناء على الاصل اذ الربط  
الفصل فان طالب بطل وكان ينبغي حريان هذا التفصيل في الاصل بل اولى له  
شديد الاثر لكونهم ابطالوه حال رين الردة او قصر الرشوة اخذ المال ليجي  
به الباطل ويبطل الحق فاما اذا كان مظلوما فيبدل لمن شوط له عند المظلم  
في خلاصه وسره فليس ذلك بارتداد بل جعله مباحه حكاه الثاني للمسلمين  
في باب الزنا من تعليقه عن العقاب ونقله النووي في تناوبه مقتصر عليه  
لكن في المناهج للملكي لايجل لاحد ان يخذ من احد ما لا يرد فاعلم عنه وعلى  
رد مال له يده وان جاز للظالم وصاحب المال اذ اعلم انه لا يرد فع الطلعه  
او لا يصل الى ماله الا بشئ يرضه او يعطى بهذا كالا سيروا المحسوس بغير حق  
اذ لم يطلق الا بشئ فله اعطاه ويحرم على الاخذ الرضي بالشئ رضي  
ما يتولد منه منها رضي احد الزوجين بغير صاحبه فان راد العيب فلا خيار  
على الصحيح ومنها ادعت المسكويه برضاها حيث يعتبر اذ انها بينهما وبين الزوج  
بحرية لم يقبل لان رضاها بالنكاح ينقض اعتراضها بحكمه فلا يقبل منها الا اذا  
ذكرت عذر النسيان ونحوه ومنها علت باعسار المهر وامسكت عن المأكله  
بعد طلب المهر كان رضي باعسار مسقطا للخيار بخلاف ما اذا كان الطلب ان  
التأخير لتوقع النسيان ومنها لو ادعت بعد الدخول وهي معتبرة الاذن  
انها زوجت بغير اذنها قال البخاري لا يقبل قال الرافعي كان نزل المهر  
منزلة الرهن ومنها لو اتى ارشيد اقطعني ففعل فسرى نهدر ولا قول  
بحرم العزم ومنها لو اذن الرهن للراهن في ضرب العبد المهرضوب فذلك  
في الضرب فلا ضمان لانه تولد من ما اذن فيه كالواذن في الوطي فاحيل  
حرف الزاي الزايل العايد كالذي لم يزل وكالذي لم يعد هذه القاعده  
على اربعة اشكال الاول ما هو كالذي لم يعد قطعا فله لورثه المالكين  
العبد قبل ذلك شاك فله بعد الغروب لا يجب عليه فطرته قطعا  
ولو تغير المثل زالت فانه يعود بطور فلو عاد التغير بعد زواله فانه يبقى  
على طور ربه قطعا فان التغير لم يعد هذا اذا كانت الفجاسة حكيمه فان  
كانت جليده وزالت التغير عاد وهي باقية فانه يعود التغير هذا اصل  
ما في الكنايه وشرح المذهب ولو سمي التغير بينه في عزم قبل الحكم عاد فلا  
بد من اعادة قطعا ولو فسق شهيد الاصل بطلت شهادة الفرع فلو اتوا

موت

هت شهادتهم فلا تعود شهادة الفرع قاله الهروي ولو قال ان دخلت  
دار فلان ما دار فيها فانت طالق تنكح فلان عنها ثم عاد اليها لا يقع الطلاق  
لان ادلة القمار التي انعقد عليها العيب قد انقطعت وهذا عود جديد  
واذا اقامه مستأنفه نقله الرافعي في الطلاق عن البوشنجي ولم يحكم خلاه  
وحكي فيه ايضا فيما اذا قال لا بويه ان تزوجت ما دمنا حيين فزوجي طالق  
فان احداهما وتزوج لا يقع وجزم صاحب الكافي بعد المحدث في الابلا في  
ثبت بعده الثاني ما هو كالذي لم يزل قطعا فله مالوا شترى معيا في ابعه  
في علم العيب فلا ارش له فلو رد عليه العيب فله رده قطعا ومنه لو فسق ظفر  
الوقت صاعدا لان كان كانت ولايته مشروطة في اصل الوقت منصوبا  
عليه بعينه عادت ولايته والا فلا يفتي به النووي ووافقه ابن الرنعة  
وقيره وهو ظاهر وسكت النووي عن يسخق النظر مدة الحال وقال  
ابن الرنعة الاشبه انه لمن يسخق النظر بعده كافي ولاية النكاح واستبعده  
بعضهم اذ الرهن في الوقت عليه وقال المنظر الحاكم جنيب ذوق بينه  
وبين النكاح ان الثاني ليس له حق الا بعد الاول بخلاف ولاية النكاح فان  
سببها القزاة وهي موجودة مع وجود الاول واذا خرج الاول عن كونه  
اصلا انتقل الى الا بعد الثالث ما فيه خلاف والاصح انه كالذي لم يزل فله  
لو طلق قبل الدخول وقد زالك ملكه عنه فله نصف بدل فلو زالك  
وعاد تعلق بالعين في الاصح لانه اقرب الى حقه واذا طلقت المرأة عاقدا  
في الحضانة وقال المزني ان كان الطلاق رجعي لم يعد حقا ولو تخر العسر  
الرهن بعد القبض ارتفع حكم الرهن فالوعاد عاذا الرهن في الاصح ولو  
اشترى معيا في علم العيب فلا ارش له فلو عاد اليه بارش اوصيه او وصية  
او قاله فله الر في الاصح ولو اشترى شيئا ولم يرد عنه فله مالله عنه  
ثم جرح عليه وعاد اليه بالارث فالاصح في الشرح الصغير ان لصاحبه الرجوع  
وهو قضية كلامه في الكبير فانه شبهه بنظيره من الراد العيب لكن الاصح في  
تعداد الروضة انه لا يرجع في تلقى الملك من غير كافي الهية ولو عجل زكاته  
شروط اجزاها كون الفايضة اخر الحول مستحقا فلو خرج عن الاستحقاق  
في اثنا الحول عاد اجزات في الاصح ولو فواتته صلاة في السفر اقامه ما فر  
فله قصر ما في الاصح ولو جاوز المقاتل غير محرر عاد فالاصح انه ان عاد قبل

الاصل في الكيل وغيره لا يرد في نقال حكم الزيادة المتصلة ان تتبع المالك دون  
الملك فرد الاصل بالعيب لا يوجب رد زيادة والزيادة المتصلة تتبع الملك دون  
الملك كان رد الاصل بالعيب بوجوب رد زيادته المتصلة وفوق الاحكام  
بين الصداق وغيره فان الطلاق انشا تصرف من جهة الزوج في ملكه فيعوض  
به الملك على نصف ما ساء في العقد ولم يكن الرجوع في نصف العين لانه  
الذين نصف المسمى فانتقل الى البدل وفي مثلها فسخ العقد لعين طرف  
من بعد فاستند الى حال الصفة حكم وجعل كان العقد لم يكن كالواصية  
يرجع في الهية والبايع يرد العين وقد يضاف لصورة الصداق المستثنى  
العين الرجوعية للولد على وجه وكذلك القطعة اذا زادت زيادة متصلة  
في ظهر مالها فانه يخصر حقه في جبرها على ما عاله الماوردي الزيادة اليسيرة  
على من المثال لا اثر لها وان كان فيها عين ما كافي الكيل بالبيع والشرع عوده  
الرهن ونحوه الا في موضع واحد وهو ما كان شرعا كافي التبر اذا وجد  
البايع زيادة يسيرة على من المثال لا يبرمه في الاصح وقال ان كانت ما يفتان  
سكنا وجب والمذهب الاول والفرق بينه وبين غيره وان ما وضعه  
الشرايع وهو حق له بني على الساعة اما وجد ان الواجب اكثر من المعتاد  
ينزل منزلة العدم كالموجود الغائب المثال بايع اكثر من ثمنه لا يكلف  
خصمه في الاصح ولو لم يكن عند الجاني ابل ولا ابل بلده غائب ولكنه بايع  
بما يد على من مثله لا يبرمه شراره ويكون كالعدم قطعا ولم يجوزوا فيه  
خلاف الغصب ولا يبعد لتعديبه في الموضعين ولو وجد المثل للفرقة ناع  
باكثر من من المثال لا يجب الشرايع بصورة على المذهب ولهذا اذا كان الزاد  
بايع باكثر من من مثله لا يجب الم ولو وجد حقا باكثر من من المثال له العود  
الى الامة في الاصح ولو وجد المضطرطعا ما بايع باكثر من من مثله قال البغوي  
يجب الشرا ولا ياكل الميتة والمذهب خلافه الزايد على العدد الداركن  
سوطا في الوجوب شرعا لا يبرم شرعا فله ولهذا الموشد ثمانية على ثمنه المثل  
فخرج في رجوع اربعة عن الشهادة لا شيئا عليهم فالرجوع عليهم حقه صحت القصاص  
ما بقي من العدد المشروط لكن خلفوا هذا فيما لو لم يملك تسعة من ابل وحال  
عليه الحول في تلف قبل التمكن اربع فان قلنا النقص عن كاهو الاصح فعليه  
شاة وان قلنا منسقط على الصحيح فوجزا احداهما كذلك ما ذكرنا ان الزيادة لاله  
كن شرط في وجود الشاة لم يسقط شيئا منها والاصح ان عليه حقه اتساع شاة

تلمسه ينسك سقط الدم والانا ولو اتى غريمه قبل الغروب ارق دما  
فلو عاد فكان باعنه الغروب فلا دمه فلو اشترى عسيرا فصار حرا في  
يد البائع ثم صار حرا هل يقع البيع قاله في الفروع المشهورة اخرجوا  
فيه وجهان متباينان على انه اذا خلا هل يعود الملك الا ان اوتين بقا  
الملك حال كونه حرا وما كالتولين في الرهن والاصح الثاني لاني لا اعلم  
خلا فانه لو مات وترك حرا وصارت خلا يقضي من ثمنه دين الميت وتند  
وميته ونظيره ان يبيع عبدا فابق قبل القبض هل يبطل البيع قولان  
والاصح لا يبطل ولشترى الخبار وعدي انه يبطل على المذهب الصحيح لان  
المالية زالت عصبها حرا فيسقط بقا البيع واذا بطل بطل البيع لا يعود  
من غير تحديد الرابع ما فيه خلاف والاصح انه كالذي لم يعد فله لورثه  
ملكه الموهوب عاد لم يرجع الاب والاصح والفرق بينه وبين صورة  
الصداق السابقة ان حق الزوج في العين والمالية الى البدل وحق الاب  
في العين فقط والاول اكد ولو اشترى عينا وزالك ملكه عنها ثم عاد  
اليه ملك اخر ثم جرح عليه بالمال ليس لما يبعه الرجوع عليه في الاصح ولو  
اعرض عن جلد ميتة او جرح فتقول ببذ غيره لم يعد الملك في الاصح ولو  
رهن شاة فانت في يد الرهن فلو دفع الجلد لم يعد رهنا في الاصح  
خلاف مائة التغير ولو جرح قاض او ذهب اصله لم ينفذ حكمه فلو  
زالت هذه الاسباب لم تعد ولايته في الاصح ولو قلع سن مستقر وجب  
الضمان فلو عادت لم يسقط في الاظهر ومثله لو التقت الجافة او تبت  
اللسان والاصح انه لا يسقط ومنه عود العين يعود الصفة والاصح عدم  
العود ولو قطع اذنه فالتصا المني عليه في حرارة الدم فالتصت لم يسقط  
القصاص وقد يحكم بطاقتها من خلاصتي على نجاسة العضو المباني من الذي  
ولو هزلت العضوية عند الغاص ثم سمت لم يجز في الاصح بل يرضى النقصان  
وهذه نية جديدة والضابط ان ما كان المعلق فيه شرعا اذا عاد فهو كالمثل  
لم يزل كالمثل اذا جرح عليه قبل اقباض المني وعاد يخرج عن ملكه ثم عاد  
وان كان مضطرا كالذي لم يعد كالمثل على طلقا على الدخول اباها ثم تزوجها  
فعاذت لا يقع في الاصح الزيادة المتصلة تتبع الاصل في سائر الابواب  
من الراد العيب وللغافل وغيره الا في الصداق فان الزوج اذا طلق قبل  
الدخول لا يرجع الى النصف الزايد الا في الرأه والزيادة المتصلة لا تتبع

الاصل



لا يتاثره جميع التمتع فخصه كل تغيير منها تسع فيسقط ثلث الاربع اربعة  
اتاع وبقي الباقي الزرع الثابت في ارض الغير فصار الاول ان يزرع نفعيا  
فيتعلق بها وليس لعرق ظالم حق وفي الحديث من زرع في ارض غيره بغيرها  
فليس له من الزرع شيء وله نفعه فقال الترمذي عن البخاري انه حديث  
حسن قال وبه قال احمد وابو حنيفة وقال ابن المنذر قال به احمد ما دام الزرع  
والارض فان حصد فانها له الاجرة وقال الجمهور الخبر انما يسوخ او يهلك  
على انه زرع ارضه يدور على خلاف شرطه فالزرع لهم وعليهم اجرة مثله  
وقال الحارثي في شكل الاشيا ولا تعلم احد اقل هذا الحديث الا شريك  
ابن عبد الله النخعي وهو قول حسن لهذا الحديث ووقع في التناوب ارض تخرج  
وقب الزراعة بعشرين الفدان واذا وجرت موجلة الى العمل او جرت باربعين  
فخصها صاحب ورزعا ولم يطله صاحبها الى اوان الفل والواقع في الارض  
ان الزرع يبطل بنفسها فلا يطلب اعتبار كمال مدة في محوها واجرة الثلث لا تكون  
حالة فهل يضمن العشرين فقط لا بها وجبت عليه وقت زراعته حالة واحاب  
بعضهم بان هذا اذا كان احدهما من جنابة باطله منفعة الارض بزرعه فيضه  
بقية المنفعة طالا وتثبت في ذمته سوا طلب ام لا والثاني فان اجرة با الارض  
في يده اما استمر بزرعه فيها او لغيره وهذا يجب شيئا فاني وقت به  
حضر المال له مطالبته بالاربعين جميعا فان المنفعة الثانية جنابته وقت  
تحويلها وضمان اجرة الثلث للدة التي قامت في يده الثاني زرعها بعد  
ناسد وقد سبق في حرف الجيم الثالث ان ثبت بغير اختياره كالحول  
السيل بدلا الى ارض الغير فثبت له لصاحب البذر فيجب رده ان كان  
له قيمة فان لم يكن قيمة او نواة فهل لنا ان لا نملك الارض او لصاحب البذر  
وجان احدهما الثاني والاصح انه يجب على تعلقه اذ تسليط من جهة المالك للزرع  
ان يوزن ان لا شيء فيه يزرع ما ضرره اعظم منه كالواستاجر لراعية حنطة فزرع  
القطن فلما كانت الثمن جازا فان سقطت مدة ثمنها اجرة فحق المطلب ان يلتزم في  
نظيره من الاجارة يجب اجرة الثلث كذلك انما وان تلتزم حتى ما زاد على المسمى  
من اجرة الثلث فنهان ترد الحاسن ان يزرع المادون فيه ببدنه فالزرع  
له الا ان يكون فلا يزرع بالمقاسمة بينه وبين صاحب الارض كما دة التام  
فان الزرع يكون له حكم المقاسمة على ما عليه على التام واجاز به بعض المتأخرين  
ووجهه من جهة الفقه ان البلاح كان خرج عن البذر لصاحب الارض الشرط

العلوم

العلوم منها فثبت على ذلك واذا عرفت هذا وتعدى شخص على ارض وعصها  
وهي في يد البلاح فزرعها على عادته لا نقول الزرع للغاصب بل للغصوب  
سنة على حكم المقاسمة وحده فابدة جليله نفع في الاحكام سالعا اعا ارضا الاربع  
زرع ورجع المغير فباله مطالبته بالثمن قال ابن الفطاني في المطارحات  
ان كان ما يوزن قصيلا في العرف فانه يأخذ بقطعه وان كان ما يستعمل  
لرعي لمطالبته ويقال له ان ثبت اعطيه قيمة زرعه قايما وان استعمل السعير  
كان عليه اجرة مثال الارض المحصاة حرف المسين المهرله السبب يتعلق  
به سياحت الاول قيل في حقيقته ما يوصل به الى الحكم وتكون طريقا  
الى ثبوته كالنصاب في الزكاة والحول شرط فان قيل هل لا عكس قيل  
لان الشارع اذا رتب حكما عقيب اوصاف فان كانت كلها فالجميع علة كالقتل  
العبد العدا وان وان ناسب البعض فانه دون البعض قالنا سببا  
ذاته سبب والناسب في غيره شرط فالنصاب يستل على الغني ونعمة  
المالك في نفسه والحول محال لنعمة المالك بالممكن بالتمتع به جميع الحول  
فهو شرط له وقد تعلقه الفقهاء في النيات في مقابلة الماشية وقال الغزالي  
كل ما يحصل الهلاك معه فاما ان يحصل به فتكون عليه كالتردية في البئر  
او يحصل عنده لعلته اخرى لكن لولا له فلو تقرر العلة الاخرى كخوف البيرع  
التردية فهو سبب واما ان يحصل معه وفاتا ولا يقتضي العلة على وجوده  
فلا عبرة به كما اذا ضرب به ضربة خفيفة فانت بهذا لا يحصل قتيلا بل هو موته  
قد روي الثاني ينقسم السبب الى قولي وفعلي فالقولي كالنحر بالصلابة ونيسة  
الاحرام بالحج وغيره والبيع والهبة والاجارة وسائر العقود والتلفظ بالطلاق  
والعتق والظهار والرجعة والتعلي كالاصطبا والاحتطاب والاجابة وتلك  
الحرف والزنا والسرقة والقتل المحرم والوطي المقرر للحال المهر ونحوه فالاول  
هل ثبت حكمه مع اخره من الصفقة او بتمامها فيه وجان حكمها الرافعي  
بالصفة للبيع والعتق ونحوه وحكي الرواية في تغيير الاحرام هل يدخل في الصلاة  
اول التكبير او الفراع تبين انه دخل من اولها وجان يبنى عليها ما لوراي  
الشيخ التاجيل الفراغ من التكبير وعلى قياسه يبقى ان يجري في البيع وجهه انما قال  
المالك اولا لنظر القبول وعلى هذا تحصل لانه وجهه وقال ابن عبد الله  
المتنوع عند الاشعرية والمدافق من اصحاب الثاني ان هذه الاحكام تعرف  
باخر حرف من حروف اسماها تصرف الحرية بالراس انت خرو الطلاق بالاف

منه

هو

العلوم

العلوم

العلوم

من ان طلق قال وهو يوطد في جميع الفاظ الامر والمهي فاذا قال اتعده  
كان امر ابع الدال وكذلك لا تعده وقال الرافعي في كتاب الفارة اخذنا لاصحاب  
في ان الطلاق والعق وسائر الفاظ هل ثبت حكمها مع الجواز الاخير من المصنف  
ام عتب تام اجزائه على الاتصال وجان والاكثر على الثاني انتهى والثاني  
وهو القليل فيه الخلاف السابق ايضا وقد ذكر الرافعي فيما لو ارتفع المسمى  
فمن رضاء حتى يحصل القوم بانفساخ النكاح هل ثبت ذلك مع الرضا  
الخاص او عتبها فيه وجان وبقي ثم الثالث يستند الحكم فيه على سببه فانما  
يقدر دخولها في ملك القاتل فبقيل اخر جز من جنابته والالم يورث عنه  
ولم يند فيها وما ياب وديونه وهذا كله فيما يتدرجانه تاما اذا كان السبب  
المعلق عليه له اول واخر وحقيقته تم اخره كالحضي بوجبه الفصل  
خروجها او انقطاعه او بالخرج فيجب عزوجه ولا يتحقق الا عند انقطاعه  
ثلاثة اوجه احدها الثالث كذا قاله الرافعي ووجهه المنع وجب في شرح المذهب  
الثاني وزاد وجها رابعا وهو التلزام الى الصلاة وتدا استشكل الثاني مع  
الثالث فانه هو فوفيات القايال بالخروج يسلم الا عند انقطاعه وجوابه  
ان الاقطاع يشترط في الثاني وينطبق في الثالث ونظيره الخلاف في كفارة  
اليمين حال سببها الحنف واليمين جميعا او سببها اليمين والحنف شرط  
او سببها الحنف وحده ونظيره فائدة الخلاف في صورتين احدهما اذا استشهد  
الحايض فان تلقا لا يجب بالخروج فلا تغسل والا فوجها في الثاني اذا قلنا  
الحايض لا تنزع الفرة فانجبت فان تلقا غسل الحيض لا يجب بالخروج غسلت  
عن الجنابة والا فلا الثالث هل يجب التعرض له في الاخبار والاشادات  
الاصال فالمر على كل تقدير لا يحتاج الى التعرض بسببه وما اختلف امره فلا بد  
من بيان له ولهذا يجب ذكر سبب المخرج دون التعديل على الاصح ولم يمان  
السبب في الاخبار بالقبالة لا اختلاف ان يظن من المسمى عينا والمجاهدة في  
الردة لحكمة الجهر عند المحققين فلا يقبل مطلقا خلا فالمرجع الرافعي والام  
مفيد المتفضل كان يعتقد ان ليس بكفر كذا وكذا الوادي انه قتل مورثه  
تذكر ان ابنه او شريكه او انه عدا او خطا او شبهه عند قال الرافعي  
في باب القضاء ولو شهد وان هذه المواة مطلقة ثلاث طلبات لم تسع في  
يذكر والطلاق الطلاق لحوار ان يكون قالها باينة وحال الله على حرام  
ونحوه من الكتابات وكان عندهم ان لا ذلك طلاقا ولو شهد انه ضربه بالسيف

فادوح

ما وضع راسه جرة لجمهور بالقبول وقال القاضي الحسين لا بد من التعرض ايضا  
العلم لان الايضاح ليس محصوا بذلك ولو شهد بدين او ملك ثبت الدين  
والملك وان لم يرد كرسيا قال ابن عبد السلام وهو غايبة الاشكال لاختلاف  
العلماء في الاسباب المثبتة للدين والملك قلت اما بقيد مطلقة عند عدمه  
التابع واما عند ذكر الانتقال من مالك اخر فلا بد من بيان السبب والاصح  
والواضح نكاح امرأه لا يكفيه الاطلاق بل لا بد من التتصيل والتعرض  
لشرائط النكاح خلاف دعوي البيع ونحوه وما يشترط فيه بيان السبب  
طعا ولو شهد بما سقتا من الشفعة لم تسع قطعا بل لا بد من بيان سبب  
الاستحقاق من شركة او جهار ولو شهد بان هذا وارثه لم تسع ايضا لاختلاف  
الذاهب في توريث ذوي الارحام ولا خلاف في قدر التوريث فلا بد ان يبين  
جهة الميراث من ابوة او بنوة وغيره ونظيره اذا اقرب وارث سطلق لم يثبت  
على اقراره شيء حتى يعين جهة الارث خلاف ما لو قال على الف درهم فانه  
ثبت عليه المطالبة وان تبين السبب خلا فالله في ان الاقرار حق عليه  
فقطا هو لنفسه خلاف الميراث فانه حق على ورثته وعلى المسلمين ولو شهد  
ان بينهما رضاعا محريا فلا يصح لا يقبل وقال الرافعي ان كان الشاهد قبيها  
موا فاقبل والا فلا ولا يصح القتل بالمشاهدة على المشاهدة حتى يستريحه  
الاصيل او يصفي اليه في مجلس حاكم او يحكم او يبين حكمه من قرض او ائلاف  
او دين سبب وثيق لا يكفي الا سناد للسبب ورجحه الامام تميمية استشهدوا  
ما يشترط فيه بيان السبب ما لو كان الطلاق قبيها موا فاقا فلا يحتاج لبيان السبب  
لا في حاسة المأخوذة والقباس الحاق بقيقة فظاهره وقد قالوا ليس شاهد  
الفرع عند الادابة القتل فان لم يبين ووثق القاضي بعله وبحث الرافعي  
في ذلك ما شهد به المرح ايضا فابسه الاختلاف في السبب غير مضرة في الاقرار  
بما لا قال له عندي الف من ثمر بعد فقال المتهل بل لامن دار لم يرضه ويحل  
اختلاف في غير السبب خلاف الشهاد لولود كرام المدي سببا والشهود سببا  
اعرض على الصحيح فتد شهادتهم لما قصتها الدعوي الرابع ما توقف على  
السبب تارة بسبب واحد وتارة بسببين وتارة بثلاثة فلا بد من تبيين  
عليه ان السبب يستدعي وجود السبب كزكاة المعدن والبركان لا يشترط  
به الحول لا يجوز تقديرها على الحصول وكذا زكاة القمار ونحوه الرافعي فيه وقال  
في لها سببان ظهور الفرة وادراكها والادراك تأمير لول الحول وقال به

سار

ما ليس



ابن الرفعة وفيه نظر ومنه كفاية الجامع لا يجوز قبل الوقاع في الاصح ودمج  
 الصيد تبال حوجه الاجوز والا حرام ليس سببا للجزا ومثاله لا يجوز تقديمها على الحج  
 عاك وعن ابي الطيب ابن سلمه احتمال فيه تنزيلا للعصمة منزلة احد السنين  
 ولو نذر اخية لا يجوز ذبحها قبل وقتها قطعاً واذا اراد الشيخ الهرم اخرج القدية  
 قبل دخول رمضان وان اخرجها بعد طلوع الفجر من يوم رمضان اجزاء  
 عن ذلك اليوم واذا اداها قبل الفجر فيه احتمالان لزوال الروابي قاله الواو  
 وقطع الداعي بالاجواز وهو الصواب قال الشيخ ابو حامد ولا يجوز التقدم  
 في السبب الواحد الا في مسألة واحدة وهي اذا اضطر المحرم الى صيد تقدم  
 الجزا فان الامام الثاني حوزة قال وكان جعل الاحرام احد سببيه فذلك  
 جوزه وفيه نظر لانه لو كان كذلك لجوزه قبل الحج اذا لم يضطر اليه وهذا  
 لا يجوز على ان المرافعي حكي وجهاً عن رواية ابن كح وجعل الحدب جواز  
 تقديمه بعد الحج لوجود سبب القتال وامتناعه قبله سواء قتله مضطراً  
 او غنائماً لانه لم يوجد شيء من اسبابه وقيل يجوز لوجود الاحرام مع الذي  
 ينبغي استثنائه وهو الاحتياج للمهر للباس الحيا ويؤيد اولى الطيبين والحال في  
 تقديم القدية عليه كجاء في الاصح اذا لم يجعل الاحرام سبباً وكان الفرق بينه  
 وبين صورة الصيد ان الاضطرار لغيره بالصيد عليه مطلق لجواز انصافه  
 عنه والثاني ان يجب بسببين يختصان به اليدين فانه يقدم الاخر اذا كان مالياً  
 فيجوز بعد وجود احدهما تقدم الاخر اذا كان مالياً يخرج المالك الميدي فانه  
 اما موت كالمصلاة فلا تقدم ومنه وجع التقديم ليس بتقديم على الوقت بل هو الوقت  
 في تلك الحالة ولهذا يقع اذا وكذا الثاني للصح والمضي اذا لمع في انما الوقت  
 بعد ما صلي عزبه وليس تقديمه مثله الفتيحة قبل الاستطاعة واما غير وقت  
 كالصيام والكفارات فالصحيح انه لا يجوز تقديمه على سببه وقيل يجوز التكليف والصوم  
 قبل الحنث وقولنا يختصان به احتراز من الاسلام والحرية فانها لا يختصان به كما لا يجب  
 فيه تركاة الفطر ليس للاسلام والحرية فيها خصوصية بل الركوات كذلك والاصل  
 في جواز تقدم هذا النوع كفاية اليقين بعد عقد اليقين وقبل الحنث وتيسر عليه  
 الباقي ومنه تركاة المواقف والمقتدين يجب بسببين يختصان به وهما الضمان  
 والولول ويجوز التقدم بعد وجود الضمان وقيل الحول والمعنى فيه ان الحكم  
 لما استناد الى السبب وهو مركب وقد وجد جزوه والاخر في حكم الوجود  
 قال القاضي الحسين في باب الزكاة واحتمل على ان المتعة يجب بالطلاق ثم لو اعطي

باصار

فانما

المتعة

المتعة قبل الطلاق ثم طلق فانه يجوز وتقع عن المتعة فذلك الزكاة ومنه زكاة  
 الفطر يجوز تجديدها في جميع رمضان لانها وجبت بامر من خصصان به اذ لا رمضان  
 والفطر ولا يجوز قبل رمضان المتقدم على السبب ويجوز للحامل تقدم القدية  
 على الفطر ولا بدفع الا في احدى يوم واحد كالمسألة الاولى عام من لو اراد تجديدها  
 القدية لتأخر رمضان الى ما بعد رمضان اخر قبل مجيء ذلك الثاني ففي حقه  
 وجب ان تال النوي وهو كتحليل زكاة الحنث لمعصيته الثالث ان يجب باسباب  
 ككفارة الظهار على قول ابن ابي هريرة وجبت بثلاثة اسباب عقد النكاح  
 والظهار والعود ويتبع تقدمها على الظهار والعود وخالفه الجمهور وقالوا يجب  
 بالعود والظهار بشرط او عكسه او بها ثلاثة اوجه فان قلنا سببان لا يجوز تقديمها  
 على الظهار ويجوز على العود ومثاله وجوب الفصل من الحيض والنفاس باسباب  
 ثلثه الخروج والانتقاء والتمسك بالمصلاة على وجهه ككافة النوي في شرح الحديث  
 والمعروف انه بسببين كما سبق البحث الخامس اذا زال السبب هل يزول  
 مسببه ان كان من حقوق الله تعالى لم يزول والازال غالباً من الاول المحرم  
 ص عليه ارسال الصيد المملوك له فلو لم يرسله حتى يملك وجب عليه ارساله  
 في الاصح لانه يستحق الارسال فلا يرفع بهذا استحقاق يتعده بالاصصال ومنه  
 لو دفع المحرم صيدا وتلنا بالتقدم انه لا يكون ميتة بفعل غيره وصالحا له بعد  
 زوال الاحرام وجهاً واحداً لا منه الحر الذي يجب ارتقاها اذا اخلت بمضعة  
 ادي لا يسقط وجوب الاراقة بل يدور نص عليه لا يستحق الازالة قبل  
 ذلك وقبيل في الحكم الحاكم بهدم الدار التي اعلاها الذي على المثل فباعها  
 من مثل لانه لا يسقط حق الهدم ولكن لو اسلم عبد الكافر في اسلم السيد لانه  
 ارادة المالك عنه لزوال المانع بالاسلام ومن الثاني ما لو علب بالبيع بعد زواله  
 وجاز الضيقة بعد عتق زوجها وثبوت الضيقة بعد زوال ملك الشفيع كل  
 ذلك يسقط الحق في الاصح لزوال الضرر وكان ينبغي فيها ان يعاد بالبيع حتى  
 زواله نه يثبت له الرد ولا نظر الى ما ظن من الزوال لانه لما زال ملك المشتري  
 كان بعد حدثت في ملكه والطلاق الحاصل بالبيع قد قاله من من المثل لانه  
 انما بدل الثمن بمقابلة سلم وليرجى فصل وقطعوا في وجوب النكاح بنفي الجوار  
 اذا زالت قبل النسخ واجروا خلافاً في وجوب البيع ومنه لو حفر بئر في ارض غيره  
 بعد ما ضمن ما وقع الا ان ينقطع العدة وان بان اشتراطها من مالها او رضى المالك  
 باقيا على الاصح واستفعا من الطرعة التي خلا لا مالاً ولا يرفع عنه النكاح

الوطاس

حوزة الاجوز وان قلنا يتبع فيجب ان يقال يجوز ان العضوة بعض منه  
 بالعضو الكال ومنها لو تال ان دخلت الدرافانت وان لا يكون قد فدا ولو تال  
 ربي مائة او دبرك كان فاذن السراية في الاشخاص لا في الاشخاص ولهذا الواجب  
 انه الحامل مملوك له عتق الحامل لا بالسراية بل بالتعبد كبيعها في البيع ولحداد  
 قول الشيخ هو الذي لا يصري العتق من شخص الى اخر الا اتفاق الامة الحامل  
 فانه يسري الى جنسها ولو ملك شقها من عبد فاعتقه وهو موسر يسري النصب  
 شريكه ولو ملك امة وملك اخر حلالا فاعتق لا يسري العتق الى الحامل وان كان  
 موسرا قال الشيخ ابو علي في شرح الفروع والفرق بين نصيب الغير بتعدد السراية  
 فيه مع البسار ولا ينفذ في حال الغير مع البسار ان ملك كل واحد منها في الشركة  
 فملك ملك صاحبه وما من جزا وهو شاع بينهما فالتقوي الفروع سرت  
 الحرة الى جميع الباقي ما الحامل وان كان يظن الامر فهو نفس يتفرغ عن الاصل  
 الا ان يانه يفصل عنها الى مدة ويكون له حكم نفسه دون الامر واما نصيب  
 الشريك فلما يجوز ان ينفذ قطع نصيبه ويكون له حكم نفسه فذلك انما  
 السرى تمان طويل وقصير فالطويل مرحلتان والقصير مادون ذلك وضبطه  
 البغوي في ثوابه بان يفرق الباد الى موضع لو كان مقبلاً لمرتبته الجمعة لعدم  
 سماعه النداء وضبطه غيره عميل وبه جزم الشيخ ابو حامد في استحقاق القبلة  
 ونقله عنه النووي في كتاب الحج في المذهب والاشبه الرجوع فيه الى العرف  
 وكلام الرافعي في باب المودعة يشير اليه ويخرج على ذلك ما لو حلف لبسار فز  
 برما ذوا رخص السفر سبقت لا حرق الزا القسمة تصرفه على ثلاثة اقسام  
 احدها ما ينتفع منه ولو اذن الولي على الاصح وهو غائب قصره الى ما في ثابها  
 بايع باذنه وهو النكاح فالتها ما بيع منه سواء اذن الولي ام لا وهو عا دة ومن  
 تصرفه الى ما في التزاور الجزية ومما حلف عن الغضا الموجب عليه ونكاح الامة  
 عند خوف العنت وسنعه الولي بغير الاصح كما قاله في المطلب ولودعت حاشية  
 الى المطاع ونحوها واستع الولي وعسرت سر رجعة الحاكم قال الامام في حقه  
 شرابه تردد للعرفتين فان انتهى الامر الى الضرورة فالوجه النطق بجوزة  
 تصرفه او ذكر في كاحه خوه ونصح منه الوصية والتدبير على الذنب وينفذ  
 حقه الى الامة هذا كله ولا بد فع اما الحلب فبيع منه الحلق وبذلك الباحات  
 وقوله الامة والوصية على الاصح كمن لا يسلم اليه فان شئنا ان نغمر من نصيبه  
 الوصية دون الامة لان ملك الوصية بغيره خلاف الامة قاله الماوردي

ذكره كذا

باب المالك على الاصح ولو جرفا في الطريق لصحة عامة فلا بد من اذن الامام فلو لم  
 ياذن في ارضه الامام على ذلك ينزل منزلة الجفرا ابتداء حتى لا يضمن بالواقع فيها يكون  
 الشيخ ابو حامد لا تعلية ومثاله ما اذا حفر لصحة نفسه في اذن الامام ولو لا فرق  
 السراية حقيقته الموقوف في الضمان اليه في يسري الى باقية كافي العتق بالامان  
 وكذا في الطلاق على الاصح وقيل انه من باب التخيير عن الكال وايد الرافعي الاول  
 لانه لو اضاف الطلاق الى عضو من سنها لا يقع ولو كان بطريق التخيير البعض  
 عن الكال لم يفرق بين الباقي والتصل وقد يقال في جوابه المراد بالتمعير  
 بالجزع عن الكال جزوا المعيني وهذا ليس كذلك بدليل عدم تقبل الوضوء فان  
 قلت انه جزوا جازاً باعتبار ما كان بدليل تحريم النظر لعضو البان فبذلك كان  
 الاصل الفخر واما في الطلاق فالاصل العصمة ولا ينبغي عدمها لما ضعيف وما  
 يورده ان البغوي قال لو ابين شعر الامة في عتقت لم يكن عورة والعق لا يور  
 الى المنفصل فذلك الطلاق لا يقع على المنفصل كسرى الرق وقد سري الرق  
 فيما اذا اختار الامام رفق بعض اسير الصلحة فانه يجوز الاصح فان منعنا سري  
 الرق لما فيه قال الرافعي وكانه يجوز ان يقال لا يرق شي ولو عني عن بعض  
 الغضا من سقط كاله ومثاله لو عني عن بعض الماخوذ بالشفعة سقطت كلها  
 ولا يتعص لما فيه من ابقا الضرر في حال الاعجاب ما تال المتعلق مع التصرفات  
 ص احاطته الى بعض محال ذلك التصرف كالعناق والطلاق وما لا فلا كالتكاح  
 والرجعة قال الامام الا في مسألة واحدة وهي الا لا فانه يقبل المتعلق ولا يقع  
 اضافته الى بعض محال الا الفرج وما الحقيقة لا استدر ذلك ان مراد من حجة  
 الاضافة الى محال البعض في الجملة لا في جميع احاده والا لا يضاف الى بعض خاص  
 واستدرك ذلك في التفرق ويستدرك عليه صورته ان تعليق العتق لا يجوز  
 واذا اشترى عتق من فوجد احدها عبداً وتلنا لا يجوز ان اراد العتق بالرد  
 فلورده كان رد الهاء على وجه ومنها الكتابة لا بيع تعاقبها وبيع ان يضاف  
 الى بعض محال خلافها ومنها التدبير بيع تعاقبها ولو تال دبرك يرك  
 او رجلك لم يبيع ابتداء يبيع وجه ومنها لا يبيع تعليق الرجوع في التدبير ان قلنا  
 يرجع فالتول فيه لا يجوز الرافعي ولو تال رجعت في راسك فهل يكون رجوعاً  
 في جميعه وجهاً في الماور ومنها الاير الا يبيع تعاقبها فلو تال المشتق للبرية  
 عتقت عن بعض ذلك قاله الفخر قال في ثاب الشهادات ان قلنا المرأة عن الحول

ببعض

فانما ما استعمل

يجوز



السكران في سائر احواله كالصاحي على الخبز الا في نقض الوضوء الشكوت  
ضربان احدهما ان يكون مجرده بنزله من المصروع بالنطق وحق من يجب  
له العصمة ولهذا لو كان تعريضه لله عليه وسلم من شرعه وكان الاجماع  
السكوتي حجة عند كثيرين لانه نازل منزلة النص فان الاجماع مشهود له  
بالعصمة واظهر القولين انه لا يعلم بركاة القتل لانه مسكوت عنه والايه  
والسكوت لا يكون له حكم المنطوق وهذا على رأي من يقول ان السكوت  
عن الحكم سبب لا ينافيه فيه بل من خلاف حكم المنطوق لا جانب السكوت عنه  
لكون التخصيص بالذكر بعيدا من مفهوم المخالفة اما اذا علم ان المسكوت اشد  
متانة الحكم والمنطوق كما في المضرب مع الثاقف وكما فوق الدنار والتمنار  
انعكس الحكم وكان من مفهوم الموافقة وثنا كذا في القول بشروعية الاطعام  
في كفارة القتل والثاني غير المعصور فالاصل ان لا ينزل منزلة نطقه لاسيما  
اذا كان السكوت مجزيا ولهذا قال الرافعي لا ينسب الي ساكت قول نعان  
قار دليلا على الاكفانه كسكوت البكر عن الاستبذان في التزويج اذ كثر به وكذا  
اذا كانت قرين قول على انظر به فنزل منزلة النطق والاحوال تحتها ذلك  
اربعة الاول ما ينزل منزلة النطق قلعا كالسكوت من البكرة الاذن في  
النكاح اذا استأذنها الاب والجد والدعي عليه اذا سكت عن الجواب بعد  
عرض البين عليه جعل كالمكر النكاح فترد البين على المدعي ولو نقض بعض  
اصل الهدنة ولم يكر الباقون بقول ولا فعل انتقضت السكوت ايضا  
ولو تبا زنا ثمان وشرط الايمان الى انقضاء القتال فاعان الكا فرجاعة من جهة  
غيرها سبها وسكت ولم ينعم انتقض امانه وجاز لغيرها ان ينزل منزله ولو  
راي السيد بعده يتكلم مالا لغيره وسكت عنه فان السيد يطالب به ذكره  
الرافعي في انقضاء العبد ولو انقطعت الصبي وجمها فراه الولي فلم ينزعه فقل  
فانه يفهمه كالمواظب وراه معه فلا يأخذه الثاني ما ينزل منزله في الاصح  
وهو السكوت في البكر البالغ اذا استأذنها العصمة والحكم ويشترط ان النظر  
قربة بالمعنى ولو كانت مع صراخ لم يكن منفي ولو جاز الحلال في راس الحرم وهو  
ساكت فلا يفسد في العقد فلاح ان كالمواظب بانه فيلزمه الغدعة وعمله  
الرافعي بان الشرع عده عارية او ذبيحة وعلى التقديرين فجب الدفع عنه قيل  
وتعفى هذا انه لو انكف سكت الذبيحة والمودع ساكت مع القدرة على دفعه  
انه يكون ضامنا وينزل سكوته منزلة الاذن في الاطلاق وسه لواعب العبد البالغ

فأما

سائر  
الحوال

وهو

وهو ساكت مع البيع في الاصح وقيل لا بد ان يعترف بان البائع سيده ومنه  
الترأة على الشئ وهو ساكت وصويصع فنزل منزلة نطقه قال امام الحرمين  
يشترط ان لو عرض من الفاري نصيبه وتوحيمن لرد الشئ فسكوته حينئذ  
منزلة قرانه قطعاً وقال ابن دقيق العيد في شرح العتوان اذا سكت الشئ  
نقرا على ما قرأ عليه فهل يجوز في مثل هذا ان يقول اخبرنا اختلفوا في قطع  
جاعة من اصحاب الشافعي انه لا يجوز وهو الاصح بمذهبه ليرد السكوت  
بين الاخبار وعده به وقد قال الشافعي لا يثبت اسكت قول وهذا هو الصواب  
وقيل يجوز اعتماد على القولين وظاهر الحال ما لا ينزل منزلة قطعاً كالسكوت  
عن وطئ امته لا يسقط به الهوى وكذا الرسك عن قطع عضو منه واتلاف شيء  
من ماله من غير فعل منه لا يسقط ضامنه وكذا الواسطون في الشئ في النكاح  
سكت لا اثر له والمذهب ان الولي لا يملك قبض مهر البكر الرشيدة الا باذنها  
فلو استأذنها سكت لم يستند بسكوته الاذن في القبض قطعاً وحاول الرافعي  
تخرج وجه فيه ذكره في باب النزاع في المداق ويؤيده ما سكت عنه فتاوى اهل  
البعوث الرابع ما لا ينزل منزله في الاصح منه اذا علم البائع او المشتري بطوي  
الحجارة في مدة الخيار لا يكون مجزا للعقد بسكوته في الاصح ولو حال احد المتبايعين  
في مجلس الخيار فخرج ولم يمنع من الكلام فالاصح ان خياره لا يبطل لانه مكوه في  
المارقة ولو جاز لا يدخل الدار فحلف وهو قادر على الدرع لا يعتب ولو  
استلحق بالغا ولم يكرهه وسكت لم يثبت نسبه والشرط التصديق بقله  
الرافعي في باب الاقرار بالنسب ذكره فصل النكاح في الشهادة ان سكت  
البائع في النسب كالاقرار به قال ابن الصباغ وانما اقاموا السكوت في النسب  
سما للنطق لان الاقرار على انساب الناس لا يجوز ومنه من شرط في ذلك ان  
يكره الحال ولو استؤذنت البكر في قل من مهر المثل او غير نقد المهر  
سكت لم يكن اذا لم يملك فلا يفي سكوته كبيع ماله قاله صاحب البيان  
وهو ظاهر ولكن كلام البقوي في تناوبه يقتضي الاكفانه ولو عقد على امرأة  
ولم يترك اليه بل يثبت ساكتة ولم تعرض نفسها فلا نفقة لها ان قلنا انها  
الممكن وهو الاصح فان قلنا بالعقد وجبت تنبيهه حيث قلنا لا ينسب له قول  
ولا ينسب له فعل ولو كان كخته صغيرة وكبيرة فارتضعت الصغيره وهي  
ساكتة فهو كالمواظب ثمانية اولا وجهاً واحداً ولو قصد رجل قطع  
بد اخر ظاهراً فلم يدفعه القطوع وسكت حتى قطع لا يكون هدرا في الاصح

المال

خلاف الامام والنفسد فانها لو رجعا لرجعا الى فرض والي سنة وقد يقال تعارض  
فيه فرضان لانه قد تلبس بفرض وهو القيام والقعدة واجبة ومهيبة فيا  
تلبس به اولي من ابطاله والشرع في غيره وجاب بامرين احدهما ان تلبسه  
بالقعدة سابق فلذلك جوز له العود اليها والثاني ان القعدة اكد ولهذا  
يسقط فيها القيام والقعدة عن المسبوق الى الركوع وهذا فيما اذا قام سائماً اذا  
قام طارفاً قياماً مائة فيان خلافه وانه قد تعدل للشهادة فانه يغير الثالث لو كانت  
السنة في محلها جاز قضاؤها في مثل محلها اذ الميراث في قضاها ترك سنة اخرى  
ويصح ذلك بصورة من المادرك المسبوق فهو اول صلاته فان ادرك مع الامام  
ركعتين الاخيرتين من الرابعة فالتص ان يركع السورتين في الاخيرتين وان قلنا  
لا يصح فيها لانه فضيلة فانت في الاوليتين فلا يغيرها ومنها نص علي انه لو  
ترك قراءة السورة في الركعتين الاوليتين يقتضي في الاخيرتين ومنها اذا قرأ الامام  
وللمعة في الاولى سورة المائتين وترك الجمعة تسبحة له في الثانية فخصه  
بالمعة واتبعها بالمائتين ومنها اذا قلنا لا يسن التعود الى الركعة الاولى في  
تركه في الاولى عمد او سهواً تداركه في الثانية بخلاف دعا الاستفتاح وقولنا  
اذا الميراث احتراز عن فاته الميراث واليتين من العشا لا يصح له الميراث  
الاخيرتين وكذا من ترك الصلاة الاشرط الثلاثة لا يقضيه في الاربعة الباقية  
لان ذلك يؤدي الى ترك السنة والاربعة وتركه الاشارة في الشهادة بسجدة  
اليسرى لان سننها البسط ايا السواك معاد في الجواب فلو قال بعك  
قلت فقال اشترت حج بالث في الاصح ولو كانت المرأة طلقني على الف فاجابها  
واعاد ذكر المال لم يرد وكذا اذا انصهر على قوله طلقك في الاصح كذا يصرف  
الى السوال وقيل يقع رجعياً واماماً ولو سالت بكائة فقلت ابني قلت  
فقلت انت طالق قلت المرأة لم اوشيا فلا يقع الطلاق على المشهور ان السوال  
معاد في الجواب وكانه قال انت طالق على الف وحديثه فلا تطلق ما لم يرها  
الالف ولو قالت طلق نفسي ونوي الطلاق فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت  
الملك وقعت كالمواظب لفظاً ولو قال طلق نفسي فقلت طلقك فقلت طلقك  
سبب ولم يتلفظ بعدد ولا نوته وقع الملك لان قولها جواب السوال  
فهو كالمواظب ما اذا لم يتلفظ هو بالعدد بل نواه لان النوي لا يمكن تغيير  
عوده في الجواب فان الخطاب باللفظ لا بالنية وفيه احتمال للامام لا يقع الا واحدة  
قال وقد ذكرنا خلافاً فيما اذا نوي الزوج العدد ولم تنو المرأة فمن قال يقع هناك

ومعنى

ايضا

فلو كان اقطع البين  
لم يشترط سبعة اليسرى

السنة يتعلق بها ما حث الاول انها تنقسم الى سنة عين وسنة كفاية كافي  
الفرض وتدل الشاشي عن القاضي الحسين ليس لنا سنة على الكفاية الا انما  
بالسلام وهو مستند كالاذن والاقامة والشمسية على الاكل وشاة الاحمية  
واذا خفي واحد من بيته اقام شعاً السنة وتثبت العاطس وما يفعل بالث  
ما يندب اليه الثاني اذا ترك المصلي سنة في ذكرها فانت محلها فلا تدارك لها  
اذا تذكره ترك دفع البدن لا تكبيره الاخرام بعد فراغها وان لم يثبت  
فان لم يتلبس بغيرها تدب العود اليها وان تلبس لم يرد سوا تلبس بفرض  
او سنة فالاول كالمواظب ترك الشهادة الاول ذكره بعد القيام هذا هو الفرض  
الفعلي قال ابن الرفعة ومثله القول ان قلنا تكرره مبطل ولا ينبغي ان  
يعود الى التروك وبه صرح القاضي ابو الطيب وغيره فقلنا اذا ذكر تكبيرات  
العبد بعد شروعه في النافذة كان له العود اليها على القديم والثاني كالمواظب  
دعا الاستفتاح ذكره بعد التعود لا يعود اليه في الاصح ويمكن جعل عدان  
القسم الاول لان حال الاستفتاح اول الصلاة والتعود اوله تزول والاولية  
ويستثنى من هذا القسم ما لو ترك تكبيرات العبد فذكرها بعد التعود وقيل  
الشرع في النافذة ثباتي من قطعاً كانه في شرح المذهب لان محله قبل القراءة  
وتقدم من على القعدة سنة لالشرط ويستثنى من الاول ما صلى قاعد العذر  
فلما فرغ من السجود في الركعة الثانية وقصد ابتداء الثالثة ففي الدعوى انه  
ان علم انه محال للشهادة لان جرت النافذة على لسانه عاد للشهادة وجز به  
الرافعي خلاف ما لوطن انه في التشهد ورفع منه يشرع في قراءة النافذة في ذكر  
فانه لا يعود اليه في الاصح ثم قال البقوي وان ضي الجلس فاشتغل في النافذة  
على ظن انه محال قيامه هل يعود الى التشهد فيه اختلف وجهين احدهما  
لان هذا التعود بدل عن القيام كذا ذكرنا ومنها لو نوى المصلي اية السجدة  
فلم يسجد وركع ثم بداه ان يسجد فقال المسعودي ليس له ذلك بعد ان  
شوع في الفرض قال صاحب الجواهر الشرعيه وليس بذلك بل له ان يسجد  
مباشرة لقيام سنة السجود بخلاف ما اذا ترك التشهد وقام لا يعود الى التشهد  
والعرف انه لو عاد لكان في ذلك زيادة ركعة وليس بسجدة التلاوة ترتيب  
حتى يعيد الركعة اما اذا ترك السنة وتلبس بفرض وعارضه فرض المتابعة  
كالترك الامام التشهد الاول سائياً فتابعه المأمور ثم عاد الامام قبل الانتساب  
والمأمور قد انتصب فهل يعود المأمور وجهاً امهما نعم لان متابعة الامام فرض

كان

الي

خلافاً



العدد فانه ان يعتضد بهذه الصورة ويستثنى ما لو قالت له زوجته طلقني  
وطلقني طلقني فقال طلقك في الرافعي قيل فصل التعليق ان يزوج ثلاثا  
او واحدة وتقع ما نواه وان لم ينو شيئا وانكره فقال له قائل ان كنت كاذبا  
فما رأتك طالق فقال طالق وقع الطلاق فان ادعى انه لم يرد طلاق امرته  
فقبل لانه لم يوجد منه تسمية لها ولا اشارة اليها فانه الرافعي في انكاره  
الطلاق وان قال الولي زوجته بنتي على صداق بلف قبل الزوج النكاح  
ولم يتعرض للصداق فهل ينقل القبول منزلا على الاجاب فيعتقد النكاح  
بالمسي المذكور في البيع او ينقل ان الصداق ليس ركنا في النكاح فلا يحتاج في  
الصحة الى تنزيل القبول عليه بخلاف الفقيه في البيع فعلى هذا يصح البيع بالمسي ويصح  
النكاح بمهر المثل جزا ما ورد في الثاني باب الكلام الذي يعتقد به النكاح  
وكذا المطلب ان المأورد في قوله تعالى الخ انما اظهر القولين وذكر بعض الغضلا  
انه ينبغي ان يفصل بين قولك قبلت نكاحا وبين قوله قبلت هذا النكاح  
فيكون من المثل الاول عند من يرى صحة النكاح ويظهر المسمى في الثاني نظرا  
الى الاشارة وتقتل للنكاح المشتمل على الصداق بالمسي فيه ينصرف القول  
الى النكاح والمسي من اهل الاشارة الى ضرورة عدم ذكر الزوج المسمى بقوله  
لهذه القاعدة قيد وهو ان لا يقصد بالجواب الابتداء ولهذا قال المفسري  
لما قصد بقولي اشترت جوابك فالظاهر كانه لا يجوز القول ولو قالت  
طلقتي بلف فقال طلقك وقال قصدت الابتداء دون الجواب قبل وكان  
رجعا قطع به الرافعي لكن يذكر عن فتاوي الغضلا فيما لو قالت له زوجته واسمها  
فاطمة طلقني فقال طلقك فاطمة ثم قال نويت فاطمة اخرى طلقت ولا يقبل  
قوله لدلالة الحال بخلاف ما لو قالت ابتداء طلقت فاطمة ثم قال نويت فاطمة اخرى  
فايدة ليس كلاما يسأل عنه يصح فيه الجواب وان تحققت الضرورة الا ترى ان  
لو تقابل ركبان على نظرة لا يقبل احدهما بالقدامة الاخرى لكن ايها المتداعي  
دابة صاحبه في المأمر المستعالي وعليه الغضلا ولو اشاعت دجاجة اشاعت  
لولوة لاخر لا يقبل له ذبحها فان فعل فعلى الله تعالى وعزم القصد وقبول  
الى عين ماله ذكره في الاصل في مسألة ابن الجداد في الحج وهي من مناصب المأمر  
غروي المهور في فاضل الحاشية ما في الشافعي بسنده الى ابن خزيمة عن الربيع  
عن ابي الشافعي عن بعض العامة اشاعت جارية اخرى فقال لست امره بشي ولكن ان  
كان صاحب الفتي ساعدا على الشفاعة فادعها واستخرج جوهرته لم يضره لعل

قوله

الغاية

الغاية ما بين قيمتها حية وسد بوجه سلامة العاقبة كثيرا من كلامهم يجوز كذا  
شرط سلامة العاقبة واستشكل لانها مستورة عنا فكيف يحال الحكم على جرح  
وقال الرافعي في باب الوديعة ليس المراد منه اشتراط السلامة في نفس الجواز  
حتى اذا لم يسل الوديعة بيمين عدم الجواز كيف والسلامة او عدمها بيمين اخلا  
وعوه ويجوز له التأخير في الحال ولكن المراد انما يجوز له التأخير في الحال بشرط  
عليه التزام خطر الضمان انتهى وذكروا في باب التخيير انه انما يباح بشرط سلامة  
العاقبة واما الغرض في هناك الى انه يعتبر مع ذلك ان يكون الغالب سلامة  
والهالك نادر ويحقق به الحدود التي لا يقصد بها القتل فيعتبر ان يكون  
معت لو تعدي في غير الحد متعدد على سبيل الجنابة لرجب فيه فصار لكونه  
لا يقتل غالبا قال ابن الصلاح ويحتمل ان لا يعتبر هذا الا في التخيير واما الحد  
الذي هو دون القتل كالجحد وعوه فقد يكون قاتلا وقد يكون بحيث لو  
حدث مثله من جان متعد ليعقل به القصاص واذا مات به بالحدود فالحق  
تتمه ويدل على هذا حد القطع في السرقة قلت والتحقيق في هذا ان كل ما  
انفي الى الضمان فهو غير جائز اذ جواز شرط سلامة العاقبة ولم يحصل الشرط  
فكذلك مشروط وكان مقتضى ذلك الحكم ان لا يمنع لعدم تحقق الشرط بالقدرة  
يكون الاصل عدم الشرط كما في تأخير الحج عند الاستطاعة ولا اذ في التوقف  
فالحق جواب ولا يمنع عملا حكم الشرط السهو ما كان سامورا به وطريقه القتل  
لا يختلف فيه السهو والعهد كترك النية في الصلاة وما كان منها كالكلام في  
الصلاة والعل في المصوم وسبق تقريره في حرف الجيم في الجمل وتدل لا يقتضي  
في السهو في النيات في صورتين احدها اذا وقع بعد عدم كونه في جنه  
والا كالكلام ناسيا فخطئ بطلان صومه فجامع فانه يفسد الامم لكن لا كفارة  
في الجمع لانه وطى وهو يعتقد انه غير صام ويستثنى من هذا ما لو سلم من الظهر  
ناسيا وتكلم عا بعد الا يتطه صلاته فيسقط في العرف الثاني اذا كثرت وطا  
ومن ثم قال الامام الشافعي في خصيص البيهقي اذا صلى الرجل نافلة ثم نسي  
الجمعة مكتوبة قبل ان يسلم فان ذكر ذلك قريبا جالس متفرغ من النافلة  
ومجد لها للسهو وابتدأ المكتوبة وان نطق بغيره في المكتوبة او ركع لها  
ومجد لها بطلت النافلة والمكتوبة فكان عليه ابتداء المكتوبة وكذلك لو نسي  
في مكتوبة حتى دخل في نافلة فان كان في النافلة قريبا وجعل المكتوبة  
وانها ومجد للسهو وان كان ما تلوها في وقتها ركعة بطلت المكتوبة

عنه  
في الجمل  
والا

سكنا

السجود

بشأنه

وعليه ان يعيد ما انتهى وهو صريح في ان كثرة الافعال تطالب مع النسيان  
وان كانت من جنس الصلاة وانما لا يؤثر لضعف التبرع النسيان اذ التي به  
على ظن وجوبه فلا يكون حينا خلافا لكلام الاجاب السهو في سجود السهو  
لا يقتصر السجود وهو السهو لسجود السهو يعني السجود فالاول كالمركب في  
سجدي السهو واحدها وسال بينهما لا يسجد للسهو لانه لا يامن وتوقع مثله  
في السجود الثاني فيؤدي الى ما شافعي في ايقال في اللغة المصغر لا يصغر وقال  
صاحب التلخيص اذا سجد بعد سجدة السهو سجد الثاني كالمركب حال فعل  
الشهادة الاول وهل تنبئ سجدة السهو بان انه كان قد اتى به بغيره  
ان يسجد ثانيا لان سهوه هذا للسهو فعليه جبره السيد لا يثبت له على عبده  
دين الا في الكفاية ولهذا الوجوه عليه لا يثبت الارش ولو اختلف ماله  
لا يضمنه لاني الحال والابعد العتق ولو زوج امته بعد له المهر وبغ  
الشيخ اعلى على حكاية وجوبه في انه جب المهر يسقط ليلامعري النكاح عن المهر  
اولا باملا ولا يثبت احد ان يجب ويدور اما في الدوام يثبت كاد الشافعي  
عبد الله في دونه دين فلا يسقط في اصح الوجوه وخبر عليها المأورد في ما اذا  
زوج امته بعد غيره ثم اشتره فان قلنا يسقط لم يكن له مطالبة العبد بالمهر  
بعد بيعه لغيره او عتقه وان قلنا لا يسقط يمكن من مطالبة العبد بالمهر بعد  
بيعه من غيره او عتقه وقال الغضلا في مسألة الصداق ان الرق المأثور في العتق  
دفع المهر بعد جريان موجهه نالكم تعويده للعقد عن المهر لا جرى الموجب  
واقرن به الوقوع والاندفاع في معنى الانقطاع اي بمعنى الاستناع قال في  
الرفعة وهي ما حثه عليه تلقا الغرض في فاحكاه عن اي الحق المأثور فيمنع من  
قرينه ان يتصرف ماله بموجب العتق لانه حصل ثم انقطع قال وفائدة ذلك  
تظهر ولقد اعلم في ان الامة اذا بيعت او عتقت قبل الوطى ووجد الوطى بعد  
ذلك لا نقول يثبت لها الوطى والمهر والرافعي حكى عن الشيخ اعلى انه على  
اذا قلنا بوجوه الشبهة في السقوط لا يثبت لها المهر فانما على الوجه الاخر فيجوز  
ان يقال اذا عتقت الزوج عتق الزوج عتق المهر في العتقة قال ابن الرفعة  
وما ذكره الغرض في من لا يقرير به نعه وقال بعضهم المهر انبث ثلاثة اجدها  
ثبوت دين السيد على عبده ابتداء سبب فارتفعه فيتمتع قطعها في ان يثبت  
ويدور ما ذكره في موهو فان كان كذلك خلافا لابن سريج الثانية في ما ورد  
ثبت له عليه قبل ملكه والنمو من لاسام الشافعي الشبهة وهو الصحيح الثالث

الدين

قوله  
لمؤد  
لشبهة

دوام

تأني

دواما تحت لونه من المال على عبده بعد موته والعهود انه لا يثبت حرف  
الشيخ الحجة الشبهة اعلم انه اذا انبط الحكم باصل بعد انتقال الى اقرب شبه به  
ثمارة يكون الشبهة معنوية كما في قياس الشبهة فان الكتاب اصل في الدلالة وكذلك  
السنة فاذا تعدا على الجتهد انتقال للقياس وتارة يكون صوريا كالحج العصيد  
ولهذا يجب في الغامة بدنه لانه قريبا منها صورة وكذا في الغرض عتق وفي  
الارب عتاق وعجب في البقر الانسية والوحشية ومنها الحاق الهرة بالوحشية  
بالانسية على المعجزة في التفرع خلاف الجمر الوحشية لا تلحق بالانسية منها الاختلاف  
الوان تلك واتخذ هذه ومنها حيوان البحر الصحيح حال اكله مطلقا وقيل يعتبر  
الشبهة الصوري قال الشافعي في البراكال شبهه من البحر وعلى خلاف هذا  
قال ابن الصباغ والبغوي حاز البحر لا يوكال فالحق شبهه حاز لا يوكال ونلاحظ  
فيه نظر فانه لا نزاع في ان الاصل في حيوان البحر حال ومنها اقتران الحيوان في  
رد مثله وحيان اشبهه بالحديث المثال اقترض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بكرا ورد بالان والقياس القيمة ومنها اجاب قيمة شاة او عجل عوضا عن خنزير  
واجاب قيمة عصير او خل عوضا عن خمر في خوصداق او صلح عن دم وعوه  
ومنها في باب الرضا اذا كان لا يملك ولا يوزن يعتبر اقرب الاشيا شبهها به على  
احد الاوجه ومنها الانتقال الى اقرب البلاد في ابل العاقلة وركاة الفطري  
الوقت وكذا الخنزير سجد وما حوله نقل الى اقرب موضع صالح له ومنها اذا  
وجد حيوانا ولا يعرف له الشبهة فيها ما حث الاول انها مسطرة للحد وهو  
كالات في الفاعل كن وطى امرأة فلها زوجته وامته وفي الموطنة بان يكون الوطى  
سائلا وشبهة كالاته كاستركه وامته امته او مكنه وفي الطريق بان يكون  
حالا عند قوم حرام عند آخرين كتنكاح العتقة والنكاح بلا ولي ومن ثم لوشرب  
الخمر لئلا يري وحكنا بالتحريم فلاحد في الاصل شبهة الخلاا ويشترط في ماخذ  
خلاف ان يكون قويا كما سبق في حرف الخاء ولو سرق فادى انه ملكه سقط  
القطع على النص والخ في دعوى الزوجة فيما لو وطى من لم يعرف بينهما زوجة  
والحكم المتعلقة بالوطى المختلف حكما بالشبهة وعندها قيمة النسب والعتقة  
واعبار ما بالرجال فان تمتت الشبهة في حقه ثبت والا فلا والثالث المهر وهو  
معتبر المرأة والرايع الحد وهو معتبر فيمن وجدت الشبهة في حقه منها والمهر  
حرمة المصاهرة فان مثلها الشبهة ثبت وان اخصت باحد ما لا يصح اعتبارها  
الرجال وقيل بها وقيل من وجدت منه ولا يسقط القيرمات الشبهة فالاول

عنه  
في الجمل  
والا



على الرجعية معتد التزم مع ان عداي خيفة انه رجعه وهذا احد المواضع التي يفرق فيها المتعزير الجحد وهذا يسقط الكفارة بالشبهة ذكر المتولي بعبارة  
لما في الحسن ان كفارة الصور تسقط بالشبهة خلاف كقارة الحج ولهذا الويل  
الصالح على ان الشخص قد غرت فبان خلافة تضي ولا كفارة ولو في الحرمة  
ناسيا وتلك ان قد سجد وجب عليه نديه ويؤيده نص الامام الثاني على  
انه لو اكل ناسيا ثم جاع على ان انه صار يظن بالاكل ناسيا لم يكره الكفارة  
الشبهة وكذا الواجب بما عاين ان المتعزير قد طلع في ان طوعه لا كفارة لكن  
قالوا الواجب شيئا في سافر لم يظن خلافا للمعزير ولو اخطأ بالجماع لزمه الكفارة خلافا  
للأية الثلاثة فلم يراعوا شبهة الخلاف في سقوط الكفارة عنه اما القدية فلا تسقط  
بالشبهة لانها تضمنت غرامه خلاف الكفارة فانها شبهة العقوبة فالعقوبة  
بالحد لا يسقط قاله القائل الثاني هل يسقط الاثم والتحرير اما الشبهة في الحل  
كوطي المشتركة في الطريق كالوطي سبع وتكاح ناسد فحرام واما في الفاعل  
كوطي من ظن زوجته فيه ثلاثة اوجه احد صاحب الاثم لعدم التصديق وعلى  
العراقين وغيرهم وقال ابن الرفعة انه الذي عليه كلام الآية والثاني ليس  
عزرا ولا في نه واحكام عند النووي انه لا يوصف على ولا حرمة الثالث  
جعل المتولي على نفسه وسلا وسطا بين الخلافة والحرمان قال ابن سريج في الرواية  
انني ناسيا بالشبهة في المشي المحمول عليه على الحقيقة وتحريره على الحقيقة يجب  
فيما هذا انه الموقوف على المتأول لها فاذا لم يجد غنى عنها تأول منها على  
حسب الكفاية لا على حسب الاستكثار وان الله تعالى اباح الميتة عند الضرورة  
وفي حرمة بالشبهة ذروها انتهى وتوسع العبادي فقال في الراديات سبيل  
عن الشبهة في هذا الزمان فنكاح هذا ليس زنا بالشبهة اجبت ما عرفت حراما  
بقينا والتحقيق انتظام الشبهة الى ما يجب اجتنابه والى ما لا يجب فالاول  
ما اصله الحرمان واسميه التحليل فرفع للاصل والثاني ما اصله الحل في سائر  
الغرائب اذ علق المصنف به وعدمه رجلان وجهل لا حكم بطلان واحد منهما  
ولا يلزم ما اجتنابا لهما لانه كان معلوما لكن الورع الاجتناب وعدمه  
من التنية الشاهدة وهو ان يخرج كل من الرفقة تنقته على قدر نفقة صاحبه  
وقال لا ياتى بها الا ان تركها شبه بالورع قاله وان اجتمعت الرفقة كالم  
يوم على طعام يذرك احد من المتصدين في ذلك الزمان وفي اخره المشتركة من الرزق  
يستحب الاشتراك للمساكين في الزمان فليشربا فانه الاجتناب وصحت فيه

الاجتناب

الاجتناب وسائط الاشتباه انواع احدها تعارضها مع الادلة فانها تعارض  
الاصول المختلفة بانها تلحق بالثبوت لاختلاف الحلال والحرام وعسر القين بينهما راجعا  
اختلاف الائمة وماعدا هذا فالشبهة فيه من باب الزوال والورع ولهذا قال  
الحاكمي من ترك النكاح في بلد كثيرة لاحتمال ان فيها محرما له مكرهه قال  
ابن دقيق العيد في شرح الامام والفرق بين الورع والوسواس في حق عسر  
فالتساهل يجعل بعض الورع وسواسا والمشدد يجعل بعض الوسواس  
ورعا والاصول المستقيم دحض منزلة وسواسا وما ينبغي ان يعرف بينهما فان كل ما  
رجع الى اصول الشريعة فليس وسواسا ولا زيدا لادلة الشريعة الفريدة  
العوض فروع نقلا عن النووي في البيع من شرح المذهب عن احكام الغزالي قال  
ولو اتبع من اكل الطعام حلالا لكونه حلالا مكرهه ما كان سقيا لم يكن هذا ورعا  
بل وسواسا منقطع بمزاجه قال ولو خالف لا يفسد عزله زوجته فباع  
عزله ووصيته التي لم يكره اكله فان تركه ليس بورع بل وسواسا قال  
ومن الورع المحبوب ترك ما اختلف العلماء في اباحته اختلافا محتملا ويكون يعتقد  
مدح من اباحه خلاف ما اذا كان دليل المسح حدنا قويا الارض القصوى  
اذا جعلت شارعا لم يحرمها فان لم يكن لها حكم جاز والورع اجتنابه  
ان امكن العدول عنها ولو كان الارض وعليها ما باط معصوب الاختيار  
وغيرها جاز للورع فان تعدد تحت له نفع حراما وبطلان وغيره فهذا  
حراما من السقف لبراد الا لهذا قال وكذا لو كانت ارض المسجد مباحة وسقط  
حرام جاز للورع ولا يجوز الجلوس اذ هو حراما لانه انتفاع بالحرام قال  
النووي وهذا الذي قاله الغزالي فيه نظر والتمس انه لا يحرم التعود في هاتين  
الصورتين وهذا من باب الانتفاع بغيره والظن بغيره من غير ان  
يتركب عليه وهاجا بزان بالاختلاف وقال الغزالي واذا كان زنا به ما لحال  
في بعضه شبهة وله عيال ولا يفضل عن حاجته فليخص بنفسه بالحلال  
من يسهل ويخص ثوبه ولياسه ويحتاج اليه من اجرة حرام وعوه فان  
يعارض اللبس والتورع فيلخص في الثوب بالحل لانه يخرج بلبسه وانه  
يؤاكل الحرام والشبهة اخرا فسادا في اللبس والدين فليخص بها في الحرمة  
والرد وذلك يحصل وقال الحاشي خص الكسفة بالحلال لانه لا يتبين بده وهذا  
يحتل ولكن الاول اظهر ان الغزالي في الرواية لم يكن يكرهه الا لانه لم يفسد فلاح  
عليه ولا يلزمه كما في ما عليه فان كان فيه شبهة لزمه لانه لم يحكم بانه ماله الشرط

مباحته

يتعلق به مباحث الاول وضعه الثاني بان يكون مؤثرا لا موكدا وقد يورد موكدا  
اذا لم يوجد ما يوثق به كالوشرط في البيع مقتضاه من التسليم ويحرم وفي خلاف  
في تأثيره كالوشرط الحر عند احرامه ان يحلل اذا احصر في تأثيره هذا الشرط في  
اسقاط الموطر بقاء احكام القطع بان لا يؤثر ان التحليل بالاحصاء جاز وان لم يؤثر  
فلا يشرط له فوجوده كعدمه الثاني الشرط انما يتعلق بالامور المستقبلية اما الماضية  
فلا مدخل له فيها ولهذا لا يصح تعليق الامور بالشرط لانه لا يتعلق بالماضي  
الامام الثاني في باب الكفارة في الطبقات للعبادي عن ابن سريج فيما اذا قال  
يا زانية انت طالق ان شالله لا تطلق ويجوز ان لا يشرط ان شالله في قوله يا زانية اسم لها وغير  
عن عمل والاستئناس بالرجوع الى الاسم ولو قال يا زانية ان شالله لا يبيع الاستئناس  
خير عن فعل ماض وهو واقع ويستعمل تعليق وقوعه شبهة من بعده واذا قال  
انت يا زانية ان شالله اختلفوا فيه فقيل لا يبيع لانه يجري مجرى التشكيك في  
الخير كالوفاك انت يا زانية ان شالله انتهى وقال البغوي في شرح النسبة كرهوا  
ان يقول ان شالله ان شالله يقول ان شالله ويجوز ان يقول ان شالله ان شالله  
لا على معنى الشك في ايمانه بل على معنى الخوف من سوا العاقبة والاستئناس يكون  
في المستقبل فيما خفي عليه امره لا في ما مضى وظهوره فانه لا يسوغ في اللغة لمن يتيقن  
انه اكل واشرب ان يقول اكلت ان شالله ومن هذه القاعدة يعلم فساد ما  
اقي به البارزي فيما لو نكح شيئا قال والله ما فعلته ان شالله انه لا يثبت قال  
لا يملك الفعل على الشبهة وانما علق نفسه واستشهد لذلك بقول الاصحاب  
في الدعوى انه لو خالف الحاكم في الغصب فنكاح والله ما غصبته ان شالله يقدر  
ناكحا وتعالى عليه الميم ثانيا فلان الاستئناس ينفع في الماضي لا جعله ناكحا ولا شك  
ان نكوله من جهة مخالفة الدالة على عدم جواب الحاكم ولهذا الويل في ما عليه فقال  
بالرجوع عندنا وان لم يحصل مخالفة الا في اللفظ الثالث على شرطنا في العقد اصل  
فاذا يراه في حال العقد كان مكرهه نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الحرف  
وهي كرامة تزويجه وقيل ختم حكام في الجوع بعض المتأخرين واستحسنه واخذوا  
ابن ابي جبرون ومنه نكاح الحلال ومنه الحيلة في المتفرق من الفقهاء في الرواية  
ومنه اذا نكحها غلامه الحرام وصديقه بياضه عشرة اشهر والعشر من الجوع  
بالعشر فاما العقد مع الفلانة فمكرهه لما ذكرنا واما العقد الثاني والآخر فقال  
الاكثر على بركه ونقله الرواية عن النضر وقال القاضي ابو الطيب والرواية  
بحرمه وقاله ابن الصباغ فقتره لانه عيش ويخضع فان علم المشتري الحال ثبت له

الحرام

الحرام على قوي الوجوه في الروضة ولو لم يحرمها لزمه ولكن جرى العقد في هذا  
العقد ماله كذا في الراعي الشرايط المعنوية والعقد هل يشترط على المتعدي من بها  
او يكتفي بوجودها في نفس الامر هؤلاء القواعد الالهية وقد اضطرب فيه كلامه  
الاصحاب فذكر الرافي في باب الزنا انه لا يجوز بيع الربوي بحسبه حراما ولا القين  
واولاه صبر حنيفة بصيرة او دأب بدوا من جازنا فخرجنا منها ثلث لم يصب العقد  
ولهذا الويل امرأة لا يبيع ابي اخته ام معتدة ام لا لم يصب النكاح وهذا يقتضي  
ان ماله النكاح المستشهد بها تنفق عليها وليس كذلك ففي البحر تبين بان  
الزنا لا يحرم الحلال لو تزوج امرأة يعتقد انها اخته من الرضاع في تبين خطاه  
مع النكاح على المذهب وحكي ابو اسحق الاسفاري عن بعض اصحابنا انه لا يبيع  
النكاح ويلزمه الحد اذا وطئها وكذلك لو وطئ امرته يعتقد انها اجنبية بلزمت  
الحد وعندني هذا ليس بشي انتهى وحكي موضع اخر عن الماوردي انه اذا  
عقد على امرأة اعتدا فاسدا عقد على اختها فان علم فساد الاول مع الثاني  
علم باخوة الثانية ام لا وان لم يعلم فساد الاول فان لم يعلم باخوة الثانية  
فالعقد صحيح وان علم ذلك فنقض عليها مع اعتقاد صحة الاول فنكاحها باطل  
اخبارا باعتقاده ظاهر ان قال الرواية وعندني يعتقد نكاح الثانية بكل  
حال لان عاقبته انه هنك بهذا النكاح وهزل النكاح جدد الحديث انتهى وفي  
الحاوي لو طلق زوجته ثلاثا ولها اخت فعقد على واحدة منها ولم يدري هي  
الطالق ثلاثا واختها لم يبيع وان بان انها غير المطلقة وقال الجرجاني لو تزوج  
من قبل له طائفا منها فمكرهه عليه او طلق في ان خلا له لم يفسد النكاح لا فساد  
وذكر صاحب الجرد البيوع انه لو باع ديارا بدينارين من مائة كتابه فاسده  
لم يفسد فادما لا يجوز التزويج من لا تحل له ظاهره انكشاف الحال لا تحلل  
له بيع النكاح وذكر الرافي في كتاب البيع لو تزوج امرأة ابية على طريحيته  
فان مباح النكاح في الظاهر وقال في باب العدد في زوجة المفقود اذا تزوجت  
اربع سنين فاعتدت وتزوجت فبان جبا عند التزوج فعلى القديم لا اشكال  
وعلى الجديد يخرج على القولين فيها لوان مال ابية وظن حياته فان ميتا وذكري  
باب القضاء ان الامام لا يولي رجلا القضاء وهو لا يعلم اهله بيعه ولو ظهرت  
اهله من بعد وذكر النووي من رواه في كتاب النكاح انه لو عقد  
سلطانا فاختبئ نيا نادى من في الاعاصير فميت بين ما وصى خلف  
حي فان رجلا يسقط القضاء في الظاهر بان النية في الصلاة معتبرة وفي تناوي

الشؤون الزوجية



الغزالي لو رجع القاضي امرأة عازلة انما لا ولي لها ثم طهر انما بنته لصاحبه لا يبيع  
في الاصل لان الرضي معتبر ولا دلالة تدل عليه وجزم به ابن الرقة بالصحة  
وهو قياس البيع وقريب من سلة القاضي ما لو حكم الحاكم في بان بعد الحكم  
ان مستنده خطأ وبان له مستند غير صحيح فحكم بان الرقة في صحة الحكم  
تطرق له ليس من باب العقود التي يعتمد الظنون وقال غيره لا يبيع ولا يكتسب  
وجود المستند في نفس الامر وفي تناوي ابن الصلاح قال زوجتك بنتي عايشة قبل  
ثم طهر ان المساء بنت ابن الزوج وهو جدها لا يبيهاه بيع اجاب ان عايشة  
بالاشارة وبخلافه وكذا بالمنية على المذهب والا يجوز اطلاق البنت على بنت  
الابن والضابط في ذلك كله ان يقال ما كان الاصل فيه التصرف كالابضاع والورا  
فخطا فيه ويشترط العلم بالشروط وان اخرج عن ذلك تزوج امه ابيه على ما  
حياته وشهادته الحثي وكذا التزوج امرأة المفقود على العقد ثم بان موته قبل  
العدة ففي صحة النكاح تفريعا على الجديد وجها وصحها الصحة ووجه خروجها  
عن القاعدة ان الخلل فيها من جهة الشرط لان جهة الركن فكان اخف ولهذا  
لو تزوج عتق ثم بان امرأة لا يبيع النكاح والفرق بينه وبين شهادة الحثي  
اذا بان رجلا ما ذكرنا وسلة القاضي اذا ولي ثم بان اهليته مثل مسألة الزوج  
المجرب حالها سواء فانه لا يخطا في الايضاح بخلاف القاضي لعلقه بالامر العام  
ويؤكد على استتوب البايين في قوة الماخذ قول الرواية في لورفع الي الحاكم فيه  
لو تزوج فلان وعنده ان الموقع اليه المذكور وهو فلان بعينه فبين ان كان  
غيره فلا يكون اذا تبا ساعلي ما وصلي خلف رجل وعنده انه زيد فبان عجزا  
لا تصح الصلاة الخامس الشروط في البيع اربعة اقسام تصح بطل البيع والشرط  
وقسم بيع البيع وبطل الشرط وتصح بيع البيع والشرط والرابع شرط ذكره  
شرط فالاول كافي الشروط المتأخر فيه لتتميم العقد كشرط ان لا يعمله ولا يله  
ينتفع به ويستثنى البيع بشرط البراءة من العيب اذا قلنا لا يفسد البيع  
في الاصح قال الرافعي وانا اخرج عن قاعدة الشروط الفاسدة لاشتهار القصة في  
الحاجة بخلاف شرط خيار المجلس ونحوه الثاني كاذ شرط ما لا ينافيه ولا يقتضيه  
ولا عارض فيه كشرط ان لا ياكل ولا يلبس الاكرا وقال المتولي بطل البيع دعوي  
لنفس الشاقي وليس كذلك وقال القفال لو تالك بعثتك الطعام على ان تاكله  
والامة ان تطاهان قصد به الاشرط بطل البيع وان اراد ذلك هو البيع الثالث  
كا اذا شرط ما يقتضيه ولعقد بطله كشرط خيار الاجل والرض والكفيل والاشهاد

عكس  
فانما يكون له  
اشهاد على البيع  
ولا لا تلام

نحوه

على

نان

بان في الطلب وفي نظام بعضهم ما يقتضي انه يكون صحيحا مؤكدا او كلام غيره انه لاغ  
حتى قال الامام ان الشرط الذي يقتضي زيادة على مقتضى العقد قال وهذا بحث  
لغلي قلت يمكن ان يكون له فائدة وهو ما لو اختلف الشرط وقلنا ان صحيح كان  
له طريقان احدهما الرجوع الى الحاكم والثاني يقتضي بنفسه بخلاف ما اذا قلنا انه لاغ  
فانه لا طريق له الا الرجوع الى الحاكم ليعبر الجاي على التمسك منه والرابع بيع الخافق  
به والملاح فيبشرط في صحة البيع شرط القطع ولو بيعت من مالك الاصل لا يبر  
الورا بالشرط وكذا الزرع الاخضر وليس لنا شرط جب ذكره لتصحيح العقد ولا  
جب الوفاة الا في هذا الموضع واعلم ان التعلق في البيع بطل الا في ثلاث  
صور احدها بعثتك ان شئت الثانية ان كان ملكي فقد بعثتك وكان واتعا  
في نفس الامر ومثله مسألة التنازع بين الوكيل وموكله وقوله ان كنت امرتك  
بعثت فقد بعثتك بها الثالثة البعث الضمي اذا قال اعطى عبدك غني عناية  
اذا جاز اس الشهر وقاعدة الشروط الفاسدة ان يفسد العقد الا فيما سبق في  
صورة البراءة من العيوب والا في الغرض اذا شرط فيه مكسر عن صحيح او ان يقرض  
غيره لغلي الشرط ولا يفسد العقد في الاصح فابيه قال الامام باب الغرض قبول  
الشرط شرط من القابل وكانه شرطه شرط العلة هل يجري بشرط العلة فيه  
جوابان خرجها القاضي الحين احدهما نعم لان الحكم لم يحصل الا باحدها والثاني  
لا بل الحكم صادر عن العلة وهذا شرط فيضم الى العلة فيتقوى بها والحكم ثابت  
احصل العلة ويخرج عليها فروع منها لو شهد اربعة بزناه واثنان باحصائه  
قتلوا ورجعوا فبطلت الضمان على شهود الا حصان ايضا وجها ما خذها  
هذا الاصل ومنها شهود التعلق وشهود الصفة اذا رجعوا فعلى من يجب التزم  
على هذين الوجهين احدهما على شهود التعلق والثاني على علمه فبطلت الغرض  
من شرط العلة وشرطها ان شرط العلة الوصف المناسب والتصحيح لمعني مناسب  
وتألف عليه الحكم ولا ينافي هو الشرط قاله الغزالي في شفا العليل وحاصله  
ان الشرط ما يتوقف عليه تأثير الوتر وليس بنفس الوتر ولا جزؤه الشرط لا يتغير  
حكم الشرع فيه ولهذا لو شرع في صلاة او صوم فبطلت لزمه اتمامه خلا لا يفي  
بقيمة واحتج احيانا ما ذكرنا وكذلك يجوز الخروج من صلاة الجماعة الى الانفراد  
ولطالب العلم المترك في الاصح ويستثنى من هذا صورة احدها اذا جاز شرع فيه لزمه  
اتامه لانه يجب التمسك فاسده فكيف في صحيحه الثانية الاصح فانه سنة واذا  
دعت لموت بالشرع ذكره القاضي في خصوص الامام الثاني الثالث الجهاد يجب

نعم

نحوه

امام الحرمين وقال الذي اراه ان هذا جائز وكذا المتعينة على التراخي يجوز قطعها  
باعتدال ان الوقت موسع قبل الشروع فكذا بعد الشروع كالواضع السافر صا  
ثم اراد النظر فانه يجوز تسكه بالنص الا في الصلي مفردا ثم يجدها له  
المخرج ليدرك الجماعة وتابعه في الوسيط والمذهب خلا له ولا دليل فيها استشهد  
به والغزالي ان من تخير بالصلاة مفردا او بالتيمم وحدها والجماعة فهو معذور  
في قطعها لاحراز التضيعة خلا ما اذا قطعها في اول الوقت بلا عذر فانه عايب  
وليس هذا اكملنا فرنا عذره ستر قبل الشروع وبعد فانه لزمه الخروج  
من الصوم ولهذا لا يجوز له الخروج منه اذا قام واخبر به في الاقامة ثم افسر  
فان تبطل اذا احرم بالصلاة فاصح لا يجوز له الخروج مع ان العذر موجود قلنا  
الغزالي ان من الصلاة تصير وزن الصور طويل وسبق عن القفال فرق  
اخر وهو القضاء اذا لم يكن على الفور وجه انه لا يجوز قطعه لتبرعه بالشرع  
وهذا كله في العبادة الواحدة اما الكفر اذا شرع في صور الشهرين فبطل  
يجوز له الخروج بنية الاستيناف قال الامام يجوز ان يقال له ان يخرج بان لا  
ينوي صوم الغد اما اذا خاف في صوم يوم فيبعد ان يسقط على بطلانه  
خلا في ترك الصوم في بقية الشهرين اذ ليس فيه تعرض لافساد العبادة وبوجه  
ان يقال ليس له ورج الغزالي جواز الترك وقال الرواية الذي يقتضيه  
المذهب انه لا يجوز لان صور الشهرين عبادة واحدة كصوم يوم واحد يكون  
قطعه كقطع فريضة شرع فيها وانه غير جائز قال الرافعي وهذا احسن قلت  
بل هو المذهب كما سبق عن نص الامر وما رجحه الغزالي بناء على اختياره  
ان الوقت اذا كان تسعيا فالشرع غير ملزم وهذا كله حيث لا عذر ولا يخرج  
ثلاث صور احدها لو شرع في الثانية معتقدا ان في الوقت سعة فباز فيضيه  
وجب قطعها والشرع في الحاضرة قال في الروضة وعلى الشاذ جب اتمامه  
الثانية الثانية اذا تخير بالفرض مفردا ثم وجد جماعة فقال الامام الثاني  
احتج ان يصلي ركعتين ويسلم فتكون له نافلة وينبغي بالصلاة مع الامام  
ومعناه انه يقطع الفريضة ويقبلها نافلة وقال المتولي هذا اذا تحقق قائما  
في الوقت والا حرم وان قلنا كماله اذا قلنا انه اذا اراد السافر التيمم في اثنا  
الصلاة وقلنا لا تبطل وكانت وضعا فلا يصح قطعها للتيمم فبطل والثاني  
ان الاستبراء افضل والثالث بطلها فلا يصح قطعها فبطل واذا  
اراد ابطالها مطلقا فلا يستبراء فبطل والرابع يجوز قطعها والخامس ان يفتق

المراد ان الشرط لا يفسد  
وهذا كله في العبادة الواحدة

نحوه

اتامه على الشارع فيه الرابعة صلاة النازة خلا فالامام حيث قال الذي اراه  
ان له قطعها اذا كانت لا تعطل بقطعه والمذهب الاول وقال الرواية  
هذا اذا لم يكن قد صلى عليها فالصلي عليها من لا يبيط الغرض ثم صلى اخره في  
جواز الخروج لهما احق لان لواله يبا على انها تنفع فرضا ونفلا قال والقياس  
عندي انها ليست بعرض الخامسة لو شرع السافر في الصلاة بنية الا تمام لزمه  
ولا يشرع له التصريح بذلك خلا ما لو شرع في الصيام لم ينقطع على الصحيح خلا  
للشيخ اي احق الاستغناء في ثلث القفال والفرق ان القضاء في الصور كاذ اذا  
في كونه يوم تام طرف لها والقصر جزء من الاتمام وفرق الغزالي رحمه الله في غير هذا  
بان الصور يجب تعمله في احد الوقتين اما رمضان او ما بعده فاذا عجز هذا  
اليوم لا يلزم والصلاة واجبة في هذا الوقت والاطام صفة فاذا شرع فيها بنية  
لزمته الصفة قال ولا يرد اذا شرع في الصلاة قصرا ثم اقامه لم يرد صفة  
بل زاد شيئا اخر انتهى واما الشارع في فرض الكفاية اذا اراد قطعه فاذا كان  
يلزم من قطعها بطلان ما سفي من الفعل حرم كصلاة النازة والا فان  
لم يمت بقطعها المحلقة المقصودة للشارع بل حصلت بتمامها اذا شرع في  
انقاد غريق ثم حضر اخر لا نقاد جاز قطعنا عن ذكره وفي القبط ان من التخط  
ليس له تقاله الى غيره وان جهل المقصود لكن لا على القام فالا حرم ان له القطع  
ايضا كالمصلي في جماعة ينفرد وان قلنا الجماعة فرض كفاية والشارع في العلم  
فان قطعها له لا يجب بطلان ما عجزه له والا لان بعضه لا يرتبط ببعض ومن  
الكفاية قام بغيره فالصور ثلاثة قطع بطلان الماضي يبطل قطعا وقطعه  
لا يبطله ولا يعوض المشاهد يجوز قطعا وقطعه لا يبطل اصل المقصود ولكن  
يبطل اصلا مقصودا في الجملة فبنيه خلا هذا كله في فرض العين ما فرض  
العين اذا شرع فيه فان صاقت لزمه واستنع الخروج منه بخلاف وان  
اتسع تغيرت صفة من التراخي الى الفورية فاذا شرع في الصلاة اول  
الوقت او في القضاء الواجب على التراخي تعين بالشرع حتى لا يجوز الخروج  
منه نص عليه في الاصح فقال ومن دخل في صوم واجب عليه من شهر رمضان  
او قضا او كفارة او صلي مكوبة في وقتها وقضاها وصلاة نذرها  
او صلاة طواف لم يكن له الخروج من صلاة ولا صوم ما كان مطيئا وصوم الصلاة  
على طهارة في الجماعة وان خرج منها لا عذر ما وصفت او ما شبهه عايد ان كان  
مسفدا تامعا انتهى وقوله التولي وصاحب البسيط عن الاحباب وخالف

نحوه  
سأله  
محدثه

من واحد

امام



الوقت حرم الخروج والامام طرده في كل مصل وسوا التيم وغيره  
ويشك بنص الشافعي السابق في الخروج الى الجمعة وقال لو كان الخروج متعديا  
لما جاز سبب ادراك فضيلة تلك وكذلك صلاة الجمعة له التعلق بها اذا كانت  
لا تعطل تخلفه قال النووي وهو ضعيف مخالف لنص الشافعي والاصحاب  
على المنع ولهذا الاصل اعني الضيق بالشروع قال القاضي الحسين والتولي  
والرواية لو شرع في الصلاة ثم افسدها لم يفسد ما بعده في الوقت فيه القضا  
موجب ذلك بان الوقت وان كان موسعا فتعيينه مذكور في المكلفين ثلثة  
احرم في اول الوقت تضيق وايده ابن الرفعة بنص الشافعي في الامر على عدمه  
جواز الخروج من الغرض وتد وجه ابن الصباغ حيث ذكره في كتاب الصور المعنى  
الذكور ومثله في القضا وان كان وقتة موسعا وتلك ابن الاستاذ فيها قالوا  
نظروا وينبغي ان لا ينوي القضا فكيف يقضي مع بقا الوقت والقضا عبارة عن  
تعل الصلوة خارج الوقت وايد ما ذكره بانه لا يجوز له التأخير بعد الاضداد  
حتى يخرج الوقت ولو كانت قضا لاسع وقت فعلها على المذهب اذا وجب  
قضا وصاحا على الفور على وجه قال ولما راس قال بوجوب تعاطيها على الفور  
عقب الاضداد ولا يقال بانه يطلب تعاطيها عند ضيق الوقت ذلك صرح  
هو لا بانه اذا شرع فيها يضيق فيها فيكون وقت ادائها فمن يسرها قبل وطهر  
على هذا انه اذا اغادها بعد الانسلاخ يجوز له على الخلاف في التي يفعلها  
في الوقت وبعضها خارجا والله اعلم المشقة ضاعة عند المشقة عنده سبب  
به لا تفتنع الكلام الاول وهو سنة مؤكدة وتدفع اشغوا توجروا وليفتن  
الله على لسان نبيه ماشا ولا فيها من اعانة السار ودفع الضرر عنه ولا يكون  
في جحد ولا حق الا زهر وانما هي للزنب الذي يكن الصغرة وقد شفع الله في  
سبط لما حلف الصديق ان لا يفتن عليه فقال الله تعالى ولا ياكل اولوا الفضل  
سبح الامام قال النووي في شرح مسلم واجمعوا على حرم الشفاعة في الجحد وبعد  
بلوغه الامام وانه حرم الشفاعة فيه ما لم يلغ فاجاز اكثر العلماء اذ لم يكن  
الشفقة صاحب شر واذي للسلطان ليس يفتن فيه اما التي لا حدين ولا لافا  
وواجب التعزير فيكون الشفاعة فيها والشفقة سواء بلغت الامام ام لا لانها عرس  
ثم الشفاعة فيها سبحة اذ لم يكن فيه صاحب اذني تلك واطلاق الشفاعة  
في التعزير فيه نظر لان المسحق اذا سقط حقه من التعزير كان الامر بالتعزير لانه شفع  
الاصلاح وتبرير ذلك فافهمه لانه حاله لا ينبغي استصحابها الشركة بمقتضى

ثم

فان

به ما حث الاول تثبت المطالبة لكل من الشريكين بالشركة فيه لكن اذا انزله  
احدهما بقض شي هل يشار الاخر فيه صرح على ضرب احدهما ما يشاركه فيه قطعاً  
كوع الوقت على جماعة لانه مشاع الثاني ما يشاركه فيه على الاصح كالوقت احد  
الورثة من الدين قدر حصته فلا يشاركه في الاصح كما قاله الرازي في اخر  
باب الشركة وتدل لا يشاركه الا ان ياذن له الديون في الرجوع عليه ولا يجد  
بالاسواء ووجه القاضي حين في فتاويه المشاركة لا يها يقضان ذلك نيابة  
عن الاب لان اتسبها ومنها لو تالك رجلان اشتريتا سكة شيئا بكذا وصدق  
احدهما فالحكم فيه كالارث ومنها لو ادعى اثنان انها عينا من رجل وانه وجه  
منها وسلمه اليها فصدق المدعي عليه احدهما وكذب الثاني فيتم للمدعي النصف  
وهل يشاركه فيه المكذب لا اعترا منه بانه شريكه في كل حصة منه وجه حكاه  
الامام في باب الرهن وقال انها يجريان في كل ملك وحق يتلقى من عقده  
على سبيل الشبوع ومنها الديون المشتركة في ذم الناس اذا اذن احد الشريكين  
لاخر ان يقض ما علي زيد هل له ان يختص به اذا قبض فلو ان اظهرها  
التبع ذكره الرازي في اخر التسمية عن السرخسي ومنها لو ادعى دارا فصدق  
المدعي عليه احداهما في نصيبه فانه يشاركه المكذب على النصوص ووجه  
الغزالي فيه وجهين واما الرازي فيتمرد الثالث ما لا يشاركه فيه قطعاً قالوا  
ادعي على ورثة ان مورثا ومي في ولزيد بكذا واقام شاهدا وحلف معه  
واخذ نصيبه لا يشاركه فيه الاخر قطع به الرازي في الشهادات وسبغ في  
اربعي فيه خلاف ما لو تالا اشتريتا سكة بكذا وصدق احدهما ولو اتا م  
الوارث الخاص شاهدين اخذ نصيبه ولا يشاركه الاخر ووقع في المواد  
رجل اخر نصيبه من دار وقض الاجرة فسكن السائر جميع الدار وتفر  
على شريكه اخذ اجرة نصيبه منه فقبل يشاركه وينبغي ان لا يشاركه  
لان المورث استفاد حقه بعقد خص به ويرجع شريكه باجرة حصته  
على الغاصب ويشهد له صورة البيع الثانية الرابع ما لا يشاركه فيه على الاصح  
لو ادعى الورثة دينا لمورثهم واقاموا شاهدا وحلف بعضهم فان الخالف اخذ  
نصيبه ولا يشاركه فيه من لم يحلف على الصحيح المنصوص لان العين لا يجري  
فيها النيابة والفرق بين هذه وبين ما اذا ادعى دارا وصدق احدهما  
سبق ان الحق هنا فاقبض بالشاهد والعين فلو شركا التاكل لما كان بين  
شروع في الاول انما يثبت بان امر المدعي عليه ثم يترتب على امره انما يثبت

بانه ارث ذكره الرازي في باب الشاهد والعين وفي المعايير لو ادعى الورثة  
دينا لمورثهم واقاموا شاهدا واحدا وحلفوا استحقوا فان امتنع بعضهم عن  
العين فالحالف باخذ قدر نصيبه ولا يشاركه غيره فيه ولو كانت الدعوى  
دارا وثوب وحلف وحلف بعضهم يشاركه الباقيون فيما غلبس والفرق  
بينهما ان الدين في الذمة فكالم حلف ثبت حقه فيها ومن لم يحلف لم يثبت  
له حق بعينه فيما غلبس منها يشتركون فيه وكان الثاني معصوب من جاعهم  
ومها لو باع العبد ما لكاه نهل يتفرد احدها بقض حصته من الثمن ورجان  
احدها لا يشاركه في شيا يشاركه الاخر كالبزات واجمعوا على ان لا يشاركه في  
هذه فلا يشاركه ذكره الرازي في اخر الشركة وهذا كله في الدين اما العرس فلي  
في الطلب عند تكاح السفينة وجهين فيما لو كان بين اثنين صبرة ثم فاخذ احدها  
نصيبه منها من غير اذن شريكه جاز في وجه لانه لو طلبه ليربكن له منعه ويوب  
هذا ما حكاه الرازي في الصيد عن البغوي لو اختلطت حامة عامر الغيرة قاله  
الاكل بالاجتهاد الى ان بقي واحدة كالواختلطت قمر الغيرة يفرقه وقال  
الرواية ليس له اكل واحدة حتى يصالح الغيرة ويقاسمه ولو نصب حطة  
له او ماع له على مثله كتمه وجهل قدرها فكما اختلط الحامر ولو اختلط درهم  
حرام بدرهم له ورض برهن ونحوه من التلقيات ولم يفتن فضل قدر الحرام  
وصرفه من هوله والباقي له وقال في البحر لو كانت الصبرة بينهما فقسمن فانفسها  
اخذ هذا فغيره والاخر فغيره اذ لا يجوز لاحدهما ان يستوفي كالحق منه  
في تلك الاخرى باق حوازان يتلف الباقي قبل ان يتاكل للشريك الاخرى  
استوفيا في الملك فيستوفيان في القبض ولو اتفقا على التسوية فيما فاخذ القسور  
الاول جاز ولو لم يفتنا اقرع بينهما في اخذه ويكون استقرا ملكه الاول  
على ما اخذه موقوف على ان باخذ الاخر مثله فلو اخذ الاول فغيره من ذلك  
الصورة رد نصف القسور للثاني اطلاق الشركة هل تنزل على المصنف  
او هو ميم يقتصر على تفسير فيه خلاف في صورتهما لو اشترى سلعة ثم قال  
لغيره اشركك معي واطلق فقبل يفسد العقد للماله والاصح الصحة ويدل  
على المناصفة ولو تعدد الشركاء نهل يستحق الشريك نصف مالهم ومثله  
واحد منهم قالوا اشركا شيئا اشركا لافيه نهل له نصفه او ثلثه لم يفرصوا  
له والاشية الثاني ومنها لو وصي بامية لزيد ومائة لغيره وقال لدا شركك  
معها حله نصف ثمانية في قول غالة النهروني في الاشراف ومنها لو قال

١١٥

الاولان شريكان في هذه الدار وفي هذا المال قال الرازي في ادب القضا  
قالوا هرا نه بينهما نصان فلو قال بعد ذلك ان لقره الربع والخمس والعشر  
من اصابا من ثلث شمع وحلف معه لان ذلك يحتمل ثلث والظاهر الاول وهو  
ما قال من جهة النقل لكن غالب الناس يطلقون هذا اللفظ لانه اذ في جزوي  
القرية فيقول زيد شريك في كذا ويريد به اصل الشركة وثقا وتلا في  
فانما القول اما لو كانت بيعة بان زيدا وعمر شريكان في كذا وهو مشترك  
فيها فالظاهر ان البيعة تستفسر من مقدار نصيبين فان لم يبين والعين يدها  
جعل بينهما نصيبين وان كانت بيد احدهما قبل بيع في مقدار نصيب الاخر  
اليه ويقضي النصف فيه نظر ومنها قال الرازي في المتور قال الشافعي لو قال  
لهما انت طالق ثلاثا ثم قال لاخري انت شريكها في ثلثي الطلاق ثم قال لاخري  
انت شريكها في هذا الطلاق تطلق الاولى ثلاثا والثانية تفتين والثالثة  
واحدة لانه يحصل في كل واحدة طلاق ونصف والطلاق لا يفتن في كل  
فحصل طلقين قال الرازي تطلق كل واحدة من ثلاثا لظاهر التصريح  
الشك يتعلق به ما حث الاول في حقيقته وهو في اللغة مطلق الزدد  
وفي اصطلاح الاموليين تساوي الطرفين فان كان ثلثا والرجوع وهما واما  
عند الفقهاء فزعم النووي انه كاللغة في سائر الابواب لا فرق بين التساوي  
والراجع وهذا انما تالوه في الاحداث وقد فرقوا في مواضع كثيرة بينهما  
في باب الايلا لوقيده مستبعد المصوب واربعة اشهر كزول عيسى عليه  
عليه وسلم فيقول وان ظن حصوله قبلها فليس يملك قطعاً وان شك فرجان  
اصح كذا فيهما ما سبق في الحياة المستقرة شك في المذبح هل فيه حياة بعد  
الدرج حرم الشك في البيع وان غلب على ظنه بقا وحلفت ومنها في باب القضا  
بالمر لرجعوا للساوي واعتبر والظن المؤكد وكذلك في الصيد اذا اتوا  
عليه اثنان في بعض صورة ومنها في الاكل في مال الغيرة اذا غلب على ظنه  
الرضي جاز وان شك فلا وشاهد ركوب البحر الخوف اذا غلب على ظنه كونه  
مخوفا فغدر المصروف من الثلث وان شكك في كونه مخوفا لم يفتن الا بقول  
اهل الخبرة ومنها قالوا في كتاب الطلاق انه لا يقع بالشك وارادوا به الطرف  
المرجوح ولهذا قال الرازي في كتاب الاختلاف فلو لم يرفع الطلاق بالشك  
سلم لكنه يقع بالغالب انتهى ويشهد له لو قال لهما ان كنت حاملة فانت طالق  
فادامت ثلاثا اقرأين وثبت المطلق وقع الطلاق مع ان الامر بالاتصال

وجوب



الاظن ولهذا ابد الامار احتمالاً بعد الوقوع وكذلك لو قال ان حضرت  
 فانت طالق فحاضرت وقع الطلاق بمجرد رواية الدم ولا يتوقف على مضي يوم  
 وليلة وفيه وجه يستوفى عليها اذ به يتحقق انه داء دم فساد والطلاق  
 لا يقع الا باليقين وهو يوجب احتمال الامار في التي قبلها وقال الوعصر  
 ثم قال ان لم يكن يخرج من تحت ثوبه فانه وجده خلا وقع الطلاق لان الغالب  
 انه لا يتخلل الا بعد الفجر ومنها سبيل القاضى الحسين عن قنت في ركعتي  
 الفجر على اعتقادها فرض ثم تذكر في اخر الصلاة فان صلاته بالماله لانه  
 في الحقيقة شك في النية انه نوى الفرض والنفل وتبين ان الفعل الصلاة  
 على الشك يقتضي البطان قال صاحب الكافي وفيه نظران الحق الظاهر  
 والشك يقتضي التردد وتبين ان شي من افعال الصلاة مع الذكر يقتضي  
 البطان والظن لا يقتضي التردد بل غاية ما فيه ان يكون خطأ وسهواً في الموضع  
 في الصلاة لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد ما لا يفسد  
 احدها ان يذكر المشكوك فيه على قرينة كالوشك في اصل النية وتذكر على  
 القرب قبل مضي قدر ركن تصح صلاته وكذا الوشك في النية وتذكر  
 قبل مضي اكثر المنار صح صومه ويستثنى صورتان احدها ما لو صلى المسافر ركعة  
 حل نوب القصر املا يلزمه الاتمام وان تذكر في الحال انه نوى القصر فيص  
 عليه في الامر ونابعه الثاني اذا صلى بالاجتهاد في الصلاة ثم ظهر له الخطأ في  
 اثنا الصلاة فان يجوز عن الصواب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته وان  
 قدر عليه فانه يستأنف على الصواب في زيادة الروضة غالباً الشك بعد  
 الفراغ من العبادة قال ابن القطان المطارحات فزى الامار الشافعي  
 بين الفعل وبين الشك بعد الفعل فلم يوجب اعاده الثاني لانه يوجب  
 الى المشقة فان المصلي لو كان ان يكون ذا كمال المصلي لتعذر عليه ذلك ولم  
 يطيقه احد فتسوح فيه وبناه بصورته الشك بعد السلام في ترك فرض  
 لم يؤثر على الشهادة وان كان المشكوك فيه هو النية وجبت الاعادة قال  
 النووي وكذا الوشك في الطهارة في الاجل والغرف ان الشك في الاركان يكثر  
 لكثرة اختلاف الطهارة وقياسه كذلك في باقي الشروط لكن سبباً عن النص  
 عدم الاعادة في صور الطهارة للطواف فلا يحتاج للغرف ومنها لو فرغ من  
 ترك الشك بعد الفراغ منها في حرف فلا اثر له كانه في شرح المذهب عن الشيخ  
 ابي حامد وكان الغرض بينه وبين المشاك في ترك ركن من اركان الصلاة في

في النية

الشك في

الصلاة

الصلاة انها بسيرة مضبوطة فلا مشقة في ضبطها خلا فحروف الفاتحة وتندبراتها  
 كثيرة لا يوتر الشك بعد الفراغ منها في ترك بعض حروفها المشقة وقياس الشك  
 الفاتحة بالفاتحة ومنها في فتاوى النووي توضا المحدث وصلى الصبح في نسي انه  
 توضا وصلى فاعاد هاتين ركعتي سجدة في احدي الصلاتين وسعى اراس في احد  
 الطهارتين فطهارته صحيحة الا وفيه علة اعاد الصلاة لاحتمال انه ترك التسبيح  
 من الاولى والسجدة من الثانية ونظيره ما حكاه ابن القطان في المطارحات  
 نسي نسي صلاة من الخس وصلى الخس ثم علم ترك سجدة واحدة من الخس التي صلاها  
 فانه يلزمه الاعادة ثانياً ويمكن توجيهه باسرين احدها ان السجدة لم يتحقق انها  
 شروكة من الصلاة المتركة بل يحتمل ان يكون من غير المتركة وهو الاكثر وقوعاً  
 لان وقوع واحد من اربع اكثر من وقوع واحد معناه الثاني ان الواجب  
 الاعادة ثانياً لما بين وقوع مثل ذلك في المرة الثانية والثالثة كانه في الاعمال  
 فالحال الذي وقع فيه الفساد مرة ثانية ومنها الوشك بعد الفراغ من الوضوء  
 في ترك مسح المراس او غيره فوجها ان احيى لا يوتر كالوشك في الصلاة بعد الفراغ  
 منها قبل الشروع في سجدة فيؤيد ذلك ادخوله في الصلاة بطهارة مشكوك فيها  
 الى جوار ذلك كالمشكوك على احد اركان او فرق غيره بانه لم يتحقق الطهارة بعد  
 ان شك في الحدث والاصل عدمه ومنها ما يترتب من الحدث وشك في انه رآه  
 املا والاصل عدمه ومنها لو شك بعد الفراغ من غسل الفاتحة عن التوب والبدن  
 على استوعبه ويشع ان يكون كالمشي قبلها مرة وتوب البغوي لو استسبح وصلى  
 على استعمل بخير او ثلثه فحكمه حكم من توضا ثم بعد الوضوء شك في مسح المراس  
 وحلى ثم بعد الفراغ شك في ركن وفيه خلاف فان قلنا لا يجب اعادة الصلاة  
 لانه لا يبعد هذه الصلاة يمكن للجواز ان يصلي به صلاة اخرى بعد الشك  
 لم يستعمل الا استغنى لانها حالة شروعة مترددة بين كمال الطهارة وعدمها ولو  
 وقع هذا الشك في اثنا الصلاة انها نكثت وعي مثله في صورة الوضوء سابق  
 من الصحيح هو المذكور في الروضة وفي كتاب الجلي للفرغيني لو توضا وصلى  
 ثم احدث وشك هل مسح راسه في ذلك الوضوء ام لا يجب عليه الاعادة ولو انه  
 توضا ثم احدث ليليل شك هل كان نوى فيه ام لا ليرى لانه خرج عن محل واحد  
 منها ولو اعترضه الشك في الوضوء قبل الحدث بطل الوضوء والصلاة على المذهب  
 العلوي وكذلك لو اعترضه الشك قبل الخروج من المصوم ومنها لو شك في السلام  
 في السنة بعد الغروب فلا اثر له وقد تعرض له في الروضة في صور الكفارة ومنها

لو طاف للعرض ثم شك هل طاف بطهارة ام لا يلزمه اعادة الطواف لانه ادى العباد  
 في الظاهر فلا يستطحكم ذلك بالشك نقله في البحر عن رواية الشيخ ابي حامد عن  
 النص وحكاها الجاهلي في التبريد عن نص الامار قال وهكذا الحكم في المصلي شك  
 بعد الفراغ ومنها لو صار يمين احدها فرض والاخر نفل وعلم انه نوى انه  
 في احدها وجب اعادة الفرض وقال والذو الوفاي لا يجب للشك تاله في اليقين  
 ثالثاً الشك في المانع وذلك اننا نقول ان كان وجوده شرطاً كان عدمه مانعاً  
 فالشرط في البيع والسلم القدره على التسليم والعجز مانع واذا شكنا في الشرط لا  
 الحكم واذا شكنا في المانع منه اثبتنا الحكم علماً بالاصل في الموضعين فان قيل  
 يلزم من هذا التناقض لانه يلزم عند الشك في الشرط ان لا يترتب الحكم لعل  
 الشك في الشرط وان يترتب لانه شك في المانع في ذلك حاله كالمجاب قال  
 ابن الرفعة انما لا يترتب الحكم عند الشك اذا كان وجوداً كذا اذا شك على  
 تطهر ام لا لان الطهارة شرط والاصل عدمها اما اذا كان عدمها فالاصل عدمه  
 يترتب الحكم عليه ويدل له قول بعض اصحابنا اذا قال ان خرجت بغير  
 اذني فانت طالق فخرجت وادعي انه اذن وانكرت الاذن القول قولها  
 ويتبع الطلاق لان الاصل عدمه ومن لم يوقعه متمسك بان الاصل  
 بقاء النكاح وكذا يقال هنا انما يترتب الحكم عند الشك في وجود المانع وجوداً  
 كذا اذا اتقن الطهارة وشك في الحدث فانه مانع والاصل عدمه فان كان  
 عدمها فلا يترتب الحكم واذا تقررت ذلك ابعاناً كان وجوده شرطاً لعدم  
 مانع وعند الشك في وجوده لا يترتب الحكم لان الاصل عدم وجود ذلك  
 الشرط والاصل وجود المانع فلا تاتى رايها ان يعارضه اصل ضعف  
 الشك حينئذ ويتبع بصورة احدها لو اخرج وتزوج وشك هل كان تزوجه  
 قبل الاحرام وبعده فالنكاح صحيح نص عليه الشافعي فيما نقله الماوردي  
 ووجهه ان الاصل عدم الاحرام وقال الدارمي نص الامار الشافعي في  
 جهة الورع على ابقاء ما قلعه ويعطي نصف الصداق ان سمى والنكاح ان لم  
 قال وفي الحكم النكاح صحيح وخرج بعض اصحابنا قولاً انه باطل بما على الملبس  
 الثانية لو ابرأ العتق اذ ابرأ بالطلاق او بعده فتع نكاحه هل  
 احرم بالطلاق قبل الطواف وبعده قال الاصحاب بغيره لان الاصل جواز ابطال  
 العتق على ما لا يتبين ما يتبع حكاها الماوردي ايضا فالثالثة احرام المني  
 وشك هل احرمه قبل اشهاده او بعده ما كان محرماً بالطلاق فلهذا صاحب البيان

عن



في

مثل النية  
أمر لا ولا يصح  
الاجتهاد

على

لوشك الاسم هو ام ملبوس فلموس جزيره في زوايد الروضة وان يتقن  
الطهارة انه راي روي وشك هل كان النور الذي راي فيه ذلك الرضا على  
هية الاضطباع او القعود قال البغوي يحكم بحدته قال النووي الصواب  
عدم الانتفاض للشك الموجب الثانية لوان يتبين فري بلا وشك انه  
مذي او مبي بالذهب انه يتغير فلو غلب على ظنه انه مبي لكون الوذي  
لا يلبق بطبعه ولتذكر وقاع تخيله في النور قال الامام جوزان يقال يستمر  
زمن الطهارة ويجوز ان يحمل الامر على غالب الظن قاله الرافعي في باب الفصل  
والاحتياط الاول اوفق لكلام المعظم انتهى وفي هذا الحال الطرف الموضح  
التاسعة وقعت نجاسة في ما وشك هل هو ثلثان فالمتنول نجاسته وللا  
احتياط انه لم يور قال النووي وهو المختار للشك في التنجيس العاشر ادخل  
الكلب فاه في انا وخرج بلا طهارة لم يحكم نجاسة الا ان يخرج عليه وطهارة  
فوجهان فيهما كذا ذلك لاحتمال ان يكون من لعابه والاصل طهارة الا ان  
اذ الربض قد مضى له اصل فينتهي لشك كالوشك بعد الفجر هل نوي  
ام لا لم يصح صومه ويلزمه الاساك والقضا وفي البحر وجه انه يصح  
ولو شك هل كانت نيته قبل الفجر وبعده قطع الاجاب بان لا يصح قال  
النووي ويحمل ان في فيه خلاف وكذا التوضا وشك هل هو بايع او با  
لم يصح لوجوب النية وشروطها الجز وهو معقود ولو استغنى بشي وشك هل  
هو عطر او مطعوم وغيره مما يتبع الاستنجاء فهل يجزئه كولو لم يمس له كفا  
عائلتان وغيره مما يتبع باحدها فانه يتنقض مع الشك في انها اصلية او زائفة  
وكذا الذكرين كغفره كلام الروضة في باب المسح وحكي في شرح المذهب عن الجار  
انه لا يتنقض بمس احد العائلتين كالحنث وهو القياس المأثور الثالث اذا  
اخذ ريشا في حصول الشريط ثم بان مصداقته هل يجزئه هو على حشر من احدها  
ان يكون فيما يجب فيه النية او يتبع الاحتياط فلا يجزئه كالوصلي شاكا في دخول  
الوقت ثم بان دخوله وكذا لو توضا بالاناء المستنبة من غير اجتهاد ثم يتقن ان الله  
توضا به كان طاهرا لم تنج صلاته ولا وضوه فلو غسل به نجاسة لم تنج بها على  
قبل التبين ويصح بعد التبين بتاعلي المشهور وان ارادته النجاسة لا تنقض النية  
ولو شك في جواز المسح الخلف فصح ثم يتقن جوازه فانه يجب عليه اعاد المسح  
ويضي ما ضل به ولو يبر وهو شاكا في دخول الوقت ثم بان انه في الوقت لم يصح  
تيممه وكذا لو طالب الماني هذه الحالة ثم يتبين لم يصح عليه وكذا لو لم يطلب ثم تنق

او لا

ان لا يمسح بجمعه ولو لم يمسح عليه فائنة ولم يتحققا فتم لها ثم ذكرها لم يجز ان  
يصلي بها بذلك التبر لان وقت الثانية بالتذكير قال الشافعي وينبغي ان يكون على  
الوجوهين فمن توضا محتاطا ثم يتقن حدته وكذا الوضوء بالاسير مطبوعة من غير  
اجتهاد ثم بان انه صام في الوقت لم يصح اذا اشتبهت عليه القبلة فصلي بغير اجتهاد  
وتبين انه صلي القبلة وكذا الوضوء الفاضلي بغير اجتهاد ثم بان مصداقته المستند  
لا يصح ولو ولي الامام قاضيا وهو لا يعلم انصا به بالاصليه لم يصح وان كان لا  
ومن لا يجوز ان يكون قاضيا للولي وحكم لم يتخذ احكامه وان كانت صوابا فانه  
الزبيلي في ادب القضا وحكي ابن عباد في الشرايط من ولي القضا من غير  
اهله فوافق الحق في حكمه نفذت تلك الحكومة عند الاصطفي قال وخالف  
جمهور الاجاب ولو صلي حلف من شك في الاقتداء به كالحنثي ثم بان اهليته  
لم يصح ولو قال ان كنت حلفت فجهدي هذا خرجن ظاهري ثم بان انه طاهر  
لا يفتي ومثله لو ادت لوليها ان يزوجه من زيد فوكل الولي في تزوجها  
وافلق تزوجها الوكيل من الذي عينته هي لوليها فانه لا يصح ولو اوتيت  
في العدة قبل استنصافها لم يبلغ الا بعد الاقرار الاستتار الربيه فلو نكحت  
بطل وان بان مصداقته للبينونة ولو باع صبرة بغيرها جزا فخرجها  
سواء اتبع وكذا لو تزوج امرأة وهو لا يعلم انها اخته امر اجنبية او معتدة  
فبان احصية خليفه ولو شك بعد الوقت هل الصلاة عليه امر لا يلزمه قضا  
ولو مضى حاتم تبين انها كانت عليه لم يجز به بلا خلاف كانه في باب نية الوضو  
من يبرح المذهب والقياس يخرج على الوجوهين فمن شك في حدته فتوضا ثم  
تحدثه لا يبرقع في الاصح الثاني يكون غلظ فاسبق تجزئه في صور احدها  
لو وقف بعرفة شاكا في طلوع الفجر تبين انه كان قد طلع فان وقته صح  
سقط الفرض قاله الشافعي في المعتمد الثانية احرم بالجماع شاكا في دخول الوقت  
ثم بان انه دخل فبني المصحة لانه شديد الضرر ويهدد له ماسبق فصل  
الاجتهاد وا في اشهر المصالح واحرموا بان الخطا عاما لا يتعدى جارا لو وقفوا  
العاشر وغيره الثالث قال الدراري لوشك في طلوع الفجر فانه الاكل فان كان  
انه اكل قبل الفجر ولم يتبين فلا شي عليه او بعده اعاد وان شك في تجسوبة  
الشئ لم ياكل فان اكل فعلم انها كانت غايبة فلا شي عليه وان علم ان لم يغيب  
او لم يتبين اعاد فقلت وعلى هذا فالعرف بين ما اذا شك في الغروب ثم بان  
الاجتهاد حيث لا يفيد انه صادف الليل وبين الصلاة ان العبارة هذه وقعت

ع

ان ما هنا عليه الاقل وقال في موضع اخر لو كان له ما يادد في كيس وما يات  
دبر اخر في كيس فشك هل بقي عليه خمسة دراهم من جملة زكاة هذه الدار  
فلا شي عليه بخلاف ما لوشك في ما تبين لكيس بعينه هل اخرج زكاته امر لا  
والاصل بقاؤه وعليه اخراجه ولو كان عليه كفتان من ظنهما رايه عليه عشر  
كفا رايه فاعتق رقبا ثم شك هل بقي عليه واحدة منهم امر لا شي عليه بخلاف  
ما لوشك في ظاهري بعينه كالو قال اشك في ظاهري الذي كان يوم الجمعة هل  
كبريه امر لا فيها اصل وجوبها عليه فيلزمه ان تبني والظاهر انه لو شك  
اه عليه خمسة زكاة او عشرة لم يلزمه الاجبة قال الصمري ولو علم ان  
عليه صوما ولم يدرى انه من رمضان او نذرا وكفارة فنوي صيا ما اجراه  
كمن نسي صلاة من خمس قيل يترك بينهما ما استحباب الاصل وكل صلاة  
بعينه وهذا خلافا ثم طاهره انه بكنهه يوم واحد ويجزئه هذه النية ويحمل  
انه لا يبرق بعين الابصار ثمانية ايام كما هو قياس نسيان الصلاة ثم رايه في  
الاستقصا انه يبر بصور اليوم الذي عليه كما لو كان عليه عتق ولم يدر هل  
هو عتق قتل او ظاهرا عتق رقية ونوي بها ما عليه من العتق فانه يجزئه  
كذلك هاهنا ويشارك من نسي صلاة من الجنس لان يقينها بالنية واجب وكذلك  
لا يمكن الا بان يصلي خمس صلوات خمس نيات انتهى ومثله العتق فاعلم الامام  
عن القاضي الحسين وقال ينوي بها العتق الواجب وقياس ماسبق وجوب  
وتبين اذ التردد بين شيئين وهو يقتضيه كلام العراقيين ولو تحققت الزكاة  
ان عليها عدة وشك هل هي عدة طلاق او وفاة لزمها الاكثر ومثله لو اقتد  
ان من ذهب ونضة وجه الاكثر منها ولم يكن قيسه وجب عليه ان يزكي  
الاكثرها ونضة واما وجب الاكثر في حائض المصوتين لان الكفنية  
حسب الي التخصيص خلاف ما للواري بلا وشك حيث يختار السابع اذا اراد  
المخرج عن الشك استعمل الوضوء وهو تنزيه الامر على اسوال الاحوال  
ويخرج ما يبريه الى ما لا يبريه وفيه صور احدها المتطهر اذا شك في الحدث  
فالوضوء ان حدث ثم تطهر من غير حدث قال ابن عبد السلام والمختار ان الوضوء  
بدل للجزء من جزئية برفع الحدث لان بنا الطهارة منه كان بها شعبان  
مع من جزئية صوم رمضان ليلة الثلاثاء من شعبان قال وهذا هو الجاري  
على اصول مذهب المشافعي من جهة استحباب الاصل قد ينح من الجزئية  
ومثله لوشك في الخارج منه اوصي او مذي فانه يجزئه الاصح فاذا اغتسل

في ان الاقتداء هل يجوز الاجتهاد والاجتهاد نعم يجوز الاجتهاد للصائم اخر النهار فالحق  
لاستاد ابو اسحق حيث قال لا ينظر الا بيقين والمصحح الاول كان الصلاة  
وخلافه جائزهما ايضا الخامسة اذا شك هل فعل امر لا فالاصل انه لم يفعل ومن  
ثم لوشك هل وضع ضمنا او قل او هل وضع في الخولين امر بعد لم يثبت الفجر  
ولو لم يتحقق التوضي خروج شي منه ولكن شك هل خرج منه شي امر لا فلا خلاف  
قاله في الطلب انه لا يلزمه شي لان الاصل عدم خروج شي والاولى ان يفعل  
لاحتياط خروج النبي وقد مثل هذا من يري في نومه انه قد احتلم ولا يري في  
نومه بل قال وقضية مذهب مالك فيها اذا شك هل حدث امر لا انه يلزمه في  
هذه الحالة الفصل اذا نعلت في شك هل تركه فالاصل انه فعل لان  
الصورة انه فعل يقيننا بلا بطل بالشك في بطله ومن ثم لو صلي ثم شك هل  
ترك بعضا لا بعد السهو وهذا الشك هل تقدم على الامام امر لا تحت صلاته  
على النص لانه يتقن الفعل وشك في البطل وكذا لوشك في احسان الجمع في صلاة  
المبين ولو ادرك الصيد وفيه جاة مستقرة وتعد رذعه حتى مات حال فان  
يتعد لم يجل وكذا لوشك بعد موته هل تكن من دكانه يجزئه او لم يجزئه  
فقولنا ان احبها الحال السادس اذا تبين الفعل وشك في القليل والكثير  
على القليل لانه يتقن كالوشك هل طلق واحدة او اثنتين بنى على واحدة  
ولا يجزي الورع ولو كان عليه دين وشك في قدره ازمه اخراج المتيقن بقطر  
به الامارة باب زكاة التقدير الامم لان تشغل الزمة بالاصل فلا يبر الا بيقين  
كالو صلاته من الجنس يلزمه الجنس ولو يتقن انه تركه وكذا واشكال عليه ذلك  
الركن لا يدرى انه الفارة او الركوع او الاعتدال فني تناوي القاضي الحسين عليه  
ان ياخذ بأسوا الاحوال ويرجع الى الفارة ولو كان عليه زكاة ولم يدر هل هي زكاة  
او شاء فانها يجان قال ابن عبد السلام وقياسه على الصلاة ومنه يعلم تصورها  
ما اذا وجب الامر ان اخرج احدها وشك فيه اما اذا وجب احدها فقط وشك  
في عينه فنتجه الحانها اذا شك في الخارج هل هو مبي او مذي وتعالج عليه  
العمل بوجهها والصحيح التغيير ثم رايه في تناوي التكال لو كانت له اموال من  
الابل والبقر والغنم والنفق وشك في ان عليه جملها او بعضها لزمه زكاة الكل  
لان الاصل بان زكاة عليه كالوشك في الصيام وقال انما شك في العشر والاول  
هل عليه صيام ثلثا يام منه او صور جميعه لزمه فضا جميعه ويشارك هذا ما لوشك  
في ان عليه درهما من جملة الزكاة او ان تعين درهما ولا يعرف عين ذلك المال ولا يبر

فان



على الصحة ثم شك في الفساد فلا نه بان ابتدوا وقع على الشك الرابعة شك  
 الصام في انه نوي قبل القطع المصيري والماوردي والعراقي منع الصحة  
 نالك النوي ويحتل في وجه من الشك في ادراك ركوع الامام وان تذكر  
 معي اكثر النوازل التيبت مع قطعاً الخامسة احرر الصلاة احر وقت الجمعة ونوي  
 الجمعة اكثر وقتها ليلها والا فالظن بان بقا الوقت في صحة الجمعة وجهان ووجه  
 الجواز اعتماد نيته بالاستصحاب للوقت ومثله نية الصور عن رمضان ليلة  
 الثلاثين من شعبان اذا اعتقد كونه منه السادسة باع مال ابيه على ان حياته  
 فبان ميتا صح في الاظهر السابعة عقد النكاح غنيتين فبان اذ كرس في الاصح  
 الثامنة امرأة المتقود على القدم تترى اربع سنين ثم تعتد لوفاته وتكف  
 فلو تكف بعد التريض والعدة فبان ميتا صح على الجديد التاسعة صلى اربع  
 ركعات ظهر اربعة الثانية ولم يعلم ان عليه ذلك ثم علم انه كان عليه قال صاحب  
 البحر قال والذي يجوز عن فرضه الغايث لان بالايجاج لو صلى الظهر وخرج منه  
 ثم شك في بعض مزاياه سحب الاعادة بنية الفرض فلو ان الاول او  
 يتقن فساده وتنع الثانية عن فرضه لم يكن الاعادة معنى وبارك ذلك ان  
 شكه في وجوبه عليه لا يمنع صحة فعله وقد صح ايضا ان من نسي صلاة من  
 فبس صلوات يوجبها كلها ولو كل صلاة منها لا يعلم انها واجبة عليه بعينها  
 بهذا ان هذه المعرفة لا تكون شرطا فيما يورديه من الصلوات ثلث والمعرفة  
 جهل هذه الصورة من الضرب الاول ويورده ما سبق فبين شك حال  
 عليه صلاة تفعلها ثم تبين انها عليه لا تجزئه العاشرة لوطن ان عليه ديناً  
 فاعطاه تد الدين وقال ان كان على دين فهذا من قبل الدين وان لم يكن  
 فهو تبرع وصية ثم تبين انه كان عليه دين يقع بحسبوا قاله الماوردي وعرف  
 بينها وبين ما سبق ان النية هنا ليست بشرط حتى ان صاحب الدين لو اخذ  
 قدر حقه من ماله تبرأ منه تبينه فبد بعضهم هذا الضابط فقال ما ادب  
 به الكافي في حال الشك لا على وجه الاحتياط ولا مثقال الامر فاق المصنف  
 في نفس الامر فانه لا يجزي لاجل شرط الجزم بالنية قال وخرج بقولنا لا على  
 وجه الاحتياط صور احد هذا اذا شك حال اصاب التوب نجاسة ام لا فعليه  
 احتياطاً بان ان كان فيها فانه يجزي ذلك هذا كما يجزي على وجه ابرع  
 الموجب للنية في الزالة الخامسة الثانية المحدث اذا شك حال وضوء الماتوضا  
 احتياطاً بان حدثه فانه يصح وضوءه قطعاً ان الاصل بقا الحدث لم يكن للتردد

هذا

هذا غير ثبات وتصويره مشكل لانه ما شطرا وحدث فان كان متطهراً فلا اعتبار  
 به اذا لم ينوي التديد بل نوي رفع الحدث وليس عليه وان كان حدثاً فلا يصح  
 لعدم جزم نيته ويظهر تصويره فيما اذا نال نوي رفع الحدث ان كان على حدث  
 بان كان عليه حدث ارتفع وان لم يتبين فعلاته صحيحة ويقتدر التعليل هنا  
 للمسا فاذ انوي خلف من نوي شك في نية التضرع فقال ان قصر قصر  
 الثالثة اذا نوي صلاة من الخس ولم يعرف حينها فانه يصلي الخس ويسرا ما عليه  
 مع الشك في كل صلاة لانه انما على وجه الاحتياط ثلث فلو تذكر النسيئة بعد  
 ذلك فقال النوي لارفعها نقلاً وبني ان يخرج على الوجهين في وضوء الخطا  
 انتهى والظاهر القطع بعدم وجوب الاعادة وبه جزم صاحب البحر والفرق بينهما  
 ومن مسألة الحدث تحقق شغل الذمة فهو جازم به بقصد الموة والطريق  
 الى معرفة التعيين حينئذ خلاف صورة الشك في الحدث فانه ليس جازماً للتعين  
 ما فترقا وقولنا ولا لا مثال الا من احترازها اذا اجتهد وغلب على ظنه بالاجتهاد  
 شي فانه يجوز تعاطيه وان كان الشك بعد فاما لانه مأمور بالعمل بما غلب  
 على ظنه نعم اذا اتيقن الخطا بعد ذلك وجب التدارك ومثي مجرد فعل العبادة  
 مع الشك عن هذين القيدين كان غير مجزي بما في الصور السابقة الرابع الشك  
 في ائنا العبادة لا يرفعها الا اليقين ولا يجوز معه الاجتهاد كالمصلي يشك في  
 عدد الركعات فانه يبنى على اليقين لتحقيق الزوج عما شرع فيه وكذا اذا احرر  
 شك معين ثم نسيه فالجديد الصحيح انه لا يجتهد وطريقه الغزل وباقى العمل  
 المسكين لان يخرج عا عليه يبين فانه اذا كان قد نواه التضرع تائها وان  
 كان نوي غيره فاد خال الخ عليها جاز وان كان نوي جاز فاد خال الخ عليها جاز  
 وان كان نوي جاز فاد خال الخ عليها لا يقدح وان كان في جهتها خلاف وفي  
 القدر يجتهد لا مكان ادراكه بالتعريف في القبلة والا فإي والصحيح الاول لان  
 التعريف غير ممكن فانه يشك في فعل نفسه لا مارة عليه والاجتهاد انما يكون عند  
 الامارات ولان كل عبادة امكن اداؤها يبين للاجوز الاجتهاد فيها ولا يرد  
 الاجتهاد في القبلة والا واتي والثبات والوقت لان العبادة لا يحصل بها يقين  
 الا بعد نه لم يخلو وهو ان يصلي الى غير القبلة ويؤمها بحس وبصلي في  
 يرب بحس وبصلي قبل الوقت فذلك جاز الاجتهاد قالوا الواجتهاد جمع في  
 وان فيها انما طاهران وغلب على كل واحد منهما طهارة واحد هل يجوز  
 اتدا بعضهم ببعض على القولين في مسألة الحج حكاة الشيخ ابو محمد قال وهذا خلاف

ان نوي



كيف خرج يمينه لانه لا يقدر على جزم النية فطريقه ان يجمع ثم يقتسل وكان  
بعض الاشياخ يستشكل قول ابن عبد السلام بالامام الجاهل لما فيه من ابطال  
العبادة ويبدى باب الوضوء على غير واحد البضع الحلال وذكر القاضي الحسين  
في تعليقه انه لو اخرج الوضوء او اقتصد بعد ان صلى فانه يجب له تجديد  
الوضوء يخرج من خلاف ابي حنيفة فانها تافان للوضوء عنده فان لم يكن  
قد صلى فانه يشك له التجديد لانه في معنى الغسل الرابعة المنع عنها  
قال وكان ابن سريج في هذه الحالة يس فرجه ثم يتوضأ وهذا يؤيد مقالة القاضي  
عن الذين الثانية اذا شك المتوضي هل غسل مرتين او ثلاثا بخلاف اكثر ولا  
يفصل اخرى لئلا يقع في بدعة يتعدى تحقيق الزايد الثالثة من شك  
هل طلق ام لا اخذ بالغلط اذا اراد و امر النكاح قال الشيخ بطريق الوضوء  
ان يطلق طلاقا سعلقه على نفي الطلقة الثانية بان يقول ان لم يكن طلقها  
فليطلق لئلا يقع عليه طلقان قال ولو شك في الطلقة ارجعة في ارجاع  
فليرجع وليجوز النكاح لانها ان كانت رجعية فقد تلقاها بالرجعة وان كانت  
خالفا فقد تلقاها بالنكاح ولو شك المطلق قبل الدخول او بعده فان كان  
قبل انقضاء العدة فليجوز رجعة ونكاحا وان كان بعد انقضاءها فليجوز  
النكاح انتهى وذكر ابن السمعاني في اماليه حكاية نفي شك هل طلق امراته  
ام لا فقال له ابو حنيفة لا طلاق وقال له المؤري راجعها وقال له شريك  
طلقها ثم راجعها وتدجالي فترابن الهدى فكانت ما ضرب لك مثالا  
مريض سبيل قال لك ابو حنيفة ثوبك طاهر وصلا تكم ثامه حتى يسهل  
اثر الماء وقال لك سفيان غسله فان بك نجسا فقد طهرته وان بك طاهرا  
فقد زدت طهارة الى طهارته وقال لك شريك زيد عليه ثم قال ابن السمعاني  
وما قاله شريك عندي اصح لان قول ابي حنيفة خارج عن احتياط وقول  
سفيان يقتضي رجعة على الشك قلت ولم يصيب من اخذ قوله في اجازة  
الغليلين فحقا ما خذ عليه وهو ان الرجعة مع الشك في الطلاق تصيرها  
بالحلف على شرط فلا يصح ومن هاهنا يعلم انه لا يصح شك قوله من شك في  
نجاسة ثوبه فغسله ثم غسله الرابعة وهي مثله اصوله اذا صدر من المكلف  
ذنب ونسيه فأراد التوبة عنه قال ابن القسيري في المرشد فاذا عيّن ذنوبه  
في الجملة وعيّن ان لا يعود الى ذنب لم تصح توبته ما نسيه وما دام ناسيا لا يكون  
مطالبا بالتوبة لكن ياتي الله تعالى وهو مطالب بتلك الزلة وهذا لو كان عليه

اعلمه

دين

دين ادعي ونسي المداين ومن لا يقدر على الاداء فهو في الحال غير مطالب مع  
النسيان ولكن ياتي الله تعالى وهو مطالب قال وهذا ما خذ ظهرا لان التوبة تدر  
والتوبة انما تحقق مع الذكر ما فعله حتى يتصور التدر وقال القاضي ابو بكر  
ان لم يشك في التعميل يقول ان كان في ذنب اعلمه فاني ايب اليه تعالى منه  
واعلمه قال هذا اذا علم ان له ذنوبا ولكنه لا يتذكرها فاذ لم يعلم نفسه ذنبا  
فان لم يعلم على ما يمكن حال وذكر القاضي انه يبين كل ذنب على نفاذه والحق  
اشكاه قلت وقول القاضي غاية الوضوء الخامسة نذر شيئا رده لله سائلا  
ثم شك او لم يدر نذر صدقة او اعتقا وصلاة امر صوم قال البغوي في فتاويه  
يحتال ان يقال عليه الاثنيان جميعا كمن في صلاة من الجس ويحتال ان يقال يحتد  
بغلاف الصلاة لانا نيقنا صاكا وجوب الكمال عليه ولا يفسد الا باليقين وهما  
يقتضيان الكمال لم يجب عليه انا وجب واحدة واشتبه يفتحل كالقابلة والاواني التي  
ولو حلف ميتا هل حلف بالله وبالطلاق او الحلف في نذر الجاهل في التبرع للغير  
من كتب المال كانه ان كل معين لم يعتد الحلف بها لا يدخل في يمينه مع الشك  
وهو يشبه عندنا الاخذ بالحدث يمين لا يعتد بغير الطهور قياسا من ذهبنا  
انه ينزله على ما لا كفارة فيه لان الاصل عدم شغل الذمة والقياس ان لا تحال  
الزوجه لعدم تحقق بين الطلاق او الحلف بينا وحلف فيها ولم يدر هل  
هو بالله او بالظهار او بالطلاق فلا تخير الزوجة بالشك كالمشك هل طلق واسا  
الكفارة فيحتال ان يحتث في الحال فاذا اعتق رقبة يري لانها ان كانت بالله او بالظهار  
او بين الجاهل فالرقبة يجب تجميع ذلك ولا يضر عدم التحسين لان تعين الجسمة  
لا يجب خلاف مال الواطع او كسي لان هذا للترغيع لا تقتصر فيه الكفارات ويحتال  
ان لا يجب عليه شي في الحال لعدم تحقق شغل الذمة بالكفارة ولا تخير الزوجة  
بما لا اصل له الموضعين ونظيره ما لو شك هل الخارج من ذكره مني او مني  
لا يجب الغسل الا اذا شك في النية او شرطها ثم ذكر ان حصره ليرضو ان  
معني ركن طلاق ان كان فعليا قطعيا وكذا العرف في الاصح لان اتيانه به على الشك  
جزم منه لانه ليس في الصلاة فتطلى وهل يمين الركن به عن صاحب الكافي  
ان بعض الفاتحة او التشهد كجميعه والاصح ونقله عن النص ولا فتاوي القاضي  
الحسين لو لم يمسك بعض الفاتحة ثم شك هل نوي الصلاة ام لا والرافعة على  
هذا الشك ثم ذكر انه نوي لا ينظر صلاته وما قرأه في حال الشك لا يكون مجزيا وما  
يبيح ويحل القاضي بناء على ان فعل الركن التولي على الشك لا يضر كما هو احد

ما

عليها فوجهان سبقا في باب الرجعة وهذا وم يل هذه تمنع رجعتها قطعيا اذا لا  
ايرها فيها عند المخرج لانها هي المولي منها وليست هي السابقة في الرجعة لاهامه  
تلك وتعين هذه قال في الخبر ولو قال لها بعد الدخول انت طالق ان تدر  
فلان فلا يعلم هل تدر ام لا فراجع ثم علم انه كان قد مر في حجة الرجعة وجهان  
اوجهها المنع واصله باع ملك مورثه طارحا جاته ومنها الحكم باسلام من اتم الولادة  
اذ انكر فاقتر الشهادتين فانه صحيح وان حصل التردد في مستنده هل هو  
الاسلام السابق والاسلام الجديد على تقدير رجعة ما اتم به ولا ن هذا ثبت  
به اسلام الكافر الاصل في التردد كذلك وقد قال الامام الشافعي فيما حكاه عن  
ابن القاص في ادب القضاء لكشف عن حقيقة الحال والشك فليطلب الشاهد  
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وانه يري من مرخالف الاسلام  
انتهى ونقل الشيخ تقي الدين ابن دقيق العباد انه قال ليس الحكم بالحكم بجمعة  
دع حتى يعترف او ينهض بنية في مقابلة انكاره والمصواب خلافة العاشق  
المشهورين قواعد الفقهاء الذين يبرع الشك قال امام الحرمين في البرهان  
في الاصول وفي النهاية في باب الشك في الطلاق في هذه العبارة يجوز ان  
اليمين لا يجمع مع الشك واذا طرأ الشك فلا يقين واذا اراده ان التعيين  
السابق لا يترك بالشك الطاري فليس هذا على الاطلاق بل اذا طرأ الشك اخل  
من ثلثة احوال احدها ان يرتبط بعلة بنية بضع فيه الاجتهاد ولا نظر في التعمير  
كاحلاف العلما في وقوع الطلاق على من شك انه طلق فانع الاجتهاد ولا حكم  
للحكم السابق وما سبق من بعض اعتقاده الثاني ان ثبت بعلة خفية  
كعامة تمييز الطاهر عن النجس في الاواني والنبات فان علم نجاسة احداهما وطهر  
الاخر بعارض البينتان فلا سبيل الى ترك الاثني او الاخذ باحدهما ولا سبيل  
الى الترك فتعين الاجتهاد اذ ليس احد الاصلين اولي من الاخر وان تحققنا  
الطهارة وشككنا في طهارة النجاسة كاذبا كان عنده انا راحه فيه ما وشك في  
طهارة النجاسة عليه وغلبت عنده علما ما نزل حال الشك بالعامة ان يستحي  
اليقين السابق لضعف العلامة فيه قولان وهما هو واستصحاب الحال عند  
الاصوليين الثالث ان لا يكون علامة جلية واجتهد وسببه ارتفاع العلامة  
تأني الاحداث قال في النهاية وان اجسر الاجتهاد وطهر الشك فاحتد كذلك  
يرى المتسك باليقين السابق ولا يترك للشك فيها لان الشك يقتضي معقوب  
شعرا ومن ليس احدهما ولي من الاخر ولا تحل الاشارة غالب الامر عن الشك

قل

الوجوب وقال ابن الاستاد في شرح الوسيط لومضي بعض الركن على الشك كان  
الركوع والجمود والاعتدال ولم يحصل لمانية محسوبة لم تصح صلاته اذ اذاه  
المان على الشك قال وكذا التردد في اول الركوع ثم قال في ثنائه كالموكان في  
بعض الاغنا مثلا فان عاد منتصبا وركع تحت صلاته واذا تم الركوع فبني ان  
لا تصح صلاته لانه لم يات بركوع تام انتهى وقاله في الطائفة بناء على ان ليست  
ركعا مستقلا فان قلنا ركن زهي داخل في كلامهم ويستتضي صدور لا يضر في احداث  
التعلل مع الشك احدها اذا صلى ركعتين من الطهر فظن في الثالثة مثلا انها العصر  
ثم تذكر الرابعة ان ظهر صحة لان ما يشترط تعيينه لا يضر الخطا فيه وقال  
البغوي ينبغي ان لا يجب طائي به على اعتقاد انه عصي لان تعيين النية وان لم يجر  
في خلال الصلاة فاستدامة حكمها ما يجب وحكم الاستدامة بطل خطابه كالموكان  
في اصل النية وفعل فعلا على الشك قال ابن الاستاد والظاهر الاول اذ الصلاة  
تبرز بكونها طهرا او عصرا بالنية الاولى وما يصرفها عما كانت والظن الحادث  
لا يخرج عن كونه في صلاة واذا اتي بفعل على الشك فهو ظان في اثنائه به على  
الشك انه ليس في صلاة قال وسبيل القاضي عن شرع في ركعتي الفجر فتحت  
طائفا انما يصح فلما سلم تذكر واجاب بطلان صلاته لانه في الحقيقة شك في اصل  
النية هل نوي الفرض او التفل وقد احدثا فعلا قبل الذكر قلت وهذا  
يقتضي البطلان في صورة البغوي فان لم يظهر فرق بينهما حصل وجهان الثانية  
لوجحد في الصلاة ثم شك هل ركع ام لا فقام على هذا الشك ثم تذكر انه ركع لا ياتي  
تأله القاضي في فتاويه في الثالثة لو شك الصائم هل نوي من الليل ولا فني اكثر الناس  
ثم تذكر انه نوي لم يضر خلاف ما لو فعل فعلا في الصلاة على الشك تأله القاضي ايضا  
قال ولو جامع حالة الشك تذكر انه صائم بطل صومه ولا كفارة لانه تسقط المشقة  
التاسع قد بني الحكم على الشك لتعدد التحقيق في صورته الرجعة في عدة نكاح  
شك في وقوع الطلاق فيه فانها رجعة صحيحة لان الاصل عدم الطلاق كما سبق  
قريبا ولذا الرجعة مع الشك في حصول الاباحة بها كمن طلق وشك هل طلق لانها  
او واحدة فراجع في العدة ومع ان الاصل بقا النكاح وقد شك في انقطاعه  
ولو طلق احدي امراته بها قبل او بعين الطلقة راجعها فقال راجعت  
الطلقة شيئا فزوجة الرجعة وجهان اوجه المنع تأله المرافعة في كتاب الرجعة  
بل طريقته ان ينكر المصلحة في نكاح وذكر في كتاب المصلا انه اذا اامن احدي  
امراته وانتع بطلق القاضي احدا من تلك الزوج راجعت التي وقع الطلاق

في

عليها



وقال الشيخ ابو حامد وغيره الشك ثلاثة اشكال شك طرأ على اصل جزم كراهة  
مذبوحة في بلدته فيه سلبون وجوب لا يغلب احدها الاخر فلا تخل لان  
اصلها حرام وشك طرأ على اصل ما وجد متغير واحتمل ان يكون تغيره  
بنجاسة او بطول المكث فيعمل استعمال مع الشك علما باصل الطهارة وكذلك  
الشك في الطلاق والعاق وشك لا يعرف اصل كراهية من اكثر المجرم  
فلا يحرم الاكل المكث وبكره خوف الوقوع في الحرام الحادي عشر مستنبط من  
الحديث الصحيح لا يخرج حتى يبع صوته او يجد ريحا يئني عليه كيثمن الاحكام  
وهي استحباب اليقين والاعراض عن الشك كما في صوري يبين الحديث والطهارة  
كالشك الزوج هل طلق ام لا فانه يئني على يقين النكاح ويخرج الشك وقد استفتي  
ابن القاص في تخفيفه من هذه القاعدة احد عشر مثله ورد عليه الفقهاء  
الكمل والاربع من ابن القاص في كسر احدها شك ما ع الحف هل تقطعت مدته  
ام لا فانه يئني على انها انقضت وان كان الاصل بقاها الثانية هل سمع في الحضر  
او في السفر فانه يئني سمع في الحضر ورد ذلك الفقهاء لانه لم يترك الشك باليقين  
بل لان الاصل يسأل الرجلين فلا يعدل الى المسح الا بيقين والاربع من ابن القاص  
الثالثة اذ احرم المسافر فريضة القصر خالف من لا يدري اهو سا فوام يقف فانه  
لا يجوز له القصر ورد بان لو ترك يقين شك بل لان القصر رخصة ولا يتحقق  
شرطه الا بالربعة بالحيوان في ما كثير ووجد متغيرا ولم يدرك تغيره بالترك ام  
يغير فانه يجس على النص مع ان الاصل عدم تغيره بالبول ورد بان احالة  
التغير على البول المتيقن اولى من احالته على طول المكث فانه مطنون فيقبله  
الظاهر على الاصل الخامسة التحريم بالزهر الفسل عند كال صلاة شك في انقطاع  
الدمر تبلى مع ان الاصل عدم انقطاعه ورد بان الصلاة في الذمة فاذا شك  
في الانقطاع وجب الفسل والاربع من ابن القاص وهو قريب من صورة الشك  
في الحديث لكن الامر باحتياط صاك اقتضى ذلك السادسة من شك في موضع  
الخاصة من الثوب يغسله كله مع ان الاصل في غير ذلك الموضع من الثوب  
الطهارة ورد بان منوع من الصلاة ولا يتحقق الطهارة الا بغسل الجميع الى به  
والثامنة شك سافر وصل بلدته ام لا ونوي الإقامة ام لا لم يترخص مع ان  
الاصل بقا السفر وعدم وصوله ورد بان الاصل الإقامة والقصر رخصة  
فلا يعدل الى الرخصة الا بيقين وحكي الفقهاء في البابعة وجها للجواز ولم يذكره  
في الثامنة وذكره الامام تقياً عن كفاية الشيخ علي في التاسعة من به حدث دام ادا

نوشا

توضا في شك هل انقطع حدثه ام لا فعلى بطهارته لم تنص مع ان الاصل الاستمرار  
ورد بان طهارته ضرورة فاذا شك في الانقطاع فقد شك في السبب المجرم  
الى الاصل والاربع من ابن القاص العاشره الشك اذا نوى الاصل ثم عساه ان  
الاصل عدمه بان لا ما ورد بان نوى ما يوجب الطلب وذلك بطلان النية  
والاربع من ابن القاص بان يجد الوهم قد علمناه باطل المتيقن وهو الطهارة  
وسبب رجحان ابن القاص قياسه نظر الى الاصل الموجود سقطناه بالشك  
الحادية عشر ري صيدا جرحه ثم غاب فوجده ميتا وشك هل صابسه  
شي اخر من ريسه او مجوفانه لا يجل وكذا في ارسال الكلب ورد بان فيها  
تولين فاذا جرحنا كله فلا استئنا وان منعناه فالاصل التحريم وقد شككنا في  
في الحل وهذا رد جيد وقد رجحنا الحل وهو الاربع في الدليل وان  
كان المجرم رجحوا التحريم وحال ذلك فيما اذا كان الجرح لا يئني الى حركة اللزج  
فان انتهى حل قطعاً واعلان الامام والغزالي ذكر اربع مسائل مستنبات  
وتسليم صاحب التلخيص وقال الامام انه حرف وان هذه ما يستفاد وقد  
ذكر الاولى والسابعة والثامنة وثقلا واحدة عن ابن القاص صدرها علم  
ارضا في كلامه وهي ان الناس لو شكوا في القضاء وقت الجمعة فانه يصلون  
الظهر وان كان الاصل بقا الوقت وبذلك يتم المستثنى اثني عشر قال الامام  
ان الشيخ ابا علي لم يذكر الخلاف في الجمعة والسبع وذكر الخلاف في صورتي المافر  
ولعل الفرق ان القضاء السبع ليس مما يتعلق باختياره فاذا شك لاح يعني الرد  
للاصل بخلاف الانتهاء للدار الإقامة والعزم عليها فانه يتعلق بالملك فجاء وجه  
ان لم يخفقه طهره واستثنى النووي في شرح المذهب في مع الراس بعد الوضوء  
والشك في اركان الصلاة بعد السلام فانه غير مؤثر فيها الاربع وفي الاستئنا  
نظروا ان العبادة مضت كاملة على غلب ظن المكث وهو المكث به فلا اثر لها  
حدث من الشك وبقية مسائل اخر تصاف لما ذكرنا منها المقبرة اذا شك  
في نيتها فان الاربع انه لا تصح الصلاة فيها مع ان الاصل عدمها للنسب ومنها اذا  
جوسعت المرأة وقضت مشورتها فغسلت فخرج منها مني الرجل اعادت  
لان الظاهر اختلاط منها معه والاصل عدم ذلك ومنها اذا راي نيتاً في ثوبه  
الذي لا ينام فيه غيره ولم يذكر احتياطاً فانه يارنه الغسل على الاربع مع ان  
الاصل عدم الحديث فان قلت ما وجب الغسل احالة على ما ظهر من النبي قلت  
ولا يول الحيوان كذلك مع انه استثنى ومنها اذا نافر من مكان المعقدة من الارض

مسئلة

الاربع الثانية لو سب يد سبلاً اتقض الوضوء كاليد المقطوعة وكذا لو سب ذكر الاش  
شك في الاربع كالوسه مقطوعا الثالثة لا يقطع العضو العجم الا بالاش في الاربع وان  
من الحامي قال الرافعي والاشكال بطلان العمل ولا يشترط فيه ذهاب الحس والحركة  
وقال الشيخ ابو محمد الاشكال ذهاب الحس والحركة حرف الصاد الملهه الصبي  
يتعلق به ما بحث الاول بالنسبة لا قوله وهي ملقاة باصبع عقوده وثمة وصيته  
وتدبيره قوله لا يصح اسلامه ولا رايته مطلقا على الاربع القولين وقال النووي وتابعه  
النوي فعلى نية طريقه المشاهدة دون الاخبار كروية الفاسقة ودلالة الاعجم على  
النبله وحل الموضع عن الماء وطول الفرس والنسب وعزوبها بخلاف الطريقة الاجتهاد  
للاخبار والاخبار عما يتعلق بالطب ورواية الاحاد بث والقيس عن غيره ويستثنى  
صروا احداً انه في دخول الدار او يصلح هدهد الثانية اخباره بطلب صاحب  
الدعوة وان الدعوى لم يزلها الاجابة كقوله الماوردي والروائي وشرط ان يقع  
في ناله صدق الصبي الثالثة في اختياره احداً بوجه في الحضانه اذا بلغ سن العتيز  
وكذلك المثنى يختبر سن القيمير مثله الى احد القيسين يعتمد على وجه والاربع  
خلافة لان اختيار المثنى لا يبر ولا حكره قبل البلوغ كالولد بتداعاه اثنا لا يصح  
اثباته قبل البلوغ والاختيار في الحضانه ليس بالامر الرابع دعواه استعجال  
الانبات باله وانص عليه زاد ابن الصباغ والقاضي الحسين بهينه لاجل حق  
دعه خلاف غيره اذ المدي انه صبي فلا يجلت الخامسة في ارساله لقضا الخواص  
المحترات وقد نقل عن الجوزي حكاية الاجاج عليه وعلى صحة شرايه لها وعليه  
على الناس لا يكسر السادسة اخباره بيع الشريك حصته من العتار اذا وقع  
لم ينس الشريك صدته حتى اذا اخر الاخذ بالشفعة لاجل له اخذها في الماطن  
قوله في الحاوي قال وكذا خبر الكافر والثاني قايما بالنسبة الى الظاهر له الاخذ  
الباعة عده في الصلوات كالوكل في الصلاة بطلت او سئل احد يجب عليه  
الزكاة الثاني افعاله وهو انواع منها العبادات وهو منها كمالها على الذهب ومن  
سمر حكره على ما به بالاستعمال في الاربع وطهارته كماله حتى لو نوى في صفه لم يلغ  
نوى محتم صلاته وكذا الوضوء زوجها نيل بلوغها ما غسست لم يلبث فغسلها  
صحيح ولا تعبد وذكر المروفي في السوروان طهارة الصبي بالقصة لا بالذقة فعليه  
الاعادة ككاه صاحب الفقه وهذا في غير طهارته لما حله الصبي بالوحي في بلغ فاعلم له  
ان يصلى به فيضا في الخلاف في القيتين وهو من السجيات كما في كسرت لان  
طهارتها الحاجية وقد انزلت الى اجه ولا يصح لمن يكتون من يئني واحد على الذهب

فانه ينتقض الوضوء ان الاصل عدم خروج الريح ومنها الهرة اذا تنجس فما غلبت  
واختل زوال النجاسة فان الاصل انه لا ينجس ما لا تاه من ما يباع مع ان الاصل بقا  
نجاسة فيها وقد منعناه بالشك لا يئني لان الاصل الطهارة فيما بالغ فيه  
جذبة لاننا نقول العرض طرح بين النجاسة بالشك اعتضد باصل في اخر ذلك  
لا يندرج في الاستئنا ومنه لو وقعت نجاسة في ما وشك هل هو قتلان ام لا فقد  
جزم جازعة بنجاسته اعلا للشك وطرح اصل الطهارة لا يقال ان النجاسة في الاصل  
لانا نقول المالمشخص لا يعرف له اصل يتلذ فكيف يدعي ان الاصل النجاسة لاجرم  
رجح النووي انه لا يجوز الاستئنا على طريقه مزجومة ومنها لو شك بعد فراغه  
من صوم يوم في الكفارة هل نوي فيه ام لا لا يورث على الصحيح كما نقله في زوايد الروضة  
عن الروائي مع ان الاصل انه لم يترخص به طرد مثل ذلك في الصلوات لكن المعنى  
صرح فيها بالتأثير ومنها تندي بامر من صلواته هل كان نوي الاندثار ام لا  
شي عليه وصلاته صحيحة مع ان الاصل عدم النية ومنها من عليه نية شك في قضائها  
فانه لا يلزمه قضاءها كانه ابن عبد السلام في مختصر النهاية في باب سجود السهو  
مع ان الاصل بقاها ومنها اذا اكل من مال صديقه بغير اذنه وغلب على نفسه  
انه لا يكره ذلك جاز مع ان الاصل التحريم ومنها النفود اذا مضت مدته وعذب  
على الظن انه لا يعيش فوفها بجهته لما كره في الحكم عوته وبطل ماله لو رثته مع ان  
الاصل الحياة ومنها قد بلغوا في ثوب نصفين وشك في حياته وموته وادى الفاضل  
انه كان ميتا لم يعلمه حياة قبل ذلك ففتني الحلاق من مع ان القول قول الولي  
العمل بالشك وطرح الاصل وهو براءة الذمة وهو من مشكلات الفقه ومنها المرح  
الذي احتل الزهوق لغيره فاما بحري الحكم عليه احالة على السبب الظاهر وذكره  
الفتاوى في صورة بول الحيوان ومنها جواز الاقدام على الخلف ان لم يورثه عند الذوق  
عليه وكذا وصولا يتحقق ذلك بل بغلبة الظنون ما يجده من خطا ايه الموثوق به  
وغير ذلك مع انه قد شك والاصل براءة ذمة المدي عليه فقد اجزله الفقهاء  
بالشك الموبد ما ذكره مع خلافة الاصل المتيقن ومنها الشك في عدد غسلات الوضوء  
له عند الشيخ ابي حامد بلان في كتاب الما يرد وظالعه الاكثر ومنها ان تصار الوكل في  
القبضة يد منه على راي لا يختلف ان يصح مع ان الاصل بقا الوكالة لكن خطوط على  
بالشك في راي اوله اهل الشك هل هو ميت او من قولان والاربع ان العضو  
الاشكال في طهارته وبطاري الخلف في صور احدها اذا كان في الفاء عضو اشكال  
هل يحل الاكل اذا ائتمنا موت لم يوقل لان المدكاه لم يتلذ به الحب والاكل وهو



قالوا نفي لانه وان لم يكن مكلفا به لكن ما يودي به حكمه حكم الفرض الا ترى انه  
 ينوي بصلاته الفرضية قلت هذا فيه نزاع وقد حكى عن البيان انه لا يجمع بين  
 الصلوات ولا يقصر لان القصر ما يكون في الفرائض قال ابن الاستاذ تعالى  
 هذا يكون الظاهر من الجواز لا في انقضاء قلت سياتي عن العبادي ما يقتضي  
 تجزئ المجمع له ولو صلى في بلغا يجب عليه اعادة الصلاة على الصحيح وكذا يجمع بين  
 الصلوات يجمع تقديم قائله العبادي وفي وجوب نية الفرضية خلاف ترجيح  
 بين الرافعي والنووي ورجح النووي انها لا تجب مع موافقة الرافعي على انه  
 يجب عليه نية التيسير في صور رمضان ولودخل في صلاة لم يجز له ان يخرج  
 منها ذكره في الكتابة عند كثرة الجمع وهو يوجب ما سبق ان لصلاته حكم الفرض  
 وحكي في موضع اخر وجهين انه هل يجوز له صلاة الفرض قاعدا ويجوز اتد  
 البالغ به ثم البالغ فيه اوله منه وان كان الصبي اقرا وافقه كقوله الرافعي  
 للامام على جهة الاقتداء به بخلاف الصبي بل نص الشافعي في البيهقي على كراهة  
 امامة الصبي نعم لو ادرك الامام في الركوع وكان الامام صبياً نفع الوضوء ان  
 لا يكون مدركاً للركعة لانه لا يصح التحلل الا لمن هو من اهل الكمال ولو اعتكف  
 الولي في فرض الفرض عن الميت صبياً لم يصح بل لابد من البلوغ وقياسه كذلك  
 في الصور عنه ومنها الجنائيات والاصح ان عمده عند تنقل الدية عليه اذا قبل  
 عمدا ويجزئ ارض من قتله اذا قلنا قاتل الخطايرث دون الفاسد ولو احرر  
 بالجموع فسد حجه وعليه النفي في الاصح ولو وطئ اجنبية وقتلنا عمده  
 عند زهورنا الا انه لا حد فيه لعدم التكليف والافعال في الشبهة يترتب  
 عليه غرم المصاهرة خلاف ما اذا جعلناه زنا ولو لم يجز شرعاً من محظورات  
 الاحرام كاللباس والطيب عمدا وجبت الدية في ماله بناء على الاصح ان عمده  
 عمدا ولو احل او نكح او قتل صبيدا عمدا وقتلنا عمده الامتثال وسرهما  
 سواء هو المذهب وجبت الدية والامتناع للطيب واللباس ويستثنى من هذا  
 الفرض جاعه في نهار رمضان عمدا لا كراهة فيه على الاصح لان حرمة الصور في حقه  
 ناقصة والغرم بينه وبين كراهة جمع المحرم وعونه اذا اختلفت هذه المحظورات  
 على يجب ماله الولي فيكون فعله المسمى من خطاب الوضع مصب سببا  
 للاجاب من ماله الولي لاكتساب وهو كالبالغ ولهذا يملك الميراث بالمجان  
 والاصح ان ماله في الحائض ويصح التناظر في الاصح ويجزئ للسبي وقتله وتبعه  
 في الاسلام كاحكامه الرافعي في باب قتل النبي والغنية وتعلق في الولية لو اخذ الصبي

انتها

انتها ملكه ولورد الا يق بعد ساعه النداء في استحقاق الجعل وجهان من اطلاق  
 كلام المارودي على صفة الخالين ومنها وطوه المطلقة ثلثا كالبالغ في التحليل  
 على المشهور اذا كان يأتي منه الجماع فان لم يكن فلا خلافا للثقل ومثله ما لو كانت  
 المطلقة ثلثا صغيرة فوطئها زوج حلت قطعا وتقل في النسي لا تشتهي وجهان  
 التحليل الصبي ومنها بقضه ولا يصح كالبالغ القبض منه الا في ثلاث صور احدها  
 اذا خلع زوجته على طهاره واذن لها في صفة الولد فصرته اليه عن حاجته  
 الثانية لو تالك من له الودعة للمودع سلبا للصبي ففعل يري كالموتالك  
 الزنا في النار ففعل حكمه الامام عن الائمة وهو يقتضي ان البراء وان حصلت  
 بالتسليم حرام كالاتي في النار ولو استمتع المودع من دفنها الي الصبي ففعلت  
 لا يصح لانه ممنوع منه شرعا وعلى جزم الودعة يكونها بعينه والمالك  
 فيها مستقر وليست بمضمونة على من هي في يده لم يخرج بذلك البيع المعين  
 وتقصية هذا ان السعير والفا صاب اذا سلم العين الي الصبي بالاذن ان يكون  
 في البراء ترددا من حيث ان المالك مستقر لكنه مضمون على من هو في يده  
 ولذلك ابداه في احوالهم وقال الاشبه انه يبرأ لثالثه لو دفع الزكاة الي صبي  
 ليدفعها الي المستحق وعين له المدفوع جائز بخلاف ما اذا ابرع ثلثا لم يبرع  
 في تناوبه وقياسه في الحقوق المعينة من الديون والوجا لا كذلك لكن في تناوب  
 الفاني الحسين ان البائع لو دفع البيع الي الصبي باذن المشتري لا يخرج العين  
 من ضمانه ولو حلف في يد الصبي فهو من ضمان البائع لان وكالة للصبي القبض  
 فاسد نعان اخذ المشتري وضع الموضع وهذا حكم في الميراث ما غير الميراث  
 شارب الاقوال والافعال الا في طواف الحج والحرة والوقوف والسعي  
 اذا سبق احوال الولي على الاصح فان عمدة الخلاف في ان عمدا للصبي عمدا وخطا  
 والاصح ان عمدا في الميراث فان لم يكن نفعه خطأ قطعا وهذا في جنايته قال الامام  
 واما عمدا الميراث فيا يتعلق بالعبادات فعد خطأ كالبالغ حتى لو نكح في الصلاة او اكل  
 في الصوم عمدا فسد افعاله ويرد على الامام من غير ما حكمه صاحب الجهران  
 الصبي اذا جاع لا يلزمه الكفارة حاله موقوف على حاله وهو في جهان يقينان على  
 المولى ان عمدا عمدا وخطا وكما سلك عن الغرم ليس اكله صبي يستند  
 الصور منعها وفي جماعه وجهان وقد يعترف بان شهوة الغنى اكل كشهوة  
 البالغ بل اكد ولا كذلك الجماع فانه انما خطي البالغ لانه من طاعة الاثراف وهو مقصود

باساد

عند الطلاق

الجماع وذلك لا يوجد في حق الصغير بمثابة المباشرة فيما دون الفروج اذا لم يتصل  
 به الا نزال لكن يلزم على هذا الفرق ان لا يسلك به سلك الجماع في الاحكام من الفضل  
 وغيره ومنها جاعه عمدا في الجماع يفسد الحج وجهان مبنيان علما ذكرنا في الاصح ان  
 يفسده وانما جرى فيه الخلاف لان الوطئ ملحق بالجنائيات والخلاف فيها ثابت وقال  
 صاحب الوافي الفرق بين الصلاة والحج حيث ان عمده في الصلاة قطعا وفي الحج قولان  
 شكل الا ان يقال القولان في الاعتقال اما قوله فعدده فيها عند في العبادات  
 قول واحد وهو بعيد قال وقد يفرق صاحب التعليقات فيما اذا طهر الجنون على  
 الصلي بطل الصلاة وعلى الحاج لا بطله فان الصلاة شرط الطهارة وتبطل بالجنون  
 وضوء لانه لا يعني في فاسده ولانه لا يتعد على الصبي صياما ويتعد عليه احرام  
 الحج قال واذ اعلمنا من تنافيه ههنا ننقول امر الصلاة اقوى اعتبارا في بطلان  
 وناسده بدليل انه اعتبر فيها شرط الطهارة وتبطل صلاته عدته كذلك قاله  
 الصامدة فيها وافعاله فخرج ابي امرأة وعدده انه ليس بالغ فبان انه كان بالغاً  
 حال بله الحد وجهان في البحر والله اعلم الصحة والجواز والاعتقاد في باب العقود  
 يعني واحد تكمل جميع معتقد وقال معتقد صحيح وهو ما وفق الشريعة واما ان  
 حكمه وتبيل النسخة عبارة عن ارتباط الاجاب بالتبطل بحيث يمكن ان لا يجمع ويصح  
 النضوي معتقد عند قوم يعني انه اذا اتصل به الاجازة من المالك بيع كالبالغ  
 قبل القبول والا فلا واما الصحة اعتبار القصور جزئيا واما العقود فهو عبارة عن  
 اعتقاد يؤثر في الحال مبنيا لحكمه فان قلت فقد قالوا اعتقد فاسدا وغيره  
 فلا يستقيم ان يقال كل معتقد صحيح قلت هذا جائز واما الاعتقاد فيصرف الى  
 الصحيح وعند ارادة الجاهز يعتد كقولته تعالى فيشرع بعد ابلم ويطلق الجاهز  
 في مخالفة الا لازم فالأمر ما يقبل النسخ اذا ما يمكن الغير بطلاله والجاهز عكسه  
 والنسخ حال ارتباط العقود واما في العبادات فتعلق الامام في الحصول على القبا  
 انه مشروط الصحة مسقط القضاء وهو يقتضي بطلان التبر في الحضر بعد المأثر  
 لشدة البرد ووضع الجاهز على غير طهارة ونا قد الطهورين فانها صحيحة مع وقت  
 القضاء وايضا فان الجاهز بوصف الصحة ولا يدخلها قضا واما الصحة في العقود استلزام  
 القبا وقيل في صحة الفرض المطلوب في النسي على النبي واما يوصف بها ما احتل  
 وجهين يعني الصحة وينبغي واما لا يحتل الا وجهان واحدا فلا ذكر الودعة  
 وقيل بطلان في الاوصاف بالصحة تشبها بالمستك في رمضان وصلاته فانه  
 الطهورين ومن ذلك الرجعة فيما اذا اجأت امرأة من بلاد الهند مسلمة وتلاوه

لزمها

لوجه الكافر الميراث على القول المرجوح فلو كان قد طلق طلاقا رجعا لم يبره الميراث  
 يرجع لغيره وشبهه وهذه صورة رجعة لا تحقها بل يعني اخر وهو ظهور رجعة  
 لغيره الميراث غير صحيح لان الكافر لا يرجع المسلمه وجلي الامام ان المحققين  
 خرجوا قولنا انه لا يعتد رجعته لانها غير صحيحة فلا معنى لاعتبارها واما الزدة فان  
 القياس انه لا يوصف بالصحة كغيره من العاصي لكونها لا تملك العقد العظيم وهو  
 الاسلام وصفت بذلك فيقال تنح الردة مع البالغ العاقل وقد اختلف الأصوليون  
 في ان الصحة والحكم بها عقليان او شرعيان وقد اختلف الاصحاب في ان العقود  
 اذا اطلقت هل عمل على الصحيح او الفاسد حكمه الرافعي في كلامه على التلوة السريجة  
 والاصح اختصاصها بالصحيح ولهذا لو حلف لا يصح لا يحنث بالفاسد واما العبادات  
 فقال الرافعي في كتاب الايمان سياتي خلاف في انها تعمل على الصحيح او لا كما اذا  
 حلف لا يصح ولا يصح وتعد استنكر ذلك منه واخلاف عندنا في اختصاصها  
 بالصحيح واما الخلاف في العقود قلت والذي نقله الرافعي صحيح ومن حكمه  
 صاحب الدخاير وغيره اوضحته في خاتمة الرافعي النصريح يتعلق به ما حث  
 الاول في حقيقته اعلان الفاظ العقود والنسخ وما جرى مجراها ينقسم الى  
 صريح وكناية والفا بط كقوله الامام ان ما ورد في الشرع اما ان يتكرر او لا فان  
 تكرره حتى اشتهر كالبيع والعقود والطلاق فهو صريح وان لم يشع في العادة فان  
 عرف الشرع زواله عليه وعليه فيما حل على الدوام في الاثار وعلى النسخة الخالصة  
 نطقا وان غلب العرف خلافها وعليه الحق الفراق والسراج صريح الطلاق  
 تكررها شرعا واما ان لا يتكرر بل ذكر في الشرع مرة ولم يشع في لسان حاله  
 الشرع كالمفادات في الفلح في قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يدخلا في الحرام  
 والعقود في قوله تعالى فك رقية والاساك في الرجعة في قوله فاسكون معروف  
 فوجهان والاصح انما هو بالصرح في الكل واما ما يورد في الكتاب والسنة ولان  
 شاع في العرف كقوله لزوجته انت علي حرام فانه لم يرد في شرع في الطلاق  
 وشاع في العرف في ارادته فوجهان اي والاصح انما هو بالكتابة فان قيل قطعتم  
 ان لفظ الخلع صريح في قول النبي نهو من يرد القاعدة مع انه لم يرد في القرآن  
 قيل الخلع جرى على لسان حاله الشرع حتى كانهم يقولون على القيد به واذا قلنا  
 راد الاصل خلاف قوله انت علي حرام في طرف اليد النسخة كالمناخ فاعتقد به ما  
 ورد في الشرع هذا اخر كلام الامام وهذا ما يشع على ما قاله واول الباب ان  
 لفظ الخلع ما يرد في الشرع وليس كذلك في قضية حنيفة جريان الخلع وفي التبردي



عن ابن عباس ان امراء ثابت بن قيس اختلفت من زوجها طاهر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتد بحضه وقال حدثت حين ان هذا المتقسم ناقض فكان ينبغي ان يزيد وما يريد على لسان الشرع ولكن شاع في المسنة حلتته وكان هو المقصود من العقد فقي كونه صريحا وجهان والاصح صراحته وهذا كلفظ التاميم في البيع والشيف في الخلع لا نه المقصود فيها فاذا استعمل فيه كان صريحا فيه لكن يندح في هذا لفظ الضم والابانه فانها مقصود الطلاق مع انها كتابية فيه وتداورد ابن الرفعة ايضا قول ابن سريج ان قوله لا اجماعك كتابية في الايام مع شيوخه على لسان جملة الشرع ولفظ المس متكرر في القرآن وعلى لسان جملة الشرع لا اريادة الجماع والجريد انه كتابية فيه وفي لفظ المساك في الرجعة وجهان وهو ما يتكرر في القرآن الثاني ان فيه معنى التبعيد ولهذا تكلموا في حضره في مواضع كالطلاق ونحوه ومن ثلوع في ناحية استعمال الطلاق في اوداة القلم عن الوثائق ونحوه فخطبها الزوج بالطلاق فقال اردت به ذلك لم يقبل كما سبق عن الامام فان الاصطلاح الخاص لا يرفع العام الثالث ان يصير كتابية بالقرآن الغنطية فاذا قال انت طالق من وثاق او ما رتبك بالجسم او سرخك من اليد او الى السوق لم تطلق فان اول اللفظ مرتبط باخره قال الامام وهذا ايضا هو الاستثنا قلت وهذا حكم الماوردي عن الشافعي في صورة سؤال وهو انه قد مر صرح الطلاق بقول طاعتك فقد يتعقبه ندم فيصالحه بقوله من وثاق واجاب بانه لا معنى لهذا التوفيق لان الكلام المنصل يتعلق بالجميع لا يتبعه كقول له الله ولا يقبل فيه الله ولا تخاف ما استدرك بالاثبات بانيا والها على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا نوي بها الطلاق وقع لا ناجلنا كتابية ولا شك ان في النكاح نوع وثاق ونوع يد ونوع احتياط الثاني اعتبار الزينة وبذلك صرح المتولي فقال اما في وثاق والطلاق لا يترد واللفظ وان كان صريحا في التصديق فقد ينضم اليه ثلوعين من ثلوعه عن موضوعه الى الاستهزاء كقولك الراس على شدة العجب والالتكاف وقال ويشبه حمل قوله الا يجب فيها اذا قال له في عليك الف صدقة وبوجهه على انتفا الغنطية فان اختلفت باللفظ التزوين المذكورة فلا يمتثل فيها اقراوا في نه خلاف تعارض اللفظ وما يعارض هذه القاعدة ان اسوالا لا يلقى كتابية بالصرح الا في مسألة وهي ما لو قالت له زوجة واسمها فاطمة طلقيني فقلت فاطمة بل قال نويت فاطمة اخري طلقت ولا يقبل لدلالة الجارية خلاف في ما لو قالت ابتداء طلقت فاطمة ثم نويت اخري حكا

الرائي

الرائي عن فتاوي الفخار الرابع الصريح لاحتاج الى نية وقد استشكل بقوله بشرط قصد حرف الطلاق معنى الطلاق وعلى هذا فلا فرق بين الصريح والكتابة وقد تكلموا في وجه المنع بكلام كثير واقترب ما يقال فيه ان معنى قول المصريح لاحتاج الى نية انما لا يقع لان اللفظ موضوع له فاستغنى عن النية اما قصد اللفظ بشرط يخرج شذوثة سبق اللسان ومن هذا عرف الصريح والكتابة فالصريح بشرط فيها امر واحد وهو قصد اللفظ والكتابة بشرط فيها امران قصد اللفظ ونية الاطلاق وينبغي ان يقال ان قصد حرف الطلاق المعنى الموضوع له يخرج ان تطلق من وثاق الخامس الصريح تعيل بنفسها من غير استدعاء بالاختلاف الا فيما اذا قيل للكافر قل اشهد ان لا اله الا الله فقالها حكم باسلامه بلا خلاف وان كان قالها من غير استماع نوحان حكاها الماوردي في باب صلاة الجماعة اجماعا بحكم باسلامه ووجه المنع احتمال قصد الكتابة السادس كل توجة نصبت على ابواب من ابواب الشريعة فالمشقة منها صريح الا في ابواب في بعضها لا يكفي على الاصح وفي وجه يكف على وجه الاول في الشرع لا يكفي مجرد اشتراك الثاني والثالثة التمر لوقال نويت التيم فلا يكفي بل لا بد من ذكر القرض معه في الاصح وكذا الموضوع على وجه صحه الشافعي لكن الاصح فيه الصحة الرابعة الكتابة فلا يكفي مجرد كتابتك حتى يقول وانت خراذ اديت الخامة التدبير على قول السادس الخلع المسامح الصريح في بابه اذا وجد نفاذا في ان يكون متبعده كغيره الواضي في الطلاق والمراد ان يكون متبعده مصرا وهذا كالطلاق لا يكون لها راد وضمما بالنية وبالعكس ولو قال وصيت بك ونوي الوصية لا تكون وصية في الاصح لانه امكن متبعده في موضوعه الصريح وهو التملك الناجز ولو قال في الاجارة بعثتك منعتك المبيع لان البيع موضوع التملك الا على ان لا يستعمل في المنافع كما لا يعتقد البيع بلفظ الاجارة ويستثنى صور احدها اذا جعلنا الخلع صريحا في الصخ هل يكون الطلاق حتى اذا نوي به الطلاق يكون لانها معن به العدد وجهان اجماع من حيث التملك انه يكون طلاقا الثاني لو قال لزوجتي ان علي حرام ونوي به الطلاق فانه يقع مع ان لفظ التهم صريح في اجاب الفتاة فقد نفذ كتابه مع كونه وجد نفاذا في موضوعه وقد جازت عن هذا بان وجوب الفتاة به لا يختص بالنكاح بل يجري لامر الله اليه اذا قلنا لا شاة نيت على امر واحد اذا لم يختص بالنكاح ولم يعد صريحا في حكم اخر من احكام النكاح الثالثة لو قالت بعثتك نفسك بكذا فماتت اشترت بطلقة فباع الرابعة قال المشقة الموردي اعني نفسك فماتت الاما لا المشقة في باب الكتابة من الاما انه كتابية في العنق ان نوي

كتابية في

عقته وقع مع انه صريح في التعريض وقد جعله كتابية في التفسير الخامسة لو قال مالي طالق فان لم يزل الصدقة لم يلزم شي وان نوي صدقة ماله نوحان اجماع بالزينة ان يقصد قرية قال في البحر وعلى هذا فهل يلزمه ان يتصدق بجمعه او بجزء من الصدقة وكفاية بين واحدة وجهان السادسة كتابية في العنق ولو قال لا شاة طالق ونوي العنق عتقت وعكسه قال الميعوي في فتاويه ولو كان متر وجبا بامة فمحل سيد هافي طلاقها فقال قد اعتقتك ونوي الطلاق وقع المسابعة حاله بلفظ الخواله قال اردت بذلك التوكيل قال ابن سريج لا يقبل على القاعد وقال الاكثرون يقبل لانه اعرف بنيهته القامته لو رجع بلفظ النكاح او الزوج فالاصح ان كتابه ينفذ بالنية لا شعاره بالمعنى القاسعة قال العبد وصيتك بنفسك واطلق فانه بشرط القبول في المجلس فان نوي به العنق عتق في الحال العاشرة اذا ثبت الزوج فمض النكاح بعب او باسلامه على اكثر من اربع شوة فقال فمضت نكاحك واطلق او نواه حصل النسخ وان نوي الطلاق طلقت الحادي عشر قال اجرتك حادي لتعبر في فركك فاجارة فاسدة غير مضمونه وهذا اضرع بان الاعارة كتابية في عقد الاجارة والفساد اجماعا بشرط الاعارة في العقد الصفة في المعرفة للزوج غوزيد العالم وسنه والصلاة الواسطي وشبهة الناسون الصفة الفارقة وفي النكرة التخصيص غوزيرت برجل فاضل وسنه ايات محكمات ويعبر عنها ايضا بشرط لان تخصيص الموصوف بصفة منزلة اشتراطه فيه ويتفرع عليه ما لو قال ان طاهر فلا نه الاجنبية فانت على كظراحي فخطبها بالطلاق لم يصح طاهر من الزوجة فان نكحها وطاهر منها صار طاهرا ومحل قوله الاجنبية على التعرير لا الشرط وقيل لا يصح مظاهرا وان نكحها حلا على الشرط وقال الماوردي فيها اذا قال لحوالي حي ولدت واحدة يمكن فمضوا حيا طوا الى ان يزوج الزوج فان اراد بصاحبها الشرط تعين الثاني او التعريف فالاول قطعاً والثاني اومات ولم يعرف ارادته حل على التعريف لان الشرط عقود لا يتبطل بالفسخ وعلى هذا ينبغي ان يكون الخلاف في صورة الظاهر وعند الاطلاق ولو لو تركه استوفى ديني الذي لي على فلان فانت فهل له ان يستوفيه من وارثه وجهان ان جعلنا الضيعة وهي قوله الذي لي على فلان للتعريف كان له استيعاوه من الوارث وان جعلنا لها للشرط فلا تنبيه ما ذكرنا في الصفة الفارقة هو الموردي وقال ابن الزمكا في البرهان اذا دخلت الصفة على اسم الجنس المعروف باللاء كانت للتخصيص لا للتوضيح لان الحقيقة الكلية لو اريدت باسم الجنس من حيث

في

في كان الموصوف لها فصفا فيعين ان يكون معينا بها الخاص في الصفة منبهة لمراد التكميل ويتفرع على هذا الوقال ولله لاشريت اما البارد فشرط اما المار فمضت خلاف ما لو قال لا تملك زيد الراكب نكحها وهو با شحت ان لم يتبعيد الصفة فيه بتبعيد صفات الحق لا تفرد بالاستقاط ومن ثل لو اسقط من عليه الدين لم يزل الاجل مل يسقط حتى يمكن المسحق من مطالبة في الحال وجهان من جهة الاستقاط لان الاجل صفة تابعة والصفة لا تفرد بالاستقاط ولو ان سققت الخطه الجيدة والدانير الصالح اسقط صفة الجوده او الصفة لا تسقط ذكره الرافعي في باب الثاني نعم قال الشيخ ابو محمد اذا باع شيا بشرط الرهن والكتيل فلا يسقط بالاستقاط كما لاجل والمجهور على خلافه وبغيره سته اسقاط البائع حق العنق اذا جعلنا الحق له وجزم الرافعي بالسقوط وهذه الصور لا ترد على هذه القاعدة لان شرطها ان لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد كالرهن والكتيل والعنق خلاف الاجل فانه وصف لازم لا يمكن انشاء ويعقد مستقل وقضية ضد الواشترتي غاة بشرط ان يكون وجهان وهو الاصح انه لو اسقط خبره اذا خرجت غيره لوز ان لا يسقط لانه صفة لازمة والله اعلم حرف الضاد الضرورات تبع المحظورات ومن ثل ايجت البتة عند الخصصة واساعة اللقب بالخر من غص واحد غيرها وايح كالة للفر والكره وكذلك انلاف المال وكذلك اخذ مال المتع من الرهن بغير اذنه اذا كان من جنسه ولو كان بكسريه ولو مال السيد على محرم فقتله د نعا لا مان لانه بالصيل الحق بالموديات واذا عمر المراه فمضت بحيث لا يوجد فيه حلال الا اذا رانا فمضوا استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام ولا يتسقط فيه كما يتسقط في الخلال بل يقتصر على تد الحاجة دون اكل الطيبات ونحوها ما هو كالميتات قال ابن عبد السلام وصورة المسئلة ان يتوقع معرفة الشخص المستقبل باعد الياس فلا تصور المسئلة لانه حينئذ يكون المال الصالح لان جملة اموال بيت المال ما جهل ماله قال الشيخ ابو علي في كتاب الخصص من شرح القفص ومن اضطر الى مال غيره وترك الاكل مل بعضي وجهان احدهما نعم لان عليه احيائه والثاني له ان يستعمل للمالك ما لو قصد شغل لقتله قال وهكذا الوجهان فيما لو احتاج لشرب الخمر للعطش ويجوز ان لا يشرب الخمر وبما له حاجة التملك وكذا انلاف الحيوان الذي يتناولون عليه لدفعهم واطفرهم ويجوز ان يشرب لكن البت بعدد فيه للضرورة بان دن بلا غسل ولا غيرة القبلة او في ارض



أو ثوب مغطى لا المكثف في الأصح ولا يبد من عليه آخر ويجوز غصب الخطأ  
لحاطة جرح حيوان محترم إذا لم يجد خيطا حلا لا هذا إذا كان الحيوان غير مأكول  
الفرمان كان فوجها والقياسات إذا عمت بها البلوى يرتفع حكمها ومنه الما  
الذي يسيل من الثنايم إذا حكتنا بخصه وعتت بلوى يخص به فالظاهر  
العفو قاله النووي قال ولوعت البلوى بدرق الطيور وتعد الاحتراز منه  
عني عنه كطين الشارع وتصح الصلاة معه وفي المكت للشيخ أبي إسحق يعني عذرة  
الطيور في المساجد وحكاية عنه الرازي في الشرح الصغير روى العصفور يعفو  
عنه وهذا يعرف بالعموم والخصوص فإن الشيخ في الطيور وخمس المساجد والرازي  
عكس النقل عنه فخص العصفور وعفو كالعفو عن أثر الاستنساخ وسلس البول  
ولو ولي الأمان غير أهل نفذ قضاؤه الضرورة والمقتضى الغزالي وغيره بقا  
أهل البقي ونازع فيه الشيخ عز الدين الكناقي فإن المقول في فاضي البقي الفصل  
بين الأهل وغيره قال وليس هذا ما عت به البلوى حتى تنفذه الأثرى أن  
العلماء قد طلب في هذا الزمان ولو رجع إلى حاكم لم يجزله تصحيحه لأن ما خالف  
قواعد الشرع لا أثر فيه للضرورة فأبى جعل بعضهم المراتب خمس ضرورة  
وحاجة وينفقه وزينه وفصول فالضرورة بالوجه حد أن لم يتناول النوع  
هناك أو أقرس كالمضطر للأكل واللبس بحيث لو بقي جاعا أو عريانا لمات أو تلف  
منه عضو وهذا يبيع تناول الحرير والحاجة كالمبايع الذي لم يجد ما ياكل أو يلبس  
غير أنه يكون في جهد وشقة وهذا لا يبيع الحرير وأما المنفعة فكذلك يشتري  
خبز الخطة ولم الغنم والطعام الدسم وأما الزينة فكالمشتري الحلوى المتخذ من لوز  
وسكر والثوب المنسوج من حرير وكائن وأما الفضول وهو التوسع بكل الحولمة  
أو المشبهة كن يريد استعمال أو في الذهب أو شرب الخمر إذا علمت هذا فالنوع  
مرتبان أحدهما يتنوع بدفع الحاجة فلا ياكل إلا عند الجوع بقدر ما يبد فعه ولا يبرز  
بين دافع ودافع ودونها مرتبة من يتنوع باستيفاء المنفعة في كل الطب ولكن  
لا يفرق بين ضبط وضبط إذا اشتبه الحلوى اشتري عنده الدبس والسكر وإذا  
أراد اللبس اشتري عنده القطن والصوف وأما من دونه وهو التوسع بمد  
الرمق الصابر على من طر الجوع وكان القانع يستروجه الحاجة يسترخف  
كان المنفعة تستروجه لا سيما بعض الستر ولا يقال لمن جلس خلف حايطين  
الشمس أنه يتنوع بالمحيط فأعده ما يبيع للضرورة يتقدر بقدرها ومن لم ياكل  
من الميتة الأقدوس الرمي فاد الاستشراء من خاطب ذكر ساويه قال الغزالي

في الإحيا

في الإحيا فإن اكتفى التعريض كقول لا تصلي لك لم يعدل إلى التصريح ويجوز أخذ  
بأن الحرير لعنف البهايم ولا يجوز أخذه لبيعته لمن يعلف ومثله الطعام في الحرب  
يوجد على حسب الحاجة لأنه يبيع للضرورة ويعني عن حمل استجاره ولو حمل سحر  
في الصلاة بطلت في الظاهر ويعني عن الجلب في الما فلا أخذ وطرح فيه وغيره فتر  
وقال القاضي الحسين لو كان عنده ثوب فيه درهم أو غيث مستغنيا عن إلبسه فلبسه  
لا تصح صلاته وأما الذي عت به حاجة يعفو عنها يستعمل قطع الروال الخاصة  
قال القفال في تناويه والرازي إذا قصد ما جني عند فقد امرأة أو حرر لم يجز لها  
كشف جميع ما عدها وإن تلف على يد هاتوا ولا تكشف الأقد الذي لا بد من  
كشفه للقصد ولو زادت عليه عتت الله تعالى الضرر لا يزال بالضرورة كذا الملقوا  
واستدرك الشيخ زين الدين الكناقي فقال لا بد من النظر لأخفها وأغلظها انتهى  
ولهذا لو كان له على شخص دين ومعه قدره فقط فانه يؤخذ منه وإن تضرب  
الدبرون ولو كان له عشرة دراهم لصنع للسكن والباقي للآخر وطلب صاحب الأثر  
القيمة أجيب في الأصح وإن كان فيه ضرر وشك ومن هذا ثبوت الشفعة  
في النقص ويتخذ تصرف المشتري موقفا على إسقاط الشفعة ولو باع شيئا  
وساله إلى المشتري فرفضه ثم أجلس فليس للبايع الرجوع في عين ماله لأن في ذلك  
أضرار للمشتري والضرر لا يزال بالضرورة ولو اشتري أرضا فخرس فيها أو يبي  
لم يفس فليس للبايع الرجوع فيها ويبقى الغراس والبناء للفارس في الظاهر لأنه  
مفس بممنه ويضر للفارس والغرام والضرر لا يزال مثاله ولو كانت المرأة ضيقة  
الحال والرجل كبير الأله لا يمكن وطها إلا بما فاضلها لم تكنه من الوطي الضار لأسباب  
العيان أربعة عقد ويد وأناف وجبولة الأول العقد كالبيع والتمن العيين  
قبل القبض والسلم والجاره ونحوها الثاني اليد وهي ضربان يد غيب وموتنة  
كيد القامت والمستمع والمشتري فاسدا وكذا الإجير على قول  
وبدأ ما نه كالودعة والمشاركة والمضاربة والوكالة ونحوها إذا وقع منها التعدي  
حازت اليد بدخان فيغير إذا تلفت بنفسها كالولي لم يكن موتنا قال الجرجاني  
في التقرير الموجب لقضائ المال خمسة أحدها القبض السور الثاني للتصرف في البيع  
الثالث المالك العارية الرابع الألفاف بما شقة أو سبب فاق التعدي بالغصب  
أو التصرف في الأمانة أو التوسط في رد هاتين وأما الأمانات الشرعية فأنها  
بعض القويق وهل يضمن بالذات فيه خلاف والأصح النزع فإذا ألتص الحرير صيدا  
من جارية ليدأ وبه تلفت شيئا أو أخذ الودعة من صبي فبانت لها فبردها



عليه وبما كانت حرة التعرض في ذلك اقوي من الاموال فوجب على المالك خطا  
الكفاية وما تجله العاقله عنه لا وبالمقتول من الدية وعلى المالك الكفاية بعد  
الفحص ليكشف عن القتال ويقع تحتفظه تال واما الغرض والعواري فانها  
صار مضمونة وان سمح بها صاحبها واذن فيها لان الاخذ اخذ لمصلحة نفسه  
بغير عوض والمشي الذي اجعله هو المنفعة فليس يقع ضمان العين من اجل اباحة  
المنفعة تال والغرض بين الودعة والعارية ان الودعة انما يده يد المودع فكان  
حكمة في اليد اقوي من حكم الوكيل الذي ياخذ الجعل على العمل بامر الوكيل ويقي  
كانت اليد تختلف بد المالك فلا شيء عليه الا ان يتعدي ويقارن المستاجر ضمان  
العين اخذ العوض على المنفعة ولا سبيل الى الانتفاع الا بان يحلف المالك في اليد  
فما يضمن الا بالتعدي وتارق غاصب الرض لان الوثيقة في العقد بان يكون  
احق من الغرض والمنازع المالك فلا ضمان تال ان التي على له عليه وسار قضي على  
ارباب الموالي حفظها بالليل يمكن مانع لها لان الله جعل الليل سكنا لكل واحد  
واوسعهم من رسلها بالنار لسقطت منها نعم في الرمي والكلاد ارساوا بالليل  
مردوا واذ ارساوا بالليل لم يضمنوا وكان الحفظ على ارباب الاموال ومن هذا  
من حفر سرا في ملكه فدخل داخل فسقط في البئر يضمن ومن حفر في ملكه  
فجود ولو حفر في الحصى يضمن وكذلك الدابة اذا انزلت فلا ضمان وبني كان  
عليها سابق او تابد فعليه حفظها في تلك الحالة تال والضابط ان المتعدي مضمون  
اذا اقام دليل ونعال الباح بما قطا ادا اقامه به دليل والتولد من المتعدي  
فحكم المتعدي كالجراحة اذ اسرت الى النفس تال واما رد المضمون فاقسام الاول  
ما عينه موجوده فيكلف رده الى ان يختار المالك خلافة الثاني ان ينقص العين  
فرد ما وقمة نقصها ان لم يوجد مثال النقص كخطة نقص منها جزء الفانماش  
ان نفوت العين فتلزم به كالحطه والزيب لان المثال موجود في نفسه  
وسقط الاحتياذ في القيمة وبالمس لمثل او لا يمكن فعال التل كشي ثوب  
رجل ولا مشق ثوب الاخر لان ذلك تفساد عليها في الاموال وكل ما كان مثالا  
من جنسه يتفاضل ولا يقصلا فلا رجوع الى القيمة كالا حرق بالنار والرمي  
بالنار في الثوب والاما الجانيات والنفوس فان التل فيها معدوم فمرد الى  
القيمة ومنه الدية في الاحرار والقيمة في العبيد تال والمضمون في الجناية وبغيرها  
مردان ضرب توفيق لا التجاوز كالحبس من الابلى في الموضه وتجوهر وقد ذلك  
في الاموال كصاع المعصاة وضرب برد الى الاحتياذ وتقديمه بتوكل الاجل

عليه

لولى قتلت في يده او النقط ما لا يمنع من صغار السباع المحظ بنا على ان لا يحد  
ذلك وهو الاصح المخصوص ومثاله لو اطارت الزج ثوبا الى داره فاخذه ليرده  
الى مالكه وبغير ذلك ويستثنى بالوطفر بغير جنس حقه وقلنا بالاحصا انه يبيعه  
بنفسه ويستوفي ذلك منه ولو تلف قبل تملكه منه ولو نقص منه وانما ضمن  
منا وان كان موثقا لتقصيره بالتأخير ولا يستثنى بالوا تنزع المضمون ليرده  
على مالكه متلف عنده بضمه في الاصح بنا على الاصح لانه ليس للمالك الانتفاع  
فان القاضي نايب الغائبين وليس هو موثق شرعا الثالث الاتلاف في النفس  
او المال تال امام الحرمين في البرهان وضمان الاموال مبني على خبر الغائب وضمان  
النفس مبني على ضمان العليل انتهى والعرق بين ضمان الاتلاف واليد في ضمان  
الاتلاف يتعلق الحكم فيه بالما شرد وبالسبب في الاظهر وضمان اليد يتعلق  
بما لوجود في كل منها ثم ان عندنا ان ضمان اليد في مقابلة قوات الملك والمالك  
باق حاله لا تعلم غير تال عن ملكه والثابت عليه انه هو اليد والعرق فيكون  
الضمان في مقابلة ما فات وعند السادة الحنفية ان الضمان في مقابلة العين المضمون  
لانها الذي وجب ردها فالضمان يدل عليها وينبوا عليه فروعا منها اذا غصب  
خطة فطمها او ثوبا فطاطه او شاة فتدعى بالملك المضمون بذلك المثال  
او القيمة ومنها اذا ضمن بدل المضمون فطفر به المالك كان له ويرده الى الغاصب  
ما اخذه عندنا وعندهم بملك المضمون باء الضمان حتى لو كان قريبا عنق عليه  
ومنها ان الجناية الموجبة لقيمة العبد تقطع يديه ورجليه لا ينتقص ملك الجاني  
العبد وعندهم يقتضي ذلك الرابع الجلوله كالمو غصب عبدا باق او ثوبا فطاطه  
او ثوبه الى بلد اخر فيغير الغاصب القيمة للجلوله بين المالك ومالكه ومثاله كما  
يغرم لو طفر به في غير بلد الغصب مع بقا العين وكالمو شهد وامالك فرجعوا  
فانهم يغرمون للحكوم عليه في الاظهر لحصول الجلوله بشهادتهم والثاني لا لان  
الضمان باليد والاتلاف ولم يوجد واحد منها واذ اتوا بما يقتضي القوت  
كمن حبس المالك عن ما شبه حتى ضاعت ويسايل الجلوله لا سقطت في حرف  
الحا وتال ابو بكر الصيرفي في ثقات الدلائل والاعلام المضمونات ضمانا لحدوها  
التعدي ومنه الجنايات والاتلاف والثاني بالمرأه كالبوع والضمان والاول  
يستوفي في اجاب الضمان فيه العمد والحظ لان النسبان اما يسقط عن الانسان فما  
يتعلق بنفسه لا يتعلل بغيره وليس على غيره ضيانه وخطاؤه ولو لا ذلك لتدعي  
الناس الضمان في شاة الحقوق الا ان العايد يغرم البذل وعليه الاثم والحظ في



صانعته وأهل الخبرة والمهارة معروفة فإذا وجب أرض جرح من جرح أو عذر  
 ولا يوقف فيه نظر فيه من جهة الأختل والفتيل فأجرى عليه والقول الحق  
 منه بالكل انتهى وأعلم أنه سيأتي في حرف الميم قواعد مهمة تتعلق بالمضونات  
 وهما أيضاً قواعد تتعلق بالمضونات الأولى على ثبوت به الضمان مع  
 ثبوت المالك وقال الأصحاب في باب الغصب لو تلف ما لا يبيد ما لك منه  
 العبد المرتد والحيوان الصائل والمقاتل جراه وما زاد لم يتكسر المتكسر من دفع  
 الصائل وقاطع الطريق إلا بعقر جواده وكسر سلاحه وما يتلفه العادل  
 على الباغي حالة الحرب وعكسه وما يتلفه الحرير من عليته والعبد من يده  
 ما لو تلفت فقد ذكر في كتاب الأجرة أنه لو سخر دابة معها مالها ماتت  
 لا يضمنها وقالوا لو استوي على جرحه عليه ثيابه لا يضمنه ثم إن كان سبب التلف  
 من الأجنبي ضمن كل الوأكر دابة لئلا يملك مائة مائة وعشرة وتلفت بذلك  
 وصاحبها معها ضمن تسط الزيادة على الصحيح وفي قول فيتها ومنها الأجير المشترك  
 إذا تلف المالك محض المالك لا يضمن على الصحيح الثانية المضون ضماناً  
 يضمن بالتلف والائلاف وما لا يضمن بالتلف ويضمن بالائلاف من الأول الزكاة  
 إذا تلف المالك قبل دفعها ضمنه وكذا العبد في حق الحر ومن الثاني العبد  
 الجاني إذا تلفه السيد واعتقه ضمنه ولو تلفت لم يضمنه ولو نذر عن  
 عيب معين مات قبل أن يعتقه لم يتلفه عتق غيره ولو تلفت ضمنه وكذا  
 الامانات الشرعية على ما سبق الثالثة إذا وجب قيمة المتلف اعتبر بحال  
 الائلاف كما يعتبر في المتلفات بغالب نقد البلد الذي وقع فيه التلف والائلاف  
 إلا في موضع واحد وهو أبل الدية فإن الاعتبار بأبل الدية أامة الجاني لا بحال  
 جنايته ولهذا اعتبر بأبل العاقلة والعاقلة لا جناية منهم وإنما العبرة بحال  
 أقاتهم ولهذا قال المطلب أن ذلك خرج عن قياس القاعدة الرابعة قد يكون  
 الفعل مباحاً وهو مضمون لأنه أباح ما لا يوجب شرط سلامة العاقبة وذلك في الحر  
 من الامام والمعلم والزوج ونحوه وكذلك أكل المضطر طعام الغير مباح له ونحو  
 بدله والحرير الصيد للأضطرار ويضمنه ولو نصب ميزاباً فنقص من الخارج  
 منه شيء وانلف انساناً نجب الدية مع أنه مباح له نصبه ولو ارتل سرحاً على  
 حريق ناسل ثم وقع السهم فقتله فإنه يلزمه دية مثل ولو سقطت عليه جرة من  
 سطح فكسر فاضربها مع أن له دفعها وقد يكون الفعل حراماً ولا ضمان كقوله  
 انقطع يدي بقطعه فلا شيء عليه وكذا لو قال اتلني فقتله فلا تضامن ولا دية

ولو

ولو نصب شيئاً مما يخص به كجده ميتة أو سرجين تلت في يده فلا ضمان مع  
 أن فعله حرام ولو كان الفعل سبياً لله لاله كذا إذا فزع زناً فيه ما يعق فانصب  
 ساقه بالرج أو ففصاعاً عن طائر فإن الفعل حرام ولا ضمان وكذلك لو وضع صبي  
 في سبعة فأكله سبع فلا ضمان الخامسة ما وجب ضمانه قبل التسليم على أربعة  
 أقسام أحدها ما هو ضمان عقد قطعاً وهو ضمان العوض العين وعقد المعاوضة  
 الحقة كالبيع والتمن المعين قبل القبض وكذلك السلم في رأس المالك المعين  
 وكذلك أجرة الأجرة العينة وجعل الجاهل كان القياس أن يقول كالأجرة  
 قال ذكر الرازي في مسألة الصلح في أن جعل الجاهل العين مضمون ضمان عقد  
 أو ضمان يدر كالتصديق الثاني ضمان يدر قطعاً بالمعصوب والمستعار والمسام  
 والشئ بشرطه إذا خلاص في الأفي صورية وهي بالواحد قطعاً تصاصاً  
 وجب له عليها فلا يدر يضمن بنصف الأرض على القاعدة وقيل بنصف مبر  
 التل الثالثة ما فيه خلاف والأصح أنه ضمان عقد كالتصديق ويدل الخلف  
 والعلم عن الدم والعقود على المنافع ومنه جعل الجاهل على طريقة الرابع ما فيه  
 خلاف والأصح أنه ضمان يدر كسالة الصلح وصورته أن يقول للامام من دلي  
 على نعمة ناله منها جارية فإذا ماتت فهاك يعطي قيمتها وأجرة المثل قولان  
 والمصحيح أنه يعطي القيمة وهذا ترجح لضمان اليد أن ضمان العقد هو المضمون  
 ما عليه من العوض الذي اتفقا عليه أن جعل مثاله ضرراً كالبيع في يد البائع  
 فله مضمون ولكن لو تلف لا باليد من التل أو القيمة وكذلك السلم فيه وأما  
 ضمان اليد فهو ما يضمن عند التلف من مثاله أو قيمته وذكر الرازي في كتاب  
 الصدقات في ضمان تعديلي القديم وضمان الصدقات أن ما لا يضمن العقد يتلفه  
 في يد العاقد يكون مضموناً ضمان يدر كالو غصب البائع المبيع من المشتري  
 عند القبض يضمنه ضمان اليد وكذلك الكساح لا يضمن يتلف الصدقات فالبين  
 مضموناً ضمان يدر المساد منه المضمون في الشريعة على خمسة أقسام الأول  
 ما يضمن باليد المثل والقيمة جميعاً وذلك في الصيد المملوك إذا قتله الحر  
 أو الخالة الحر فإنه يضمنه بالقيمة المثلثة والمثل الصدوري بخلافه تعالى  
 وصورته في الحر إذا استعار صيداً مملوكاً من حلال وتلف عنده فإن كان  
 مضموناً وتلف عنده بعد الاستعارة لزمه مع ذلك الأجرة فيزداد وجه  
 الضمان الثاني ما يضمن بالعينين وذلك في صورتين أحدهما إذا تلف الحر  
 ما لا مال له من النعم كالعصا غير المملوكة فيجب فيه لعمته وفيه ما لك

أنه لو نزع أو اشع  
 رجح الحر من المالك  
 لا قيمة السلم فيه جابر

م



الثانية ان يغصب عبدا ثم ينجى جارية على غيره ويكون الجارية مساوية لقيمة العبد ثم يثالث العبد عنده فيغير قيمته لما لكه ويغير الجارية عليه قيمته ان كانت اقل من ارض الجارية وهو معنى قول الماورى الصغير ومن ثانيا ان اخذنا اخذ الجارية وليس لنا موضع يغير فيه بدلان بالنسبة الى الثلث واحد الا في ثلاث صور هاتان والثالثة اذا وطئ زوجة اصله او فرعه بشبهة فانه يغير مهورا ان كان بعد الدخول ومهورا ونصنا ان كان قبله وقال الماورى اجاب بدلين مختلفين في ثلث واحد ممنوع ان كان من جهة واحدة ولا يقع مع اختلاف جهة فاما كالتثايل يضمن بدلين مختلفين الدية والكفارة والدية وكذا تثل العبد يضمن بالقيمة والكفارة واذا وطئ امرأة مكرهة وافضاها لزمه الدية والمهر ولو خرج صيدا فاقبال استباعه واندمج المخرج لزمه جزا كمال في الاصح قالوا جازا محررا اخر وثالثه لزمه جزاوه رينا وبقي الجرا مع الاول بحاله وقبل يلزم الاول قدر النقصان خاصة لانه بعد اجاب جزا لثالث واحد الثالث ما لا يضمن بالمثل ولا بالقيمة وهولن المصراة اذا تالف فانه لا يضمنه اذا تالف مثله ولا يضمنه بل التروما لا يضمن ايضا كخنة خلة وزسبة ونحوه لم يدخل في هذا الصابط لانه ليس مثله ولا مستقوم الرابع ما يضمن بالقيمة دون المثل وهو المتصور كالدور والعتار والحجران والبيع والمنافع الا في صور احد هاجزا لصيد الثانية اذا اقترض متقوما فانه يرد مثله صورة في الاصح لانه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرة ورد بار لا وتيل القيمة وهو القياس الثالث اذا هدم جوار العين فانه يجب عليه اعادة تكملة كاجاب به النووي في فتاويه ونقل عن النص لقصة جرح وقيل انه مذ حجب الامام الشافعي عليه العمل به الفتوى وقال امام الحرمين يلزمه ارضه انقصه لا بناؤه لانه ليس مثليا الرابع طر الارض كما قاله الرافعي الخامسة اذا ضمن عن غيره حيوانا في الذمة واعطاه المضمون له فانه يرجع على المضمون عنه بالمثل المصورى دون القيمة السادسة اذا تالف رب المالك لما شبة كلها بعد الحول وقبل الاخراج فانه يضمن المشابهة شافعي لا يقيتها واذا قلنا ان الزكاة تتعلق بالعين تتعلق شركة وان الفقهاء كما رتب المال على الصحيح قاله الرافعي زكاة العشرات وابعه ابن الربعة وعالمه بان اخرجها جابري مع بقا المال فتعين عند عدمه لانه تام مقامه خلاف ما لو تلفه اجنى الحارس ما يضمن بالمثل دون القيمة وهو التلئ

خبر

بالعدن والكيلات والموزونات وهو ينقسم الى مثل موصى وتقدرى والصوري ينقسم الى حسي والى معنوي والتقديرى ما حصره كيل او وزن وحاز السلم فيه وقد يضمن هذا النوع بالقيمة وذلك في صور احد هاجزا عند تعدد المثل والواجب فيه المثل كما قاله الشيخ في التنبه وقبل قيمة الموصوب فان قيل قيمة المضمون هي قيمة مثله الا ترى انا نقول قيمة المثل ويعني به قيمة الشيء قلنا لا واصل العارة انا اذا قومنا الغصب ان نقول قيمة لاقية مثله وانا احتلفوا في انما الثانية لا يوجد المثل الا باكثر من مثل فلا يلزمه حصيلة ويصير ما لعدم على الاصح في رويد الروضة الثالثة اذا طفره المالك في عين المثل وكان الموصوب ما يزداد بالاساق فطالبه في موضع الزيادة فلا يغير المثل وله بغيره قيمة بدل التالف الرابع اذا كان للاصل قيمة حين الاخذ والمثل لاقية له عند الرد ويدخل فيه صور منها اذا غصب ما الوضوء الفارة فظفره على الشط فان الطالبه هنا تكون بقيمة الفارة لا بالمثل فخارته حينئذ فلا يخذ القيمة اجمعا بعدد موضع له قيمة الفارة فيلجب رد القيمة واسترداد المثل وجهان في القيمة اذا قلنا نعم فلا استثناء فان القيمة حينئذ للحيولة ومنها لو اطعم المضطر مثليا فانه مضمون بقيمة في العصة على الدهب ومنها الما المبدل لخاله في الفارة يضمن بقيته هناك ومنها الجدي في الصيف كالمال في الفارة فاذا غصب جديا في الصيف وثالث فظفره في الشتاء فانه يجب قيمته معتبرا في الصيف وفيها اذا غصب ورق التوت في وانه وتلف قيمته مثله فاذا انقضى اوانه ضمن بقيته اي لثقتان قيمته حينئذ قاله القاضي الحسين في فتاويه وفي المسكت لا يرد لو كان معه ما يرد في الصيف فوضع فيه انسان حارة حتى يخنسه او كان معه ما يخنه في الشتاء فبرده عليه يوجب ما ونحوه حكمي بها اختلاف اجوبة والذي يظهر انه يلزمه ارض النقص ويقترب منه تخمين الما عطف او غيره اوحي الوطيس فبرده عليه والظا هرايه بالزينة اجرة مثله وهو اجرة ما يرد ويشوي فيه من الجرد وقيمة المخطب وفتاوى البغوي لوجي الوطيس فاما انسان يخنه فيه غير الزينة اجرة المثل وقريب منه ما اذا انسدت المرأة طهارة الرجل او العكس قال الرافعي النفقات يجب ما الوضوء على الزوج وان كان هو اللابس وكذلك في الفصل من الوطى والولادة والنفاس وهذا بشرط ان يكون الولد منسوب اليه فان نفيه باللعان لم يجب وعلى هذا فالولست امرأة اجنبيا او بالعكس وجب عليه من ما الوضوء الخامسة لم الاضحية اذا تلفه



تختلف فانه يغرم قيمته كاصحها الرافعي انه مثالي السادس الحلي التذاد اذا التفت له  
لا يرضيه مثله وانما يرضيه صفته بتد البالد وان كان من جنسه والان باختصاصه  
بالعتود الباعية السعارة اذ كان مثاليا وتلما يرضي بقيته يوم التفت كاهو الاصح  
مضمون بالقيمة صرح به الماوردي وصاحب المذهب وغيرهما ووجهه ان المثالي  
يتفق بالاستعمال لثرونا المثال لكما قد اوجنا الاجزاء المستحقه كاجزائه ان  
اي عصفور من المرء بوجوب المثال في المثال وقال في الانتصار انه اصح الطريق  
والطريق الثاني يقتضي على ان المقوم يعتبر قيمته في اي وقت كان اعتبرناه  
قيمة يوم التفت ضمن المثال بالقيمة وان اعتبرنا الاكثر من النقص الى التفت  
ضمنه بالمثال فان قيل ما صورة المستعار للمثال قلت فيما اذا اعاره ذراعا او اذ  
وجوزناه الثانية السام الساعه البيع القسوخ لا يضمن بالمثال بل بالقيمة  
بما خلاص قاله البحر العاشره البيع بعبا ناسدا على ما اطلقه الرافعي وجوب  
القيمة ولم يفصل بين مثلي وستقوم وبه صرح الماوردي وطرد ذلك في  
المقبوض بالسوم والبيع الفاسد وكل عقد قسوخ وهذا الذي قاله  
ضعيف نقلا وتوجيها اما توجيهه فلان ضامته بالعوض ذلك بالفتح وصار  
كالمرء عليه عقد ناسد تاما التفت فان الامام الشافعي نص في مواضع من  
الام على وجوب المثال ومنها قوله لو اشترى ثوبا لم يبد وصلاها بشرطه  
التيقية وتقطع منها غصنا ان كان له مثله رد مثله ولا علم مثله وان لم يكن  
تقيته الحادية عشر اذا جوزنا العاملة بالمعشوشة فهي مثالية فاذا التفت  
لا تضمن مثالا بل تضمن قيمة الدراهم ذهبها وقيمة المعشوشة كذا نقله ابن القف  
وهو يشبه قول الشيخ اي حامد وغيره بل الدعوى بها تدكر قيمتها من النقد  
الاخر السابعة قد يضمن المثال للصوري بواسطة وهي ما اذا التفت انشاء  
المندوره فانه يشتري بقيتها مثله وكذلك ما يشبهه من الصور وقد يضمن  
المقبوض اكثر من قيمته وذلك فيما اذا استعار عينا للرهن وباعها منه واكثر  
من قيمتها فانه يضمن ما باعها به في الاصح في الرخصة وحكي الرافعي عن الاكثر  
وجوب القيمة وهو التماس ولو اكل جميع لم اخبره المتطوع بها وتلما يجب  
التصدق فيها وهو الاصح نفيا يضمنها اوجه يضمن القدر الذي اقتصر عليه ايراد  
اجزائه والثاني يضمن القدر المستحب وهو الثلث والرابع وعلى هذا فقال بعض  
العلماء اكثر من مثله او باضا فانه الثالث انه يضمن بميوان اخر يرضه وعلى  
هذا فيضمن المثال القيمة في المثال الصوري وهو قول ابن كج والماوردي وقد

يضمن

بعض البعض باكثر ما يضمن الكال وذلك في اتلاف العبد قيمته ولو قطع يديه  
ورجله وجب قيمتان ويزيد الغرم زيادة قطع الاعضاء وكذلك الخرفيه  
الدية وفي ابعاضه ديات وقد يختلف المضمون باختلاف الضامن كما اذا اقتض  
بكر يشبهه او نكاح فاسد وكان من عادة مشايخ ساجدة العشيرة فانه ان  
كان منهم سويح والا فلا قال الروياني وليس لنا مضمون يختلف الا هذا قالت  
برد عليه صورا احدها من وجب عليه شاة في اربعين فالتفت بالزينة شاة ولو  
التفت اجنبي لزمنا القيمة للفقهاء الثانية لو اتلف الحر صيدا مملوكا قيمته  
الحجر والقيمة ولو اتلفه غيره ضمنه بالقيمة فقط الثالثة اذا اتلف المالك  
الغار قبل الخرص وجب عليه ضمان من الربطه الاصح ولو اتلفه اجنبي  
لزمه عشر قيمة با التلغف للسالكين لان الاجنبي لا يلزمه ان يجف ذلك الربط  
والمالك يلزمه ذلك فالزينة مثله ما كان بفعله الرابعة قال رحمه خطا خلط  
في الدية وقال اجنبي تخلف الحاشية اذا اتلف البائع السلعة قبل قبض  
الشري خالف حكمه اتلاف الاجنبي السادس الغاصب اذا قطع يد القصور  
فعليه اكثر الامرين من نصف قيمته او ما نقص من قيمته واذا قطعها غيره  
فعليه نصف القيمة وقد يضمن الا فساد ما اتلفه من مال نفسه اما التعلق  
حق الغاصب به او حق الادبي فن الاول الحر اذا اتلف صيد نفسه وقطع  
سعر نفسه او خلقه والسيد اذا اتلف عبده يجب فيه الكفارة وكذا اذا  
قتل نفسه ومن الثاني الراس اذا اتلف المهرض بضمنه بالبدل ويكون  
رعا مكانه وسيد العبد الحاني اذا اتلفه عليه اقل الامرين من قيمته  
واشرب حاشيته وسيد الامة الزوجة اذا اتلفها قبل الدخول غرم مهرها  
لزوجها على قول وهو يضمن غيره ما باشره وانما من ماله كالرثا التي  
تعلق في الحر وعلى ضامته او امره يعتق عبده او يطلق زوجته على مال  
او امره يقطع ثوبها فاذا اهل المتاع او دعي حيوانا فاذا اهل الداع على المذهب  
تعلق ما مالوا كاله على المذهب لانه دعي للغاصب وذلك اشبع باكله ولو خفي  
العبد الغضوب على مالكه تفتله المالك للدفع ليرى الغاصب سوا علم  
انه عبده امر لا على الاصح لان على البائع الاتلاف بهذه الجهة كاتلاف العبد نفسه  
ولهذا لو كان العبد لغيره لم يضمنه السابعة سائر التفتات يعتبر فيها قيمة  
التلف الا الحصيد الثاني فانه يعتبر قيمة مثله ويختلف في الغصب ورة الذبلة  
الثامنة ما ضمن حاله بالقيمة وعند التلغف ضمن بطلان بعضه كالغاصب وكذا اذا

تخالف البيعان والمبيع تلف بغيره فلو وجد لكنه ناقص غرم الارش في الاصح  
ولو ظهر مالك القطعة وهي ثلثة غرمها الملتقط وانقصه ضمن الارش في الاصح لان  
الكل مضمون عليه ويستثنى من القاعدة صور احدها النشاة المعاملة عن الزكاة  
نازها لتلفت وخبر المالك عن كونه لا يجب عليه الزكاة بان تلف ماله فانه يرجع  
على الغير قيمة النشاة وان تعيبته بده في الارش وجها واحدا لا الثانية  
لو طلق قبل الدخول والصدائق تلف فله بدله فلو كان مغبيا فلا ارش له  
ان رجع في نصفه وان شارح الى قيمة نصفه الثالثة رد البائع المبيع الباع  
وقد نقص الثمن في رد البائع فان شارح فيه ناقصا لا ارش له وجه وان سار  
رجع الي بدله والاصح انه لا يتعين حقه منه ناقصا من غير ارش ولا خيرا رتاله البوع  
في كتاب الزكاة والبائع الرابعة رجع البائع في المبيع عند افلاس المشتري ووجبه  
ناقصا باقة سمويه او اتلاف البائع واراد الرجوع فيه فلا ارش له في الاولى قطع  
والا في الثانية على المذهب في الرخصة الخامسة القرض اذا تعيبه يد القرض  
ثم رجع القرض فانه يقبض ان شارح فيه ناقصا وان شارح مثله ان كان مثليا  
كذا جزم به الماوردي وحكي نعم اذا كان الواجب رد القيمة خلاف ذلك وقيل  
منه نص الامام الشافعي فيما لو تعيب العين المبيعة في يد المشتري من الغاصب  
وغيره ارشها لما لكما انه يرجع به على البائع ولو تلفت بده وغرم قيمتها لم يرجع  
بها ورع الامام انعكاس هذه القاعدة وهو ان كل ما لا يضمن بالقيمة اذا اتلف لا يضمن  
الجزا اذا اتلف كالبايع تعيب المبيع بيده قبل القبض ثلث والمكاتب فان سبها  
لو قطع يده ضمنها ولو قتله لم يضمنه والحماية على نصفه كقطع يده وايضا لو رمى  
المالك العين المعصومة مشتريها من الغاصب قيمتها بالتلف لم يرجع به على البائع  
وان تعيبته بده فاخذها المالك مع الارش رجع بالارش على البائع قاله في الرضا  
قال ابن الرقة وهذا الاصل مستثنى منه سابل واعلم ان الماوردي عرض  
هذه القاعدة في كتاب التاليس بقوله من ضمن الشيء بقيته لا يضمن ارش بقصه  
عند استحقاق العين بده كالبائع لما ضمن المبيع للمشتري بتمنه دون قيمته  
لم يضمن ارش ما حدث من قصه بده وكالو باع شيئا ولم يقبض منه حتى حرق على  
المشتري بالتاليس فوجبه ناقصا باقة فان رضى به بذلك فلا يرجع على المشتري  
بارش بقصه لان المشتري بضمنه بتمنه واما من ضمن الشيء بقيته فيضمن ارش  
ما حدث من قصه بده كالبائع العاشره اما يضمن المتعطل اما ليس  
معتول في الحال كانه يملك الى مالك فلا ولهذا لو قتل رجل الاسير قبل ان يصير

عليه



وشرط النظر لافضل من اولاده فتصرف افضل ثم حدث من هو افضل  
منه لم يكن له النظر قطع به المأورد في الثالث ما فيه خلاف والاصح تنزيهه  
منزله كما لا يستعمل في المأبد فكذا ابتداءه هل يدفعه بالمرء وام اذا  
بلغ ثلثين وجهاً والاصح انه يعود ظهوره كما لو اهرم ثم اراد فالاصح بطلان  
شكها كما لو اهرم مريراً ولو انشا السفري ما حار في صفة الى معصية لم يتخصص  
في الاصح فجعلوا طاري العصبية كالمقارن في الاصح ومنه لو انشا السفري معصية  
ثم تاب وبغير قصد فقال الاكثرون ابتداء سفره من ذلك الموضوع فان كان  
منه الى مقصده سبابة المقصود ترخص والا فلا والصيد لا يصح من الحر ما اذا  
ملكه واد احره وهو ملكه زال عنه ملكه ولزمه ارساله في الاصح ولو وجد  
الزوج المرأة احد العيوب الخمسة تخبر ولو حدث بها في الدوام فكذلك في الاصح  
كالا ابتداء ولو وجد عين ماله عند المفلس وكان مالا يرجع فيه ولو كان حلالاً  
وحل في ائنا الحال فكذلك في الاصح والعددية المجعة شرط في الابتداء قطعاً وكذلك  
في الدوام والاصح حتى لو تضمنوا في ائنا ذلك انها ظهر الرابع ما فيه خلاف  
والاصح انه لا ينزل منزله منه وجود الحرة مانع من ابتداء تكاح الامة فلا يكره  
امة لعدم الحرة ثم يسرونك عليها حرة لم ينسخ تكاح الامة على الصحيح لقوة  
الدوام وكذا لو نكح الاب جارية اجني حيث يجوز له تكاح الامة في ملكها منه  
والاب حيث لا يجوز له ابتداء تكاح الامة فيمنع التكاح في الاصح لقوة الدوام  
ومنه لو نكح في موضع عليه غناسة لم يبطل نكحه على المذهب نالاه الروضة  
وقال القولي والرواية في بطلان كالكومات الفحاسة عليه قبل التيم فانها تنفع  
بهمه الخافطاري المتعارف وقياساً على الردة يخرج عنه ان يكون من اصل  
الاباحة وبه نظر لان الردة معصية بخلاف ونوع الفحاسة وقد عد الاصحاب  
بطلان التيم ولم يذكر احداً فيها فلو ثبت له دين على عبد غيره في ملكه قبل  
يمسك الدين وجهاً احداهما فلا يثبت له على عبده دين ابتداء واصحابها  
يوجبون ان لا يلدوا من امر المرأة وليس الا ابتداء ذكره الرافعي في فصل تكاح العبد  
والامة لكن ذكره في الشرح الصغير باب الرهن انه لو جني الموهون على طرف  
من برئته السيد كانه ثبت المال فان مات قبل الاستبراء ورثه السيد  
فجاءوا فيهم لم يقطع كما انقطع الله ولا يجوز له ان يثبت له على عبده استدامة  
الدين كما لا يجوز له ان يثبت له لو نكح في دينه ذمياً فاسل القائل ثبات ولي  
الدين المتقرب ولو ورثه ذمي فالصحيح ونحوه القضاء لهذا الواو وان

كان

كان انتقال اليه بعد اسلام القاتل لان ذلك حكم الدوام والارث الطهارة  
ثبت بالتبعية في ثلاث صور احدها اذا غلبت الحرة في الدين ثم سكنت وانتقلت  
خلفاً لما كان الذي ارتفع اليه الحكم بطهارته تبعاً وعلى هذا اوجب المال  
في موضع شأن من الدين لا يضره سروره في الوضع الذي ارتفع اليه الحكم  
الثانية باطن الدين حكم بطهارته تبعاً للمال الثالثة التلبيل من الشعر اذا بقي  
على حاله الميتة بعد الدباغ حرقاً الطاهر ظهور امارات التي حال  
بترك منزلة تحققة لو ظهرت امارات الانكاس فان لم يكن كسواً وهو ينفق  
من ماله او ليرث كسبه بنفقة فوجهاً اوجبها عند العرائس انه لا يصح عليه  
لان الوفا حلال وهو يتكفل من المطالبة في الحال ورجح الامام بقاها ومنها  
لو ظهر على السيد امارات التبذير جرح عليه ذكراً لما لم يدر في الجديد وانفسر على  
طالاه انه لا خلاف فيه ومنها لو علم المسلم قبل الحال انتفاخ السلم فيه عند المالك  
بما لم يثبت الفسخ وجهاً ان اوجبها النكح ومنها لو توسر المولود العصب من ابنته  
الطاعة قبل بلوغه من الام وجهاً ان اوجبها لم يحسب كالا استطاعة ومنها لو توسر  
المسا قبل بلوغه قبول الهدية من امرج عاتده كان بعض من ادركه يدي  
به ترد داعي من الغنى والافتقار ما خذ من ذكراً منها ظهور امارات في  
شور الزوجة لم يترتب عليه حكمة حتى تحقق ومنها لو بدت نياشيراً للهداية  
على انكار فرامته زواجته في اقبال واسارة الحال وتلكا لا يصح غسله في  
حال كونه مع ضا على احد احتالي الامام الظاهر ان كان ذكراً فلا اثر له ولا  
عورة بالظن البين خطأه ولهد الوطن الكلف في الواجب الموسع انه لا يعيش  
الي اخره يضيح عليه فلولم يفعاله في عاشر وفعله ما اعلى الصحيح ولو ظن انه  
سقط بصلته لم يبين له الحدث او ظن دخول الوقت فطلى به ثم تبين انه  
ما قبل قبل الوقت او طهره الما فتوضاه ثم تبين غناسة اوعلى خلاف ما يظنه  
شكاً ما خلف ظنه او دفع الزكاة من ماله بظنه لم يبين انه لغيره او ظن  
بطلان البذل في الصوم ففعل وعزيت الشمس فانظر في تبين خلافه ثم ذلك ومنه  
اذا اتفق على البائن الحال طأنا حالها ثم تبين خلافه فانه يسترده ويشهه  
الرافعي ما اذا ظن ان عليه ديناً فاداه ثم ان خلافه وما اذا انفق على من اعطاه  
لده فان سارده ولو سرق دنا بغير ظن فلو سارقاً وهذا انما هو  
مالا فظنه ملكه او ملكه له فلا قطع كالا في امارة بطهارته في طهارة  
والفرق بينهما شكل ما يغير في الاولى في نفس الامر في طهارة

الاخرى ويستثنى صور منها الوصل بخلاف من بظنه سطره ان كان حدثه نعم  
صلاته ولو روي التيم السافر وكما فطن ان معهما فان تبهم بطلان وان لم يطر  
معهم بالموجه الطالب عليه ولو خاطب امراته بالطلاق فظن انها اجنبية في  
زوجته نفذ الطلاق ولا اثر لظنه الخطأ وكذا لو اعقبت عبداً فظنه لغيره فظن  
له واعل ان القادر على البتس هل له ان ياخذ بالظن بظن ان كان ما يقدر  
فيه بالقطع ليرجع قطعاً كالمجتهد القادر على النسخ لا يجتهد وكذا ان كان ذلك  
لا يجتهد في التوبة وان استقبل المصلي حجر الكعبة وحده دون البيت وصل  
لم ترض صلته وان جعلناه من البيت لان كونه من البيت فظن وان كان لم يرد  
فيه شبهه جاز كالا جهاد بين الطاهر والنفس من الثياب والاولى مع القدرة  
على ما يصح في الاصح ولو واجهته في دخول الوقت جازت مع شكه من علمه  
في الاصح والله اعلم بحرف الحق المهمل في العادة فيها ما هنالك الاول  
انما عكسها لا يثبت له شرعاً وعليه اعتمد الامام الشافعي في اقل من الحيض في  
الميلوع وفي قدر الحيض والناس اقل واكثر وغالب وكذلك في اخره والمالك  
المسروق وفي ضابط التلبيل والكثرة الضمنية من النقص والذهب ونقص  
الزمان وطوله عند مولاة الوضوء وفي النكاح على الصلاة والاستبراء وفي كونه  
الانفعال المنافي للصلاة وفي النكاح المانع من الرد العيب وفي الشرط  
وسق الى وارب من الجدول والانهار الملوكة المجري اذا كان لا يضر مالها  
اقامة المعروف مقام الاذن اللغوي وكذا الثمار الساكنة من الاشجار المملوكة  
وفي عدم رد طرف الهدية اذا لم يجر العادة به وما جعل حاله في الوزن  
والكيل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجع فيه الى العادة بلد البيع  
في الاصح نعم ليرجعها الامام الشافعي في صورتين احدهما استصناع الصانع  
الذين جرت عادتهم بانهم لا يعاملون الا باجرة فقال الامام الشافعي اذا لم يرجع  
من المستصنع استيعارهم لا يستحقون شيئاً الثانية عدم صحة البيع للمعالة  
على النصوص وان جرت العادة بعده بفعاله وان كان المختار مخالفاً  
في الصورين تنبيه قال الامام في باب السابقة نقل الامة ترد دالاه  
الثاني ان في المنع المتناس والعادة التي تجوز بين المرأة وهو شكل فان  
القياس في المنع فان كانت العادة موافقة لوجب الشرع فلا معنى للرد  
والمنع المتعقباته وان كان للمرأة عادة ينافيها القياس المشرعي فلا يصح  
الاتباع عاينها رجة القطع بالتحال في الحجة المشبهة وقال الصيدلاني ان اراد الله

مطلب  
حرم الحيض

النافعي







غلاف الكيس عقب الصلاة اذا كبر الامام في يوم عرفه والمأمور لا يرى فكيف  
فيها وعكسه فهل يوافق فيه الكيس ويتركه او يتبع اعتقاد نفسه وجها راجحها  
اعتقاد نفسه العبرة بصحة العهود او بمعانيها اي هل النظر الى ما وضع له  
اللفظ بطريق الحقيقة او الى ما يدل عليه بطريق التضمن هذه القاعدة ترجع  
الى اربعة اقسام الاول ما يعتبر فيه اللفظ قطعاً كالنكاح فانه يبي على التصديق  
بصحة النكاح دون ما يودي لعناها وكذلك لو قال بعنك هذا العبد  
فقال قبالت ولم يذكر ما هو موعود فاسد قطعاً ولا ينظر للعني حتى يبع  
هبة على وجه الثاني ما يعتبر فيه اللفظ في الاصح فيها لو قال اسلمت اليك  
هذا القوسى هذا العبد فان السلم يقتضي التثنية والتسليم مع التعيين  
بتأقضان وقيل مع العني ومنها لو قال اسلمت اليك هذا العبد كذا ايها  
الدرهم فقلت بعنك فصح الرخصة في بيع نظر اللفظ وقيل سلم نظر العني وهو  
النصوص لانها في وجه جماعة من الاصحاب ومنها قال بعنك بلا من ليس  
يباعاً وان اعتقاد هبة قولاً تعارض اللفظ والمعنى التي قبلها ومنها تعاد الى  
الاجارة بلفظ المساتاه فقال ساقيتك على هذه الغنبل فسد وكذا يدرام  
تعلوية فقبل تعاضد اجارة نظر العني والاصح انها مساتاه فاسد قطعاً للفظ  
وعدم وجود شرط المساتاه ومن شرطها ان لا يكون بدرام الثالث ما يعتبر  
فيه المعنى قطعاً الرابع ما يعتبر فيه المعنى والاصح فيها اذا ذهب بشرط الثواب  
فهل يبطل لما قضته او يجمع ويكون هبة اعتباراً باللفظ وبها اعتباراً بالمعنى  
الاصح الثالث ومنها يشترط في اجارة الذمة تسليم الاجارة في المجلس اذا كانت  
باللفظ الاجارة في الاصح نظر المعنى والفتاوى لهذه القاعدة ان تها في  
اللفظ حكم بالنسبة على المشهور كعقبتك بلا من وان لم ينها فيت قاما ان يكون  
الصيغة اشهر من دلولاها والمعنى فان كانت للصيغة اشهر كاسلمت  
اليك هذا القوسى هذا العبد فالارجح اعتبار الصيغة لاشتهار السلم في  
يوم الدرم وقيل يتعقد ببيعاً وهو قضية كلام التنبيه وان لم يشترط في  
الاصح في ذلك بكذا فالاصح انعقاده ببيعاً وان استوي  
والاصح اعتبار الصيغة لانها الاصل والمعنى تابع لها فاذا  
تعد اللفظ في المجلس فقبض المالك في المجلس قطعاً وان وقع  
تعد الاصل وان اثار المعنى في كافي الهبة واذا قال اسلمت لك  
ثوباً بصدقه كذا بيمين الدرام انعقد ببيعاً في الاصح لتعادل المعنى والصيغة

والاصح

تتوله صلى الله عليه وسلم اذا مرض العبد او سافر كتب له ان ياكل من اكل مولاه وان  
يقرب من اكله من اكله وان ياكل من اكله من اكله وان ياكل من اكله من اكله  
بشرط ان يكون المريض والسافر ان ياكل من اكله من اكله وان ياكل من اكله من اكله  
علاوة ذلك فان فيها ترك الصلاة من الخبز بالجرم عليها نظيرها سائر امواله  
كان يصلي النافلة في وقت ويتركها في اخر غير ما ولد وام عليها فبذلك لا يكتف  
له في مرضه وسفره في الزمن الذي لم يتنفل فيه العسرف يتعلق به  
ما حث الاول الحقائق ثلاثة لغوي وشري وعرفي والعرفي يكون عاماً  
وتارة يكون خاصاً تارة تتفق هذه الحقائق وتارة تختلف فاذا اختلفت كاذبا  
حلفت لا يشرب ماء البحر والنهر فان اسه بذلك مما اتفق عليه الحقائق الثلاث  
وان اختلفت وتعارضت فلها احوال الاول ان يعارض العرف مع الشرع  
وهو نوعان احدهما ان يتعلق بالعرف الشرعي حكم فيقدم عليه عرف  
الاستعمال كما تروى الصيدا لاني شرح الخفيض كالو حلف لا ياكل لحماً لم تحت  
بلم السمك وان ساء الله لحماً ولو حلف لا يجلس على بساط لم تحت بالجلوس على  
الارض وان ساء الله بساطاً ولو حلف لا يقعد على سراج لم تحت بالجلوس على  
النفس وان ساء الله سراجاً ولو حلف لا يقعد تحت سقن نقعد تحت السقن  
لم تحت وان ساء الله سقناً ولو حلف لا يضع راسه على وتد فوضعه على جبل  
لم تحت وان ساء الله الجبال او نادى ولو حلف لا ياكل ميتة فاكل ميتة  
او جرد لم تحت وان ساء الله صلى الله عليه وسلم ميتة او لا ياكل دنانير فاكل  
الكبد والطالب لم تحت قطعاً ووجهه في الكال من وجهين احدهما ان اكل  
العرف لا يسمو به ذلك تقدم عرف الاستعمال على عرف الشرع لاني فيه  
تسمية يتعلق بها بكليف وحكم والثاني ان الانسان انما يوافق ما يوافق  
قال الله تعالى ولكن نواخذكم بما عقدتم الايمان اي قصدتم وعقدتم اليه  
قصدوه ونصبيته على لو تقاتل من الكبد او الطالب دنانير فاكله حث من جهة قوله  
دما وليس لنا عين نوكل متصلة ولا نوكل منفصلة الا هذه ودود النارية  
والرؤف لا يوجب السمك الصغار والجراد وقشر البيض فانه لا يوكل سمكاً  
وجال استعمل الصيغة بشرطها وليس لنا عين طاهرة من الجراد اذا انفصل ما  
جزء من الجراد الكبد والطالب فاذا انفصل صار جسماً في الاصح لقوله  
دما النوع الثاني يتعلق بعرف الشرع حكم فيقدم على عرف الاستعمال كاذبا  
حلف لا ياكل لحماً لم تحت الا اذا ثبت الركوع والجمود دون التسليم وكذا لو حلف

لا يصوم بجنس الا باسأك بالنية في زمن قابل الصوم ولا تحت مطلق الامساك وان  
كان موصلاً لوقت ولو حلف لا ياكل من اكله من اكله من اكله من اكله من اكله  
غير الوطي ولو قال ان رأت الهلال فانت طالق فزاد غير ما علمت به طلق حلاله  
على الشرع فانها فيه معنى العلم ومنع الدلوابع او اشترى او باع او اطلق فهاذا  
نفذت وحلت وان كان اهل العرف لا يعدونها بيعاً وشراءً وانما حادوا لظن الشرع  
حار عليها بالهبة في الحديث ثلاث جهات حيد وهن جهات النكاح والطلاق والرجعة  
وسه النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاث على ما في معناها واولى منهاها قال الله تعالى قل  
ايانته واباته ورسوله كذبته من راعى قوله لم تحت وراى قوله من تكلم بكلمة الاضغاض لا  
ولم يقصد العرف كقولك اذا اكلت مال غيره مما راعى ولم يقصد السرة صرح عليه لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا ياكل المسلم ان ياكل من اكله من اكله من اكله من اكله من اكله  
حيث قدم الشرع على العرفي او اللغوي فانما ينزل على احدى المراتب ثانياً للشرع وعدم الفعل  
فلو حلف لا ياكل سراً ففعل السري للغة هو الوطي سراً دون العقد وفي الشرع ادبي  
مراتب تكلم السرا يكون بولي وشاهدين فاعقد بولي وثلاث شهود يخرج من تكلم  
السري ولم تحت نقل ذلك عن الدارمي وهو حسن بخلاف السري للغة لان السرفة ما  
الملتقى عليه شخصاً واحداً ومخرج من هذه الحالة قاعدة اخرى وهي انه اذا كانت  
النية تقتضي العموم والشرع يقتضي التخصيص فالحال على عمومها لم يتغير بتخصيص الشرع  
مخرج من كالمهم فيها جهتين والاصح اعتبار خصوص الشرع ولهذا لو حلف لا ياكل لحماً لا  
يحت ما كمل لنيته ولو حلف لا ياكل من اكله من اكله من اكله من اكله من اكله  
في كتاب الا لا مردعوي الا ثبات على المحت مسموح بل ارجح ان تحت على مقتضى ما  
وجهه في كتاب الامان ومنها الواسع لا قاره فهداهم والضيق في الشرع لا يوجب لوارث  
والاصح ان الورثة لا يدخلون على تخصيص الشرع والرافع تحت فيه ومنها حلف لا  
يسب ما فشرى بغيره ما خالطه لا ما سبغى عنه كالعرفان لم تحت ولو كلف  
في الما فاشترى له الكيل هذا اليمين الشرعي في حق الموكل فانه لا يدخل في الحلال  
اسم المستأجر من البيان عن الفاضي او الطيب وقضية هذا التحليل ان الما المستقل لم تحت  
لمسره بناء على انه ليس مطلق وان قيل هو في العرف يسمى ما قاله العرف الشرع فبذلك اما  
اذ اقلنا الما مطلق منع من استعماله في الجوهان فمن جهة لا ياكل لحماً لم تحت  
النية ولو حلف لا ياكل من اكله من اكله من اكله من اكله من اكله من اكله  
من استعماله كما فسر في بعضهم من كلام صاحب التلخيص فانه يصدق عليه لغة  
الامان في فيه ماسبق في الما المستعمل وفيها لو قال ان رأت الهلال طلق

لا يصوم



حالت على العلم فانها الشرعية كافي قوله اذ رويته فصوروا من الرواية بالمر  
ومنها لو قال ان دابة الدم كانت طالق الحالة الثانية تعارض اللغة والعرف  
العام فاطلاق صاحب الكافي رواية وجوب نكاح الطلاق اذ اجمع  
في اليقين الحقيقة العظيمة والدلالة العرفية فانها اولى بالاعتبار فيه وجها  
والله ذهب القائلين بالحقيقة العظيمة اولى واللغة كان مطلقا وجب  
الحال باطلا فاعلاما بوضع اللغوي والثاني والله ذهب يحيى لسنه الدلالة  
العرفية لان العرف يحكم التصرفات سيما في الامان قال فلو دخل دار صديقه  
تقدم اليه طعاما فاستنعى فقال ان لم تأكل فاسرق طالق يخرج ولم يأكل ثم قدم  
اليوم الثاني اليه ذلك الطعام فاكل فعلى الاول لا يجتنب وعلى الثاني يجتنب انتهى  
واقول اللغة تارة يعر استعمالها في لسان العرف وتارة يخص استعمالها وتارة  
تقيدها المطالبون فان تحت اللغة تدست على العرف هذا ذهب الامام الثاني  
كما نقله الرازي في كتاب الامان كما لو حلف لا يأكل الروس وقال في كتاب الطلاق  
ان يطابق العرف والوضع فذلك وان اختلفا نكاح الايجاب ميل الى الوضع  
والامام والغزالي يريان اعتبار العرف ويستني على هذه قاعدة وفي اذ اعراض  
اللغة المستعملة عرف خاص ويعبر عنها بانه براع عرف واضح اللسان ويعرف  
الحالف وان شئت فتدل على اعتبار اللفظ وعرف اللفظ وان الامام طالع  
الحاص هل يرفع العام وقد سبقت بغروها في حرف المهرية ومن امثلة  
هذا ما لو حلف لا يشرب الماء وما حثت بالعذب والمخروا ناحت بالمخروا  
لم يعتبر شره اعتبارا بالاطلاق والاستعمال اللغوي والضابط انه اذا كان  
الحاص ليس له لغة واللغة وجه البتة فالمعتبر اللغة كما سبق في مسألة السر والعلانية  
وتنظيرها وان كان له فيه استعمال فغيره خلاف في صورتهما لو حلف لا يشرب  
بيتا ولا يسكنه فاسم البيت يتبع على المبني بالطين والحجر والمدر يسمى بيتا لانه  
يبات فيه كما ناله الزجاج في تفسيره ثم ان كان الحالف يد ويأخذ بكلمتهما  
لانه قد تنظر في العرف واللغة لان الكل يسمى بيتا وان كان الحالف من  
اهل العري فوجها بنا على الاصل المذكور وان اعتبر بالعرف لم يجنب لان  
العري من اسم البيت هو المبنى واحصاها به يجنب لان اهل البادية تسميه  
بيتا واذا ثبت هذا العرف عند عرب بيت عند سائر الناس لانهم اهل اللسان  
فرد على النجاشي في اللغة المستعملة وهذا ايضا مما تنقت عليه اللغة والسنة  
قال الله تعالى وجعل لكم بيوتا تحفون بها يوم طعنكم في الحديث لا ينبغي على وجه

الارض

الارض بيت يهدر لادخله الاسلام ومنها حلف لا يأكل الخبز حث ما ينجز  
من الارض وانما الحالف من قوم لا يتعارفون اكل غير الارز اذ كان بعير بستان  
لان خبز الارز يطلق عليه هذا الاسم لغة في سائر البلاد ثم اهل كل بلد يطلقون  
اسم الخبز على ما يجدونه عندهم وذكر بعض افراد العام لا يخص اذ اعتبر لغة  
اسم لكل ما يخبز او يخبز بالارز وفيه الوقال اعطوه بعيرا لم يعطوا دابة اعطى فاسم بعير  
وقال ابن سريج نعم لانه راجع فيها لغة ولو قال اعطوه دابة اعطى فاسم بعير  
او حلف على المنصوص بالايل والمقر لها لا يطلق عليه عرفا وان كان يطلق ذلك  
عليها لغة وقيل ان كان ذلك في غير مصر لم يرفع اليه الا العرف وهو قول  
ابن سريج لان الشافعي قال ذلك على عادة اهل مصر فانه يطلقون الدابة  
على هذه الثلاثة فان كان الوصي بعير يصير له بعيرا لا يطلق العرف وان خصصت  
اللغة في استعماله ومجربا يستعمل بعضها فلا يستعمل الا نادرا وصارت نسبيا  
بمبنيها فمقدم العرف كما اذا حلف لا يأكل البيض فانه جعل على سائر ما يبيض  
اي يفارقه في الحياة كبيض الدجاج والاوز والحمام والعصفور لا يجنب بيض  
الصبيك والحمام وكذا اذا حلف لا يأكل الروس يجنب ما يباع منه كالغز والفرو  
دون روس العصفور والحيات لان اهل العرف لا يطلقون اسم الروس  
التي توكله عادة وهي الشوية او الملوقة عليها فلم يتعارفوا بذلك العرف به  
واللغة بل اتفقا على عدم التسمية ومن هذا القسم لو قال زوجتي طالق لم  
تطلق ما يزوجها علماء العرف وان كان موضع اللغة يقتضي الطلاق لان اسم  
النفس اذا اضيف عرف وكذا لو قال الطلاق يلزم مني افعال على الفلانة وان كان في  
اللغة الالف واللام للعوام ولو اوصي بفلانة لم يدخل من لا يحفظ ويقر ابي  
والصنف فيه وجها ينظر احمد الى الوضع وفي الثاني الى العرف وهو الاظهر  
عد اللفظ الرازي وذكر صاحب الكافي ان لو اوصي بفلانة لم يدخل الخلفون  
انما يرون نكاح العرف وجوب لتعارض العرف والحقيقة تنبيه موضع الكلام  
في اعتبار عرف اللفظ او اللفظ هو اللغة العرف فيعتبر وصفه عند اهلها تاما  
الاخي فيعتبر عرف اللفظ او اللفظ هو اللغة العرف فيعتبر وصفه عند اهلها تاما  
فما اذا حلف على البيت بالفارسية لا يجنب بيت الشعر وغيره او لم يجنب  
بحول اللفظ له في عرف الفارسية وكذا لو قال ان دابة الهال كانت طالق  
فما عرضا طلقت ان علق بالعربية فلو علق بالجمجمة تعين النكاح ايضا لانه  
حلف على العامة سواء في الصين والاعبي وادعي ان العرف المشري وحال

الارض

الروية على العلم بحث الا في اللغة العربية ومنع الامام الفرق بين اللغتين  
ولو حلف لا يدخل دار زيد فدخل تناسكه باجزة لم يجنب وقال القاضي  
الحسين ان حلف على ذلك بالفارسية حمل على السكن قال الرازي ولا يكاد  
ينظر الفرق بين اللغتين وليس كما قال بل مادة الفرق تعلم ما ذكرنا في الحالة  
الثالثة تعارض العرف العام والحاص فان كان الخصوص مخصوصا ببيت  
كالوكان عادة امرأة في الحيض اقل ما استقر من عادات النساء وت الى  
الغالبه الاصح وقيل يعتبر عاداتها وان كان غير مخصوصا اعتبر كما لو جرت  
عادة قوم لم ينجز وزوجهم ليل ومعاشرهم نهارا لم ينجز ذلك منزلة العرف  
العام والعكس وجها زعمنا نعم البحث الثاني اذ اورد العرف دابة حية على  
يطرد في سائر النواحي كس حلف لا يدخل بيتا فدخل بيت الشعر حث  
وان كان قرويا لانه ثابت عرف البادية وكذا لو حلف لا يأكل الخبز فاكل  
خبز الارز بعير طرس سنان حث وقيل انما يجنب به بطرستان لا اعتبارا به  
ولو حلف لا يأكل الروس وعادة بلده بيع وروس الحيتان والصيود مخرقة  
حتن باكلها هناك وفي غيرهما البلاد وجها احصاها الحث ولو جرت عادة  
قوم لم يجوز خروج الاطعمة زكاة الفطرة الاصح وحصل يختص اهل البادية  
امر بالمادى والحاضر فيه وجها في باب الكفاية في رواية ابن كح وخرج  
عن هذا صورة واحدة اذا حلف للركب دابة لم يجنب للمخار وان كان العرف  
مطردا يعني بفسقه دابة الثانية لو اشتهر بالدا استعمال الخرافة الطلاق  
ففي كونه كناية او صرحا وجها اما في غيرها فهو كناية بلا خلاف قاله الروي  
تقال والظاهر ان الغرب اذا لفظ به اجري عليه عرف بلده لا عرف موضع  
الحلف الثالث اذ ادعى العرف دابة حية فبني زعمنا على عموم العرف فحكم الروي  
سبقه بحث العادة الرابع اذا وجدنا سماء مشتركا في اللغة واشتهر الفرق  
باحدم دوليه فبالرعي ذلك العرف لم يلزم فيه خلاف ما لو قال  
انت طالق يوم يقدم زيد فالله ان لا يقع لان المتبادر الى لفظ اليوم ما  
بين طلوع الفجر الى غروب الشمس ويطلق لغة على القطعة من الزمان واللفظ  
في هذا ان كان احد الموتين با شهرة اللغة وواقعه العرف قدم وانما  
العرف قدم لوجه بالردول الاخر الحاص قال الغزالي ورد به الشيخ  
مطلقا ولا يابط فيه ولا في اللغة يحكم فيه العرف ومثله بالجزيرة السرية  
والفرقة السبع والقبض ووقت الحيض وقدره ومزاده انه يختلف حاله

اختلاف

اختلاف الاحوال والاراضة ويختلف الجور باختلاف عدل السلطان  
وجوره وعالة الامن والخوف وهذه الاشياء لا تكتد بتضيظ وكل موضع  
في كل شيء من ذلك الى اهل حاجة فاعده جوارحور والافان وسننه  
الاكتفا في نسبة الصلاة بالمقارنة للتكبير العرفية بحيث يكون مستحصرا  
للصلاة على ما اختاره النووي وغيره وقالوا في كتاب الامان انها تنبأ ولا  
على اللغة على العرف وهذا كله يخالف لكلام الاصوليين انه يقدم الشرعي  
والعرفي في اللغوي والجواب ان كلام الاصوليين اما صورة الحقائق والدلة  
التي استنبط منها الاحكام مقدم فيها اللغوي على العرفي كبيع الهالك  
وطاقة فانه تائد وان كان اهل العرف لا يندونه ويقدرون العرفي فيها  
على اللغوي عند التعارض لان العرف طار على اللغة فهو كالمناخ وهذا  
سببان الاول انه لم يجر هذا الاصل في كل الموضع ولم يرجعوا الى  
العرف فيما لا يابط له في الشرع ولا في اللغة كافي مثله المعافاة في البيع  
لاصح ولو جرت العادة بها فيما بعد منه وبما جاني مسألة استمعنا الصاع  
المارة عادتهم بالعالم بالاجرة لا يستحقون شيئا اذ المشتري به والسبب ان  
من ساقص الامام السافعي وكذلك اذا اوجنا الموالاة في الوضوء فلا يرجع  
بضبط للعرف الاصح وضبطه بان يضي مدة تحت فيها العفو الذي قبله  
وكذلك اذا اوجنا ايمان المالى باطن الشعر المحض لا يرجع في ضبط الحفة  
العرف في الاصح وضبطه ما ترى منه الشرة في مجلس القاطب ومنها المرأة  
الحد في يعني عن الاحضار للعدوى عليها ولم يرجعوا في ضبط القدر  
بالعرف واختلفوا فيه فقيل من لا يكثر خروجهما للحاجات وقيل من لا يغتر  
بالعرس وغير ذلك الثاني سكنوا عاداتهم بل لا يضبط في العرف ايضا  
والاعاء على الاحكام وهذا كالمواكف على الف ليس للمالك تحديد  
مقدرة الحقائق الثلاث يبقى ويرجع الى المقتضى بانه واما الامام مالك فقال  
يطبق عليه الشرع نصاب الزكاة فالزكاة به وعوضه بنصاب السرقة  
ولهذا اردت غير اليه السادس العرف تارة يكون قوليا وتارة فعليا  
وروي في قولنا جرت العادة باستعمال هذا اللفظ في هذا المسمى وبين  
قولنا جرت بفعل هذا المسمى وبين قولنا جرت والاول العرف القول  
والثاني الفعل وهو غير مقتضى تخصيص الالفاظ لا ليس عرفا لانه لا  
يكون له سلطان عليها بل سلطانها على الاقوال لا يعرف لها تخصيصها  
ولا سلطان له على الاقوال لا ليس عرفا لها وينبغي على ذلك ان السلطان  
سلا لو حلف لا يلبس ثوبا ولا يأكل خبزا فاكل خبز الشعير او لبس الثياب  
بحث وان كان عادته عدم تناولها ولو حلف هو وغيره ان لا يأكل  
روسا فاكل روس السمكة لم يجنب لان العرف يخصص الروس بذيوان

اختلاف



عرب من

العالم

الاربع والفرق بين التخصيص ما ذكرنا السابق ان العرف يحتمل الاطلاق عليه  
 انما هو المتعارف السابق وانما هو جواز التخصيص به قولين وبني بعضهم على  
 ذلك مثلثين احدهما ما يتعلق بالمطالبة في المدارس فند اشهر هذه  
 الاعصار ترك الدروس في الاشهر الثلاثة نكل مدروسه وثبت بعد  
 ذلك ولم يعرضوا فيها لذلك ينزل لفظه على العادة واما الموقف  
 قبل هذه العادة او ما شكك فيه حال هو قبلها فلا ينزل على العرف الطاري  
 وقال ابن الصلاح في كتابه ما وقع فيها في رمضان ونصف شعبان  
 لا يمنع من الاستحقاق حيث لا نص من الواقف على اشتراطه الاشتغال  
 في الدرة المذكورة وما يقع فيها قبلها يمنع لانها ليس بها عرف مستر ولا  
 وجود لها في اكثر المدارس والاما في زماننا فنحن نعرف بعض البلاد  
 واشهر غير مضطرب بحريتها في ذلك البلد الخلاف في ان العرف الخاص  
 هل ينزل في التاثير منزلة والمظاهر تنزله في حاله بتلك المنزلة انهي  
 ومقتضاه ان البطالة من نصف شعبان الى اخر شهر رمضان العرف  
 بها مستقر شائع والمضطر بها قبل ذلك الثاني كقوة الكعبة قال  
 ابن عبادان منع من معيها واجب رد من حل منها شيئا وقال ابن  
 الصلاح هي الى رأي الامام والذي يقتضيه القياس ان العادة استمرت  
 قديما بانها تبدل كل سنة وتوخذ بنواشئة تلك العتيقة فتصرفون  
 فيها بها وغيره وتقرم الامم على ذلك في كل عصر فلا ترد في جوارحه  
 وانما بعد ما انقضى هذا الوقت من وقت الامام ضبعة معينة على ان  
 يصرف ريعها في كسوة الكعبة فلا ترد في الجواز لان الوقت بعد استنزال  
 هذه العادة والعلل بها فينزل لفظ الواقف عليها قالت والاشبه صحتها  
 في مصالح الكعبة ولا يختص بها سدا بها الا بالتصريح قلت وثالثه وهي  
 الاوقاف القديمة المشروطة بنظر الحاكم وكان الحاكم اذا ذلك شافعي  
 ويستنسب من بقية المذاهب وان الملك الظاهر وجه له احد  
 القضاء الاربع سنة اربع وستين وسنابه فاما زبوفنا فلك  
 حدوث هذا العرف اختص نظره بالشافعي ولا يشاركه غيره لانه عرف  
 حاد وبما اطلق من النظر بعد هذا العرف فغنى تردد لتعارض اللفظ  
 والعرف فان اصل العرف غالبا لا يفرق عن عند الاطلاق الحاكم في الثاني  
 لا يجمع قريظة في نظر الاوقاف العامة اليه الثامن ذكر الامام في احوال  
 شد المحرم على راسه خطا لا فدية ولو شد عصا به عريضة ا فدي  
 قال وليس يجهنم توفيت تبعه والتقص ما بعد في العرف سائر  
 لاراس اوليقتضيه فان الاصل وما ورد مطلعا من غير توقف ان يتلق  
 من اصل العرف وكذا لا يمنع الاتصاف على الاطلاق ا حاله على ما يشهد

انه

افرام القاصين في عادات الخطاب قال وهذا ما ينبغي ان تصرف الكتابة الي  
 مثله ولا على المراجع ان يحل الجواز في مثل ذلك على التسقي ويرده الحاكم  
 العادة العسرة على الابطال يبطل وهل يبطل في الحال ام يتوقف على  
 وجوده فيه خلاف فلو نوب الخرج من الصلاة في الركعة الثانية بطلت في  
 الحال وله رخصه ومثله لو خطى في الصلاة خطوة وعزير على انه خطونا  
 بطلت في الحال نص عليه في الامم ما لو نوب ان يفعل في الركعة الثانية يبطل  
 بالكلام فلا تبطل قطعا لانه جازم والجماع فقال المنا في ولم يوجد كذا قاله  
 النووي في شرح المهدب واذا نوب قطع الصوم والاعتكاف فالاصح لا يصح  
 كالحج فان يبطل ينال بطلان الحال او يضي قد نظره وجها في العقد في الاصل  
 مصدر عرفت الحلي اذا جمعت اجزائه جميعا خاصا في نقل جاز الى الشيء  
 العقود وهو تلك الاجز المجموعة من تسمية العقود باسم المصدر كقولهم  
 درهم ضرب الامير ثم نقل شرعا الى ريبات الاجاب بالقول لا لشيء في عقد  
 البيع والنكاح وغيرها والعقد الشرعي اعتبارات الاول باعتبار الاستقلال  
 به وعدمه الى ضربين عقد ينزله العائد وعقد لا بد فيه من تعاون  
 فالاول عقد التدبير والتدوير واليمين والوقف اذا لم يشترط المتولى  
 فيه والصلاة الجمعة والصوم والحج والعرة وعد بخصم منه الطلاق  
 والعنف اذا كانا بغير عوض وانما هارفع للعقد والثاني ينقسم باعتبار  
 الجواز والضرورة الى تسام احدهما لازم من الطرفين قطعا كالبيع والاجارة  
 والسلام والصلح والحواله والمساقاة والهبة للاجنبي بعد القبض والمخالف الثاني  
 لازمهما في الاصح وفي السابقة الثالث جاز من الطرفين قطعا كالشركة والوكالة  
 والمضاربة والوصية والعارية والوديعة والقرض والجعالة ثلث من افعال العمل  
 الرابع لازم من احد الطرفين جاز من الاخر قطعا كالكتابة لازمة من جهة  
 السيد جاز من جهة العبد وكذا الرهن لازم من جهة الرهن بعد القبض  
 جاز من جهة المزين والضمان والكنالة جازلان من جهة المضمون له دون  
 الضامن وعقد الايمان جاز من جهة الموقوت له بحد مبي شيئا ويصير حريتا  
 لما يلحق المامن ولازم من جهة المومن لا يجوز له بعد ملامان يظهر له خيانة  
 فيسبذه حينئذ قاله القاضي وما حب الميزانية في هذا تسام اجزها لازم  
 من جهة الموجب جاز من جهة القابل كما ذكرنا وعكسه ويصوره الهبة



والاولاد الخامس لازم من احدها وفي الاخر خلاف كالتكاح لازم من جهة المرأة  
وفي الزوج وجهان احدهما جائز لقدرته على الطلاق واحدهما لازم كالبيع  
وقدرته على الطلاق ليست بجارية وانما هو تصرف في المعنود عليه ولا يلزم  
منه الجواز كما ان المشتري بذلك التصرف في المبيع وتلك الشيخ ابو حامد  
والفاضل ابو الطيب في تعليلته وان الصباغ وغيرهما من الصحيح ومنهم من  
قسمها كما قال الروابي الى خمسة اقسام ما لا يلزم ولا يفتي الى الزوم وهي  
خمس الوكالة والشركة والقراض والعارية والوديعة والخبازية موبدة  
ولو شرط اسقاطه بطلت وما لا يلزمه الحال وينفي الى الزوم وهي خمسة  
المعالة والعقود بعوض واستهلاك المال بالقبض كقوله التي ستأكل  
في البصر على غايته والقرض والهبة فيكون الخبازية قبل الزوم دون  
ما بعده ولو شرط اسقاطه او ابقائه بطلت وما يلزم من الطرفين كالبيع  
والاجارة وهنا تنبيهات الاول ان التهمة في الحقيقة ثلاثة لازم من الطرفين  
جائز منها لازم من احدها جائز من الاخر وما الرابع وهو الذي تقتضيه  
التهمة العقليه وهو ليس لازما ولا جائزا نعتيم لا يتصور اذ العائد اما  
ان يملك فسخ العقد مطلقا ولا فالاول الجائز والثاني اللازم ولهذا شرع فيه  
الخباز والافالة دون الاول لما ذكرنا الثاني ان التضا من العقود الجائزة  
وضح ذلك لو عزل القاضي نفسه لا يعزل الا يعلم من تالده حكا الماوردي  
والذي في الحاوي انه لا يجوز الا بعد اتمام واعوانه الثالث من حكم الارز  
ان يكون المعقود عليه معلوما مقدرا على تسليمه في الحال والجائز قد لا يكون  
كذلك كالمعالة بعقد على ود الباقي واللازم من الطرفين لا يثبت فيه  
خيار موبد ولا يفتسخ بغيرها او موت احدها او بغيره واعاينه والخبازية  
تعارى الجائز يؤول الى الزوم انفسه كالبيع في رهن الخباز ينقل الوارث  
واما الكتابة الفاسدة فتبطل بموت السيد واعاينه دون العبد في الاصح  
مع انها جارية من جهته وتصبها الى الزوم وانما خرجت عن القاعدة لان  
العبد لا يمكن من نسخ الكتابة مطلقا وانما يحجز نفسه واذ لم يملك المبيع لم يورث  
جنونه الراعي المعقود بغيرها بان الى الزوم لان كل جائز يؤول الى الزوم اذ  
لم يتفاسحا والخبازية ان المراد ان يفتسخه كالبيع فانه يلزم بنفسه عند انقضاء  
الجائز ولا يتفاسحا في حال خلاص الكتابة من جهة العبد فانها جارية ابتداء الى الزوم

الرائع  
اعلام

دعوا الخامس العقود الجائزة اذا اقتضى بعضها ضررا على الاخر امتنع وصارت  
لازمة ولهذا قال النووي للوصي عزل نفسه الا ان يتعين عليه او يغلب  
على فتنه تالف المال باستيلا ظاهرا من قاض وغيره قلت ويجوز مثله في الشريك  
والقراض وقد قالوا في العامل اذا انسخ القراض عليه المضاض والاستيفاء  
لان الدين ملك ناقص وقد اخذ منه كاملا فالعقد كالاخذ وظاهر كلامهم انه  
لا يعزل حتى ينقض المال ويعلم به المالك وجوزوا له البيع بعوض ويستوي  
به الصالح اذا كان راس المال منه الاعتناء الثاني العقد اما مالي من الطرفين  
حقيقة كالبيع والسلم او حكما كالاجارة فان المنافع تنزل منزلة المال ومثله  
المضاربة والمساواة وغير مالي من الطرفين كما في عقد الهدية اذ العقود  
عالية الطرفين كذكل منها عن الاعراض المسلمين واهل الحرب وكعقد  
القضاء ومالي من احد الطرفين كالتكاح والخلع والمصالح عن الدم والمهر وغير  
المالك من الطرفين اشد لزوما من المالك فيها كجوزة الماني فحده يعيب  
في العوض كالغن والمغن كما في خيار العيب وغير المالك لا يفسخ اصلا الا بالحدوث  
ما يمنع الدوام وينقسم المالى الى محض وغيره فيقولون معاوضة محضا وغير  
محضا فالمحضة التي يكون المالك فيها مقصودا من الجانبين والمعاوضة غير  
المحضة لا تنقل بالتقليق الا في الخلع من جانب المرأة لجواز طلقني ولذا الف  
الثالث حيث يعتبر في عقد الطرفين او من احدهما شرطه ان يكون معلوما  
كفن البيع وعوض الاجرة الا في الصداق وعوض الخلع فان الجماله فيه لا تطله  
لان له مردا معلوما وهو مهر المثل وقد يكون في حكم المجهول كالعوض في  
العارية والمساواة وهنا امران احدهما هل يكتفي بالعلم الظاهري في حيز العقد  
هو على ثلاثة اقسام احدها مالا يكتفي به قطعا وهو القراض والقرض والثاني  
مالا يكتفي به في الاصح كالبيع بمن يجهل بطلان بيعه كالمبيع بما عاينه فلا زومه  
وعنده والاصح انه يبطل ولا يفتسخ صحها بعرفته في المجلس وقيل يصح اذا  
حصلت فيه المعرفة ولم يحكوا مثله في القراض لانه لا حيز له الثالث ما يكتفي  
به في الاصح كالشركة ولا يشترط العلم بقدر القسيتين في المالك المختلط من كونه  
ما صفة او مثله في الاصح اذا امكن معرفته من بعد تأنيها حال يكفي حياية  
الحاضر عن معرفة قدره هو على اقسام احدها ما يكتفي على الاصح كالمسلم وفيه  
قولان اصحهما نعم وانما جرى الخلاف فيه لان البيع بطرقه غالبا وحيث انتفى  
وتأخر في قدره صدق المسلم اليه وفي الاجازة قولان احدهما على هذا



القولين والذهب القطع بالجواز الثالث ما لا يكتفى قطعا وهو رأس مال في القرض  
 ونعالماله الزرع وكذلك القرض لا يبيع جزا فليست عليه الرد والحاصل ان القرض  
 المجهول القدر يكتفى به في بيع الاعيان قطعا ولا يكتفى به في القراض ولا القرض  
 قطعا في رأس مال السلم ورأس مال الشركة قولان وفي الاجرة طرفان ان  
 المتعاقب بالعين المعين لا يشترط معرفة القدر قطعا وان المتعاقبا بالسلم جاز في القول  
 والضابط لذلك ان ما كان من المعاصيات التي لا يطرئها القبض غالبا لا يحتاج  
 الى معرفة قدر الحاضر وما كان من غيرها اعتبر معرفة الحاضر وما كان بطرفه  
 الضعيف يحتاج الى معرفة ما يرجع اليه ولم يعتقد لبيع فيه الخلاف الرابع ايضا  
 ينتشر الى ما يشترط فيه الاجاب والقبول لقطا من الطرفين كالبيع والاجارة  
 الا اذا اكتنبت بالمعاطاة والى ما يشترط فيه الاجاب ويكتفى بالقبول بالمتعاقب  
 تعرفا كالموالة في الاصح وكذلك الودعة والجمالة والى ما يكتفى فيه لفظ احدهما  
 من تعاقب الاخر في الاصح وهو العارية فيقول اعزتك فبينا وله فيقول اعزني  
 فبينا وله ومثله الودعة وكما يشترط فيه القول تعالى القور الا الودعة  
 في الاصح الخامس ينقسم ايضا الى ما يرد على العين قطعا كالبيع بانواعه والى ما يرد  
 على المنافع في الاصح كالاجارة ولهذا قالوا في تملك المنافع بعوض وقال  
 ابو اسحق العقود عليه العين ليستوفي منها المنفعة وزعم الرازي ان الخلاف  
 لفظي وليس كذلك ومن فوايده اجارة الكلب للصيد وغيره ومن ذلك  
 النكاح وفيه خلاف غريب حكاه صاحب المحيط ان العقود عليه منافع البضع  
 لانها المستوفاه او عين المرأة لان الاطلاق شرط لصحته وجها ان الزرع  
 عمله الانتفاع لا نفس المنفعة بدليل انها لو طبت بالشبهة كان المهر لها لاله  
 السادس ينقسم ايضا الى ما لا يشترط القبض في لزومه وما ليس كذلك والضابط  
 ان كان القبض فيه من مقتضى العقد وموجبه فانه يلزمه من غير قبض  
 كالبيع والاجارة والصدقات والخلع ومثاله الوقف على الذهب واغرب  
 المرحشي والجورى حكوا قولين في اشتراط القبض اذا كان الوقف على عين  
 وما كان القبض منه في تمام العقد فلا يلزم الا بالقبض كالرض لا يلزم من جهة  
 الرهن الا بما تباضه وكذلك الهبة لا تملك الا بالقبض على الذهب ويكون  
 الزيادة متعلقة بالذهب وكذلك القرض لا يملك الا بالقبض في الاصح والثاني بالغير  
 واما العارية فيجوز ان يقال انها هبة للتأنيع فلا تملك بدون القبض وانما  
 اياها فلا تملك قطعا كالتصيف ثم ما اشترط فيه القبض فانه يضيف اليه لباية  
 على

على الاحتياط فيكون من الجانبين كالريويات وثارة يكون من احدها كالمسلم اذا  
 نثر ثا قبل رأس مال السلم بل وايضا منه ما يشترط فيه القبض الحقيقي ولا  
 يكتفى بالحكي وهو الصرف والسلم ولهذا لا يكتفى في الحوالة والايراسه ما يكتفى فيه  
 القبض الحكي كما اذا اثبت صيدا او وقع في شكة فانه يملكه وان لم يأخذه  
 ولهذا يجوز له بيعه مثل اخذه وصرح الرازي عن الفقهاء بانه اذا اذنته  
 كان في قبضه حكاه منه الارزاق التي يخرجها السلطان للناس يملكونها قبل  
 الاخذ اذا صدر منهم ما يقتضي التملك ولهذا كان الصحيح جواز قبضه ايضا  
 بان لم يوجد ذلك يصح ولهذا قالوا في كتاب السير ان اخرازا الامام لا يملكونه  
 قبل اختيار التملك على الاصح وقالوا في كتاب السلم يجوز جعل المال منفعة  
 دارا وعبد مدة معلومة ويتعين قبض العين قال ابن الرضا لا تملك تعذر  
 القبض الحقيقي ككتبتا بهذا المكن وفيه نظرا سبق ان السلم لا يكتفى فيه  
 القبض الحكي ولورجع الاب فيما وصفه لولده ملكه وان يرضه ولهذا  
 لو كان منعه قبل استرداده تنبيهه من هذه العقود ما يكون القبض  
 فيه معتبرا للزومه واستمرار الاعتقاد وهو الصرف والسلم بل لا يثبت  
 خارا المجلس فيه قبل المقاض منها ما يكون القبض فيه شرط للمصلحة كالتينة  
 فان العقد فيها لا يوصف فيها قبل القبض بهمة ولا عهدا كما قبل القول  
 والفرق بينهما ان ثارة العقد الصحيح وجدت هناك من ثبوت الجار وحرمة  
 التفريق قبل المقاض والملك في زمن الخيار وغيره بخلاف عقد الهبة فانه  
 لا يثبت عليه اثاره قبل القبض وقد تعرض في المطالب في كتاب الهبة لفرق  
 ضعيف فاذا رجع حال القبض في الهبة فلا عقد ومن يجوز وقال ساطع زهر  
 كما يقال اذا لم يقبل الخاطب بطل الاجاب هذا بطلان ما يرمي لا بطلان ما يرمي  
 الرابع ينقسم ايضا الى ما يوجد فيه مقصود واحد والى ما يجمع امرين مختلفين  
 فصاعدا كبيع حقوق الاملاك كبيع راس الجدار واسطحة فليتنا عليه ونحوه  
 والاصح ان فيه شوب بيع واجارة اما البيع فللتأنيذ واما الاجارة فان المستحق  
 به منفعة فقط ومنه القراض قال المتولي ابتداءه بقبضه الموالة الجاهل  
 وانما هو يشبه الشركة على قولنا تملك حصته بالظهور ويشبه الجمالة ان تملكها  
 ملكا بالقبضه ولو قال اشترى عشرة شهداء من مالك قال الصمري في تحقيق  
 هذه العمالة وجهان احدهما فرض فيه وكالة والثاني وكالة فيها فرض قال  
 غيره والشرا فاسد وعلى هذا الودع اليه التا وقال اقرضتك ونما فتح الله

العقد



فيه من فائدة كان بيننا فعلى وجه فرض فاسد وعلى وجه قراض فاسد ذكره  
 القاضي القاسم أيضا الى ما يترتب عليه مقصوده وهو الفاسد وهو  
 في حرف الفاء ان من العقود ما حكموا بصحتها ومع ذلك لم يرتبوا عليها المقصود  
 وذلك فيما اذا استأجر الكافر مسلما اجارة عبثية فانهم صرحوا بالعقد الاصح وهو  
 ذلك قالوا بوجوب ازالة ملكه عن المنافع في الحال ومثله لو حلف على فعل محرم  
 انعقدت بيمينه وزيمه الحنث والكفارة واعلم ان العقود الفاسدة نوعان  
 احدها الجارية كالشركة والوكالة والمضاربة ففاسدها لا يمنع نفوذ التصرف  
 فيها بالاذن لكن خصا بها نزول بضادها فلا يصدرق عليها اسم العقد  
 المتعبد به بالفساد والثاني الملازمة تنقسم الى ما لا يمكن العبد من الخروج منه  
 بقوله كالاحرام للصبي لزمه الاطعام وكذلك الكفاية والخلع يترتب عليها الطلاق  
 والعق والاملا يمكن كالبيع الفاسد فلا يترتب عليه شيء من احكام الصحيح  
 فان قيل هل لا قل ان التصرف في البيع الفاسد مستند الى الاذن كما في العقود  
 الجارية اذا فسدت قيل لا يصح لوجوب احدها ان البيع وضع لقتل الملك بالاذن  
 ولصحة التصرف فيه مستند من الملك لان الاذن بخلاف الوكالة فانها موصوفة  
 بالاذن وثانيها ان الاذن في البيع مشروط بسلامة عوضه فاذا لم يسلم العوض انشأ  
 الاذن والوكالة ان مطلق بغير شرط التاسع لا يجوز ان يجمع على الغير عقدان  
 الا زمان في حال واحد ويجوز اعتبارين واعلم ان ايراد العقد على العقد صواب  
 احدها ان يكون قبل لزوم الاول وانما هو باطل الاول ان صدر  
 من البائع كالوكالة المبيع في زمن الحيا را واحده او اعتقه فهو صحيح وامضا الاول  
 ان صدر من المشتري هذا اذا قبضه فلا يصح بيع المبيع قبل قبضه ولو من البائع  
 في الاصح الثاني ان يكون بعد لزومه وانما هو صواب الاول ان يكون  
 مع غير العاقد الاول فان كان فيه ابطال الحق الاول لقا كالودع داره  
 ثم باعها بغير اذن الميراث وكذا الواجر هامة في حال الدين قبل انقضاءها  
 وان لم يكن فيها ابطالا الاول صح على الاصح كالودع داره ثم باعها من اجنبي صح  
 فان مورد البيع العبد والاجارة المنقعة وهذا يضعف قول ابي اسحق ان  
 العقود عليه في اجارة العبد ولا تنفس الاجارة قطعا كما لا ينفذ بيع الامنة  
 الزوجية من غير الزوج فيبقى بعد المأجور حتى تنقضي المدة ويخبر المشتري  
 ان جهل ولا اجرة له الثاني ان يكون مع العاقد الاول فان كان موردها مختلفا  
 صح قطعا كالودع داره ثم باعها من المشتري صح ولا تنفس الاجارة في الاصح خلافه

ما

الودع بامة ثم اشتراها ببيع وينفسح المكاح قالوا لان ملك العبد اتوى من ملك  
 المكاح فسقط الاضعف بالا توى واستشكله الرافعي بان هذا موجود في الاجارة  
 كالودع منه دار ثم اجراها منه فانه يجوز ولا يتطل به الرهن جزيره الرافعي  
 كتاب الرهن قال وهكذا لو كان مكرارة منه ثم رهنه بجوز لان احدها ورد  
 على يمل غير الاخر فان الاجارة على المنفعة والرهن على الرقبة وان كان موردها  
 واحدا كالودع دار ثم اجرتها لارضاع ولده فقال الرافعيون لا يجوز لانه  
 يستحق المنفعة بها في تلك الحالة فلا يجوز ان يعقد عليها آخر بيع استيناف الحق  
 والاصح كما قاله الرافعي في باب النفقات انه يجوز ويكون الاستيناف من ترك  
 الاستمتاع ولو استأجر انسانا للخدمة شهرا فلا يجوز ان يستأجره تلك المدة  
 بحاطة ثوب او عمل آخر ذكره الرافعي في النفقات واتضح كلامه انه لا خلاف  
 فيه ومنه يؤخذ استيفاء استأجر العكابين على الحج وهذا من قاعدة شغل الشغل  
 لا يجوز ظلاف شغل الفاعل العاشر ليس لما عقد خصص بصيغة الاشيين المكاح  
 والسر ولهذا لو تالك اشتريت منك ثوبا صنته كذا بهذه الدار اراها انعقد بيعا  
 على الاصح الحادي عشر العقود الجارية بين المسلمين بمجولة على الصحة ظاهر الى  
 ان يبين خلافه ولهذا اذا اختلفا في الصحة والفساد صدق مدعي الصحة ومن  
 ذلك ان الحاكم اذا حكم في واقعة وثبت ذلك عنده ولم يذكر انه استوفى الاوضاع  
 الشرعية في حكمه انه يعان حكمه اذا كان حاكما شرعيا ولا يتوقف في حيث ثبت  
 ان حكمه وفق الشرايط قال وهذه المسألة ابعد درجة من التي قبلها يشترك  
 مع المواقف التي وقع عليها في كونها عقد العمل يتعلق به مباحث الاول كمالا  
 كرواق كان افضل مما ليس كذلك وفي حديث عايشة اخرجك على قدر نصيبك  
 رواه مسلم ولهذا كان نفي الوتر افضل من وصاله ومن ثم اخرج الزبي على  
 افضالية القران على الافراد فان ما كثر عمله كان افضل ثوبا ورد انه بفضل  
 ادراج في سنة واعتمده اخري وقد بفضل العمل للغيل على الكثير صور احدها  
 القصر افضل من الاطعام اذا بلغ ثلاث مراحل وقد بفضل الاطعام على القصر في  
 صورين احدها ما وقع الخلاف فيه في جواز القصر الثانيه اذا قدم من السفر  
 الطويل وبقي بينه وبين مقصده دون ثلاثة ايام فان الاطعام رجة الوداع  
 لم يزل يقتصر حتى رجع المديونة الثانية الغني اذا قلنا اكثرها تنقضي عشرة فان  
 فعلها ثانيا افضل لاجل الناس بفعل النبي صلى الله عليه وسلم الثالثة الوتر ثلاث  
 افضل منه خمس او سبع او تسع كما قاله في البيهقي ونحو الخلاف في الفاضلة بين

عقد

افضل قاله الرب الطبري وهو  
 افضل فانه صلى الله عليه وسلم  
 لا يخرج من امر



الواحدة وبين الثلاث والواحد عشرة وقال لم يصح واحد على تفضيل الرواية  
 على الثلاث بل حالوا الاحاديث فيه على بيان الجواز وليس كما قال الزايع الصلاة مرة  
 في الجماعة افضل من فعلها وحده خمس وعشرين مرة الخامسة ركعة الوتر  
 افضل من ركعتي الفجر على الجديد بل من التهيؤ في الليل وان كثرت ركعاته  
 ذكره في المطلب قال ولعل سبب الفضل استحياب حكمها على ما تقدم بها الصلاة  
 تخفيف ركعتي الفجر افضل من تطويلها السابعة صلاة العيد افضل من صلاة  
 الكسوف مع ان صلاة الكسوف اشق واكثر عملا الا ان وقت صلاة العيد شريف  
 فكان تعظيمه ارجح من مشقة كثرة العمل الكسوف ولان العبد موقت ناشئ  
 الغريبي بخلاف الكسوف فانه لا وقت له وانما شرع بسببه اي وقت كان  
 التامة المقصد بالاضحية بعد اكل لثمة تركها افضل من التصديق بجمعها  
 السابعة الجمع بين الفضيلة والاستسقاء فاما في عرف افضل من الفضل  
 بينهما يست غرائب العشرة قراءة سورة قصصه في الصلاة افضل من قراءة  
 بعض سورة وان طالت كما قاله المتولي واقتضاء اطلاق الرافعي وان كانت  
 عبارة الروضة بخلافه ووجه الاول انه المعبود من فعله صلى الله عليه وسلم  
 غالبا ولم يحفظ عنه البعض الا في موضعين قراءة الاعراف في المغرب وقراءة  
 الايتين من البقرة وال عمران في ركعتي الفجر واما قوله صلى الله عليه وسلم من  
 قرأ القرآن ناله بكل حرف عشر حسنة فانا نقول في الناسي بفعله صلى الله  
 عليه وسلم ما يروى عن هذه الحسنة ولهذا نقول قراءة البعض في ركعتي  
 الفجر افضل من قراءة سورتين كاملتين ما عدا سورتي الاخلاص والحديد  
 عشره تفضل صلاة الصبح مع قصر ركعاتها على سائر الصلوات عند من يقول  
 انها الوسطي وكذلك العصر عند من يجعلها الوسطي مع انها تقصر من الظاهر  
 على ما جازت به السنة وكذلك فضل ركعتي الفجر على مثلها من الروايات  
 واعلم ان الشيخ عز الدين انكر اطلاق كون الشاق افضل وقال ان تساوى  
 العملان من عمل وجه كان الثواب على اكثرهما لقوله تعالى فمن عمل مثقال  
 ذرة خيرا يره وضابط المفعول اشتقاق الموجه عليه ان يقال اذا تعد العملان  
 في الشرف والشرائط والسنن وكان احدهما شاقا فقد استوي في اجرهما لاشاق  
 في جميع الوظائف وانفردا بجرهما في الشقة لاجل الله تعالى فاشتت حالهما في  
 الشقة لاجل غير الشاق وكذلك الاعتسالة في الصبيف والشتا سوا في الافعال  
 ويريد اجرا الاعتسالة في الشاق بخلاف شقة البرد فليس المتفاوت في نفس العملين

بال

في حاله لغيره عنها وكذلك شاق الوسايل في تصد المساجد والحج والعمرة مع ساقية  
 نسيئة واخرى من بعده فان ثوابها يتفاوت الوسايل ويتساوى من جهة القيام  
 اصل العبادة قال واما حديث عائشة اجره على قدر نصيبك او قال على  
 قدر رغبته فان كانت الرواية بالنصيب فيجوز ان يكون المقدر على قدر رغبته  
 نصيبك وقد قيل في بعض كتب الله يعني ما يتعمل المتكلمون من اجلي واما اذا  
 لم يتساوى العملان فلا يطلق القول بتفضيل اشقهما بدليل الايمان افضل  
 الاعمال مع سهولته وخفته على اللسان وكذلك الذكر على ما شهدت به في  
 الاخبار وكذلك اعطى الركاة مع طيب نفس افضل مع اعطائها على الخال وبجاءة  
 النفس وكذلك جعل النبي صلى الله عليه وسلم الا هو بالقرآن مع السقوة في  
 الايام الزرة وجعل الذي يترأه ويتعنع فيه وهو عليه شاق اجرين ثلث  
 وكذلك اجاب الامام ابي الحسن في سؤاله عن الرجل فسرعه وجه برئعه  
 نفسه على الاكراه واخر شرع فيسرعه ذلك فانهما افضل قال لم تسمع قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم من تعلم القرآن وهو كبير يثق عليه فانه اجران  
 وهذا اظاهره ترجع المكروه نفسه لان له تحلين جادا وطاعة اخرى وكذلك  
 قال له اجوزي وهذا قول جماعة من الصوفية وخالفهم الجنيده جماعة فقال  
 التاول لذلك طوعا وفضل وهو الحق لان مقامه في طائفة النفس الثاني  
 اذا تراضى العمل بين ان يكون اشرف في نفسه والاخر اكثر عددا فلا يطلق  
 افضلية احد هما على الاخر واما يختلف ذلك باختلاف مقاصد ذلك العمل  
 وكذلك قال الشافعي النضحية بشاة سمينة افضل من شاتين هزيلتين في  
 الاستكثار في القيمة في الاضحية احب الى من استكثر العدد وفي العتق  
 بعكسه ان المقصود بها الكرم واليمن بها اكثر والحب والمقصود من العتق  
 التخلص من الرق وتخليص عدد اولي من واحد ومثل الاضحية الهدى  
 والعقيقة ولا سنن اي داود وحديث في تفضيل البهائم السمينة لم يروى  
 هذه العقيقة للذكر الهزولتين في شاة سمينة بقيمة هزولتين فلهذا  
 شاة الهزولتين اولى لان العدد مقصود فيه على انه تدبشكال في العتق  
 لقوله صلى الله عليه وسلم خير الرقاب انفسها عند اهليها واعلاها ثمنها  
 اذا تعاضت صلاة ركعتين طريقتين وصلاة اربع ركعات في زمن واحد  
 وعن الامام احمد بن حنبل ثلاث روايات في الشك في التسوية ومثاله سورة واحدة  
 تدبر واخرى تنور عدد دية في ذلك الموضع والا فترجع الى الذكر على

قراءة



السرعة ومنها صلاة ركعتين من قيام افضل من اربع من قعود والثالث العمل  
التعدي افضل من التاصر ولهذا قال الاستاذ ابو اسحق وامام الحرمين وابوه  
وغيرهم بتفصيل من الكفاية على فرض العين لانه اسقط المخرج عن الامه وان  
كان في هذا الكلام من رده لما سبق في حرف الثاني تعارض الفرضين واستبط  
ان حبان في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم من دل على خير ناله اجرنا عليه  
ان المودن يكون له اجر من صلى باذنه وقال الامام الشافعي رضي الله عنه  
الاشتغال بالعلم افضل من صلاة النافلة واعلم ان التخيير عن الدين انكر هذا  
الاطلاق ايضا وقال هكذا يكون الفاضل كالابان وقد قدم النبي  
صلى الله عليه وسلم التسبيح عقب الصلاة على الصدقة وقال خير اعمالكم  
الصلاة وسبيل اي الاعمال افضل فقال اما بالله تعالى في ما ذا قال جهاد  
في سبيل الله تعالى في ما ذا قال حج وبر وروحه كلها ماضية ثلث والجهاد  
ثم اختار تبعا للغزاة الى الاحيان فضل الطاعات على قدر المصالح النافعية  
عنها فنصنف في الخصال بدرهم افضل من حشنة في ثياب ليلية وصيام ايام  
الرابع العمل ينقسم الى قلبي وبدني فالقلبي افضل منه لشرفه لانه لا يجره  
اليه وانما يدخل الاعمال الظاهرة والباطنة كالعبداء قال الحلبي في  
بالتقرب والسنة ان كل عمل يمكن ان يرا دبه وجهه الله تعالى اذ لم يعمل بخير  
التقرب اليه وابتغى رضاه حبط ولم يستوجب ثوابا الا ان فيه تفضيلا وهو  
ان العمل اذا كان فريضة من اداء واراد به الفرض غير انه اداء بنسبة  
الفرض لقول الناس انه فعل كذا لا طلبة لرضي الله بسقط عنه الفرض  
ولم يواخذه في الاخر واما عاقبة ما عاقب به تاركه البته ولكنه لا يستحق  
ثوابا وانما ثوابه ثناء الناس عليه في الدنيا وان كان تطوعا يريد به وجه الله  
فان اجره يحبط ولا يحصل من عمله على شيء يكون له فاحصل الاولى يستحق  
الفرض في العاقبة لاجل انه عمل لغير الله تعالى الحاسن الواجب بفضله  
المنه وبسبعين درجة كراهه ان خزيمه في صحيحه والظاهر ان السبعين  
ليست للحسن وفي الحديث الصبر لن يتقرب اليه عبد مثلك اذا ما اقتربت  
عليه وزعم ابن عبد السلام والعراقي ان المندوب قد يفضل الواجب  
كن وجهه عليه شاه فافترجها وتطوع بشاثنين فان الشاثنين افضل ولا  
امر الغرض بالانكسار في افعال بين تطوع وانظاره واجب لان المصلحة العامة  
للتقرب الى الخلق في رضى كذا وكذا الا بالبر والصواب طرد القاعدة عملا بالمحدث

ورد

الاولي والاخيرة قد لا يدخلان وهو المبيع اذا قال بعثتك من هذا الجدة او الى هذا  
الجدة ولا يدخل الجدة ان كان المبيع كانه الرافعي كتاب الاقرار ويدخلان في الطلاق  
كالوفاك انت طالق من واحدة الى اثنين يقع الطلاق على الاحقة الروضة ومثله  
الضمان في ضمت من واحدة الى عشرة عند الرافعي في المخرج وصح في النكاح مائة  
وهو ما صحه في المحررة نظير المائة من الاقرار ولو قال في الوصية اعطوه من  
واحدة الى عشرة فعلى وجه الاقرار وحكي الاستاذ ابو منصور ان اراد  
الحساب فالوصية حس وحسوم لانه الحاصل من جمع واحد الى عشرة  
على ثوابي العدد وان لم يرد الحساب اعطى المتقين وهو ثمانية وسبعين  
طرد ذلك في بقية الابواب المكن فيها غالب البلد تعتبر في مسائل مائة  
الفاه المخرجه عن الابال في الزكاة الفدية في الحج الكفارات المرتبة والمخبر  
زكاة الفطر على الفزلك به تقطع الزوجة اهل الدية المأني والعاقلة تقوم  
المتلف ان يكون بغالب البلد كانه الرافعي في الشرط الحاسن  
من ثواب المبيع غير الخبز جعلوه كالغرم فيما لو طفر مال غيره غرمه  
ولم يجعلوه كغيره فيما لو علف الفلاس لاجل الغرم في الاصح الفلاس يمس  
الي واجب ويستحب وضابط الفرق بينهما كانه الحلبي في شعب الايمان  
والثاني الحسب في كتاب الحج وما شرع لسبب ما مضى كان واجبا كالغسل  
من الجنابة والحسب والنفاس والموت وما شرع لعين المستعمل كان  
سجيا كغسل الحج وغسل الجمعة والعبد بين وجوه واستثنى الحلبي من  
الاول الفلاس من غسل الميت قلت وكذا الجنون والاغا والاسا من  
العبد من الجمعة التي شين احداهان غسل العبد يستحب لجميع الناس لانه  
يوم سرور وقيل الجمعة لن يرد حضورها في الاصح الثاني انه يجوز الغسل  
للعبد قبل الفجر الاصح ولا يجوز الجمعة الا بعد الفجر والله اعلم  
قال الفاسد يتعلق به مباحث الاول الفاسد والبال كل سوا في الحكم  
واستثنى النووي الحج والمخالفة والكتابة والعارية وصورة الحج ما لو احرى  
ثم اسند ما اذا دخل عليها الحج فانه يتعقد فاسدا على المذهب وعلى  
وجه فيما اذا احرى وهو جامع وحكم الفاسد انه يجب المضي فيه خلاف  
الباطلان كالأردة وصورة الخلع الفاسد ان يوجب البينونة ويفسد  
الحسبي والباطل ما اسقط الطلاق بالكتابة واسقط بينونه من حيث كونه  
سافحا وصورة الكتابة الفاسدة ما وقعت العتق او وجب عز في الجملة

والامانة

وقد اخرج النووي سبق درهم بانه الف مع ان التوسعة بالالف اعظمها بالواحد  
عامة الحكم اذا رأت وخلفها عالة اخرى اسند الحكم الثانيه ولغت الاولى  
ولهذا الوشهد بطلان رجعي ففرق القاضي في رجعا في قامت بينة بينهما  
برضاع فلا رجوع ومنها في فدية فزنا سقط الحد فلو جرحه وهو مسلم ومات  
لم يسقط ارض القراحة العول زيادة السهام والرد بتفضيها وقد ذكره الاصحاب  
في ثلاث ابواب الفلاس والفرايض والوصايا اذا وصي بنصف ماله لزيد  
ونصف ماله لعمرو ونصف ماله لغيرهم من اولادها وبقي ربع وهو الوقف  
على ما قاله الماوردي في الموقوفات وقت هذه الدار على زيد وعمرو ولزيد  
نصفها وعمرو ثلثها ما بقي في العول وبقي العول في خاس وهو المطلق  
لو قال انت طالق ثلاثه اقسام طلقة فان الاجر ماضية الى الطائفة الواحدة  
فكانه قال ثلاثه اجزا طلقة فيقع طلقة ولو خالف الما فادعي واحد على الواث  
انه وصي له ثلث ماله واخر الثلث دينار وصدقتها فان صدق مدعي الدين  
اولا ندك او مدعي الوصية فوجهان احدهما يقدم لثقتها والثاني كما هو  
ومنع الفرض وان صدقها فوجهان احدهما وعري لاكثر ان يفسد الا ان  
ارباعا ان احاجها للدين والثاني الوصية فيراجا على الا لا يخص الوصية  
بثلث عايل وهو الرابع والثاني وبه قال السيداني بقدر الدين كما لو ثبت  
بالمنة قال الرافعي باب الاقرار وهو الحق وله هذا النوع لغز هو تقدم  
الوصية على الدين على قول الاكثرين ولو عد من بعض الاصناف ومنعنا  
القول رد على الباقي وقيل بتدل العيوب المعنوية شرعا ثمانية اقسام  
الاول عيب البيع وهو ما يقتض الما ليه وسأله الله بعوض الثاني عيب  
الاجارة ما يؤثر في المنفعة تأثيرا يطرأ في الاجارة به الثالث عيب القرض  
البيع الرابع عيب الكفارة ما اضرا العمل والاكسباب اضرا رابعا عيب  
عيب الاضحية والهدي والعقبة ما ينقص الما دس عيب النكاح  
ما يفرد عن الوطى وكسر شهوة التوفان الرابع عيب الزكاة قيل كالاخيرة  
العيب الخامس في البيع منع الرد الا اذا كان بطريق الاستعانة بعبد القدر  
من التصرفه فانها تثبت الخيار اذا لم يكن الوقوف عليه الا بالخيار العيب  
الوصية لعين النكاح اذا عقلت به المرأة قبل النكاح فالحال في المصلحة في الاصح  
في غير ذلك يصار اليه الموصى ونحوه ما يكتبه زواله يخرج عيب الغبن الخاصة

الدين

والباطلة ما لا يوجب اعتقا املا او احسينه من حيث كونه تعاقبا لا من حيث  
كونه موجبا للعوض فالباطلة لا غية والناسده تشتارك الصحة في بعض  
احكامها وصورة العارية في اعادة النقد للقرين هل يصح وجهان فان حجت  
بهي مضونه وان فسدت فوجهان احدهما انها مضونه لان حكم الفاسد  
كالصحيح في الضمان وعدمه والثاني لا يضمن لانها عارية باطله وبلغني عن  
الشيخ زين الدين الكفائي انه استدرجك اربعة اخروعي الوكالة والاجارة  
وهذا الجزية والعق وحتاج لغيرها فالوكالة تفسد بالتعاقب وتستفيد  
بها جواز التصرف والباطلة لا خالاب العاقد لا غية كقولك المصبي وكذا  
الراه في النكاح وصورة العتق ان يكون على مال لانه كالطلاق على مال  
سوا لانه امتد او قد قال الرافعي لو قال عتقت عبدك عني على غير اوصية  
بفعل فسد العتق عن الشترين ولزمه قيمة العبد كافي الخلع ويلحق بذلك  
الصلح من المرو وصورة الجزية ان يعقده باقتال شرط وحكمها ما لو بقي  
بعضهم على حكم ذلك العقد عند سنة او اكثر وجب عليه لكل سنة دينار  
ولايحسب السبي واما الباطلة فبان يعقد ما بعض الاحاد مع الذي ما اذا قام  
سنة او اكثر قبل بلزيمه لكل سنة دينار وجهان احدهما نعم لو فسد عقد  
الامام واجها لالا لغو وصورة الاجارة الثاني ما سد كل عقد كصحة  
في الضمان وعدمه ومعني ذلك ان ما اقتضى صحته الضمان بعد التسليم كالبيع  
والفرض والعمل في القراض والاجارة والعارية فيقتضي فاسده ايضا للضمان  
لانه اولي بذلك وما لا يقتضي صحته الضمان بعد التسليم كالزمن والعين  
استأجره والامانة كالوديعة والتمتع كالهبة والصدقة لا يقتضيه فاسده  
ايضا لانه لا يجازان يكون الموجه له هو العقد لانه لا يقتضيه ولا اليد لانه  
ما حصلت باذن المالك وليس المراد بهذه القاعدة ان كل حال من فيها  
العقد الصحيح من مثالا في الفاسد فان البيع الصحيح لا يجب فيه ما لا يفتقه  
واما ضمن العين بالثمن والمقوض بالبيع الفاسد يجب فان اجرة المثل للذة  
التي كان بها سوا استوفى المتفعة ام تلفت مخيرة والمرة النكاح الصحيح  
العقد ويستقر الوطى في النكاح الفاسد لا يجب الا الوطى في الاجارة الصحيحة  
جب الاجارة بعرض العين على المستاجر وتكبنه منها وان يقتضيه في النافسة  
لا يجب بالعرض كما قاله صاحب البيان وغيره وكذا يفتقران على وجهه في القبض  
ان الممنوع في الصحيح من الاجارة ولا النافسة لا والله صبا سواها فيه وقد



استثنى من الطرد والعكس صوراما الطرد فالاول اذا اكل نارضتك على ان  
 انزعجه لي فالصحيح انه فراض فاسد ومع ذلك لا يستحق العامل اجرة في الاصح  
 الثاني لو ساقه على ان يشتره جميعها تكون المالك فكلا فراض الثالث اذا ساقه  
 على ودي لغيره ويكون الشئ بينهما او لغيره ويتبعه مدة والجره  
 بينهما فالصحيح فسادها ثم ان كانت الثمرة لا تتوقع في هذه المدة فغير مستحق  
 اجرة المثال لو جاز ان اشتراط الثمرة كلها للمالك كما قاله الرافعي قال وهذا اذا  
 ساقه على ودي ومعروس وقد رمدت لا يتميز فيها في العادة الرابعة اذا  
 استأجر اب الطفل امة لا رضاعه وتلك الاجرة لا يستحق اجرة المثال الاصح  
 الخامسة اذا استأجر المسكين للهدايا وقابل وتلقا بعضا من الاجرة فلا اجرة له وهل  
 يستحق بينهم العتمة وجران احميها المنع لانه اعرض عنه بالاجارة ولم يحضر جماعة  
 والوجان مبنين على ما لو احرر المح عن المستأجر صرفه بالعتمة الى نفسه  
 هل يستحق الاجرة السادسة اذا قال الامام لسلمان انك لست على قلعة كذا  
 تلك من اجارة ولم يعينها فالصحيح صحة كالوجوري مع كافر فان تلقا المنع هذا  
 الجماله بدل لم يستحق اجرة السابعة اذا صدر عقد الذمة من غير الامام الاصح  
 في الاصح ولا جرة على الذي فيه في الاصح ووجه الرافعي بان القبول من الامام  
 يتبدل الاجاب لغو فانه لا يقبل شيئا وقيل لكل سنة دينار كما لو نفذ عقد  
 الامام قلت وهذا من الصور الباطلة لا الناسدة اذ ليس هناك عقد حتى  
 يقال فاسده وهذا البحث بطرق غالب هذه الصور يظهر عدم استئثارها  
 واستثنى منها في الحين السابقة والمناضلة فان صحبها مضمون بالمسي واما  
 العكس فانه صور منها المشتركة فان صحبها لا يوجب احد الشريكتين على الاخر  
 شيئا وفاسدها يوجبها والهبة الصحيحة لا ضمان فيها والناسدة تضمن على وجه  
 يقال ترجمه عن الشرح الصغير ولو عصب عينا وصيها واجرها متلف  
 في يد الاجور كان للمالك مطالبة في الاصح وان كان الغاصب ثم ان كان  
 بالناسد ما شغل الباطل فينبغي استئثاره اعادة النقال واجارته فانه لا يضمن  
 تلقا بطل وكذا الرهن من غير الاصل كالصبي والسفينة واما قولهم فيها اذا  
 لم يجعل زكاته ثبتت له الرجوع فوجهه انما ان القابض يضمنه مع انه يضمن  
 فيما اذا ارجعت له الرجوع فليس ذلك من الغصب فاسد لانه وقع صحبه فاسد  
 راعي غير ان المالك قابض الزكاة من الاجور له قبضها لكون المالك يملك به  
 من الغصب فالباطل فاسد الثالث حكم ناسد العقود حكم صحبها في الشك فيها

القرار على

بها عبط وقد ذكر الرافعي باب الرهن انه اذا باع الوكيل بدون ثمن المثال  
 وتلقا لا يصح فتلوه يد المشتري ماذا يغرم فقولان احميها ثمنه والثاني بحبط  
 القسط المثال في الابتداء اذا كان ثمنه عشرة ويتغير ثمنه بغير ثمنه بثمانية  
 يغرم تسعة وباخذ الدرع الباقي من المشتري الرابع قال العبادي والمروزي  
 وهي ما اذا اعتد الامام مع اهل الذمة السكن الجاز على مال هذه اجارة  
 فاسده نالوا سكنوا وضمت المدة لزم المسمى لتعدد ارجاء عوض المثال  
 فان منفعة دار الاسلام منه لا يمكن ان يقال لاجرة مثلهما فتعين اجاب  
 المسمى قال وعليه تياسه لو سكنوا بعض المدة وجبت الحصة من المسمى وبه  
 صرح الرافعي ويأتى بها صور منها لو قال احرق ثوبي واخرهم دارك  
 او اتلف هذا الطعام بشرط ان يضمن ذلك لي بعبد ضفته فذا رضى المسلم  
 فان الماذون له اذا قد تم على الاتاف يلزمه المسمى دون القيمة المتقوم  
 ودون المثال فيها له مثال فنقل هذه الصورة صاحب جواهر البعوية ومنها  
 لو عقد الامام الذمة لجماعة كل منهم باقل من دينار كل سنة فهذا عقد  
 فاسد وليس له ان ياخذ منهم اذا مضت السنة لا للتدر المسمى دون اجرة  
 المثال ذكره الروياني في الحلية قال لكن عليه ان يبيد العبد اليهم حتى  
 يجدوا عقدا صحيحا ومنها لو استأجر الامام العامل باكثر من اجرة مثله  
 قيل يجب المسمى والزيادة على الامام من ماله لكن الاصح وجوب اجرة المثال  
 لفساد الاجارة ومنها لو بدل المالك طعامه للظطر باكثر من ثمن المثال  
 لا اقبس لزومه وقيل ثمن المثال وقيل ان كانت الزيادة لا تشق على الظطر  
 سارة لزومه والا فلا وهذا الخلاف اذا عجز عن الاخذ قهرا فاذا مكنته فهو  
 يتخير في الاخذ فليزومه قطعاً الخامس فاسد لا يملك فيه شيء وبزهر الرد  
 او مونة وليس له حصة لقبض المبدل ولا يرجع ما انفق ان علم الفاسد  
 وذكر ان جبريل في الاصح ويستثنى صورتان احدهما ان يملكه الفاسد فان  
 المالك يملك منها كسبه الثانية اذا اصابها كافر مال على دخول الجبريل  
 يدخل وانما فان تلك المال المأخوذ منه ومن ذلك المال المأخوذ من  
 الرجوع على زيادة من كتبته فانه يملك المسلمون كما يملكونه بالمالحة  
 على دخول الجبريل فاسد من الفاسد من العقود التي يجب المالك الا في موضعين  
 المصدق والقباع وكل عقد ساء وضاع اذا علق صد بالتعلق في الطلوع

المشتر

خلاف الصور والصلاه والثاني ان الحج لا جاز ان يعتقد لما مضاه وهو اذا  
 احرر جماعة اعتقد احرارها فاسد فلهذا يخرج منه بالناسد خلاف الصور  
 فانه لا يعتقد مع مضاده فلهذا يخرج منه بالنسب وقد يورد على المحصر في  
 امر ان احدها الصور فانه اضده يلزمه الاسالك معني انه لا يجوز له تناول  
 شيء من المفطرات وهو مثال الحج من هذه الحبيشة وعلى هذا ان ينفق ان  
 يجب الكفارة على الجماع في رمضان بعد جماع اخر لا يشترط العبادتين  
 في انه ارتكب محظورا من محظوراته بعد فسادها وجوابه ان الوجوب  
 لكفارة الجماع انما هو فاسد فلو يورث الثاني لو اضطرر في صلاة  
 شدة الخوف الى ان تعال الكثرة عذر في الاصح ونقل البندجي والروايي  
 وغيرهما عن نص الامر بان يطلب ويصلي صلاة ويعد وقد يورث قوله  
 تطلب انما لا تغني عن القضاء ولا تكفي بعض فيها مع الحكم في البطالان وقد  
 سبق لا نص الامر بالنسب باختصاصه بذلك وقالوا الفاسد لا يعتدله الا  
 في الحج اذا احرر جماعة على وجه او احرر العرة ثم اضدها وادخل عليها في  
 اعتقد فاسدا على الذهاب وقد يورد على المحصر التحريم بالصلاه وقيل رتبها  
 فانه يعتقد نفلا الخامس عشر من شرع لا يلزمه بالمشروع ثم اضدها  
 فعليه تضادها على الصفة التي اضدها مع الامكان كالواحرر المسافر ونحوه  
 الا تأمر او مطلقا ثم اضدها وجب عليه قضاها تمامه لانه قد لزم الامام  
 بالدخول فيها وكذلك لو صلى خلف من ثم اضدها لزمه قضاها تمامه  
 ومنها لو احرر قبل الميقات ثم اضدها تسبكه بالجماع وجب ان يجزئ القضا  
 من ذلك الموضع وان جاوزه غير محرم لزمه دم كالميقات ذكر هذه القواعد  
 صاحب القضاة باب صلاة المسافر واستثنى منها عشرة واحدة وهي  
 من ادرك الجمعة مع الامام ثم اضدها يعيدها ظهر الا انه لا يكتفه فعليه بعد  
 ذلك جمعه ومتقضى هذه القاعدة انه لو نذر اعتكاف العشر الاخر فاسد  
 لزمه تضاده في العشر الاخر على صفة ما اضده السادس عشر من عشره معني  
 انشاء العبادات منع اعتقادها كالمجامع في رمضان قبل الحج واستدام  
 حتى طلع يلزمه الكفارة كجب على من جامع بالنهار لانه بالجماع منع اعتقاد  
 بالجنون فكان يورثه من اضده بعد الاعتقاد وتطهيره لوزوج امة ايده  
 يملك حرها وهو من خالف له الا انه لم يعتق الولد على الجبريل ووجوب على الان  
 قيمة الولد لانه لا ياتي بها لانه يظن الحرية منع اعتقاد الولد رتبها

اذا لم

ناسد

من اضده ليه ملكه بعد وجوده القديه تغرق الكفارة ان الكفارة  
 لا يجب الا عند نب مقدم خلاف القديه كذا قاله الحلبي والقديه يدخل  
 في الصور للعا جزعته بالهرم والمرض والموت وكذا الاظفار للرضع خونا  
 على الولد قال وقدية الحج عشرون دم التمتع والقربان والفوات  
 والاحصار والتأخير الى البيت والانساد والاستتعا ونون الفاسد  
 والبيت بالمزلفة ومشي لباليها والميقات والدفع من عرفه قبل الغروب  
 والرمي والحلق واللبس والطيب وقص الاظفار والصيد ونبات الحرم  
 وطواف الوداع وترك مشي القادري الى بيت الله الحرام اذا ذكره واعلم  
 ان القديه حيث وجبت فهي مقدرة بالذات لا بالذات فانها عين  
 وحيت وجبت فهي على التراخي كما قال الرضع والشئ الهرم اذا كان  
 سبب تعدي منه كالموت وصوم الدهر فانظر يوما بعد ما وجبت  
 القديه بجزمها الرافعي اخر الصور الفرع الاصل فيه ان يسقط اذا سقط  
 الاصل ولهذا اذا بوى المضمون عنه المدين يرى الضامن لان الضامن  
 نزعها فاذا سقط الاصل فكذا الفرع بخلاف عكسه وقد ثبت الفرع  
 وان لم يثبت الاصل في صور منها لو قال شخص لزيد على عرو الف وانما ضامن  
 به فانكر زيد فقي مطالبية الضامن بالزمان وجران احميها نزع منها دعوى  
 الزوج الخالف مع المرأة فانكرت ثبتت البيونة وان لم يثبت المال الذي  
 هو الاصل وهذا يجوز به كما جزموا به فيمن قال بعت عبيدي من زيد  
 واعتقه زيد فانكر زيد وقال بعت من نفسه وانكر العبد فانه يفتقنها  
 وان لم يثبت العوض ومنها لو قال احد البنين ثلاثة بنت ابينا وانكر الاخر  
 فقي حلها له وجران وقال الفاضل الحسين لو كانت مجهولة النسب حرمت  
 وان كانت معروفة النسب فوجها والذي جزم به في البيان في القبطية  
 وهو المجهول بها فقد ثبت الفرع دون الاصل ومنها لو قال لزوجتي  
 انت اخي من نسب وهي معروفة النسب وكذا به ان نكح نكاحها على الاصح ومنها لو اذنت  
 زوجية زوجة رجل فانكر فقي تحريم النكاح عليها وجران ومنها اذا عت  
 الاصابه قبل الطلاق وانكر الزوج فقي وجوب القديه عليها وجران ومنها  
 لو كان المقر نفسه عبدا في الزكوة فقي عتق النسب المقر وجران والابط  
 المستطير في الغزو فان كان يستقل بانفسه فطريق الاصل ثبت طلعا



والعق بآن يقول انت حريه علي الف تقبل العبد وكذا المبيع الضمني بالو  
قال المالك لغيره عبيد عندك حريه اذ انا العبد فقال المالك بآن  
عق وهل يجب قيمته او المسمى وجها من اقسام الثاني سلب المالك المبيع  
لا يفسد النكاح بفساد الصدق الا في صورتين احدهما اذا تزوج العبد  
بغيره على ان يكون رقبته صدقا باذن السيد فان النكاح باطل فيه اختلف  
لبعض الايه اي وهو صاحب الشامل الثانيه نكاح الشغار وهو اذا قال  
زوجتك بنتي على ان تزوجني ببنتك ووضع كل واحدة صدق الاخرى  
فزوجها فالتحاطن باطلان الثانيه السيد قد يترتب عليه بعض احكام  
الصحة كالصور السابقه في الحج والمكاتبه والعاريه وما الحاق بها فالكاتبه  
الفايده يحصل العلق فيها بالاداء وكذا الوكالة الفاسده تنقيد المنصرف  
من الوكيل فيها وكذا التسميه الفاسده في عقد النكاح يوجب مهر المثل كالمع  
التامع الفاسد من العقود المتضمنه لاذن اذا صدرت من الماذون صحت  
كافي الوكالة العلنيه اذا اتسدت فتنصرف الوكيل مع لوجود الاذن وطرد  
الاماره ما يبرر صور الفساد فقال في كتاب الحج لولا سائر الحج عنه باجرة فاسده  
او صدرت الاجاره بشرط منقطع الاحكام بان اذ اصح مع المنصرف الى الماسر  
وهو صحت صحيح لعمه الاذن وهو يشابه الوكيل بالبيع مع شرط عوض الوكيل  
فاسد فالاذن صحيح والعوض فاسد قال وهذا يظهر جريانه فيما يكتفي فيه  
بالاذن المجرد والحج كذلك قلت وقضيه جريانه فيما لو واكل الولي في تزويج  
المرأه قبل استيذانها في النكاح فانه لا يبيع فلو تزوج مع نظر المثل الاذن  
لأن كلامه في كتاب النكاح بخلافه العاشر الفاسد من العقود وغيره اذا  
الطاع الحاكم عليه وجب عليه نسخه اذا دفع اليه وتقبل بنفسه قبل التزاع  
خلاف حكم الدارمي الاستدكار ويحله فيما اذا الربط فيه الفاسد بعض  
حكم الصحيح فاذا اعطي فالكاتبه الفاسده فليس للحاكم الابطال من غير طرد  
السيد صرح به الرافعي عن البغوي ويلحق به ما في معناه الحادي عشر  
العقد الثانيه سد تعاطيه حرام وقد سبق احكامه في حرف الثاني عشر  
لا يدخل الفاسد عند الاطلاق الا في صور منها الحج يجب بقاسده كصحيه  
ومنها ان السيد لعبد في النكاح يتناول الفاسد على احد القولين  
ومنها لو تملك لعبد ان منعت له في حراما نعت حر فبعضها عتق قاله الا صاحب  
عند عتقه اية بشرط ان تزوج بها واستشكاه ابن الرفعه في حلف لا يبيع

المرء

المرء وشا حلف لا يقر القرآن فقرأ وهو جنب حنث قاله القاضي الحسين في  
تناويه ومثاله حلف لا يطر زوجته فوطيها بالدرج حنث على ما قاله في الروضة  
وهو منازع فيه ولو حلف لا ياكل الخبز حنث باكل الميتة والخنزير على وجه  
الثالث عشر القضي الفاسد لا اثر له الا انما اذا وقع في حنث اذ يسرى  
الفاسد فاسد واعا لا للصحيح ولذلك صور احدها لو كان طعام بقدر علي  
زيد ولعمري عليه مثاله فقال اقضي من زيد مالي عليك لنفسك فتعقل  
فالعقد فاسد وتبرأ به ذمة الدافع عن دين الاخره الاصح قال الرافعي  
وهامنيان على القولين فيما اذا باع بخير الكتابة وقبضها المشتري هال  
يعتق المكاتب قلت لكن المرحه هناك انه لا يعتق ويحتاج للفرق الثانيه  
قالوا في ذمة المصدقات الاحوط المنصرف الى السيد باذن الكاتبه  
ولا يجوز بيعها منه لان الاستحقاق له ولكن سقط حق المكاتب بقدر  
المنصرف من الجورم الثالثه اذا فسدت ولاية العامل وقبض المالك  
مع مصادها يبري الدافع لان الاذن يبقى وان فسدت الولاية بغير اذنه  
عن القبض بعد مصادها يبري الدافع بالذم اليه ان علم المالك بان يعلم فوجان  
كالوكيل حكمه الرافعي في آخر قسم التي عن الماوردي فان قبل فالفارق بين  
صحة ولايته ونسأدها قلنا قال الماوردي يظهره الاخبار على الدفع مع صحة  
الولاية وليس له الاجبار مع مصادها الرابعه اذا تابع الكفار بوجع فاسده  
وتقاضوا تراعى المينا لا يتقض ما عداها لانها امر وقاره في الشرك مع  
كونه مقرون مع لا يجوز للسليمان اخذ امان ذلك مبر مع العلم بالحاله الاصح  
وقد خالفوا هذا في الكتابة فان الحاكم يملك هذه الكتابة الفاسده لاسريره  
يقض بعض عوضها قال في الشامل الفرق بين السليمان ان العتق في  
الكتابة انما يقع بتسليم الكال ولهذا اذا بقي عليه شيء في الصحة او الفاسده  
وعجز نفسه سقط ما دفعه واعاد كاهه وقبض وهذا اختلاف غير من العقود  
الرابع عشر فاسد العبادات لا يلقى بصحيه الا في الحج فانه يجب المضي في فاسده  
وهو مخالف لسائر العبادات فانها بالفساد ينقطع حكمها ولا يبقى شيء من عهدها  
وهو اعليه انه ارتكب شيئا من محظورات الاحرام وجب لهما الا حرامه  
فوجاهه الامام الشافعي في الامر وليس بشيء يعني فاسده الا في الحج فاسده  
صلاه او صوما او طوافا ومضى فيه لم يجزه وكان عاجيا هذا المقله ويرى  
الا صاحب يورج من احدها في الحج يخرج ليعمل في قوله فخرج منه بالفساد

الرافعي في الباب الثاني من الاضية قال ابن الرفعه وهو الذي وقت عليه من  
كلام العرائض السادسة لواجبه على فرض الكتابة كالتعلم وتعيين الميت مع وان  
تعين على الاصح السابعة ارباب الحرف اذا تعينت عليهم يعلمون بالاجرة كاجب  
على العلم بتعليم الفاتحة لهما حال باجرة التامه من تعين عليه تحمل شهادة ودعي  
اليها جاز له اخذ الاجرة في الاصح خلاف اذا التهمه المولى انه التخلل لم يجز له اخذ  
الاجرة على قطع المسأله لا على نفس التخلل قال الا صاحب ولا ياخذ التناهد  
الرزق على الشهادة من بيت المال وجب ما لا يطالب بحته والاقرب ان يقال  
اما في الاداء فلا نه فرض عين واما في التخلل فالتهمه اذا لم يصرح بالتخلل لم يجز له  
لحضره دون بعض والمجوز له لا يهرم في العقود فرج من غير مرج وجهه  
التهمه في الاداء ظاهرة التخلل لان القصد به الاداء عند الطلب واداعلم  
من قومه انهم لا يقومون بذلك الا جعل مع ما يشهدون لاشي يدل على  
صدقه تطرق اليهم التهمه باحتمال او نشأ فسد ذلك الباب قال وهذا يظهر  
الفرق بينه وبين الحاكم والقاسم لان ما يصدر منها في الغالب بسببه ظاهرنا  
ان تعدد التهمه او تغل وفصل القاضي ابو الطيب فقال ان جعل على الشهادة  
سعي على الحكم فان لم يتعين عليه نظرا فان كان فقير اجاز له الاخذ وان كان مكفيا  
المستحب ان لا ياخذ وان اخذ جاز وان تعين عليه فان كان فقيرا جاز وان كان  
مكفيا لم يجز له التخلل ولا الاداء وهذا احكامه البند دعي وابن الصياغ وغيرهما من  
العرائض السابعة اخذ الاجرة على تحمله الصنك يجوز قطعا ان لم يتعين وكذا  
ان تعين في الاصح وتامه الرافعي على اخذ قيمة الطعام في الحصة وادعي في  
البسيط الاتفاق عليه وقال القاضي الحسين هال المرحه في اخذ الاجرة في تعليم  
التامه عندا المتعين ضابطا اشار اليه الاماره بكتاب المصدات ان الوجوب  
ان لا يلقى الشخص وجب عليه بدل الاجرة لغيره وان تعين طريقا كافي مسأله  
الشغل واصل في الفاتحة ونظايرها ما يجوز فيه الاجرة وان يلاقه وان لم يجزه  
كافي مسأله الجذع فان الوجوب ليس على صاحب الجذع بل له على جاره فالوجوب  
ان لا يلقى الجذع ولا يلاقا اخذ عنه عوضا فرض الكتابة يتعلق به مباحث الدرك  
في حديثه قال الخزاز في كتاب السير هل كل ممد يبي حر او يحره حمله ولاية  
يقصد به غير من يتولاه فخرج بالبعد الاخر فرض العين قال الرافعي ونهجه  
ان فرض الكتابة امر كلي يتعلق به مصالح وبيش قوله في قوله لا يلقط الامر الله  
محمولا مقتصد الشارح تحصيلها ولا يتخذ تقاليد ولا يعتد به في هذا الموضع

الرافعي

انفسه نكاح البيا في الغرض لا يوجب عليه عوض ولهذا لا يجوز الاستيجار لهما دلاله  
اذا حضر الصف تعين عليه ولان منعة الجهاد تعود اليه فانفعة حاصلة له  
ومن تعين عليه ببول الودعه كاذم يكن هناك غيره وخاف هلاكها ان يقبل  
قال صاحب الرشدا لا يجوز له اخذ اجرة الحفظ لتعيينه عليه ويجوز اخذ اجرة  
مكاتبها ويشهد له ما قال الرافعي عن ابن النجاشي ان الواجب اصل التبول دون  
اطراف منعة نفسه وجوزه في الحفظ من غير عوض غير ان صاحب الرشدا  
شخص بان نفس الحفظ لا يوجب عليه اجرة وابوالفرج الرازي يقول يوجب عليه  
سبيل كلام الرافعي وخارج ابن الرفعه فيه الخلافه مثله تعليم الفاتحة في جعلها  
صدقا ونظايرها وتوالت من دلي على ما لي فانه كذا فدل عليه من المال في عين  
لم يستحق لان ذلك واجب عليه بالشرع فلا يجوز اخذ العوض عنه خلاف الراد  
قال الرافعي في باب الحولة وخالف ما كان به يد غيره فدل عليه لان الغالب  
انه يلحقه شقة في الجهد عنه فانه في الكتابة فاذا قلنا بغير الشريك على وضع  
المجوز فلا يجوز اخذ الاجرة عليه كالفه الاستعصا ولو دفع صاحب الجدار  
الى صاحب الجذع عوضا لسقط حقه من الوضع ولو اصدتها اشهادها لها  
عنده او اصدق كتابه تلتين كلمة الاسلام يصح قاله البغوي ولو خلع سورا  
على الهلاك بالوقوف في نار لا يثبت له اجرة المثل قاله القاضي الحسين ولو كان به  
رضانا يذبه فرض احدها وجب على الاخر تعهده زاد الامام والاجرة له  
واذا وجب بدل الما الفاضل عنه لا يجوز اخذ العوض عنه في الاصح واذا قبل  
شهادة وطالب منه ادائها لا يجوز له اخذ الاجرة التهمه ويستثنى صور احدها  
على الامر ارضاع ولدها للبا ولها اخذ الاجرة عليه على الذهيب وفرق الثانيه  
بدل طعامه في الحصة واجب وله اخذ العوض عنه على المذهب وفرض القاضي  
الحسين بينه وبين ما سبق في تخليص الشرف على الهلاك بال هناك بلزمه  
التخليص بنفسه لكن القاضي ابي الطيب سوي بينهما فقال اذا احتمل الحال  
في الشرف على الهلاك فمقرر اجرة لمرئيه تخليصه الاية كالضطر الثالثه اصدتها  
تعليم قرآن وهو متعين ليعلمها فالاصح الصحة خلاف تلقيتها كالة الاسطر وتان  
الفرق بينه وبين وضع الجذع انه من باب الارفاق كبذل فضل المالك لغيره  
فانه واجب ولا يوجب بدله الرابعه تعليم القرآن فرض كتابة ويجوز اخذ العوض  
عليه مثلا فالعلمي الحاشي القاضي يعين عليه وهو محتاج ويجوز له اخذ العوض  
من بيت المال انما يتدخل انفسا عن الكسب فان كان غير محتاج لم يجز له فانه

تناوه

الرافعي



وان لم يشك الاصل وان استقل الا بطريق الاصل بل بالفرعية على غيره كالنكاح  
 او يستقل بانشاء كالبيع في صورة الشفعة ودعوى الزوجة بالخلاف والامع  
 الثبوت ويستثنى من هذا دعوى الخلع معها فانه يتبع عليه الرجعة قطعا وبما  
 يبي الزوجين ترك النكاح كثيرا واجناسها ثلثة ثقبوت وطلاق وضع اما فرقة  
 الموت فينتهي النكاح بنهايته ويقال انتهى النكاح لا يطل ولو اطلع احد  
 الزوجين على عيب الاخر قبل بضع بعد الموت وجها لان العقد  
 عليه النكاح مدة العروبة فرغ واما فرقة الطلاق بغير سب فليس وانما  
 للعقد بل هو تصرف من مقتضيات عقد النكاح كالعتق الذي هو تصرف  
 الملك ووقع في كلام الحارثي والمذهب في توجيه بضع البع من الخلع مع عيبه  
 الاخر انه رفع عقد جعله الى اختياره كالطلاق قال صاحب الوافي رفع عقد  
 فيه نظر عندنا لان يريد ان رفع حكم العقد وهو كذلك فان رفع العقد بالخير  
 ليس برفع نفس العقد بل حكمه موضوع الخلع لرفع العقد وموضوع الطلاق  
 لقطع النكاح لا يرفع وشبه الخلع فان الفرقة بالخطأ طلاق وكذلك فرقة الابل  
 وفرقة الحكين فاما الفسخ فيقسم الى قسمين احدهما اختياري وهو العيوب الخفية  
 والغرور وعدم الكتابة ابتدا واما ليدخل الفسخ بالخلف والعتق تحت عيب  
 والعجز عن العوض ليدخل الفسخ بالاعسار والفتنة والمهر قبل الدخول الثاني  
 قهري فيقسم فيه بنفسه وهو ضمان احدهما اختلاق دين الزوجين والرد الثاني  
 اسلام المشترك على اكثر من اربع فمخ بالاريد قال ابن الرنقة من اذ رفع نكاحها  
 فهو بطريق المبنية بلا شك الثالث فرقة وطى الشبهة بحيث تحرم الزوجة وكذلك  
 فرقة المس بشهوة على قول الرابع اللعان الخامس الرضا السادس المسى فاما  
 سبي الزوجان والحران واحدهما تنسخ نكاحها لان ملك الزوجية احد فرقة الملك  
 فزال السبي كذلك الجبن لانه يحدث الرق بالسبي بخلاف بيع الزوجة لا يفسد النكاح  
 لانه يحدث به رق وقيل يفسد اعتبارا بالغالب من السبي ولو طرأ الرق على الكاهن  
 تحت السيل قطع النكاح في الامع وهذا اذا كان الزوج حرا فان كان عبدا قال ابن  
 الرنقة بطلان ما يمتنع نكاحه وان منع جزيا من ابتدائه كاهن ظاهر الذهب  
 لانه يمتنع الرق والامر بالاعتق والامر بالبيع ملك احد الزوجين صاحبه اذا  
 تم البيع قطع النكاح فان منع في زمن الحران قلنا لا يملك او سوقوف النكاح  
 بماله وان نكاحها بالملك يفسد العقد حتى الانتساخ وجها فان طاهر النسخ على مقتضى  
 كلام الماوردي ان النكاح يفسد حتى تمام التام والغرض ان السهو رجلا في الناس

فان سبها فبطلان  
 النكاح على ما لا يخفى  
 من قولنا

اسلام احد الزوجين وخلف الاخر حتى انقضت العدة التامع فرقة الرد كذلك  
 العاشر فرقة تجسست الكتابية تحت سبلان قلنا انها تنزع عاليا تنبهات الاول  
 تنقسم الفرقة الى ما لا يتوقف فيه على تفريق الحاكم ولا احد الزوجين وهو القهري  
 بل يشتمل هذه الافعال والى ما يتوقف وهو الاختياري فثمة يكون الى  
 الرد دون الزوج والمالك وهو فرقة الحرية والغرور والعيب ايضا وثمة يكون  
 الحاكم فيه مدخل وهو فرقة العيب والحكين والابل والعجز عن المهر والفتنة  
 ونكاح المولى وعد بعضهم فيها اسلام الزوج وعنده اكثر من اربع وفيه نظر  
 لاسبق عن ابن الرنقة الثاني كل فرقة يجب على الزوج ما شرها يقوم الحاكم  
 بقائه اذا انتزع الاختيار والزواج وكذا الا يلا على قول من هذه الفرق  
 بالابتياق لا بعد زوج اخر وهو الطلاق والثالث ومنها ما لا يتلاقى بوجه وهو  
 اللعان والرضاع والوطى وشبهة ومنها ما لا يتلاقى بوجه وهو الرد واسلام احد  
 الزوجين وتجسست الكتابية ان يقال بالاسلام فقط وبه والعود الى دينها الاول  
 على قول والطلاق دون الثلاث بالرجعة الرابع قال صاحب الرضا في الفرقة  
 بين الزوجين بالقول والفعال والاجنب والاجنبية ومن فعل احدهما وما  
 حيان فالفعال من الزوج وطى ابها وبنايتها شبهة ومن الزوجية بالاجنبية الرضا  
 ومن الاجنبى وطى ابه وابيه ايها شبهة واما هذه الصور لا يحال له ابد ومن  
 الاجنبى ايضا ما حل له بعقد وهو ان يسبيا واحدا حل له اشتراكها وتزوج  
 بها واما القول فمن حال واحد من الزوجين ومن الاجنبى دون الاجنبية فاما  
 الاجنبى فهو طلاق الحاكم على المولى وطلاق الحاكم اذا قلنا حكم لا يوجب ومن الزوجة  
 الاسلام والردة وشرها زوجها والفسخ بالعيب والعتق والاعسار والفتنة واذ  
 عتقت تحت عيب فاختارت والقول مع الزوج نوعان طلاق وغيره فالطلاق  
 صوري منها الواحدة في حق الحر والعبد قبل الدخول لا قبل الابتكاح جديد  
 ومثله الواحدة والثتان بعوض بعد الدخول في حق الحر والواحدة في حق  
 العبد لا قبل لها الابتكاح جديد والثتان لا قبل العبد قبل الدخول او بعده فالطلاق  
 الزوج اخر والثلاث في الحر لا قبل الاصلية ومع اخرها والقول بغير طلاق  
 شبه بالاسلام والردة وشرها ابها والرد بالعيب والخلع على احد الزوجين من اللعان  
 الحريم في شئ منه بهذا الا في اللعان واما الفرقة الحاصلة من غير قولها فبما  
 من احد فبما اذا ملك احد ما صاحبه بارث وما يفسد به الزوج بالطلاق بغير الاية  
 ان سبل وعنده اكثر من اربع او اختار فاختار في حق ابها واحدة من الاثنين

فرض الاعيان فان الكل مكالمون بها محتفون بتحصيلها وقول الرافعي ودنيوية  
 لا يوافق الغزالي لارى ان الحرف والصناعات وما به قوام المعاش ليس من  
 فروع الكتابات لكن المرجع خلافة الثاني ينقسم الى ديني ودنيوي الاول  
 الدين وهو ضمان ما يتعلق اصول الدين ومزوجه فالاول الكتابات بامانة الخ  
 والبراهين الناطقة على اثبات الصانع وما يجب له من الصفات وما يستحيل  
 عليه واثبات النبوات ودفع الشبهة والمشكلات كانه لا يدرك له من اقامة  
 القهرية بالسيف والثاني كالا شغال بعلمه الشرع من تفسير وحديث وفتنة  
 والتجربة ذلك وفي الحديث طلب العلم فريضة على كل مسلم رواه ابن ماجه  
 وقال الحافظ الزبيلى له طرق يبلغ بها درجة الحسن وعمل اشهر سناني  
 في كتاب الملل والاعمال الاجهاد من فروع الكتابات حتى لو نال لاشغال  
 بتحصيل واحد سقط الفرض عن الجميع وان قصر فيه اهل عصر عصوا  
 بتركه واشرفوا على خطر عظيم فان الاحكام الاجتهادية اذا كانت مرتبة على  
 الاجتهاد ترتب السبب على السبب ولم يوجد السبب كانت الاحكام ماله  
 والآثار كالمسألة فله فلا بد ان من اجتهد انتهى ومنه القضاء والفتوى قال  
 الغزالي في كتاب نهج الشريعة ولا يستغنى عن الفقيه المفتي المنصوب في المعاهد  
 بالفتاوى بل من سترع اليه عند التنازع والفتي يرجع اليه السائل في جميع احواله  
 العارضة ومن فروع الكتابات الكفاية الاشتغال بعلم الطب كانه في شرح المذهب  
 والحق به وفاقا للفتاوى الحساب ومنه تعلم ادلة القبالة مع الرافعي انها فرض  
 عين وثالث الزوي اختار انه ان اراد سفره ففرض عين لكثرة الاشياء  
 عليه ولا يفرض كفاية ومنه تصنيف كتب العلم من تحفه الله بها واطلاعا وان  
 تزايد هذه الامم مع قصر اعراضها في ازدياد وترقي في المذهب والعلم والاعمال  
 كقوله فان ترك التصنيف لمصعب العلم على الناس وقد قال الله تعالى وادع  
 الله شيئا الذين اتوا الكتاب ليثبتنه للناس ولا يكتمونه ويقال ان في التوراة  
 علم جليا كاعتك جليا ومنه حفظ جميع القرآن ذكر العبادية في الزادات وقال  
 في سنن طه واجبه على الامة وكذا قاله الجرجاني في اول كتابه في كتاب الساب  
 قائل وكذا اعلم العلم وتعلمه وينسب اليه السنين قال الماوردي اذا غلبا من فيه  
 كفاية لبقائه ففرضه على الباقي ومنه جهاد النفس قال الشيخ علي الدين التاجي  
 رحمه الله على كل مسلم بالغ عاقل ليرقى جهادها في درجات لطاعات وينظر بها  
 في استلزامه من الصفات التي يجب لكل اقليم رجال من اهل الاقليم كما يفور به وحال

من علم الظاهر كل منها يفيد الترشيد على ما هو بصدد فاعلم يقتدي به  
 والعارف يقتدي به وهذا امام يستول على النفس لغياها وانها كما في عصائها  
 فان كان كذلك صار جهادا فان علمه عين بكل ما استطاع فان عجز عنها استعان  
 عليها من يحصل له المقصود من علم الظاهر والباطن بحسب الحاجة وهو  
 كبر الحيات الى ان ينصره الله ومنه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال  
 الرافعي والمراد به الامر بالواجبات والنهي عن المحرمات ثالث ولهذا اتفق  
 الامام عن معظم الفقهاء ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم  
 من اوجرة او صلة او طواف او اعتكاف ومنه الزواجر من كلام الرافعي  
 الرافعي الاكتفاء بهذه الامور عن الحج وجعل الحج متعبا واما اراد الرافعي اجابه  
 بعده الامور مع الحج ومنه الجهاد وانه كل سنة مرة كاجا للعبة ووجهه  
 في المذهب بان الجزية يجب بدلا عن عينة وهي واجبة في كل سنة وكذلك  
 بد لها وكلام الماوردي ينفي انه لا يكتفي بها الا اذا عجز عاقدنا ومنه دفع  
 ضرر والمواضع من المسلمين من كسوة وطعام اذا لم يدفع بركاة وبسب مال  
 وشبهه مما وجب اهل الذمة كما مرجه الرافعي في كتاب الخراج قال الامام ويجب  
 على المومنين ما ساء ما فاد على كفاية سنة ومنه تحرير المولى عسلا وكفينا والنفقات  
 النبوة ومنه تلك الاسرى قال ابن كج ولا يجب على الامم ان يتابعهم من بيت  
 المال كذا رايته في التوحيد له ومنه تولية القضاء بشرطه وغسل الشهادة وادائها  
 لا بها وسيلة للواجب ومنه رد السلام وكذا اذا ان اقامة الجماعة وصلاة  
 العبد على راي الرافعي الذي ينوي كالحرف والصناعات وما به قوام المعاش  
 كالبيع والشراء والحرارة وما لا بد منه حتى الجماعة والنسب عليه حال حديث  
 اختلاف ائمتي راحة للناس ومن لطيف الله تعالى جعل النفوس على القيام  
 بها ولو فرض امتناع الخلق منها انما ولم يترك الرافعي والنزوي فيه خلافا وقد  
 صار الامم والغزالي انها لا تعد من فروع الكتابات بحسب ان الطبع يحث  
 عليها فاعني عن حث الشرع بالاجاب واستشكال الاول بقوله ان صاحب  
 الحرف الدينية لا تتقبل شهادتهم فكيف لا تتقبل بفعلهم فرضا وعد الغزالي في  
 الوسيط من فروع الكتابات المتكاثرة وهو مشكل على طريقته في الصانع لان  
 الطبع يحث عليها الثالث فرض الكفاية لا يباين فرض العين بالحسب خلافا لثالث  
 بل ينافيه بالذم والوعد ولهذا ناره في انقسامها الى فرض العين يشتمل على واحد  
 وفرض الكفاية على جميع على الجميع او على البعض خلاف ومنها فرض العين بغير



بالشروع العذر وفرض الكفاية لا يلزم بالشروع الا في الحارة والجهاد والمجمل  
 فانه لا يقع الا فرض كفاية ومنها من ترك فرض عين اجبر عليه وفي فرض الكفاية  
 خلاف جاز في القاضي وكفاية القطع وغيرها ومنها ان تعين واحد من تعين  
 عليه ان كان العين له الامام وان كان غيره من الاحاد ففيه خلاف في القاضي  
 والمفتي والشاهد والولي غير الجبر والاشهاد ان علم ان غيره يجب  
 لا يجب عليه او امتناع غيره وجب وان لم يعلم فوجه ان احدهما التحريم والا لا بد  
 اني التواكل واما القاضي فكأن شاهد واما المفتي فلا يصح لا يلزم ان كان هناك  
 غيره واعلم انهم يعطوا حكم فرض العين ولا التطوع في الفداء في صلاة الحارة  
 ليلا يصحوا الاسرار ولم يقولوا الجهر كما الغرض ولا يكون بين السر والجهر كمالا  
 الرابع هل يلزم بالشروع فيه خلاف سبق لا حرف المشين وهما لم يسبق ان  
 شرع به بعد ان فعله غيره هل يلزم فيه وجهان في الجرحين على ان  
 الثاني هل يقع فرضا ام الخامس قال في الروضة للقيام بفرض الكفاية فيه  
 على القيام بفرض العين من حيث انه اسقط المخرج عن نفسه وعن المسلمين  
 وقد قال الامام في العياشي ان القيام بفرض الكفاية افضل من فرض العين  
 لانه لو تركه تعين اختص هو بالامر ولو تركه الجميع فرض الكفاية انما هو  
 فعلمه اسقط المخرج عن الجميع قلت والعبارة الاولى احسن فانه لا يلزم من  
 المنزلة الا فضليه فقد خصص المنقول بامر وبفضل القاضي بامور واما العلوة  
 الثانية فقد اخذها الناس سلبه تقليدا ولا ينبغي ذلك فانه ان كان المراد  
 اذا اراد جاني وقت واحد ولا يتبع الزمان الا باحدها فلا يشك في فرضه  
 الا ان يكون له بدل كما في سقوط الجمعة عن له قريب فرض بل قالوا لو اجتمع  
 جنازه وجعه وضاق الوقت قدمت الجمعة على الذبح وقدر المشايخ ابو  
 محمد الحارثي لان الجمعة بدلا وان كان الوقت مستعالمها لتندم فرض الكفاية  
 لا يقتضي افضل لانه لا ترى انه لو اجتمع كسوف وفرض ولم يطف فوات الفريضة  
 فدم الكسوف ليل يغرب مع ان الكسوف سنة ولم يكن بتقديمه حكما فضلية  
 وان كان لا يطوف الفريضة وحضرت جنازه كره له قطع الطواف قال الرافعي  
 ان لا يحسن تركه فرض العين بفرض الكفاية انتهى ويدل له ما ذكرنا من ان  
 الشرع في فرض العين يلزم به حتى لو خرج منه كان قضا وان وقع في وقت  
 وفي الشروع في فرض الكفاية خلاف وان من تركه فرض عين اجبر عليه فاما  
 وفي فرض الكفاية فلا خلاف في الظاهر ان الثاني لا يقتضي الكفاية على العين

تقديم

اردا

اردا وبه الجنس وهو سائر بقوله صلى الله عليه وسلم ان يتقرب المقربون الي  
 عناد اذ اما افترضت عليهم ان في تعاقب فرض الكفاية للجميع خلاف واما المشبهة  
 التي استند اليها هذا القائل فبينة على ان العمل القدي افضل من القاصر  
 وليست بقاعدة مطردة كما سبق بانه في حرف العين ويتقدم التسليم فلا شك  
 في تخصيصه من سبق اليه او لا ما من بفعله ثانيا فلا يكون رخصة افضل من  
 فرض العين وان قلنا يقع فرضا لان سقوط حاصل الاول ونسبته الثاني  
 فرضا اما هو لم يحصل ثواب الفرض النسخ يتعاقب به مباحث كما تعلقت بضده  
 وهو العقد كما سبق في حرف العين الا انك لا حقيقة وقال ابن عبد السلام  
 الانفساخ استلزام كل واحد من العوضين الى صاحبه فهذا هو النسخ  
 والاول منه العوضين قال وبذلك ردنا على ابي حنيفة ان المانع في  
 لانه لا يشترط فيه رد المصدق كما انقلب كل واحد من العوضين لصاحبه  
 فذهبت حقيقة النسخ الثاني الفسخ ضربان احدهما ما يختلف في تعاقب النسخ  
 به كالعنة والاعسار بالمتفقة فيفتقر الى الحاكم لانه موضع اجتهاد والثاني ما هو  
 مجمع على النسخ في الجملة ولكن اختلف في الموضع الذي يتعلق به النسخ فلا يفتقر الى  
 الحاكم في النسخ لامة تعقبت عبد الله لما اجمع عليه في الجملة لم يفتقر الى الحاكم وان  
 اختلف فيه في موضع وهي ما اذا اعتقت تحت عذر وكذا النسخ بالعيب مجمع عليه  
 في الجملة واما ان كان الخلاف ضعيفا يسرع نقض الحكم فلا يفتقر النسخ به الحاكم  
 الثالث اذ لم يكن في النسخ فائدة فلا يملك النسخ كما ذكره الرافعي وغيره في اول  
 كتاب المصادق ولهذا قال العراقيون لو استأجر لرجل في سنة معينة عن ميت  
 من ماله فاخر عنها فلا خيار له استأجره في سنة العقد لان الفائدة اما في حصول  
 الجنازة هذه السنة وقد فات واما في الانتفاع بالاجرة وصرفها الى اغراضه وذلك  
 لا يجوز لكن ذكر الرافعي قيل للرياء فيما اذا اشترى الجاني عليه العبد المالك  
 لم اطلاع فيه على عيب تان له الرد وقد يقال اذ لم يكن للبيوع عليه الا الرتبة فاب  
 فائدة في الرد وجوابه انه اذا رد له مطالبة العبد ان متى ما ينضج عن قيمته  
 على قوله وبما النسخ بالاعسار بالصدق لا فائدة له لانها اذا انقضت النكاح  
 ونزجت لا تستحق ذلك المصدق على الزوج بل يسقط منه انما كان ثبات  
 الزوج وبقي لادمة الزوج ان كان بعد الدخول وانما العيب بعد الدخول  
 الصغيرة والمجنونة فلا خيار له لانه لا يقع له في ذلك لانه قبل الدخول  
 سقطت نفسه وبعد الدخول بقيت لادمة كانه لا يسقط عنها من النكاح

نقل

ومنها لو باع عبدا من وجب في اشتراؤه منه ثم اطلع على عيب كان له رده قال في  
 التهذيب وبنا على الرافعي بطلان ان كان مشتريه قد علم به فلا يرد عليه لانه قد  
 رضي به فلا يمكنه ان يرد عليه وان لم يعلمه نظر ان اشتراؤه بغير جسد ما باعه  
 او اكثر له حدة لان مشتريه ان رده اليه يحصل له فائدة وهو عود الثمن  
 الاكثر اليه وان اشتراؤه مثل الذي باعه فبالله الرد فيه وجهان احدهما لا  
 لان مشتريه يرد عليه فلا فائدة في رده واحدهما له الرد لان مشتريه راض  
 به فلا يرد به الرابع الفسخ لا يدخل فيها خيار ولهذا لا يثبت الخيار الا في اقاله  
 ان قلنا نسخ وان قلنا بيع ثبت كذا جزم به الرافعي في قال ومن اختار عيبه  
 البيع من الناس لزمه واخياره وقيل له الخيار ما دام فيه في المجلس وهو  
 شبه بالخلاف في المشفع انتهى ولم يطرد هذا الخلاف في اقاله على القول  
 بانها نسخ لثبوتها بالتراضي خلافت المفسر ولو تقابل البائع والمشتري ثم اطلع  
 البائع على عيب به حدث فريد المشتري قبل اقاله ان قلنا نسخ لم يكن له رد  
 الاقاله وان قلنا بيع له رد الاقاله ان كان جاهلا ولك ان تعبر عن هذه الفقرة  
 بان النسخ لا يقبل النسخ ومنه قال في تناووي البغوي لو فسخ المشتري البيع  
 بغيره وكان حدث عنده عيب ولم يعلم به البائع ثم علم به بعد النسخ ليس له نسخ  
 الرد لان النسخ لا يقبل النسخ بل يرجع بالارض كما لو تقابل في علم عيبا ومثاق  
 ان يثبت للبائع نسخ الرد وهو الاصح اذ لا يرد به البائع ومثله قوله اذ قلنا  
 بمقتضى خيار التصرية ثلاثة ايام فاطلع على العيب بعد الثلاث لا رده قال بعضهم  
 وينبغي ان يثبت الرد ويكون على الفور بعد الثلاث لان التصرية عيب انتهى  
 وبه صرح الجوزي فقال اذ علمها بعد الثلاث رد كسائر العيوب وانما اقاله  
 فسخه لانه اذ علم التصرية فله تاخيرها واعلم ان النسخ والانفساخ كما يكون في  
 العقود دون الفسخ وكذا العزل والانفساخ كما انفساخ كلام الرافعي  
 كتاب الودعة حيث قال عزله المودع نفسه فوجه ان قلنا الودعة  
 عقد ارتفعت بمجرد اذن فالعزل لغو كالواذن في تناووي وطاعة القاضي  
 فقال بعضهم عزلت نفسي فبلغوا قوله ثلاث وهذا الخلاف في امين المالك  
 قال الامام ان التصرية فلا يثبت النسخ لانها كانت بقتضيه كلام الرواية في  
 قال فيفتى الامام انه كان على الامانة فني لم يرد حتى صلت ثياب القدره على ردها  
 لاضان وما بين على هذا ان ناظر التوقف اذ عزله نفسه لا يتعزل على هذا  
 الاخذ لانه لم يفسخ بغيره وتناووي البغوي لو جعل احد المتبايعين الاجنبي فقال

الرجل

بوتيل عزلت نفسي لا يتعزل الا ان يقول الزمت العقد فيلزمه ان يعلقوا الطلاق  
 شبهة فان تناك فلان عزلت نفسي عن ان يكون الطلاق عيني لا يصح بل يبيضا  
 وضع الحارس العقد لا يرد الا على موجود القوة والتعلق ليشال الجمال اذا باع  
 الاموال والطلاق وتلقاها بالقبض من الثمن واما النسخ فبطلان المدوم في  
 موضعين احدهما باب الخالف الثاني الاقاله وقال الامام الشافعي في كتاب السلم  
 لو اشترى طعاما قال بغيره ثم استقاله البائع ليس له منه الثمن ويرد عليه ثمة  
 ما كان منه قال الخالف يجوز النسخ في الثالث لكن نص في موضع اخر انه لا يجوز  
 افساخ قولان واجراهما الخالف فيما اذا اشترى عبدا من ثلث احداهما ثم وجد  
 باعيا فبالله له نسخ في الثالث والظاهر قولان وقال الرافعي يجوز الاقاله بعد  
 ثلث المبيع ان جعلنا ما ضاعا على الاصح كالنسخ بالخالف ولو اشترى عبدا من ثلث  
 احدها فني الاقاله في الباقي وجهان بالترتيب او القام بصادق الاقاله ويستتبع  
 الثالث واعلم انهم خالفوا ذلك في النسخ بثلث المبيع قبل القبض نقد ورواياتنا  
 فبالله فقالوا ان الثالث خرج عن كونه مملوكا فلا يقبل النسخ فيه كما لا يقبل العقد  
 فاجتهدا للتقدير وقد ثبت الخيار في الثالث في اقاله الاجنبي للمبيع ويخوع  
 السادس سائر العقود تنبيل النسخ بالتراضي وحكي الرافعي في اول الخلع قولان  
 في ان النكاح هل يقبل النسخ بالتراضي احدهما نعم كالبيع والثاني لا ن وضع  
 النكاح على الدوام والتأييد وانما يفسخ الضرورة عطية تدعو اليه وجعلها  
 اصال الخلاف في ان الخلع طلاق ونسخ واغرب الامام هناك ايضا فنقل عن شيخه  
 اختلفا في احكامها في ان البيع هل يقبل النسخ بالتراضي فمنهم من قطع بقبول النسخ  
 والقولان في لفظ الاقاله ومنهم من قال كلما فرض على التراضي سواء كان بلفظ النسخ  
 والاقاله فهو على القولين ولا نظير في لفظ النسخ فانسخ لفظ النسخ الفسخ ومعناه  
 رد شي واسترد الثمن باله والاقاله من طريق اللسان صريحة في رفع ما تقدم ورد  
 اسر على ما كان عليه قبل العقد تنبيه هذا في العقود الازمنة اما المجازة فلا  
 يشترط تراخيها بل لكل منها النسخ وكذلك في المجازة من احد الطرفين كما لو تيسر  
 الرهن والمعيد بنسخ الثمن والاعمال في الجملة وغو السابع من ثبت له حق  
 النسخ هناك استقطعه وان كان لا يبيد في المجازة لا يحسم الا يسقط كونه الرافعي  
 في باب السلم وقد ثبت فروضها في تحت الخيار الثاني من النسخ الحقيقي هذا النوع  
 العقد كالنسخ بعيب المبيع والفسخ المعين او تلف واحد منها قبل القبض او  
 عيب احد الزوجين في المجازة ان لا يكون رافعا بل طاعا كالطلاق ليس رافعا



لعقد النكاح بان تاطعا للعصمة وكذا العتيق والبيع ونحوه من التصرفات فالعقد  
وقد اختلفوا في ان النسخ يبيح البيع هل هو رافع للعقد من حينه او من امله  
وليس لك ان تقول اذا قلنا من حينه فهو القطع سواء كان اشترى عبدا  
فشرأه انتفى احكاما من الملك فاذا اعتقه مثلا او باعه او رهنه كانت هذه  
التصرفات طاعة للملك وليست واقعة لشرايه لانها من جملة اشارة فكيف  
يرتفع فان شرأه هو الذي سلطه على اعتاقه فاذا ارد المشتري بيعه رفع  
اليه الملك الاول وكان الملك الثاني يستفاد من شرايه السابق على بيعه  
وليس ملكا جديدا بالنسخ ولو انه اشتراه من مشتريه كان عوده اليه ملكا  
جديدا مبتدئا وينبغي على هذا انه لو تملك ان دخلت الدار فانت حوزا له  
ثم ارد عليه بيعه دخل الدار لا يعتق لانه ليس تعليقا قبل الملك العايد هو  
الاول ما اذا شرأه وهذا هو مقتضى كلامه باب الرد بالعيب حيث فرقوا  
بين رجوعه ملكا جديدا كالبيع والهبة ورجوعه الاول كالرد بالعيب اذ  
النسخ بالعيب ونحوه هل يرفع العقد من اصله او من حينه خلاف والراجح الثاني  
حتى يغوث الرد بالزوايد وشار الرافعي في باب الخيار الى ان الملك يعود اليه  
مع النسخ او قبيله وهذا المظن اذ في ما قبله والمراد بارتفاعه من حينه ارتفاع  
الملك بالبيع فقط دون زوايده وهذا الخلاف في النسخ خيار المجلس والشرط كما  
ناله في شرح المذهب وفي الاقاله وتياله الاقاله من حينه قطع احكامه الرافعي  
في باب الاجارة ويجوز في النسخ الخالف ولو نسخ المبيع بالنسخ لتقدر وصوله  
الي الخن فانه ينسخ من حينه قطعاً والزوايد له قطعاً ومثاله رجوع الولد  
في صبه الولد ويجوز في الانسحاب ايضا فاذا تلف المبيع قبل القبض فانه يرفع  
وهل يقد رافعاً للعقد من حين التلف او من اصله وجهان احدهما الاول  
وهنا نبيها في الاول انهم حكوا هذا الخلاف في النسخ وان لم يطردوه في البيع  
هل يقتضي استقرار الملك من اصل او من حينه من حينها وثانيهما انهم  
نقد الخلاف في نسخ النكاح الفاسد في النسخ بالعيوب وليس المراد بالرفع  
من اصله ان يبين عدم الوقوع بل المراد ان الشارع سلط العاقد على رفع  
احكامه وجعلها كأن لم يكن ولا فرق في هذا المعنى بين المبيع والنكاح وان كانت  
عيوبها مختلفة ويكفي ان يقال النسخ بالعيب في النكاح اما ان يرفع العقد من اصله  
او من حينه فان كان من اصله وجب منه الملك ولو لم يفسد سوا كان مائة  
او مائة من النوى وغيره وان كان من حينه وجب المثل ولم يجب منه الثلث

الانسان اذا اشترى احد  
الوارثين واحداً الاخر  
فلا اجازة مقدمه على النسخ  
والمثل

في الاحوال الثلاثة والتنصيص ما وجهه ولهذا السوال اختار انه رفع العقد  
من حين حدوث سببه لانه اصل العقد والتمسك بالنسخ والحق به الاجارة  
لان العقود عليه فيها النافع وهي لا تنقض حقيقة الا بالاستيفاء وما النسخ في  
النكاح بالردة والمراضع والرق والاعساء ونحوه واقعة له من حينه قطعاً ولا  
يعود الى اصل العقد ولا يقتضي ترداد العوضين بل ان كان منها سقط الرد  
ولهذا اذا اشترت سقط في الاصح واذا اشترى ما قبل الدخول تنسخ في الاصح  
العاشر انهم فصلوا في النكاح بين النسخ من جهة الزوج والنسخ من جهة غيره في  
سقط المهر والرد وتكليه ولم يذكروا مثلاً ذلك في البيع ونقلوا في نكاح الاجارة  
من ان الحداد ما يقتضي نه الحق البيع والاجارة بالنكاح وقال في الجميع ما كان فيها  
حقيقة يقتضي رد العوض وما كان فيها غير حقيقة يفرق فيه بين الاختيار وبين  
غيره وقال فيما اذا استاجر داراً من ابيه بعشر ودفعتها واستغناها الاب بشر  
مات الاب وخلف الدار وعليه دين فهل ينسخ وجهان احدهما لا والثاني وبه  
قال ابن الحداد نعم وقال الشارحون هذا خلاف قوله في الشراء الحادي عشر  
تعلق النسخ بصفة لا يجوز ولهذا الموقالت الامه متى اعتقت تحت هذا العبد  
فقد اخرجت نسخ نكاحه لم يبع ولو اسلم من زوجات شركات وقال كلاما سلت  
واحدة فقد اخرجت نسخ نكاحها لم يكن شيان ارا به حال عقد النكاح الثاني عشر  
النسخ يقتضيها ما لا يقتضيه ابتداء العتق ولهذا الواب الكافر عيدا اسلم  
فوبى ثم وجد به عيبا له استرداد العبد في الاصح ولو وجد مشتري العبد به  
عيبا قبل يردده مطلقا وتيل على الوجهين ولو تبايا حيث لا عيب وثالثا لا قاله  
سبع مائة الوجهين نهذه المسائل الثلاثة اغتفرنا فيها حصول ملك الكافر على المسلم  
والمراد بالبيع والابتداء وبه ان المتفرق بين الام والولد بالبيع لا يجوز في التفرق  
بينها بالرد بالعيب وجهان وقضية كلام الرافعي ترجيح المبيع ورجع الشيخ ابو حامد وابعاه  
اراد في ان الرفعة انه المذهب ويتايد بهذه القاعدة الثالث عشر من حيث  
الشرع ما اذا اراد النسخ فليس له ذلك الا في صور يضطر اليه وبمصر وقد  
سبقت في فصل الخيار الرابع عشر اذ اجتمع على النسخ والاجارة بغلبي الاجازة  
في مائة من اصدقاها اذا اشترى عبيدا عارية واعتقها فلا اجازة مقدمية على النسخ اذ  
شترى عبيدا ومائة من الخيار وخلف اثنين ناله عدها النسخ والام الاجازة  
الثامن عشر من حيث التوكيد في النسخ الا بما يتعلق بشبهة النفس كالتزانه على العدد  
الشرعي فسادا لمسلم الروح لا يملك به فان وكل في طلاق ربع منهن جازان الاختيار

تفعل

يجمع ضمنا قال الرافعي وموضع التوكيد النسخ اذا كان على التراضي والافانويكيل فيها  
تقصير وكما ان الرفعة عن المتولي الفضيلة المتعلقة بنسخ العبادة اولى من الغلبة  
المتعلقة بمكانها ومن ثم الجماعة خارج الكعبة افضل من الانفراد داخلها والجماعة  
في البيت افضل من الانفراد في المسجد والثاني في البيت افضل منه في المسجد لان  
السلمة من الواجب راجع لنفس العبادة والقرى من البيت للطايف سحب فاذا امكن  
الرجل الا مع البعد عنه اثره لان الدعوة فضيلة بالمكان والرجل فضيلة متعلقة  
بنفس العبادة ويستثنى منه صور منها جواره مسجد يتعطل الجماعة فيه اذا امكن  
في جماعة كثيرة في غيره فان اقامتها فيه افضل ومنها الجماعة في المسجد افضل منها  
في غيره واذا اكرت كما قاله الماوردي لكن ابو الطيب قال ان الكثرة في البيت  
افضل من القليلة في المسجد فعلى النفس الرجوع فيه لقوله احد كالمصلي ينسى  
عدد الركعات والقاضي والشاهد ينسيان الركعة ويستثنى صوران احد هـا  
حلف لا يفعل كذا مشهدا عليه انك فعلته ولم يحضره جازله ان يعتد على  
قولها نقاله الرافعي عن ابي العباس الرواسي وفيه نظران الطلاق لا يقع بالثك  
ولعله فيما اذا سكنت نفسها لم تحضرها الثانية لو شهدا عند القاضي انك امتنت  
فلا بالكفر ولم يحضره حكم بقولها لانها شهادة على عقد قاله المهورية ادب  
القضا ومراده بالعقار اي عقد امان وهو حق الدم ولانه باب موسع والتمسك  
بدر بالمشبهة وحينئذ لا اختصاص للقاضي بهذا بل لو شهدا على شخص انك  
امتنت كما قبلناه لانه لا يعلم الا بين جهته الامن يتعلق به شهادة كشادة  
المرضعة وروية الهالك ونحوه او دعوى كولاية الولد الجمول واستلزام  
من المواة الفعل ينوب عن القول مع القرينة في صور منها العاطاء في البيع  
اذ اجوزنا ما وهو المختار وما يعده الناس بيعا ومنها لو وجد هديا يذبحها  
شعرا حل له تناوله في الاظهر ومنها لو تملك الهدي او اشعره حل له زجه بخبر  
فيه قولان بناها صاحب البيان على التي قبلها وقضية الزوم ومنها لو ولد  
الجور شعر راسه فهل يكون كمن نذر حلقه فيلزمه حلقه فيه قولان فافهم  
ومنها تمسك التبعة مسجد بالفعل مع المنية اذا ابتاعها في موات قاله الماوردي  
ومنها المودة يحصل بالفعل ولهذا قال الاشعري في الكتابين ردة قال النسخ  
من القرين الكتاب لان عنده ابردة الكفر لا داهي لكونها استهانة في  
النسخ القليل في الصلاة لا اثر له الا في ثلاث صور اجدها ما فيه لعب كالوصف  
الزوا لا يبرأها في صلاتها بطن العين على بطن اليسار لا يلعب وتيل اللعب بطل

الثانية ما اذا كان بغيره سكرة فباع ذروها فان الصلاة تبطل الثالثة اذا نوى به عملا  
كثيرا واقتصر على القليل فان صلاته تبطل كما قاله ابن الصباغ ومثاله اذا سكنت  
سرا في الفاتحة نوايا قطعاً تبطل في الاصح حرم الفاتح القبض والاقباض  
بغيره الا صلاته في صورها اذا قال مائة الركعة سلمها لهذا الصبي يري  
فلو بان القبا في البحر وكذا لو وكاله في اقباض الركاة العين ولو سلمت المراهقة  
نفسا باذن الوالي مع ومنها الوتت لاسننه دين فقبضه باذن وليه فوجاه  
رجع الخاطي الصحة قالة الرافعي في كتاب الخلع ومنها الواب سبعة من رجال  
رجل المشتري قبض البايع منه مع وان قبض من يجنون قالة البغوي في  
التهذيب تبطل باب القصاص بالسيف وتانس عليها ما لو وجب على الجنون  
قصاص فاستوفاه المصحق ونع موقعه القدرة على الخصم كالتدرة على  
الحاصل كما يجب له وليس كالتدرة فيما يجب عليه من الاول النقيض القادر  
على الكسب وهو يغنيه غنا بالنسبة الى بقعة عليه ومن تازمه نفعته فلا يجب  
على قريبه المورس نفعته ولا يعطي من الزكاة حصة الفقير ومن الثاني المناس  
لا يجب عليه الاكتساب لو تالدين فع له الاخذ من الزكاة للغير اذا كان عليه  
دين في الاصح لكن لا يجب عليه ذلك لانه لا يجب على الكسب لو تالدين والمسافر  
القادر لمن الما وهو قادر على الكسب له كما قاله المتولي وغيره والنقيض الكسب  
لا يحل العقل قطعاً وتلزمه الجزية قطعاً بل تلزمه العاجز عن الكسب في الاصح  
وحتى في شته حتى يوسر ولا يلزمه ان يكسب ليج كانه المرحا في الثاني وعين  
قال الماوردي ان كان على دون سائة الفصر فله شفعه يكسب فيها كتابته  
وكفاية عياله ومونة حقه لزمه الحج والا فلا ولو كان يكسب كل يوم كتابه ايام  
للمن طريق الاولى اذا قدر على الكسب بالده ما كفيه مونة ايام ذكره  
المرجوع ومن مائة خمسا وعشرين من الال لزمه بنت خاص ولو لم يكن  
بالده بنت خاص فابن لكون ذكر وان كان يقد وعلى تحصيل بنت خاص  
ولو كان العاقر لا يملك شيئا الا انه كسب يقد وعلى تضاد منه من كسبه فالاصح  
انه يعطى خلاف الفقير لان حاجته تحقيق يوميا فبوما والكسب يحصل كالم  
بوم ما كفيه وهذا الحاجة حاله لثبوت الدين بدمته وانما يقد على اكتساب  
باعتق به الدين على التدريج ومثاله المكتات ومن هذا بطلان هذا المبرد  
على الاول لانه ليس قادر على التحصيل فان القدرة انما تكون في الحالة وهي  
معمودة ومثالا اكتساب التبعة القريب والزوجة نكح على الاصح ولا يرد على



القاضي بالحيثية الحقيقية من القسم الاول فانهم علموه في القريب بانه يلزمه احيا نفسه بالنكاح فقد كلف بعضه لكنه مشكل في الزوجة لا تخاف نفقته بالديون نعم يستثنى من الثاني صوابا كقدرة على تحصيل الرتبة في الكفاية بغير المال فانه نازك منزلة ملك الرتبة ولا يلزم المسافر الما بطريق البيع وهو واحد للنكاح بالزينة وكذا القادر على الزاد والراحلة بعد واحد الهاجتي بالزينة لو كان القادر على صدق حرة بعد قاذر عليها حتى تحرم عليه الامية وكذا القادر على بشر الحبة زكاة الفطر يلزمه شراءه من نظائره القرائن اذا انضمت الى الضعيف الحقته بالقوي لكن حال العمل حينئذ بالقرائن وحدها والبيع قولان للاصوليين ومن فروعه ان خبر الواحد اذا احتج به القرائن انما اذا العلم على الاصح وان الخبر المرسل اذا اعتصد باحد السبعة المشهورة في التحق بالسند ومنها الاعتماد على قول الضبي الموثوق به في الاذن في دخوله الدار وبما له الهدية في الاصح وجعل النكاح خلاف حيث لم يحتج به قرينه لصدقته فان احتجفت اعتقد قطعا ومنها اخبار الناس ان لا ما في هذه الحجة يجوز التمسك بانه المأوردي واعتضاده بان الاصل العزم ومنها سائل اللوشجيعي في باب القسامة ابره مع القرائن ولو ادعى سبق الانسان في الطلاق حيث لا يقبل من مدعيه ووجدت فريضة تدل عليه كما اذا قال طلقناك ثم قال سبق لساني وكنت اقول طلقناك نعم النص انه لا تسع ابراهه النبوه وحكي الرازي عن الروياني ان هذا فيما اثم فان كانت فريضة تصدقه وغلب على ظنك ذلك بامارة فلها ان تقبل قوله ولا تخاصمه وقد حكى الرازي في باب الاثني وجهين فيما اذا تعرض مقتضى الملك مع الفريضة ايما بعد وما لم يعتمد فيه على الفريضة سائلة بتأخير الزوجين في منع البيت فلن هو بده خلاف من قال ما يصلح للرجال فهو الرجل وما يصلح للنساء فهو المرأة ومنها لو ادعى دعوى يشهد الظاهر بكذبها تلك ولو ادعى كتمان على فاض انه استأجره لكس داره وسمع منها دعوى المضارق لانه قد سمع وان كانت القرائن بخلافه ومنها كتابات الطلاق لا تنقل الى الصراخ في الدار ومنها لو ادعى فريضة على عتق غيره من عتق بالاحق بالاحق في الدعوى في النصوص ما لم يشترطها ومنها الهبة التي يقصد بها التماس القربة فان جعل القربة منه رجلا النوازل من العلم تعالى كذا ضبطه الفقهاء بحكاية القاضي في الاسرار قال ولا يرد عليه قضاة الديون وزاد الغصوب

لان الغصوب

ان القصد منها ومن سائر المعاملات النفع الا لادمي واورد القاضي الحسين عليه ستر العورة خارج الصلاة قوية واحاب النكاح بانه ليس بقربة بالاشتراك عادة وموودة بدليل انما لا يقتصر على العورة قال القاضي قلت عبادة الرضخ واتباع الجاني بورد السلام قوية قال لا يستحق الثواب عليها الابانة التي وان ينفي النكاح ان يجب بذلك ايضا في ستر العورة والزم النكاح ان غلب الفحاسة ليس بقربة لعجزه بغيرية وقاله قطع السرقه واستيفاء الحد ودانته قوية من الامام ولا يثبت على فعله الابانة فان لم ينو يثبت على وبه في لواز استوفاه عينا من غيرية وقال الشيخ ابو اسحق الشيرازي في كتاب الحدود القربة ما يصير المتغيب به شقرا وتلك هي الطاعة وليس يصح فقد يكون الشيء طاعة ولا يكون قوية لان من شرط القربة العلم بالمال المتغيب اليه حال وجود القربة قبل العلم بالمعوق بالنظر والاستدلال بالموثوق الى معرفة الله تعالى فهو واجبة طاعة الله عز وجل وليس بقربة فكذلك طاعة طاعة ولا يعكس ولان الكرامة الدار المغصوبة واجبة وطاعة وليست بقربة لانه لا يثبت عليها وانما يسقط الغرض عنه واعلان مراتب القربى تساقوت بالقربة في الهمة اتم منها في الغرض والوقف اتم منها في الغرض والوقف اتم منها في الهمة لان نفقته دائم بتركه المصدق اتم من الكل لانه خطه من المصدق في الحال كذا قاله في المطالبة كتاب الوكالة القرعة وهي تستعمل في مواضع الاول في قبيز المستحق اذا ثبت الاستحقاق ابتداء المهر بعين عند تساوي المستحقين في اجماع الاول في النكاح والورثة في استيفاء القصاص وغسل الميت والصلاة عليه في الحاصيات اذا اكرهت درجة وكذا في ابتداء القسم بين الزوجات في الاجل والشرابا في الحق فوجب القرعة لانها مرجح وقيل بخلافه او سدا عن شابا امرعة الثاني في قسم المستحق العينية نفس الامر عند اشتباهه والعجز عن الظاهر ولو ادعى في النكاح ان كان منه الظاهر عزاء فبعد حرقا في طم بل في فريضة والحق في النكاح سادس المذهب على الذبح لتوقع البيان وقيل بغيره كما اذا مات الثقات في قسم الاملاك وقيل انما يرضى الاملاك بدورها الا في قسم المهر والعهد لاجلهم عند اللزوم والقائمة لا تزاع بين الشركاء عند تعدد بل المهر المهر المهر والقائمة بعد عارل البيهقي عليه قول الرازي في حقوق الاختصاصات على الواجب في المصنف الاول وفي احوال الوكالة وقيل العجاني وقاعد الاختصاصات في بيعها ولا يدخلها في الاجماع ولان تعين الواجب للبيات العلم بالمال وهو ما

لعله الصلاة في الدار الغصوب

قطع

ابتداء ولا في الحاق النسب عند الاشتباه ولهذا اذا ثبت لولها في النكاح فانكحها معا فلا طلاق ولا دخل للقرعة فيه وكذا لا بد من الطلاق في النكاح فانكحها لان النبي صلى الله عليه وسلم انما قرع في العتق ولم ينعزل في الطلاق ولا يمكن قياسه عليه لانه يباين في النكاح والقرعة لا تدخل في النكاح الا بالبيع والعتق حال الملك والقرعة تدخل في قسم الاملاك وقال الفقهاء في تناوبه انما دخلت في العتق دون الطلاق لان القرعة تدخل في قسم الرقيق ابتداء وهو عند الغنمة وكذلك في اثناء خلاف النكاح وقد يدخل في الطلاق اذا كان هناك عتق كالوعاق طلقها وعتق العبد فان قيل كيف دخلت في قسم ليس لاحدها مدخل في القرعة قلنا يجوز ان يثبت حكم الشئ بسبب واحد وان ثبت به احد ما كان النكاح مع الغيرة السريعة لا يثبت الا بشاهدين ويجوز ان يثبت الغيرة وحده بالشاهد والمرأتين وان لم يثبت النكاح بالامام باب القادة والافتراق في العتق لا يجري الا في صورتين احدها المريض اذا استوعب التركة بالاعتاق واتتني الشرع ارباب بعضهم الثاني اذا ابره على السيد الاعتاق ولم يعين بقلبه ومات لرقيق الوارث مقامه في القيس نانا اذا عين العتق وترعا ثم استبره فلا جرم ان القرعة واعترض عليه الرازي في المختصر ما اذا عتق احد عبده ومات قبل البيان وليس له وارث او قال الوارث لا اعلم فانه يقرع وفي تناوبه البغوي لو عتق احد عبده ثم مات فاقرع الورثة بينهم بانفسهم فخرجت القرعة لاحد من حكم بعتقه وان رجع الامر الى الحاكم بعد ذلك فاقرع ثانيا وخرجت القرعة لآخر وحكم بعتقه ان عا حجة ما فعلوا اي ولا ينفذ حكمه بحق الفاعر ثانيا ولو اقرع بعض الورثة فيما بينهم للاحكام له ثم قال والقاضي ان يقرع من غير اذن الوارث في زمانه لو اقرع بين العبد فخرجت القرعة لواحد وحكم بحريته ثم اغتصبه قال يقرع ثانيا بساكنات مالو شهد اياه عتق عبده سلميا في مرضه وهو ثلث ياله وشهد اخر ان انه عتق فانا وهو ثلث ياله وعرف سابق احد ما فان كانت احدي الشهادتين سابقا راجحا وعرف عين السابق في الشبهة لا يقرع بينهم بل يعقن من كمال واحد ثلثه والفرق ان الحرية لم يثبت السابق قطعا بل هو ثلثا قريبا وقتنا الحرة ومنها القرعة لا توجب الحرز قطعا ويحتمل بقاء حكمه هذه المسألة حكم تلك ان خرجت قرعة الحرية لواحد وعرف عن السابق ثم اشتبه على يعقن ثلث كل واحد منهم كالتثبت له الشهادة اذا عرف السابق ثم اشتبه قال ولخرجت قرعة الحرية لواحد لكن لم يعرفه فان قيل اخرج من

باسم

باسم القرية خارج تلتفت قبل معرفته حكمه حكم الشهادة وليد كوطرنا من احكامها فنقول لا مدخل لها في الطهارات ولهذا الواخيرة عدل ببولوغ الكتاب في هذا الاما دون ذلك واخرها العكس تعارضا واذا قلنا يقول الاستحباب في القرعة لا يفي القرعة لانها لا تدخل في الطهارات لانها لا تدخل في الشئ اي حامد انه يقرع بينهما ولو اجمع خبيث ومحدث وكان المال ينضال الا عن واحد منها حكى الماوردي وجهها انها شوا لان كل واحد منها منع من الصلاة تعالى هذا يقرع بينهما والشهور تقتضي الجنب ومنها لو اراد رجل بذلك ثوب المستر وحضر جلال والنوب لا يكتفيهما بجهل التوزيع بالقرعة قال العجالي وعلل الاول بانه يشتر احد ما فان اراد الانصاف اقرع بينهما وفي الاولي اذا تناوبا لم يوضع تساويهما فانه يقرع بينهم ومنها اذا استوي اثنا في طبقات الامامة ثم تناوبا في التقدم اقرع بينهما اذا سبق اثنان من الجالس بالامان الباحة كالطرق الواسعة ورجاب المساجد او سينا الى معدن مباح وضاق الاعن احدها وكذا اذا اجتمعوا على شي مباح والقطر اثنان طفلا وتساويا قرع بينهما والاوليا في النكاح اذا استوت درجاتهم وتساوا اقرع ومنها اذا ادعا اثنان معالي ولية واستويا في الصفات اقرع بينهما ومنها اذا ثبت اليه امر اثنان معا قدم احدهما بالقرعة كما يصح بعضه عند السرا للقرعة ومنها اذا ثبت القصاص لمراجعة وتساوي في الاستيفاء اقرع ومنها ان دحام المصور عند القاضي وفي القسمة في عارض البيهقي على قول ومنها الميزان الاختار لا يوين اقرع بينهما ويكلفه من حيث فان لم يحتج واحد منها فقبل يقرع كما اخبرها قاعده من خرجت القرعة استعمل الحق ولا يحتاج الى اذن الحاكم الا في موضعين احدهما باب العينة اذا خرجت بالترجيح لا الاختار فانه يقرع بالترجيح بعد خروج القرعة والاصح ولا يكتفي الرضى الاول انهما باب استيفاء القصاص لانه على الوارث والاسقاط من خرجت له القرعة بولاة اذن الباقي فالوضع غيره اشع لان دفعه من الاستيفاء لا يقض من وجهه القرعة بولاة اذن الباقي فلهذا لا يكتفي بالحق ولا يوجب جعلها في القسمة عينا وفي القسبة اثر والضابط ان الوضع كان حريا يعقن والا فان القسمة على الادا يتعلق به ما عت الاول لا يورثه الا في شدة من الامم الاول والاراد بالسلب ما هو مقتضى لوجوبه ان يرد به في شدة من الامم مع من تربت حكمه عليه ام لا فانما انعدم النسب ولم ينعزل امر القصاص وسبق لم يتقدم السبا اصلا لم يورث القصاص وكذلك تارك الصلاة عند ابغوي

او



لوجود السبب والوجوب والقيام بقضي لوجوده السبب الذي تارنه منع الوجوب  
وهو التوهم واختلف الأصوليون فيها انعقد سبب وجوبه ولم يجب ما لا يقع أوله  
شرط أو تحقيقا من الشارع هل يستمر تداركه بعد الوقت قضاء على وجه  
الحنيفة أو الجاز قال المتأخرون خفية نسوا مكن المكلف من فعله في الوقت  
كالسافر والريض الذي كان يطيق الصورة ولم يتمكن شرعا كالخائض أو غائلا  
كالنايم وقال الغزالي إطلاق اسم القضاء على هذه الصورة على وجه الجواز لكنه  
جزم بذلك في الخائض والريض الذي كان غشي الهلاك في الصورة وتردد  
في بنية الصورة رجع كونه جازا والخلاف في ذلك لفظي لأن الخطأ التعريف في ذلك  
في التنية وعلم من هذه القاعدة مسائل أحدها أن الصبي غير المميز إذا بلغ  
لا يوجب قضاء الصلاة ولا إيجابا ولا ندبا لأنه لا يوجد في ذمته سبب الوجوب  
ولو كان مميزا تركها في بلغ أمر القضاء بعد البلوغ ندبا كما كان يستحب له إذا بلغ  
وبه صرح الإمام في باب المعان وهو ظاهر إذا قلنا أنه ما موزع بالشرع فإن  
قلنا ما لم يولي فلا وقد حكى ابن الرعة عن رواية الجليلي أنه أمره بالقضاء وجيز  
ولعل ما خذها ما ذكرنا تنبيهه أن الجنون إذا فات لا يوجب القضاء وكان  
يكن أن يستحب لأن سقوط القضاء في حقه وخصه فإنه ما يسقط عنه تخفيفا  
فالواضح لا يندب بغيره قضاء التوافل لسقوط الغرض الثالث أن الخائض  
لا يستحب لها بعد الظهر قضاء الصلاة لأن سقوطها في حقها عزية وليست أملا  
للصلاة فلم يوجد سبب الوجوب بل ذكر ابن الصلاح في طيفاته عن أبي بكر  
البيضاوي أنه لا يجوز لها القضاء والمجوز به في الحر الروائي الكراهة الثانية  
أنه لا يوجب بالقضاء إلا ما انحصر بضمه وهو الأداة في الجمعة فإنها توصف  
بالأداة لا تعني منه الوضوء وأنه يوصف بالأداة ولهذا أنشئ لفته إذا فرض  
الوضوء ولا بد حل القضاء ولو توضأ بعد خروج الوقت وصلى بقول الصلاة  
وقعت قضا ولا يوصف الوضوء بذلك لأنه ليس له وقت محدود ويحتمل أن  
يوصف بها الصلاة كما تردد فيه صاحب المطالب في باب الوضوء فغيرها وقد  
سبق إلى ذلك القاضي أبو الطيب تعليقه في كتاب الحج وكان بعض المتأخرين  
يقول الظاهرة لا بد حلها القضاء في صورة واحدة على رأي أبي إسحق  
وهي ما إذا كان لا يشق في الحضر وأحدث بعد الزوال مثلا وهو مقيم  
وخارج وقت الظهر وهو مقيم وسافر في سفره السفر فإن عتده بمسح يمسح يمسح  
لأنه قضاه في الظاهرة والازمنة ولو ظهر في الإقامة وسمع فيها لم يكن له الاستسقاء

كذا

كذلك في قضاها وقد ورد على هذا الأصل أنه لا يوصف الشيء الشيء إلا إذا  
أمكن وصفه بضمه كالاجزاء والحق لا توصف بها إلا ما يمكن وقوعه غير  
يجزي وغير صحيح فكيف توصف الجمعة بالأداة ولا تقع غير موداه واجب  
بوجهين أحدهما منع تلك القاعدة على الإطلاق فقد يوصف الشيء بالأيام  
التي يصفه والثاني أن الجمعة تقضى ظهرا وبين الجمعة والظهر اشتراك في  
الحقيقة فقا بات الوصف بذلك في الجملة وأيضا فإنها لو وقعت بعد الوقت  
بحال من قاعها سميت قضا فاصد أفضح وصف الجمعة بالقضاء لا يوجب  
الصلاة بالنسبة وقيل يصور قضا الجمعة بأن يصلها ويكون غير واجبة  
عليه بسبب سفر ونحوه ويؤيده ما سبينا في صوم الدهر من بعد الظهر  
لكن الموابد أنه لا يتصور ههنا لأن الذي ترتب في ذمته الظاهر فلا يقضي  
القضاء العبادات تنقسم إلى أقسام أحدها ما لا يوصف بقضا ولا أداة لغير الوقت  
من الأمر المعروف والذي عن المتكبر ورد المصوب والتوبة من الذنوب  
وإن لم الوجوه لها من المبادى فلو تدرك بعد ذلك لا يسمي قضا الثاني ما يوصف  
بها وهو ما لم وقت محدود من الظاهر قطعاً وكذا المنزلة على الظاهر الثالث  
ما يقابل الأداة من القضاء وهو الجمعة والوضوء على ما سبق وحكى البيان  
عن أبي إسحق أن الجمعة إذا كانت بقضائها أربعاً لأن الخطبتين إذا اقتضاها  
مقام الركعتين فكذلك صلاة الاستسقاء قال الإمام لا يعني لقضاها فإن الناس  
وإن سقوا فإنهم يأتونه بصورة الاستسقاء ويضربونها بالتمسك وكذا صلاة الخوف  
لا تقضى إلا بعد الأجل لا خلاف فإنها في التحقيق ليست بموقته وكذا الصوم  
فإنه لا يوجب الاستسقاء لأنها موقته لعني فماتت بقواته وكذلك تحية المسجد  
فإنه إذا دخل المسجد وجلس فانت قال القاضي الحسين ولا يقول تقضي  
لأنه كان يصلها بسبب وهو أحسن المسجد وقد فات السبب ووجد التمتع  
وكذلك الوضوء على جائزة فإن كونه محدداً بالزمانه القضاء ولو فعل كان ابتداء  
مكلاً وكذلك الأضحية التطوع بها ما إذا لم يصح حتى فانت الوقت لا يقضي  
قطعاً لما كان تداركها إذا من السنة الأخرى قال الإمام ويعتقد ذلك من الصور  
التي قال الإمام في كتاب الأضحية وإذا كان الرجل يعتاد صوم أيام تطوعها  
ترك الصوم وليس بتحقيق عدي قضاؤه وكذلك لو أسفده بعد التحريم به  
فإن الذي يأتي به يكون ابتداء تطوع والإمام الذي رغب الشارع في التطوع به  
وصومها فلا معنى لشدة يرقضاها ولو عجز بالصوم فأسفده فقد يقبل مكان

على النور وإن أخوه سقط عنه ولم يثبت في ذمته قاله القاضي أبو الطيب باب  
الأقارب من تعليقه وبني عليه أنه لو تارك له على شيء فأسفده برد السلام لا يترك  
السادة لو أسفده الحج بالجماع لزمه القضاء قالوا أسفد القضاء بالجماع أيضاً لزمه  
الكفارة ولا يجب عليه لهذا الثاني قضا السابعة من ندرا أن يحل سنة من عدم  
فقاته شيء من ذلك كما في صيام الدهر الثاني أنه إذا نذر أن يصلي جميع الصلوات  
في أول وقتها فأخروا حدة فقضاها في آخر الوقت التامعة إذا نذر أن  
يصدق بالقضاء من قوته كان يوم تألف القاضي من يوم لا غرم عليه  
أن القضاء من قوته بعد صد استحب التصديق به بالندب والغير العاشر  
لو نذر أن يعتق كل عبد يملكه بذلك عبداً وأخيراً العتق حتى مات العبد لم  
يلزمه بدله للعني المذكور الحادية عشر بنية القريب إذا فانت منها يوماً وإمام  
لم يجب عليه قضاء ولا ناسط قضى الزمان الحاسن ما وجب قضاؤه تارة  
يكون على الفور وهو إذا قصدت العبادة أو تعبد تركها حتى خرج الوقت  
وتارة يكون على التراخي وهو ما إذا فانت بعد الأمان في سائر أحوالها الحج لأنه  
تعين عليه إتمامه بالوصول فيه فإذا تعدد هذا المقام وجب التدارك  
حسب المكان الثاني إذا أفطر يوم الشك فبين أنه من رمضان وجب  
القضاء على الفور قاله المتولي السادس أن الترتيب في الصلاة لا يجب في القضاء  
لأنه من نواحي الوقت وقد فانت وقت الحنفية يجب اعتبار القضاء بالأداة  
قال الإمام في الأساليب ويلزمه ذهب مالك في رعاية التابع في قضا  
رمضان من حيث أن الأيام كانت متتابعة في الأداة ولم يقولوا به ومنها لو لم  
يتم التمتع الثلاث حتى رجع إلى أهله وجب عليه صوم العشرة وهل يجب  
للقريب من صور الثلاث والسبع فيه وجهاً أحدهما أنها لا يغفران الأداة  
حاجب الترتيب فإنه لا يجوز أن يهدم صوم السبع على الثلاث والثاني لا يجب  
وله أن يصوم عشرة أيام متتابعة لأن الترتيب في الأداة كان لحق الوقت لأنه  
أرفق به فادام قضاء سقط الترتيب كما في الصلاة بأنها متفرقة في الأداة في  
أوقاتها فإذا قضت جاز قضاؤها متتابعة ومنها لو ترك ربي يوماً جاز قضاؤه  
فلا وفاء في الأصح وقيل لا يجوز بالدليل لأنه من عمل النهار وعلى الأصح أنه  
يجب إعادة الترتيب على القضاء والأداة وجهاً أحدهما أنه يغفران الأداة ولا يجب  
الحال مرة سبعا بعد يوم فترى عن الأداة والثاني لا يجب لأن الترتيب يستحق  
عليه لحق الوقت فإذا فانت الوقت سقط الترتيب كقضاء الصلاة ومنها لو ترك

القضاء ولست أراه أيضاً والعلم عند الله انتهى ضابط حكاية الإمام عن صاحب  
التقريب واستحسنه في قضا التوافل وهو ما لا يجوز للتقريب به ابتداء  
لا يقضي كالسوف والاستسقاء فانه لا يجوز أن تطوع به الإنسان ابتداء من  
غير وجود سببها وما يجوز التطوع به ابتداء كما فلة ركعتين مثلاً هل يقضي  
فيه قولان ومنه سجدة التلاوة وقد نازع ابن الاستاد في صلاة الاستسقاء  
لأنه ما يتقرب بها فإنها ركعتان صلاة العيد عوان قضا العيد مشروع  
أيضاً الرابع ينقسم الحال المكلف القضاء والأداة في الصلاة إلى أقسام الأداة  
من يلزمه الأداة والقضاء هو ما قد الطهورين والسجدة والخيرة والمصلي  
عارياً وغيره من الاعتداء والتأدية الثاني من لا يلزمه الأداة ولا القضاء وهو  
الخائض والنتسا فيما فاتها من الصلاة في زمن العذر الثالث من يلزمه  
الأداة من القضاء وهو المكلف الكامل إذا أداها بشرطها وكذا من فانت  
الجمعة لأنها لا تقضي وينقسم حاله في الصوم إلى أقسام أحدها من يلزمه  
القضاء والكفارة كالجماع في رمضان فإنها من يلزمه الأمر وهو الفطر  
بالسفر الطويل والريض ويموت قبل زوال عذره فإنها من يلزمه القضاء  
دون الكفارة كالنظر في جراحها عكسه كالشعير الهرم فأيده قال صاحب  
التبصير كل عبادة واجبة إذا تركها المكلف لزمه القضاء والكفارة والأول  
وهي الأحرام لم دخول مكة إذا وجبها فدخلها غير محرم لا يجب عليه القضاء  
في أصح القولين لأنه لا يمكن أن يدخلها ثانياً بقضي حراماً آخر فهو واجب  
بأصل الشرع لا بالقضاء لو صار من لا يجب عليه الأحرام كالخطاب فقي لم يكن  
وقد يوزع في ذلك فإنه إذا وجب القضاء خرج من عود محرم ولا يقول  
أن عوده بقضي حراماً آخر كركبها لفساد كفيه الأحكام به ويسدرك  
عليه بضعة عشرة صورة لا يدخل القضاء فيها أحدها قال القاضي الحسين  
ولا تقول يقضي لأنه كان يفعلها بسبب وهو احترام المسجد فقد فات السبب  
الثاني من نذر صوم الدهر وانظر لا عد روتال على أن سافر يقضي  
ما أفطره أو يصوم عنه وليه بفعل الصحيح فمن مات وعليه صوم الثالثة إذا  
ترك أسنة في يوم ونبأ أنه من رمضان فإن الأسانيد واجب ولو تركه  
إلا أنه تركه قضاء وكفارة الرابعة إذا فرغ من الحج عن اثنين غير متفرق  
لثبات الحج إلى فيه فإنه لا يلزمه قضاؤه كما قاله القاضي أبو الطيب فإنه متى  
لحق من تحت ثلثه وجب قتاله فهذا القضا لا قضا له الخامسة رد السلام واجب

ن  
ن

على



الصورة الحضر وقضا في السفر فبالله ان يفطره القضاء في الآداء في السفر قال  
أكثر الأصحاب ان كان بعد ورا حل اذا الصوم وفطر جائز له ان يفطره القضاء  
بعد السفر وتبيل يفطرون ان يكن بعد ورا في الأصل والمفرق بينه وبين  
الصلاة وهو انه انتفع الصوم في السفر جائز له الفطر وكذلك اذا تركه في الحضر  
وشرع في قضاءه في السفر وليس كذلك الصلاة فانه لو انتفها تماما في السفر  
لم يجزه قصرها فذلك اذا ترك في الحضر وقضاها في السفر قاله الروابي  
في حقيقة التنبه يحرم على المكلف اتينا امور منها الكلب لمن لا يحتاج اليه  
وكذلك قبة الغواص في الجنس الحذاء والحية والعقرب والفار والقراب  
الابيض ومنها آلات الملاهي حتى الشبابة وزينة الرعاة ومنها اواني الذهب  
والفضة وسبق البيت الطلي بها ان حصل منه شيء لوعرض على النار  
عجت يظهر المزان فان كان لا يحصل لم يحرم استعماله وان كان زائدا  
فعاله حراما ومنها الخمر ولو كانت محترمة على ما نص عليه الامام الشافعي  
وفي نسخة حيث اوجب ارتدائها مطلقا خلافا للرواية وباعهم الرافعي  
والنوري ومنها الصبر والاوتان والقرود ومنها الصور المنقوشة في الحجر  
والسوق دون ما في الممر وما على الارض وما يدراس على المساط فهذا  
محرم ابتداء فعله ولا يجوز استعماله القيمة حال هي وصف عام بالتقوى  
او هي ما ينهي اليه وعاب الراعي في اتباعها وجهان قال ابن الرقعة  
في كتاب الشهادات والاظهر الثاني ثالث واصل هذا الخلاف تردد  
للامام استنبطه من كلام الاصحاب في باب الغصب قال ابن ابي الدرد  
وهو يقرب بعض القريب من الخلاف في ان الملاحاة حال هي وصف  
قائمة بالذات وجنس يعرف بنفسه او هي محتالة باختلاف مبال  
الطباع ثالث وهذا الخلاف الثاني حكاها الراعي في كتاب السلم وقيمة  
التصنيف اقل من نصف القيمة لان التشخيص عيب ولهذا قال  
الرافعي في فصل الرجوع في خلافة الزكاة قد يقتضي الاخذ رجوعا  
على الاخذ ون الرجوع في خمس وعشرين ابلائها سواء يرجع المأخوذ  
منه بنصف القيمة قال النوري وهذا صواب العبارة ولا يقال  
قيمة النصف فانه اقل من غيرها فهو متاويل ولو طلق الزوج قبل  
الدخول والزوج قال الراعي العبارة القويمة ان يقال يرجع  
بنصف القيمة لا يقال بقيمة النصف كما غير به القرافي وابعده النوري

عن ذلك

علي ذلك ولا تناقض على الغزالي فيه وقد نال الامام شافعي الاصحاب المطالعة  
نصف التنبه وصادف قيمة النصف وهي اقل من نصف القيمة في اكثر  
الاحوال انتهى وجهه ان الطلاق لا يتحقق التشطير فاذا وجد فابتا  
عمرته له بدله وهو شل نصفه ان كان مثليا او قيمة نصفه ان كان بتقوى  
وقوله ان التشخيص عيب مسلم لان الزوج لم يثبت له شرعا الا التشخيص  
وباسننه عليه الزوجه فان قيل الشريك اذا اتلف المشترك المقوم  
بغير قيمة النصف او نصف القيمة خلاف الزوجه لانه لا يصادف  
الانما لا يملكها لانها تملك الجميع بمجرد العقد وانما الدخول شرط لاستقرار  
الملك وهكذا القول في نظيره من الغصب لو غصب شريك نصيب  
شريكه في عيد مثلا وتلف في يد الغاصب فالواجب على الشريك  
الغاصب نصف القيمة وخالف بعضهم في ذلك كله وقال الواجب قيمة  
نصيب شريكه من قيمة العبد فلو كانت الشريك على التصنيف كان  
الواجب قيمة النصف لان نصف القيمة وكذا في الشفعة لو اشترى  
شخصا شفعوا بنصف عيد مثلا فالواجب على الشفيع قيمة نصف  
العبد لان البيع انما وقع على نصفه ولا يجب على الشفيع نصف القيمة  
وقد نيه صاحب الروضة على قسب من ذلك في الوصايا وامامنا  
الصدقات وما نقل عن النص والمجروان به بطايلها بنصف القيمة فلعاله  
هذا الاستواء اذا اختلفت نزوحا التوقف على انه يمكن الفرق  
وهو وجه وصورة الاصدات لا يضمن حقه عند الاطلاق قبل الدخول  
له البذل ويدل على هذا الواضع الاصدات قبل الدخول بسبب  
حادث كالرضاع وورثتها والصدقات زائدة ليس للزوج الا القيمة كالا  
حالة فعلقه بالقيمة كما خلت عند الشطر وعدم ورد الشطر اليه فهذا  
علقه بنصف القيمة لا قيمة النصف ولهذا انفصل صورة الاصدات  
عن نظائرها حرف الكاف انظر يتعلق به مباحث الاول  
في حقيقته وهو انكار ما علم ضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم  
كان وجود الصانع وتبوتة صلى الله عليه وسلم وخبرته الزنا ونحوه  
وهذا كان الامام تصديق الرسول في كل ما علم بالضرورة ونحوه قال  
الرافعي في شرح الوجيز كذا ضبطه اسنادنا الامام نحر الدين الرازي

لا يصحها فالاول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لمخالفة الاجماع قال وقد وقع  
في هذا المكان من يدعي الحد في المعقولات وميل الى الفلاسفة نظائر  
المخالفة خفيت العالم من قبيل مخالفة الاجماع واخذ من قول من قال  
انه لا يكفر مخالف الاجماع انه لا يكفر مخالف هذه المسألة وهذا كلام ساطع  
له لان حذوف العالم مما جتمع فيه الاجماع والتواتر المقتل عن صاحب  
الشرع في كنف مخالف بسبب مخالفة التواتر لا بسبب مخالفة الاجماع  
الثالث لا تكفر احدا من اهل القبلة بذنب اي لا تكفر بالذنب التي  
هي العامي كالزنا والسرقة وشرب الخمر خلافا للخوارج حيث كفروا بها  
اما تكفير بعض المتبذعة بعقيدة مقتضى كفره حيث يقتضي الحال القطع  
به ذلك او ترجحه فلا يدخل ذلك وهو خارج بقولنا بذنب ولا شك ان  
من يقطع بكفره ومنه من يقطع بعدم كفره ومنه من هو حال التردد في  
الاول تكفير من صار من الفلاسفة الى قدم العالم وانكار حشر الاجساد  
وعلم الله تعالى بالكيالات ودون الجزئيات تعالي الله عن ذلك وقد حكى الروابي  
في البحر عن الامام الشافعي وقال لا تكفر احدا من اهل القبلة الا واحدا وهو  
من ينق عليه تعالي عن الاشياء قبل كونها فهو كافر ومن الثاني المتبذع الذي  
لا يتابع بدعته انكار اهل الدين ومن الثالث من خالت اهل السنة في  
كثير من العقائد كالمعتزلة وغيرهم قال الغزالي في كتاب التوفيق بين الاسلام  
والزندقة فهو لا يفرق في حال الاجتهاد والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير  
ما وجد اليه سبيلا فان استباحة الدماء والاموال من المصلين الى القبلة  
المؤمنين بالتوحيد خطأ والخطأ في ترك العين كافرة الحياة اموال من الخطأ  
في ذلك دم شار قال وقد وقع التكفير لطوائف من المسلمين بتكفير  
عضها بعضا لا بالشعري وكفر المعتزلي زاعما انه كذب الرسول في رواية  
الله تعالى وفي اثبات العلم والقدرة والصفات والقول بخلق الميزان  
والعزلي بكفر الاشعري زاعما انه كذب الرسول في التوحيد فان اثبات  
الصفات تستلزم تعدد القدم ما قاله السبب في هذه الرواية الجدل  
جميع التكفير والتصديق وجهه ان كل من يدرك قولنا من قول  
الشرع على شيء من الجزئيات العقائدية التي لا يتحقق بقضا فهو من المتبذع  
وما اكذب ان في جمع هذه المعاني في شيء ان ما قاله لاهي ما ناصوك  
فكذب وذلك هو الكفر الحضي ولقد الاكفر في دين المتأول ما دام ما ارما

وهو غير كاف بالمقصود ان الانكار يختص بالقول والكفر قد يحصل بالفعل  
وانكار ما ثبت بالاجماع قد يخرج عن الضرورات وهو كقوله الاصح وايضا  
فان قد تكفر الجسمية والحارجي ويطان قوله ليس من الضرورات وايضا  
فالاعمال في السبده عايشه رضي الله عنها بالقد كافر اجاعا وبها ثبت  
بالقران العظيم والادلة القطعية عنده غير موجهة للعلم فضلا عن الضرورة  
وشرط الحد ان يكون منعكسا ثالث ولا يخفى ان بعض الافعال والاقوال  
صريح في الكفر ومنها على حال الاجتهاد ومن الامة من بالغ فيه وجعل  
بعد القاطحات عادة العوام سيما السبطان ومنها ما يصادف عد عليه ومنها  
بالاولة الحالة تعدد الصور ما يتعدى او يتعسر حتى قالوا من انكر رسالة  
من سبائل الشرع فهو كافر وهو خطأ عظيم واما السبائل المجتهدين في انكارها  
الثانول ولا شك ان احد الطرفين شرع فيلزم ان يكون احد الجهتين  
كذلك وبالحال لا لتكفير والتقليد والتبذع خطر والواجب الاحتياط  
وعلى المكلف الاحتراز عن مواضع الشبهة ومطابق الزلل وموضع الخلل  
انتهى وما اورده من التكفير بالافعال كلبس الزنا ونحوه على الصابط  
فجوابه انه ليس الحقيقة كقولنا ما كان عدم التصديق بالها لا يطلع عليه  
جعل الشرع له معوقات يدور الحك الشرعي عليها والظاهر ان من صدق  
الرسول لا ياتي بها ونحوه فلم يخرج الكفر عن اول التصديق الثاني كثير  
من اعتنا القول بتكفير جاحد الجمع عليه قال النوري وليس على المطالب  
بل من جحد مجع عليه فيه نص وهو من امور الاسلام الظاهرة التي  
في معرفتها الخواص والعوام بالصلاة والزكاة ونحوه فهو كافر ومن جحد  
بجحد عليه لا يعرفه الا الخواص كما ستفاد بنت الابن السدس مع جحد  
الصالحين غير من الخواص المبره عليها فليس بكافرا ثالث ومن جحد بمجحد  
عليه طائفة لا نص فيه فحق الكفر بكفره خلاف وتقال الراعي في باب  
حد الجور عن الامام انه لم يستحسن الملات القول بتكفير مستحال الاجماع  
وقال كيف تكفر من خالف الاجماع وكمن لا تكفر من رد امثال الاجماع  
وانما يندعه ونضالته واول ما ذكره الاصحاب على ما اذا صدق  
الجموع على ان الفرع ثابت بالشرع في جلاله بان يكون رد الشرع وقال  
ابن زيد قبي القيد المطلق بعضهم ان مخالفة الاجماع بكفر والمحق ان السبائل  
الاجماعية تارة تصحها ان تارة عن صاحب الشرع فوجب الجنس وقد

الملاق

لا يصحها



فما توفى لنا وبال قيام البرهان عنده على استحالة الطواهر وهذا من سماع  
قوله صلى الله عليه وسلم بوي بالموت يوم القيامة في صورة كيش المنيح  
فان من تار عنده البرهان العقلي على ان الموت عرض او عدم عرض  
وان قلت العرض حسبا مستحيل غير مستند وعنده فيمنزل الخبر على  
ان اهل القباية يشاهدون ذلك ويعتقدون انه الموت قال وقد  
قرروا اشعرية كثيرا ورد من طواهر الادلة في امور الاخرة والعنزة  
اشد الناس غلطا في التاويلات وقد يعرض الخلاف للمتاويلين بسبب  
البحث فيه كما في حديث وزن الاعمال فان الاعمال اعراض وقد عدت  
فادلة الاشعرية على وزن صحايف الاعمال وانه علق فيها وزان بقدر  
درجات الاعمال والصحايف اجسام كتبت فيها واول المعنزة نفس البرهان  
وجعله كناية عن سبب يتكشف لكل احد مقدار حاله وهو بعد في  
التاويل فخرج حاصل الخلاف الى البراهين قال والجنابي يقول لبرهان على  
استحالة اختصا من الهاري حجة فوق والاشعري يقول لبرهان على  
استحالة الفرية وكان واحد لا يرفض ما ذكره الخصم ولا يراه دليلا فاطفا  
وعلى هذا فلا يسوغ لكل فريق تكفير خصمه بمجرد ظنه انه غلط في البرهان نعم  
يجوز ان يسميه ضالا لانه ضل عن الطريق او مبتدعا لانه ابتدع اقوالا لم  
تلقها السلف انتهى لمخاضه وقال الشيخ ابو محمد بن عبد السلام وقد رجع الاشعري  
رجعه الله عن موته عن تكفير اهل القبلة لان الجهل بالصفا ليس جهلا  
بالموضونات وقال اختلافنا في عبارات والشار الى واحد وقد مثل ذلك  
عن كتب الجعبيده فاسمهم وهاهنا فاختلفوا في صفاته هل هو ايضا واسود  
او احمر واسمهم جحران يقال ان اختلاف السليبين في صفات الاله اختلافا  
في كونه خالقهم وسيدهم المستحق لها نعمتهم فان قيل بل من الاختلاف في كونه  
سبحانه وتعالى في حمة كونه حادنا قلنا لا زير المذهب ليس بذهب لان السبا  
جازمون بانه من جهة وجازمون بانه قد ربح انك ليس بمحدث قال والاشعري  
ان الاشعريه اختلقت في كثير من الصفات كالقديري وفي الاحوال العالمية  
والاخرى وفي تعبد ذلك الكلام وانما هذه ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا  
واختلعت في كثير من الصفات ومع تباينهم على كونه حادنا لا يستبعد  
لصغير يتكلم في كثير من الصفات واختلعت في تعديله بالصفات المذكورة  
وقال الامام ابو الفتح القشيري قوله صلى الله عليه وسلم من دعي رجلا

بالكفر

للكفر وليس كذلك الا جاز عليه هذا وعيد عظيم لمن كفر احد من المسلمين وليس  
هو كذلك وهي ربطة عظيمة وقع فيها خالف من المكاتب واهل المساجد  
والحديث لما اختلفوا في العقائد حكموا بتكفير بعضهم بعضا وخرق حجاب  
الهيبة في ذلك جماعة من الحشوية وهذا الوعيد لا يحل اذ لم يكن خصومهم  
كذلك وقد اختلف الناس في التكفير وسببه حتى صنف فيه مفردا والذي  
رجع اليه النظر هذه الايام المذهب هل هو مذهب اهل البيت ام لا بل اكثر المتدعة  
قال انه مذهبه فيقول الجسمة كفارا لانهم عبدوا اجساما وهو غير الله تعالى  
وس عبد غير الله كفر يقول المعتزلة كفارا لانهم وازعقوا احكام الصلوات  
فقد انكروا الصفات وبرزوا من انكار الصفات انكارا حكما فلو كان في ذلك  
المعتزلة فسيت الكفر الى غير هذا بطريق المال قال والحق انه لا يكفر احد  
من اهل القبلة الا بانكارا وتوهم من الشريعة عن صاحبها فانه يكون حينئذ  
مكذبا للشرع وليس مخالفا للقوا طبع ما خذ التكفير وانما ما خذ مخالفة  
القوا بعد السعيبة القطعية طريقا ودلالة وغير بعض الاصولييين عن هذا  
معاذ من انكر طريق اثبات الشرع لم يكفر كن انكار الاجماع ومن انكر الشرع  
بعد الاعتراف بطريقة كفر لانه مكذب قال وقد نقل عن بعض المتكلمين  
بني به الاستاذ ابا محسن الاسفرايني انه قال لا كفر الا من كفر وقال  
الشيخ وراخفي سبب هذا القول على بعض الناس وجهه على غير حاله  
الصحيح والذي ينبغي ان يحل عليه انه لم يخرج الحديث الذي يقتضي ان  
من دعي رجلا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذلك قوله صلى الله  
عليه وسلم من قال لآخيه كافرا بها احدها كان هذا التكلم يقول الحديث  
دل على انه يحتمل الكفر لاحد الشخصين اما الكفر او الكفر فاذ الكفر في بعض  
الناس فالقروا وقع باحدنا طالع بانى لسبب بكافرا بالكفر راجع اليه وقال  
الامام ابو الحسن السبكي ما دام الانسان معتقدا شيئا من الاله الله وان  
يجهل او سول الله فكفره صحيح وما يعرضه ثلثة من بدعة ان لم يكن  
مصادرا لذلك لا يكفر وان كانت مضادة له فاذ عرفت غفلة لها واعتقاد  
الشهادتين مستمرا رجوا ان ذلك يكفره في الاسلام وانما اهل الله في ذلك  
وتكون كسائرهم ثم ان اسم الان يقال ما كذبه لانه في اسلامه من توشه  
عنه هذا حال نظر وجمع هذه العقائد التي يكفر بها اهل القبلة قد لا يعتقد  
صاحبها الا حين عتبه يوم المشية قد رضى لاداء وجدالة او غيره ولا كذا الا وتأت

بالله باللعنة في عدم التقرير انه يعتقد بطلان ما انتقل اليه ولا يقرر الشخص على  
ما يعتقد بطلانه وهو ان اعتقد بطلان الاسلام فهو اعتقاد فاسد بخلاف  
الاول فانه اعتقاد مطابق لما في نفس الامر وبني على هذا فروع كثيرة لجران  
التوارث بينهم ان ثلثا ماله والاكثر من ثلثا لو كانت نصراصة ولها ان تترك  
واحد يهودي فلها الولاية عليها ليشركون في ميراثها ان قلنا الكفر كماله ماله  
واحدة كما صرح به المتولي وغيره ولا وجه لتزدد الرافعي وكذلك يقتل  
اليهودي عن النصراحي ومنها بيع العبد النصراني عن اليهودي وعكسه  
نفسية كلام الاصحاب الجواز وانني ابن الصلاح بالمتع خونا من نقله اليه  
دينه وهو لا يفسد عليه وخالفه ابن الاستاذ وقال لا يلزم من سبناهم  
او نصره وان ينعم من شرابه فان ذلك موهوم واذا كان لا يعسر عليه  
فلا يحذر وديل فيه مصلحة من حيث ان لا تنتفع منه حينئذ بالاسلام  
على احد القولين والصواب ما اطلعت عليه الاصحاب الخاسر لخلافه ان الكفار  
مكلفون بفروع الشريعة مشهور وان الثانيين بتكليفهم هل فائدة تاصو  
عن العقاب في الدار الاخرة او يجري عليهم بعض الاحكام في الدنيا واكثر واه  
من الفروع في ذلك ما حاصله انما يجري عليهم احكام المسلمين الا في صورة  
احد صا اذا تناكحوا تناكحا فاسدا واسلوا ثانياها اذا تابعا بوعا وتفاضوا  
كذلك تلتزمها لا يمنع الحب من الكثرة المسجد وان قرأ القرآن علق من  
المصحف قاله الماورد رابعها لا يحسد بشر الخمر خاسرها نكاح الامة  
لا يشترط فيه الشروط سادسها لا يمنع من ليس الحرة في الاصح ومثله ليس  
الزهر كانه في البيان سابعها لا يلزمه اجابة من دعاه الى ولية فانها  
لا يمنع نذره وحل يلزمه الوفا به ان اسلامها لا يمنع من تعظيم المسلم  
عني الظاهر اذا منعها السلام منه كما قاله الرافعي وخالفه النووي عاشرها الامام  
اسيها وفي الاصح حادي عشرها رد الخمر المصنوعة منه عليه تنبيه وقع  
العلم فاجعة بسبب هذه الفروع فاعتقد واعدم تكليفهم بهذه الامور شرعا  
واختلفوا في حرقهم بالاباحة حتى استثنوا من قاعدة التكليف وهذه غلظة  
ناحشة وخرق بين قولنا لا يمنع ومن قولنا لا يمنع لان عدم التواضع  
من الاذن والاذن حكم شرعي بالاباحة ولم يرد وقد استثنوا واجازوا في  
لها اذا صلوا على ان الارض لهما ان لهما احدهما في الكفاية فانما يقتضي انه  
قد لهما ولم يقل به احد وقد ذكرنا في باب المسببة باب العصبية

يقول عنها وهو ذكر الشهادتين لاسيما عند الموت انتهى وفيما تاله نظر ولا وجه  
لوقف فيمن تعدت منه كلمة الشهادة ثم اتى بها ما يضادها لانه يشعير  
عليه حكم المضاد في حال ان وغفلت في بعض الاحيان عنها فلا يقتضي عدم  
مواخذته بها كما في الكافر الاصل ان اغفل لا عقيدته عن اكثر احواله ثم  
قال فاما اولاد المتدعة من اهل الاسلام اذ اكثرناهم فالظاهر ان اولادهم  
مشكوك في ما يعتقد واحد بلوغهم ذلك الاعتقاد لانهم ولدوا على الاسلام  
من مسلمين ظاهره وحكم اعتقاد ابيه لا يسري اليه قلت ان اعتقد الولد  
بعد صدق والاعتقاده الكفر من ابويه فهو كذلك لانه لم يرد فيكون على  
الخلاف والظاهر ان قال النووي انه من رتب وقال العراقيون الاتفاق على  
كفره فقد اجرى وحكم اعتقاد ابيه عليه وقال الغزالي ذهب طائفة الى  
تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلتها وهو بعيد عقلا  
ونظرا وليس الايمان عبارة عما اضطر عليه اشتراطه هو نوريت في الله في  
القلب فلا يمكن التمييز عنه كما قال الله تعالى من يرد الله ان يهد يهد  
صديه للاسلام وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم ان من تكلم بلفظة التوحيد  
اجري عليه احكام المسلمين ونبت بهذا ان ما خذ التكفير من شرع لكن  
الفعال اذ يحكم باباحة الدم والخلود في النار شرعي لا عقلي خلا لما فيه  
بعض الناس انهم واعلم ان هذا القول نسب الى الاشعري وقد انكر  
عنه جماعة من صحابه من الاستاذ ابو الفتح القشيري وقال لا يصح عنه  
وقال ابو عبد القادر البغدادي اذ انكر النظر الاول ليس بغيره  
عند الاشعري ما يعرف ذلك بتأكيده لكنه ليس بكافر عنه لوجود ما يضاد  
الكفر والشرك وله شبه المشية انتهى وهذا بينا بوليس مؤمن ايمانا  
كاملا لا يفي الايمان بطلقا والاما ادخله تحت المشية الرابع اختلف قول  
الامام الشافعي في ان الكفر رسالة واحدة ومالك والرجح انه ملة واحدة  
كقوله تعالى لم يتركوا دين في حال الكفر كاله دينا واحدا وقوله تعالى فاما  
واحد الحق الا بالاختلاف قال الامام الشافعي المشركون في تفرقهم واعتقادهم  
بغير اعظم الامور وهو الشرك بالله يجعل اختلافهم كاختلاف المذاهب  
في الاستدلال بالمسلمين في اختلافهم في الكل على الحق والكفار يختلفون في الكل  
على التافك ورجح ابن القيم في خلافه واجتبعنا القول بتكفير اليهودي الى  
التصنيفه وبالكفاية فانه لا يخرج من الدين ولا يخرج من هذه المسئلة

ماناله



تعلقته انما يطلق في حق اصل الذمة فيما غلقت فيه الشرع بترك التعرض  
لهم وتأجيل العهد وحفظا لعقد الامان الذي جرى بيننا وبينهم فان قيل هذا  
هو التعرض قلنا لان التعرض هو وجب قوات الدعوي وترك التعرض الوجب  
فانها وانما هو مجرد تأخير العاقبة الي الآخرة ويجوز ان تكون الحجة لازمة  
والدعوى قايمة وروخ العاقبة ولا يجوز ان يرد الشرع فيردده على ما  
عليه ثم يتيقز ورم الحجة وتوجه الدعوي وما جرى عليهم حكم المسلمين في  
التكليف به ووجوب التماس وحد الغذف وكذا حد الزنا والمسرقة  
على الصحيح فيحد قهر او قيل يشترط رضاه يمكننا وكحرمة المتصرف في الحرير  
بيجا وشرا ولهذا لا يؤخذ منها شيء من الجزية وهه الباهات خلافا لابي حنيفة  
قاله القول ويجب عليه الجزا اذا قتل الصيد في الاصح واذا جاوز المقات  
مريد النسك واحرم وجب عليه الدم خلافا للزنف واذا استولى الكفار  
على اموال المسلمين واخرزوها باوالمها لا يملكونها بل هي باقية على ملك  
اربابها حتى لو استعبدت منهم ردت اليهم ولا تصح وبسته لمية المعصية  
كينا الكنايس وبالزينة زكاة الفطرة عليه وقرينه المسلمين جازيا هي النفقة  
والزينة لكنها في الحقيقة غير واجبة عليه ابتداء بل بطريق التحمل ثم ما قيل  
به في حالة الكفر ان لم يتوقف على النية صح كالعقود والنسوخ وان توقف  
على نية التقرب تصح كالعبادات ولهذا لا يصح غسله ولا وضوه في الاصح  
حتى لو اسلم وجب اعادته خلافا لابي بكر النعماني نعم بباح الزوج وطهارة  
اذا اغتسلت للضرورة ولا يرد تكفيره بالعق حيث جرى كما نص عليه الامام  
الشافعي من وجوب النية في الكفارة لان النية فيها التقرب والتقرب والمنع  
حقه نية التقرب وانما يصح منه التذرية لعلية شايبة العبادة عليه ولهذا  
يتبع الالتزام فيه بالصلاة والصوم فلان كون النادر رسلا اقرب الي الركعة  
واما ما كلفوا به فلم يفعلوه واسلموا على بسط بالاشهاد ينظر ان تعاقب عن الله  
سقط ترغيب الله في الاسلام كالعبادات على الصلاة والصوم والركاة والوقوف امامه  
عليه الحد والزي في اسلم سقط عنه على النص حكا في الرخصة قبيل  
الجزية وان تصلى على الذي يتقدمه التزام بدمه او امان لم يسقط ولهذا  
لو قتل الذي اسلم لم يسقط التماس ولو قتل خطأ وحلف وجب  
او طار فاسلم سقط الكفارة على الصحيح بخلاف الركاة والوقوف بينهما انما  
خطاب ولا يسقط التكليف ولانه يغلبه الكفار حتى العنوة

وله في المحرم في وقت عمد أو خطا والسبب ترك الاحتياط منه بخلاف الزكاه  
فإنها طهر وهو ليس من أهلهما واحترازه بعدم الالتزام من المحرم إذا  
انقضت نسبا أو طلاقا لم يملكه ليس طهره على الصحيح لاما احترازه من  
سراويله في طهرها فإن أظهر باب النكاح في الطلاق في الكلام على أناسك لما في  
وضعه أنه لو لم يملكه في السوا لا يكون كتابه ومراوده يظهر من الحاشية في  
الاستحالة لكن أريد بالحق البعيد فيبطل أن يكون كذلك وقد فاءوا في  
قال أنت طاهر فقلت في طهره وأراد مع فطنتان فإن في فستقل ففهم في الخصال  
البعيد فتبطل في المباح وأن لم يملك في معنى الطاق وتلطف القائل فقال  
فيما يحكي عنه القاضي الحسين في السوا لا كتابه في باب الصحيح وتعلق بها أمور  
شبه لا بد من التيه بخلاف التردد في المراهق منها وهل شرط طهرا ومتا بحج القبط  
الأخره وأولاده بحكمه في كتاب الطلاق وبمضي جريها في غيره من غير كتابه  
ومنها إذا انضم إليها قرابين التاكيد ولا يستلزم الصريح في باب الطلاق كقولهم  
أنت باين يدينونه لا تخل إلى أحد الخلف الوقت لو لم تصدق به كان كتابه  
فلو ضم إليه الإتيان ولا يوجب كان صريحا للكفارة يتلحق بها ما كانت  
الأول هي لا أنواع الأول حريمه والتحريم وهو كقارة العقل والجماع  
والظهار والكتابي تحريم ترتيب فيه وهو غير الصيد وبنده الأدي والملك  
فيه غير ترتيب وهو كقارة العيون والعتق بها من الشفرو الألبا وقوله  
نت على حرام والتحريم في أنواع الثلاث والترتيب بينها وبينه بصم الثاني  
إذا اتى المكلف بها في وقت كان كانت آفة الإكراه الظاهر فإن لم يأتها  
وهو إذا فعل بعد العود وفي الجماع وفي وقت قضاء سواء إذا فعلت بعد العود  
والجماع صريح به البند في المكلف لا في العمل لقولنا لم يبعد سببه من الترتيب  
ولا العمل لقولهم قال المتأخر إذا لم يملك لم يجمع له ما في أخبار الأكره واركب  
الحنف طاعة الواسع قالوا أن يبرأ الله منه فلا يخرج حرج عليه فأبى به كذا  
فعل بغيره وبها إذا والتفتا وذكر في الطهارة أخرجهما قبل القول في إذا  
أوجده فذلك أنه البرهان أن كل المحرم وكل الإكراه في بينهما فرق في الجموع  
المر فيه على المحرم من حيث هو في الزمان في قوله وفيه في قوله أو ما عدا  
بعضه فلو لم يجمع بغيره فخرجت في الزمان بطريق البيع في قوله أو ما عدا

[illegible]

بالمراه والنسأ **الثالث** المقتدى بقبائل اوطانها فانه لا يصح المرافعة الا بانه تابع  
ولا يصح فلا يصح فلو كان اديبا مولانا الرابعه اذا اقتدى بالشيخ الحليم عن  
شيخنا العظمى **الخامسه** التي في الجمع على اصح السادسة المستاضة المقتضى  
وذا قلنا لا يقتضي **كل** تصرف لا يرتب عليه مقصوده لا يشرع من اجله ولا يترك  
الجهنم بسبب وجده فيقتل كل انسان بسبب وجده فيصير اذا مقصوده المقتضى  
والله لا يحصل ولهذا يجوز له ان يتجوز له ان يقتل مقصوده بونه بما هو اوثق  
منه ثم يخرجوا عن هذا في بعض احوالها اذا استأجره الكافر فسلط اليه على عبديه  
فانه لا يلحق في الرأى وفي ما زاد ملكه من المانع وجها ان يصح ما قاله النووي في  
شرح الهدى ثم قلنا عند الجمع ولم يرتب عليه مقصوده لكن لما ورد في مثل  
عن صاحب الباب الثاني على قولين كبير المسلمين من الكافر فقتلته بطلان الخندق من اجله  
وهذا القياس انما لا يخطئ على ترك واجب او فعل حرام على ما بينه والربط  
وكذا في مكان القياس انه لا ينفذ احكاما لو لم يصبه تطل او لم يضره كتمان  
ما في ربه فعل متلفه اليتمه لان مواعداها العبد لا يرد يجوز بيعه وانته  
عائنه لا لا يستحق الا لزامه وعليه هذه الصور انفس صاحب التلخيص الثانيه  
العبد اذا اثنى رفع الطريق قبله رجل ملاشى عليه فانه يستحق القتل او ادها  
القتال وعليها انفس في الروضه في باب الرد بابيب الثالث العبد المتارك  
للمصلاه فانه لا يملأه فانه غفله **الروضه** عن نائب البيان وعن اده في بيعه  
كل بايع المرنه وطاق الطريق **المواضع** الزاوي المحسن حيث لا يجب على قاتله  
شيء ويتصور كون ان المحسن عبد ادع ان شرط الاخصار المبريه في الكفر او اذن  
وهو محسن والحق به الحرب فاسترق وقاله المرعشي في ترتيب الاضام  
كل ما وجب فيه اليتمه على متلفه فيبيحه بايز الا في احد عسوسه ام الولاه  
والحرية ثم ما كرمه **را** الوقت والمسا جه واما في المجد للرام وينا وسنور  
تالهي الواجب والخطايا والعقده وكذا في بيعه الحرم وشجر **كل** ارض  
يروضع بينا العتد فانه محسوب من الظن وكذا في بيعه مع ارتفاع العتد  
محسوب من العتد وبذلك يروى انما قاض عن من ذلك في قضاء المسلمين  
يجب بوجوب الرد على البايع لا يبيع المراه اذا عتد المظنر فلو قص  
العبد ثم عتد به عيبا قدما فلا رد وان زاده فممنه ولو شتر انقران والمرفه  
معرفة به عيبا قدما فلا رد للعقدان اليتمه قال الواهب الا في القبله ان



المرفوعة لعله اختار به عما ذكر ابن الصباغ من انه اذا اشتكر عبدا وله اصبع  
زائير قطعها فانعم بمنع الرد وان زادت فعمته كما اذا اشكر العبد وان كان له  
اشترته وقطع الحاج اصبعه الزائير قبل البيع واشتره لا بدت للشيء  
التي بخلاف القضي انتهى لكن خالفه المتولي فقال له الرد يحصل وجها  
من تلك جارية وليس فيها علة ومن نحو يجوز ان يملكها اذا اشتراها الا  
المعسر والمكاتب وما كان القراض بعد ظهور الروح وكذا ما قبله على ما نقل  
في الشرح والمروضة لكن المختار وجواز اذا لم يظهر روح واما العبد المأذون  
فلا يستغنى عنه ليس كما ذكره فان الملك للسيد <sup>من وجب عليه الحق واشتر</sup>  
منه قام القاضى مقامه <sup>المختص به</sup> اذا كان قادرا على الاستيعار لم يمتنع  
قائه لاستعارة الحاكم عنه في المصح وكذا اذا بد له الطاعة وهو غير  
يقتل لا يتبدل عنه الحاكم والخلاف فيمن طرأ عليه بعد الوجوب عليه كانه اذا  
يلزمه <sup>المقتضى</sup> على النور في المصح اما من بلغ محضها فلا يجزئ فيه الخلاف  
ان لا يجب عليه الاستتابة على النور ولو نذر شخص او وجب عليه كفا  
فعل الحاكم مطابقا لثبته باخراجها فيه وجها قال ابن ارفقة كذا احكام الرافعي  
وفيه نظرا لانه لا يجب الوفاء على الفور نعم ان فرض تكلم في كتمان يجب على الفور  
وهي التي فيها يحظر النذر الذي صرح فيه بالنور بجمعة الثلاث ولو اشتر  
الذي من اد البزنية المترتبة للعقد مع القدرة استثنى عهد وكان يشتر  
ان تؤخذ الجزية من ماله <sup>فقد</sup> انما لو امتنع من اد الدين وهذا اشار اليه  
الامام في انها به من الممتنع للقاضي ببيع احواله <sup>احدها</sup> ان يجبر على الفصل  
خاصة ولا ينوب عنه كالاختيار في الزايد على العبد الشرعي فان ترك الاختيار  
حبس ولا يفسخ عليه تكاح اربع منه اذا اشتر من الفسخ كما يطلق على المولي  
زوجه والفرق بينهما ان زوجة المولى مبيته فاذا طلق الحاكم عليه طلق زوجته  
بعينها بخلاف هذا فان الزوجات غير متعديتات فلم يجز ان يملكها قال القاضي  
ابو الطيب وكذا لو باع بالبيع باي بيع فامتنع المشتري من قبضه اجدد الحاكم على  
قبضه <sup>من</sup> على البايع ضررا في قبضه في يوم من زمان منافع وضمان تلف  
فان اشترى من الحاكم عنه ما يباحي شقبة عنه قاله في القصة وكذا لو تزوج امرأة  
واسمع من زوجها وقتلته بغيره واطل الاستقرار الميراث له الامام

هذا الجبر القاضى ان يطاعه ولم يتجر احد انه يطلق عليه كما في الايلا والفرق  
بينهما ان اولهما يطلق عليه يدى فكذلك قطع النكاح والطراد استقران. بخلاف  
الايلا فان المراه منه ازالة الضرر فادلم يكسب لم ينف معناه الا الطلاق ومن  
ذلك اذا جبر عليه تنجس مع وجود الطاهر يجب عليه التزح اذ لم يتضررا  
وان لم يتعد الجبر السلطان عليه نص عليه ونقط به الاصطحاب **الكتاب** ما يترب  
عنه من غير اجبار وكذا النكاح اذا حصل لولى الجبر استقلت الواية للسلطان  
ولو اوصى بالمشاق بعد تنجس من الثلثة ازم الواية اعتناقه فانما تنسخ اعتقه  
السلطان فكذلك الرافعى باب الحق **الكتاب** ما يتجر الحاكم فيه من خصائص  
عبد او النية بعنه كما اذا اشنع المشتري من تسليم **الكتاب** ما يدى قولان  
كالايلا واصحهما ان القاضى يطلق عليه ولا يجسسه ومثله لو اشترى عبداً ابشر  
الدين ما تنسخ من عبده وثلثا الحق له كما هو الاصح اجبره القاضى عليه في المثلوث  
وعلى هذا يصح خلاف المولى حتى يعتقه القاضى على قوله **كل** من اخذ الشيء لمعتقه  
نفسه مفردا به من غير استحقاق فانه مضمون عليه فاحد الوجهين كالمرافق ماله  
صاحب الاشراف **كل** المصحح انه يضمن على الماعز **كتاب** امين مصدق في الرد اما على ما  
او على المذنب الا في بسلتين اصحابها المستاجر يرد على العين بد امانة ولا يرد  
في الرد على المصحح بل القول قول الموجه فانه الاصل عدمه وهو انه قبض امين لفرضه  
فان فيه المستجير **الكتاب** المرافق لا يصدق في الرد عنه الا كثر **كتاب** من اقر  
بما يرضع له لا يقبل اذا كان منها فيه واحترز بما بعد اعان العبد يقربا لثبانه بعدا  
قبل وان اضر بالسيد واقراره بجنائيه العهد يقبل وان اضر بالزوج العهد  
الفيه ومن اقر بشئ يرضع له قبل بما يرضع ولا يقبل مما يرضع عنه ولهذا الروايات  
فالتحك على ما به فعالت بل بجانا وقع الطلاق وسقط المالك ولو قال لعبدك  
على ما له ماله العبد بما اعان ولم يلزمه شئ ولا يكسب اذ لم يرد على ما له استقر منه  
شخصا من اقراره بانكر المذهب عليه الشر او طلبه **الكتاب** الشفعة ليقض اقراره ان ملكه  
قد استقر استلزاما لوجوب الشفعة بطلان حواه على المشتري وتبينه في الشفعة  
ككونه في ملك اقراره على نفسه حق الشفعة **كتاب** المصحح خلافا لما ينص عليه واستثنى من هذا

[illegible]

فذكر في الثالث من الوقوع كالا فذكر القول انه المذهب وصورة فقال  
قال ان اجبت ميتا وجري عليه في الما والاصغير لكل الاعوج عند الامام  
عدم الوقوع وفي استلزام اول نظرا له لم ينفع الطلاق لا عنده وجود  
لصحة ان يعني من رتب علت ونحوه تطلق اباها لعل وكذا الثالث لا يستلزم  
وجود الصفة المعلق عليها فكيف يستلزم ونزد عليها صور اضرها والانت  
طابق عند المسرور اسرع على الاضافة وينفع في الحال فانه عند اسرور الاسرور والناحية  
اذا معلق عليها وكان نظرا هو وقع في الحال الثالث اذا قالت له يا عبدس هذا لك  
كأنت فانت خالق وقصد الملك فانه ينزح الى المراجعة اذا لم انت طاق قبل  
موت زيد فقلت في الحال قاله الفاضل الحسين وكذا قال قيل قدومه وعرض  
استجيب اليه حتى يحل اضرها هذا واحتمل ان قدم بان وقوعه عند العطف  
والا فلا ان قولنا هذا اشل لهذا يشهد عن وجوده وهو لا يكون كذلك الفصل  
من جعل ربه شى يجب فيه العطف فعلمنا بعد وان علم الرية وجعل جوب الجليل  
وسبق في حرف الجيم **باب** ما لا لسان ان يشهد به حازان خلف عليه اذا كان الحق  
له وقد لا يجوز العكس في ما سأل عنهما ان يشهد بانهما فانه اذا كان الحق  
فانه خلف كما يشهد وكذا لو اى خطه انه لا يشهد بانهما فانه اذا كان الحق  
مؤنه اذا قوى عند محته وانما لم يشهد فيها لان باب العلم اوسع ان يحل القات  
والعبد ومن قبل شهدا فقيم كما يشهدون ذكر الروايات في الفرق **باب** ما سأل  
في الشاهد ومخير عند **باب** لا عند الفحل في الكاح فان شرطه تنجز عند  
التم ابقاء لقوته القضاة العقد على شهادة عدلين كمن سئل عن اعتقاد المستور  
عن كان على الميت يكون من الثالث المستولك وما عدا من الحق والقبلي على  
المريض **باب** العطف يتعلق به ما حث **باب** اول الصريح يدل منه  
ولا ينسب الى اذنة غيره به والعمل يرجع فيه الى اذنة الاطراف وقد **باب** العطف  
الام اذا نكح الجني بلسانه يحل الا لا وغيره كان كالحق في نكح ولكنه وعمل  
حسين ليس ظاهرها الا فليس له فاذا اذنت له لا يجوز وان **باب** لم اذ  
الا فاق القول قوله مع محبة ان طلب امراته انتهى ويقاس به غير هذا الطلاق وقال  
الامام في ما يقرر ان انا كذا ثلاثة اضر لا طريق اليه تاويل وظاهره قبل ان يزل















ولو قال على عشرة الادراج ما صح ولو قال عشرة واستثنى درهما واخرج درهما  
 فوجبان في الحادي ولو قال كذا على الف او قلت افراولا يكون اقرارا لا يفتى  
 قاله ابن ابي سبيح فان قيل لا بد من قوله قيل بما يوثق بكه يه فلو سكت فقلت  
 ولو استأجر لعل يوما فثبتت الصلاة يستثنى ولو صرح باستثنائه بطريق  
**ما لا بد من قولك** لا بد من قوله جبرانا ولهذا الوسي في صلاة الجنازة لا يصح  
 للمسلم ان يدعي على الجسد في هذه الصلاة وكذا لا بد من قوله جبرانا كما قاله الامام  
 في كتاب الجنائز وتضمن في هذا الواجبة في الحج جبرانا فانها لا تدفعه وكما في  
 جبرانا **ما لا بد من اعتبار نفسه** اعتبر بنفسه كالجنابة على الجراد ان يكون لها  
 اثر من غير اعتبارها لورثته ومنه المأ اذا اولى فيه بنفسه ما هو واقع في الصفات  
 وقد وعبر ان لو كان مخالفا اذا كان غير فيجنس ولا فلا ولو كان رطبيا  
 يتخذ منه ثوب فيكون كغيره اعتبارا له ما به وجهان اصحهما رطبيا والثاني غير  
 جالته فانه كغيره وعلى هذا اهل الاعتبار بنفسه ام بعينه وجهان **ما لا بد من**  
 قوله مسعود ابدل جبرانا بطلب استيفاء كالتصا من المشترك بين اثنين رتبة  
 نصف ووجهه دعاءه الخمين في احد قولين من سراج ذكره المحرر في اشرار  
**ما لا بد من** الا من جهتا الشخص فالقوله قوله فيه ولهذا يقبل قول المرأة في انصاف  
 العدة وفي علقين طلاقا عينا ولو فرض لهما الطلاق واختلف في النية  
 قوله الثاني ولا بد من اعرف بعينه وفي الجرد لو قال لم اتوا وقال الزوج بل نوت  
 فالقوله قوله لا خلاف الاصل في كذا الطلاق ويحتمل ان يطلق هنا جزا لا اقرارا  
 وجزم المأورد في غيره ولو دعاهما للوط فانت حصة فان لم يكن لم يثبت لهما  
 وان امكن ان يثبتا بالكدب حرم والطلاق لا يجرى ما خاضعه وشتمه حقه وان اقبل  
 عدما لم يجرى ولم يثبت سبه قال الشافعي علق في حرم وان كانت قاسمة  
 كالمولى فلا يجرى على حبسها فيقتل قولها والمذهب الاول وفرق الشافعي  
 الحسين بينه وبين تعلق الطلاق بان الزوج مقصر في تعليقه ما لا يبر  
 الا من جهتها قاله الشافعي لو اتفقا على الحبس ودعي انقطاعه وادعي طلاق  
 في هذه الاصل ان قال قوله قولها لا خلاف وقال في بيان ان العمل بحسبه فان كان  
 كانت فاستقبل فقبل قولها قيل قاله الشافعي ان كان مني يكن صدقها قيل ان  
 كانت فاستقبل فقبل قولها وقيل لو علق الطلاق عطية الفير قال فثبت

ومنها لو تزوج امرأة من ولها ثمن مات عنها قال وارثه زوجها وليك  
 بغير ادراكك فثبتك باطل ولا ارث لك وان مات بل زوجي بان ولي  
 قاله ابن قولها بمقتضى نص عليه في الاما قال المأورد في ان لا ينفك الا  
 منها **وما لا بد من المطلق** لا بد من ان يكون رطبيا وطيبيا وانقضت  
 منه قبل قولها عتقها او اختلف وان اكره الزوج الثاني وصدي في ان لا يبرمه  
 الا نصت المبرور كذا لا ينفك من ثمنه وان اختلفا العدة والوطي يتخذ راقامة  
 البينة عليه ثم انما ينفك من ثمنه صدقها فله نكاحها بذكر امة وان لم يقبل الاول  
 ان لا ينفك وان كان كذا لم يكن له نكاحها فان قال بعد ثمين صدقها فله نكاحها  
 كذا قاله المأورد في استثنائه بعضهم رطبيا كيف يتقبل قولها في دعوى الفراق  
 وقد اقرت بالمزوجيه وحمل كلامه في فرض المسئلة على ان لا يحصل سارعه  
 ركبها فذكرته مبتدأ فقبل قولها فيه كذا لا ينفك في العقد على قولها بانها  
 وثمنها لو اختلفنا في استقطاع جنتين سنفييه العدة فالقوله قولها فان يكن  
 لواء عتق وله ثمن فان لم يكن لها بد من ثمنها البينة بثلث السقط سقط  
 في وفات غير مصبوطة وليس له وقت يمد نظر فيفسر اقامة البينة عليه  
 بخلافه الولد الكامل **وما لا بد من** لو قتلت ثم ادعت الحمل ما يصح تصدقها  
 وان لم يظهر بحسبه وعلى هذا فلا يمكن استيفاء القضاء من يكون حجة في لهما  
 فلو كان كذا لا بد من البينة صرح به المأورد في وقال المأورد في كتاب الفراض  
 عن الامام بما ظهرت بخلاف الحمل لا بد من ثمنه وان لم يظهر بخلافه وادعت  
 المراه وصدقت علاماته فحسبه فيه ترد دلائل المأورد في الظاهر عتقها على قولها  
 وطرد التردد فيها انه لم تدعه ولكنها في هذه العدة باطو واختار الحمل قريب  
 واعلم ان المعنى في الكف عن قتل الحمل خشية قتل الجنين المحتمل بوجوه كثر  
 لعدي في غيرها وحديث فيبني ان لا ينفك بدعواها **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 يتقبل قوله في كساره عن ذكره لانه لا يعلم لاسمه **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 بالاختلاف مع المأورد في حذفي قطعها واختلف وقوله المأورد في ان لا يبر  
 التقصيده ان في حلفه بغير عتقها العتق والعتق لا يجرى على من طردت المكلف  
 وقال بلفظه بالعتق بغير اجماع لان لفظا من الحسن لا يكتفي بالعتق البينة في الاول

ومنها

في الحالك **ومنها** اذا اسلم شخص له واداه كافر ولو له ولد صغير وقتلنا لا  
 يستمتع ولد ولد لاجل وجود ولده فاذا مات ولد يستمتع ايضا لان  
 اسلمه لغيره بغيره في الحالك لم يوثق بالاستقبال **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 الاصابة في كل حجم بعد التكليف والمهر وجهان اصحهما انهم يمتثلوا احاب  
 وهو عبد او صغير في كل حجم ثم اذا كل حاله من الا برجم من الثاني لو  
 اسود المراه المراهونه وقتلنا لا ينفك الاستيلاء وقاله الرهن فانه ثبت  
 حكمه في الاجر **ما لا بد من** الحظي المشكل **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 الحقد وعليه على الناس ولا يعلم فيه وكذا الخمر يجوز فرضه عند حمله ولا  
 يعلم فيه واستثنى بعضهم شفع الدار من استمتع اسلم فيه ويجوز فرضه لانه ينفك  
 على ارقاق قاله المأورد **ما لا بد من** الحظي المشكل كنهه فروع على الواجب في القرض وكذا  
 ان قلنا الواجب المثل لان وجود شفع مثله في غاية البعد وقد ذكر بغيره  
 لا يستثنى **ما لا بد من** الحظي المشكل يستقط حكمه بالكره وما لا فلا سقت في عرف  
 الجنين في فصل الاكره **ما لا بد من** الحظي المشكل لا يتم الا بقاء ذ اوله وكيلا  
 لم ينفذ باحد حتى يجمعها مثل الطلاق والعتاق والمهر والمهره ونحوها وما لا  
 يحتاج فيه اليها شرعا فقام فيه وكيلا فاستفاد احدها بنكاحها لو اقبل  
 بعينه لو اوصى الى بطلين بدفعه الى الموصي له فدفعه احدها جاز لان الموصي له  
 لو اسفل فقتله لم يمتنع وكذا لو كان له على رجل ما له فوجد من جسر ما له  
 عنك واخذ من غيرك فدمع ذلك فاذا كان له نكاحها وكيلا فدفعه  
 اليه احدها جاز ذكر هذه النسخة في القضاة وشرح في التخصيص وما ذكره  
 في الفقه حكاه المأورد في الوصية عن ابو بكر ايضا واستشكله ابن ابي الفرج  
**ما لا بد من** الحظي المشكل اذا وقع على وجه التعدي فقبل بغيره فيه خلاف في  
 فروع **ما لا بد من** الحظي المشكل اذا اخبر بواجبه بالاصح انه بملكه **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 طاهر في ارض الجور وخرج لم يملكه صاحب الدار ارجح لكنه اولى بملكه فلو قلنا  
 غيره فاعطاه بملكه وجهان فوالها ارا في ما لا يملكه وقال النووي في  
 اولى الاجبا فقلت ارجح انه بملكه قال وكذا الوتو طاهر في ملكه او وقع  
 التخصيص ونحوه استثنى في ارضه الجداد انه اذا اخذ ثمنه بملكه عزان  
 اذا كان لهما لانه صار لهما بالارض **وما لا بد من** الحظي المشكل اذا كان للمجدد جاعه بغيره واذنوا

ومنها لو قال له اربا فاستأجر الى النكاح صدق لامين ووجه على الولد العتق  
**ومنها** لو عجل كانه وقتنا يسترد وان لم يشعر بالتفجيل وكذا علمه المأورد فيهما قال  
 المالك فصدت به العجل وتارة العتق بغيره لولا قوله المالك فصدت به العجل  
 بعينه ولا سبيل الى بغيره الا من جهته ولو اوصى امانة وقصد عليها بطل الطلاق  
 في علقها **وما لا بد من** الحظي المشكل لم يكن لارادة بطلت وعلمه على ذلك قاله الامام  
 ولو استخرج الحج فانصرف وقاله صدقته فالقوله قوله قاله العتق في ذلك  
 وفيه نظراته فالاعتق يمكن الاطلاع عليه ولو قال البائع رايته المبيع وقال  
 المشتري لم انا فالحكم من المصوبه اجاب المراهون ان القوله قوله المشتري كان  
 البائع يدعي عليه امر احصل منه وهو مذكور وهو اعلم بما جاز نفسه ومن هذا  
 القاعده المسئلة لوصوله لوفاء العتق المعاصر للثمن صل عليه ولم انا  
 حيا في بطل منه مع ان فيه اثبات كماله في بطله الخفي بغيره ان يكون مع  
 انه يمكن ان اقامه البينة على العتق **وما لا بد من** الحظي المشكل في اقراره واضطر  
 لا يتكرر عليه لان الظاهر منه الصدق قاله النووي في التبيين **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 فليس مما اذا لم يثبت فيه بغيره ما لوفاه الخفي انما رجل لم يقطع ذكره فبنيه القوه  
 ولو قطع في حاله لم يملكه ثم قال انما رجل لم يقطع في حاله بغيره  
 ثم يطلبه القضاء ونظيره ما لو اكل يوم الاثنين من رمضان ثم اخذ  
 فادعى انه راي الحلال الباري لم يقبل ولو شهد اوله بربوبه الحلال فزاد الحلال  
 ثم اكل لم يجز **ما لا بد من** الحظي المشكل يكون اختيار بعضه كاختياره وكذا واستأجر  
 بعضه كاستأجره فثبت اعق بعضه عتقه وسرى عليه **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 بعضه طاق في ذلك كذا في التكميل وانه طاق نصف طلقه **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 القضاء على بعضه مستط الحظي المشكل اذا عني الشفع عن بعضه سقط  
**وما لا بد من** الحظي المشكل ان يرق بعض شخصه الاسر وجهان ارجح الجواز ان قلنا بان  
 فاذا ضرب الرق على بعضه رقه كذا قاله المأورد في جواز ان يقال كبره  
 في وضعه ابن ابي الفرج ان في ارقاق كذا في العتق ولو سقط القضاء  
 بالشره ثم وجهه شفع من المستعده ويستثنى من هذا امور **وما لا بد من** الحظي المشكل  
 فان من بعضه لا يستط شيئا منه قاله المأورد في بابه الشفعة **ما لا بد من** الحظي المشكل  
**في الحالك** لو كان في الاستقبال فحان الاول ما لا يبر بغيره لو اعق  
 وهو مصر خصه ثم ايسر لا يبر عليه الحق لانه لم يوثق عتقه في الحالك لم يبر



على الترتيب فالاولى بالاقامة ان كان راتيا وان سبق غير الراتب واذا  
كان يستحق رتبة الاقامة وجهان احدهما لا نه سى بالمقديم ومن هذه  
القبلة بوجه الحكم في مسئلة وهي انه اذا كان في ليلة فوضع مقام وجهه  
فاحد ثكنان اخر فقام فيه الجمعة على وجه يجوز لعدائه وسبق جمعة  
الجمعة للجمعة الاولى وان كان سبوقا كما هو مذاهب مالك وليس بمحدث  
اصوله اصحابنا كما ذكرته **باب وجوب دفعه** على صفته فاحلها عند الدفع  
بغير رتبة من استرده اذ دفعه على وجهه ولهذا لو دفعه لغيره في اليوم  
وهو حي فذلك لا يجزئ ويستردده ثم يدفعه اليه ما نيا **باب دفعه** في وقت  
يحتاج فيه من خمس وعشرين مرقا في الحول صارت سنة وثلاثين وصارت  
ثبت الحاضر ثبت يكون فلا بد من استرداده واعطاه اياها اليه ما نيا  
**باب دفعه** اذا كان له دين على فقير فاعطاه دينه من الزكاة لم يجز بل رتبته ان  
يدفع اليه الزكاة ثم يدفعها اليه من دينه فم قالوا اذا خصص عليه الراتب فليس  
الفقير رطباً من عندهم وجها ايضا عند المالك الجزاء ولا يلزم استرداده  
ثم دفعه اليه ما نيا **باب دفعه** في وقت الحاجة فمضاهى المكافى على نفسه هل يتصدق  
فيه خلاف في وقت الحاجة لو وقع منه اجرة ان فتوى بعضها هل يرفع الجحيم اذا  
خلات راحة لا ومالك قال اصله صلاة واحد كان له ان يصل ما يشاء  
ومنها لو دفع صلاة الله قال في يلبس القاضى الحسين في بابه صلاة  
المنطق قاله الاحكام لا يستفاد من العفو احصاه ولا يكون التزام الرضى  
لان النقص من القوم وفي الحديث ان الله يحب ان يترك راتبه الرضى  
لو دفعه الصوم في الفسوق لا ينفذ ما له الا نكاح والذي عنده انه يتصدق  
لان القيام في العمل زيادة طاعة وان نقص في تركه مع العفو كما لو دفع  
ان يقرأ سورة البقرة في صلاته متفق لما في اطالة القيام من المونة **باب**  
**الدفع** اذا عينه على حكم المجنب ابتداء الزكاة او اجبه او دفعه بالثمن  
فقال بعثت هذه الاشياء لتدرك ثمنين في الاصح ولو دفعه راتبا في عهده ثم  
عبد اياهم لم يلزم بالطلاق من بيعه على الاجبة او اوصى بالثمن ذكره الرافعي  
في باب الاجبة وذكر في باب الايمان ان نص وصاية الاجبة على النكاح في  
العبد ولو وجب عليه زكاة فعاد بعثت هذه الاشياء في ثمنين في راتبا في  
نذر ما له الايمان فمضاهى الاجبة بان يلقوا في ديون الايدي مسكين وفيه افعال

ذكر

ذكر في باب الضحايا ولو نذر صوم يوم ثم قال لله على ان صوم يوم كذا  
الصوم الذي في ذمى قال لا يكون لا سجين وقالوا الحق اشد تعالفا بين  
العبد من حلق الصوم باليوم وقال ابن ابي هريرة متفق وذكر في باب الايمان  
لو وجب عليه زكاة فنذر صومها الى شخص معين من الاصناف قال  
القاضي الحسين يتعينون رعاية لغيرهم وقال لا يكون وفروا بغير الحق  
وكذا جاز الدابة المبيعة على جاز الدابة يتعين ولا يبعد في الاصح لان  
المكتر في ثلث اختصارها نعم ان رضى بالابدال جاز ولو ثبت لغيره الرد  
وقد كان دفع الثمن للبايع وهو باق على حاله فان كان معين في العقد اخذ وان  
كان في الذمة ونفذ ثمنه لغيره لا خذ المشتري وجهان ولا ترجح ولو عند  
السلم على موصوف في الذمة بمشاهة كالمالك اسلمت اليك دينار في ذمى  
ولذا لم يبين الدينار وتسلمه في المجلس فلا زال المجلس حرم العقد له حكمه  
ولا ابتداء قطع به الرافعي والنوري والحاوي وجهه وكذا الحكم في الصرخان  
يقول بعثتك ديناراً بخمسين ثم بعثت في المجلس نعم لو كان قد اطلق بعث  
ثم وجد به عيباً وده لم يجز اخذ العوض عنه لان الدارهم تنص عند تبايعه  
ولو كان على ما في الذمة فلا يصح ان يردده ويأخذ به له لكن يشترط قبض اليه  
في مجلس الرد **باب دفعه** لا يتعين الا بتعريف مكلف بصيرة الا في سلبين  
احدهما ان كان زوجته على طهر في ذمتها ووصفه بصفات السبل واذن لها  
في حرقه لو كان منها فانها تبرا بصرفه الا الصغير فلا لا لا احتمال ابن الصباغ  
الثانية البتة التي في الذمة اذا انقل على زوجته الصغيرة او المجنونة  
بما زاد لولي يرا وان لم يتبين المكلف وامالود دفع الزكاة الى المجني فقل  
من نذر صوم له وقد ذكرها ابن الصباغ في فوايد الرضا عن احوال السرى صاحب  
الافرى وقال لا يجزى على اصل الشافعي ما عاين ان يرفع قبضه وقبضه بل  
يؤكل **باب دفعه** لا يجوز في سبوق منها خروج في حرقها لثابتا بعينه  
الى الجحيم وما في دفعه **باب دفعه** لو اوعى قبل الجمل فمضاهى السلم فيه عند الجمل  
لا يثبت له الخيار في الاصح وقياسه ما لو اوعى المشتري عود العيب القديم  
بعد دفعه ولو اذابت المصنف بالاقرا على المشتري لثوب الربية فان  
نكحت فالدفع عدم ابطاله في المالك قال في تنقيح اخطائه ولو

ذكر

كان عليه ثوب تخاف ان يصل في ايمان بكشفه لرجل صلى ما يرام واستغف عنه  
فرض القيام قاله الشافعي وبيع الثمن الى رجل يلاحقها اخلاط الحاد  
يا لوجود مطلقا نظرا للحال وقد خرجوا عن هذا الاصل في صور احد هالو ان  
الزنا اصحاب الجنب لا يفسخ ومن نقد بك بالثمن فالاصح ان له الصبح مخافة  
ان يظلم غيرهم اخر براهجه فيما قبضه وقد استشكل القاضي الحسين هذا اصل  
السابق **باب دفعه** لو باع الفلاس له لغراما به بد يوفهم لم يبيع في المصحح احتمال  
ظهوره اخر **باب دفعه** لو طلبت المكاتبه من السيد الزوج لم يلزمه في الاصح  
لا احتمال انما تجزى وتعود الى لوق فيبضر الراتبة المتبقي لو لم يوجد لها  
المقاسه لو طوله الجمعه حتى تحقق في الثانية ان الوقت خرج قال صاحب الجرح  
فمنه كما نصير ظهرا الان قاله ولو اخرج العبد بحجة وعلم انه يصير مرقا لو دفع  
لا يتنبل حجه فرضا الا يوم عرفه لا زينة الفرض لا يبيع بثلث الحرام والحرام  
بالظن يبيع لان وفي السلسلة للشيخ ابن محمد ان الصبي والعبد اذا احراما  
بالج هل يفتقد مثلا او يوقوا فان بلغ او غرق قبل الوقت تبين انه فرض  
ولا انقل فيه طرقتان **باب دفعه** ما دون فيه لا اثره خلاف المتكول  
من منى عنه ولهذا لو اقتصر من الجاني او قطع في السرقة فسرى الى النفس  
فلا شيء ولو تطيب قبل الاحرام فسرى الى موضع بعد الاحرام فلا كفارة فيما  
تولى منه وكذا اصل الاستبراء وعقوبته فلو عرف ولم يجاز فلوث منه فلا يصح  
العفو ولو سأل العبد من البدن عن عفته في الاصح خلافا للنوري وما ذكره في  
في بول السلسل اذا سأل ويستثنى من هذه القاعدة ما اذا كان لها ذنوب في  
مشروكا سلامة العاقبة كما خرج المحتاج وضرب المسلم العبد ونحوه وماله  
المثولة من منى عنه القطع في الجناح ما لا ينهيها عنه حين سربا به والى الله  
في المصنعة ولا يستثنى من نكاح الصائم فاذ بالثمن وسبق الما فطر خلاف الشيخين  
يما اذا لم يبلغ **باب دفعه** من يحرمه وغيره **باب دفعه** فيه خلاف والاصح تركه  
عالميا فثبت اذا اوجب الضمان بالثمن في الجوار والرد ولو اوجب جميع الضمان  
للمتدعي لم يثبت له الضمان واجب والمالك حصل من سبوق وجهان وجهان  
الثاني ومنها ان دفعه في الجنب وان اوجبتا من نذر وجهان احدهما حجب  
الدفع والثاني لصحته ذكره صاحب الهداية ومما لو انكره حاله ونكح في

ذكر

من صيد لزم المحرم نصف الجزاء على حاله **باب دفعه** في العين المالك اما  
المودع فالمشهور انه لا يتاحم حرقا لكن لما ورد به انه ان القاصب يتاحم فيما  
اذا اشتريت منه العين المصنوعة واذا كان القاصب يتاحم فالمستعبر اول  
**باب دفعه** المتكسر تختلف بحسب المقاصد من جاز جرح من حين العتق والظاهر  
وكذا بشرط النسيان في الاصح وكذا في ذمة الجمل واما في الايمان فان كانت على التكررات  
على الذمة المتصلة بالثمن فاذ اخذت لا يكل فلا تاسفة او شهرا فبعضه لغيره من  
حين الثمن ولهذا قالوا في كتابه لا يلا وقالوا اياها بعد سنة الا لا يكون لها  
في المالك وان كانت في الاجزاء لم تجز على افعال وكذلك في الذنوب **باب دفعه**  
في حكم السفرة للمبيد وما دفعها في حكم الماخر في باب قصر الصلاة وجها والقصر  
في الزنا وغيبه الولي في النكاح واحضار المحرم ونحوه في صور احدها نفي الزنا  
فانما دفعها في حكم البعثة في الاصح حتى تنتج النكاح اياها من بطله المالك المتناهي  
عدم وجوب الحج على من بيته ومن مكة ومن حطين وهو ضعيف عن النبي اذ كان  
واخضا لا يكون له بيب نه المراجعة اذ اراد احد من سفر نكته فالاصح  
احتمالا للشيب سوا كانا اسفر لسانه الفسود دفعها على الاصح وشرط كثير  
من الحرافة من مسافة الفسود ولم يعتبروا الا نفي الما دفعها كالمتم في محليين  
من المالك الواحد **باب دفعه** لا يستثنى طرعا لو نذر راتبا فاستباحا  
وشرط الخروج لغرض من عبادة مريض وصلا حنافة وقضا حنافة جاز  
**باب دفعه** على الزوايا هل يجزى حكم الزوايا هذا على اربعة اشياء احدها  
ما يعطى حكم الزوايا قطعا كما في غير المحلتي كما في بيعها بمونة لا تصح وصحح  
نعم في القود بقتله خلاف الثاني ما يعطاه في الاصح كما لو طهنت اعبه له ولم  
مكاتبه فالمدح لا يحسنه ولهذا الورى ذكره في الاصح في الاصح في الاصح في الاصح  
ويخرج امته كالحرق ولو اشترى كعبه بشرط العتق ثم باعه كذا لم يبيع في الاصح  
كالعبد المذنب وزعمه ولو عصب حنفة ثوبه لكان نصف فسرى الى الثاني  
من جعلها هربية فكذلك على المذنب فيعزم به لانه مكرم على المذنب  
ومنهم من يبيها بفسادها ولا يكن تجزئها فان كان بدن حال صحا وعزل  
لعل فسادا قبل الجمل ولو بشرط رهنه وجعل الثمن رهنا فالاصح عند الحرافة

ذكر



انه لايجب الاشارة على النساء الثالث ما لم يصبه في الاصح كسبح العبد الحاني  
جانبه موجب التماس ولا يجوز صبح على الاصح او قد يعنى المستحق ومنه اختلاف  
المشايخ بان تراها الى الفاضل ولم يوجب لها فصل لا يشترط على الاصح الجهر  
وجها لا يوجبها لغيره ملكه وبعد التماس وقبل التمس وجها من ريبان واولي  
بالجهر لا يشارف على الزوال ومنه لو كفر الميت في كفر مخصوصه وسواء كان  
فالاصح ينشئ له اداء ما كان عليه وقبل الاصل لصاحبه فبنيته انه صار كالحالك  
ومنه باع المشرك المشرك المشرك صبح على الاصح وفيه من هذه القواعد المتفرقة  
على جعل كل واقع **المشرك على الزوال** اذا استمر ركعه وصلى على الزوال هل  
يكون استداره بازالته واعادته ابتداء او هو محض استدارته ذكر المرافى  
فهذه القواعد في باب الركعتين وخرج عليهما مسلمين **احدها** حتى الركعتين  
وقال المرتفع انما اقدمه يكون ركعتين على ركعتين او اقدمه ركعتين فان جاز  
العدا في الركعتين فذاك وان منعنا نقول ما منعنا ما ذكرنا فان قلنا كركعتين  
بما ذكرناه ابتداء ركعتين جبرهما والمذهب القطع بالجواز لانه صبح  
الركعتين وان كان لا يجوز الزيادة في الركعتين **الثانية** اذا كان على الصبح ركعتين  
فصاحبه واستثنى التماس لنفسه هل يحتاج الى شرط القطع لانه يصير كانه باع  
تم اشتراكها وقد نص المشايخ رحمه الله على انه لو باع شجرة مطلوعة واستبقى المبلغ  
لنفسه لم يجز الا بشروط القطع لانه **اشترط** على الزوال انه استبقى كل ما باعه  
اشتراه وذكرها الامام كذا في زاد المسند وهي اذا جبر على بيعه جبره جبره  
استغرق ماله وماله السيد ولم يملك غيره ففداه الزوال لم يعلم ان لم يعلم  
وبطل الحق فيه فاذا فذره وقلنا ينبغي ان لا يملك من فذل قوله فان قلنا  
المشرك على الزوال كركعتين فذلك للزوال ولا فليس السيد الميت **المشرك**  
**تحليل التيسير** ومن ثم لم يحكم على الميت بالاستقبال مادام مترددا على الصبح  
حتى يفصل ولا على الركعتين في الفصول في التماسه ولو اذ ذلك صور يربح  
لحدثه ولا الزوال تجس ولم تعتبر في الزوال بالملك والطين والجلد المتصل  
به وما في مقعر ومترج ولم تضر التماسه اذا كان لما كثيرا ولم يتغيرا قليلا  
وكانت التماسه لا يدركها الطرف وكذا الصور والمستثناء من تحصيل التماس  
التقليد وعنى عن التماس السائل من ثم التماس اذا عنت بلوى الشخص في حاله

وعنى

وعنى رفق الظهور اذا تعذر الاحتراز منه وعن قليل دم البراغيث وكذا  
كثيره عن المختصين وعن طين الشارح ما يتعد الاحتراز منه غالبا وعنى  
عن الدم التنبيل على الدم والعظم من المفكر ثالث الجلي والشمالي وتصل  
المستحاضه ودام لحدس مع التماسه ولا يجب تصا الصلاة على المصاحف لذكر  
علامات الصوم وجزاء القنود في الصلاة للرض ويستط استيفاء القبلة  
في حال شدة الخوف والافاقة في السفر حتى لا يقوتها الناس واورا هم وعن  
تقبل ابن الصباغ جواز صوم المتطوع بنية من النهار ان الشرع يوجب  
الاحتياط من الصوم فلو اعتبرنا بتعيينه التماسه فيه افضى الى تقليده وكذلك  
سوى بترك القيام وانما قلناه وادراك الركعة بالركوع مع الامام ويستط  
عنه القاعته واعتقد به في بعض اركان الصلاة كالجمود والتشديد حتى  
المقتدر حيث لا يتعد له بذلك لحظة فضيلة الاحتراز واعتقد تركه كالحكم  
بالاعتذار العامة والخاصة مع تحصيل التماسه له ان كان قد عتدته فعلها  
لما العذر خلا فالجهره واعتقدوا فيها الجاهلية وصلاة الخوف لمصلحة الجماعة  
المدالك وتقبله لانه الحرب بالقتل وليس الحرير لملكه وكذلك الديار  
التحسين الذي يقوم غير مقايمة قد وقع السلاح حيث يجوز ذلك وجعل المرفق  
في التماسه لم ينظر فاذا كان محتجرا بالمال وعدم وجوب تقاربه التماسه  
الصوم بخلاف غير من العبادات والاحتياط بها في غير من الليل والنظر لغيره  
ولوا تنهت جماعة من صدره فقبل ينظر كالتقوى والاحتياط في المشقة وفيها والعفو  
من وضع المجرم يده على اسسه اذا لا يمكن الاحتراز منه ولا نه محتاج اليه المصح  
في الوضوء يحكم بانه جعل غفرا وسوى في الحج والعمرة بدخول اقليم  
منه بالمسجد في غير ذلك ما احتضا به من الاحتكام واباحة كل الميتة لغيره  
وكذلك الكفر لا جبره نفسه ومحقا اشتراط الحق في البيع لاجل مصلحة الجارية  
وصحة تصرفه لما في حاله الخيرا ما في عينه وفي حضوره عند وجوب ذلك  
عليه وامتناعه منه **فيها** **الاول** هذا اذا كانت المشقة وقوعها  
على فلو كانت تادرا لم تراع المشقة فيه ولهذا تنقض المستحاضه كل ما يرضه  
وتنقض التماسه الصلاة على ما تنقله المرافى من الجهره وجهه التماسه حتى لا يتعد

الرافى وغيره بذلك ومن نظائره لا يجوز الاحرام بالعمرة للمعاقبة في اشتغاله  
بالرعي والطبقت ومنها اذا كان جرحه بالبحر فحرم بالبحر ما قبل الاثنان ليش  
من اركانه مثل الاحرام الثاني في العمرة على القول المجوز اذ طال الحرم على  
الحج فيه وجها لا يتخلل في الاحرامها جازع لانه من حاله العمرة والثاني  
لا يجوز وهو قضية كلام الاحكام بالركوع قال في الحج والجملة **المشرك**  
سبقت في حرف الصاد **المضات الحرة** **المضات** لكل فيما يفيد التخليق  
على الجوزة تدنى على السرايات والقلبة كالطلاق والعتاق وكذا الخ لولا  
أحرمت بنصفه لسك التمسك بالمال الرويا في خلاف البيع والتمسك لايجب  
اضافته عندنا الى بعض الاعضاء كذا ضبطه الامام وطاعه ان ما قبل التخلل  
من التصرفات صحيح ايضا فتدلى محل كذا نصرت وما لا فلا ويستثنى مساهل  
احدها لا يلا فانه يقبل التخليق كما يصح ايضا فتدلى بعض المحل لا العرج الثاني  
الوصية فانه يصح تخليلها كما يصح ان تصف الى بعض المحل لا يفسد فيها التماسه  
التمسك برباعه تدلته ولو اذ بدت يدك او رجلك لم يصح على وجه الراجحة لايجب  
تدليل الرجوع في التمسك برباعه تدلته ولو اذ بدت يدك او رجلك لم يصح على وجه الراجحة لايجب  
رجعت في راسك مثلا فصل يكون وجوبا في جميعه ان قلنا لا يكتفى الرجوع باللفظ  
وهو الاصح بقا التمسك برباعه تدلته ولو اذ بدت يدك او رجلك لم يصح على وجه الراجحة لايجب  
الدارا فتدلى ان لا يكون تدلى ولو اذ بدت يدك او رجلك لم يصح على وجه الراجحة لايجب  
تخليق لشيخ لا يجوز كانه المرافى في باب الحبس وغيره واذا اشترى عبد  
هو جرحه بحد ما عيبه وقلنا لا يجوز اذ فراد الحبس بالرد لولده كان رداه على  
وجه كماله علم على التماسه انما فتدلى التمسك بالرجوع المصنف فاسد لايجب فان  
التمسك برباعه تدلته فلا تدلى كالاتفاق العقود فلا يصح ايضا في التمسك  
الفيه وفي الجهره والرويا في الاستحقاق كالحاج عيب مصاد فثبت الاحتكام في هذا  
لا يرض به ولا بعض اصحابنا يرض به الاحتكام في هذا الاحتكام في هذا  
اصحابنا لايجب وجها واحدا لانه لا يفسد كسراية الحق **المطلق** يتخلل به  
بما حث المولى المطلق من الفارط ما يحل الاصح يترك على الجهره المصح وهذا  
لو اخرج نجاسة التماسه المرافى اعدوا ان يبيت السبب وكذا في المرافى  
اذا خرج ولم يبين السبب كما تنصبه نص السابغ وكذا في الشهادة بالارضاع

من هذه الاشياء تنه نادرا واهله لم يقع قطعها بما يذكره الفقهاء للفرج ومثله  
لوسى اربع صلوات اربعة ايام ولم يعلم انها تنشق واحتلقة فانه محتاج لصلاة  
عشرين صلاة يستط الغرض يثبت وان كان عليه في ذلك مشقة وشك المرفد  
عندنا ينقض ما فات من الصلوات في حال ردته وانما كانت مدته وادى الى المشقة  
وقال في صلاة في صلاة الخوف يلقى السلاح اذا دعى ولو عجز اسلكه وقضى في الاصح  
لا نه عذر بعام الظلمة فكان كعدم المستحاضه وعلى الامام عز الاحتكام بالركوع  
عذره ثم تبعه وقال في تلخيص السباح من الاعتذار العامة وحق المقاتل في جهره  
الاستحاضه **الثاني** المشقة تختلف ضابطها باختلاف اعدادها حتى ان يمتنع الجهر  
الى ما اذا اظنه ثلاث مستعد عضوا ويطو البرءا وشين فاحسن في عضواها  
واستشكاه اربعه السلام وقال في هذه كلها الاضابطها ومنها القيام في الصلاة  
لا يشترط فيه الصبر ولا يكتفى فيه مجرد الاسم وعلى الامام عز يخففه الصبر الم  
سوى عن المتطوع ومنشقة الصوم انفق الاحتكام على انه لا يشترط فيه الصبر  
قال الامام في مختصراتها شيئا لوجه ان ينقض الصوم تضررا بغيره من الصوم  
في المارب وقال المرافى بشرط المرض ان يكون شديد الحجة به ضرره  
اخطاه على قاعه ويصير الحاضر في التمسك وقال الشيخ زين الملقاى يفتي  
ان يكون الحاضر سنا اخف من الما فان المسافر يجمع له النظر وان لم يكن منه عذر  
قال والنظر ان يفتحه بالمرض مشقة تلحق المسافر بالسفر وقال في شيخه  
في القواعد من المشكك فيها المشقة المضيق للمحضة كالمرض في الصوم فانه لا يرض  
بالمشقة فالمشقة تنسب بغير مضبوطة وان مضبوطة بما يساوي مشقة الاسفار فذلك  
غير محدود وكذلك مشقة الاعتذار للمحضة كمشقة العود قال ومن ضبط ذلك  
ما قلنا لا ينطبق عليه اسم فاهل الفقه خصوا هذه المشكك **الثالث** مرضه  
عنه المشقة لو تلف وتعلل بجمع اذ لم ينشئ الملاك او اضر العظم كالمريض بجملة المشقة  
في حضوره الجهره والمضو به تحت المشقة حضوره فانه ويستط عنه الغرض ان  
خشى انه قد ذكر الغرض في المستحق في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره  
لهذه الحاله انه يجب عليه النظر ان صام عصى قال المرافى ومثل ان احتكامه  
لانه عاص به فكيف يتصرف بما يصح به ويحتل ان يقال انما عصى بجملة المشقة  
الروح التي هي من حق الله تعالى فيكون المصلي في الدار المخصوصه به بعض الاشياء  
حق الغير فذلك هذا المصلي في الدار المخصوصه به بعض الاشياء  
في التمسك بالركوع في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره  
**لا يشك** لو اذن على دين ثم اراد ان يرضه على اخو لا يجوز في الجهره وعنه

الرافى



وذلك لا يسبق قاله الإمام في باب الإقرار ولا يشترط ان يشهد السهرود للشهادة  
عز الجبلوغ والاعتدال والصحة والخبر والمروءة والطواعية فلو اطلق الشاهد  
على الإقرار بالتأني في نفسه عن الصفات المعينة فان فعل ذلك وان اذنت وقال  
لا يلزمي المقرض ذلك ولو كان كرامة لبيت قال التأني ان كان استناده  
الأكثور وبينة انفي شأده ولا توثق قال الإمام يخرج عن ذلك انه لا يتحقق  
على التأني شكله استنصال وقد بينه بشي وهو ان الشاهد لو شهد بظان ما  
او غاب وقدر الاستنصال استع تعينه القضاء لانه اذ اطلقه وان شهد  
واستنصل التأني فأي شاهد اصحابه ان لا يفيض الا يلزمه ان يشكر  
الاثر وزمانه من القضاء في يري البحث عن المكان والزمان وعرضه ان يبين  
تثبت الشاهد وبينه عايقول فان كان خبير لم يجب التأني ثم قال وليس  
ما ذكرنا من جواز استنصال التأني مجرد ودل في حقه وكذا سطر الى حافة  
الشاهد فان راه خبرا بالشرائط فحقا فله تركه الاستنصال وقد سنع قال  
لا يجب المباحث فيها حتما ولا احتياط يتبعها وهو من خفايا الاحكام القضائية  
اذا استنصل التأني فعل الشاهد التفصيل في الشرايط فيه وجهان ولا  
خلاف انه لا يجب عليه تفصيل الزمان والمكان وان استنصل التأني في الزمان  
بها لا يتجدد في شأده **الثاني** المطلق محل القلب كما اذا باع ثمن طائفا  
قبول على نقد البهله فان لم يكن وكان له علفن اخت والتحل على اخبرها على  
بافلا يبتضيه الاسم ويستثنى صور منها خمس من لا يابعدا لفرع من عمل  
الوجه معينة رفع الحديث وان قول الاعتراف فلا وان اطلق ولم ينو شيئا فاصبح  
انه يصير مستغلا لان تقدم بية الحديث تحلته محل عليه ومنها ان المضافين  
في القصر المقرضون ان تمام لزمه ولولم ينو القصر لم يمت تمام لزمه ان تمام  
لان حاصل هو تمام فاذا اطلق النية تصرف المجهود وتدخل التأني بوالطبيب  
هذا عن الفرق وهو ثلثي كان ذلك الاصل العام عارضه اصل خاص اقوى منه ومنها  
اذا اقر الاب ابن العين ملكا فولد ثم ادعى انه هبة منه واراد الرجوع فقد ا  
فروع القضاء المار به قال التأني بوعاها وبوالطبيب يجوز قال التأني  
الحسين والتأني المار به له ذلك **وقال** النووي في فتاويه انه لا يصح  
وقال الراعي يمكن ان ينوسط بين ان يقترب من ثقل الملك فيه فبيع من الزمان  
**الثالث** ان المطلق يرجع في قضين احد تجملية الى الاطلاق اذا كان كصنف من  
من جهة في صورها لو كان عليه دينا باحد فاهي تدفع الى المدين

فاطلق قلها القتين ومنه قولوا فال لزوجته احد اطلاق لم يقصد بعينه  
 خلقت لحداتها وعليه تقيين احداها لطلاق ولو **فان** طلعت ولحق من هذه  
 النساء ومن اجنبية وقال اردتها قال لظواهر القول ايضا ومنه ما يجوز  
 ان يحرم مطلقا ويلزمه المفسين ان يباشروا السكن او اليها ثم لو اخرج  
 في الشهر الحرام قبل ان يعينه الحق دخل الحرام فارد حرة اليه قال في التحريم  
 له ذلك لان احرامه عن الزرع لا يقع موقوف في المنة الا الزمان لا يتيسر  
 العزم **السادس** في اللفظ اطلاق **اي** على الحقيقة لا كما كان فوصح بذلك القيد  
 الجمع والافلا يخرج عليها صورته بسببه **الارب** السابعة حديث قبل اذ  
 الحجة لا نه يصرح بها لعم ومنه اذا اقر المفسر بما قلناه فيقول  
 من حيثنا وما كان فان اطلق قبل وجعل على اقل لانه اوضح به لعم ومنه اذا اقر  
 للزوجة والطلاق ولم يبين الزرع صح في الجمع والثنائي لجمع قول الدارقطني  
 قيل صح لاعتبار ما يترجح الا اقل انواع ضررا للزوجة بها واعاد هذا الحديث في  
 كتاب الاحكام في فصول اطلاق الطلقة **فان** ان يفتح مجع هذا المحقق الياسين  
 طه القاعلة فانه اوضح وقال اشركك واجبرك لترزع اقل لانه اع  
 ضرر لم يجمع حسدا ولا به حل المطلق عليه **الثامن** المطلق عند علم القترية  
 يزيل على اقل المرتبة ولعله الواع عيدا بشرط انه كاتب الترتيبه مطلق  
 عليه باسم وهذا انذار به ياهل سبل على الحدي الشرعي او ما يقع عليه  
 الاسم **تكرار** وبان قاله بالام تقيين الشرعي وادلت الحقيقة المطلق من  
 اللفظ ينصرف الى الكل من الحائز ولهذا الوصف لا ياكل العلم يثبت باكل  
 السمكة لتضمن حبيته اذا لم يصر للعقد من الدم ولا دم السمكة **الف** وعندها  
 لا يثبت ايضا لكن بعينه هذا المأخذ **السادس** الفرق بين مطلق الشرعي  
 المطلق تعرضه الشيخ في شرح الحام فقال المراد بالاول حقيقة الماهية  
 والثاني في تعينه اطلاق فالاول قيد والثاني في تعينه الماهية  
 جميع القيد وتدل على ذلك بل سراد التجرد عن فرد معين وله امثلة  
 منها مطلق آقا والما المطلق فالاول ينقسم الى الظاهر والباطن والجس  
 والثاني هو الما المطلق وانما يصدق على واحد وهو الظاهر ومنها اسم الزوجة  
 يصدق على السليمة والحبيبة والمطلقة لا يصدق على السليمة وكذا في الحق  
 عز القارة **السابعة** اطلاق الطلوع اياها والرقبة المطلقة مقيد بالطلاق  
 بخلاف مطلق الرقبة ومنها الدرهم المذكور في الحق فلم يقد بالثالث

والكمال وحقيقته منقسمة اليها واما اطلاق بيتيد بالكمال للتعارف والرواج  
بين الناس ومنها الفتن والاجتهاد والصدق ونحوها من الاعراض المحجولة  
فان ذلك منقسم الى الحال والموجب فاذا اطلعت انما تخلع الحجاب فلا طلاق قيد  
تدعى ذلك **المطلب** اذا كان فيه احد عوضين على الراس لم يكن تخصيص احد  
الطلب ومن ثم قالوا اكثية الدعوة عند القاضي بالايمان يدي على الزوج الا بالار  
وان بعد ذلك انما تنفذ من غير شرط وطلب منه دفع الضرب بالخروج من وجهه  
او الطلاق فليس في المطلب وكذلك الحققة لما كانت على يد القاضي في اي موضع  
لم يكن للزوج طلبه الا ببيعة قلب وبحي مثله في الحكومة والرضخ **الحديث** **يزول**  
**سرا له الموجد** فهو رضاء اذا استعمل اكثر من اربع نسوة وامانت احداهن  
قال ابن خثار والمبيته وتحبس له من الاربع ومنها اذا اتت اعا اثنتان شخصاً وامانت  
للقريفة ان يلقه واحد مما كان موجوداً او الفرق بين هذا وبين الا اذا كان  
احد الانا من حيث كان اصح عند التوركي انه لا يحتج بان احكام الزوجيه باقية  
بدليل الارث والغسل ولهذا كان له الاختيار بعد الموت وكذلك النسب شديد  
التعلق بالاغتيا بخلاف الاحتيا فانه لا ينفك لما هار وجسا وقد نفذ احدهما  
**مستظهر** **لشي يقوم مقام كله** ولهذا انفصل الركعة باء راء الركوع ومن وقع ركعة  
في الوقت فان لكل ادى الاربع ولو احرم الصبي وبلغ قبل الوقوف او في الثانية  
حسب عن فرض الاسلام وراكعه معظم الحج وقال المال واجتبا ليلة العيد تفصل  
بالعظم **المعارضه** يستتبع المصنوع وعده اقسام **الركعة** ما قطع قيد بالاعمال  
لعدم طهارتها المحرارة اخلت بطرح شيء منها وجهاً انما تلزم الارث وجوب  
القبض على من يرمى بنفسه من شاة لشي عيناً حق وجعل الانام من هذا اطلاق الشفعة  
للتشريك وتزجيده ان التشريك لا غرض له في البيع من اجبي ولو باع من شريكه  
حصل قصوده من الثمن وانما دع عن التشريك الضرب فاذا باع من غيره وقذف  
الشرع الى عرضيه على شريكه ضمن الشرع تصنوعه وصرف البيع الى التشريك او اقل  
منه ابطال الشفعة في الموهوب الماني ما هو كذلك في الحكم لو قتل احد المالكين  
الموجب للمم بوقدخال الدين في الاربع وكذا لو امسك زوجته لاجل زهرها سباً فغتر  
بها في الاربع ولو روى بنفسه من ثلها حق يصل فاعدا الاجب القضاء في الاربع وكذا لو  
شرب ثوباً او اطلق الجيز فالثمنه ونفسه لم يلزمها تقاضا لوات ايام النفا  
على الاربع ولو اصابا غشيرة زوجته حتى افتقدت الخلق صل في الصبح وكذا لو طلق

[illegible]



لا نأمر بالربا المعبر عنه برخصه **مما يله البيع بالجمع** فإنه يفسد بما يله  
الاحاد ديا لا بد من ترك القوم وراهم والله تعالى جعلوا أصابعهم وإذا لم  
يغواكل لربهم ان المرتعين فإنه يفسد ان كلاً منهم أكل رعيته وقد يفسد بما يله  
كل كلاً لغيره فالحال في الطواف والصلوات وقوله وارحمكم الواكبين وأما قول الجاهل  
فأغسلوا وجوهكم وأيديكم والطرأق وامسحوا برؤوسكم وارحمكم الواكبين تذكر  
الطرأق يذكر للجمع والواكبين لفظ التنبيه أن ما يله البيع بالجمع يقتضي انقسام  
الطواف على اربعة وكل من ترك من طوافه الواكبين ولو قيل في الكتاب ثم هناك الواجب  
بان لكل رجل كعب واحد وذكر الواكبين لفظ التنبيه ليتناول الكعبين من كل  
رجل فان قيل يغفل هذا يلزم ان لا يله الا غسل يديه وأطراف رجل واحد  
قلنا صدقنا نعمت تعالى على من يله عليه ولم يراجع كلاً منه وهذا **قاعدة** محمد  
يتفرع عليها كثير من المسائل بل الخلاف من ابيه ومن الفروع التنبيه من الاول  
قوله تعالى انما الصدقات للفقراء لانهم هم على المراد يوزع جميع الصدقات  
على مجموع الأصناف وكل فرد من افراد الصدقات وبنى على ذلك سبيل كثير  
استدل به بكل صدقة صدقة وبكثير ومنها في صنف **ومما** قوله صلى الله عليه وسلم  
في تعيين سهمه على الخبيث فما دخلها ما دخلها من على المراد انه ادخل كل واحد  
من فدية الخلف وكل واحد منها جارية والمراد انه ادخل كل الفرد من الخلفين  
وكل قدم من قدمه ادخلها طاهراً وبني على ذلك ما اذا غسل يديه وادخلها الخلفين  
من غسل طرفي وادخلها الخلف فان جعلناه من توزيع الفرد على الجمل استمع الخلف  
لأنه في حال ادخال الرجل الى الخلف يكن الرجلان طاهرين وان جعلناه من  
توزيع المراد على الاحاد صح وما لنا في مال الطرفي والاول هو المذهب **ومما**  
سأله مدعيه ان ما عند الخلف فيها ان قضيه العدة اذا اشتمل احد طرفيها على  
مالين وزع ما في الطرف الآخر عليها باعتبار العدة وذلك يوجب المفاضلة  
او الجمل للمال لان قضيه العدة ذلك لأنه لو باع شيئاً من غنائه وروسيها  
بالب يوزع الالف عليها حتى لو كان ثمنه المتقصر ما يله والسيف مخمس انظر  
الشيخ المتقصر بثلاثين واغرض امامنا بالعدة لا بعض في وضعه توزيعاً  
فصلاً بل بقضاهه وفقاً له الجمل بالمائة وفقاً لثمنه لاشباع بما في حال التفتش  
شبهه مما في الرق المتقصر لما يصار الى توزيع المتقصر في سلة الشفعة تصرف  
الشفعة وأما الثاني فيقسم قسمين الاول ان يقوم قرضه على ارادته فلهما

فيمارسا فيه ساقا هذه القرينة على تزويج الجملة على الجمل لاستعماله الاخر لو قال  
الزوجه ان كل واحد من الراغبين فانما هما لثقتان فكلت كل واحد منهما  
ربيعا فثقتا لانهما اكلتاها وبسبيل اكل كل واحد الراغبين وبسبيل القرينة  
على تزويج الاخذ على واحد قالوا له التتم الثاني ان اريد قوله على احد  
لتزويج ان اريد كل منهما فكل جعل عند الاطلاق على الاول فيه خلاف والراجح  
انها على تزويج الواحد من تزويج اثنان قال انه علمنا هاتين الدارين فانما هما لثقتان  
فد ظنة احد لهما احدى الدارين والاخر لا يخرج من تطلق واحدة منهما حتى تدخل  
كل واحد منهما الدارين جميعا على الصحيح ولو قال ان حثمتا فانما هما لثقتان  
فكل علمنا لثقتا على جميعهما جميعا فان حثمتا معا او من ثقتا لثقتا واجابت  
احدا لهما لم تطلق واحدة منهما ولو قال ان شيئا فانما هما لثقتان فثقتا احد لهما  
ولم يثقتا الاخر لم تطلق واحدة منهما وهما طلاق كل واحد معلق بالثبوتين  
جميعا او لكل واحد مشبهة بطلاق نفسها ونهضتها قال السندعي بالثاني  
على الاول فغيره لو سمي نه الفياض ولد كل واحد اوفر رجلان يقتل رجلان كان  
منهضهما انهما اشتراكا في قتل كل منهما واحدهما قتل احد لهما والاخر اضر  
ومنهضه الاثنان فاذا ضمن اثنان لقتل كل واحد منهما ضمن جميع الدين  
او بالحدس وجهان ربنا في جنتهم المروى في الا ان يقولوا ان كل واحد من جميعا  
وجزم صاحب التمه بالاول واقتى به بعض مشايخنا واستشهد صاحب التمه  
لذلك بما اذا كان لرجلين عينا فقالا لرجل رهنا عنه كره نكح الذي نكح  
على فلاق فان كل واحد منهما يكون رهنا لكل الاثنان ولا اتفاق على  
هذه الصور ومنها اذا قال له لا يجيد به اذا اذنت الى لثقتا فتم احدهما لم يمت  
الواحد باذ احسنه او يتوقف على اكل الجميع ولو اثنان فتم به الف من المسلمين  
ما به الف من الكفار قاله الامام فان اكل هرود وحواله الرافعيهما اذا اشد  
لهما على لثقتا قبل على احدهما فظهر الخلل ووافقه النووي واما انزل القرعة فثبتها  
بما اذا عرف اوله قبل ولم يعرف لبايع وان حمل ثم استعمل القرعة وعرضها حلفت  
بالطلاق الثلاث على شيء وله اربع زوجات وحلفت قال ابن عبد السلام بلامة  
ثلاث طلعنا بعينها في واحد من شهودنا يجوز ان يزوج على كل واحدة من كل  
حتى يستعمل الثلاث ما اذا القرعة الموجبة للبيونته المذكور حاكم عنه عليه

ابن الفراح وقتاويه ولم يخالفه وسبقت وقاعدة الحصر الاشاعة **وهنا**  
لو باع جماعة عبدك ثم من واحد **وهنا** لو قال لارب اوقت عبيك او سئلت  
طلقة او طلعت او لانا او ارجا وقع على كل طلبة فان قصد توزيع كل  
طلقة عليهن وقع في ثلثين ثلثين ولو ثلاث واربع ثلاث **وهنا** اذا قتل  
نصفه حر ونصفه مملوك ماله العراقيون من اصحابنا يقتل به  
لنساؤها والامح المتع لانه لا يقابل الرق بالرق والخبر بالخبر بل يوزع  
فكل واحد منها من الرق على رقب صاحبه وحرثته وما فيه من الحرث على رقبه  
وحرثته فلو قتلناه به لاستوفينا ربيع خرير ربيع رقيق قال القاضي  
في حقيقته وانما تظهر هذه المسألة ولما لم يقتل المحض نصفه مملوكا  
حكما لا يتناول ما وجب من القيمة نصف الرقيق شحلا بل منه لما فيه من  
الحرية قال ونظير هذا التوزيع والتسوية ان من بلغ مملوكا وسبيها وتبعه  
كل واحد الى ثلثيها استعصر بقاها بقا بلا العبد او الثوب لكن بقاها  
نصف العبد ونصف الثوب وكذا السيف بقاها نصف منها قال  
نزهة انه اذا قتل الحر الكافر العبد المسلم او عكسه لا يقتل به وانما قال  
انه تقابل النصر بالنقص والنحل بالنحل حتى يجب القود **وهنا** فلو  
كامل الدية ان كان في الاخصان عضو واحد قاتله في ثلثيها وان اخذت  
اجزاء وزعت الدية في واحد لها نصيبها وكذلك اذا كان في اطار الدية  
وفي يمينه اطارا لثلاث لان المختار يستعمل على لثلاث اجزاء **المقتدرات**  
متعلق بها باحتلال **والحق** المختص اذا كان جميعها مقدرا بالشرع **وهنا**  
نير قدره في ثلاثة اقسام احدها ان يكون مقدرا بالشرع **وهنا**  
في حيث كان من يقد ويقت يستحق الجميع **وهنا** لو قتل اربعة افراس  
في الميراث فها هنا قد زيد الحق الذي لم يقد على الحق المقتدر لانه اقوى منه  
الثاني ان يكون المقتدر لها ية الاستحقاق وغير المقتدر هو كولا الى الميراث  
والاجتهاد فلا يزداد الحق الذي لم يقد ذلك الحق المقتدر **وهنا** وله صور **وهنا**  
الحذر والتعذر فلا يبلغ تخير من الحر والعبد ان يقد **وهنا** ان ينشئ  
في عبد عن عشرين مائة ورجل عن اربعين وقيل عشرين ومنها ان يسمه من  
القيمة والرضخ فلا يبلغ والرضخ لادنى سهمه المقتدر وكذا بالرضخ له ثوب  
بالمقتدر

بم فيه القاتل و رقيقه وما وجب  
بشصف الحرم

بالمقد والناث ان يكون احداهما مقدرا شرعا والاخر مندوبا راجع الى الاجتهاد  
كقوله يرجع الى اصل يضبط به فعل هو كالقصد وام ان كان مجاهدا واحدا لم يحاور  
به المقدركا لمحتوكة اذا كانت في فعله مندبا شرطا في السبله مقدركا  
الحل فان يخله نقصا لافاض شيئا باجتهاده الثاني المقدرات على اربعة اقسام  
احدها ما هو مقرب لقطعا فتمس من المرقب الذي اسلم فيه او كل شرابه  
او وجبه لان التخييد فيه غير ممكن فلو شرط فيه بطل وقد رسن الصبر  
الذي يحرم فيه الموقوف من الام ولدها مقرب الثاني ما هو تخييد لقطعا  
كقدر من الخس واجاز لا الاستحباب وسئل الولوع والعدد في الجعة وتكررات  
الصلاة ونصب الركعات والاسنان الماخوذة فيها كينت مختص وسن الرقية  
والسوق في الحرايا اذا جوزها في الخمسة والاعمال وحول الزكاة والحزبه  
والمقدته ودية الخفا وتعرف النكته وتغريب الزاني وانظار المولي  
والمفسر ومدة الرضاع وقاد يراد ود الثالث ما هو مقرب في المجرم  
فتمس مقد يرالقلبين بحسب ما به رطل وسن الخيف بنسب سنين وكذا كراصاع  
والساسة من اصبعين ثلثا مائة وراع الرابع ما هو تخييد في الاعوج كسافة  
النصر ثمانية واربعين ميلا وكالخمسة وسبق بالف وسن ما به رطل في الجداكي  
وسن في شرح المذهب فبابه الثالث نعم اخر على اربعة اقسام احدها ما  
يمنع الزبادة والمنع من كعاد الركعات والغزوص في الوارث والمجدود  
الثاني يمنعها كالقصد وفي الوضوء بلك يجوز التفضيل فيه وكذا الزيادة  
مع الكراهة الثالث ما يمنع الاكراد وفي كل كلة افعال المرتد اذا  
عد دناها بالثلاث فغير الشرط وكذا في كل كلة افعال المرتد اذا  
انثلاث على المذهب الرابع عكسه كمنع من القسم من الزوجات بمنع الزبادة  
وكالثلاث في الاستحباب بالاجاز والسبح في ولوع واكبل والخرج في النكابة  
والخمس في الرضاع والسبح في الطواف **المكاتب** كالجرمي هو مقتصود  
ببيع في الجديد وكالعين فيما يتعلق بالرقبة كبيعها السيد بربها واستناع  
والوصية في الامام ومن الدليل على ثبوت المكاتب في رقبته المكاتب ان من اخرج  
اعنه من مكاتبه ثم مات قبل علق المكاتب فالزوج تورث شيئا من قبله الزوج



الكتاب به كذا ولو لا نقول الملك في قبة الكتاب لو رثه المولى لما استخ الكاح  
وما سوك ذلك من الاثار فليست من احد ما يغلب فيه ملك الرقبة على  
كا اذا جلت ملك له وله مكانة لا تحت في الارض فتح الحرف اطلاق الشئ  
عليه **المشتركة** ومن ثم لا يشترط التثنية في غلبة الكتاب وهو نظير قول  
الشيء اذا انتهي بآية في الغلبة ما لا يتقبل الغلبة كالايمان في النفس  
وقتل العبد وشبهه لا يغلب فيه الدية وان غلبت في الخطاء ووقع في المصالح  
الصغير في غسالات الكتاب قاله وقد به المثلثة بصلتين بعد الظهر يسبح او  
دونها وعنده شارحة بان الذي يحصل به الظاهر لا يحسب الاثر الاول اقرب  
الى القواعد ويقرب قولهم في كتاب الجوز حيث يصف ان الجوز لا يصف  
في الارض لا لا لوضوحه كان لضعف الضعف والزيادة على الضعف لا يجوز  
**المشتركة** هل يطلق عليها ما لم اعلم ان هذا اما اختلف فيه كلامه فقد ذكرنا  
فيما لو جلت لامل له وله منافع بوصية واجارة لا تحت في الارض كانه المهر  
من لفظ المالك عند اطلاق الايمان وذكرنا فيما لو اقرع بال وفسر بمعه  
لم يقبل وقال في الارض في كتاب الايمان اجمع الاصحاب ان المنافع لا تندرج تحت  
مطلق اسم المالك لكن قالوا في باب الوصايا الاموال تنقسم الى اعيان ومنافع  
وهذا اريد لكل اطلاق عليه اما على طريق الحقيقة فلا معنى ان يخرج منها وجهان  
نعم لان اطلاقه في مال كان لا تصرف فيها كالشرف في الاعيان والثاني لا يحل ان  
المنافع ليست باموال وانما هو عوض يخرج من كلام الشيخ ان عهد في القوي  
وجه ما لك بال تفصيل من شفيع العتاد من العقد فانه مال لو اخرج ان  
يدفع الى زيد الف درهم ليشترط فيها على ان يكون له تلك الدرهم فلو وصية  
ولو قال اوصوا اليه من كذا اري كذا وكذا درهما كانت الوصية صحيحة والرقبة  
ان منافع الدار فيها ما لا عند الطائفة وليس يترك معنى المال فيها على انما  
عند ومنزلتها من المالك ايمان الاموال فصحت خلاف الوصية بالقرض لا  
كالوصية بنسخه وراثة وصانع درهم لا تقدر من الاموال وهذه لا يتصور  
الاجان من ماله كمنه والرقبة فيها بالخصار لا يتصور مع استيفاء اعيانها  
وانما يتصور بانها في الاعيان فخرجها فصار الموصي على الحقيقة موصيا ما ليس  
بهيئ كما استعفه فلم يصح **المشتركة** **يستق** **بالعسر** هذه ترجع لثلاث  
القد روي بعض الاصل بسبقت في حرف اليا من **المشتركة** **المشتركة**

الدية

واضح في ذلك تعليده اقامة البينة ان مال كان مشتركا فان قامها وصدقه  
المشتركة بما يدعيه من عدم الاذن فلا كلام ولز كنهه في القول قوله بمعية فاذا  
خلف فسد البيع في نصيبه وفي الباقي هو كمن تفرق اصفته **وسيا** من مال نا  
وكيل فلان في بيع او كراج وصدقه من بيعا صحت العقد ولو قال الوكيل يدي  
العقد لم اكن ما ذونا فيه بل بصفته الى قوله ولم تكن سلطان العقد وكذا الوصية  
المشتركة لان فيه حقا للوكيل لان يقيم المشترك بصفته على اقراره بان لم يكن ناديا  
له من حقه في ذمة التصرف قاله الرافعي في خرابية الوكيل **وسيا** اذا ادعت  
المشتركة رضاها حيث تغير ذمتها منها ومن الزوج بحرية لا يتقبل لان رضاها  
بالنكاح يتحقق بغير اقرارها بغيره فلا يتقبل رضاها لا اذا ذكرت عند اقباسان  
ويصح بختل **وسيا** اطلاق الرافعي في باب الرجعة انه لو ادعى على امرأة في حباله  
رجلا فها زوجته ما كانت زوجة بك وطلقتي يكون ذلك اقرارا له وتحلل رجعة  
له وهذا يعتد به اذا لم يسمع منها اقرارا للزوج الذي هي بمعه او اذا كانت  
اقرنه او لا تكون زوجة للاول بل الثاني وكذا في اقرارها بزوجها حيث  
تخلو لا يتقبل اقرارها الاول في بطل خلق الثاني كما اذا اوجت باذنها اذ  
منها رضا على ما يتقبل كذا قاله البغوي في فتاويه وهو صحيح بطر على القواعد **وسيا**  
في الشراف وادبه التنازل لشرع لو قال هذا العبد لثلاث ثم ادعى الشراف منه  
يحيى ولم يرض من بخله لم يصح المضادة وغيره يشرح النسخة فان يرضى من بخله  
يجوز ذلك التنازل اما لو ذكر من بخله بالاذن بغيره وله وقد اشترط منه  
فمنعه ولو قال هو له لا خلق في ذمة ثم اقام بينه بالشراف قال القاضي لا يقبل  
حتى يدعى له اشتراه منه بعد الاقرارا وعندى تقبل ان كان بعد تلقي  
الملك منه **وسيا** في باب الوديعه لو اكراد يده فاقمت البينة قال ادعى  
يدها فان كان انكر اصل ايداع لم يصدق للتناقص وانما في دعوى التلق  
فيصدق ويصير كالنائب وهل يشع بصفته على يد غيره من المرد والتلق وجهان  
اصحاهم لا نه وما يكون ناسيا ثم يذكر الوديعه وهو كالمالك لا يبيته في ثم جا  
ببيته نسمع قاله الرافعي وقد فوهوا في المراجعة اذا قال اشترت بكذا  
وتحسين من يذكر جهات في الخطا او لم يتعوضوا المالكه والمجته الشبهة  
**قلت** لا افرق في المالكه هنا بصفته نفوي تصد يده وان لم يذكر بخله لغيره  
**وسيا** **عالم** **اللاق** انه من الصدق او غيره فابراه الزوجه ثم ادعت الجهل

بالميراث

فصله التفرير من **انكر حد الحية** ثم اعترف به قبل لا يبا اذا ادعى حيا  
امراة بعد ان تزوجت ولو لم يغير اذ في حقه لم يتقبل على النص وعنده  
المراة في الوفاك واجبت قبل تنصا العدة بمات بعد ما تم صدقته قبل  
رجوعها في الارض ولو ادعى رجعة زوجته فانكرت ثم اعترفت قبل واستسكن  
بان انكارها يشترط اعترافها باقتحام عليه فاشبه ما لو اعترفت بحرية بينها  
ثم رجعت لا يتقبل واجبت بان لا اقرارا بحرية يستفاد الى امر قولي وان كان  
الرجعة نفى والبطون اقرب الى العلم والاطاحة من النفي بالرجوع عن الاقرار  
بالحرية ويخرج غير المعلوم فلم يقبل بالرجوع الى انكار الرجعة رجوع عن عدم  
العلم وكذا في نكاح اذا ادعت اطلاق على الزوج فانكره وتكلمت بغيره  
ثم رجعت لم يقبل رجوعه لا يستفاد قولها الى ثبات **من اقدم في عقد**  
كان وجهه لا اعتراف بوجوده لا يثبت حتى لا يسمع منه خلاف ذلك لان  
به كونا وبلا ذكر المام هذه القواعد في كتاب الايمان ومن ثم لو باع واحدا  
شخصا على المشترك ثم تصادق المشتري بمان على انه حر اصل ووافقه المختار  
اقرارا به بصفته بطلت الحواقة قاله البغوي والمرواني ولا يتصور ان يغيرها  
المشتري بمان لانها كذا باها بالذخول في البيع وجزء به المواني في الشرح الصغير  
والنكاح والمروضة وهو محمول على اذ لم يكن كونا ولا تقدر تلاق اخر الدعاوى  
عن قنابك القتل انه لو باع دارا ثم ادعى لها تلف ان العاقرتين قالوا لا يصح  
بصفته اذ لم يكن صحيح بانها ملكه بل تنص على البيع وان المرواني قال اذا باع شيئا  
ثم قال بصفته وان لا يملكه ثم ملكه بالاثار او مال حين باع هو ملك لم يسمع دعواه  
في بصفته وان لم يقبل ذلك بل انصرفت قوله بصفته سمعت دعواه وان لم تكن بصفته  
خلف المشتري انه باعه وهو ملكه قاله وقد نص عليه في الام وغلب من قاله غيره  
واما لو ادعى ان البيع وقع عليه وما عزال النص صحيح وقد نقل الشيخ البيهقي  
في كتاب الغصب عن النص وكذا ايضا في رواية الروضة في باب اقرار العاقر  
الى الطبيب انه لو باع دارا ثم ادعى انها كانت لغيبه باعها بغير اذنه وملكه  
الان لم يكن له المشتري واراد ان يقيم بصفته فان قال بصفته ملكي وادعى بغيرها  
ما يقتضي انها ملكه لم يسمع دعواه ولا سمعت ومن ثم لو باع احدا اشترى كمالا  
من انسان ثم ادعى بصفته كك شوك وان الاذن وقع بغيره ان الشريك في المولى  
لا يسمع دعواه كولو باع عبدا ثم قال كنت اعصته قبل البيع فان جاز بصفته

بغيره لم يقبل له اطلاق الاصل او موافقة لها بالظاهر كولو ادعى البايع  
ان المشتري راى المبيع فابيع صحيح وانكر المشتري قال قول البايع فان اقيم  
المشتري على الشرا اعتراف بالروية **باب** بعضهم بانها مسئلة اختلاف الفقهاء  
قد عولوا لجهة والنسابة والاربع تصدق مدعى الصحة **وسيا** رد المبيع يجب  
من قال كنت اعصته برد الفسخ وبك بحقه قاله الرافعي قبل وهو روي على  
ما اذا صدقه البايع والافساره ابطال حجة مجرد دعواه كولو باعه ثم قال  
كنت اعصته **قلت** كمن على الرقبة في كتاب الرهن والامام قال هذا الحق  
لا يجزئ به فان اقرضا هو باع عن ملكه بخلاف الرهن انتهى وهذا منه حل  
لفظ على ظاهره اذ لو كان لا مركا قيد به في كلام الامام لم يكن حقوق **من استغ**  
له التناخير مات قبل التنازل لحي وبصفته ان لا مرنا للتناخير بينا والحيان  
الا ترى انه يوم في سنة الميراث بغير الظاهر بشرطه فلو اخرجها على هذا العزم  
ثم مات في يدي ان لا يرضى قطعا ولا في فيه الخلاف فيمن اخرج الواجب الموسع  
لا بعد هذه اما ان يتبادر اليه المذهن ثم رايته ان الاستناد في ما باليتم  
من شرح الوسيط صرح به فيما لو يفتن المسافر لما اخر الوقت فانظروا  
افضل وما بعد جاعده وليس كذلك قطعا بل الخلاف جاز في هذه الحالة ايضا  
حكاة القاضي الحسين في ما في الموكاة من كتابه الفقه بالاسرار وقال  
لو اخرج الصلاة لا نظار جاعده وغيره ما يند به له التناخيرات فيقول للرجل  
نعم بغير ان يكونا من شين على الوجهي حيث لا تد به واول لعدم النقص  
ويخرج حصة في هذه طرفان وما يشهد لاجرا الخلاف ايضا ما ذكره الرافعي  
انه يستحب دفع الموكاة فلو وجب المساكين ولم يدعه اليم واخرجها للدفع  
للإمام فقلت لما لخص في الارض واجروها فيما لو استخبرنا الفقهاء في احوالهم  
الى ان يصل الى وطنه بنا على الرجوع ليس للفرار من الحج كراهية لخصم يملك  
عنه اذا مات في الطريق فيه الوجهان وقرب منه لو طلب المالكه لو اجد من  
الموكاة وكان له عند رجوعه التناخير لموات في هذه الحالة نفي لها في ما ليس  
لانها لا يجد مقصرا يند التناخير وتقل عن الغفلة في تفصيل قاله المرواني  
انه لا يقبل مطلقا وهو مشكل في مسألة الموكاة السابقة ومن ثم خرج هذا الاصل  
انهم المتعجب بالاجرام بالحج ومستحب التناخير الى احوالهم كذا قاله الرافعي  
ومثله دم القماران وكذلك انما لوم المبيع في كل وقت اذ افاضه

بالميراث



وويجزة الحقة فان وثنا يدخل نصف الليل ولكن يصح تأخيرها  
 الى يوم الجمعة ركعة الظهر بالثوب وسنح تأخيرها الى يوم  
 العيد قبل الصلاة وشركا المرأة الزوج من اجل ما نهى عن  
 ما قلناه وكذا لو اراد الزوج الخ وحده بالتمسك بالزوج فان الخ عليه  
 والفصل له الزوج انما في الغت فعلى هذا هو ما ورد في الخبر في قوله  
 في عصيانه ما ذكرنا من **فصل النبي قبل وانه غريب حرمانه** ولقد اورد  
 خليل الخمر لا تظهر ولو فتمت موافقه لم يرتب وسبقته في قاعدة المعاد وحده بشرط  
 المعقود **من عطل حرمها** في الاحرام لزمه الكفار لان سكتين احدهما المحرم اذا  
 تزوج او زوج الثانية الاصطياح اذا ارسل الصبي **من ثمة او استغنى**  
 بث له العفو على ما في سنده وهو العبد الموهون اذا جعل في سبيله ليس له  
 انقضاء وليس للمهر من ماله في الاستيفاء ولو اراد ان يعفو على ما استغنى  
 ولم يثبت الماله في المذهب وانه ان شرح بدينه اسر الحانية في قوله على  
 الفاعله ويكون فائدة ان يملك من المهر منته لان موجب الحانية تقدم على  
 حق المهر **من ثمة او استغنى** وكان محسن استيفاءه مكن منه الا وهو  
 بعد انما تصال على طهره لا يكرهه في الاصح لانه لا يضمن ان يرهه الحد يد ويبره  
 في الا يملك فيسرك اما فيه ما اذا قطع في طرفه في سبيله انما قطع او قتل  
 في ذي ذم اسر القاتل فان انقضاءه لا يستطرد لكن يستوفيه امام بطلان كافر  
 ولا يمكن كذا فمضى استغناؤه حد راسه لظنه الكافر على المسلم **من عطل على**  
**فصل نفسه** غنيا او ثريا بائنا على البيت او على فكل غير اتيانها في البيت او ثريا  
 فلي بنى له في صورته وسنوت فحرف الجاه **من حرمها في ثمة**  
 ففصلها بشئ يضمن في سنده وهما لو كان في الحرم ففصلها ففصل الغيبة  
 قال في المحرم من عطل لانه الصبي يضمن الحرم بغير التحليل فيصنعه صبي  
 فعله ومنه من حله على اذ الجاه الى الوقوع فيه وانه ابو يجلده الجاه على  
 قول من يقول الحرم لا يملكه فكانه حرم في أرض غيره **من ثمة او استغنى**  
**الاقراء** ولقد اوردنا في الاصل في حق المكرابا في النكاح لانه يملك انشاء  
 وكذا لو رجع بغير الرجعة في زمن الحد والوكيل بقرائه ليس قبل الحد والرجعة  
 بغير الطلاق ولو قال القاضي في حاله كان يثبت تضيده على فلان بكذا في قوله

بالاشاء

المها لانه يبيع المالك عيها في من غايته وانه كسبه اعنيته عند قولي  
 في الاظهر كما قاله الرازي في القطة مع انه يملك انشاءه حينئذ بخلاف ما لو  
 رجع اخذته ثم خسر وانه كسبه فلو جازها قبل ذلك لا يملك لان السلطان  
 يملكه ولي خاص فلو النكاح واما في البيع فهو وكيل المالك وشركه اقرب  
 عيني يدينه ثم انشاءه **نزع** من يره مع انه لا ينفذ على انشاءه **تبران**  
 متعلقا بغيره القاعد الاول اذا جعلنا له الاقرار وكان ذلك الشئ مما يثبت  
 بالاقول جملناه انشاءا لو اختلف الزوجان في الرجعة والعدو باقية ما قلناه  
 قوله الزوج على الصحيح قاله الرازي واطلق البيهقي وغيره ان اقراره ودعواه  
 يكون انشاء الرجعة واستنكره الامام لان الاقرار والاشاء متساويان او  
 اقرارا بغير المهر ونلنا لا يتقبل اقراره في الخصوص كما قلناه الرازي انه  
 سيجعل ذلك كانشاء الاعتاق حتى يعود فيه الاقوال ويكون اصح نفوذه  
 من المهر وسننقله الامام في نفوذه وجوده وان حكمنا بنفوذه في انشاءه  
 مصنوع من نفوذه انشاءا شرعا وان منعه ما اذا فعل وهذا ان اقرار  
 اسبقه بالطلاق كما نشأ به ولو اقرارا بطلاق ما لم يبق قوله وجها في  
 من اختلاف شرعا انتهى وقال المتولي كان النكاح محسب بقوله قياسا على  
 اذا قلنا لا يتقبل اقراره في تلاف المهر او يلقى كنه في الوقت لان اقرار  
 عندنا انما هو من سابق قبل من يملك انشاءا ولكن لا يجعل انشاءا شبيها في  
 الماله الثاني قال الشيخ عز الدين معنى هذه القاعدة من مكن انشاءا فها  
 يملك اقرارا فها واما في لسان من مكن انشاءا بجزله اقرارا بشرط  
 جواز اقراره لا يملك الانشاء **من يملك التصرف** لا يملك اذ فيه كالمهر  
 في النكاح والحق في البيع والطلاق على العين **من ثمة او استغنى**  
 الا في الزوج ينفذ على بغير الطلاق والتوكيل فيه ولا ينفذ على التوكيل في الطلاق  
 اذ استغنى التوكيل فيه **من لا يملك التصرف** لا يملك التصرف في الاصل  
 انشاءا في الحق في طلاق الخلق قبل النكاح وسننقله في بيعها  
 مرجع الماصل وهو ملك الاصل في الحقيقة لا استغنى لا باعتبار الخصومة  
 العبد يملك بغير الطلاق الثانية اما متبدا بملكه انما له او بملكه ان  
 فان ان عمت فانه طلاق الا ان عمت وان دخلنا الدار فانت طلاق لان

عق

يملكه انما حق له ان تضيته على هذه البلدة ان تضاف طلاق وعبيدهم اقرار  
 قبل قوله وانه حكمه واستغنى صور ارضها لو كان ملك انشاءا التصرف  
 يتقبل الاقرار به فانما يملكه المهر كل ما اذا كان المهر ايت بالعرف المأذون  
 فيه وان كان المهر كل ما يتقبل قوله لو كان في الاصح مع قدرته على انشاء الثانية  
 ولو اقبلت ملك انشاءا التصرف في احواله ولو قاله في عين من هذا فلان لم يتقبل  
 في الاصح مع قدرته على انشاء الثانية ولو اسبقه بملك انشاءا النكاح عليه  
 كما يملك اقرارا **من يملك النكاح** ان يملك في اقليمها ولا يملك الاقرار  
 لو كان له رجعة اخي من فلان لم يتقبل عليه وفي استغناؤه والحق  
 في الاقرار لا يملك الا يملك انشاءا يستغنى عنها اقرارا اسبقه بطلاق  
 الا في يتقبل في الاصح مع انه لا انشاءا الا في يضمن رجعة يجوز ان يضمن  
 القدر على انشاءا في نعم لو قيل في اصح له فعله لم ينجح الى استغناؤه الصا  
 الرازي المهر من ملك انشاءا الحق في طهره ولو كان بعد الرهن كسبعتة قبل  
 الصا بعد لولدت المهر منه فمال المهر من قد وطنتها باه نك فانت في  
 رهن م ولد رهن المهر من رهن اوزنا فاقول قول الرازي اذا وافقه  
 المهر من على اذن بالوط والوط والوط وان سلم المهر في المهر من المهر  
 قول المهر من عند المهر لان المهر من رهن رهن رهن رهن رهن رهن  
 قول المهر من لانه اخبر بما يقدم على انشاءه **من يملك الانشاء لا يملك الاقرار**  
 ولقد اوردنا في الاصل في النكاح في النكاح لانه يملك انشاءا بملكه  
 الا في يجد العزل كسب ملك المهر لانه يملك انشاءا ويستغنى صور ارضها  
 المراهة تصرفا في النكاح على الجاه يد كاتد على انشاءه واستغنى المهر في  
 بينا ومن السفيه جليل يصح اقراره بالنكاح لانه ليس من عيشه المراهة  
 المهر في يملك انشاءا تبرع ما في مرض الموت لوارثه ولا اخي ويملك اقراره بان  
 كان وفيه واقضه من الحق في اصح عند القاضي الحسين وغيره في المراهة  
 المراهة يجوز له المهر لا يملك انشاءا المراهة في ثمة او استغنى  
 الفلن ينفذ على انشاء البيع ويتبدل على اقراره في ثمة او استغنى  
 البيع يبيع ثم قال كنت اعففته قبل ورود التبرع اذ لا يملكه ايا صلي

المع

عق ثم دخلت في الثالثة وجها في النكاح لانه يملك اصل الطلاق فاستغنى  
 الصنف وكان الشيخ بدرا له ان كسبه في يستغنى عليه ما لو ملك نصبا وتوقع  
 حصول نصبا اخر من غير النكاح فيجعل كاتد نصبا في ثمة او استغنى  
 ملك المهر قيم مقام المهر هنا والركاة اول الحق المتبجبة الثانية يجوز  
 لعق خلق السنة في المهر فان كان لا يملك حينئذ وما عكس لان السنة في  
 صفته لطلاق فاستغنى ملك الاصل لانه الامام وشبه ذلك بعض النكاح  
 بالاجاز فانه تصدق من مال الرقة والمنافع فوجد شيئا في مال وهذا  
 تكليف فان الاقرار اثبت اصليا للمجاهم في التنازع خلقه وجوده في المهر  
 في الحق ليس ما تنفعه وجوده بل هو متوقع ولو قيل الغالب د والزم  
 كنه سديدا انشاءا للمهر لا يملك بغير المراهة في احواله في غير المدخول  
 ويملك تملكها كما لو قال انت طالق وطالق وطالق وقت واحد اذ يثبت بها  
 فلا يلحق ما بعد ها بخلاف ما لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق  
 وطالق وقع الثلاث عند الدخول في الاصح لانه لا يرتب عند الدخول الرابع  
 في لسته الماهل اذ اوله انه هو جوفه في عق وان قال له منه الماهل  
 فطلعت به وولدت فزعمه وجها قال الامام والحق اولي بالنفوذ  
 الطلاق الثانية لا يملك اصل ويملك الوالد ومعه العبد للنكاح لا يملك  
 الطلقات الثلاث **من يملك النكاح** قال ان شاء الله مريض فله على عتي عبد  
 ولا يملك بغيره الوفا عند الطلاق لانه التزام في اذمة ويجوز ان يلزم  
 في ثمة لا يملك وان لم ينفذ على انشاءه ولو عيده قال عتيده هذا فلو  
 وان قال ان مكنه فوجها وقال القاضي ابو الطيب في تعليقه لو قال ان  
 شئ الله مريض فله علي ان عتي هذا العبد لان العبد لا يملكه ولو ان شئ الله  
 مريض ومكنت هذا العبد فله على عتيده المذ لا لا ليس اضافة الى ملكه  
 وانما ذلك لانه استجلب من الله خيرا وهو ملك العبد بشرط خيرا وهو عتيده  
 ذكره في كتاب الطلاق ولو قال او صيت لزيد باه وهو ملك شيا صحت  
 على المذ هي كانه وفيه وجه ضعيف انها ليست التزاما في الذمة بل في  
 التزام في الذمة ولو قال ان مكنه عتيدي فقد اذمت له به فيه الوجها



فانفذ ولو قال ان تزوجت فلانة فقد وكلتك بفلانها فاذا ملكك عبد زيد  
 وكلتك في بيعة او عتقه قال القاضي الحسين لا يبيع المتوكل لانها معلقة بشرط وقال  
 المصنف الوجه القطع بالطلاق لان في قول الوكا له المعلقة خلافه والطلاق يقبله  
 قطعا فاذا لم يبيع المتوكل لا يتقبل المتعلق قبل التكاح فلا يتقبله على رأي اولي ولو  
 قال وكلتك في بيع عبد زيد اذا ملكته او في طلاق فلانة اذا ملكتها فعلى القاضي  
 وجهين والوجه عندنا القطع بالفساد فان الوكا له لا يبيع تعليلها **قلت** قال  
 القاضي الحسين في فتاويه انه لا يظن السادة على من عتقه على قوله ان  
 ثم كما تبين ثم دخل الدار فانه يبيع وتضمن عتقه البراءة من النجوم ولم يكن المعلق  
 مالك للنجوم طاله المعلق وقد بعين عتقه بالمطلق قبل كتابه البراءة منها  
 وان لم تكن موجوده عند المعلق فمقتضاها تبطل ضمانا كما لا يبرأ فانه لا يتقبل  
 المتعلق ضمانا ويقبله ضمانا وذلك فيما اذا علق معنى الكتاب فانما تضمنه الاثر  
 من النجوم عند وجود الصفة حتى يبيعه اكسابه ولو لم تضمنه الاثر من  
 النجوم كان عتقه غير واقع عن الاكساب ومنها لو اسلم الزوج على الكفر  
 من اربع نسوة قال من دخلت ادار في طالق فدخلت واحدة طالت وكان  
 اختيارا للزوجيه فيها ولو قال من دخلت نبي مختار لم يبيع وشكها لو قال  
 لعبد ان يعتك فانت جرف فباعه بشرط في الخيار هل يبيع بناء على اصحاب على  
 الاقوال فان قلنا لا يبيع باطل لم يبيع وكذا ان قلنا صحيح فالاختيار فان قلنا  
 يثبت الخيار معق لانه لو بخر عتقه في خيار المجلس عتق وكذا اذا وجن الصفة  
 فيه واستشكل كل اثر المرفعه حصوله الملك اذا جعلنا الملك المشترك لا ما يجب  
 حكما بفوق عتقه المختار في من الخيار قد زناه بالحق ما سخطا للعتق قبله  
 وان العتق وقع في ملكه ضرورة لوقوع عتقه على وقوعه في الملك وفي سلبه التعلق  
 لم يصد منه بعد العتق ما تنضمي لعتقه ولا ما تضمنه والتعلق لا يبيع متضمنا للشيخ  
 كونه صد قبل البيع والشيخ لا يتقبل المطلق واجاب باننا لانسلم ان الشيخ  
 لا يتقبل المطلق قصد الكفر بقوله قد يتقبله ضمانا كما لا يبرأ به ليل ما سبق انتهى  
 ويمكن ان يجاب بان القول باسقاطه الى المشترك لا ياتي هنا لمسبق تطبيق الحق  
 المتضمن ليقوت عتقه في المطلق لا يبيع فمنع ذلك استغناء لملكه الى المشترك  
 لانه اذا استأ

لو

لو علق الطلاق على شرط قال اذا جاز اسلم السهم فانت طالق ثم قال قبل  
 الصفة بجعلتك كذا ما كنت علقته على الشرط لتطلق في الحال لم تطلق والاصح  
 بل اذا وجد الشرط لان الطلاق له ايقاع ووقع فلا يقع الى الزوج والاصح  
 الى الشرع فلما فوض الزوج الوقوع الى الشرع عند وجود الشرط صار وقوعه  
 حكم الشرع في ذلك الوقت فلم يملك الزوج ان يزيده حكما ثانيا بالشرع  
 ومثله لو نذر صوم يوم ببيعه ثم اراد صوم يوم قبله لم يجز ذلك ولو  
 جعل الجعل في الجاه قبل وجود المرق وكذا في سائر الحقوق المتعلقة بالازالة  
 كالجور مثلهما كما لو قال الزوج بجعلتك كذا الحق الذي ثبت لك عند منعه من  
 العتق والاياله يتجمل بغيره الدين الموصوفانه يتجمل باسقاطه ليل على رأي  
 لان اصل الدين واجب وانما خرت المطالبة فالجعل فوق مقتضى اصل  
 واعلم ان لرافعي صور المسئلة مما اذا قال بجعلتك كذا الصفة المعلقة وتبطلت  
 ايقاعا عليك لان وكل القاضي الحسين والصيغة هذه انما تطلق لان واذا جاز اس  
 السهم لم يقع شيء بخلاف ما اذا قال اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال بجعلتك  
 ذلك الطلاق لان فانه يقع واذا دخلت وتحت اخرجك وفي الجواز ان قال اذا جاز اس  
 السهم فانت طالق ثم قال بجعلتك كذا الطلاق التي لم تلتها فذكر السهم في الاصل  
 ما يدعي على انه ان اراد الجعل تلك الطلاق لم تطلق في الحال بل عند مجي السهم واقام  
 يرد تجبيلها بل وقع الطلاق في الحال وقع في الحال طلقه وفي اس السهم اخرجك  
 وليست في المتدبير لو دبر ثم عتقه بعد الاضمان او كله ببيع عتق او شوايه  
 لم يجز العقد بل يعضه اضر والتدليس لغيره باع ذلك البعض ببيعة الجميع صحيح  
 قطعا كما قاله النووي في صحيح التنبيه ولو وكلة في طلقه فطلق احدها الزم النور ان  
 في مجلس الطرفين لا يبيع كراهه البند جي **الا في صور احداهما اني الطلاق**  
 بما يملكه بالحرية **الثانية** عتق المرض عتقا هو مات ما له ثم اشترى قريبه بالثمنين  
 الثانية **الثالثة** المرض اذا كان عليه من مستغرق واشترى من قبل عليه صحيح  
 الشراء لا يبيع في الاصح **الرابعة** اشترى المكاتب من يبيع عليه با ذر اسبه وثلثا  
 بالصحيح فلا يبيع وكذا تبين عليه **الخامسة** من علم حرته لم يحره فيه لانه مجهول  
 وجوب المسلم ببيعه جهله بالجد خلاف جهله بالحرية **السادسة** كل الحر المملوك



ما في الرأى من علم الحتم فانه يحد في الحق وقيل لا يحد شبهة خلاف عطا  
وتدعيه انه كان يحد من الضيق فانه قال الامام وهذا ليس بشي ان  
يحد كيد او بالماخذ بل ما يتكسبه اهل المذهب من الادلة ولا من الحوا  
في ذلك متمسكا وقد شهد عن اصل عطا او اشتراكا شوا فاسد ان يكون الفرض  
او الاشتراك الصمد على شرط فاسد انه لا يحد احد لا خلاف العلماء في الملك ما يقع الفاسد  
مع انه لم ينج احد الوط فيه ومن ثم استشكل الامام عدم الملك واجيب بان  
الملك وان لم ينج الوط فهو دليل على الوط قد يتنج في الملك اما كون الملوكة  
من لا يطاه المالك لا تمت واما انصف الملك ويصح فلا يلزم من انما الحد  
لوجود دليل على الوط انتفاع عنده متفاد دليل الحد فانما علة الحواك  
لا ملك فيها البته انما هو ان يحد ولا مدخله في تحليل الفرض **من كان له**  
في اصل الشي كان القول قوله في صفته وما لا ولد الواحل الرزجان  
في عدد الطلاق كان القول قول الزوج ولو فرض ان زوجته طلقها بكتابه  
فاختلعا في ابيه صدق **والثاوي** نبيا او ثانيا لا نة اعرف بصدقه ولا يمكن  
اذا عدا اليه عليه ولو احل الوكيل والوكيل في الصفة اذا مال وكنتي  
بيح كله او ببيع شبهة او سوايه يفسر من انكر الموكلا قال قوله انه  
لما كان القول قوله في اصل العقد وهو انه ما وكله كان القول قوله في صفته  
وقد ورد في ذلك الخلاف بين الرازي والمريضي ولو قال له اسبى وفتت عنك  
اليمين المولى او قاله البعض فعالم بل لا يخر او لكل صدق السبى ويستثنى اذا  
اختلف المشتريان من شخص في كنهه **الشرا** فانه يرجع الى البايع قاله  
الرازي عنه انه اذا اشترط الوصف ومن لم يبين فافقا اذا ادعته واخرها  
الزوج قال قوله فانما متعلق الحيز واختلعا في المتعلق قال قوله  
قاله القول في شرح المذهب **من ادعي** ودعي هل يكون فوته الرد  
عليه هذا ضربان الاول ان يكون الدعي بصفته ببيع فيلزم ردها وفوته  
الرد كما لو عصب شيئا او اشتراه شيئا فاسد او قبضه فانه يرد ولو  
عليه وكذا لو اشتراه شيئا صحا ثم وجد به عيبا واراد ردده لم يرد  
على المشتري وكذلك انه اشترى البع عيبا والشرط او الاختلاف او قاله  
فوتته على المشتري ولو عصب دابة فعليه القيمة ويسلم اليه قاله الدارق  
وظاهر انه يجب عليه فوتردها لعل المالك ويحل خلاه وانما عليه هذا

التعليق

چاپخانه و خط

التخليه لخرامته لبدل واذا صار الحال في يده القيم بقوته عليه رده  
وموته عليه وادام يبيع المجلل كاه فعلى الفقرا مونة الرد ولو لم يكن  
الغوب المطوي وصحنه ونشره واختار الفسخ وكان عليه مونه ولم يحسن  
المشترى عليه لزم المشتري مونة طيبه ماله في الرضوخ في الكلام على بيع الغلاب  
وبعني جملة علماء اهل الم تنص قيمته بالنشر فقد ذكر في باب الرد والغلاب  
انه لو اشترى مطوي والخلع على يده بعد نشره انشر له رده وكا يلزمه  
شي في المرح كافي كسوا البيض والرائح الكافي ان يكون مضمونه فالرد غير واجب  
وانما يجب التيسير والتخليه فلو نزع على المالك المودع ومونة ابطال المضمونه  
الموصى لافقها على الموصى له ومونة رد المال من الميثم للصبي بعد بلوغه فانها  
الصبي ومونة رد العين المستأجرة على المالك ومونة رد الصدق مما اذا اخاف  
قبل انه خول على الزوج فانها اما في يدها ولو سلم السيد العبد للثاني اجتمع  
البيع نصف رقبته في ارض المالك انتفى لقاضى المسلمين بان مونة البيع واخره الذالك  
وعين من ثمن العبد للمالك ما كان متعابه ان يستعد ان يبيع به وهو كما  
اعيانا وساقف والا عينان فثمان جاد وحيوان ما يلزمه ماله في كل احواله الحيوان  
ينقسم الى ما يسله بنيتة صالحه وهذا انقسم الى ما جيلت طبيعته على الشراء والانه  
كالاسد والغريب وليست عالا والما جيلت طبيعته على الاستسلام والانتقاد  
كالبهايم والمواسي فكل موال والسرفيه ان استمال الاجادات يمكن على سبيل القهر  
او ليس لها قدره و ارادة يتصورها الانتفاع اما الحيوان فهو مختار في الفعل  
ولا يتصور استمالها الا بما عجز عنها فاذا كانت مجبولة على طبيعة الاستسلام  
لمكن استمالها واستيعادها في المفاعلة بخلاف ما لم يكن الشراء ولا يذ فانها انتفع  
والعصى بنتى الرشد عجز الاستعمال وهذا اذا صالت تلك الحيوان بالجنه بالموت وال  
طبي في هذا **الملك** يتعلق به مباح الاول في قيمته وهو التوقر في النقص  
التي لا تتعلق بها تحه وكأ غرامة و بنا وك الزحف وقله في مقدار في المثل فقد اكد  
من انصرف على وجه سفي التوجه وانفاده واث صاحب التمه وكايه الاجان  
ما قبل التصرف هو المالك ولا يقبل فليس له ملك كالخشرات قال والدليل على  
ان الملك عبارة عن التصرف في الحق سبحانه والعال لشي ملك في الارز وتسميته مال ملكا

لم يسمع

vii

فقد رثه على ما وجد المجد وماتة انه ليس في الارز له موجود سواء حتى يكون  
 اوتيا تروى المالكه سبب قد رثه على ذلك الموجود انتهى وكذا قول  
 انصرف نعيم الملك وان فكيف يحسن تصرفه وايضا فافهم الجنون  
 يمكن ان لا يتقدرا على انصرف فيه الا ان يقال ان المراد تصرفه المالك  
 انصرف وعلى ما مرسها ولها ما ياب عنها **قال** الامام محمد بن يحيى يعني  
 نقدر الجمل افاضة الاستناع **قال** رقبوا انقضا حكم الشكاح ومنه انقضا  
 ومثل الانسان يتقدم لم يرد في كتابه واستنه ولكنه من جبريات الفهم على  
 استحقاق واختصاصه لو كان يجوز ان يملك ما حقيقته للملك فهو ما ذكرنا انتهى  
 وينفرح على كونه فقد راى موته **قال** انه خلاف الاصل لا يثبت فيه ما لا نفس  
 الحاجة والضرورة اليه وقد ثبت انه لا ملاك في من الجنه لا ينفذ فيه الحاجة  
 والضرورات اما اثباتها في المات **قال** الشيخ ابو محمد بن عبد السلام فكل  
 انسان مؤتمن وجبان فانما الموتة الاولى في بطون المرات ويدت بها  
 الاملاك لاجته بالارث والوصية لان اجته صابرون في الحاجات والضرورات  
 اما الموتة الثانية عند انقضا الاحوال فليست حالان احدها ان يكون له  
 حاجة الى الم ملك فيستل الملك عنه الى من يرثه لا تنقضا حاجة ثم ضرورات  
 الثانية ان يحتاج اليه لتقضا من اوتعتق وصية فتد اختلف في بقا ملكه  
 فابقاءه انما في قول لا حياجه اليه كما اثبت في الموتة الاولى وتقل رقبول  
 الى الورثة متعلقا به حق الميت وحق الورثة وعنه في قولك ان قبل سقوط الارث  
 منها يرثه وسقط رصاياه وقيل ثبت الورثة انقضا **قال** واما قوله في الجنين  
 يمكن خلاف قول الاصحاب وقد قال الشيخ في التبيين **قال** اصح الوقف على من يملك  
 كالجنين **قال** من يملك ارضا اقتصر عليها هاهنا فيمنع عن غيره الا ان يشرع اليه  
 وانصرف فيه الا لا الضر فيه كرسى الم لصيد فعلى هذا لا بد من ان يثبت الاقضاء  
 في جهة العلق الا ما شر لاجله اليه فلا فائدة في ثبات الملك فيما وراء ذلك  
 وكان ينبغي ان يملك من قران اما تدعو الحاجة اليه دون ما يستعمل في سبعين  
 اذ لا حاجة اليه كمن يملك على هذا قوله صلى الله عليه وسلم من غصب شبرا من الارض  
 طويها من سبعين اوتعتق وهذا يدل على ثبوت الملك الى تصور الارض وانما يستعمل  
 مع انه لا حاجة اليه كمن ان يقاتل غصب الا يملك بالطرق المذكور **قال**

مال

إلى القاضي الحسين والامام وغيرهما من الاصحاب ان من ملك رضاء ملكه هواها  
 لعيننا ان السبا وتحتها الخوم الارض السابعة وصرح الاصحاب بان الهواء يساع  
 مع اصابه قلوبا مع صاحب الحصة هواها لنفسه يسرع فيه فحطاه علم يصح ان  
 في الهواء لم يتعلق عين لا يتبع به ثم قالوا في باب بيع المملوك والماركوس  
 رضاء وفيها عجايب مدفونه وعلم المشتري ما يحس البيع وكان ينبغي بطلانه كما افعل  
 رضاء الصبي المبيضة دكة فان الارض يسعها الخوم الارض والاعتناء على المملوك  
 كالا غنة على الصبي وهو سوال صعب **الثاني** في شرطه واقسامه دخل  
 بعضه بشرطه القدر على التصرف ويصير ذلك كلبه في الصبي والجنون  
 خلاف الجنين والميت وان لم يكن العبد لضعف ملك الله رضاءه ويدسئ  
 ان ذلك حقيقه الملك او ان يكون شرطه وهل بشرط فيه النفس او يصح  
 الجبهة فيه خلاف فبعض من كل الاصحاب في كتاب الوقت في الوقت على قبيلة كثير عيم  
 مثلا ان صحته للجنة صح وان قلنا فسند على اعيان لانه رضاء على اعيانهم وهم  
 غير محصورين فلا يصح لهما له وذكره الرازي في باب اللقيط على قول الوجيز ما  
 وقف على القضا وهو ب منهم ان الجبهة لهم ومن ما يستبعد قال بعضهم اما  
 كون الجبهة لا تملك ما اطلق احد ايقول به الا ترى ان الاسلام جهة وهي تملك  
 بالارث من اهل التي واصل الزكاة جهات وكلها تملك واما اقسامه  
 فقال القاضي صدر الدين هو هوب الخمر في وقتنا وبه المولكان ضرمان  
 اعيان ومناقع فانها ملك على خمسة اقسام احدها ما ينتقل من مالك  
 الى مالك بغير كالمبيع والحواله والتبذير **الثاني** ما ينتقل من مالك الى مالك  
 بغير عوض كالمساكنة والوصايا والميراث **الثالث** ما ينتقل من مالك الى غير  
 مالك بالعرض **الرابع** ما ينتقل من مالك الى غير مالك كالعقود **الخامس**  
 ما ينتقل من غير مالك وهو تملك المباح من المزارعة واما العقد على المنافع  
 فعلى منها ما هو بغير عوض وهو المزارعة والمجالة والقراض والمساواة  
 والمزارعة ومنها ما هو بغير عوض كالوقف والشركة والوديعة **السادس**  
 وحفظ للنظرة وقوعان شره دان وهما الوكالة والتمليك على ان يملك  
 ثار يكون بغير عوض **سابع** بعضه **سابع** بعضه **سابع** بعضه وهو قسم صغير







الفراس والبنان المستعير والمستاجر ولغيرهم الشقص من الجدة المشتركة  
ومن هنا ان التملك التهرى يحصل بالاستيلاء على ملك الغير كما في اموال  
الكفار بخلاف الاختيار ومن هنا ان التملك التهرى على بشرط فيه يعرف  
شروطه من الروية وغرها خلاف كذا في الشفعة يوجد الشقص الذي لم يرد  
على قول والاختيارى بشرط فيه قطعا ومن هنا انه لا ينعقد فيه ما لا ينعقد  
في الاختيارى كما في دخول المسلم في ملك الكافر بالارث والرد بالعيب وكذا  
المصيد في حق الحرم ولا يملك ذلك كله بالاختيار الخامس ثانياً في نقل الاستقاط  
كالعقود ثانياً في نقل العقول كالوقف ومثاله الاضحية فان الملك انتقل للفقير  
ولا ينفك سقط واذ كان شبيه الامام بالوقف السادس الفرق بين ملك  
والاختصاص ان الملك يتعلق بالاعيان والمنافع والاختصاص بما يكون في  
المنافع وبان الاختصاص اوسع ولهذا اشواهد منها انه يثبت فيما يملك الام  
من الخبسات كالكلب والارنبه الخبث وملك الميتة ومنه وقد حكى ما ورد له  
ثلاثة اوجه فيما اليد عليه للاختصاص احدها انما يملك انتفاع لا ملك والثاني  
تملك انما الحق بغير المثلث ان كان منقوصا لا يملك بغير ملكه للميتة يد بيع  
وقد كان قبل طوته ملوكا فاليد عليه يد ملكه اعتبا بالطرفين ومفترج عن  
ملك المعاقبة في الطرفين كالكلب والخبث ثانياً في اليد انتفاع ومنه لو اوك  
بكلاب لا جنى وله متولة لا نه يملك في كل على الامح لان حق الاختصاص يبقى لحي  
الملكه كان الحرص ان ينقل اختصاصه في ذلك لمن يشاء من المضاف من غير ان  
يحبس من المثلث اذ لا يملك في ذلك ومنه في العيضة اذا كان فيها كلاب  
انصر الطافى في الام على ان ذلك يعرض لولا الامام يخصص به من فاض الظان  
فان لم يرد احد منهم اعطاه لبعضهم الخمس فان لم يرد احد خلاه او تنقل  
لان القاه من غير طاعة يحرم وفيه رد الغزاة الرافى تبعه لادن الصباغ انها  
نقسم ان امكن والافرق ان تنازعوا فيها السابع ملك الشكاح مستوفى  
خلافا للحنفية ذكره في الامم اصل ابن السمعاني في الامم صلا في باب الشهادات  
ويشعر عليها فروعا منها منهوه الطلاق اذا جعوا شتموا بعد الدخول فيرسل  
وفيه نصفه او جميع المهر او ثلثه وعندهم لا يجب شي اجد الدخول ومثله  
يعتبر نصف المسمى ومنه الشفعة في الشقص المهور في الشفعة انما يخذ  
الشقص من المسمى اذا كان مثله او يثبت له اذا كان مدفوعا او بضع يصير مثل

ولا

ولا هو مستوفى عندهم ومنه اذا اخلع على شقص من دار فعل الحرام **ثالث**  
ومن هنا اذا اخلع زوجته على ما ليس بالكنه او خسر فانه يرجع للبدن المشرك  
وهو مهر المثل ومنه اذا شرط في عقد النكاح رد من طأ اولم يذكر رد النكاح  
امراة فهل يجب دفع مهر الى زوجها قولنا يظهر هذا النكاح والامراة انما وردت في  
تسليمه للبدن بجه وكان الصلح قد وقع على رد النكاح قبل بقره فلا حرم الرد بعد  
محملة اشتراطه وهو المهر وما بعد ذلك فلا يجوز اشتراط رد النكاح فلا يصح  
مهور من كنه شرط ما لا يملكه وفي ضرورة **قال** ابن السمعاني ومثله هذا  
المصلح ملك النكاح فان لو اهو غير مستوفى حتى لو شهد ابا بعض النكاح  
بمهرجه لا ضمان عليها عندهم ثم قال في الجوابه عن شبهتهم واما حرف الجواب  
فيكون كنه النكاح ملكه لا يعرفه المصلح استيفاء الشرط ومثله النكاح لا يعرف  
المجوز استيفاء النكاح وهذا المصلح النكاح انتقاله الى غيره قال ويكن  
ان يتا له انه ملك ثابت من وجهه ومن وجهه **قال** انه من الوجه الذي يثبت  
ملك مستوفى فاذ اثلث باشهاد ابا طله من **الثاني** قالوا لو طأ النكاح  
اقوى من الاستباحه ملك المهر ولهذا لو ملك امه ثم نكح اخوها حلت النكاحه  
وعرفت انه ومنه قولنا اذا طأ على امرأه صحت دفعه وظلوا هذه انما اذا اشرك  
زوجته فانه يصح ويستصح النكاح فقالوا لان ملك المهر اقوى واجبه من  
الطافى ان ملك المهر نفسه اقوى من ملك النكاح نفسه ومنه قولنا ان ملك النكاح  
اقوى من الاقتران من ملك المهر فلا تناقض والثاني ان رجل تزوجنا لا تقتران  
بالنكاح على الاقتران من ملك المهر في عيشين وترجعتا ملك المهر على ملك النكاح  
لعين واطع والطريقه الاولى الحسن ومان يحوا فيه ملك المهر ان للميتة من الامه  
منه بعض محبوب النكاح وهما لها من متاع من كنه وجهان **قال** في الرد  
قلت قال المولى بلزجها المكن وهذا بخلافه الزوجه بلزجها وتختبر الحقيقة  
انه لا يطلق القول بان ملك المعنى اقوى من ملك النكاح ولا عكسه بل كانا من  
جنس كالان كان يطا امه فزوج باختها قوى ملكه النكاح على ملك المهر  
من تخوم المهر وانه كانا من جنس واحد كالواشترى زوجته قوى ملك المهر  
حتى ينسخ النكاح وانما كان كنه لان في الاول عقد النكاح مراد به الاول  
ولو ابعده ملك المهر قد يكون للاستخدام ومنه بدليل جواز سكر اخنة



خلاف عقد النكاح عليها فلا جرم قوي النكاح وحرمت المملوكه وانما في الثانيه  
 فلان ملكه الوقيه اقل من ملك النكاح او يستحق بالبيع ملكه كقول مالك في  
 خلع النكاح وانما البيع لا ينافي خلاف ما اذا استوفى دارا في اطارته **النكاح**  
 الملك تسامى تام وضعيفه فانما يستتبع جميع التصرفات والضعيف خلافه  
 ولهذا لم يبيع بيع المبيع قبل قبضه لضعف الملك وان صح عقده والملك الضعيف  
 له باع فيه الوط وضبطه انما للرغبة في الطلب في باب الحيا والملك الضعيف  
 مما يقدر الغير على ابطاله قبل استقراره بما له واحترز به بالقبضه لا يجوز ملك  
 المشتري من الاب يقدر على ابطاله قبل استقراره بما له واحترز به بالقبضه لا يجوز ملك  
 استقراره بالنقص بطر لاجله وعلى المالك وسبقا بوضعه فان **الملك** صاحب يدان  
 افرسان وهذا الضابط يستغنى عما اذا ملك السبله عتقه وقتلنا بالقديم  
 فانما يباح له وطهر ما ع ان الملك اذا قلنا بشيئته غير مستقر **وان الملك**  
 هنا غير تام قصد انما انما فصل الملك بذلك صرح الرازي في باب الوقت فقال  
 لا يجوز على انما الوقت في اللواتف ولا لوقت عليه وان اثبتنا لملك الملك  
 لا نه ملكنا قصر لم يحدث نقصا بوطر ما من فلا يفيد على الوط قال ويخرج  
 بالقديم لان كور وط ام الولد ولا يلزم وط العبد الجارية التي يملكها السيد  
 اياه حيث يجوز على ان يقر بها على القديم لان الملك تم غير تام نص وانما الناقص  
 الملك هو كجارية المملوكه يطرها ولا يتصرف فيها فنقصا نه انتهى يخرج به  
 الضابط في ذلك من خصايصه ايضا سقوطه بالاعراض وقد قاله الرازي في باب  
 اقراره ان الناقص اذا لم يختار والملك فلا زكاة لان العتبه غير مملوكه لهم او مملوكه  
 ملكا فيما يملكه الضعيف او الراس الا ان كانه يسقط لمجرد الاعراض انتهى ومن ملك  
 الضعيف ملكا كان له **الملك** له حب عليه الزكاة ولا يلزمه نفقه قهره وانما  
 يصدق عليه ملكه ولا يرث ولا يرث منها ملك العبد اذا ملكه السيد وكلنا  
 ملكا ومنها ملك الغريم ما عينه له القاضى ولم يتبضه فتد قاله والى  
 كزكاة فيه لانه ملك ضعيف بتسليط الحاكم ومنها ملك السيد على المكاتب  
 فان المذهب لنا الملك ولو كان امته تمنع عليه وطه لاجل ما تشبهه في شها  
 وهو موجب ضعف ملكه **انما** الملك سقيم في مستقره وغيره في المستقر  
 ما لا يحصل لسقوطه بثلثه وتلف ثلثه المبيع يده القبط والقصد ان جعلنا

وغيره

وغير المستقر خلافه كالاجرة قبل استيفاء الممنوع لتعرض ملكها بالسقوط بانها  
 الدنيا وكل ما مضى من من المدة استقر ملكه على ثلثه من الاجرة وشكك النعم  
 قبل قبض المبيع غير مستقر ولعله الوباغ بنصا به وقبضه ولم تنقض المشتري  
 المبيع حتى يملك الخول لم يوجب على الباع اخراج الزكاة لان قبضه المشتري في  
 كالا جرة فان قيل انما انه متعرض للسقوط ما هو من قبضه العتد وهو من قبضها  
 قبل الموقوف في استقرار العرض والعرض احتمل سقوطه بثلثه او تلف ثلثه لا غير ان  
 احكامه رد المبيع واليمن بالحب لا يمنع استقرار الملك فيها وكذا الصداق **الملك**  
**الملك** غير المستقر المختص بالزوال ولا ينزل من ملك الملك المستقر ومن ثم  
 اذا اعتق المربى من مال عتقه فانما يعتد به من الملك قطعا ولو ذهب له من يعتق  
 عليه او وصى له به فقبل الوصيه فانما يعتق من راس المال على المراه خلافا لمن صح  
 خلاف ذلك وانما كان ذلك انما لم يملك ملكا مستقرا فلا ينزل من ملكه المستقر ومن  
 ثم يبيع شرا الملك فزاعده المسلم اذا كان يعتق عليه ولو اصدق في عن يده اكثر  
 من مائة الف من مال نفسه قبل سنده المبيع لانه يفتى قوله في ملك المراه ثم يكون  
 من مائة الف بالزكاة او يبيع وتسحقه المراه لان ملك المراه غير مستقر وجاز وايد  
 المراه في الاول **انما في عشر** قال القاضى صدق بالدين الجوركي في ثلثه وبه للوزارة  
 في الوضوء والغسل واليتيم يستحب على الاصح المراه في صوم وهو وضوءه اتم الحد  
 فتجبر المراه لانه شرا شرط الطواف وشرا الطواف والسعي كذلك وسلكات  
 الا اذا انما بطله الكلام السير في المراه والجديد انه سنة والجمع بين الصلاتين في  
 وقت المانية المراه مستحب خلاف المجمع في وقت المراه فان المراه في شرط  
 والمراه سنة في التفرقة في المنة على الاصح وما يجب فيه المراه من ثلثات القنطرة  
 وكذا بين ثلثات التثنية صرح به المولى قال ابن المرحه وهو قياس القاضى في المراه  
 من الخطه وصلاة الجمعة في الاصح وانما خطبة الجمعة فلو طالع ثلثها وجب  
 الاستدانة والمراه من الايمان في العان على الاصح خلاف المراه بين ايمان  
 الشاهه وقد اشار الرازي في باب التسمية الى فرق فيه نظرو المراه  
 في سنة التثنية في قوله انما قلورجى الى البلاد الذي عرتب منه في ثلثا المدق  
 استوفت ايتوا الى المراه ولا يجب والقبول في المبيع ولهذا ينظره التصل  
 الطويل المراه في هذه السلام **ومنها** المراه في الرضعات الخمس كذلك  
 في الجلات لا ياكل المراه والرضع فاكل ثلثا اصلا وبطريقه والضابط انما

والحديث



تكون من اثنين او من شخص واحد وذلك لما في الاقوال او في افعال ما  
 الامام ولا تعال المعتمد او شخص واحد او سبع منه في الواحد كالواحدة في الشئ  
 ولا استثناء منه انه محتمل في كلام شخصين من اخص كلام واحد **جواب**  
**النون** المنا در هل يلحق بالغالب هو على ربيعة اقسام اربعة ما يلحق  
 قطعا كمن خلقت لا يكاد د اخلة في حكم لا يكاد قطعا في الاستبعاد ان وكذا اذا  
 خطوه وجهان ولم يتميز ازايله يجب غسلها قطعا وكذلك الحان لو اريد  
 اربع سنين فان بقائه في بطن امه كانه نادر جدا فالخروج بالغالب وكذلك  
 اذا التفت به لسته اشهر في خطين من زمن لو طلقه مع ان ذلك نادر جدا  
 ولكن الشارع اعمل لنا في هذه الصور سائر الاقسام **الثاني** ما لا يلحق قطعا  
 فالاصح الزايد لا يلحق بالاصليه وحكم الدية قطعا ونكاح من بالمشرق  
 بخروج لا يلحقه اولا **الثالث** ما يلحق به على اصح النقص الوضوح ان  
 المقطوع الحاقا بالغالب المتصل وقيل لا يندرج خلاف من العضو المبان  
 من المرأة لا ينقص كالتقص بخروج اذا دمر الفرج وجوز الجرح من المدة في الو  
 ونحوها وكذا دم البراءة يعني من قبله قطعا وكذا كثر في اصح لان هذا الجنس  
 يشق لا خيرا ومنه والغالب فالحق نادر بغالبه وكذا لو كانت مع اختراع  
 المتباين اياها وشهرا وهو نادر في المذهب بقاها بها انه لم يتعارفا وقيل  
 لا يزيد على ثلاثة ايام كالف **الرابع** ما لا يلحق به على اصح كل ينسب الى الية انما  
 في من القيا لا يثبت في اختيار الشرط في اصح ولو راجعت المنوس وراج النقص  
 فالحق كذا في باب الرضا وجهان اصحهما لا اعتبارا بالغالب **الثاني** اذا لم  
 يتم بقضي القضا الا في صور وكذا الصلاة المشتمل انما يغتسله واقتضا  
 وهي على خلاف القواعد او يدوم بدل عنه ولكنه يخصصه متلفا من قوله  
 تعالى فان ختمت فرجا لا اوركبان **الثاني** اذا دام **يعني حكم القاب** كالمشتمل  
 غير المتجبر لا تنقض الصلاة مع الحدث لانه وان كان نادرا الا انه يدوم ويجوز  
 القصر في السفر وان لم يلحق المسافر بغيره ومعه كثر دم البراءة يعني  
 عنه لانه يدوم ويستثنى صور احدى المشهور التي في لوجه يجب غسلها  
 ظاهرا وباطنا وان كثر في وقتها وان كانتا ذوات الا اذا وقعت  
 دامت ولم يلحقوها بالغالب حتى يلحق غسل الظاهر **الثاني** في الاستبراء  
 بالجماع لا يستبراء فوان كان لم يلقها فانه كذا في التهور واستبراء  
 الخلف لا يفتا تدوم والثاني اذا دام الحلق بالغالب وكان ينقض الغلط بالحوار

الثاني

**الثاني** دم الواسير نادر فاذا وقع دام ومع ذلك هو على القولين حتى يجوز انما  
 منه ما جرح في الظاهر **الرابع** اذا انتفخ شرج الانسان ونقصنا بالخارج  
 منه فهل يجزئ فيه الجرح فيه فوان احتمل لانه نادر ولا ينقض على الجرح  
 خارج عن القياس لا يكون في بعض السبيلين هذا مع انه اذا وقع دام **ثاني**  
 قد يستشكل عدم جية المرأة من فاد فانه لا يستدل به على كون الجنثي  
 بقوله يجب غسل ما تحتها وان كثر الشعر عليها وجوابه ان المدوم نادر  
 هو كذا فنها لا اصل لبقا بها ولذلك لم يعامل بها ككثف من جية الرجل حتى  
 يجب غسل ما تحتها **الثاني** **رسل** يجزئ منه ام يلحق **جواب** خلاف قيل  
 مناط الحكم باسبابها في كل فرد وقيل استقرا لا في بعضه فقيل بالغالب  
 ويجزئ حكمه على ما شئت قال المنتج ناسج الدمن الفزاري وهذه المعنى قول الفتا  
 الثاني ذكركم له واصل الخلاف ما لو نذر الخارج هل يجوز فيه الجرح والخان في  
 الخارج المقطوع من الجرح الثاني ذكركم له اذا انتفخ له يخرج منه الفضله  
**الثاني** **يعني حكم المستطفي** في صور احدى ما بقا به على الواجب خلاف الجنون  
 والاعمال ثابته صحة وقوفه ناسج **جواب** صحة صومه ولو استغفر في جميع النهار  
 خلافا للاستطفي راد على المزني اجماع على صحة رابعه انه لا يستط قضا  
 الصلاة خلاف الاغا ولو راي ناعا او يريد النوم وقد طوت الصلاة وهو لا  
 يعلم صبيح ان يعلم به لئلا يفوته فان لم يعلم حتى نام فخرج الوقت فلا يخرج  
 عليه من الصلاة لا يفوته بالنوم ويمكنه قضاها اذا انتبه فانه الحليمي  
 وكذا انه اراد بعد ذلك ان لا يفوته فوات ايام به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنزل  
 في النوم انما التوريط في التتظنه وقال النووي اذا نام قبل الوقت واستمرحي  
 نواف خروجه استب انتقاه وسكت حال نام بعده واستغفرا لقياس وجوبه  
 وقال بعض المتأخرين كيجل نه ليس كذلك بها وانما النوم بعد دخول الوقت  
 فانه يجوز اذا علم انه يفتيه قبل خروجه **الخامس** يتعلق بها سبب **الاول**  
 في بقاءها قال القائل كل عين حرم ثنا واعل الاطلاق مع ان كان في وقتها لم يلحقها  
 زلة النووك واستند ارفها وضربها في يد او عقل يخرج بالاطلاق اسم اذما ج  
 الجبل الذي يضره وبالامكان الجرح ويخبر وعدم المنة ادمي وبالاستعداد الجرح

الثاني



والتي ونحوها وبصرف البدن والعقل التراب والخشب المسكر وزاد  
 بعضهم بعد الاطلاق في حال الاختيار فان الضرورة لا تجزئ عنها واستدلوا  
 الايمان لان ما لا يمكن تناوله لا يوصف بحكم حرمة فلا يجزئ عنه **واعلم**  
 ان هذا احد النجس الخمسة فان النجاسة حكم شرعي فكيف يفسر بالامكان  
 وقال صاحب الاقليد ونحوها يحكمها الذي يعرفه الا بعد معرفتها لكل  
 عين حرمت لا بصرها ولا لتعلق حق الغير بها او كما يبطل علاقته الصلاة  
**الثاني** المشهور ايضا ثلاثة اقسام مغالطة ومخففة ومتوسطة وجعلها للتوكل  
 تبيين وجعلها بعد النجاسة الكلب والخنزير مخففة كالخمر والبول كما انه خفيف  
 في لقوله من سبعة الواحدة **الثاني** في وجوب التيمم فيها والمشهور انها لا يجب  
 وقيل يجب وفيها ثلث يجزئ في البدن دون الثوب فانه يمكن ان يصل في غير  
 حكاية بن الصلاح وقد استشهد على ابن شريح ازالة البهل بالوجوب وحكاية  
 الحسين بن الصعلوكي وقال الامام في باب ما يفسد المائنة بعضهم ان  
 شريح انه بشرط التيمم وهذا غلط صريح واوضح الامام مذهب ابن شريح  
 فان من اصله ان لا يجزئ لو اغتسل ثوبا نجسا في اجانته فيها ما نجس الما ولم  
 يظهر الثوب ولو طرحة النجاسة فيها على قصد ازالة نجسها الا ان لم  
 نجس الما ان لم يتغير وظاهر المنقول عنه ان الما لو انصب من غير قصد  
 على ثوب نجس وكان يتغير منه ودفع الما فتوالى حتى زالت النجاسة  
 ظهر الثوب من غير قصد وما ذكره من النقص في الصور الاولى لم يجد تماثلا  
 للاصحاب فان منهم من يقول العرض من ازالة النجاسة بالما فلا أثر للنقص  
**الثالث** في وجوب ازالة النجاسة في صورتيها اذا طاف من غسلها  
 التلث لا يجب بل يجزئ ازالة النجاسة في باب شروط الصلاة والنجس كلامه  
 نزل الخلاف فيه وهو ظاهر انه لم يكن فيه نص في تلك النجاسة فان كان  
 فهو نظير ما لو وصل على نجس ثم طاف من نزع التلث وفيه وجهان  
 اصحهما لا يجب **الرابع** فانه هل يجب ازالة النجاسة على الفور ام لا والاصح بان  
 من النجاسة ما يعصى بالخطأ به يجب على الفور لوجود المعصية بالاعتقار ولا  
 يجزئ الاثلاث فيما اذا انقضت بغير عذر هل يجب قضاءها على الفور لان  
 المعصية هناك انتهى امرها بانقضاء وقتها واعلم عالم بعض اصحابه نحو النجاسة  
 والحجامة او خروج من السبيلين او اصبا بتهنجاسة اجنبية من غير قصد  
 والاصل

والاصل انه لا يجب على الفور اعدام الغلظ لانه قد يجب في صورته اذا اراد  
 الصلاة يجب ازالته من اجل الصلاة وكذا الطواف ونحوه مما تنويع على الطهارة  
 ومنها اذا اراد من المصنف تغيير الموضع النجس وقتنا بجرم كهورا في الصبر  
 ومنها لو اراد دخول المسجد بجلد الملوثة بالنجاسة ومنها اذا اراد قراءة  
 القرآن بقية الملوثة بالنجاسة وقتنا بجرم كهورا في المراجعة وان كان التوكل في وجوب  
 عدم التيمم **الخامس** النجاسة لا يتحد بغيرها وهو ما لم يحدث ومن فرق  
 ان المتوضي لو كان على يده نجاسة فمسل المصنف بغير موضع النجاسة جاز وقال  
 الصميري لا يجوز الا يجوز للحدث منه بغير اعضا الوضوء وان كانت الطهارة  
 تجب في اعضا الوضوء هنا قال في الدخاير وهذا ضعيف لان حكم الحدث يتحد  
 وحكم النجاسة يتحد بغيرها الا ترى ان الحدث بوضوء او في اعضا  
 الواحدة وهو غير محل الحدث ولو كان على يده نجاسة لم يوسر تطهيره في محل  
 النجاسة فاذا طرقت منه النجاسة الما على موضع النجاسة من ثوب فانتشر  
 الرطوبة في الثوب لا يحكم بتهنجاسة موضع الرطوبة فقله في الروضة ويجب  
 ان يكون موضعه ما انتشرت وهو غير متغير فان غير نجس ومنها لكا  
 الذي يصيب على النجاسة من ابريق ونحوه لا نجس ان ازال النجاسة من النجاسة  
 لا تنطفئ عليه وهذا متفق عليه قال الامام في كتابه الصمد الما المتصدع  
 من فرار اذا وقعت نجاسة على عاده لا نجس باطنه ونحوه ذكره القاضي وقيل  
 لو كان يجوز فقير الما من اصله على نجاسة لا نجس الما الذي فيه ان خروج الما من  
 الخطاف النجاسة وفي فتاوى البهوك قريب من ذلك ويستثنى من هذا  
 الاصل صورة اقتباسه فانه يجب التمسك عنها بقدر قليلين على القديم  
 وعليه الفتوى **السادس** يحرم تناوله على المكلف في حال الضرورة خلاف  
 غير قال الصميري لا بأس بيسق الحيوان الما النجس لا سيما ما لا يוכל لحمه  
 وان نصبه فاصول القتل والفرس اما مجرد الدرق لا يستكنا به عند الاحتاد  
 فيه ونحوه وكلام الاصحاب في باب ازالة النجاسة يتنوع فمنه لانه قال  
 فان بقي طعمه يظهر له سهل ازاله قال ويظهر تصويره عما اذا دبت لثنته  
 او تنجس ثم بتهنجاسة اخرى فغسله فهو طاهر با دام يجد طعمه فيه انتهى وهذا  
 نصرنا ان يخله على النطق بقا النجاسة هذا ممتنع وحسنه فاذا غلب على



انظر زوالها لا يمنع اختيار الرجل لوجود غلبة الفتن ويترك كلام الرافعي  
على هذا وذكر الشيخ ابو محمد في النسخ انه اذا غسل هذا الشخص فليطأ  
في التفرغ ليصل كل ما هو في هذا الظاهر ولا يتبع طهارة ولا شرا قبل  
غسله لئلا يكون اكل نجاسة او شرب نجاسة وهو فرع حسن نقل عنه **الشيخ**  
ان شربا له فعليه ان ياقع ضره عليه الشافعي قال في الموطأ في باب  
صلاة الخوف فان ذكره على اكل يحرم فعليه ان يبقاه **والف** في الامم وان اسر  
وجل يجلس على شرب خمر او على حرم فعليه ان يبقاه ان قد رغب عليه الشافعي  
وبطل منه الوجوب في غير المحذورين باب اولي وانه لا فرق بين المحر  
وبغيره ولم يفت الشيخ ابو محمد من جهة السلام على نفسه في غير المحر فقال  
نقل الشافعي عن ابن من شرب وجب عليه ان سقيها ما يتحمل ان ياكل  
او يشره استقلا فلو السكر ويحتمل انه النجاسة وينبغي على المحتالين ان لو  
اكل نجاسة هل يجب له ان ياكلها او لا يجب له النجاسة وجب او لا يسكر ولا يركب  
المحت غيروا فغ في محله ما ذكرنا **والف** في المطلب في وجوب التفرغ  
وجها في صحة القاضى ابو الطيب استجاب والمقصود للشافعي في الوجوب  
وعلى مقتضاه جرى الصحاب ومحمد ابن الصباغ ولا فرق بين المعذور وفي  
الشرب وغيره وغير المعذور وطعن باب اولي **والف** نقل القاضى  
ابو الطيب في المنهاج عدم الوجوب عن صاحب **البيان** في بيان الشافعي  
في الامم انه اذا دخل تحت الجمل ونبت يجب اخراجه مع ان مات تحت الجمل في  
العم بعد من النجاسة انتهى ونقل في انتهى الوجوب عن النص وعلمه بان  
التحريم انما يحصل بالاسند انه اذا كان يتناول شربة من ماء كان شربه  
مستكرا لا يمنع به محرما وسبق ان يكون الخلاف في غير المحر اذا كان شربه  
بلا خلاف ان شرب منها السكر لو تركه ان جوزه بان شرب منها قد لا يسكر  
هذا هو الذي سيجان يكون فيه الخلاف رحل ايضا على كلام الشافعي في الشرب  
على ما اذا كان السكر يخرج به وقت صلاة او صلواته كما اذا كان من عاد شخص  
اذا شرب الخمر لم يسكر الا بعينه وما ينظر ما قاله الرافعي في الشرب  
ان من عادته انه يحب ان يسكر فيبني الصلاة انه يعصى باللسان وانما اذا  
كان يتحفظ منه اذا شرب زالا عنه قبل قوائمه الصلاة فلا يجب فانه لا يفتن  
فقط وجعل كلام من استجبه على هذه الماهية وقطع الماوردى بان من اكل خمر او لا يسكر

قال

ان يبقاه واجبة عن ثنى عمر رضي الله عنه لما قيل له ان السلب من الله ته  
ليعلم ان من لم يعلم الناس خرمها على الامم فان من اعاد الا يخل له من خصو  
وبغيره سبق في يد فليكنه خلاف ما قاله ابو حنيفة ويلي الشافعي في الفتا  
والاستماع بالمحرم **القاضى** النجاسة ما دامت في الباطن لا تحكم عليها بحكم  
النجاسة في ابطال الصلاة ولما دل الرجل المصل حيوانا لاهرا ديارا ومضى تحت  
صلاته وكذا حكم لما في تجسس الاقنة ونجسها ما دامت في النجاسة هي  
اعطت منها وهذا لا يجب على من اكل لحم كلب ان يغسل يديه كما سقوط ارباب  
ولم نجس لمن الملاقاة في الثوب في البطن ولم نجس لمن في مرق في جوف البرك  
ولم نجس النجاسة التازله من الاراس تجري في فمها في فمها بعد ما جرى فيها  
دم الرماضة وغسل ظاهرا من الارض ومن هذا قال في البسيط تنجس الامم معنى  
الخلاف في نجاسة رطوبة الفرج ان تلك الرطوبة فعل ثبتت لها حكم وهل يتعد  
خروجها فان النجاسة لا تثبت ما دامت النجاسة في الباطن ولا في موضع اخر  
ان قيل لم تقطع مجاز الشدة او في النجاسة مع ان الصلاة لا يبد منها قلنا  
ما يجوز به الباطن لا يثبت له حكم النجاسة ولكن خرم النجاسة من قبيل اختياره  
ولا يبعد سقوطه بالضرورات ولهذا نقل القاضى ابو الحسن السوكون في شرح  
المنهاج عن ابن سريج انه قاله الشريفة تنقض انه ليس في باطن الانسان  
نجاسة رحله بعضهم على ان في طمعه ما خلقه الله اما نجس اكله الانسان تعدى  
الى باطنه فهو نجس لانه اكل نجاسة عليه بالنجاسة فلا في الباطن نجاسة  
وتطهر من شدة رانه كل قد وينتهي اليه تجسس فلا في حكمه عليه بالنجاسة  
**والف** وهو احتمال ضيقه لا فرق في ذلك بين النوعين لما ذكرنا في مسئله  
اكل لحم الكلب وغيرها وقد اشنا والشافعي في الامم ان ملاقة النجاسة انما يجرى  
في الظاهر ومن الباطن قاله لو رجع حوته في بطنه سبع او طائر او حوت  
فلا بأس بأكله ولم يخص تطهير ظاهره و اشار اليه الشيخ ابو طه ايضا في  
طهارة الحي مع خروجه من شرج البوكه وكذلك ابن الصباغ في الولد البغيض  
حيث قاله لا يحتاج الى غسلها واما القاضى ابو الطيب في كتابه في الخلاف  
ممنع صولهم ان نجاسة الباطن لا حكم لها لئلا يزل من كل شياء ثم قال في الما لانه



بجس ولم يمسح الا سلافاه ما في المحدث من النجاسة لا تصح صلاته في الاصح  
ومثله ما حكاه في فروضه عن افاض الحسنيين لو اقيمت النجاسة على  
على شئ نجسه او زرع لنبات وجب غسل ظاهره وكذا قولهم لو وصل  
النجاسة المحدث في الصلاة ولم يصح في الاصح نعم لا بد في هذا الاصل السابق  
من هذين احداهما ان يكون في حال الحياة فاما الموت فنجس وله الو  
ما تبت بجمعه فصرعها لمن يتنجس بلاقاة النجاسة في باطن وقال  
ابو حنيفة لا يتنجس لانه لا يحكم نجاسة الباطن وقال ان اكل نجاسة اذا اخذ  
من الميتة طاهره واذا اكلنا بطنها لم ينجس لانه لا يحكم بها به لولا ان يتلوه شي  
نجاسته وهو قد فيه ما لك والقريب فلا يحكم بها به لولا ان يتلوه شي  
ثم يتبعه في الحلق فانه نجس قال ولا ينسب الى الذين يلاقى القرون والدم  
بل بينهما حجاب في الباطن من اصل الحلقه انما في لا يتصل نجاسته بالبطن  
ظاهر فان اتصالها لولا يتلوه شي فاصلا في بعده وطهره الاخر خارج  
او دخل في مخرج عود او في موضع خارجا وصل في وجهه صلاته ووجهان  
احدهما تبطل ولو اوجع حيا في فيه خيط بعضه متصل بباطنه فلهذا  
ان نزع بطنه صومه كما لو استقاعه او ان تركه لم تصح صلاته فطريقه  
ان يزعم غيره بخلافه فان لم يقع ذلك جديده وغسل فيه وضل في صلاة  
لمصلحته الصلاة ويقضي الصوم وهذا منه تقديم الصلاة وعكسوا في  
المستحاضة ويستوي لفرق بينهما في فصل الفاضل من الفرضين **فخرج**  
ولو دخل عود في فرجها وترك بعضه خارجا صحت صلاتها ان قلنا بطنها  
باطن فرجها وهو الاصح ولو ادخل عود في ذكره وترك بعضه ظاهرا وصل  
صحت صلاته بناء على طهاره باطن ذكره كما جزم به الجمهور واختار في الامام  
وذكر في العمق وشرح المذهب ان الاصح بطلان صلاة من ادخل عودا في  
ذكره او فرجها وهذا لا يظهر توجيها له ولعل المصنف لذلك يرى نجاسة باطن  
الفرج وقد ذكر العجلي انه لو غيب قطنه في ارجله لم يبطل وضوءه وصحت  
وان كانا النطق في الاجليل ولو كان باطن المذكر نجسا لما صحت صلاته بحاله  
النجاسة ولو ادخل عودا في دبره وصل لم تصح صلاته لا اتصاله بالنجاسة ولو  
غرز

غرز ابرة في لحمه وترك بعضه خارجا وصل في لو ادخل عودا في دبره لا اتصاله بالنجاسة  
بالدم في باطن اللحم وما يلحق بالظاهر من الباطن باق شق مرفعا من به نه وصل  
منه دما وبني عليه اللحم فانه يجب كشطه واخراجه ونظيره ما لو قطع ذكره من  
اصل واستأصله بالجلد ومسحه فان الوضوء يمتنع كما قاله الشيخ ابو محمد وغيره  
وكذا التوشيم يده فانه يجب كشطه كما قاله الرازي وايضا وضوءه ولا غسله  
دلهما الوضوء باقيا **ففي تنبيه** وهذا المختص بالحيوان ولهذا انما لا ينسب اليه  
لوسيقته سكنين فاما نجاسته غسلت بالما ظهرت لان الظاهر انما جعلت  
على ما يظهر على الجوارح وجري عليه الجوارح ونسب في كفايه عن البندنجي انه  
قال في خلاف اصوله انه يقول في الجوارح انما ينسب له وضوءه فانه لا يظهر بطنه  
بالغسل انتهى وهذا يمكن الجواب عنه ان السكين لا يمكن اتصالها الى باطنها  
نعم دخل تحت التوسيع فاكتمل لا الظاهر واما الاجزاء فانه يمكن اتصالها الى باطنه  
بان يد في وجب عليه ذلك كما يخبر وهذا اذا تقرب في الجلد اذا دخل بطنها  
وباطنه وان كان الدباغ لا يباشر ولا يمكن يراود الماء عليه فانزعا نعم قل  
يشكل على النص صله ادخال الدم تحت جلده انه يجب اخراجه مع ان ما تحت الجلد  
موضع الدم وبعض النجاسة وكذلك لو حل بفضه صار باطنها دكنا وظاهرها  
ظاهرا لا تصح صلاته في الاصح كالنجاسة الظاهرة اذا حلها بخلاف باطن الحيوان ان  
الحياة انما في النجاسة واما البضعة بما ذكره لو حل غرقود استحسان باطن  
حياته فخر او اخرج على ظاهره وكل الذي ذكره ان باطن حيوان جبانة العنقود مع  
استحالة نحر الا يحكم نجاستها تنسبها له بما في باطن الحيوان وقال الامام في كتاب  
الرجل من النجاسة في الغنا قيد اذا استحسان باطنها واشتد وجهه في  
ميجها وطرده في البضعة المذرة ثم روجع الناض في نجاستها فتوقف قال الامام  
ولا وجه له فانه لو اتصل ما في الباطن لكان نجاسته ولا اتصال لا يوجب  
دور نجاسته فلا يلحق بالندوب الا نجاستها واما ما قاله الثاني فهو مضاف  
من ذهب الى نجاسته حيث حكم بان الدما في احدى الناحيتين لم ينجس نجاسة فاذا  
سبح وسال حكم بالنجاسة نظا هو قوله تعالى لو دما مسفوطا وهذا مخصوص بالدم

فصل في



فاما اذا قطعنا نجاسة البواطن وتروى في جوارز المنع فلا وجه الا ما بعد كره  
وهو ان ظاهرا لبيضة طاهر والنجاسة مستترة استتار خلفه والبيضة  
في نفسها صابرة الى برتبه الفرج مضطربة الى متباع العصور وحسوة النجاسة  
لا نه المقصود وكذا العنقود طاهر طاهر مقصود به ايل الى وهو مستطير  
فان قيل لعل لا تلزم بان ظاهر البياض المدقة طاهر بنا على قول من جوز  
الصلاة معها قلت جواز الصلاة لا يستلزم طهارة باطنها فانه نصح الصلاة  
مع العصورا ذلك في باطنه النجاسة نصح فيها والجامع بينهما الاستتار  
الخالق **فصل** هل يجوز كفاية شي من الصلوات ويجوز وبشره بالما **فصل** في  
عبد السلام لا يجوز لما يلاقي من النجاسة التي في باطن المحدث وهو نصح لعل القاعين  
المسابقة وقد جزم الراعي بجواز اكل الطعام المكتوب عليه القرآن وهو موجود  
في طهارة القاض الحسين قال وما يكتسب على الخلو والاطحمة فلا بأس بكلا  
وكل الرواية في وجوبه **فصل** هل يجوز لما يتلوا من التلاوة بخس لما به  
اذا لم يخس لما التلاوة هل يجوز لما به فاعلم انهم خرجوا باستوا ايتها  
في طهارة التي لا يفسر لها سائل وذكر في زيادة الروضة في صورة البقرة  
ان غير ما من لما به كمالا واما النجاسة التي لا يدركها الطوف فكل  
المنهاج تنقض الشبهة وسعت بعض لغتها على التصريح به من المباح  
للجبرك والحيوان اذا كان ينفذ نجاسة قوت في الماء التلويح لا يخس  
الاصح ولو وقع في المايح فكذلك صرح به في الروضة في شروط الصلاة **فصل**  
النجس هل نجس ما يضر جوارز النجاسة لكن استخرجته من الخلاف في ذوق  
منها لو نجس بالولوغ ثم اصابته نجاسة اخرى هل يكفي السبع ام نجس لها  
ثم نجس للكلب وجها في اصبها **فصل** اوله قاله الراعي والشرح الصغير ولم يفت  
النووي وابن الرقعة على نقل هذا الوجه وقال النووي في شرح المهدب  
يكفي بالاتفاق وقال ابن الرقعة بخلاف ومنه لو استنجى بجره هل  
يجب استنجاله لما وجد ذلك ام لا المتصا على الجبرك قبل استنجاله لان  
النجس يتاثر بالنجاسة فيبقى عليه كذا كذا على الراعي وغيره والجماع  
الاول لان المجل قد اصابته نجاسة اجنبية باستنجاله فيه والنجس يحتجب  
فيما نجر به الملوكة فلا يلحق به ومنه لو وقع في النجس نجاسة مجاورة

كالعظم

كالعظم وزرع منها ثم اقلبت بنفسها خلا لم تطهر بالاخلاق قاله النووي  
في فتاوى وعزاه لصاحب التمه وهذا جزم بتنجيس النجس والظاهر  
بترجحه وفي الاول خلافة والضابط ان نجاسة ان ترد الى ما ليس من جسمها  
ويحتد فبما ان تصفها ان ترد المخلطة على المخففة فالعمل للمخاطة قطعها  
كما لو رقت نجاسة في آثم ولغ فيه كلبه يكتفي غسله سببا مع التعفير  
ولو استنجى بجلد كلب لا ينجسه الجبرك ذلك على الاصح في شرح المهدب قال  
والصواب غسله سببا لئلا يفتن ان ترد المخففة على المخاطة وفيها الخلاف  
والاصح الغاء المخففة واما ان ترد على جسمها وان كانت مخلطة على شملها  
خلاف ما لو ولغ كلب ثم ولغ اخر فالاصح المتصور انه يكفي للنجس سبع ولو  
ولغ كلب ثم وقت فيه نجاسة اخرى سرمد فلا تة قبل غسله بمقتضى  
الوجه فما اذا تعدد ولوغ كلب ونظير الوجه لثالث هناك كونه النجاسة  
الكررة وقوعها من كلب واحد ومقتضى الاكتفاء بالسبع قطعاً لا نه محط في امر  
الولوغ لا يفسر الكلاب ولهذا اذا والرواية في انه يكفي في سائر فضائل الكلب  
ماعدا الولوغ من واحد وفيما ساعد سائر النجاسات وان كانت مخففة  
او متوسطة على شملها ولا أثر لتعدد قطعاً في صورة واحدة فيها خلا في  
وهي لبرك لصبب الارض بل يعقود دالها بيلين فاذ ايا عليه تحتمل نجس  
ذوبان وهذه اتعد دالذ فوب يتعد دالذ نجاسة **فصل** في شرب النجاسة  
المجفوفة وهي على قسمين ما يعقر قلبه وكثيره وهو دم البراعية على  
الاصح في النوب والبدن وكذا دم القمل والبعض وغيره على صحة  
النووي ومثله على الكثر من كثر شرطاً ان لا يكون بفعله ولو كان  
بشعله كما لو قتل مرغوماً فتلوث به اولى بليس للثوب بل حله وكان كثيراً  
لم تصح صلاته لعدم الضرورة لديه ويلحق بالبراعية في ذلك كذا دم  
البررات وقبحها وصحة يد لها حتى لو عصر وكان الخارج كثيراً لم يفسد عنه  
وكذا دم الدماجيل والقرح وهم الفصد الجماعية وما بينهما ان  
يتفاجرون لا هاله فان الناس عادة في غسل الثياب كل حين ولو ترك غسل سنة



مثلا وهو متراكم عليه لم يكن في محل العفو فله الامام ومن العفو عنه البالغ  
اذ اكثر والمال الذي يسيل من قمارنايم اذ ابتلى به ويحرق وكذلك الحديث  
الدايم كالمستحاضة وسلس البول وكذلك اواني الخمار المجهولة بالزبل لتطهر  
وقد شغل الامام الشافعي رضي الله عنه بحرقه له اذ اضاف الامر تسع  
اول الكتب **الثاني** ما يقع من قليله ووزن كثير وهو دم الاجنبى اذ اتصل  
فيه ثم اصابه من دمى او يهيمه سوى الكلب والخنزير ينعى قليله في الاصح  
دور كثيره قطعا وكذلك طين الشارع المتيقن نجاسته يعنى من قليله  
دور كثيره والقليل ما يتعدى الاحتراز منه وكذلك المدغى بالطينه التي لا تنس  
لها سائله لا يعنى من المتغير الكثير في الاصح **الثالث** ما يقع من اثره دور عنه  
وهو اثر المخرجين في الاستنجاء بالخمر وكذلك نفاريج النجاسة اولوها اذا غس  
لوا له الرابع ما لا يقع من اثره ولا عينه ولا قليله ولا كثيره وهو ما عدا ذلك  
**تقسيم** **اخر** المحفوظ عنه اقسام احدى يعنى عنه في الماء والتوب وذلك في  
عشر من صورة **ما** لا يبركه الطرف **والهيئة** التي لا دم لها كالدرد والخضاض  
اصلا ولها دم ولكنه لا يسيل كالوزغ **وغبار** النجاسة اليابسة **وقليل** دنان  
النجاسة حتى لو اريد نجاسة تحت الماء واتصل به قليل دنان نجس **وقليل**  
الشعر **وقليل** الريش **والنجس** حكم الشعر على ما يند فيه كلامه الا ان اخرا الشعر  
الواحد متى كان كحل واحد منها حكم الشعر الواحد والهره اذ اولفت  
بعد اكلها فائز **والحق** المتولى السبع بالهره ونظائره الغزال انتفا المستفاد  
يعدم المقتلاط **وما** اتصل به شئ من افواه الصبيان مع تحقق نجاستها خمره  
ابن الصباغ **وافواه** المجانين كالصبيان **واذا وقع** في الماء على منتهى نجاسة  
يتعدى رضون النجاسة ولا يصح التخليل ما تكثرت فيه فانه صرح في الروضة بان لو  
تمسكتا ومول الماء المستند الطاهر وعليه درق عني عنه لاسبها اذا كان طرف  
الحا الذي لا يتك عنه ويد له فاسنله كره في السمك **وعن** القاضي الحسين انه  
لو جعل سمكا في جيبه كما علم انه يقول فيه انه يعنى عنه للصرون وفي تحليل  
الهند يحيى عن الشيخ ابي عاهد ان نجس عفو عنه ان الاحتراز عنه لا يمكن وعلى  
الجميل عن القاضي الحسين ان وقوع الحيوان النجس المتبذ في الماء نجسه وعلى من

غير

غير عدم النجس مستند بانه صلى الله عليه وسلم امر بتلذذ به ثم قال  
وللقاضي ان نجس عن هذا بان ونجم الذباب يسير ولا نه لا نفس  
له سائله واد استرب من الماء ما يبر على فيه نجاسة ولم يخلل عينه  
مبغى الحاقه بالحقف لتعد رضونه ونجم الذباب اذ وقع في الماء  
نجسه لخصوصه ومثله بوله الحفاش اذ وقع في الماء قليل او المايح  
وغسلات النجاسة اذا انصلت غير متغيره ولا زبد الوزن فابها  
تكون طاهر مع انها لا تفسد نجسا **الثاني** ما يعنى عنه في الماء دور التوب  
كالميتة التي لا دم لها وحذا السمك ومنه الطاهر **الثالث** ما يعنى عنه  
في التوب دور الماء وهو الدم اليسير من سائر الدماء الا دم الكلب والخنزير  
وبغى ان يلحق به طين الشارع المتيقن نجاسته ولو وقع من شئ ذلك  
في ما قبل ارض يدرى الماء عليها قليل دم برغوث او قمل او غس فيه  
تربا فيه دم برغوث نجس وفرق العمران بين الثياب والماء برحين  
احدهما ان ثيابه لا يكون صولها عن النجاسة خلاف الاول فان صولها كان  
بالنظية **والثاني** في غسل الثياب كل وقت يقطعها فيعنى عن سائر النجاسة  
التي يكون وقوعها فيها علامة الماء من ذلك التوب المذكور فيه دم برغوث  
يعمل فيه ولو وضعه في ما قليل نجسه يحتاج الذي يغسله ثم يطهر بعد  
الغسل في ذلك الماء وكذلك ما على محل الاستنجاء يعنى عنه في البدن والتوب  
حتى لو سال يعرف ويحرق ووقع في التوب عني عنه في الاصح ولو اتصل بالماء  
نجسه **الارابع** ما لا يعنى عنه منها وهو تباعد ما اذ ركه الطرف من سائر  
الاجزاء والاربات وغيرهما من النجاسات ومنه الفاع الميته وتلبد  
دم الكلب والخنزير بخلافه اليسير من شعرها اذ وقع في الماء فان اطلاقه يقتضى  
تعيم العفو عنه مطلقا **الثاني عشر** في النجاسات المستحيلة وهي  
الاربع فتمها ما يستحيل حيوانا فيطهر وفيه وجه وهو الميته انه نجس  
الحين وعلى هذا القول كحيوان من نجاسة مغلظة كان له حكم الموقود منه  
وعلى الله ارجع فده وه الميته وسائر النجاسات نجس لظاهرها ومنها الميته



اذا صار به ما فانيما خمسة في الاصح واذا استباحته فخرها طهرت ومثل ان  
 جرى فيها الوجه السابق والظاهر اذ منع ومنها العذر اذا اكلها الزباد  
 وصارت ترابا او التفتك في ملاحه صار طعاما يطهر به من ذلك خلافا لا يخفيه  
 وحكاية في البيان وجهها وقد يستعمل الطاهر نجسا كما ينضمه تصير دكا وقد  
 يكون الشيء طاهرا كولا يستعمل في الحياة فلا يترك كغيره لا يترك له فان اكله  
 جواز اكله مادام ميتا واذا استباح حيوانا حرم اكله واعلم ان الحياة قسبان  
 رويانية ونبانية واستعماله للحياة الاولى يقتضيها الى الفها واستعمالها الى  
 الثانية كالزرع النابت بالنباتية **قال** النووي عن الامام ب ليس يتنجس الحيوان  
 لكن نجس علاقته النجاسة الحية وهو اذا غسل طهر واداسل نجاسة الحية  
 طاهر وطها ولا حاجة الى غسلها وكذا القنار والخيار وغيرهما يكون طاهرا ولا حاجة  
 لغسله **قال** النووي وكذا الشجر اذا سقطت فانتجست فانتجس ثمرها واوراقها  
 طاهرة كلها لان الجميع فرع الشجر وثمرها منى وعن الجرائع من الصيد لان  
 النقل النابت في النجاسة نجس اجزاء لقوله في رد المحتار انه نجس الاجزاء ثم على  
 المذهب ناهما اطلق الطاهر مطلقا ويظهر بتبينهما وتبين كل اكل  
 عالم انه لم يظهر في الحب او النقل بالنجاسة وكذا في التماس المسقية بالنجس  
 لا سيما في شجر العنب والبطيخ فان تخير في بعض النيات فيه خلاف الجلالة وقد  
 ذكرنا في المحسين في فتاويه انه اذا ابل القول بما نجس لم يطهر حتى يجفف  
 وينقع ايضا وما ظهورا في فرق بين تشرب الحب النجاسة من الارض في حال كونه  
 مزروعا وبين ما يشربه في غير ذلك فان فرق بالنجاسة قد يحتاج اليها لترجيح  
 الزرع فان ذلك لا يمنع النجس كما لو احتاج الى علف الجلالة نجس فان فيها  
 الخلاف وعلى هذا فينبغي ان ينقع الحب اذا تغير طعمه ووجهه بسبب النجاسة  
**الثالث عشر** في صلب النجاسة في جوارضها ما لا يجب معه الاعادة كما كان  
 على ثوبه دم الجرائع او نقي فموضع الاستحجار ومنها ما يجب معه الاعادة  
 اذا لم يجده ما يفسد لها به او وجد خلاف الفلأو علم بها او نسبها او جعلها  
 اياها ثم **النذر المطلق** هل يملك به مسك واجب الشرع او جاز  
**قوان** **قال** الدراني في باب التيمم وقولهم يملك به مسك جازي الشرع

الحج

اي في الاحكام مع وجوب الاصل وغيره بغير الشرع ههنا القربات التي تجوز  
 تركها انما هي وحاصلة انه خلاف في وجوب اندرواما الخلاف فان حكمه  
 كما يجوز في القربات او كما لو اوجب اصله منها والاربح غايها حله على الواجب  
 ولهذا لا يجمع بين فرض ومندون بيمين واحد ولا يصلي المندون على الراحلة  
 ولا فاعدا مع القدرة على القيام على الارض فيهما ولو نذر صلاة فطلقه لم يمسك  
 وكذا في وجوب على من نذر الصوم التقيت من الليل على الصحيح ان قلنا يملك  
 به مسك جازي مع ما لها ركة التطوع حكاية القنار الحسين واحلته اسماك  
 بغيره التماسا وجب كما في رضاء على ما نص عليه في البويطي خلافا لما في المحرر من ارجح  
 ولو نذر هدي شي من النعم اشترط فيه شروط النجاسة وارجح الاول من النجاسة  
 المندون كما يجوز اكله من الواجبة ابتداء من غير الزام كدم التمتع ولو نذر  
 بدنة ففي قيام بقعة او سبع شياء مقامها اوجه احد هالاه والى في نعم الحج  
 الفرق من ان يجدد ابل لا يجوز العذر عنها ولا يجدد فيجوز ويستثنى صورة  
 احد هالاه لو نذر عتق رقبة لم يشترط فيها السلامة من عيوب الكفارة في الحج  
 الثانية لو نذر صلاة ركعتين فصلا ربا بتسليمه واحد بتشهد واحد او تشهد  
 حل في الحج **الثالث** لو نذر صوما كفا يوم واحد حلالا للمايز وقيل بلفظه  
 بعض يوم ولم يقل احد بوجوب صوم ثلاثة ايام حلالا على واجب الشرع  
**الرابع** لو نذر التمتع في كفاه ما يطلع عليه الاسم النجاسة لو نذر الصلاة لم  
 يشترط لها اذان ولا اقامة بالاتفاق كما قاله في شرح المذهب وعلم صاحب  
 الدخا من في خرجها على القولين وزاد في اقامة الصلاة بما معه كفي التمتع انه  
 يغالب السادس لو اجمع مسكنا غيرنا والصوم ثم نذر ان ينوي يصوم  
 فزومه في الحج وليس لنا صوم واجب بغيره من النهار وهذا او يترك ذلك  
 على ما يتر الشرح وهو صحة الصوم بنية من النهار بالنية على ما لو نذر ان  
 يصلي ركعة فانه لا يلزمه الا ركعة تزيلا على المايز كما لو نذر ان يصلي فاعدا فانه  
 لا يلزمه القيام ولا ينبغي تخرج ذلك على الواجب والممايز فان الخلاف هنا كما اندر  
 المعلق المسالك لو افطر في صوم النذر عامدا لا يجب عليه اسماك بغيره يوم  
 على ما قاله في المحرر من ارجح وجعل الاسماك من خصائص رضاء وكان ينبغي تحريمه



على هذه القاعدة حتى انه يجب اذا استكناه مسك الواجب وقد سبق  
فصل ابو بلي **النسيان** عند رقي المنهيات دون المهورات والفرقان  
الامر متضمن لنقد الفعل فلم يفعل لا يخرج عن الجدة والامر متضمن الكف  
والمتنول من غير قصد لغني عنه كالاقتداء **فاله** العاض الحسبي وان  
تارك المهور يمكنه تلاقيه فيما تخاد الفعل يلزمه ولم يجد رفيه خلافا لابي  
اذا ارتكبه فانه لا يمكنه تلاقيه اذ ليس في قدرته ان يفعل حصل في الوجود  
يجد رفته لان القصد من الامر رجاء التوايه فاذ لم ياتم يرج له توايه لان  
الامر فانه سبب حقوق العقاب لانه لم يترك الحرمة والتايب لا يتحقق قبله  
هناك حرمة فلم يحس عليه العقاب **فاله** ولعدم بطلان الصلاة بالكل ناسيا  
والصوم بالاكل ناسيا وكما في المحرم اذا تطيب او لبس او جامع فاسيا **وكان**  
يجوز في العيدين بعده او بالطلاق ناسيا لانه من باب المنهيات ومن كان في  
النية في العبادات كالوضوء والصلاة والحج ولو ترك الترتيب في  
الوضوء ناسيا لزمه العادة ولو ترك النية في الصلاة ناسيا لزمه العادة  
ولو نسي التسمية اول الوضوء تركها في التايبه ولو نسي الماء في رجله ترك  
ثم تذكر اعادة الوضوء انه على غير وضوء صلى ثم ذكر الماء او كان له ثوب وهو  
فأمره صلى بحرا ثم ذكرها وكان عنده رتبة وهو ناس فقام ثم ذكر الرتبة  
ولو ترك من المنيعات ولم يحرم منه ناسيا لزمه دم كما لو ترك النعم ان قلنا يجب  
الاحرام على اكل مكة فترك ناسيا يلزمه قضاء **وكذا** ترك تحية المسجد  
تفوت بالجلوس ناسيا مع انها من المهورات ولو ناسيا في سبب الحدث  
ناسيا كاللبس ونحوه انتقص وضوء على الصحيح وقد اورد على هذا الصوم  
فانه من قبيل المهورات ولهذا يجب التايب فيه ومع ذلك لو اكل ناسيا لم ينظر  
واجب بانه خرج عن قيا سر المهورات لانه لم يتعمد ما يورث هو من المني  
اذ ليس فيه الا ترك وتعمد ترك التايب جميع انها رفا سقط الشرع غفلا  
الناسي **تنبها** **كتاب المأكل** انما يجد ربا نسيان بشرط احدها ان لا  
يكثر فان كثر ضرر كما في الاكل في الصلاة وكذا الاكل في الصوم عند الرافعي وخالفه

النووي

النووي وهل يطرد ذلك في كل ما عذر فيه بالنسيان فيه نظر **الثاني**  
لا يسيغه نزع با تمام كلمة لو فات والله لا دخل الدار عاكفا **وكان**  
قد ناسيا حنك فاله الما ضالمسين وغيره وقد يستشكل انما عذر  
السابق انما وسعه الشرع فضيقه المكلف على نفسه قبل تنصيق كما لو  
الفعل فاما او الصوم في السفر والاحج لانه يتنصيق الثالث ان يكون  
معها اذ لم يتركه ثبت معها القصور والام يترك عليه حكم وهذا لو اكل  
في الصلاة ناسيا لا تبطل ولو علق الظهار على فعل نفسه ففعل ناسيا  
لظهاره لم يفسد ان يكون عايبه اكانه سأل ان يتذكر تصرفه فلا يعذر  
في نسيان الظهار وراى البغوي يخرج على القولين في حنك النسيان في  
وهذا احسن البين ان نسيان يرفع الائم في الصلاة فانه ولد كالحلوة  
في قتل الخطا وجبه الجرا في قتل الصيد في الاحرام والحرم ناسيا **فاله**  
يلحق بالناسي الضابط اذ انما لا يبطل مع اعتقاده انه ليس يبطل كما لو تكلم  
عائدا وعنده انه قد عطل من الصلاة لا تبطل صلاته كما لو تكلم فيها ناسيا ولو  
جامع الصائم على طلق ان الجرح قد طلع ثم طلع فبان خلافة لا يبطل صوم من لم يحج  
كان ناسيا **الرابع** النظر الى الظاهر والباطن في نفس الامر على اقسام احدها على  
ما في نفس الامر فطوا كما لو تصرف في مرض مخوف فيترك نذرها **فاله**  
التايب على الاحج كالمحضوب اذ الاستتابة وهو لا يرجي بروه ثم يرى فالاحج  
عدم الاجترار اعتبارا بما في نفس الامر وعكسه كجرح في الاحج لا ضمان ان يكون  
ما من زيادة مرض فليس يتاخر فيه اعتق من اجترار عن الكفارة ثم صار  
بعينه الاجترار في الاحج عند الامام اذا راوه مواء او فعلوا صلاة شدة  
لنوف قضا في الاحج **الثالث** النظر للنظر فقط في الاحج كالصوم اذا طعم  
عن الصوم ثم تبين ان ذلك المحرم عارض لا يلزمه القضاء وكذلك اذا تناول  
مرضه لا يرجي بروه بحد كمال عليه ما من شراخ ثم يركب اعادة على الفعل

النووي



فيعبرها **الحادث الاول** هو قسمان مطلق وتقييد مرتب او سبب وتكالفا  
 في امور اعد لها انه لا يحصر الفضل المطلق وذلك بحصول العدم ثانياً يكون فيه  
 نية فعل الصلاة بخلاف العبد به فيه من التخصيص ثانياً لا يجوز فعل الفعل  
 المطلق في الوقت المكون ولا يتحقق في المصح بخلاف الوقت الثاني الفعل اوسع  
 باً من الفرض ولهذا يجب فيه القيام ولا يستثنى عن السجود ولا يلزم الشروع  
 وكذا الوصل الى جهة لا جهته ثم دخل وقت صلاة اخرى او اراد قضاء قايته لزمه  
 ان يجتهد ثانياً ولا يلزمه ذلك لئلا يترك الصلاة الاولى من اليد بتركها لزمه  
 لا خلاف فيه ولو كان التيمم الثاني في الصلاة الفريضة لا يبطل التيمم ولو كان في نافلة  
 فوجهاً قال ابن سريج يبطل ان حرمة وقد يفتي في الفعل في صور مخرج  
 الى اصل واحد وهو انما جاز الفرض لضرورة منها ينتج الفعل على انما الظهور  
 ويحرم من صلي الفرض حرمة الوقت ويجب عليه إعادة ومنها يجوز التيمم  
 عن المحضوب في حج الفرض وينتج في الفعل على وجه ترك ويجوز التيمم في الفرض  
 وفي الفعل خلاف سجود السهو يحرك في الفرض ويشافعي قوله غريب انه لا يخرج  
 في الفعل الثالث من عليه فرض هاهنا الفعل قبل ادايه بحسبه ام لا هو نوعان  
 احدهما العبادة المحضة كالصلاة والصوم فان كانت مرسومة جاز لها واركان  
 مضيقه اشنع اذا تلفت فوات الفرض فلو خالف وتعلق بالتياسر بطلانه كالصلاة  
 في الوقت المكون ومنها لو شرع المودون في اقامته لا يتبدل المأقوله وفي بعض  
 الشروع قرب انما مشا وقد ذكر النووي في صلاة الجمعة انه لو دخل المذهب في آخر  
 الخطبة لم يصل الختمة لئلا ينوته اول الجمعة مع الامام ومنها وضاع في الفعل  
 غيره فلو نواه لم يصح ومنها يسر له التطوع بالحج قبل اداء الفرض فلو فعل انصرف  
 الى الفرض **ثانياً** في التصرفات المالية كالعق والوقف والصدقة اذا فعلها من عليه  
 دين او له من تزيه نفعه لا يفيضل عزها جتم يحرم عليه في المصح لا نهض واجب  
 فلا يجز له تركه لئلا يتركه وعلى هذا افضل بكنهه المتصلق عليه في الدين الرفعة بغير  
 كعبه اما بعد الوقت وتضيته انه لا يمكنه على المخرج ومنها لو قصد في جميع ماله  
 ولم ينزل الزكاة لا سقط عنه الزكاة **الثاني** الذهب والنفضة **ثالثاً** شيئا الا في باب

والله اعلم  
 والله اعلم

المسئلة

المسئلة فان الذهب اصل والنفضة عرض بالنسبة اليه لصلته  
 الام وقال لا اعرف موضعاً ترك الذهب فيه منزله العرض في المسئلة  
 لثاني بعض غير المتقدمين المسلمين المصراه والمالية اذا جنى على عبد  
 ومات فانه بعض السيد الأقل من كل الدية ونصف التيمم من ابل الذهب  
 جواز المطالبة بالدرهم المغشوش بخلاف اذا راجت والمصح يجوز على غيرها في  
 زلذه وقانون حج بعضها بعض قطعاً ويجوز الشك فيها على القوي منها النووي  
 ويمتنع القراض عليها على الصحيح ويلزم النووي طرده اختياره هنا لا لاجل  
 شركه واما فرضها بقاء في الفعل يجوز لا نه يورد في اللى بها حكاها في بيان  
 عن الصيرك وهو قضية ما في المتصرفة للجويني وكانه قاسه على القراض الظاهر  
 ان المنع يجب على منع التعامل بما في الذمة كالمشترى اليه كلام التبعير والمختار الجواز  
 لان في القراض رفاق وهذا يجوز فيه اخذ الزايد والنقص من غير شرط  
 فلا يلحق بالمعاوضات واما ضمانها اذا تلفت فمال ابن الرفعة اذا تلفت  
 المغشوشة لا ضمن عليها بل تيمم الدرهم ذهاباً وقيمة الذهب درهم واحد  
 انه لا خلاف فيه وهو يسيه قوله ان حامد وغيره في الدعوى بها انه يتركها  
 من التفتد الاخر وهذا كله انما يتم اذا جعلنا ما منقومه وقد عمل الدرافي في  
 الدعوى كلام ابن حامد عليه بقاء لعله جواب على المغشوش منقومه فان  
 جعلناه مثلاً صلياً انما يشترط الفرض التيمم وقد قال المتولي ان يجوزنا  
 المعاملة بالمغشوش نفس مثليه والمفتقومه وعلى قدر حجة ما قاله فالأصح جواز  
 المعاملة بها وبه يترجح كونها مثليه نقول ان ارفعة خلاف فيه مردود  
 في القاض بالمغشوش نوعان احدهما علم الخالص به للمتلدين وغيرهم يجوز عينا  
 وقيمة والثاني يحمل ويقسم الماعشعة محتود في نفسه وبقية كالخمس سكرها  
 غير يعبود كالزبيق والزويج والا ولا تنقسم الى ماعشع بالآخر والى الماعشع  
 بان كانت الفضة غير ما زوجه للخمس من الخمس اما الفضة على ظاهرها  
 والمطالبة بها غير جائز لا عينا ولا في الذمة لا متنازع بعض المقصود الجاهل  
 به ان كانت ما زجه لم يجر المعاملة عليها في الذمة كالأجور السلم في المجونات  
 المستودعة اجراً وما وفي جواز الاعيان وجهان احدهما المنع للميل باخراها كتراب  
 الصاعرة واصحاب يجوز كما يجوز بيع المجونات المشاهير والمصلحة المتداولة بالاشعير



اذا شوهته وتلافى تراب الصلح فانه اختلط المقصود بغيره وان كان  
الخير مقصودا وان شرط لم يجر في الذمة والعين كتراب الصلح وان لم  
يغيرها بل كان الخس نواظرها والصلح على ظاهرها بطلت المعاملة على غيرها  
دون الذمة ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا معها بالتحلل لصلحها ولو اتلفها  
رجل على غيره لم يجز عليه مثلها لان مثلها وان لم يمتها هذا المخلص فانه  
المطوور في باب زكاة الصدقة **الفكر** اذا اعيدت كانت غير الاولى  
لقوله تعالى فان مع الصبر يسر وهذه اقا لاربعين من بعد عسر  
ومن فروعها لو لم يزلت طالق نصف حلقه ونكح طلقه فالصحيح انه يقع  
حلقان فانه ذكر الطلقة مرتين لان كل جزاء فيه الطلقة وعطف البعض  
على البعض والخطبة تنفي النكاح ويصح التأكيد وقيل لا يقع الا طلقة  
لان لفظ الطلقة وان كرر فيتم التأكيد والقاعدة انما يثبت لغيره  
انما يبر الصلح فانه التخييل للمذكور في صحيح لان العطف انما يدخل في الحاضر لان  
الطلقات والباطل يتغير وانما تغيرت الطلقات لانه لو كان الطلقات  
غير متغيرة لان بطلان التبريد قال وهذه العلة موجودة اذا لم يعطف  
بعضها على بعض ويصح ان يكون الفرق ان التلث الذي لم يعطف على النصف لم  
يقع لانه ليس به لفظ الطلاق وعطف على ما ليس به لفظ الطلاق كالوفاك  
انت كما ان لم يقع الا واحد وشك لو قال ان كنت رجلا فانت طالق وان  
كنت فتى فانت طالق وان كنت شيئا فانت طالق فكنت من جميع فيه اكل  
وقع ثلاثة اجماع الصفات فيه وقياس القاعدة اعتبار التجدد ولهذا لو  
علق باكل رمانة او عقيق فاكنت نصي رمانتين ونصبي رمانتين لم يقع ومن  
مشككه ايضا ما لو اقربا امة ثم اقربا الف في يوم اخر لزمه الف فقط وما لو  
علق باكل رمانة وعلق بنصف رمانة قال اذا اكلت رمانة فانت طالق وان اكلت  
نصف رمانة فانت طالق فاكنت رمانة فطلعتين لوجود الصفتين ولو  
باع نصف نصف وثلث وسدس لا يلزمه دينار صحيح بل لو دفع شي من كل لهما  
اطلقوه وهو كذلك اذا صح بالدين المضاف اليه اما لو صرفه كاصرة للمذكور  
فيلحق ان يلزمه دينار صحيح **الفكر** مع الامن المردوده كالاقرار والكاليف

فكان

فكان يظهرها الاول وقد اطلقوه وله شروط اربعة ان يكون الحق كالمديون  
فاما في حقوق الله تعالى فلا تكن تكل على الخلف على ان لم يبرن لا يجد ولو اجمع  
اليمان كالسيرة فوجهه ان الثاني انك بالنسبة الى الخلف المقتضى التاكل ولما كان  
حق الله فلا يتعدى يخرج من كل من يدين الحق فلا يتعدى لهما فله اذا طلت  
المستحق الثالث انه بالنسبة الى الامور المتعدية به لا الحقيقة به ثم اذا جعلنا لها  
كالبيعة فذكر في حق المديون وما في حق غيره من اموال الاقرار فيستقر ان كان الاقرار  
تصيرا في حقه قبلت قطعا كما اذا ادعى المقتضى انك تملك مالا فانكر فردت اليه  
على المديون فان قلنا كالاقرار تمتعت ولذلك كالبينة لا يسمي ولا اقرار بالاثبات او  
الدين قبل المحرقة قبلت قبلت البينة ايضا لا يسمي ولا اقرار بالاثبات او  
قبول وان لم يتقبل الاقرار في حق المالك لم يسمع في الحق **الفكر** ادعى على المالك  
ان يمدد المهر فوجبت فانكر خلف المديون المردوده فان قلنا كالاقرار  
لم يسمع لان اقراره لا يسمع في حق ثالث وان قلنا كالبينة فوجهان احدهما ان يسمع  
كل ما لا يتعدى للثالث واقرار المالك في هذه الحالة لا يتعدى **الفكر** يطعن بها  
مباحث **الاول** في خيانتها وهو ربط القصد بمقصود معين والمشهور  
انما يطلق القصد الى الفعل **والثاني** الماورد في قصد التي مختزن في حلقه  
فان قصد وتراخي عنه فهو عزم **والثالث** الذرائع في وقتا وفيه امر البينة سهل  
في العبادات وانما يتصور بسبب الجهل بحقيقة الشيء او الوسوسة بخيافته  
التيه القصد الى الفعل وذلك ما يصير به الفعل اختيارا كاللهوى الى الجور فانه  
تارة يكون بتصد وتارة يستغوث الانسان على وجه قصد منه فهذا التسطيد  
الاضطرار والتصد الثاني كالحلة لهذا القصد وهو انما يصح لابطال الداعي  
كالقيام عند رتبة انسان فان قصدت احترامه فقد نويت تعظيمه وان قصدت  
الخروج من الطريق فقد نويت الخروج فالقصد من القيام لا ينبعث من النفس  
الا اذا كان القيام غرض وذلك الغرض هو المديون والنية اذا اطلق في الغالب  
اريد بها نجات القصد توجهها الى ذلك الغرض والغرض علة وقصد الفعل  
لا يثبت عنه الخطر اذا كان لا يحوي عليه كلام منظوم اضطراب والفكر في  
يتمك من النية فهذا لا يثبت كذا لنية عبارة المالك المتحرك كذا بحيث يترتب  
القصد فالقصد الاول يستدعي العلم فان لم يعلم القيام ولا التكليف لا يتصل

علم



والقصد الثاني ايضا يستدعي العلم بان الغرض لما يكون باعنا في حق من علم الغرض  
 فيرجع الى الثاني وهو النية وهي خطة واحدة ليس فيها تقدم من قصد حتميا  
 ويمكن استنادا منها بل يجب نزولها التمييز الى اخره وينقطع استنادها بقصدها  
 وهو قصد شئ اخر **الثاني** النية تنقسم الى نية المقرب ونية التمييز فلا يكون  
 في الجاهل انته وهو اخلاص الجاهل والنية يكون في المختار الذي يتوجه وقد  
 كان اليه بره ان القصد من جسر حقه فانه يحتمل ان يترك هبة وقرضا ووديعة  
 ويا حقه فلا يده من نية اقباضه عرسا يرا نواع القياض ولا يشترط نية القصد  
 فذكر الامام في مواضع وقال في باب النية في الوضوء ان من عليه الفدية لم يمتد  
 فسلها الى المستحقه كما يتبع عن الدين ما لم يتصد اذ هو ومشكلة كل من طار له  
 الشرا نفسه ولو كرهه ونية فاذ اطلق الشرا ينصرف نفسه ولو وكل عبدا  
 ليس له نفسه من سيده او ما لا يخرج من الماع قال صاحب المقرب وكما  
 ان يصح بذكر لوكل ولا يفوض صح والحق لا يندفع بالنية وكلام المرجحان  
 في النية في قبض انه يجب التسمية وان يندفع بالنية لانه قال ان يندفع  
 صح البيع لو وكل ولو قال العبد لربط بشي من سيده كقتل صح ويشترط  
 التصريح بالامانة للصحة على ما في صاحب المقرب فلو اطلق رفع الشرا لوكل  
 لان المبيع قد يرضى بغيره فيضمن الاعتراف قبل توفيق النية والنية الاولى تضمن  
 الكافر خلاص النية ولقد الوضوء صح ويكفر بالحق ولا يده من النية وكذا  
 اذا طاف الكافر واعتكف لغيرها لم يفسد ولا يده ان تنوي ابا حقه اذا  
 فان لم تنو ليحاج وطها واعلم انه لا خلاف في ان النية في الصوم والصلوة  
 ان تنصرف وتختلف في سنن احدها الزكاة هل يشترط النية فيها للعبادة  
 او للتمييز من الغرض والتميز على وجهين فكما في الدار كفي الاستدكار وخرج  
 عليها ما لو دفع الى الامام ولم يتوجهل بجزءه وما لو قال هذه زكاة مالي لم يتغير  
 الغرضية الثاني النية في الوضوء قال الرازي الاول ان جعل النية فيه للغرض  
 بل للتمييز ولو كانت للغرض لما طار في امتناعه ولا الوضوء وحذف الغرضية  
 لان الصحيح انه يشترط الغرض للغرضية في الصلاة وسائر الجاهل ان يندفع  
 على انه لو نوى اداء الوضوء كناه ما لم ينل لرفع هذه منه في الاستدكار  
 على ما استدل به الامام فانه جعل لا يتقيا با اا الوضوء ليل على الوضوء

جاء في  
 في النية  
 في الغرض  
 في الاستدكار

والمراد

والمراد في استدلاله به على انه غير قربة وعبارة الامام ظاهر ما ذكره الامام  
 ان نية الوضوء من نية القربات والنية في وجب النية فيه من حيث ان  
 الوضوء قربة وما قطع به الامام من ان كفا نية اداء الوضوء بل على ان  
 نية نية القربات وان كان الوضوء يقع بطبعا وما يوراه القرب  
 من النية يتقاه بعد نورا كان طنا بعد **الثالث** من افعالها ما يدخله  
 النية ومنها ما لا يدخله في اول العبادات فاما الواجب الذي لم يسرع  
 عبادة كرد المخطوب فلا يشترط فيه لان القصد وصول الحق الى مستحقه  
 وذلك حاصل بدونها واما المندوبات فمقتضى القصد ايقاعها طاعة  
 اثبات عليها واما المباحات فلا يقتضي الى النية نعم ان يريد التواضع لها  
 افترض اليها واما المحرمات فلا يقتضي الى نية في الخروج عن العبد لمجرد  
 الترك فان قصد الثواب فلا يده من قصد الا مثقال خصوصا اذا استحقته  
 النفس وصرفها عنه وما ذكرنا يعلم منه حكم المكروهات ومن ذلك المترك  
 كازالة النجاسة على الصحيح ولهذا يصح من الكاذب والمجنون والعبي غير المميز  
 ولما اذا نحن منسدة احتياج الى نية كرد الوديعة ومن هنا قالت النية يجب  
 النية في الوضوء ان الطهارة بالماصنة طبيعيتها لما في الشيخ عز الدين في نقل  
 النية في قراءة القرآن والادكار وصلة التظوع ومن حيث هي وتحرها ما لا يقع  
 الاعل وجه العبادة وكذا قال صاحب الاقليد اداء الدين ورد الوديعة اذا  
 وتلاق القرآن والادكار وهما اية الطريق والمطاعة الا ويحرها من الاجال احتياج  
 الى نية واما قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنية والارادة لا بالشي  
 تقع ثمة طاعة وغير طاعة اخرى بدليل ذكره المحقق في سياق الحديث واما هذه  
 القربات ويحرها ما يسرع لصحة عاجله فصلا او كان قصوره تقدم وجوب النية  
 فيها لعدم ارادتها والخروجها عن الارادة اضروا العلى في الصوم والاعمال طاعة  
 والقربة انتهى وقد استثنى الغرض الى المستصحب العلم في الحصول بالنية او ما يجب  
 فيها لنية من الجاهل ان شئ احد لها الواجب الاول وهو النظر المحرف بوجه الخطر  
 فانه يمكنه القصد الى طاعة الا اذا عرف وجوبه وهو لم يعرف وجوبه لتجمل



اشترط فيه والمحال هذه الثاني ارادة الطاعة فانها لو افقرت الى ارادة  
الغير لم ينسب اليها ولا في نزاع وما دخل فيه التذكية ولو كان يتبين  
فستقطبت واحتكت بها شاة في المذبح حتى ما تنسبح حرام خلافا لراسخ وكذا لو  
وقع منه شيك في نطق بها صليها فهو حرام في الجمع لعدم الفصل ولو نصب شيك  
لتصديا صليها حيوانا لتصديا صليها حيوانا غير ما كوله فوقع فيها ما كوله في  
ان يخرج منه ذلك ويحان من نظيره فيما لزم في المشي اجتهاد غير صليها فاذا هو صليها  
فانه يحمل في الجمع وقد يكتفي به في الجاهل عن الميتة كولو قال الشيخ كقول علي الصوم  
عند افا نه يكتفي في الميتة على احد الوجهين وقرب منه في الاعتكاف لو خرج على غيره  
يعود يحتاج عندنا لغيره في المجدد في **الرابع** اصل شريع الميتة لتمييز الجاهل  
عن العادة واما تعيينها فنقل الامام عن ابي جعفر انه شرع لتمييز الجاهل  
العادة فاذا كان الوقت يخلل قولها من الصلاة فلو نوى الصلاة مطلقا لم يكن صلاة  
او بالاعتقاد من صلاة بعده من اثنين الميتة لتمييزها ما بعينه المصل في صليها  
ويؤى على هذا ان اصل الميتة يجب في الصوم كما يجب تعيينها قال وهو قد عاين  
نمازوه عليه ما لو دخل وقت صلاة الظهر وليس عليه قضا ولا نذر او افا عليه  
الوقت فاذا نوى الفرض الذي عليه وكان يجب كالكفا لا يجب تعيينها فاذا اراد  
التعيين وهذه الصورة نقلنا الكلام الى الصوم ثم اختار الامام ان يجب التحسين  
في الميتة شرع للتصديق لما ذكره وبذلك يعلم ان قول الشيخ عز الدين ان الميتة  
سرعته لتمييز الجاهل عن العادة ولما كانت العادة يحجبها على بعض منعه  
خبرته فيما لا يجب فيه التحسين الكفار والامام في الصلاة لا يجب تعيينه صلاة  
الجنان لا يجب التحسين الميتة والجاهل ان يجب تعيينها في الرفع **الخامس**  
مروطا وهي ثلاثة الاولى ان يتحقق تحيين في مواضع التفوا ذهابا اصل الميتة  
توسعا في الجاهل **ثمة** الاعتكاف لا يشترط الحيض ولا اذا اطلق لفتة فيه  
وان حاله كنهه ومنه الفعل المطلق لا يشترط فيه عدد الركعات وان  
يزيد وينقص بشرطه ومنه الجاهل اذا اطلق في الجاهل حرم وانصرف الى قوله  
ان كان عليه ما لم يعلم وسقوط امر الحيض في الميتة غير مشكل ولكن الممكن  
فيه ان قصد المتطوع لا يقتضيه الجاهل وجوبه يقتضي صحة الاسلام ثابت  
تتقطن ومن ذلك صحة الجاهل في ترتيب المستحق وكان يمكن ان يفسر قوله ان  
اشبهه اراد اعظم وضع الجاهل في مشكل الى مشكل احداهما ما ذكرناه  
من المدينين والثاني احتقان الترتيب وهو اعظم من الاول لا سيما على

اصلا وان الجاهل على التراخي واعلم ان الماخذ في وجوب المعين قصد التحيين هذا  
هو اصل وقد يجب التحيين في الميتة وان لم يكن هناك شئ من القصد الجاهل  
في خلاص وانشاء القلب بالصور في صورته صلاة الجنان يشترط فيها  
العرض وان كان لا يتطوع بها وشك فيه الا في الميتة المشترط في صلاة الجاهل وان  
كانت الجاهل لا تتقدم مسفرة ومنه التحيين الميتة في رمضان بالعرض ان  
كان رمضان لا يتقبل غيره من تطوع وغيره وشك في لو لم يسهل على عموم هذا الشهر  
تعيين في الجمع وشروط فيه الميتة وانما جعلت هذه الشاة اخصية اقتضت  
تشرط الميتة عند الذبح مع انها خرجت عن ملكه وصارت للفقر اقية نظير  
**الشرط الثاني** الجرم بتطوعها وقد يتفقوا التردد في موضعين احدهما ان يستند  
التعلق بالاصل يستوجب كاستيقان فروع في حرف التثنية فاستحضر هنا  
ومنه اذا شئ صلاة من الجرم يجب عليه الجرم والخفوا التردد في الميتة لان  
الاصل في كل واحد منهما الوجوب واسما صحة صلاة المستحاضة وهو ما مع  
عدم جرم الميتة التردد في الوجوب فلان ايام الطهر اغلب من ايام الحيض  
فلا يكون التردد مستورا للطرفين وبما يقع موضع الضرورة كمن يشك في  
الجاهل من ذكره متى ومدة فانه يتنسل لجنبا كما وليس عليه جرم وكذا فيمن شك  
انما بعضه فاضه وبعضه فاقب وجهه لكثرهما تركا لكثرهما وضعا في ذلك  
يزيد السلام وفيه اشكال من جهة انه لا يتد على جرم الميتة في نصيب احد  
من كل واحد من النقص من الجاهل عدم ملكه في كل واحد منهما ولذا كان استشكل  
الاول كما سبق بانه في مباحة الملك وجوابه ان مثل ذلك يسوغ للجاهل وهذا  
استحب الشاة في الجنون افا في الغفلة عن الجاهل اذ لم يتحقق حصولها في  
حال جنونه **الشرط الثالث** المقتضى الاول الوجوب كالموضوع فربما ياول  
مجبولة من الوجه وكما لصلاة يجب قضاها بالتكبير وتلاوة لا يشترط في موضع المسئلة  
كالصوم فانه يجب بنية متراخيه عن العمل ان كان تطوعا ومتحضا عليه ان كان  
فرضا **ثمة** صاحب المصالح لا يجوز تقديم الميتة في خصائص الصوم والكفار  
وقال في الجاهل في المشا في كتابه فيتم الصدقات ليس في الجاهل ما يجوز تقدم  
الميتة عليه غير الصوم وجها واحدا او فرض الزكاة والكفار على الجمع الجاهل  
وكذا في الجاهل في الجمع وشروط في الزكاة ان يكون الميتة صدرت بعد تعيين الجاهل  
الذي يخرج منه فان كانت قبله لم يخرج فيكون مثله في الكفار والاحياء والحيث ان



ليس لنا ما نتبعه من غير الله وحيه قد يهمل الصوم واما ما يجوز فندبه فهو  
 الحاق واصحابه ان ما دخل فيه بشروطه اشترطت فيه المقارنة كالصلاة  
 وما دخل فيه فغيره لا يشترط كالصوم فانه لو نوى ثم طلع الفجر وهو نام  
 حتى صومه فسد دخل فيه بغيره **فصل في الحق الزكاة والكفارة والاحتياط بالصوم**  
 لان قد يقع بغير فعله بالنية وهو ما يشترط فيه المقارنة على الوجهين للجمع  
 الصلاة بخلاف نية التصور والفرق ان نية الصوم وصف للصلاة نفسها  
 فاعتبرت بها ونما نية الاعتناء بنية الجمع وصف للصلاة فاعتبرت بها في الاصل  
 ونسب لوجه المصلحة على نية ان يعود فلا يحتاج عند العود الى تجديد النية  
 والنية السابقة كافيها واستشكك الرافعي بان اقرار النية باوله الجارية  
 بشرط واجبات النوى بانه لما حدثت النية عند الخروج صار كمن نوى للذي  
 بنية واحدة فالجمع على انه انوى المتعلق بركتين نوى جعلها اربعا واكثر فانه  
 يجمع قطعا ويصير كمن نوى ذلك في تحريمه والنية في كتابه في الطلاق تشبه  
 نية التصور يشترط فيها المقارنة في الجمع ونسبة الاستصحاب في الطلاق تشبه نية  
 الجمع في الصلاة وقد اعتبر النية بعد العمل في نية التحسين في صور كمن عليه الثمان  
 باحد هاتين فادى الفاء ولم يتوشها له الدرع فله جده عن شيا في الجمع وحل  
 ينقطع منها لعدم الاوليه ولم يكوا مثل هذا الخلاف فيما لو كان له مال غائب  
 وحاضر واخرج الزكاة بطائفة بل قطعوا بان له جده عن شيا ولو بان تلف اجه  
 الما ليس فله ان يحسب المخرج عن زكاة الباقي هذه عبارة الرافعي وفيها كافي في دفع  
 عن الفجر وهذا اقرب وهذا انه اجوز بان نزل الزكاة ولا اثنين صرف عن المال  
 الذي سبلد اخذه واذا نزل المخرج بالصوم فلا بد من نية التمسك مع كل اراقة  
 او تصدق له في البسيط ولو طلق احدى امرائيه ولم يعين واحد فلا فقيين  
 بعد **السادس** ما يجب فيه الفقيين يتدح فيه تروء الفقيه كالعباد اشبه  
 الابد يهمل لو نوى الصلاة عن فرض الوقت ان دخل الوقت والافضل الفقيه  
 لا يجزئه الا او ما لا يجب فيه التبيين لا يقدح فيه التردد كالوقت لا يفسد عن  
 زكاة مالي الغائب فان كان تالفا فعن الحاضر لا يعظم الا بعد ان كان الغائب  
 سالما وتوقع عده ولا عز الحاضر كانه قد جزم بكونها زكاة حاله والتمرد في ثيابها  
 عزاي للمالين حبه واجبين المال ليس بشرط **المنع** مما لا يجب فيه النية اصلا

كتاب الصلاة  
 في نية الصلاة  
 في نية الصوم  
 في نية الزكاة  
 في نية الكفارة  
 في نية الاحتياط

اذا افاق رقتها نية اعتبرت ولذلك انشأ الله تعالى اذا اعطى درهما لغيره ليحصل  
 به توبه ولم يتصل بالركعة تحيين عليه صفة في ذلك العزم على ما اتي به  
 الفقهاء وغيرهم ومنها الدلالة اذا اشكل للمشرك وان ابا يجمع لم يعطى  
 اجرة فاعطاه وكان كافيا بملك للمأخوذ وجوب عليه رده ذكره الرافعي في  
 النفقات ومنها الرجل اذا اظهر الفقر واخذ من اخيه فاعطاه الماس شيئا  
 فانه لا يملكه وما يملكه حرام لانما اعطوه على فقره ومنها اذا اخطى امرأة  
 فاقب بنية التحليل لهم هديته لم تنكحها توبه يرجع عليها بما ساقه اليها لانه لم يبدعه  
 الا بناء على انكاحه ولم يحصل ذلك الا في الصدق قاله ولا فرق في الرجوع بين  
 ان يكون له ملك من قبل الصدق او من غير جسه وعجب من نقل هذه المسئلة  
 عن فتاوى ابن رزين ومنها اذا اهدى ليه طعنا في الواجب لم يملكه فلا الرجوع  
 عليها له عليه كلامهم في صورة الطلاق السابقة **السادس** من افعال ما يحصل لغير  
 نية كالطلاق بالصرح والعق والنذور يحصل بالنية المبررة حتى لو نوى  
 ايقاع الطلاق والعناق وتحله لم يقع وكذا الواقي بلفظ ابد لثبانه نواه لم يقع  
 طلاقه وان نوى كالوطء لا يشترط له ما من عطش نوى في متعلق من طعنه ورايه  
 وسائر احواله فانه لا يتقدم بنية على غير لما **السادس** ما اشترطت فيه النية  
 ان كان عبادات متصلة فلا بد من النية لكل واحد كالصوم يجب لكل يوم حتى لو نوى  
 صوم ايام الشهر في اول ليلة منه لم يصح له الا اليوم الاول في الجمع وان كانت عبادة  
 واحدة لم يصح لذلك ويكفيه النية الاولى مع الاستصحاب للكل كنية في الوضوء  
 لا الصلاة واختلف في الجمع هل يشترط النية في كل ركعة منه لا تنصك بعضها عن بعض  
 ام يكفي نية الاحرام السابقة والاصح الثاني في شموله على الصلاة سجدة وقولنا لا يام  
 بعرفة او علم بانها معرفة والاصح انه غير مشروط فجم طواف الوداع لا بد فيه من  
 نية كما قاله ابن الرقعة اقدم اندواجه في نية الحج لوقوعه بعد التيمم ويجوز ان  
 يكون فيه خلاف بناء على انه من المناسك ام لا واجبا طواف القدوم في الزمان لرفع  
 عمل ان يكون في الوضوء طواف الفرض لا من من نية الحج **السادس** النية  
 افعال طاعة فشرعوا في الحج فلهما من غير توقف على العمل في قطع احداهما وما دام



١ فيه ركن وهذا الموقر قطع الاسلام كغير مجرده اليه وكذا العزم على الكفر  
 عند الكفر في الحال قال الدارمي رحمه الله تعالى في الرد لا يخطئ العمل  
 بمجردها خلافا لا يثبت فيه وكذلك المصل اذا نوى قطع الصلاة قال في البحر فلو  
 نوى له ان يوافق كبره عند الكفر والفرق ان لم يصبره فاستقام واذا نوى  
 المسلم ان يكفر في كفر في الحال وجهان الصحيح انه يصبر كما قرأ في الحال والفرق  
 ان يثبت في كفر في الحال وجهان شرطا والتوبة لا تجب في حق من اذنب له فانه ليس  
 الرسل وجود النفس والاصل عند الامان واجاب فله الثاني ان يتصدق بها  
 اصل كالمساكين في نوى الاقامة يصبر متى مجرده اليه انها الاصل في السلع القبيحة  
 لا للتيار نعم لو كان عنده مال للتيار ما نزل في الحول فتولا مساهة الحرم كغيرها  
 بلعنه او سلاح ينقطع به الطريق فليقطع الحول وجهان في التمسك بها على  
 مسألة اصوليه سبقت في باب النفس الثالث ان يقرأها فلو ما كان في  
 المسير في القاعة لا ينقطع هو الا نوى في نوى به قطع القراءه قطع في الاصح ان  
 الفعل قد احتوى بالنية فان نوى في نوى به قطع القراءه قطع في الاصح ان  
 وعلمه الداعي في الام بان يصدق بنفس وهو موضوع عنه وهذا خلاف نية العمل  
 قطع الصلاة فانه يوثق بها وان استمر في العمل بالنية ركن في الصلاة يجب ادائها  
 حكما والقراءة لا تنقطع اليه خاصة فلا يوثق فيه نية القطع ومثل نية الموكع  
 الجبانة لا يضمن مجردها في الاصح لانه لم يجهده فعلا ولا حصل الامانة وقابلها  
 فاسد على مجرده نية المصيبة ينقطع حولا للتيار ولو نوى علف الاسابيه او  
 اسنافة المعطوف لم تنجز حكمه حتى يتصل له الدارمي وكذلك لو نوى بالمدرك  
 او الدناير الحلي حتى يصوغه ثم لو نوى بالحلي للتيار ولا كذا في حكم  
 نية في الحال وان لم يكنه والاضابط انما وجب فيه التنبه وما بها حكم  
 اذا قطعها له احوال احدها ما يطلب له انه دونه من العزم كالامان  
 والحقايد منقطع الدافع في الحال قطعها ومثله الصلاة الثاني ما هو مستند  
 الزوم فلا يوثق قطعها كالحل واما الصوم فهو فرع تردد من اهلين الصلاة والحل  
 قال ارافق الحق لله بورا بالحل وهو متاخر فيه انما ما يراه غيره كالوصو  
 والغسل والنيتم فلا يوثق في الاصح فاذا اراد التمام جبه اليه وبني كذا اسباب

الصوم

١ الصور والسمية ما لا يوثق فيه نية القطع وجهان ينقطع في ان ينافي هذا الفراغ  
 اولي ولو نوى قطع الصوم واجد الفراغ منه لم يبطل عن الصحيح فذلك الصلاة  
 والصوم والاعتكاف والحج قال الدارمي وكذلك اذا كانه لو نوى بطلان الحول  
 لم يصبر قال في البحر في الحاياه تطهروا به اذا نوى بطلان الصلاة بطل الفراغ  
 فيها لم يوثق في الظاهر وظل والفرق في الظاهر بينا فيه مداومته بحرصه بطلان  
 بالحديث كالدرة بخازنه يبطل بنية الاطلاق بخلاف الصلاة فانها غير مستند  
 بعد الفراغ عنها غير محرومة لا بطلان كالحج ومراوده بطلان الزمان ان  
 يستأنف اليه لانه يبطل ما فعله وقبل يحصل له ثواب المنعول ظاهر كلام  
 الروا في انه في الصلاة يحصل له قطعا وفي الوضوء خلاف فانه قال في البحر لو نوى  
 بنيه صحبه وغسل بعض اعضائه ثم بطل الوضوء في ثابته بحدث او بغيره حصل  
 ان يحصل له ثواب المنعولة كالصلاة اذا بطلت في ثابتهما وبطل ان يقال  
 ان بطل غيرا ختيان فله ثواب ولا فلا ومن احيا بنا من قال لا ثواب له  
 حال لانه يراى لعينه بخلاف الصلاة **الحادي عشر** نية الخروج من الصلاة  
 عند انتهائها لا يجب اذا انقطعها كالصوم والحج او على الاصح كالصلاة وان كان  
 قبل فراغها وكان الخروج ما ذرنا فيه للعدو وجب وذلك كما يتصل في ثابته  
 الحج فانه يجب عليه الحلق ونية التخلل ان ينوي الخروج من المشك فاذا لم ينو  
 كان باقيا على العمل بالفعال لم يخرج الى نية الخروج بخلاف المحصر ومثله الصوم  
 اذا اراد النظر بعد صبح به الجرحاني في اساق في باب القوات الثاني عشر  
 ايراد النية على النية نارة يكون مبطلا للنية وثان لا يكون فالاول ما يبطله  
 قطع النية كالا فاذ اعدد التكبير الاحرام خرج بالاشفاق ودخل بالاولى  
 فان لم يتصله الثاني وجهه وكذا غروها فذكر الثاني ما يبطله كالأحرار  
 ولم يات من اعلمه اليه ثم اعلم بالحج فهل يلحق او يبيح بغيره فيه احتملان  
 للروايات ومنه لو نوى في نية في ثابته في ثابته الوضوء فان ذلك يكون ناجزا  
 للنية الاولى وقال ابن الاصح ان في الاصح الوضوء ببيتان في كل عضو بنية  
 منه دفع الوضوء فلا ولو قال بركعت او بركعتين لم يجد هذا اللفظ في المجلس  
 فالتظاهر انه ناجز بخلاف ما لو خطب بالثاني في غير لانه اصح **الثالث عشر**



ذكر ان داخل الحسين في غير ان لا يجب تعينه جملة ولا تفصيلا اذ عينه واحدة  
لا يطل كتيب المكان والصلاة او نية الاقامة وكذلك الاحداث في الوضوء  
وما يقرب فيه التعيين جملة وتفصيلا اذ عينه واحدة بطلت كالصلاة اذ عينها  
واحدة وحكمة الامام في ما بين نية الوضوء وبينه وان عد الغلط في تعين الحدث  
ما لا يجب فيه التعيين أصلا وتوقف فيه اصل النية لا يسوغ تركه في الوضوء  
فهو شبيه بالغلط في تعين سبب الكفاية والتعيين في ان لا تقام ثلاثة هذا ان  
والثالث ما لا يقرب فيه التعيين تفصيلا وتعينه جملة وكذا اذ الغلط في كماله  
وذلك في صور احديهما الكفاية فانه لا يشترط تعينه سببها ولو نوى من حق رقبته  
اعتناقه اغترضا تركه عليه في كل جزية الثانية الامام في الصلاة لا يجب  
تعينه ولا عينه واخطا لم يبح اثناءه به الثالثة الركعة اذ الفرج خمسة  
دراهم عن ماله الفايه ان كان سالما فبين قلعة طاعة الا فرأى لم يفرج  
الغيره من امواله وان كان نوى ركعة ماله طاعة انصرف ولم يحج للتعين  
الارادة صلاة الجنازة لا يصبر فيها تعين الميت ولو عينه تركه لم يضر  
صلاته ولو نوى في صلاة الظهر ركعتين فاسبغ فغسل فقام فركعتين فغسل  
لا نه لا يجب المحض بعد الركعات وكذا لو نوى الا ان القضا عكسه وانما  
تعين الصوم فم له اليوم في الصلاة لا يجب ذلك وكل القاضي ابو الطيب وجها  
انه اذا نوى قضا اليوم الاخير من رمضان وكان عليه ان ياتي بجزء فخطا فيه  
لا يؤثر كونه القضا ولا ادا وبني جريانه في التي قبله من الصور ماله الشاخي  
في المعتمد وقال صاحب الكافي قياس المذهب انه لا يجزئه فان هذه المسئلة مستلزمة  
من اصل الذي ذكرناه وكذا الصلاة فان من عليه صلاة يوم الاثنين فحصى  
صوم الملائكة لا يجزئه وكذا في الصوم وفي الاستدراك ولو كان الصوم غايه  
لا حد وهو غير تعلل وجب اوجه انما يصح من ان يصح ان الذي نأى به  
من سنة غير التي هي فيه طاعة فافق في التخييل المستند به لا يضر وفي اليوم الاخير  
الارادة في الفرض يتبعه الشاخي على ان الخطا في يومه ما يترتب فخطا في يومه ما يجب  
قضا ومنه ما فيه خلاف والارادة في الفرض لا يجب قضا ومنه لو انى بالارادة  
معتد ان يجزئ اولاها سنة ما يجب ولو غطس في الصلاة ماله الجهد والله وسئل

اليوم فوجي

لا يجب ولو سلم التسلية الثانية على اعتقاد انه سلم الاول ثم بان خلافه كتب  
عن فرضه فيسجد السهو ثم يسلم تسلمتين قطع به المفوق في فتاويه ومن الثاني  
لو ترك سجدة لتلاوة لا تقوم مقام الفرض في الاربع اعتقاد فيه انه تطوع بالقطع  
به المرافعي ومنه ما لو سجد في السهو ثم تلمذ انه ترك سجدة بين من المراجعة  
ينبغي ان تقوم مقام سجدة في الفرض قطع به الماوردي وبغض ان يكون على الوجهين  
ثم انما الشاخي في الحلية على قطع الماوردي ثم قال وفيه نظر ثم رآيت الماوردي  
صرح بالوجهين فان سجد للسهو فلا ضرر ذكر انه ترك من المراجعة سجدة بين  
فعل فبما ان شاهدها على وجهين بناء على جلسة الاستراحة هل تقوم مقام الجلسة  
بين السجدة بين وكذا ان سجد لتلاوة وذكر انه سجد سجدة على وجهين الصحيح  
انه لا يبع ان لم ينو الفرض **قلت** وكان الفرق بين الشاهد الاول وجلسا مسترخيا  
ان الاول وقع في موضعه فابيه انه ظل به سنة فلا يبرئ نفسه من عدم الحساب  
به عن الفرض وجلسة الاستراحة لم تقع في محلها لا يجزئها بعد الفراغ من الثانية  
ومنه لو اغتسل الجنب يوم الجمعة بنية الجمعة لم يجزئه عن الجمعة في الاربع  
وقيل يجزئه بناء على ما ذكره في الفرض بنية الغسل ماله الجنب منه لو تيقن الطهارة  
وسكن في الحدث فلا يلزمه الوضوء بل يجب فلو قضا احتياطاً لم يضرنا فان  
سجد ثلث لم يجزئه في الاربع ومنه لو تصدق بجميع ماله ولم ينو الركعة لا تستند  
عنه الركعة قطع به المرافعي وكل من ارفعه وجها انه ان لم يحك غيره  
ومع قد رالواجب ركعة لها في تطوعا ومن الثالث ما لو نوى الحج والعمرة  
تطوعا وعليه فرض الاسلام فانه تنطبق عن الفرض من المراجع صور احديها  
اذ احس في المشهد الاخير بطنه الاول ثم بان الحال اجزا في الاصل بل قطع به المرافعي  
في ربح وكل في الكلام ما اذا قام بخامسة لظان المرافعي في هذا فاذا قام بالخامسة  
سهوا وكان قد اتي بالمشهد في المراجعة على نية التمسك الاول لم يلحق احتياجه  
لا عاقبة وجهان صحيحا لا على قيامه لو قام في اربعة عليه الى ان لم يطرأ عليه  
واراد الذي ياتي به الا ان هو لم يذكر انه سجد في الثانية ثم تلمذ انه ترك سجدة في الثانية  
انه ترك سجدة من الاول وكان قد غطس بمقتضى الشاخي في هذا فبعضه المراجعة  
التي ذكرها في ما يجب في جميع الاربع انما يستند عن الغلو في السهو ثم ذكر

سجدة

سجدة



انه ترك الجنبين من الركعة الاخرى فقياس جلسة الاستراحة قيام القعود بين  
الصعيدتين وقد سبق من الدار في المصريح ان الله اذا قرأ الإمام آية سجدة لم يركع  
قنابله المأموم بنية سجود التلاوة بنا على ظاهره حاله امام انه يسجد هاتم الجنب  
الإمام بل ركع هاتم الجنب للمأموم هذا الركوع يكون للتأخير وتحت واجبه ولا يقع  
الجنب ركع سجود التلاوة اعتباراً بما في نفس المأموم كما يجب لكونه اتي به على  
نقص الفعل وهو سجود التلاوة لا قرب المصولة الرابعة اذا صلى وحده او مع الجماعة  
ثم اعاد الصلاة ثم ظهر ان الصلاة الاولى وقعت على نوع من الخلل فقياس هذه النظائر  
انها تجزى وان او تعاد بتعدد الفعل وبه اطاب الغزالي في كتابه الخامسة  
لو قال انما قرأ الفاتحة في الصلاة تطوعاً ثم قال اذا قرئت منها قرأت في ركع  
فرضا فاذا قرأها او آية التطوع ولم يقرأ غيرها فانه انقضاء في ركعها  
قال وكذا الواجب ركوع او تطوعاً ثم اتي بركوع الفرض فاذا اتي بركوع واحد منه  
التطوع وقع ذلك عن الفرض ولم ينقض الصلاة المفادسة اغفل المتوضيعة  
في الاول فافصلت بنية التكرار في الركعة الثانية والله اعلم في الاجم وان  
قصد لها الفعل المسامحة على الصبي ثم بلغ في ثلث الوقت بعد ما صلى لا اعاده  
في الركعة الثانية اذا بلغ في ثلث الصلاة اتمها ولا اعاده الثانية اذا بلغ  
في ثلثها وصاحباً فالصحيح انه يلزم اتمامه وقضاؤه عن ابن سريج  
انه يجب التضا لا انه لم يبق الفرض واعلم ان هذه الصورة في الصبي انما ينظر فيها  
فيما عن فيه اذا لم توجب عليه نية الفرضية وهو اختيار القووك وسرطها  
الرافعي في الصلاة ويلتقي به الصوم العاشق لو كان عليه طواف الفرض  
فتوى طوافاً تقارن عن الفرض في الصبي ومنهم من بناه على انه اذا صرف الطواف  
بالنية الى ركع آخر فصل بنفسه وفيه خلاف فان قلنا لم يفسد لم يقصد به عن  
الزمانه ولا عن الوداع الحاد به عشر يقوم الفعل تمام الفرض في الركعة  
وحسب عنه اذا ترك الفرض ساهياً فتكمل الركعة من صدقه التطوع وكذلك  
بقية الفرائض كالتراخي هذه اذا ترك الفرض كلياً في الدنيا **فيما**  
**الزوم** فذكر النووي في شرح الوسيط ضابطاً للفقهاء التي تبدأ في الفرض فيها  
بنية القتل ان يكون قد سبقته نية غسل الفرض او غسل جميعها ثم اتي بنية  
ترك الجنب بنية الفعل وصادف بقا الفرض عليه فعل تجزئيه وجهاً واحداً

لان نية القتل موجهة حقيقة ولهذا صحت الجنبه مع ثبوتها استحباباً  
والجانب الصالح اي تبادي الفرض بنية المسامحة المتضمنة بما صحتها من  
نية الفعل قلت والاحسن ان يقال ان كان لها في بنية الفعل منفصلاً  
ترك لحة في غسل الجنب لا يتبادي في غسل الجنبه وان لم يغسل وان لم يغسلها اليه  
كسجد في السجود تباديها وان تمسكتها وقت فصيله للجماعة جلسة الاستراحة  
تباديها الفرض ولا يكسسه التسليم في اعتقاده ان التسليم الثانية ليست  
من الصلاة الثانية المتتبع لهذه الصور ليست من قبل قيام الفرض تمام الفعل  
لان ذلك ليس من جنس فعل واجب ولا من جنس فعل واجب ولا يتبادي به على قصد الفعل كما تراه  
لان القصد انما جعل بنا على الظاهر وهو حصول الفعل وغيره من الواجب وكعبه  
ما لظن البين خطأ وبذلك انه انما ذكره في يوم الشك ان اذا اكل فيه ثم يتبين  
كونه من رمضان يجب عليه اتمامه لان الظاهر يمكن مباحة حقيقة واقده على الكل  
بنا على الأصل لا يخرج الفطر عن كونها ركناً وعلى هذا فطر يوم الشك حرام لان فيه  
وكذا الشهيد والخوس وغسل الجنبه يقع الاعتراف بالواجب وكذا الباقي  
لا يورث اذا صلى بمحضه ان جميع افعالها فرض فالصبي في ايدى الروضه  
الصحة انه ليس فيه اكثر من انه ادى شئها باعتقاد الفرض وذلك لا يورث وصحتها في  
فطره انما هي الحسن لو جحد للتلاوة على انه سجود صلب الله لا حسب سجوده كما لو  
صلى الفعل على ان يعلو الفرض بغير نية كذا كذا ههنا ونهنا حصل عليه الجنب  
بصلوة الفرض **فيما** سرع الجنب المتكبر في النية الا انها اذا اقرئت بالفعل  
كسوقه الركعة رذع الاضحية فانه يجوز ان يركل من يدع وينوي عنه واهل  
الرافعي غير تسميها لئلا وهو اذا وكل في النية وحدها وذبح هو وحمل وجهه  
لحدها الجوارح لا يورث وهو وكل في الذبح غيره والثاني في المنع لعدم اعتبارها بفعله  
وفعله ويكفيه ولو نذر صوم الدهر او فطروما بلا عذر بعد رذعه عليه قضاء وجاز له  
ان يركل من يصوم عنه وينوي حياً ثم على نقله الرافعي في باب النذر عن الإمام  
فقرئنا على جوارح الصوم عن الميت فقايد الا على نية اللائحة في موضع  
واحد وهو الممن باله عند التاضي فانها على نية التاضي ووالجانب سائر  
الاجابات بعد نقلها اليه وطهها الصلاة فلا بد من النية التكميلية **فيما** المرحلي  
تسويك النية مع الفرض بنية الجوارح في خمس مسائل الحج الواجب اذا قرئ  
لهم تطوع ومن تواتر برين الروضه والشرع ومن اغسل الجنبه والجنبه



والامام ينوي الخروج من الصلاة والافلا على المأمو من يجوز للمؤمن ينوي الخروج  
 منها والارواح على الامام يجوز في العبادة انهما لا يتبيل بالاجماع كما لا يخفى  
 والصلاة والصوم عن الحي لتمامه والجماع عنه ونفسا ما يقبلها اجماعا كما لا يخفى  
 والصدقة والحج عن الميت وركعتي الطواف تبطل له ورد الديون والودائع وما  
 ما في خلاف كالصوم عن الميت والحج عن الحي وكذلك ثواب القراءة عند الساقط  
 وقد بدخل بالنسبة للولي فحق الطفل الذي لا يميزه الحاف به فانه يحرم  
 عنه ويتوضا عنه كمن لو احدث في الحي في اثناء الطواف لم يجب على الولي التمسك به  
 ومنه يجوز ان يثبته في طلبه الما ليسا على الاجماع وظالم طلب القبلة حيث يجوز  
 ان يغوم عنه كغيره لان مبتدأه على اجتهاده ولا بدخلها في ثبته وهو اختيار عن مشايخنا  
**الحق** الواجب الى شرط او كمن اعتكف في الصلاة والصدقة يوم العيد والمفكر  
 وكذا الصلاة في الوقت المكروه والصلاة بالناسية وعربا ما يقع خلاف الصلاة في التوب  
 الحرة والمخضوب والدار المصوبة والوضوء لما المصوب وقسمه المحتقون الى  
 ثلاثة اقسام فمجرد لهية يجب فساد المساهمة قطعا كبيع الخمر والملاهي  
 والمضامين ونحو ذلك وغيره وليس له الخمر اتصالا عنه كمن يبيع الاصل كمن  
 حيث الوصف فلا يوجب فساد المني عنه قطعا كبيع وقت النداء ونحو ذلك  
 وكذا كمن الخمر اتصالا بالمني عنه من حيث وصفه لا من حيث الاصل وهو محل  
 الخلاف بيننا وبين المخنفية فتقدم ما يقتضي الفساد وعندهم لا يقتضيه فاذا ابيع  
 درجته يمين فابيع مشرووع من حيث اصله لانه مما لا مال له مال وما لا مال له  
 وانما يكون حراما باعتبار الدائم الزايد وذلك خارج عن اصل العقد بدليل  
 ان العقد صحيح بدونه الا انه لما اتصل بالعقد صار وصفا من اوصافه فالفساد  
 متصل بوصف العقد من هذه الوجوه وكذلك اجور ابيع الفاسد ولهذا عندنا لا يفسد  
 الملك خلافا لهم وما خلف الخلاف هذا **الاصل** يجب بشرط في العلم بالمني والنية  
 التامة في الحسنيين باثم المقتطع على خطية غيره اذا علم بالمني وكذا في الصوم عليه  
 والبيع على وجه تام لا المختار فانه يحصى سوا علم المني ان الضرر والاختيار  
 لا يخفى على احد انه خلاف ان المني لا يفسد بخلاف ما تقدم لان ذلك لا يعرف حرمة الا بغير  
 تامة وهذا الحسن من غير ان الاراضي بينهما فاد رال الفدا جرمته كما معنى قوله  
 عليه من غير ان يفسد في خلافه بل كذا العبد بالمني في الجنس لا مراد انسانا  
 من العام في الضرر والمساواة وهو من شرط المني كذا في ليات فصرها **حرف**

الحق

**الحق** المهور في الارض والميتا تابع لاصله فهو المطلق طلق وهو الوقت  
 وهو الطيب سجد وهو الشارع المشترك مشترك وهو الاداء المستاجر  
 حتى لو اراد الاجرة ان يبيع جناحا وهو الارض المستأجرة منع من ذلك في اهل  
 الدرب المشترك منع من اراد اضرار شي في هوايه وكذلك من وقف بيرا واراد  
 ان يبيها بزايا جدرانها وصنف عليها استقفا يحرم وهو البير مستحاة وان كان  
 لا يضر ما يبرئ منه بن عبده السلام في امار ليمه وفي باب الغصب من التمسك  
 لو وقع طبر الغير على طرف جداره فغصبه او رماه بحجر فطار لم يفسد لان رمية  
 لم يكن مبيعا في تنفيره فان كان محتاجا قبل ان ياراه في الحوا فقتل ضمن سوا  
 كان في هواد او غيره لانه لا يمكن منع الطائر من هواد اده وقال البقرك  
 في فتاويه لو اراد الغيب ان يرمي نفسه قبل ان يمكن وهو المبيد لا يجوز لانه  
 المبيد حرمة المسجد ولو وصل على لوح في هو المبيد بصلاة الامام والمبيد قال  
 يجوز الا تركه لو وقف على اي قبيل وتوجه الى هو البيت وصل يصح لمحلنا  
 هو البيت كالبنت **حرف الواو** الواجب يتحقق به مباحث الاول  
 فيه الجواز لكن الجواز فيه اصل ودخل بطريق التبع والملازمة خلاف بيننا عليه  
 انه يطلاق على الواجب جازما لا يخرج عليه صاحب الوافي في باب صلاة الجمعة  
 ان الغيب اذا انكسبه من الجمعة اجزاه من الجنازة وهل يحرمه عن الجمعة  
 فلو انك من قال ان الواجب غير طار يقول لا يحصل غسل الجمعة مع عدم  
 الجمعة ومن قال واجب وجاز يقول لا ينطبق تاج ونية الفرية قد  
 وجدته بغيره كجنازة بخار الثاني ينقسم الى اقسام احد لها ما هو ثابت في الذمة  
 وطالب با دايه وهو الدين على الموسر وكل عبادة وجبت وتكن منها ثانيا ما  
 من الذمة والجب اداوه كاذكاة بعد الحول وقيل التمكن ثانيا ما لم يثبت  
 الزايد وجب اداوه كالزكاة بالوعة يجب تحصيلها للدين في وعدهم الا خلافا لان  
 ثبت ان الوفا واجب الثالث الواجب اذا اقامت بالاشارة وجب قضاء واجد  
 من ما لك في الا فموت سبقت في مباحث النكاح وما لم تسمى للمخضرة اقلنا  
 في نقاط فتركه لم يفسد واذا قضى الزوجان في عما استبولة بالجماع بشرط في الموضع  
 المذكور وقت فيه الاضحية والبدن لا يجب والبدن لا يجب في هذا الوقت ولا في  
 وجه جبهتها وقت اوجب كغيره كذا في قوله الحق ابيع الواجب كمن جازا العوض



عنه سبق فروع في حرف الفاء الثامن الواجب اذا قد رتب في فعله لا ما فوقه  
فصل بجزء وضابطه ان ما كان يجمعها نوع واحد اجزا وبالا فلا واذا ما اربعة  
احدها ما يجرى قطعا كالودع بغيره اثنى عشر من الابل مع ان واجبهما شاة وانما  
اختلفوا هل يقع كله فرضا او سنة وسنة قيام المسجد للحرام مقام مسجد المدينة  
والا فليس عندنا نذرهما الا اعتكافا لا نذر فصل فيهما ولا عكس لانهما منفصلان  
بالسنة اليه وقيام مسجد المدينة مقام الا فليس ولا عكس ولو نذر الصلاة  
في المسجد فصل في احوال المسجد خرج عن نذر الثاني ما يجرى في الواجب كما  
اذا وجب في الفطر قرنته نفسه او ثبوت البلد تعدل الى علامته اجزا على  
لانه زاد خيرا وادعى الدرافي فيه الاتفاق لكن فيه وجه في الطاويك ومنها الوصل  
واسه بدل منه اجزا على الواجب لانه مع وزايد وادعى امام فيه الدرافي  
لان اصل غسل الوضوء وانما خط خفيفا ويلا يجرى لانه خلاف المأمورية وعلى الواجب  
فلا يكون خلاف غسل الخفاف فانه يكون قطعا لا تنلانه ومنه لو اغتسل بالماء  
نابا رفع الحديث فانه يصح على الواجب ان الاصل الى سد الحديث الفصل وانما  
خط عنه عتقا كما بينا في مسح الرأس وكلام القاضي الحسين والفقهاء يفتي بغير  
هذا بالاطلاق وان المتعدد لا يجمع والقياس الصحة لما ذكرناه ومنه لو نذر اعتكاف  
من مفرقه اجزاه افتتاج في الواجب لانه افضل الثالث كما لا يجرى قطعا كالو  
نذر التصديق به ثم لم يجرى بدينار ولو وجب عليه شاة في جزاء الصيد فاخرج  
به نذر او بقره لم يجرى لانه للتصديق فيه المماثلة في الصور قال الامام ومن  
لجيف القول انما اذا او جينا الحرم لم يقع حجه مقامها وانما شملت على غالب  
الحرم وزادته وتتم للغسل مقام الوضوء وهذا من اصدق الله له على نذر الحج  
والحرم ومن هذه الوكيلة في البيع به ثم يباع به يتيار لم يجمع الا في حتم التضم  
الرابع ما يجرى في الواجب كما لو نذر ان يحج ماشيا الى مكة المني من حين الاحرام  
وان قلنا ان الركوب افضل فالحج هو الواجب لان الركوب والمشى نوعان فلا يقر  
احدهما وهو لا فصل مقام غير الفضل كما لا يجرى لصدقه بالذلة من الغنم  
ومنه لو نذر ان يحرم من دابة اهله لزمه في الواجب وان قلنا الاحرام من الميقات  
افضل ومنها لو اغتسل بالماء بنية رفع المحدث ولم يرتب اغتساله قالوا لا  
يجري لتركه الترتيب وهو بناء على ان المحدث يحمل المحدث او راحه فلو قلنا بكل  
البدن صحبه صح ومهيا لو تيقن صحبه ماله ولم يتيار الركعة لم يسقط قطعه

الرافعي

الرافعي وفي الكفاية وجه انه ان لم يملكه غيره وقع نذر الواجب زكاة والباقي  
نطوعا ومنه لو نذر ان يهدي شاة بعينها نذر عودها بقره او بد نذر  
لانها تقيت قاله في شرح المذهب وحكي في سنة الصلاة من الروضة فيه الخلاف  
البخش السادس الواجب المقدرا اذا اتي به وزيد عليه هل يتصدق الكل بالكل  
او المقدر الواجب والزيادة منه وجهان كالوطول القيام والركوع والسجود  
في زيادة على ما يقع للاقتضاء عليه والاصح ان الجميع يكون واجبا والثاني يقع ما زاد  
سنة ومسلة الخلاف في مسح جميع الرأس وفي البعير المخرج من الركعة عشرين  
من ابل وغير ذلك قاله في الروضة في باب صفة الصلاة وقال في الواجب  
في الجميع ان الزيادة تقع تطوعا قال في باب الدماء في البدن او البقرة  
المخرجة عن المشاة الواجب ان الغرض سبعا وهذا اما لا يخرج ان يخرج وقع من  
قالوا به نذر الاول هو الواجب نكاحا ويجري الخلاف طرقتان صح في الواجب  
من الروضة الثاني واقررت ترجيح الاول لوقوع الطرقت واختاره الامام وهذا  
قال في النكاح في فتاويه لو اعتق عبد من عن ثمان الطهارة فله واخذ  
ثم استحق حدها اجر الاخر عن ثمانه فان اعتقها من ثمانه استحق الثاني اجزا  
والاول عن ثمانه وان استحق الاول لم يجرى وان قاله اعتت الثاني عن  
كفارة ظهاره ان عدته ان ذلك ليس عليه السابع ينقسم الواجب الى ما هو  
على الفور وعلى التراخي يصير واجبا على الفور ويشترط احدى ان يتيقن وقته بالانفا  
وما بينهما بالفتوى في بعض قطع بلا عذر ومن ثم لو افسد الحج وجب قضاء على  
الفور لانه صار على الفور با حرامه بدو عداه الثاني الحسين الى الصلاة وقد سبق  
في حرف السين في فصل المشروع الثامن في نذر الحج للشيء ويستند لقارص  
المفتي والممانع فيعمل بكل منهما وذلك في صورتهما لزوج عبده بامته هل يجب  
ثم سقط اول يجب اصلا وجهان ومن يزايد الخلاف لو اعتقها السيد قبل الدخول  
فان قلنا لم يجب شي اصلا وجب بالبدن تحول لانه خارج عن ملك السيد فان قلنا  
وجب لم يسقط لم يجب بالبدن تحول لانه كالمستوى ومنها لو اقبل ابيته  
هل يجب عليه النكاح ثم سقط اول يجب اصلا وجهان والمذهب الثاني  
كما قاله في النكاح من الاحكام وتا بعد الرافعي انما لم يقع ان الخلاف للنفق  
وليس كذلك ومن فوائده وجوب النكاح على شريكه ومنها المسروق اذا



ادرك الامام في الركعة فانه يدرك الركعة وهل يقال بحملها عنه الامام ام لم يجب  
اصلا وجها في وجها الاول وقادته فيما لو بان الامام بعد ثباته اذا امتنع  
المكلف من الواجب فان لم يدخل الدنيا به نظر فان كان حقا لله تعالى نظر ان كان  
صلاه لموجب بها فان لم يفعل قتل وان كان موصيا حرس من الطعام والشراب  
وان كان حقا لا دمي حرس حتى يتعدله كالمستعجل من الحنثان اذا سلم على الكثر من اربع  
لحقة من العدد الشرعي وكذا لم يجر بهم بحسب حتى يبين وانما اذا دخلت الدنيا به  
قام التناهي مقامه وقد سبقت في حرف الكاف **الفصل** ما كان صفة الواجب  
يستقط بتعلل الواجب الا في صور احدى بها اذا صلى الظهر وحده وتلتا اربعة فرض  
عبر فان فرضا كانا يستقط وان حجت صلاته وحده التناهي اذا صلى الظهر  
وحده يوم الجمعة وتلتا التديم انه يصح قبل فوات الجمعة فانه يجب عليه الذهاب  
الى الجمعة وصلاته مع الامام كما قاله الدراري وتصر الشافعي عليه في الام لا ان يجوز  
المسافر الجمعة خارج العصر **الكتاب** في قيامه مقام المورث فيما ثبت له على  
اربعه اقسام احداهما ما يقوم مقامه قطعا وهو ما في ما له من الايمان والحقوق  
ويشمل بيانه في خلاص الجاهل وجلفه اذا توجهت عليه من وثاب اذا غلب  
على طنه صدقه وان غلب على طنه عدمه حرم واستويا فوجها قاله الامام في  
الوديع ولو ما لا قضين حقه فادى الحق للمورث بيرا واستشكر الشئ بدار  
الدين الكنتاني ما في الحق استقل للمورث والدفع ما حصل للمطوف عليه وانما حصل  
لوارثه ومنها انما لا يقتضي قيام وارث الميتة فحين مقامها وكذلك احد الفهم وارث  
الاخر ومثله الما له وقد ذكرنا في بيانها انه يجوز بعد موت الميتة ان يترك  
في الوصايا ايضا يجوز مع المشرق ووارث البائع وفي ثوابه ما يرضى لصلاح ان الورثة  
لو استأجروا من حج عن مورثهم حجة الاسلام الواجبه ولم يكن اوصى بها ثم تقابلوا  
مع الاجير لا فتح الا قاله لو وقع العقد لمورثهم والظاهر ان كان لهم فيه عرض صحيح  
يوجد من هو اوفى منه واصح طاروا فان لم يكن صفاتي الوقت امتنع التناهي  
ما يقوم في الحج كما اذا ماتت العاقدة في مجلس الخيبر وسقط الحق لوارثه وكوت  
المستاجر من ثلثا المدة كما صرح الجاهل وله ان يستأجره ويقوم مقام واريه  
استقطبا له وام تلك المنفعة ولو اوصى له فسان بماله وماتت فجاء من يدك  
استحقاقه فعل الميتة الوارث لتفديد الوصية فيه احتمالا لان في باب التناهي  
من المراقبة قال ابن المفسر والدفعة الواجبه الجارية والرواية في كتاب العيدين

مع الشاهد خلف الوارث الثالث ما لا يقوم مقامه قطعا كما يجب والمنكاح  
والارتفاق والوكالة ونحوه ولا يتصل بتعيينه في اطلاق المهر المأثوم  
في الحج كقول الزكاة وكذلك اعمال الحج لا يبعث الوارث على فعله في اوصيائه  
التي لا يجب ان يبيع وفيه وجه المدرك فان المأثوم قد خرق فيه الجماع  
ولو طلق في نفسها ومات في ثلثا الفمن لم يبين وارثه في الحج **بشبان**  
الاول تدبقت الحق للوارث في حياة المورث وذلك في الوارث وقد ذكرنا في الحق  
وقد وراثت الوصايا ان الحق اذا كان قائلا كان ميراث الحق لتفديد الحق  
وذكر مثله في باب المنكاح ان الحق اذا قام به مانع من فسق وغيره استقل  
الزوج الى المأثوم من عصبائه ولم يكن فيه خلافا قال الفاضل الحق نقل عن  
تصر الشافعي في هذه ان لا يحد من الايمان ولا يزوج والمعرف الاول وقد نص  
الشافعي في باب العاقلة على ان العصبه لهم حق الوارث مع حياة الميت فاذا فصل  
شي من له به فصر عليهم ونص في الام على عصبه الميت يورثون العييق فاذا  
كان الميت حيا فانت الشا فاعلم الوارث والميراث في حياة الميت **الكتاب** في الوارث  
القصص من جماعه تعق حرم سقط ولو وراثت حدة القدر جماعه تعق احد  
لم يسقط والباقيين استيفاء وموقوف الا صاحب بان النقص اذا سقط وجع  
الى مال وهو له به بخلاف حدة القدر ويؤخذ من هذا الفرق انه لو كان  
العضا من افسا سقط لا يرجع الى بدل كما لو قتل عبد عبد اشرك بجاءه عن  
احد سادته لا يستقط لا نه لا يرجع الى بدل اذا يترك له على عبد كما **الكتاب**  
المتعلقه بالاعيان ثلاثة الرهن والكفيل والسفاهة قاله الامام في باب الرهن  
المتعلقه ومنه ما استولى منه بالسفاهة لا بالارهن وهو المسافاه جزم به  
المأثوم في باربعه قاله لا نه عقد غير مضبوط ونجوم الكتاب لا رهن فيها ولا ضمان  
لا نه ليس يستقر وكذلك الجاهل له وكذا بن النظار وجها انه لا يبدل خلاص الضمين  
وقيل وجها يتعالى نه طاروا لزم ومنه ما بدخله الضمن دور الرهن وهو ضمان  
الدرك قاله الدراري وغيره وقد يستدرك على الامام حصر الوثاين في ثلاث امور  
الحبس على الحقوقي الى الوفا وحضور الجنب وفاقه الجانيين وبلوغ الصبيان ومنها  
حسب المبيع حتى يقبض الثمن وكذلك منع المراه لتسلم نفسها حتى يقبض المأثوم وغير ذلك  
**الوصف** لا يقوم مقام الروية في البيع على الصحيح ويقوم مقامه في باب  
الطعن وفي باب الدعوى وكذا الوصف اذا كان الوصف لا يودى الى غيره الوجوه



وفي الحاله لو شرط بسلب العبد او شياء به ووصفه بما يفيد العلم فله المشرط  
 ولا فلا اجته المثل قال ابن الرافعه وهو جواب على ان استيفاء الارصاف في البيع  
 على وجه ينفذ اعطاءه يقوم مقام الرويه فان خضاه كان كالمستاجر **الوطي**  
 يتحقق به مباحث الاوله في الحكم المنطوق به على ضرب احدها يعتبر فيه كل واحد  
 من الواطين على نفسه وهو الولد والنسل كما كان مكلفا لزمه ولا خلاف انها  
 ما يعتبر بها الواطي من الوطون وهو الحق للنسب وجوب العده بحيث لا يكون الواطي  
 زائلا لحق النسب وجبت العده وحده كان زائلا لا يثبتا ما تنها بالوطون دون  
 الواطي وهو وجوب المهر فان كانت زائله لم تستحق المهر واما استحقاقه ولا يعتبر  
 حكم الواطي فان كان او غير زان قاله الشيخ ابو حامد في تعليقه وشيخ **ابن** الوط  
 يمنع الشيخ بجيب النكاح مضمون بالاخلاف اما بالمسمى على قوله او بالمهر على قول  
 وفي باب البيع وفرد الجارية بالحيث غير مضمون وقد اشتركا في الغيب بالحيث  
 وفردوا بينهما بان الوط مضمون عليه في النكاح فوجب به له بكل حال والوطي في  
 البيع غير مضمون عليه واما العقد على الرقيق والوط مضمون مملوكه فلا يتأمله بوض  
**الثاني** لا يجب بالعقد الفاسد في النكاح حكم وانما يجب بالوطي فيه ما كان  
 عيदान والاحكام الموجبه الوطيه فيه عشرة وجوب مهر المثل سواء سمى لها في  
 العقد شي لم لا يلحق به الولد اذا التزم به بعد ذلك سقوط الحد عنها مما يحرم  
 على بابه وانما به من النسب والرضاع يحرم عليه اباها و جداتها ونسبها  
 ورضاعا نصير فراسا به بعد الوطى ولا نصير فراسا بالعقد الفاسد بذلك  
 به اللعان وهذا اذا قد تم بها بزنا ونشأ من جملها او ولد لها قاله والاحكام المنطوقه  
 بمكك اليمن سبحانه نصير فراسا بنصر الوطى خلافا لاجل حقيقه تحريم على اباها و جداتها  
 من نسب ورضاع يمنع ان يضم اليها عتيا او خالها يجب عليها الاستبراء فان  
 ادعت وخلقت عليها لم يخفها وكان حنيفا عنه باللعان ولا لعان بينه وبين امته  
 هذا المنصوص المتأخر في جميع كتبه **الراجح** قال الامام في باب الصدق ان يتصور  
 ان يلحق الوطى في غير ذلك الممنوع كونه محرما عن المهر اذا من تحريم الا في حق  
 الصدها الذي به اذا نكحت والشرك عند المهر لفرق كونه بزوج موقوف للمهر  
 عند الميسر الثانيه اذا زوج السيد عبده من امته فلا يثبت المهر اصلا  
 ولما غيرها بين الصور بين فلا يتصور خطو في ميسر وكما عرفت هذه اما انفق  
 عليه الا صاحب فاطمه في طرهم قال الثاني اذا اناك لزومها وهي مفوض طلق

على

ولا مهر عليك فلا يبرهه القول بان المهر لا يجب عند الوطى لانها صاجه الحق قوله  
 سلطنته مع الرضى سبق المهر كما قاله الشافعي فيما اذا اذن الراهن للراهن في ووطى  
 المهر هو نه ظاهرا فلو وجوب المهر ولا يرد في غير المهر من هذه النقا عن  
 اخرى وهذا كل ووطى لا يتلو عن مهر وعقوبه لا في سبيلها تان والخاله ووطى  
 المبيع الجارية المبيعه قبل الا تضاف المهر عليه واجبه الرأيه السيد اذا تزوج  
 وشبهه بغير اذن الولي ووطى للاحده ولا مهر لها منه لرضاها اذ اعتق امته وتزوج  
 وكذا نكته ماله السيد ساء اذا اذن الراهن للراهن في الوطى فوطى على طين المثل  
 السيد بها اذا وطئت المثل او لغيره بينهما السيد اذا وطى السيد امته  
 اذ زوج ماعدا الوطيه الا ولي على وجه المهر في ماله الوطيه الا ولي خاصه العاشرة  
 ذكرها في الروضه المحققين والتحسين والتحليل والمفروق من المثل والحدود من العنه  
 ولا يعتبر من المهر على الصحيح واذا وطئ الكبيه في فوجها وقضت وطرها  
 واغتسلت ثم خرج منها المني وجب اعادة الغسل وان كان ذلك في دبرها لم  
 يحد والسا بحد لا تخل بحال والنكاح على فاطم وجهه والا مه ويستند ركليه  
 يصور احدها اذا وطئ بغيره وتلقا اذا وطئ في ثلبها فتتل ولا يتل هاهنا  
 يتأعلى ان علة فتلقا متافه ان تله ادميا ومنها لا اثر لوطى لمبايع في قبل  
 الحشى فهدى التبارك والالتوك في باب الاحداث من شرح المذهب وفتاينه  
 ان الوطى يبرح فتح كقبيل غير الحشى ومنها الوطى في الدبر هل يثبت الحاشيه  
 اذ طعن انه التبل فذاك ولا توجهان في لفتته واطلق صاحب الدخا ببر  
 الحاشيه بالتبل ومنها هل يجب به مهر المثل في الحاشيه نعم ومنها حلف  
 ا بكار زوجته فوطئها في الدبر وجهان في الكفايه وحزم في الروضه بالحش  
 وسبق في المختار خلافا ومنها لو وطئ امته في دبرها فانت بولدهم يلحق السيد  
 في **الراجح** قاله الواقي في باب الاستبراء ومنها لو وطئ زوجته في دبرها فانت  
 بولدها كانه منه باللعان في **الراجح** وان لم يكن ربه خلاف الوطى في الفرج ومها  
 لو وطئ في الدبر سقطت عصمتها في **الراجح** ومنها اذا وطئ بكر اطلق  
 به واما الطاعل فان كان نيكيا اجم او بكرا جلد ومنها لو ادخ ذكره في دبر  
 رجل كان جنسيا لا يحد في **الراجح** خلاف فوج المرأة ومنها لو وطئ زوجته  
 في دبرها ثم طلقها فان الطلاق بدعي على وجه ومهرها وطهرها في دبرها



والتي يكون غلقها قبل الدخول ثم تزوجت بزوجه اخر فقل ينضم لها الزوج الثاني  
 قسم كبرام **السابع** الوطى هل يقوم مقام الوطى في الطلاق والعتق  
 وعرضا اختلقت فروعه وقد نظن بتعارضها ليس كذلك بل هما متحدان  
 بضابط مقول هو انواع الاوطى ما ملكه الغير وتوقف على امره لو صيغ فانها  
 تملكه عند الموت فله الرجوع عنها فلو وطى امرأة الموتى لم يكن رجوعا على  
 الاصح عالم بان هذه احتماله ووطى المدة به لا يكون رجوعا عن التذبير عزله  
 ام **الثاني** ما خرج عن كونه محجرا فلا يكون الوطى فيها استرجاعا ولهذا لا  
 يحصل الرجوع في العيى بالفسل بوط البايح الجارية على الاصح ولا يكون ووطى  
 الاب الموهوبه رجوعا في هبة ولان على الصحيح ومثله لو باع ابنته لعبد  
 بالعبد عيبا فله الفسخ واسترجاع الامة فلو وطىها لم يكن ذلك قسما للبيع في  
 العبد واسترجاعا لهما **الثالث** ان يشرف على الزوال وهو نوعان احدهما ما لا  
 يحصل ابتداء او بالفعل فله ان لو سلم على كثير من زوج نسق فوطى احدهم لم يكن  
 اختيارا للكناح فيها على الصحيح وكذلك ووطى المطلقة لا يكون رجعة ولو قال  
 احد انا طلقتم ووطى احداهما لا يكون تعلقا في الاصح اما اذا كان الطلاق مبينا  
 بالنية فلا يكون الوطى بها ناقضا ولو اعتق احدى متبينة فلا يكون ووطى احداهما  
 نصيبا في الاصح كقول الماوردي كذا هو مذهب الشافعي انه نصيب ولو وطى  
 السيد ابنته المتبينة لم يكن اختيارا للنفذ في الاصح **والثاني** يكون اختيارا له  
 كفسخ البيع والفرق على الاصح ان خيار البيع يحصل باختيار خلاف المتبينة  
 فان جازيتها بغير اختيار **الثاني** ان يحصل ابتداء او بالفعل فيكون محجرا  
 ورجوعا عنها ووطى البايح في زمن الخياري فانه فسخ وكذلك ووطى المشتري اجماعا  
 وانما خرجت عن القاعدة ان ابتداء المالك يحصل بالفعل كائى فله كذا راجد  
 ومنها اذا ظهرت معيبة بذهب ليردها فوطىها في الطرقتا منعت الرد في الاصح  
 لان المالك حصل بالفعل ومنها السيد اذا وطى ابنته المأداة وزوال الدين عليه  
 كان وطىها محررا عليه فيها وقيل ينصل من ان لعزل ام كذا افعاله نصيبا كذا  
 في شرح المختصر وكتاب الكناح ثم قال ولا يحتاج الى استبراء بعد قضاء الدية  
 على الاصح نعم لو كان في القراض جارية لم يحز لها كوطىها فلو وطىها لم يكن  
 ذلك نسخا للقدان ورجعنا صحها المنع **المسابع** كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر

الانزال الا في مسئلة واحدة وهي ما تعلق لا يفسري لاختصاصه بالوطى والوطى  
 والانزال الشا من الملك الخارج من ابتداء الاستباح فيه الوطى بخلاف ما اذا كان  
 الفسوطا ربا عليه انما منح الزاهر من وطى الموهوبه وجازية لفصلية المرتبة الشا من الوطى  
 المحرم لعارضه من استصحابه من مقتد ما تمه لا ان كان قد سقط الملك وقصوره او حشده  
 عدم تبرئه كالمشتركة اذا ملكك بمقتد فحرم سائر الاستباحات بها وان كان لعبد ذلك  
 من الموانع فهو نوعان احدهما العبادات المانعة من الوطى وهي على ضربين ضرب يتنضم فيه  
 جنس الزينة والاستمتاع بالفسا فيمنع الوطى والمباشرة كما لا حرام ولا اعتكاف وضرب  
 يمنع من الجماع وما افصى الى الانزال ولا يمنع مما بعد اقتضاؤه اليه من المباشرة وهو  
 الصيام الشا في العبادات وهي على اربعة اقسام **الاحد** ما يباح الوطى في الملك  
 انما دون الزوال ولهذا توافق القاصب والمضروب منه على الملك باخذ على نية  
 الجيلة جارية وعوضا له القاصب جاز وهل يتخذ له وطىها قال ابن ابي الزم  
 ان قلنا لا يملك لمجن والافقية تردد من انه هل يكون ملكا تاما مسلطا على الوطى قلنا  
 يخرج من كلام الاصحاب وجهان فان الماوردي قال فيها اذا كان موضع المضروب  
 معلوما ان الملك يملك الفقيه ملكا مستقرا وحكي عن استناده اذا كان مجهولا لا يملك  
 وقضية الاستقرار وطى الوطى وصرح القاضي لمسيه ان الملك يملك الفقيه فيه في  
 لانه ينتفع بما على حكم رد العين وهذا انه ينتفع به لا يباح الوطى ومنها اذا قال صاحب  
 الجارية بعنكها وقال من في يده بعنكها قال **ابن الصباغ** في كتاب الكناح هل يملك  
 الحقة وطىها في الباطن اذا كان صادقا في دعواه وكان قد قبضها وانما يمنع من ذلك  
 في ظاهر الحكم قال وكذلك الحكم في المتبينة بعد اداء الاختلاف في الثمن وكان المشتري  
 حيا فانما انتهى وصل بشرط في اباحة الوطى بقبض الحقة كلام الشافعي يقتضي اشتراط  
 قلنا قال اذا اشترى ووجده خلجا وله وطىها في زمن الخياري لانه لا يدري ايها  
 ما هو حقة او الملك **الحسادى** عشر كل ووطى محرم ان حرمه لحرمة العبادات  
 ورجعت فيه الكفاية كما يجتمع فيهما ورمضان وان حرم لحرمة العبادات لهر  
 يجب فوطى الحائض على الحدود وقد ذكر الرازي هذه الفقرة في باب الحيض  
 منة منة بوطى المظاهرة فانه بموجب الكفاية فانه لا تحرم عبادات الاشياء  
 عشر اختلف في ووطى النسبة هل هو حرام او مباح اولا يوصف بواحد منهما  
 فلا توجب احدهما اشياء لثبوت الفقه انه اراد بالباح ما اخذ فيه شرعا فليس  
 حراما وان اراد به ما لا حرج في فعله ولا تركه فهو مباح فانه خلاف القول  
 في قتل الخطا ونحوه وقتل الشا هل يزل منزلة ذلك الشا صحتا بانه



احدهما ان يكون ركنا في المقصود فيترك ولقد اذا دخل الليل انظر الصائم وان لم  
يتناول المفطر وكذلك متى مدة المسح على الخف بوجوب الشرع وان لم يمسح واذا وجد  
او وجد شيئا عند ذلك لم يمسح منه ومن مكانه صار كما لو مضى ولا يحتاج الى اذن  
في البصر وانما استقرى ما ان المتعبد في الاجابة بعد التمكن استقرت الاجابة وان لم  
يستوفى المنفعة وكذلك اقامة من عرضها على الزوج الغائب مقام التوكيل حتى يرب  
النفقة اذا علم ومضى ومن كان وصولة اليها ولم يصل فيه وكذلك اقامة من  
التكليف من الاجتماع في المرأة المعقود عليها في النفقة في متى قد ومدة الحمل مقام الوطء  
الضابط في عشرين بول وكذا في المقصود فلا يترك منزلة له حول وقت الرمي لا يترك  
منزلة ارمي خلافا لاصطلاح في قتال ان ادخل وقته يستعف للليل جعله الفصل الاول  
وان لم يرمي وان لم يصب الاصاب بطرده في الطواف وهو طواف الاجتماع ومقتضى الصبي  
والعبد اذا دقعا بعرفة ثم دقعا بعد الغروب ثم كلا قبل الفجر لا يستطع فيهما  
خلافا لا يترشح ومقتضى وقت الحز من يوم مقام الحز من ان قالنا لا بد من الترشح  
بانتميز في غيره الا فوجها ان اصحابها في الوضوء المنع وقاب قتل ذلك فيما اذا  
كان له قبل يختلقت اور كذا في العام فان اطلع المتأخر قبل بدو صلاح الاول  
فيه اليه او بعد جدد الاول فوجها ان قال قتال لا يقرب والامع خلافه  
فعل قول القتال قبل يتم وقت الجدد مقام الجدد وجها ان اقتضاها مقتضا  
فان التار بعد وقت الجدد كالجدة ودة الجدد المجلت التخلل للجماعة الثاني  
وعليا بعض شروط الاول لم يثبت قطعا ونسبا لو اورد غير المبررة بالعقد وقت  
انما يبرر فالصحيح انه لا يترك لانه بافراجه بالبيع انتقل عن التبعية وجد مقابلة  
وقت التامير مقام التامير ومثله وقت اقامة وقت بدو الصلاح **الاصول**  
**في الاحكام** كثير في كلام الاصوليين لانهم في مسألة التخلل خلافت الفتا لانها لا تخلل  
ولم ينقل عن الشافعي الوقت الا في صور تارة منها التامير المستعمل فيها ذكره صاحب  
الشامل ومقتضى قال الربيع ذكر الشافعي في تعليق الاطلاق قبل النكاح في الاول  
المقدمة وكل اختلاف التامير فيها فثبت له فيما تقول انت فيها فقال انما استوفيت  
حكمه في التامير قاله كذا اذ ان الوقت بعد في عامة كتبه واستتم المأورد في التامير  
فلا الوقت تطلق الفتا لبيان ما يحدث في العباد انت في العتود في الاول  
مع الصبي فانه ان امكان نكاحه وان بلغ قبل الوقت انقلب فرضا ولو كان عليه  
مجرد فهو مسلم ساهبا ثم ذكر في بيان صحة سلامه الثاني وجها ان صحته فثبت  
فانه السجود وان ابطاه فقد سجد من بات في الصلاة لو احدث بطلان وان سترك

تترك

السجود

السجود فتا **الاحكام** فالظاهر انه في الصلاة ولا بد من السلام ويحتمل ان  
يتاخر السلام موقوف فان سجد تيمنا به في الصلاة وان ترك تيمنا به قد تحلل  
واما في التعمد بالوقوف فيها يعبر به عن ثلاث مسائل احدها بيع الفضولي وهو  
وقت صحة بمعنى ان الصحة موقوفة على الاجابة مع الاحتجاب والقبول بلا تيمنا  
او كان العقد هذا اما مثله النووي عن الاكثر ونقله الرافعي عن الامام  
ان الصحة ناجزة والموقوف على الاجابة هو المثلث الثاني بيع مودة فاما  
حياته وهو وقت تيمنا بمعنى ان العقد فيه صحيح ونحن لانعلمه ثم سجد في ثلثي  
الحال فهو وقت على طهره راس كان عند العقد والمثلث فيه من حين العقد  
والاجابة وفيه الشاكلة لغرفات الخاصب امره وباعها ونصرت في  
الثاني بحيث يعسر او يتعذر رتبها بالانقضاء وقتنا بالحد يد في بيع الفتوى  
فتو لان اصحابا البطلان والثاني ان يجوز باخذ المصالح من الثمن فاقضية  
كلام الغزالي والرافعي انها كالأول والثالث من الرخصة انها كالثانية في عدم  
الخيال وتبين المكان من قبيل وفيه نظر فظهر هذا ان من الوقت ما يبرر منه  
العقد ومثله ما يبطله وضبط الامام في باب الدعوى الوقت الباطل في العتود  
يتوقف العقد على وجود شرط قد يختلف عند ونحصر ان في ستة انواع الاول  
ما ما يتوقف على حصول شرط بعده فهو الباطل كبيع الفتوى يتوقف على  
اجازة المحاللات والثالث ان متاعك في البحر وقادرك كان ضامون  
وقال اذ دنت انفس الضمان عليهم فثبت ان رضوا به ثبت المال عليهم  
ايضا قاله الرافعي وانما هو خلافه لان العتود لا يتوقف على اصال الشافعي  
وصدا ما ارتضاء القاضي الحسين والامام وقرب في الوسيط الاول فقال  
بأنهم المالك وان لا يتوقف بوقت العتود فان هذا امين على المالك  
المدة **الثاني** ما يتوقف على تيمنا انكشف ما يؤهل العقد فهو الصحيح  
فبيع مال ابنه فان حياته والحقوق بها الرافعي على ما اذا باع العبد على قرن  
ايه ابي او مكاتب وكان قد رجع او صحح النكاح وكان الواسع ترك يعبر على  
قرانه فقول فلان انه قد وكله في ذلك يصح في الاصح اقولنا لا يتوقف الوكالة  
على القبول وان يكون وكلا قبل بلوغ الخبر اليه قاله الرافعي في باب  
الوكالة ومثله مما سجد من عرفه وقد كان مادونا في التجارة وذكر الصدوق  
فيما لو كانت العبد كاتبة فاسدة ثم اوصى به وهو بعثه صحة الكتاب في صحة  
الوصية قولان وقاله انها اصل وقت العتود وقضية رجع صحة الوصية



ولا يتلوا اعتقاد الموصي انما كانت ما يوقف على انقطاع بعينه فقولان والامر  
الاختلاف كبيع مال المجلس ماله ثم يملك عند المجر وهو باق على ملكه ولا ينفصل  
عن المجر ما لا يصح البيع في الاصل والتمسك في الوقف على الفل ان وجد نقد والا فلا  
وعلى هذا وهو وقف بعين السرار ما يوقف على ارتقاء حجره من حجره لا يجد بغير  
شاهد من عتقه ولم يجد فلا فان الحكم بحجره على السيد في التصرف فيه انما يتعدى  
قولا بعد عتقه في هذه الحالة ثم تبين عدم التمسك فعلى قول الوقف في صورة المجلس  
على اوليائها احص منها لوجود الحجر فالحق على العتق خاصة وهذا على العموم وكذلك تصرف  
السيد في الجيد فالحق في ما طالع وتبين يكون موقفا فان قد ادهم والاولا الخ  
وما يوقف لاجل حجر من غير الحجر فيه صورتان احدهما تصرفات الميراث بالحق  
فيما يورثه على قدر الثلث في ما يوقف احدها بطلانها واحصها انما موقوفه فانما يورثها  
الوارث من حيث ولا يطلت وهذه اول ما يخصص من تصرف المجلس لان تصرف الثلث  
ومن جهة العتق امر مستند الباع من تصرف المجلس والارهاق في حالة التصرف فانها  
اذ اوصى بعين حاضرة هو ذلك ماله وباقى المال غائب فصرف الورثة في ذلك  
الحاضر ثم بان ذلك الغائب الحق ارفع بجميع التصرفات وخالها في الورثة في كل  
الوقوع بجميع مال ابيه فكل حيا له وهذا السيد في التصرف صادق ملكه في جميع  
الان اول ملكه بالعتق في الباقى ما يتوقف لاجل حجره من حجره باختيار المكلف  
كالاراضي بجميع المهر من غير ان الميراث لا يصح على الجيد بل على العتق يجوز وقت العتق  
بكونه موقفا على الانكاح وعدمه والمجد الامام بجميع المجلس ماله **في ابد الوقف**  
المع في العتق انما هو في الانكاح وعدمه والمجد الامام بجميع المجلس ماله  
كان استدامة النكاح موقفا على الوفاء بالنكاح على مرتدة العتق وقت يصح العتق  
في المثلث موقفا على ذلك المبيع ومن الحيا اذا كان الحيا ولما على الامام  
وذلك الموصي له الوصية بعد الموت وتبين القول في الاصل انه موقوف ان  
يعتق انه ملك من ضمن الموت ولا يتبين انه على ملك الوارثه وكذا في ملك  
الملك ماله لا يثبت اذ انكسرت شخص بالتقدم لقرينة فاقب انتقلت  
السلطان لحفظه المال والتزويج الا في موضع واحد وهو المقتضى فانما تنتقل الامور  
لا للسلطان فاذا غابت الام انتقلت المقتضى للمجدة في الاصل قال الامام وفي ولاية  
بان المنتظر التزويج والمال يهتيا من السلطان نفسه واما المقتضى فلانها على  
الشقة فبوجه على اداة النظر اذ في الصبي الميراث يحتاج لذلك وقد قلت  
لا يزوج السلطان الصبي **والولاية الخاصة** اقوى من العامة ولهذا لا يتصرف  
انما مع حضور الوالي الخاص واهل بيته ويحوز الخاص بالعتق دون الامام الاعظم

ثم قال

نعم لو كان الاسم فاسما وثمة لا يملك التزويج كان له تزويج بانه بالولاية العامة  
لا بالولاية الخاصة كما يظهر من كلام المتن في عتق وهذا بناء على انه يستحق التزويج  
عليه بجهته فاذا اتعد واحدها عتقت الاخرى **والولاية الخاصة** قد يجامع ولاية النكاح  
بالاب والمجد في الاطلاق وقد يكون واليا في المال دون النكاح كالوصي وعكسه كالج  
والعم تزويج بوليته ولا يملك ما لا يملك الاب والمجد فينظر في طراستهما فان ولاية  
المال تنتقل للفتاوى ولا يملك التزويج بوليته لان العتق يتناول به تصرفه في الامر  
وعلى صاحبه طرانا المماثل فقال ان التزويج للفتاوى كذا ذكر ارفق من طراستهما  
المجنون ان السلطان يزوجه اذا قلنا بل في المال وقتنا سده ههنا كذلك **الولاية** يتناول  
به مباحات الاول الحادثة بين ابوين مختار الحكم على اربعة اقسام ذكرها الماوردي  
في النكاح من المأوى الاول ما يورث بالابوين جميعا كافي الاكل لا بد من اربعة اقسام  
وفي النكاح لا بد ان يكون من محل نكاحها فالملوك يملكون في عتق ولا يملك ان كانت الام  
في النكاح بطلان قطعها كذا الاب في الاظهر وفي الزكاة لا بد من كونها ذكرين فالملوك في  
العتق وانفكا لا يجب فيه امتناع التخصيص به وجزا السيد وكذلك الخليفة  
فلا يلزم للعتق المتولد بين الفرس والمجاد **الشيا** في ما يعتبر بالاب خاصة وذلك  
في سبعة اشياء احدها النكاح وتوابعه من استحقاق سهم ذوي الغزى ثانيا  
ثانيها الحرية اذ كان من امته وكذا من امته عتق وعبر حرته او وولها بطلان  
ووجبه الحرية او امته او وولها امته ولده فانه يتعذر حرثا **الشيا** الكفا في الورث  
في الامهات لا يورثن ولدته ولدتها ولدتها لولدها لا بد من بيع الاب في النكاح  
قال المتن في صرح به صاحب البيان ولا يحل لولي ارفق يشبه ان يكون موثرا  
وكذلك يتعين به الولاء ابعث الاول فانه يكون على الولد اوالي الاب خاصتها  
قد الحرة فاذا كان ابوه من قوم لمصر جزية فجزية جزية فجزية  
ابيه مثل سبها من المثل يعتبر ببيتا عصبة الاب فان نكحت فزادة الام سبها  
سهم ذوي القربى **الشيا** ما يعتبر بالام خاصة وهو شيان الحرية اذ كان ابوه  
وقد قال ولد المحرم من العبد حر والشيا اذ كان ابوه حر وامه وقبيلة قالوا  
ممدك السيد فاذا كان في موار احداهما اذا استولد امته والشيا فيه النكاح  
الام وعزت ذويها بالحرية كان الولد حرا وان كانت الامه وقبيلة وعزل استثنائا  
هاتين اقتصرت الشيا ابو محمدي باب الزكاة من الزوق واشاد في كتاب الجزية الى انه  
لا يصح استثنائها اما الحر وولده اما بتم الشرط لا يتبع الام ولا يتبع الاب لانه  
اذا حررتها فقد اشترط حرية ولدها واما الاستنباط فالحكم برقة محال لان العبودية

به



والوليد متناهيان فلما استحال ان يتخلف رقيقا لا تفران السما في لاصل القطر خاف  
حرارته بذلك حتى حرته فيمنع موت السيد واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم  
اعتنوا ولداها المتكثرة فوطا بكنها ووجه الحرقة فانه ينفق حرارا البعد اذا  
وطا الاب جارية ابنة فولد حر الخاتمة اذا تكلم الشيخ خريفة ثم سميت بعد جارية  
منه لم يتبع الولد في الرق وان كان يجننا لانه سلك حكا وحكي سادسه على وجه اذا كان  
الاب عربيا والام امية وقلنا لا يسترق في قوله ويكون حر الاصل لانه عليه ويلزم منه للسيد  
وطر امية في غير ملك بيع وهو يعلم انها امية انعقد ولده رقيقا الا في مسئلة وهي العولي اذا  
تزوج امية فان ولده لا يسترق في قوله ويكون حر الاصل لانه عليه ويلزم منه للسيد  
واعلم ان الاصحاب اختلفوا على الامر من فيما يعتبر بالام وبينهم ان يضاف اليه ثلثا وهو  
الملك وانما سكتوا عنه لانه من توابع الرق فولد الحر من المملوك ملك سيد ها وكذا  
ولد المملوك من المملوك ملك سيد المملوك دون سيد المملوك وكذلك اذا ارقي قبل من  
البيع على الاثر كان ملكا لملك الاثر لان ملك النسخة قاله الشيخ ابو محمد في العدة وكذا  
قاله الرازي في الغصب لو ارقي في ملك غيره على زلفة بغير اذنه فالولد له دون صاحب  
النسخة ورايعا وهو المتعصب قاله الرازي في السبي سلب النسخة عن المبيع عن اولد  
امه فصنف حر ومسلم رقيقا يتكاح او ناكيف حال الولد فكل ان يخرج على وجه  
في ولد الجارية المشتركة من الشريك الغريم استرجعوا به على ان كالم حرية ووقا قال  
وهذا هو الوجه لانه لا سبب لم ينفذ الا لام قبضه رقيقا رقيقا الرازي ما يفتي  
باجداه غير معين وكذلك حرمان احدهما الاسلام فركان احد ابويه مسلما وقت العاق  
والاخر كانا مومنين في معناه الشيا في عدا اجتماع على سبي مسلم ودم كان مسلما  
ونقلنا حكم الاسلام قاله القاضي الحسين وخرج من هذا اصل ابن جهم والمناجحة قاله  
فضيلة ومع ذلك لا يجوز فيه احدهما وكان الاسلام انما يرد لك لانه لا يعلى فاعلمنا  
الجزية يتبع من له كتاب فلو تركه من كتاب وغير معتد له الجزية لغيره هو الدماء اذا  
ما يتبع فيه اعلمنا وذلك في مواضع منها في ضمان السيد يتبع اعلمنا حكمه انما يرد  
ما يجب فيه الجزاء وما لا يجب كالضيق والذبيح وجب احتياطا بخلاف الزكاة وحش  
لا يجب في المتولد من الذم والظلم لان الغلب فيها الاسقاط الا ترى انه اذا اجتمع  
السوم والغلب او الملك وعدمه في بعض السنة غلب اسقاط الزكاة وفي الجزاء  
اذا اجتمع ما وجب وما يستقط بغير الايجاب بدليل السيد الواقع في الحمل  
والحرم اذا اقتضاه فالتل يلزمه الجزاء بقتله وما ذكرنا من التفتيش في الجزاء اطلعه الرازي  
تجرا لغيره واغوب الفارق في قضا فليفتي ان بعض ما يقابل المصوب وهو الشريف

اما الجنب

اما الجنب فلا ومنه فله والدية ومنه العزة في الجنب تنبع اعلمنا قد را على  
الصحيح لان الضمان جعلت فيه طرق الغلط وقيل تنبع احسنها لان الاصل تنبع  
جرازة الدفعة ولا لان من الجنب حتى ما عشرين من جهة الاب يتبع جنيته على  
وامن سبعين ونسبا عشرين من جهة الام يتبع على راس سنين اربعين بجانب الاب  
فوكان العكس غير بجانب الام وفي النضر بعشرين من العشرة وفي هر المثل بعنت  
الخصيات العرب الشيا في ما يقتضيا احسنها وذلك في ثلاثة احدها النجاسة  
فالمتولد من ماهر ونجس له حكم النجس في الفضلات وغير ها وهل يتبع اعلمنا نجاسة  
كالمتولد من كلب وذبيح وهو الدسم فلو ان حكاهما صاحب التحليل في المتولد من  
الكلب والخنزير قال النووي وهو صحيح لان النجس انما ورد في الكلب وهذا لا  
يتم كذا فان الخنزير بالخنزير كن غسلة مرة بالازراب على القدم في الخنزير في الدليل  
قال صاحب العدة ويجزى الخلف الذي في الخنزير فيها احد ابويه كلب او خنزير  
ثانيسا المناجحة فلا تمل المتولدة من كلابي ووثي وكذلك في الذبيحة والاطعمة  
ولا يملك المتولد من ما كوك وغيره وفي الاضحية والعقيقة لا يفتي ان يتبع الا حسن  
حتى لا يتجرى فيها تولد بل شاة وطير والشيء بقدر وحش ولو تولد من بئروا بل  
على اجزائه في الاضحية نظر بمثل الاجزاء وعدمه فان قلنا لا يجزى قبل يجزى  
الابل او الغنم والغنم لا يسم له نقلها حكم الجوار على حكم الغنم وسرع اسم في  
سم الغنم فالبعد لا يسم له نقلها حكم الجوار على حكم الغنم وسرع اسم في  
ثم اعطاء فمخرج من الظلم والعم فملا في اوجه في الجوار احدهما يجوز قوله وانما لان  
الذات ان كانت الام غنما جارا والاولا الشيا في قال الشيخ ابو حامد في باب الرهن  
في نقله الولد لا يعطى حكم امه في ثلاث عشرة مسئلة وقد الرهونة عن موهول  
ووجه فيبيعة الحادث ان مدة الحبس في بد الباع ليس للبايع حبسه وولد الموهول  
غير محبوس ولد المصوب محبوس لانه محبوس بغير حق ولد المستعارة فبسه  
في المذهب انه غير محبوس وعليه رد كالم الرهن تر با في دارة فان  
موت صاحبها واخرده فبسه وان لم يعرف صاحبه فهو في بد امية ولد المستاجر  
ما يملكه جارا ولد الموهولة في كونه موثوقا وجها في قلنا اصحابا ولا ولد لودعه  
كالزب التي اطاره النعم الي داره ولد الموصى بها الحادث قبل موت الموصى له او  
بعد بهد المتول للوصى له او بعده وقبل الذبيح جني على انتقال المثلث  
ولد الجانية لا يثبتها في الجانية ولكن الموهولة فيه فلو ان ولد المعتق



والمكاتبه وولد ام الولد يتيها في حكمها هذا مما ذكره كذا الماشيه التي يجب الزكاة  
في عيها يكون مال تجارة في الاصح كالام وولد مال الغراض من النوى انه هو  
رأى المال لا يفسر من كسر العامل فلا حظ له فيه والمأخذ هنا قد ورد من غير المال  
الزكوى وولد الاصحية المبيحة كامة وولد البعوضة هي يتيها في الوفا والحرية  
او يكون حرا وجان في ولد الاصحية او المذهب المند وولد الاصح مما في ذمته  
او وجه اصحابها فولد البعوضة ابتداء والثاني لا يبيع والشايش ان كانت الام حية يتي  
والاذلا وفي ولد المبيحة اذا ماتت في يد البائع وجان اصحابها بقاها المبيع عليه  
اذا اتبعنا الولد اتيه في الاصحية فله يجب التمسك في من الام والولد لم يكن الشريك  
من احد هاتين يتيه التمسك في من الام دون الولد فيه اوجه واذا دخل الكافر دار  
الاسلام بامان حمل يتيه وولد فيه خلاف والاصح لعدم ان كان معه دون  
ما اذا اظلمه في دار الحرب ويدخل الولد في عقد الذمة في الاصح واذا انقل الذي  
او المستامن التمسك وطعن به او الحرب وتركه ولده عندنا لا يسترى ولده ولو  
وتمعت ولدا وفي بطنها ولد اخر ويحيى قبل ولادته فالولد الثاني للمشري  
في الاصح وجه للبايع تلحق بالولد ولو قتل صيد في الحرم وله فراح في الحمل  
فما جوعا ضيقه فقلعا فلو غصب حمامة فمكنت فراخها فمكنت فراخها في الضواحي  
وجان وان ولما حصل ان العور قسبان وله موجود وقد سبق وولد حاد وهو  
تعدى حكم الام اليه على انقسام احد هاتين يتيه اليه فقلعا وضابطه زوال  
المالك عن الام فولد البعوضة لا يتيه ابتداء او جريان سبب اللازم اذا انت  
ام الولد يولد من تكاح او زنا كان يتيها يتيه بعنتها ويلحق به مال الغنم كذا  
المقصود فانه مضمون يتيهها واعلم ان ولد ام الولد يتيه موت السيد الذي  
مورثه الموهبة الموقوفة والما فيه جناية متعلق يتيهها اذا استولد عددا  
ما تكا الموهبة فانه لا يتيه الاستيلاء بالنسبة الي المرتبة والمجني عليه في البيع  
حيث قد اذ اولدته بعد البيع من ورج او فاما في اشتراك السيد الاول في دار  
المن كور من حيث لما حكم الاستيلاء وولم يمتنعون بموته في الاصح ولا يمتنعون  
هذا في الفاس فان في الخلاصة لغوا في انه لا يجرى على الفاس في الاستيلاء فلو  
استولد فعد الشا في ما لا يتيه فقلعا كالموهبة لا يتيهها ولها اذا احدث  
بعد البرهن فان كان موجودا عند الوهن ولو يمتنع عند البيع فيه فهو بيع فصا  
قلعا لانه لم يجرى بولد المبيحة لا يجرى جسمه لاستيلاء الغير لا لاختلاف ماله الاما  
في كتاب الوهن يتيه ولد احدث بعد لزوم العقد وقبل القبض فان لم يمتنع وولد

المقصود

المقصود مضمون كالم يتيه لا كان ولد المبيحة كذا كان قلت **المبيع يتيه**  
بالعقد على مقابلة الشئ والولد لم يقابل بالشئ والغايب يتيه بالبعد وان  
وهو متعذر ما دام في اليد على الولد كالم الشايش ما فيه خلاف والاصح المتعذر  
كان يتيه شاه عما في ذمته فانت يولد يتيه في الاصح وولد الامه المند وعتقها اذا  
حدث بعد التمسك على المذهب وولد المدبر من تكاح او زنا على الاصح حتى لو مات  
قبل السيد لم يمتنع التمسك به فيه وولد المكاتبه المحدث بعد الجناية من اجني  
على الاصح يتيه بعنتها ما دامت الكفاية باقية بغير ان سبب لازم على السيد عند  
تملكه من التمسك وولد الوهن يتيه كالم على الصحيح وقبلة للوارثه وشفعته  
للوصل له لا يجرى من الام ولو اودع بعبه فولد له يتيه كالم ان قلنا  
الود يتيه عقد القالة البهوي وقال **الامام** ان جعلناه وديعة فلا بد من  
ان يجرى به والام يجرى اذ اتمه اليه عليه **الاصح** ان يجرى به خلاف والاصح عدم  
التيه به وولد الوهن اذا احدثه لا يتيه على المذهب وولد المعاق عتقها  
بصفة اذا اوجده بعد التمسك على الاصح عند التوقي وولد العارية  
والماض يسم غير مضمون في الاصح وولد الموقوفة ليس موقوف بل ملكة للموقوف  
عليه في الاصح وولد الامه المبيحة اذا انتت به في يد البايه قبل القبض يغوز به  
المشترى والضايطان ما لا يقبله الدرع يتيه في الولد فقلعا وان قبل  
الدرع الا انه يولي في عدم التمسك يجرى الخلاف **قال** الامام في كتاب الوهن  
وعاد المذهب ان كل ما صار الملك مستقرا به حتى يجد الملك مستحقا في ملكه  
الجمعة وبلغ ما تجد بملكا يمتنع تقي زواله فانه يتيه في الولد كالم الاستيلاء  
فانه يولد هاتين تكاح او زنا كامر في استحقاق العيانة والحق به الامية وولد المبيحة  
لا يتيه فان تقيها بجمعة القليلة لا يجرى كالم الاستيلاء وانما جري الخلاف في ولد  
المدبرة والمكاتبه لا مكان الوجوه وولد الامه المند وانما جري الخلاف في ولد  
والسبل يتيه اليه لان المند لا يرجع عنه الشايش الولد اذا اتى الامر  
لا يتيه الحكم موت الام ولهذا اذا ماتت المستولدة قبل موت السيد يتيه حكم  
في الاستيلاء في حق الولد وهذا احد المواضع الذي يزول فيها حكم المتنوع ويبقى  
حكم المتابع كالم ماتت الامهات والغزو فاصاب لا يمتنع حول الامهات **وقال**  
بل يجب الزكاة فيها عند تمام حوله الامهات **وقال** الامام يتيه قال الشيخ  
في المذهب ويكره مذهب بولد الام وسبله وولد الاصحية المبيحة **قال** **الاصح**  
ولد الولد هل يدخل في مسمى الولد عند الاطلاق وهذا امر بان احدثه ان يتيه



في نسائه مع وجود الولد وعدمه وذلك في الحرمان في النكاح كالبنت وحلها  
الابن وكذلك في امتناع القصاص من الاب وولده وامتناع قطعه في السرقة من مال  
ولده ورواية الولد بولده واعتناقه اذا ملكه وجره الولد والاستقناع باسلافه  
الحمد والامتناع دفع الزكاة اليه اذا كان يجب عليه نفقته ثانيا **باب** يدخل فيه عند  
عدم الولد لاسن وجوده وذلك في الميراث يرث ولد الولد مع فقد ابهم حكما  
يرثون ابائهم ولو كان الاب موجودا لم يرثوه ومنسفا ولاية النكاح فيلحق بها  
بعد الاب مقدم ما قبل الاثر وكذلك ولاية المال والحضانة والرجوع في **الحرمة**  
والاستيذان في الجهاد ومنسفا الوقف على الولد لا يدخل فيه ولد الولد في الاصح  
فان لم يكن الا اولاد اولاد تعينوا قطعيا **باب** لا يكون السوان الا للامام  
بعد الزوال ومن كان يخشى منه ان يردى فيه وقد قبل على الصلاة ولا ما عنده  
لا اثر لزيادة المنفعة الا في الصدقة وقد سبق في حرف الواجب **باب** لا يتولى احد  
غير في النكاح الا الاب والجد في ماله الطفل وكذا ملك المملوك وتبع المالك  
ما اخذ من جنس حقه فانه يتولى الجميع وقبض التمس واقتباسه من نفسه وكذلك  
قبضه من جنس حقه فانه فيه مقام قابض وقبضه وسبق في اتحاد القابض صور  
اخرى **باب** لا يثبت للشخص على نفسه شيء ومن ثمر ان كان المشترك شريكا في الشقص  
المشقوق فان المشقة بينهما بين الشريكين الا على المذهب لاعتقاده ان كل واحد  
ولي كان عليه قصاص لورثته اذا مات سورته لا يثبت له قصاص على نفسه لاستحالة  
ان يثبت للامانة على نفسه شيء اذا اشترى سقط في حقه واذا سقط في حقه  
سقط في حق سورته لانه لا يتبعه ومن ثمر ثمرات وعليه در لو رثه لا يثبت له في عبادة  
در سبق في **باب** **لا يثبت الثمن** بان لا يملك الا ان يملكه حتى يملكه كالعبد  
المؤمن فانه يضمنه وكذلك اذا ملك صيد او احرى ثم اطلقه وجب ضمانه لاجل جوارحه  
**باب** لا يجوز بيع شيء من ثمر الحرم الا الشوك اود والاصور ابتلاع الجوارح حراما لا يملك  
والجوارح في الامم يجوز قتلها من السمك والجوارح في حياها في ذبحه **باب** لا يجوز زنا  
عشر الجوارح في الكايم لانه لا يعرف مقدورا فيها حتى يخرج من كماله بغير اذن  
المساكين كمال المنفعة الا العسل والارز لانها يذخران وعليهما انما قاله ابن  
ابن هب في **باب** بيع الاموال والثمار من ثمنه **باب** لا يجمع بين مهر ونكاح  
واحدة الا للتسكين وقوله الفقهاء عباد بن مسعود عليه عسل الجحش  
والجناية على قوله والتجنية الغرض **باب** لا يملك احد جناية غيره الا في موضعين  
العامة والسيدة على جناية ام الولد تخفى جناية ثانيا وثالثا قاله ابن القاسم

ودر

وزاد القاضي ابو الفتح ثالثة وهي ان احقر يرا وخلف مالا وعليه دين ستر  
فما على المهر ما تم وتم في البئر جبه ان تلتف وجب ضمانه على حافر البئر وتشتكر كالعرب  
فيما يتكلمه وقبضه وقضا دينه **باب** لا يملك يتبعه في الرقبة ابتداء الا في صور يسيرة منها  
ولا يسيرة اذا اربى الامام ارقا في بعضه ومنها ولد المبعضة هو مبعوض كما مد على  
الامم **باب** لا يملك الوطى من صور وعقوبة سبق في حرف الواجب **باب** لا يدخل عبد مسلم  
في ملك كافر ابتداء الا في صور نحو الخسب من كورة في القلعة اندا بر على الاشياء  
والنظار **باب** لا يملك البعض على الكل الا في مسئلة وهي ما لو قال انت على كذا امر  
كان من كذا ما يدبر ولو قال انت على كذا في مسئلة وهي ما لو قال انت على كذا امر  
وزاد بعضهم صورين لو قاله زنا فيك حقة ولو قاله زنا يدك لم يحكم على قولي  
الشأنية حلت على ترك الجماع في الفرج اكثر من اربعة اشهر صار موليا ولا يتر  
قلو لم يعز الفرج بان قاله والله لا جاععتك اولادك ولينك فهو مول في الحكم ولو  
نوب خيم ومن **باب** لا يملك الفرج على اصله ومن لم يبع ضمان جرم الكفاية فترك في  
المكان من الاستقار والضان لازم ولا يجوز ضمان الامانة كالمال في البيع  
والوكيل والمقارضا لا يضمن ضمانه العبد ويستثنى ما لو كان الدين وجلا فتمت  
تأثلا لا يضمن العصفه ويكون حاله لا يضمن العبد في البطلان لا يكون الفسوق  
اخرى من الاصل **باب** لا يضمن الوصية جميع المال الا في صورتين احدهما اذا كان  
عبد لا مال له غيره واعتقه كله وما توافقتوا في قوله ابي العباس وفيه قول  
اخر انه لا يضمنهم شيء **باب** لا يضمن الا لربك له وارث خاص فادى جميع المال  
حتى الوصية في احد الوجهين قاله في الاشراف ونقل الرافعي في الوصايا  
عن الاستاذ ترجع قول ابي العباس ولربك ترجعها غيره ونقل في باب العتق  
من العبد لان ترجع الثاني ويستندون عليه ثالثة فانه قال بعد وقت  
مستحسن اوصى بيمين ماله جميع في الجميع وقاله الفقهاء في الثلث والثلثان  
لو وثقه من اهل الحرب وقيل ليدفع المالك **باب** لا يملك العبد بان ملك العبد  
اقوى من ملك النكاح ولا عكسه سوى ما حاث الملك لا يملك شهادة الشهود  
على القاضي انه حكم بكذا ولا يرجع اليهم حتى يذكروا في مسئلة وهي ما اذا شهدوا  
عليه انه امر شركا قاله في الاشراف وسبق في **باب** لا يضمن من نفسه لغیره  
الا في مسئلتين احدهما اذا اكل المملوك واخذ الشئ من نفسه قصاصا ما ثلثه  
والشأنية اذا قال مالي عليك من العبد فاسأله في كذا امر قاله ابن شريح والذهب  
انه لا يبيع قاله في الاشراف **باب** لا تقوم الكايم الا في مسئلة الوصية على قول







ومثله فرائس الكناح اقوي من ملك اليعمن على ما قالوه فاذا تزوج امه ثم نكح اختها  
ثبته كاحيا وحرمت الامه لان اقوى العاشرين والاحم اضعفها وان تقدم الكناح حرم  
عليه الوطى بالملك لانه اضعف العاشرين **اليد** **فصلان** حسنة ومعنوية فالحسنة  
عند الناس الامساح الى الكون ويدخل الذراع في ذلك عنك الشبهة لان الحقيقة من هنا يتقوى  
الاختصاص بقوله تعالى وايد بك الى المواقف ذكر اسم اليد ثم زاد على المواقف وقال  
ابو عبد الله بن جرير بن زيد من الامساح الى الابط حكمه الفاضل الحسين في باب الجراح وان  
قاله اذا قطع يده من الكون لا يجب نصف الدية وعندنا يجب وان قطعها من الساعد  
فقد كلف مع حكومة اليافى قاله في السرقة جعلنا اليد عليها من الكون وهو يفتنى  
ان خلاف ابن عبيد لا يجوز في السرقة وهو لا يصرح لان النقص لخطئه عن الحاجة  
وكذا عن الاخذ بها وهذا يحصل بقطع اليد لان ما يتقطع البطش والاخذ خلاف  
عظيم واما المعنوية فالسواد بها الا سبلا على الشيء بالحيا وهو كذا في عاقلها  
لان باليد يكون التصرف وقد اعتبروها في المقتضى على جوار الشر امه وان لم يثبت  
انه ملكه ورثها عنها فمقتضى البينين ولربما جعلوها شيئا يورثها في الاشارة  
لصاحب اليد بالملك على الاصح وكان الواقف في مصلحتهم ثم خرجت مستحقة  
وجع هذا المقتضى مستثنى على الباع بالشر لانه اعتمد اليد ولو اختلفت الباع  
والمشتري في المقتضى بل يقره عيب هل كان موجودا عند البيع فقال المشتري  
بل حدثت عني ثم يولي لانه يادى مستغنى عن الشيء ان كان له قول الباع  
مع ان اليد عليه المشتري لكنه تصرف للباع باليد السابقة على اتم وهو باع له  
والاصل عدم حده وانه في ملكه قاله الماوردى ولو قامت بينة على انه باع هذه  
العين ولم يقولوا صير ملكه حكم بمعية الحق والحق له بالملك لانه قد بيع ما لا يملك  
قد يكون ايقظا يداين بوجوبها وقاسد الامام في باب الدعوى على مذهب **اليد** **فصل**  
ان اليد والتصرف لا يدان على الملك الا عند ثبوت اصل الملك في ثلاث العيون فلو  
دالان على تعيين صاحب اليد والتصرف وحصة انه لا يثبت له في يده صغير يتصرف فيه  
تصرف الملك بالملك لان الاصل الحرية وقيد وجهان الخبز في الطير وقال في  
سهم يقول صير يدي او سم اناس يقولون هو عبيده شهد له بالملك ولا يملك  
وهذا اما صححه التوحي في باب القبط وما ذكره الامام مشكلا اذا ادعى  
صبي في يده فانه حكم له بالرق وقاله الشيخ عز الدين اليد دالة على الغرب والانتقال  
وله من اشتهر اعلاها ثبات الانسان التي يملك يده وورثه التي يملكه ونحوه الثانية  
التي لا يملكها هو جاز ليس عليه او الدابة التي هو اكلها الشاة الدابة التي هو

سائر

سابقا وقا يدها فان يده في ذلك اضعف من يدي رايها **اليد** **فصل** **اليد** **فصل**  
هو سائر ودلائلها دون دلائل الراكب والفايد لانه غير مستنول عليه  
جسدا وتقدم اقوى اليد على اضعفها فلو كان انسان في دار سائر عاقلها  
او دابة لا يشاربه جعلت الدارين بينهما لاستوائهما في الاتصال وجعل القول  
قول كل منهما في الباب المختص به لقوة القرب والاتصال ولو اختلفت الركبان  
في مركزهما جعلنا وجعل بينهما لاستوائهما ولو اختلفت الركبان مع الثاني او  
السابق قدم الركاب عليهما بجسده **اليد** **الاحظه** تابعه يدي السابقة فان  
كانت السابقة يد امه فذلك لك المترتبة عليها او بدعيان فذلك لك وقد يشكل  
على هذه الفقا عدة ما اذا استغنا وشيا ليرثه فتلف في يد المترتبة فانه لا يثبت  
المترتبين وجوابه اننا لو ضمناه ادعى ذلك الي فقدت معنى الوثنية ولانا في غنية  
عن ذلك بتضمن المستغنى ولو استأجر عينا ثم اعادها فتلفت في يد المستغنى  
ولا يثبت على واحد منهما لان اصلها يد امه **اليد** **فصل** **اليد** **فصل**  
في الدوام ملك الكافر العبد المسلم في الصور المعروفة وملك من يخلق عليه  
بالشر ثم يخلق اعتقرا ابنه المملوك ولم يفتقر دوامه والجماع اذا طرد المرحوم  
اقتداره ولو اهرم بجماع فالاصح اعتقاده صحبها ولومات شخص في ملكه صير  
ووارثه مرم فالاصح يرثه ثم يزول ملكه على الفور ولو اجر عبيده ثم اوقفه  
ولا يفتقر الاجارة ولومات المستاجر وروثه الواقف والاصح عدل السابق  
الى المقتضى وصلا شدة الخوف يجوز رايها وما شيا للقبلة وغيرهما ولو كان  
يصل ملكه على الارض متوجها الى القبلة فحدث خوف في انشاء الصلابة  
في ملكه ملك الصلابة وعنده استيننا لها نص عليه وحمله الجمهور على ما لو ركب  
قبل يفتقر الحاجة فان تحققت بنا ولو حلف بالطلاق لا يباح مع زوجته فله الباع  
المستغنى على الصريح ويستم من الاستمرار لانها صارت اجنبية ولو وجب القصاص  
على من يزوج بعد سب ارض الولد فانه يسقط كانه اختل الاب عني ووجبت  
عنه القصاص لها فاذا اطلقها ثم ماتت وروثه الابن لم يسقط من عليه وروثا كلف  
روث المال من اليد بول شقوقا بل ذلك النقص فان البتة يجب على التفتت يسقط  
ولو تزوج بعد معتقته فانت بولد فاولاده لولي الام فلو اعتق الاب بعد اخرج  
الى مواليد فومات موالى الاب ولم يبق من احد لم يبعد الى موالى الام بل خلفه  
المسلون وبقي بيت المال قاله في الكفاية ولو زوج امه فله وروثا واجب  
المير لم يسقط ومثله قتل ابنه وقلنا وجب القصاص من ثم سنة طه لو نكح يدي



حرم عليه دوام النكاح ولهذا ينسخ نكاحه وكذلك السيد يباح فله  
 ويجوز استئمنه مدة الاحرام وكذلك المضطر اذا اخذ مال الغير  
 واليسر وجب عليه رد وحرم عليه استئمنه وكذلك اذا اخذ المبتنة  
 والياكاز وجد الحلال حرم عليه استئمنه **الجماع** **استغفرني الشيء اذا كان**  
**مأثرا** ما لا يغتفر اذا كان مقصودا كما في الشبهة لا يثبت في الاثنية  
 والاشجار بطريق الاصالة ويثبت شعلا لعارض اذا بيعت معها وكأى لعارض  
 على غير الحمل والعيب ثبت شعلا لعارض اذا خلعت به المحرم لا فدية  
 عليه لشعر الذي عليها والفقو لانها صانعا بغير غير مقصود وبالأمانة  
 وعلى قياس هذا وكشفت جلدة الواس لا فدية وفي شبهة هذا ما لو كان محصو  
 امرئان صغيرا وكثيرا فباعتهما الصغيرين فانه يبرئ من النكاح ويحب  
 المهر ولو تم ما لا يوجب المهر ان البضع تابع عند العقد غير مقصود ولا يجوز  
 توكيد المهر في الاضمار في النكاح اذا اسلم الكافر على اكثر من اربع لان الفروج  
 تستباح بقول النكاح في الاختيار والعراق وجهان لا ينعى تعين اختيار الاربعة ليس  
 لاجل به لانها باقاة فقتل ولو اذن السيد لغيره في النكاح والطلاق ذل على امرئ  
 من الزيادة يجب في شبهة تنبيهها اذا استغنى بالاخلاف ولا يقال هل لارضى بكون  
 هذا الزيادة في مدة العبد خلاف كاجري في ضمان العبد بغير اذن سيده لان الاكراه  
 هنا جري في ضمن عقد ما ذل فيه وقد يمنع الشيء مقصودا اذا حصل في ضمنه ولو منع  
 فغيره يقع خلع العقد فولا واحدا ومنع من تملك السيد لعبد لخصه في الاصل  
 لصلح اقله لان البياض زجرها وفيه من ازماعا استقلاله لاجل اجه اصحاب الكراهة وفيه  
 على حامد ولو استاجر بغير المسمى منها بريم ولو اكرى دارا ليس له وفيها  
 اذا اراد ان يملك منها معا **مقتضى المعاملة** مع العاقد ما لا يغتفر غير غير المسمى  
 عدا الرخص الجارية على المنفعة المستقبلة من آخر ويجوز من استاجر في الاصل لان  
 المستأمن سكن والاستأمن متصل تنوع بحيث يطلعا الحرة ويجوز اذا كان بين العتيد  
 وبين سيده لا يملك من العتيد المستقبلي فيه عقد على الساقاة والخمارة تنوعا فان الفرد  
 ساقاة على الخمر اذ عقد الحرة في ذلك لا يباح فان كان من اجبني الخمر وجاز  
 فان العاقد في الوقت جاز في الاصل لان العتيد يحصل لو احدث من نوعه بغيرها  
 من حقيقته او اخطأ في زمانه منه بغيره فبطلت بدو اصلاح لاجل زمن من مالته  
 العتيد ويجوز من مالته في الاصل وسبق الوارث وفيه الوصي بمنعته ابا الوصي  
 يبيع في الاصل بخلاف بيعه من غير ولو اخطأ حمام حمام وغيره المبيح في البيع

حرم علیہ



بيع احدها وهبة شيئا منه لثالث ويجوز لصاحبه في الاصح بيع المستاجر من  
المستاجر يجوز قطعا ومن غير خلاف وبيع المبيع قبل قبضه يجوز من البائع على وجه  
ويجوز من غيره قطعا **قلت** وقد انعكس هذه الفاعلة في صورتي احدهما لو  
كان اختيار البائع المشتري باذن البائع نفذ قطعا ولو باع من البائع باذنه  
فان نه حاصل بقوله ولكنه واقع بعد الايجاب قبل بيع المبيع يفتقر بعد فساد  
الايجاب لصدق مده على الاذن فيه وجهان ثانيا ببيع المبيع مع المهرين صحيح قطعا  
وبيعه من المهرين قبل ذلك الرهن فيه وجهان كاله في السبب مع انه في موضع آخر  
صرح في الخلاف في الصحة **بفتقر في معاملة الكفار** ما لا يفتقر في غيرها  
فالظاهر في الاسلام **بفتقر في الحق** المتمنية ما لا يفتقر في الاستقلال ولهذا  
يقال اعني عندك عن قدر ذوقه في ملكه بالشراف قبل الحق عليه ويقتضى الاجاب  
والقبول ولا يجوز تعليل التبرك ولو قال له اعني عندك ان انا انا على كذا فعل  
صحيح ولو كان ذلك متضمنا لغيره ولا يجوز تعليل الا بواو ولو علق علق المتكاتب  
ولو كان ذلك متضمنا لغيره ولو قال من اسم على كذا من اربع نسوة لاحداهن ان  
الوارث فان قلت لا يجوز لان الطلاق اختيار للزوج وتعليل الاختيار صحيح والصحيح  
جواز تعليلها حكم الطلاق والاختيار يحصل ضمنا ويحتل في العقود الغنمية ما لا يحتل  
عند الاضرار والاستقلال **قلت** الرافعي

في الفسخ

**في الفسخ** ما لا يفتقر في ابتدا العقود وسبقت مباحث القسم **بفتقر عند الاضرار**  
ما لا يفتقر عند الاجتماع كالمواضع عند غلبتها في غير اللون والواجبة فانه ليس  
ولو انظر احدها لم يضر وكذا الزوجي الفاري فلعلم الفاتحة في القراء لم يطل الفراء  
والسكت في اثباتها لم يطل فلو سكت ونوى القطع بطلت ولو اخرج الزوجة والزوج  
الغيرين في فسخ ولو انفسد احدها لم يفسخ وفيه من مذهب دعوى ابن الصلاح  
الدق والشبهة لا تنافي في الفسخ وجبت انفسد في موضع الخلاف وبقيت  
على هذا مسئلة وهي ما اذا ابدل في الظاهر لفظ الام والظاهر بان قال انت على كذا  
فانه لو انفسد ابداله احدها لم يفسخ فلو ابدلها فيمنع ان لا يكون ظاهرا قطعا او سررا  
**اليمين** شرط في الاضرار **قلت** الشافعي اصل ما انبى عليه في الاقرار بيمين والخرج الشافعي  
ولا استعمال الغلبة فقول له الغلبة تقرضني ما تترك الخفين في الاقرار ويحكم القسط على يمين  
غالبه وهو الجواز **اليمين** فيها مباحث الاصل هي على اربعة اقسام يمين على اثبات فعل  
ويمين على اثبات فعل الغير او بغيره وكما على النظم الا يمين على نفي فعل الغير فاما على  
نفي العمل وقد سمعت في حرف الحاشية في اليمين على حسب الدعوى الا في سورة

في ما ذكره

وهي ما لو وجد ائونة تدبر العبد فانام العبد جنة بالذم يبرهعت ولا تنفع بالعتق  
لان يمين التدين بحكم البيعة تنفع على ما اوجبه الحكم لا على الحكم فان لم يبرهعت وحلف  
ان يكون يمينه على العلم دون البت لا يمين نفي كماله غيرم وكذا لو اقر في ايمانهم بغير  
بين لا يفتقر على العتق خلاف البيعة التي لا تنفع الا على التدين ببرد وفي العتق لان البيعة  
تؤدي ما يفتقر وهو العتق واليمين ما يفتقره الدعوى وهو كل واحد من العتق والعتق  
قاله انا وروي في الخاوي الشافعي البيعة بربا ان احدها ما يقع في غير المحل وهو  
مكروه الجاني طاعة الله تعالى قاله الشافعي وحياته عنه ما حلفت بالله قطعا لا ما حلفا  
ولا على با ونا يمين ما يقع في المحل كانه هو نوعان يمين دفع ويمين ايجاب ويمين الرضى  
الشرعية في جانب المدعي عليه الا ان اكره ويمين الايجاب بخسة اللعان والفسامة  
ومع الشاهد الواحد في الاموال ويمين المدعي اذا نكل المدعي عليه عن البيعة ويمين  
الاستظهار مع اقامة البيعة كافي للدعوى على الغائب لا بد على الخلف على الاستظهار  
في الاصح وكذلك مدعي الاعسار اذا علم له مال في الباطن وان الشهود اعتدوا والظاهر  
ونحوه وقد تكون مستحقة كاد طلت المرأة من طهر الزوج فحلفا على الطهرين الموافق  
استجابا في الاصح وغيره **الرابع** لمطلق الامان ان البيعة لا يجب قط بل يجوز وللمدعي عليه ان  
ان حلفت وان يرد وذلك للمدعي بعد الرد عليه **قلت** الشيخ عز الدين وهذا  
ليس على الخلاف اما يمين المدعي عليه فاذا كان كاد بالمال حلفه فله ان يحجب عليه فان  
كانت صادقة كان حلفا بما يباح بالا با حذو الاموال فهو محرم ان ينكح اذا اقر  
بغيره لا يحلف كاذبا ان علم او حلف على طهره لا يحلف كاذبا قاله الدي اذ اقر بغيره  
الحلف ودفع المفسدة كذب حظه كما يجب المهر عن النكاح لصحة النكاح ان يكون  
اليمين في الامان بالا با حذو كاد بما لا يباح فان اقر بغيره لا يحلف اذا نكل بغيره  
اليمين والنكاح كالمال وان علم لا يحلف كاذبا ولا يحلف له النكاح لما فيه من النسب الا العسار  
او اقر بغيره الغلبة والظلم كاذبا فلا يحلف له النكاح كاذبا بل يكون حلفا على فعل  
نفسه او تدعي امرأة اجنبية بالنكاح فلا يحلف له النكاح كاذبا بل يكون حلفا على الزنا بها  
ومن يمين المدعي فان كانت كاذبة فلا يحلف له فضا من ان يجب وان كانت صادقة فان  
حلف بما يباح بالا با حذو فلا بد في المدعي اذا نكل ان يمين الزاوية به من بعد ذلك دفع  
لنفسه اقر بغيره بالباطل وان كان ما لا يباح بالا با حذو ويجعل المدعي الزنا  
منه اذا نكل عن البيعة لزمه ان لا يحلف حلفا على عدم قوله كاذبا اذا ادعت الزوجه  
البيوتة فتحرر من البيعة على الزوج فيذكره بشكل فله ان يحلف حلفا بغيره ان لا  
وتواجهه من الخلوة وغيرها وذلك دعوى الامة العتق والكارسدها وتكول



بأنه الحلف ونفايه فان قيل فصل يجوز للدين عليه ما يمين مع عدم كذب  
وجوره **فإن** يجوز ذلك مستثنى من قاعدة تحريم ما لا على الاقدام عليه لا لولا لحر  
يجوز ذلك لبطون قايده الايمان وضاع بذلك الخط في ولاه لحرمان الجاهل ان  
يأذن له في حلفه خضع لانه منصرف بان خضع كاذب في انكاره وعينه **قلت** وكس  
السلف من استمع من اليمين الصادقة واو في الحلف خشيبة ان صادف قضا فبقا ان  
باليمين واليمين في مفسد الاخذ باعطاه ما لا على له الحلف من اليمين ان انقضت  
بعدم غفلت بالعدم فتكون حسمين يميننا نص عليه الشافعي والاصحاب وتعلق بالقرائن  
والملك والصفة اذا تعلقت بما لا هو نصيب وكافة السادس يقتضي باليمين من غير  
احتياج الى يمين المدي الاية ثلاث مسائل الميت والغائب والمجور عليه وطهرا في  
المفسد لو اقام مستحق السلطة البيعة لئلا لا يحلف معها خلاص الميت قاله في المحرر  
في باب الرض وقال الرعي في الاقسام يحلف مع البيعة في ستة مسائل ان يقيم البيعة  
على المفسد يدين وانقل ما تجرته والمفسد يصدق فيحلف مع البيعة ان لا عليه ما  
قامت به البيعة الشافعي ان يقيم البيعة على المفسد المجور عليه الشافعي ان يقيم على  
الصغير يدين الراعي المخلوب على عقده الحلف من يمينها على الميت السادس على  
القايح قاله وليس للقاضي استيفاء احد من غير سؤال الخصم الا في هذه المواضع الستة  
وهذا على احد الوجهين والموجع خلاصه السادس اليمين على المدي عليه اذ انكر البيعة الا في  
المناسبات الشافعي اليمين المردودة كالبيعة في حق المثلثان عمن دون غيرهما قاله  
في الشرح والروضه في مواضع او وجوبها من الرقعة فغيرها الى العاقلة والوقفة الدار  
وان ادعى على الابن تزويج أمته فأنكر وجعل المدي بعد نكاحه فانها تسلم اليه كذا في  
تعدد ما الي ثالث حيث لا يجهل اقاربه اما حيث قبلناه فلا وسه في حرف الله في المحرر  
القول فبعد انتم فاستحقاقه وصورة العاقلة اذا ادعى على الجاني فتنبه المحقق في  
اليمين حلف المدي وقتما اليمين المردودة كالبيعة ثبت على العاقلة ولا وجه لغيره  
ان العاقلة لا يملك مقام الجاني في خطا في اليمين فليست اجنبية عنه الشافعي المدي في البيعة  
الحالف سوا اليمين يابسه وبطلان في اوائها فان حلفه الحاكم بانه فعلى وجه الحكم في  
في صورة ما اذا كان منقادا لما حلف الشافعي ان لا شفعة للجاني وان كان شفعيا  
ولا يمين عليه بل يمين في البيعة في اليمين شعبة الحلف دون الحاكم المستخلف قاله الماوردي  
في رويته في المحرر ان قال مفسر ولا يمين باعساره وان اقر حلفه بجوره ان كان  
في بيعة والمؤيد على ان يرافقه يمينه فصدده وان خالفت كما هو المذهب ان كان ما فعله  
من حلف العاقلة على الاصل يجوز للمفسر الحلف على الرئيس بدينه شي وان لم يحلف المحس كذا

المصنف

يادي في بركاته العاشر باب اليمين اوسع من باب الشهاده وكذا في قبول اليمين  
من المجور شيئا منه كالفاجر والفاقد والعبد لا يبايعة قاله في النقي الامم في حلفه به  
ولما اورد الراعي حلفه موثقه انه لا يخلو ان كان او غلب على نفسه محضه كان له ان يحلف عليه  
واوضح فتدبر ذلك وكلما جازت الشهاده به جاز الحلف عليه ولا ينكسر الحسد بقدره  
من وجب عليه يمين لا يجوز ان يفتدي عنها بما لا خلاف في ذلك قاله شريح الروابي في  
روضة الحاكم وحرم به القاضي ابو الطيب في اوله المسمى من تقليده ونقل النووي  
في دوس المسائل عن ابو الطيب وهو يوم نقله عن الشافعي وانما هو من قوله النبي لا يختار  
فيه قوله ما لك فيعلم ذلك وقد ورد في صحيح البخاري في قوم وجبت عليهم التسمية  
لحلف الكرم وانما في بعضهم يمينه بما لا فاحاله المحرر حتى هلك من حلف وهو  
محمول على الثالثة عشر اليمين عندنا لا يمين لها في تلبس الاحكام خلافا لابي حنيفة  
لا بعد المباح حراما ولا وجب ولا المحرم فان قيل وفي الزوجة ليس اجب فيما عدى  
الوطئة الاولى على وجهه وعلى هذا الوجه ان لا يبطا لا تفسر اربعة اشياء صاروا في اجا  
نقد فحرفت حكم المحلوف عليه قلنا المزايا في هذا المحلوف عليه كاجتناب من المحلوف  
من ذلك وتماثل القاضي الحنفية في الاشراف في فصل اخرج عليه كذا مسائل الامان  
وهو ان اليمين لا تحرم شيئا وعند الحنفية يحرم المحلوف عليه وقد رد الامر عندنا  
تحقيق الامر فيكون له تعالى وعند من يحقق الوعد بما يكفر بفسده ويخرج عن عهد  
لا يصدق له مسائل احدها ان اليمين باليهودية لا تنقض ويصدق في بعضه  
اليمين المحترمة وانه قد جرم تحريم الكفر عليه الشافعي اذا قال له حرمته هذه  
او على نفس الشافعي اذا قال له حرمته هذا المقام على نفس لا تنقضه يميننا  
في بعضه يمين العوس لا تنقضه لانها بعض خطر الحسامية لا يجوز تقديم الكفارة  
في الحلف لان اليمين يحرم فعل المحلوف عليه ولا تنقض شيئا السادسة في الحلف فلا  
يؤثر في حرمه في الملك السابعة اذا حلف ناشيا لمؤمده الكفارة فلا يخلو  
وان اكرهه ناشيا قاله وتقرر من ههنا ان اقاله وانه لا فعل كان معناه وتعلم  
منه الله لا فعل كان فان فعلت كنت لا كما تعلم جرمه الله وذلك حرام عليه  
واليمين هذا الفعل يحرم وانما تحقيره على اصلنا انه وجدته المحلوف في مؤمده  
او امره لو كان حجبوا بانكسر والمخاض ذلك ان يمينه غير مؤمده في يمينه  
ولا يجوز في عقابله سبب حتى يقال لمؤمده شي وانما هو غير مؤمده في  
في الوفا به الشافعية عشر سبب ان اليمين ان تعلقت بدعي من اجبة هذا قوله  
وهذه لا تجب في مواضع يتقبل قوله انما من احتياج الى يمينه في مواضع لا يمينه







وكثيرا ما كان ذلك عرق الشرب رايك فيه كل صعب وذلول حتى سلبته حروته وسحق قروته و  
الكتف من الله تعالى ومنه عطاياك بذكر الشرح بحوله وقوته ما استهم من دلائل بقدره واست  
بشره الوصل صفا منه حدوده وطلعت من افق اليقين ثابت بدوره ولما كانت مالا  
والا لعلنا انك انفق من في انشاء المراجعات فليكن حراش على مواضع من شق ومثل هذا  
التيقن لا ينجو في اكثر الامور من العلف واليقين على ما لا يفي في زيارته ان اعرضت على حرفة من دلائل  
والعلماء شيوخ واثقون العلوم والفضل على جميع الحكماء يد الحكاه واعلم جابر العلم والعارف  
في العلوم العظيمة فليكن في المثل والرتيب العالي من العلوم الغاية باوثر الخط واطول القريب  
شخصه انزله من ارحم ربه خاتمة حبا به ربه وكفه بحر طوق عظيم وطول جسمه من الورود  
على القريب من الرقي من على الحكاه وادى على كل العلم والادب والادب والشرب الادبى من حرفة  
كل تجا به ورايه من متصل الصواب ان نزل من انفسه وان قدس دابته انه انهد والشكر  
ومنه ان من العرف والبر ان يلقى بلى سبحان من خلق من سبحان لم يدركه ان حتى يلبس اية  
حاله الحق وزهق الباطل فاعرف انه يخلق من حبيبه وورق الناس يفيض من بيده من حبيبه معقودة  
تلك النفوس ولا خير ولا بد وبسوط كل البسط ولا شرف في الخبز

سبب

مدته

دعوى

وحتى ان منيب بالترتيب لا يتكشاف العظا تقريبا يعبر العلق والسكشاف اجمع اشرق  
وتضمن فكرها به في حشر الشهد بشراها بطول علاج الحق من افق البرهان وتحت  
العلم العرفي في تيار جارا المعطيات بسفن الحج والبيات الى سواحل الايمان فاستخرجت  
من ذلك المستور وثاقعت من موقف انوار رباب النظر ما وصل اليه استند به واستندت  
من موطن حجب الذمان كثر من ارباب الرياضه هالك وكبت بدم الرعد والاعراب حيثما لم يكن لهم  
شاك فاذا زادنا الله كنهه في قوته وسوى الزرع والفرع والى ارباب حرفة الشفيع والادب  
فاكتسبت اذ ذلك برود الرقي وتكبت طبقات طبقات في انشأ من مرسومه قد راسلنا طاعة  
وكنت حارر في الله تعالى في العلف من الصنا عت ما استند من كتب شتى او اعطيتك بغير  
العلم المستوفى في الجود العفاني وبين دولته ولا من غير كبر العظم عظيم الشان وفتح الحكاه  
مبول الكرم وبالحكمة كما مرضيه الاودان كان شجر عذري في قلبه داوود كبر اذ يشوبون  
من قبل فلهذا المدا من حشاش من سلسا الى حاشه الزحام وكوكب طلع من افق ارشاده  
ومولود ريعه من رقيه واعداوه وضوض من شنت بها جند المحدث الجبر سعي وقصص القاه  
حشرته الا شتا دبرها سكتا اصبحي ولولا ذلك من السبب كنت فحشفت فيما تصدده ختام الاده  
ولا حشر خليفه ان يراش الى اسم وانتب الى حاشه الرقي عند زهرة الكرام وذلك بالاحكام  
طاعة للتعريف مع حشره الشريف بغير له بالجلود حتى تخفيته خالغ ريفه انما من الرقيب والعتل  
ينزل لذلك التاج للذي طيل الزمان عن سواه السبيل اطرق كرى اطرق كرى ان الشاعرة في القرى  
به او انما ان يلقى في احسن تقويم كماله في مشاهد البهية والتخيم ريم مولانا لا زلت عفو والحكم  
به منظر متجدد ان شاولا يوافق الا ليطبقه وان ثرة الغراب لا يلقى الا زبدة الاحتمال  
يعني ان هذا الكتاب به العيش ان يحمل تحفه الاعالي جنبه من عرسه المشكور مشا رقي الار  
ومخاربه وعرضه كبريل ابعاد الاطفال واقاربها حتى استجولت غره الارواح يستبها باقايه  
وسبقت الاحساد اطلالها الى عالي فنانز وهو صاحب الاعظم المستور المحط مالك  
زباب الامم يستند ارباب السيف والعلم كرم الشايد ملاذ الحما فتيه اصعدت الزمار  
واسلمه عقد طمع الانسان ناشرا فزادوا الاحسان باسط الامن والامان مالك نواحي الاعاظم  
شري وعز صاحب ديوان الحاكم بعدا وقربا المقصور من الساء المظفر على الاعدا والمفسرين  
اللائمين انصاره لظلم من محرر مالك الدنيا لظلم الله العليا فاسع الجدا المجرى اعدى الملوك

حشر



ن

اين نثر وان من عدله نعم وما احدث من علمه كان فريدون وكنت لم يبلغ صاحب في حكمه  
 ما السرح الطول والسطح والابطال الضرر مع عزيمه رتبته نسلك فيها المسير فليت الحارس من رجب  
 فيعود اضل من اسسه والهدى زاد على يومه تدبيره يفعل في الملك بغير روح المهر في حبه  
 الذي منقاد له طالع كويت لا ومودى حبه الذي شرح له صدره في ذكره كاهن كثر واهله  
 اس الزمانه مستقبده البير بحر اذ يا لها فلم يك يصلح الاله ولم يك يصلح الاله  
 سعداكن والديا والدين محمد بن المرحوم المصلح في اعظم العوالم والعباد والجميع من الربا بين  
 الفائق بالفضيلين في ايام الاسلام والمسلمين على السماوي ثبت الله دولته وعجل على الاعادى  
 صولته واعز اضارته وضاعف انتقامه وحاربه وزير الوزراء بن عبد الصادق في اقامه الزك  
 والملك واعلاء الدين والملك فالدين والملك ثمانا وحمل صاحب منها على الانسان من العيون  
 والعين من الانسان وبسط امن وحمل صار بها الخافان برأية فيمة الختان واشاعة حيز وفصل  
 ويحدث بها الركان باطلة مدونة واهر استعالي سدنة وادام حركه من نصر ملك به المشا و  
 والمخارب وبطش اعطت به البيان شكاه الابد والافارب وسمة بعيدة رتبهم كاهن ففني وبيان ففني  
 تحت امة الخنق والخنق في ملكه الذي ومن شانه السعدا ايامه ان يقرن بالاختيار  
 اسرع ما يكون وان كنت في كذا في كذا السواد كالحايب الى حضرة السليمان  
 جراد فواتح بانه لوزاد من شرف التبرك على السواد من العيون والسودا من  
 العزاد فواتح بانه لوزاد من شرف التبرك على السواد من العيون والسودا من  
 يتوكل على الله في حبه ان الله بالخ امره قد جعل الله لكل شئ قدرا ثم اني وسمة بتفسيره  
 يكون لفظه لا على معناه وظاهره من خوار وان كان في الامم فحتمه وول الاجل ملته ونصر  
 في انوثة صاحب شراطينا ووجدت في ظلم الظليل كفا خيرا في بين ان شاء الله ان اصنع بعد  
 ذلك اكثرت فيمن وجه البيان بالكلية فتعاضد ولا يبيع احد من بعدى الا ابتاعه ولا عرف  
 ولا عجب ان الهللا اذ ارايت نوره انفت بدراش في اللعان وبانا اشرف في المفقود  
 محترقا بالعجز والقصور في هذا الفن وفي سائر الفنون لا لكن هو الله و يشعره  
 مقتون مستغنيا بالله وحده وكفى بتوكل عليه سبحانه وتعالى وسالما منه استغنى  
 مجاس صاحب يد اعم الاقبال والسعادة ولا تجلي اركان دولته القادرة عن مزيد الاعلاء  
 الاشارة وان يبرهن فينا لاطالته والتجديد وبرايته الفرو واليا يدوم الفرو لان عواد الله العزيم

شراح

بامر

المقالة

ما بعد الطبيعة والهندسية والبيحيات لعمري كلاما من موضوع هذه الامور ينف محل الشك والعدد  
 ويترجمها ذكر يتوسط بين محل الاشياء التي تحت حشا في الآتي وبين محل الامور التي تحت حشا في  
 الطبيعي لا لا موضوع بل يترك بالعقل كل المباحث الالهية ويخلص اجناس كل المباحث  
 الطبيعي لا لا لا يشترك ما يفسد كالعنبريات وما لا يفسد كالسرايات في هذا المحل  
 في هذه الامور يتنكب فيا يفسد على الصورة التي لا تزول عن الماسة وفي الصورة الجسمية  
 وينما فيا لا يفسد وانما حصل ان من الاشياء ما لا يتطرق اليه الفساد بوجه من الوجوه فلهذا من  
 الماديات والبيحيات فضل على هذه الامور وتلك موضوع الآتي ومنها ما هي جميعا غير مشهور بالمواد  
 ويوجد في هذه الامور كذا فيا من غير تغيير وزوال وهي موضوع هذا الفن من الحيثيات المذكورة  
 ومنها ما هي مادية ويوجد فيها هذه الامور كذا فيا من غير تغيير وزوال وهي موضوع الطبيعة  
**قول** ولما رأينا ادراك الاله والطبيعي ان قوله الخلق لا غير **قول** وما يوجد ذلك ما ذكره  
 الحرف في قوله عز وجل وكساه جلباب فخراني في شرفه لا شرا في اوله هذا من التفسير  
 ان هذه النوعين من الحكمة النظرية اعني الطبيعي والالهي لا يتناولان احد ولا  
 واشبهه شدة بذا الوجه بين العقل في اخذها والباطل في شاكل الخلق في مباحثها ولذلك  
 كان مصالها معاركة لا راء الخلق في مصادم الاحوال المتعاقبة لا برحمة ان يطابق  
 عليها اهل زمان ولا يكاد يتصل على ما فوج الانسان التي كذا من فاذن بها من مظنة الاوهام وحالة  
 الاقدام الانسانية من غير عقلها وما النوع التعليلي فلو ثا برهينة الخلق صدى ومن عرفها  
 البتة في الخلق من حالها على الخلق فيا ديسخ على ذروه والعلوم وينشئ وينور في الشرف  
 من بين اخرها في تبيينه الرتبة العقل والطاقات وقدر سلكه من مطلبه ان يصا وقد يدل في رغبته  
 وحلت ذروته ان لا حظ في كل ذي من لاسيما علم الاجرام السماوية فيا مع جميع ذلك فارتفت  
 نظايرة بغير شرفه حمار وثارت موضوعا من السورات العلي ويخلص بكثرة مناهج  
 وخطها بذكر العدد **قول** اما على الآتي فلا خفاء من ان قوله من غير تغيير **قول**  
 معناه ان تصور شدة مادتي بعدد اهل نظام واصدح الجواهر المادية وهي  
 الاجرام السماوية تعتبر من نظام العقل والجبر من الحركة اي التغير والاختلاف وعن سائر  
 الامور المادية الصادر عن الجواهر المجردة عن شوايب المادية وذلك ان النفس  
 يرتفع عن الماديات الى الجبر ذات باله ويرجع اليها يستدل الانسان بحجودها السماوية

نفس



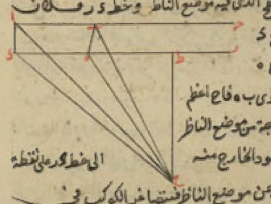
المشترى والصنع المبرع المحكى على ان كرسا ناعليا وحكيما على ان تصنف حكمته البالعنة تلك  
 الصنعة الجبر وما يفتقها الا العاقلون **قوله** واما الطبيعي الذي قد والافعال لا  
**قوله** وذلك انه اكثر من ان يصنعها انما يستدل عليها بركة النظم التي هي من لوازم التفكير  
 لان صفة ان الجسم قد يتبدل لما اذا نظرنا في حركتها انما على الاستقاة على الاستدانة و  
 على الجسم لتقبل ام خفيين فاعل او منفعل اذا نظرنا في حركتها انما على الوسط او منفعل **قوله**  
 وما يجلو حاله لنفس شبيهة بها **قوله** يعني في ثبات الحال وحسن الترتيب والاعتدال  
 والعجز بعد الانور والنور هي ثبات الحال وميزة ما ذكر **قوله** الفصل الثاني  
 يعني ان نبدأ بالنظر في حال السماء الى آخر الفصل **قوله** انما بدأ بذلك لانه من الواجب  
 ان يتقدم سنده اصول على جميع ما بحث هذا الكتاب الاول ان السماء كرية الشكل والحركة في  
 ان الارض كرية الشكل مساواتها ان موضع الارض من الكمال هو وسط السماء والاربع است  
 قد رها عند كرات الشايت فادونا الى كرات الشمس يخرج مسوس وانما من انما غير متفكر  
 الوسط والسادس ان الحركات الاولى للسماء صنفان والى الأخير انما يتنوع في موضع الفكر  
 المحرك بالحركة المادية يعني تلك البروج وهذه اصول متى لم يقع عند المستدل لم يقع اليها فيها  
 بعد فجب تقديرها فبين كل اصل منها في الشكل على الترتيب وذلك ان كل اصل من  
 التسلسل وابتداء من الواجب بتدريج حركتها على حركتها اذ سلم يعلم مقدار التسلسل  
 ومقدار يومه بليلة لم يكن منقطع حركات او ساط الكواكب وانما ما لم يعلم موضع الشمس  
 لم يكن معرفة موضع القمر وما لم يعلم موضع القمر لم يكن معرفة مواضع الثوابت على ما ينبغي انما ضلها  
 وانما ان تقع فكتدريج اختلاف مواضع العروق وعينه من المطالع والظلال والمتاوير  
 الزوايا الحد من يتقاطع بعض الدوائر العظام موضعها فانها تافهة في نظور الحركات  
 وتقدريه امر التوازي على الخفية والخفية بعضها على بعض كما ستظهر على جميع ذلك مساق  
 الكلام **قوله** وما يقع ما ياتي مع حركة الشمس وحركة القزاد بذلك امر الحسوفات والكسوفات  
 انما يتبين للاجتماع والاشتغال الا ان اثنين من حركات الترتيب وغير ذلك واما  
 قوله وتطلب اصول ذلك من المبدأ على المعلوم فمعرفة تفصيل عن كلامنا في موضع هذا  
 الفن وسأذكر به وسأذكر خلاصة الى الاعادة **قوله** الفصل الثالث  
 مرفعة بالندريج الى حركاتها **قوله** يعني الى دائرة تحت النهار **قوله** متكافيه في ان مفضلة

الاصول البتة

تدريج

الظهور

الظهور والظهور في المشرق والمغرب **قوله** يعني ان ان مشرقه المرات التي من احد  
 جاني المدار الذي يتبادر زمانا ظاهرا وخفيا وهو المظهر كان مشرقا والمدار  
 التي من الجانب الآخر كانا كانت منسوبة الى ابعادها الى المظهر والمظهر والمظهر  
 بعد شرق كل من ذلك المدار كجذب مغرب الا فاعنه وبالعكس وذلك في ظاهر الشطر  
 والمظهر مشلان المدارات ليست بالحققة وادراكا اشكال لا حلا وفيه ولذلك  
 قال في حال الامر انما على دوام تناوب **قوله** فدا وقعت التدوير بذلك **قوله** يعني باستد  
 حركتها **قوله** فانه يتبين اشتداد العود **قوله** اي يتبين اشتداد عود اجرام النجوم  
 الى الطلوع اذ لا يكون لها رجوع على تقدير التحرك بالاشتغال الى غيرتها وان كان لها رجوع  
 لزم ان يكون الرجوع بالاستقامت من غير مشاكلة **قوله** ويوجب اشتداد النور و  
 الضيق من ازيد البعد عن النور **قوله** فليتوهم لسان ذلك حركة الكواكب على محيط  
 ايزا المستقيم من آلي ب الى ج وخط و الذي يقع عليه الاعددة ينزل من مركز الكواكب على  
 سطح الاقن في حركته على خط ج و ج و موضع النافذ و ا ب ج عودين على خطي و و نفس  
 ج و ج ب ج و يخرج ايضا عود ج ط على سطح الاقن الذي فيه موضع النافذ و خط و و فكل  
 زاوية ا ج ح قائمة كان زاوية ب ج ح قائمة و ج  
 من اجل ان يفرق على خطي ج ط و خطي ج ح و  
 القوي على خطي ج ط و ا و على ج و من متساويين فاحاط  
 من ب ج و ذلك ان يتصاغر سايط الخطوط الى رص من موضع النافذ  
 الى مركز الكواكب الى ان ينفذ الى حيث يقع العود الخارج منه  
 ط ثم يزايد الخطوط في الضيق بحسب اذ يزايد البعد عن موضع النافذ فتساوى الكواكب في  
 النظر بالشكل الخارج من كتاب المناظر الى ان ينفذ في زاوية الصغر بالشكل الثالث  
 من كتاب المناظر وهو الوجود كذا لان الكواكب ليس يتصاغر ويتساوى بل هو  
 في جميع زمان الظهور فندروا واحد الاعتدال في فانه يجرى له سبب الجوا واللازم  
 بوجه الارض واذا خفي فليس خفا ولا بصير ورثته في فانه يجرى له سبب الجوا واللازم  
 مع بقائه جرم على قدره **قوله** وهاهنا وسع من كل شكل مشا و بها في المحيط **قوله**  
 بيان هذه الدعوى موقوف على مقدمتها ان مساحته كل شكل متساوي الاضلاع وتصل



الخط و و في نقطة

عزلة من مركز

تدريج



من ضرب العمود الواقع من وسطه على ضلعه في نصف محيطه والوسط هو نقطة يكون جميع الأضلاع  
 التي رتبتهما إلى اضلاع مثلثات متساوية ويراها نعلم بانها احدى الاعداد الوسطى الاضلاع و  
 بانها احدى الخطوط من الوسط الى الزوايا لا تخرج يحصل مثلثات متساوية وقاعدتها  
 اضلاع الشكل مساحتها يحصل بضرب العمود في نصف القاعدة فكل شكل متساوي الاضلاع  
 محيطه دائرة يحصل مساحته بضرب نصف قطر الدائرة في نصف محيطه او نصف القطر في نصف المحيط  
 المذكور ونعلم ان ذلك ان محيط كل شكل محيط بالدائرة اعظم من محيط تلك الدائرة لان مساحتها من الشكل  
 بضرب نصف قطرها الدائرة في نصف محيط ذلك الشكل ومساحة الدائرة بضرب نصف قطر الدائرة  
 ايضاً في نصف محيط الدائرة كما عرفت في علم المساحة ومساحة الشكل المحيط اكثر ضرورة فيكون محيطه اعظم  
 وكذا يحصل مساحته على وجه متساوي القواعد بضرب العمود الواقع من وسطه على سطح قاعدته في  
 ثلث مساحته محيطه ونعلم بانها بضع من الجسم مخدوشات قواعدها قواعداً للجسم يحصل مساحته كما  
 بضرب جسمه وهو العمود في ثلث سطح قاعدته كما عرفت في علم المساحة واذ اخذنا نصف قطر الكرة  
 المحاطة بالجسم في ثلث محيط الجسم يحصل مساحته ويكون محيط ذلك الجسم اعظم من محيط الكرة المحاطة لان  
 عقل بضرب نصف القطر في ثلث محيط ومساحة الكرة ايضاً بضرب نصف القطر في ثلث محيطه كما بين في  
 المساحة ومساحة الجسم المحيط اكثر فيكون محيطه اعظم اذ اتت رتبته هذه المقدمة فيقول قبا في الدائرة  
 يكون دائرة اكمل مركزه ونجس على نقطه احداً من الدائرة وادرج اديك من ضلعي المثلث المثلث المتساوي  
 المجهول على دائرة او نصل ب مركزه محيط الدائرة على نقطتيه فيكون قوسه ربع محيطه ونجس  
 قوسه وان جرت ثلث محيط المثلث المجهول على الدائرة وربع محيط الدائرة يكون ربع محيطه من ربع  
 لما قلنا ان محيط الاشكال المحيطه فيكون احساها



لنقسم اوهو لنقسمه وارقيم على نقطتيه ط  
 عودي على كل واحد ونصل كل واحد الى المركز  
 فيكون مساوياً لنقوسه ويكون كل واحد من ضلعي  
 المثلث الذي محيطه الدائرة وهو ينقطع  
 خطاً بضرورة فيلحقه على نقطتيه ووسطه

ب ان نصف محيط الدائرة مساحته الدائرة ووسطه في نصف محيط الدائرة مساحته المثلث  
 لان نصف محيط الدائرة كمنصف محيط المثلث وبه اعظم من ب مما قد ايداه اعظم مساحته من المثلث



